

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

السنة السابعة
العدد الخامس والعشرون
١٢ شوال ١٣٩٦
٥ أكتوبر ١٩٧٦
٥ تشرين أول ١٩٧٦

تصدر مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو
١ - شارع طلعت حرب
تليفون ٢٢٤٠٢
ميدان التحرير بالقاهرة

محتويات العدد

الصحف ....

لا شك أن دراسات العلو مالاجتماعية تتطور يوما بعد يوم تطورات واضحة ، لتساهم مساهمة جادة فى خدمة المجتمع ٠

ولا شك أن هذه الدراسات تحاول أن تضـــع حصيلة تطورها فى خدمة « صناع القرارات السياسية » ، وهم مجموعة من كبار المسئولين ، ممن يتحملون مسئوليات كبيرة في المجتمع ، وبناط بهم اتخاذ القرارات الهامة فى تسيير شؤونه ٠

وقد تجهت هذه الدراسات الى تحديد مصادر المعلومات التى يستقى منها « صناع القرار السياسى » معلوماتهم ، بحيث تصدر قراراتهم متفقة مع هذه المعلومات ، مؤكدة لها ، أو مستندة اليها ، قبل أن تصبح قرارات ملزمة لأفراد المجتمع ٠

والحقيقة العلمية المؤكدة ، التى تســـند الى طبائع الأشـــياء ومقتضيات التطور . أنه ما من مسئول يستطيع اليوم أن يغامر باتخاذ قرار ما لم تتجمع لديه كمية من المعلومات تبرر هذا القرار ٠

وعندما يتصور أى مسئول أنه قـــادر على أن يتخذ من القرارات ما يشاء ، بحكم ما تكون لديه من سلطات ، فأن عليه أن يتحقق من أن قراراته يمكن أن تكون فى عزلة عن المجتمع ، ما لم تكن مبنية على معلومات محققة ، تشير الى الملاءمة بين القرارات التى يصدرها والمعلومات الموثوق بها ، التى تجعل لهذه القرارات ضرورة ٠

والعصر الذى نحيا فيه ، وهو عصر ثورة وسائل الاتصال الجماهيرى،

وصناعة القرارات

لم يعد يجيز لأحد أن يتجاهل المجموعات البشرية التى تصدر هـــذه القرارات من أجلها ، أو لصالحها ، خاصة بعد أن صار يسيرا أن يحصل المسئول على المعلومات اللازمة لاصدار أى قرار ٠

والسؤال المطروح هو دائما :

من أين يستمد صانع القرار المعلومات التى يمكن أن يعتمد عليهـــا قبل اصدار قراره ٠

أن الدراسات الاجتماعية قد اهتمت بهـــذا الجانب ، لأنه من أهم جوانب الدراسة الموضوعية ، التى تمكن رجل السياسة والادارة من أن يحدد حجم المعلومات التى يجب أن تتوفر لديه . وأن يحدد كذلك المصادر التى يمكن أن توفر له هذه المعلومات ٠

أن المسئول عن حل مشكلة الاسكان ، على سبيل المثال ، محتاج الى التعرف على حجم المشكلة التى يتناولها ٠

ما مدى الحاجة الى المساكن الجديدة ؟

ومن هم مجموعات السكان الأشد حاجة الى هذه المساكن ؟

وما دخولهم ، أو ما مدى القدرات الاقتصادية لديهم ؟

ثم ماذا ينتج عن حاجتهم الى السكنى ؟

ما نوع التعقدات الاجتماعية التى تحدث لهم ؟

ما نوع الأضرار التى تصيبهم ، وتنعكس بالتالى على طبيعة المجتمع، فى مرحلة زمنية معينة ؟

ثم ما حجم الاستثمار اللازم للعلاج ؟

هذه المعلومات وسواها يجب أن تتوفر لدى المسئول ، لتعينه على اتخاذ القرارات ٠

كذلك فان أى مسئول عن البطالة مثلا محتاج الى معلومات وافية عن حجم سوق العمل ، وتوفر فرصة ٠

وبمقارنة هذه المعلومات بالمعلومات عن حالة البطالة ، وسن البطالة ، ومهن العاطلين عن العمل أو حرفهم ، فأن المسئول يستطيع أن يتخذ القرار ٠

وكذلك يمكن أن يقال عن أى مسئول عن الصحة العامة أو التعليم أو التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية ٠

أن كل المسئولين اذن محتاجون الى المعلومات التى تعينهم على اتخاذ القرارات ٠

فمن أين لهؤلاء المسئولين أن يحصلوا على معلوماتهم ؟

لقد أجريت دراسة عن مصادر المعلومات وأنواعها ، ومدى الاستفادة منها ، فى الولايات المتحدة الأمريكية ٠ واختير أكثر من مئتى مسئول لأجراء الدراسة معهم ، من خلال لقاءات ومناقشات كانت تستمر ساعة وبعض ساعة مع كل منهم ٠

والذى يهمنا من هذا المقال هو ما يتعلق بمصادر المعلومات ، أما نوع المعلومات ، وطريقة استخدامها ، وصيغة الأفادة منها ، فأنها تحتاج الى مقالات أخرى للتحليل ٠

فاذا قصرنا حديثنا على مصادر المعلومات فسنجد أن البحث قد أسفر عن المصادر التالية ٠

لقد نالت الصحف ـ بوصفها مصادر للمعلومات ـ أكبر نسبة من نسب مصادر المعلومات ، فقد وصلت الى ٨١٪ بالنسبة لجميع الذين سئلوا عن مصادر معلوماتهم من المسئولين ٠

ولم تنافس الصحف فى هذا الا التقارير الحكومية التى تتولاها أدارات كبرى متخصصة ، فقد وصلت بدورها الى ٨١٪ من نسبة المعلومات ، التى يعتمد عليها المسئولون ٠

بعد ذلك نجد الاعتماد على الكتب المتخصصة يصل الى ٧٦٪ من حجم المعلومات المطلوب ٠

وبمثل هذه النسبة نجد حجم المعلومات التى تصل الى المسئولين من خلال جهود الموظفين المعاونين ·

وعلى مستوى واحد نجد المجلات العـــامة والصحف المهنية ، فأن كلا منها يوفر ٧٠٪ من حجم المعلومات المطلوبة ·

ثم يأتى دور الاذاعة والتلفزيون ، فتشكل ٥٠٪ من حجم المعلومات اللازمة ·

معنى هذا أن الصحف ، وما تنشره من أخبار وتعليقات وحوادث ، توفر لرجل السياسة والادارة العليا ٨١٪ من حصيلة المعلومات التى يهتم بها ويحرص عليها قبل اتخاذ قرار ·

والصحف حين تنشر ما تنشره لا تقصد أن توفر هـــذه المعلومات أمام المسئولين ، فان وظيفتها ليست تقديم هذه المعلومات للمسئولين ، ولكن وظيفتها أن تقدم هذه المعلومات لقرائها ، وأن تعكس له على مرآتها صورة المجتمع وتعبر عنه التعبير الصحيح والدقيق ·

لكن النتيجة أنها من خــلال وظيفتها الطبيعية تقدم خدمات جليلة للمسئولين عن اصدار قرارات مصيرية ، قد تغير من شكل المجتمع ·

ولو أننا احصينا مجموعة المعلومات التى تقدمها الصحف والمجلات والصحف المهنية والراديو والتلفزيون لوجدنا أن اختفاء هـذه الوسائل من دنيا رجل السـياسة والادارة يعنى أنه سيجد نفسه فى الظـلام ، بلا معلومات تعينه على اصدار القرارات ·

من هنا تصبح الصحافة فى عصرنا مصدرا من أهم مصادر المعلومات أمام صناع القرارات ·

ومع تطور هذه المصادر تتطور الصحافة ، وقد تسبق مصـــادر المعلومات ، فتصبح أكثر فائدة لصناع القرارات ، من أن تكون مصدرا للمعلومات ، يستقون منه معلوماتهم ، وانمــا قد تصبح في غد شريكة للرجل المسئول فى الوصول الى حلول للمشكلات التى يواجهها ·

ومعنى هذا أن تصبح الصحف شريكة في اصدار القرارات ·

ومن يدرى الى أين يمضى التطور ؟

أن التصور البعيد قد يحمل النظم على الاستغناء بالصحف عن صناع القرارات أنفسهم ، بعد أن تتطور من مصدر للمعلومات الى شريك ، ثم ·· الى صانع للقرار ، بصورة مباشرة ، وبلا وسيط ·

لكن تلك نهاية قد يطول بنا انتظارها ·

عبد المنعم الصاوى

تقويم الصعوبات في الضبط المهنى للعلوم الاجتماعية

أبدى المؤتمر العام السابع لليونسكو المنعقد في خريف ١٩٧٢ اهتماما بالغا بالمشكلات الأخلاقيه في مباحث العلوم الاجتماعية وخاصة ما اتصل منها بالأوضاع المهنية ومستويات الممارسين في الميدان التطبيقى للمعرفة الاجتماعية . وفى الوقت نفسه ظهر مقال ((بول دافيدسون رينولدز)) عن سلامة العناصر الانسانية والعلوم الاجتماعية في العدد الرابع من المجلد الرابع والعشرين لسنة ١٩٧٢ من هذه المجلة فأثار اهتماما واضحا حمل الأمانة العامة لليونسكو على تكليف الكاتب القيام بدراسة أوفى وأكثر تطلعا . وفى عام ١٩٧٣ تعاقد بول دافيدسون رينولدز أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة مينسوتا ، مينيولس ، مع اليونسكو على القيام بمسح شامل لقوانين الأخلاق ، ما وضعته الهيئات القومية والدولية لعلماء الاجتماع منها أو ما هو قيد النظر .
وفى بواكير ١٩٧٥ أنجز ما كلف به وقدمه في صورة تقرير جعل عنوانه ((تقويم الصعوبات المتصلة بعلم الاجتماع التطبيقى وتقدمه)) ، طبع منه عدد محدود قامت مكاتب المجلس الدولى لعلم الاجتماع بما لها من

الكاتب : پول دافيدسون رينولدز

استاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة مينيسوتا ، مينابولس

أ ـ الجزء الأول

ب ـ الجزء الثانى

المترجم : الدكتور حسين فوزى النجار

وكيل وزارة التربية والتعليم سابقا • عضو مجلس ادارة اتحاد الكتاب ورئيس رابطة اساتذة العلوم الاجتماعية • زميل أكاديمية العلوم السياسية بجامعة كولومبيا ، والمركز الدولى للتربية بواشنطن • عضو بعثة القادة الى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٧ • أصدر ثلاثين كتابا وترجم كتابين •

مكانة بتوزيعه على عديد من الجماعات المهنية لتبدى عليه ملاحظاتها وتبين اتجاهاته • ثم نظم اجتماع عقد أخيرا لمناقشة تلك الاتجاهات ، ومن المنتظر ان تنشر قريبا ترجمة رسمية للتقرير شاملا • وريثما يتم ذلك فان النص التالى يتضمن الأجزاء الرئيسية من الدراسة فى صورة مركزة ، فيتناول الجزء الأول اخلاقيات البحث والمثال المهنى التطبيقى، ويعرض نتائج دراسة قوانين الأخلاق ، كما يضع مجموعتين من المبادىء المعدة • ويتناول الجزء الثانى المعرفة العلمية ومنفعتها للانسانية • أما الجزء الثالث فيتناول المجتمع العلمى وصانعى القرار المجتمعى ، ويناقش أشياء أكثر اثارة للاهتمام ، وبخاصة فى الفصلين الثالث والرابع من التقرير •

ومنذ برز هذا الاهتمام المشترك الأصيل قدم المؤتمر العام الثامن لليونسكو فى دورته لعام ١٩٧٤ النص الحرفى لتوصياته التى تتناول الوضع السائد للباحثين العلميين •

١ ـ الجزء الأول

اخلاقيات البحث والمثال المهنى التطبيقى

عرض قوانين لعلماء الاجتماعيات

هناك صعوبتان رئيسيتان تتصلان بضبط البحث فى الموضوعات الانسانية ، شدتا اليهما انتباه علماء الاجتماعيات ، هما :

المشكلة الماثلة فى محاولة ايجاد نوع من التوازن بين المنافع المحتملة للبحث التجريبى فى مقابل التكاليف (من المعونة المالية الى الخسائر التى تواجه الشركاء وتؤثر على حقوقهم المشروعة أو راحتهم) .

والمشكلة التى تنشأ عند اجراء البحث ؛ فقد يحتاج الى موارد جماعية ؛ أو يعرض المواطنين لنوع من المخاطر فى غيبة أى ضمان لان تكون المعرفة الناجمة للصالح العام للجماعة بدلا من أن تكون لصالح جماعات بعينها أو لأفراد بعينهم .

ويصور هذا الجزء الصدى العام لهذه المشكلات ؛ حيث يركز عنايته على دور الباحث والمصاعب التى تواجه القضاء على هذه المشكلات بين جماعة مهنية ، كما يعرض للنتائج المترتبة على المسح الذى قامت بها جمعيات تمثل علماء الاجتماعيات فى تحرى القوانين السائدة للاخلاق والمناقشات التى دارت حول موافقة المثال المهنى التطبيقى للباحثين العلميين فى قيامهم ببحث الموضوعات الانسانية .

رد الفعل العام للمشكلات

المثال المهنى التطبيقى

يبدو رد الفعل السائد ــ وهو الوحيد حقا فيما بين هذه الجمعيات ــ تجاه هذه المشكلات أن اختيار هـذا المثال المهنى التطبيقى كانما هو اختيـار للقـائمين بالبحث العلمى .

ويقوم هذا المثال للضبط المهنى على :

(أ) مجموعة من المبادىء الواضحة التى يمكن أن يحتذيها كل المهنيين .

(ب) عقوبات لغير المذعنين (كالحرمان من ممارسة المهنة فى الحالات المتطرفة) ، وقد تساعد عوامل عديدة على تقرير استخدام هذا المثال على أوسع مدى .

اولا : انه هو المثال الوحيد والقائم الفعال الذى يبدو قابلا للمحاكاة ، فان كلا من العلميين والمهنيين هم نسبيا من ذوى المعرفة التخصصية ، فلا يستوعبها الغرباء عن محيطهم الأكاديمى ، ويبدو انها تمدهم بنوع من التفرد الذاتى فى أحكامهم المهنية ، وخاصة ما اتصل منها بالمسائل الفنية .

ثانيا : ان كثيرا من العلميين هم فى الوقت نفسه مهنيون (أو بالعكس) ، كالاطباء البشريين والنفسيين ممن يلوذون بالجمعيات المهنيـة وصـولا الى هذين النمطين المختلفين من انماط النشاط ، ففى العلوم الاجتماعية يغدو علم النفس هو القـاعدة الفعلية لقوانين الاخـلاق فى الأمة حيث يتمثل الاهتمام الاكبر بسـلوك الممارسين حين يطبقون ما لديهم من معرفة على المشـاكل العملية .

ثالثا : يواجه الاطبـاء الكثير من القرارات التى تعرض للمشـكلة الأولى حين تحمل الشركاء على التضحية فى بحث ينفع الناس ويحسمونها متحيزين للتطور فى قوانين الأخلاق حين يفترضون أنها توجه أى بحث يقوم به الشركاء من الناس . وأحسن ما يعرف من قوانين هذه البحوث الطبية قانون نورمبرج واعلان هلسنكى ، حيث تواضع الأطباء فى اطار المسئولية التى يحملونها فى ممارسة مهنة تعنى بشفاء الناس على التزود بالمعرفة الطبية والالتزام بالمبادىء الأخلاقية فى القيـام بهـذا الدور المزدوج .

ولربما كانت هذه الأسباب هى التى حملت عددا من الجمعيـات التى تمثـل علماء الاجتماعيات على وضع قوانين اخلاقية تحكم السلوك المهنى لاعضائها ، وقد ادت المصاعب التى تتصل بتطوير هذه القوانين وانجازاتها الى الاهتمام بطبيعتها وتعددها ، وكان هذا المسح الذى تبنته اليونسكو للجمعيـات التى تمثـل علمـاء الاجتماعيات فى اعتبارها للقوانين القائمة .

اجراءات المسح

فى عام ١٩٧٣ تم الحصول على قوائم بالجمعيات الأهلية لعلمـاء الأجنـاس ورجال الاقتصاد والعلوم السياسية والأطباء النفسيين وعلم النفس والاجتماع ، وذلك عن طريق الجمعيات الدولية التى تمثل كلا منهـا . وفى أخريات عام ١٩٧٣ وأوائل ١٩٧٤ بعثت اليونسكو برسائل الى اكثر من ثلاثمئة جمعية أهلية اسـتجاب منها حوالى تسعين جمعية ؛ منهـا أربع وعشرون تلتزم بقـوانين الأخلاق ، وقد ترجم عدد من هذه الرسائل الى اللغة الانجليزية ؛ واضطلع بها مدرسو اللغـات بجامعة مينسـوتا وبعض خريجى أقسـام اللغات بها ، اما بقيتها فقد كانت نصوصها بالانجليزية .

الا أن جمعية دولية واحدة هى الاتحاد الدولى للعلوم النفسـية تبنت قانونا يتصل ببحث عن الشركاء من الناس ، كما وضعت الجمعية الامريكية لعلم النفس تذييلا للقانون عام ١٩٧٣ قامت على اثره لجنة من علماء النفس الامريكيين بتقـديم وثيقة استشارية تتضمن تجربة فعلية فى بحث الثقافة المركبة ، وكان هذا البحث من البسـاطة والتفرد بما جعله جديرا بالتحليل بالرغم من قصور وضعه القانونى بعد أن رفضت أى جماعة من علماء الاجتماعيات قبوله أو الموافقة عليه .

تحليل البيانات المتعلقة بتوجيه
البحث مع الشركاء من الناس

وكانت المشكلة الأولى التى تعنى بالخسائر التى يتعرض لها المشاركون من الناس فى بحث يتوخى الخير العام هى أكثر ما تناوله البحث ، وستكون موضوعا لنقاشنا .

وقد اتخذت كل الجمعيات التى استجابت للدعوة شكلا لمجموعة من المبادىء متجاهلة التباين فى المحيط والمصدر والمضمون لكل من القوانين المختلفة ، وقد افرغت هذه التشكيلة من القوانين الأربعة والعشرين الفريدة فى قوائم بالبيانات الفريدة المتعلقة بالبحث ، ثم نظمت فى صورة تفى بما هو أكثر من النظرة الواعية فى نسق من المصطلحات والتركيب الشامل لكل البيانات موضحة فيما يلى :

المجموعة الأولى من المبادىء
مبادىء تتعلق باستخدام العناصر الانسانية فى البحث

تقوم المجموعة التالية على البيانات الواردة فى الأربعة والعشرين قانونا من قوانين الاخلاق التى تتصل يضبط البحث الذى يقوم به علماء الاجتماع ، ويمثل العدد الأكبر منها قوانين تبنتها الجمعيات الأهلية لعلماء الاجتماعيات ، الا أن عددا منها ليست له هذه الصفة (فاحدها رفضته الجمعية الأهلية ، وآخر وضعته مجموعة من علماء الاجتماعيات قاصرا على نمط خاص من محاولات البحث هو بحث الثقافة التبادلية) .

وقد فننت المصطلحات وفقا لهذا الغرض ، كما أن تنظيم البيانات يتوخى اختبار المبادىء واعتبار الموضوعات المناسبة (ويمثل الرقم التالى لكل مادة عدد القوانين المختلفة التى تتناول الحقيقة المدرجة) .

مبادىء
مسائل عامة تتصل بقانون الأخلاق

١ ـ يعد عالم الاجتماعيات الملتزم بمشروع بحث مسئولا عن كل القرارات المتعلقة بالاجراءات والاخلاقيات المتصلة بالمشروع سواء قام بها بنفسه أو بمعاونة آخرين (٧) .

٢ ـ المعلمون مسئولون عن كل ما يقرره تلاميذهم من المسائل الأخلاقية التى يتضمنها البحث (١) .

٣ ـ كل ما يتناوله البحث من ضوابط العمل يجب أن يقوم وفقا للمستويات الأخلاقية لكل من البلد والجماعة المضيفة (١) .

٤ ـ يجب أن تراعى القرارات الأخلاقية الاعتبارات الخاصة بالمجتمع المشارك(٢)

٥ ـ اذا جدت مشكلات أخلاقية عسيرة او تعذر حلها وجب استشارة الزملاء او المجالس المناسبة بمعاونة الجمعيات المتخصصة (٢) .

٦ ـ اى انحراف عن المبادىء المقررة يقتضى : (أ) ان يتحمل الباحث نصيبا أوفى من المسئولية ، (ب) التزاما جادا بطلب المشورة أو النصيحة ، (جـ) ضمانات اضافية للمحافظة على حقوق وراحة المشاركين فى البحث (٢) .

قرارات لضبط البحث

٧ ـ يجب ان يوجه البحث بحيث يحقق الوحدة والتماسك الموضوعى ولا يضعف أى احتمال لضبط البحث فى المستقبل (٣) .

٨ ـ على الباحثين ان يستخدموا أقصى ما لديهم من قدرة علمية على التمييز عند اختيار مشروعات البحث التجريبية (١) .

٩ ـ ان يتضمن قرار ضبط البحث فى ميدان الدراسات الانسانية تقديرا للفوائد المحتملة لكل من المشارك والمجتمع فى مقابل المضار التى يتحملها المشارك او الشركاء .

تحليل الفائدة والمضرة (٢)

١٠ ـ أية دراسة تشمل عناصر انسانية يجب ان تتناول مسألة عقلية هامة(٤)

١١ ـ أية دراسة تشمل عناصر انسانية يجب أن تتناول مسألة عقلية هامة ترمى الى تحقيق الخير الانسانى ، وبهذا لا يكون ثمة داع لتفسير المسألة العقلية (٢)

١٢ ـ أية دراسة تشمل الشركاء من الناس يجب أن تتناول مسألة عقلية هامة اذا ما كان ثمة تبعة قائمة تؤثر على الشركاء تأثيرا سلبيا .

١٣ ـ أية دراسة لها تبعاتها كاحتمالات الأدوات العلاجية يجب أن تقوم على أسس تضمن انتفاع العميل أو المريض (٢)

١٤ ـ لا يصح ان يكون هناك أى اعتبار مسبق للتسليم بأن الأدوات السلبية الكبرى القائمة يمكن أن تفرض على الشركاء (١)

١٥ ـ اذا كان ضبط البحث مما يؤدى الى مضار تلحق دائما بالشركاء أو بيئتهم أو المؤسسات القائمة فيها (كعلماء الاجتماعيات البيئيين) فان البحث قد لا يعتمد ، ومن ثم يجب تركه .

ضبط البحث

١٦ ـ يجب أن يضبط البحث بصورة وافية بصفته مشروعا علميا موضوعيا(٤)

١٧ ـ يجب أن يكون كل من اشخاص الباحثين مؤهلا للسير فى الاجراءات المعدة للمشروع (٧)

١٨ ـ اذا تناول البحث اية عقاقير فعلى الباحث ان يكون قادرا وان تتاح له كل التيسيرات المناسبة (٢).

١٩ ـ لا يصح أن يكون هنـاك اى تحيز فى تخطيط البحث أو ضبطه أو فى التقرير الذى يكتب عنه ، وعليه أن يلتزم الموضوعية ما أمكن (٤)

المؤثرات والعلاقات بالمشاركين

اقرار الموافقة

عام

٢٠ ـ يجب أن يكون هناك قرار بالموافقة على قيام المشاركين بكافة البحث . وعلى الباحثين ان يرحبوا بأى التزام يتصل بهذه الموافقات (١٠)

٢١ ـ على المشاركين أن يكونوا فى موقف يمكنهم من ابداء الموافقة ، والا كانت من المسئول عن المشارك .

٢٢ ـ يجب أن يكون اقرار الموافقة ساريا اذا ما كانت المؤثرات المحتملة على المشاركين غامضة او تحتمل التضحية (٧)

٢٣ ـ بقدر المستطاع يجب أن يكون الاقرار بالموافقة كتابة (١)

٢٤ ـ يجب أن يكون هناك اذن رسمى باستخدام البيانات الحكومية بأى صورة من الصور .

شرط التبليغ

٢٥ ـ يجب أن توضح الأغراض والخطوات والمخاطر (بما فيها المخاطر المتوقعة بدينة كانت أو نفسية او تضير الوضع الاجتماعى) للمشاركين بصورة يتفهمونها (٧)

٢٦ ـ على المشاركين أن يدركوا العواقب المتوقعة اذا ما وجدت للجماعات والمجتمعات التى اختيروا منها قبل أن يقرروا المشاركة (١)

٢٧ ـ يجب أن يلم المشارك بالخطوات التى اتبعت لترشيحه « رجلا كان او امراة » (١)

٢٨ ـ يجب ان توضح الكفالة مالية كانت او سواها للمشاركين المرشحين (٢)

٢٩ ـ يجب ان تعلن هوية القائمين على البحث تامة على المشاركين المرشحين(٢)

٣٠ ـ يجب ان تترك اسماء وعناوين اشخاص الباحثين مع المشاركين ، ومن ثم يمكن العثور عليهم (١)

٣١ ـ على المشاركين أن يكونوا على الما تام بالوسائل الفنية لجمع البيانات كالتسجيلات المرئية والصوتية وفن التصوير والمعايير النفسية الخ) . وبقدرة هذه الوسائل الفنية وبالحد الذى يحول دون التعرف على المشاركين تصان سرية البيانات (٢)

٣٢ ـ على المشاركين ان يلموا تباعا بتقدم البحث اذا كان المشروع مما يستغرق زمنا طويلا (١)

٣٣ ـ اذا كانت التسجيلات سمعية أو مرئية وجب اذاعتها لتأكيد المواد التى تتناولها المناسبة بعرضها والموافقة الصريحة على كل شريحة منها) ، هذا الى جانب طبيعة المشاهدين .

الموافقة على التطوع

٣٤ ـ للافراد الحرية فى رفض المشاركة ، وعليهم أن يعرفوا ذلك (١)

٣٥ ـ للمشاركين الحق فى انهاء ارتباطهم فى أى وقت يشاءون ، وعليهم أن يعرفوا ان ذلك من حقهم (٣)

٣٦ ـ يجب ان لا يكون هناك قسر أو ارغام لتشجيع الأفراد على المشاركة فى أبحاث المشروع (٦)

المحافظة على حقوق ومصالح المشاركين

قرارات عامة

٣٧ ـ يجب احترام الحياة الخاصة للمشاركين وتوقيرهم ورعاية مصالحهم(٨)

٣٨ ـ يجب أن لا يضار المشاركون وأن نكون راحتهم ورفاهيتهم فوق اى اعتبار آخر (١)

٣٩ ـ يجب أن تتضاءل آلام المشاركين ومضارهم وفقا لاجراءات رتيبة ، والغاء الدراسات الخاسرة حالا ، ولا يبرر ذلك غير استحالة دراسة المشكلة فى صورة أخرى .

٤٠ ـ يجب توقع المشكلات المحتملة ، ولا يهم فى ذلك أن يكون توقعها بعيدا حتى يتأكد ان ما هو غير متوقع لا يؤدى الى تأثير سلبى بالغ على المشاركين (١)

٤١ ــ يجب القضاء على أى مضار تنجم عن هذه المؤثرات (٤)

٤٢ ــ يجب أن لا تستفحل آمال او حيرة المشاركين المرشحين (١)

٤٣ ــ يجب أن يلغى البحث اذا نجم عنه خطر على المشاركين (٣)

٤٤ ــ يجب أن لا يكون التجاء العميل طلبا للمعونة المهنية سببا فى استغلاله لأغراض البحث الا بقصد تحقيق فائدة مباشرة له من ورائه (١)

التمويه

٤٥ ــ لا يصح التمويه على المشارك ما لم يكن ذلك ضروريا تماما ، ويجب أن لا يكون هناك سبيل آخر لدراسة المشكلة (٣)

٤٦ ــ يمكن الافادة من التمويه (١)

٤٧ ــ اذا كان التمويه مما تتطلبه خطوات البحث فان ذلك يقتضى اتخاذ احتياطات اضافية للمحافظة على حقوق ورفاء المشاركين (٢)

٤٨ ــ اذا المشاركون فى بحث يقتضى التمويه فان لهم أن يلموا الماما تاما وامينا بالدراسة وحاجتها الى التمويه (٥)

٤٩ ــ اذا لم يعلم المشاركون بالتمويه لأسباب انسانية أو علمية فان الباحث يلتزم بالمحافظة على مصالح ووفاء المشاركين (١)

السرية والثقة

٥٠ ــ يجب أن تظل محتويات البحث سرا ، وعلى جميع المشاركين أن يظلوا متخفين ، ما لم يؤذن لهم أو لمن يكفلونهم رسميا بالاعلان عن ذواتهم (١٥)

٥١ ــ اذا كانت السرية أو التخفى غير مكفولين فان على المشاركين أن يلموا بذلك وبما يترتب عليها من عواقب قبل الاندماج فى البحث (٤)

٥٢ ــ على الأشخاص فى المناصب الرسمية (اذا كانوا جزءا فى مشروع البحث) أن يقدموا توصيفا مكتوبا لمهامهم وواجباتهم الرسمية الخ ، مما لا يعد من المعلومات السرية ، وأن تقدم لهم نسخة من التقرير النهائى للبحث (١)

٥٣ ــ تكفل السرية التامة لمن يستجيب من الأفراد للدراسات التى تتطلب التزود بتوصيف كمى مكثف (١)

٥٤ ــ تكون الحياة الخاصة محل الاعتبار الدائم الذى يتفق ووجهة نظر وثقافة المشارك (١)

٥٥ ــ لا يصح استخدام المواد المختزنة فى بنوك البيانات بدون اذن الباحث الذى قام بجمعها (١)

٥٦ اذا كان الوعد بالسرية قمينا بالشرف فان الباحثين ليسوا فى حاجة للتمسك بالمعلومات التى تسىء الى المشاركين او الهيئات (١)

٥٧ ــ تحذف التفاصيل فى الخطوات المحددة لتنظيم البيانات التى تضمن تخفى المشاركين (١)

منافع للمشاركين :

٥٨ ــ يجب منح المشاركين المقابل المناسب للخدمات التى يؤدونها (١)

٥٩ ــ يعد التزود من المعرفة الذاتية نوعا من الفائدة التى تعود على المشاركين لا تنفصل ابدا عن مشروع البحث او اجراءاته (١)

٦٠ يجب امداد المشاركين بنسخ للبحث أو تفاصيل عنه (٢)

٦١ ــ يجب أن تمد دراسة المجاميع الثقافية الصغرى المشاركين بالمعرفة التى تنفعهم .

المؤثرات على المجاميع والجماعات

٦٢ ــ على الباحثين أن يوقروا المضيفة التى يجرون ابحاثهم فيها ، وان يكونوا على الما‌م بها (١)

٦٣ ــ يجب أن يتعاونوا مع أعضاء المجتمعات المضيفة (١)

٦٤ ــ أن يقدروا المؤثرات المحتملة للبحث على البناء الاجتماعى للجماعات المضيفة والتغييرات المحتملة التى تؤثر فى الجماعات المتباينة او الأفراد تبعا لفاعلية ضبط الدراسة .

٦٥ ــ أن يقدروا المؤثرات المحتملة للبحث والتقرير على الأهالى والجماعات الصغرى التى جاء منها المشاركون (١)

٦٦ ــ على المشاركين أن يدركوا المؤثرات المحتملة على المجاميع وعلى الجماعات الثقافية الصغرى التى يمثلونها .

٦٧ ــ على الباحث أن يضع فى اعتباره مصالح التجمعات والنظم الاجتماعية على اختلاف أنواعها .

تفسير وتقرير نتائج البحث

٦٨ ــ يجب أن تكون كل تقارير البحث مستندات عامة يباح تداولها للجميع (٤)

٦٩ ــ وأن تتناول التقارير باسهاب ودقة اجراءات البحث بكل ما تتضمن من

بينات ، بغض النظر عما تقدمه من عون لافتراضات البحث ، وأن تكون النتائج موضوعية خالية من التحيز (٤)

٧٠ ــ وان تفسر البيانات تفسيرا كاملا عند كتابة التقارير ، وكذلك المحاولات التى تمت للحيلولة دون تجربتها (٦)

٧١ ــ وأن توضح كفالة البحث والغرض منه وأصول المعونة المالية ومسئولية الباحثين توضيحا بارزا فى كل ما ينشر عنه (٣)

٧٢ اذا كان النشر ما يسىء أو يسبب مضرة لمن أجريت عليهم الدراسة من الناس وكان من العسير سترها تماما فمن الواجب تأخير النشر (٢)

٧٣ ــ يجب أن تنشر الدراسات الخاصة بالثقافة المركبة بلغة الجماعة أو الجماعات المضيفة وفى صحفها ، وذلك بالاضافة الى نشرها باللغات الأخرى وفى المجتمعات الأخرى (٢)

٧٤ ــ يجب أن يكون لكل من أسهم فى البحث من الأعضاء العائد المناسب لما قام به (٩)

٧٥ ــ المتوقع أن تكون اذاعة كل ما له صلة بالعمل أو مسهم فيه كاملة وافية فى كل مصادر النشر (٨)

٧٦ ــ يجب أن يكون ما ينشر عن شرح أدوات البحث فى الجماعات الثقافية الصغرى فى عبارات يفهمها كل المشاركين (٢)

٧٧ ــ يجب أن تكون المادة الخام للبيانات وما عداها من الوثائق الأصلية متاحة عند أى طلب للباحثين المؤهلين (١)

٧٨ ــ يجب أن تقدم البحوث ذات الأهمية العلمية دائما للنشر ، فلا تحجب عن العرض العام ، ما لم تكن نوعية البحث أو تحليله مبتورا غير واف (١)

ويجب ان يكون التطابق بين هذه البيانات صادقا ، فلا يتناقض بيان مع آخر وان تباينت اهميتها بين قانون وآخر فاحد هذه القوانين مثلا يقرر : أن التمويه مباح فى البحث اذا كان خلال مناقشة تعكس بوضوح اهتماما بحقوق وراحة المشاركين من الناس ، ويقرر قانون آخر أن التمويه لا يباح الا فى ظروف معينة ، كغيبة الاجراءات البديلة المناسبة لحل مسألة عقلية وقصور الاحتياجات الاضافية للمحافظة علي حقوق المشاركين ، وحيثما يتعسر اتخاذ معيار عام متميز غير مبهم يمزج بين المبادىء واهميتها فان كل المبادىء المختلفة المتميزة تصبح قائمة .

ومن ناحية اخرى هناك تناقضات فيما تسقطه ، فليس كل مبدأ وليست كل حقيقة مما يوجد فى كل قانون من قوانين الأخلاق ، وقد يعكس ذلك تعدد أنماط المشاكل أو الخطوات التى تسبق قيام القوانين الناجمة عن اسقاط غير متعمد الا أن الاسقاط قد يكون متعمدا ، أو أعد ليقلل من الخلاف حول الرغبة فى مبادىء معينة ، وقد يصور هذه المشكلة اسقاط قانون الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع لمبدأ من هذه

المبادىء التى نالت موافقة رسمية ، اذ أنها تمثل عديدا من الباحثين يعنون بما يبديه المشارك من ملاحظة لا تضايق ٠

وقد ادى عدد من العـوامل الى تعويق القيام بتحليل ادق واوفى لأصـول الانماط المتعددة من المبادىء (كنمط الجمعيـات المهنية أو اقليم فى أصـله) ، واولها ان كثرة القوانين التى يحتذيها علماء النفس والتى تغطى علم النفس العلاجى (ستة عشر قانونا من أربعة وعشرين) تقلل من معدل المتغيرات المستقلة ، وثانيهـا أنه من العسير على قوانين علم النفس العلاجى أن تقرر بدقة الحد الذى يمـكن أن يعد فيه اى من هذه المبادىء قابلا للتطبيق فى بحث مع المشـاركين من النـاس لمساعدة العميل ، فليس من المعتاد فى البداية تقرير هل المبادىء تنطبق على العملاء والمشاركين فى البحث ، ولكن التنظيم الصحيح للقانون والتعبير عن المبادىء يضفى قليلا من الشك على الحد الذى يمكن أن يؤخذ فيه بأوضاع البحث . واخيرا فان ما يبدو من التعدد والتكرار فى المبادىء التى تحتويها القوانين القائمة قد اغفـل حالات قليلة لا يتناولها أى نص فى الغالب (٦٦٪ من البيانات يحتويها قانون واحد او اثنان ، و ١٦٪ فى ثلاثة قوانين أو اربعة أو خمسة ، و ١٦٪ يحتويها ما بين ستة قوانين أو عشرة قوانين ، و ٢٪ فقط يحتويها أربعة عشر قانونا أو خمسـة عشر قانونا) .

ويبدو أن الصياغة جاءت مرضية أكثر مما كنا نتوقع ، فان هـذه القرارات الثمانية والسبعين يمكن اعتبارها البداية (المسودة الأولى) لقانون أخـلاق كلى (واف بكل الأغراض) حاو لكل ما جاء فى كل القوانين النوعية ، كما انه اكثر شمولا من اى قانون قائم .

مبادىء تتعلق بكفالة البحث

أما الصعوبة الكبرى التالية فانها تعنى ما يمكن أن يبدو فى اهمال من يكفلون البحوث العلمية للنتائج التى يمكن أن نفيد البشرية منها ، فليس هناك ما يصونها من قوانين الأخلاق القائمة ، فالقرارات الصالحة والمناسـبة منهـا لذلك تلح على اقامة صلة بينة صريحة بين الكفيل والباحث العلمى مفترضة ان ذلك قد يقلل من سوء استخدام المعرفة .

ومن بين القوانين التى تسلمتها اليونسـكو لم يلتفت الى المشـاكل المتعلقة بحصيلة الباحثين العلميين غير خمسة منها تقدمت بها هيئة حكومية ، وليس فيها ما يعد نتاجا لجمعية تمثل علم النفس ، بالرغم من أن هيئة النفسيين أعدت احداها تحت رعاية الاتحاد الدولى للنفسيين ، وقد يرجع هذا الى العـلاقة المبـاشرة بين المعرفة النفسية والممارسة التى تقوم على توافر المساعدة التى يقدمها المعالج النفسى للمريض ، وقد تأخذ هذه الممارسة فى بعض الأنظمة صورة تقرير للمنظمة أو الهيئة يمكن أن يكون أداة لتعديل البناء الاجتماعى أو اتساقه .

وفيما يلى المجموعة الثانية من البيانات المتصلة بهذا الموضوع ، وقد صيغت على نمط المجموعة الأولى .

صياغة المجموعة الثانية من المبادىء

تمت صياغة هذه المجموعة على أساس البيانات الواردة فى خمسة قوانين للاخلاق أربعة قامت بوضعها جمعيات اهلية (الجمعية الأنثروبولوجية ، وجمعية العلوم السياسية بالولايات المتحدة الامريكية ، وجمعية علم الاجتماع فى كل من الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة) ، والخامس قامت بوضعه مجموعة من النفسيين فى الولايات المتحدة الامريكية مع تجربة فى بحث الثقافة المركبة . ويمثل العدد التالى لكل منها عدد القوانين المختلفة التى احتوتها أو احتوت ما يقابلها .

المبادىء

الطبيعة العامة للعلاقات

١ ـ تقبل مسئولية البحث اذا كان استخدام المعرفة متفقا مع القيم الشخصية لادراك المواطن (١)

٢ ـ لا تتورط فى اى بحث سرى (١)

٣ ـ لا تتورط ولا تتحمل مسئولية بحث ينطوى على محاولات غير اخلاقية(٤)

٤ ـ لا تتورط ولا تشارك بنشاط فى اى بحث يكون ستارا لأى نشاط آخر او يخفيه ، شخصيا كان هذا البحث أو مهنيا أو سياسيا أو لأية أغراض اخرى(١)

٥ ـ لا توافق على الشروط ولا على الحالات التى تقوض حرية أو تماسك الدارسين أو الباحثين الآخرين (٢)

٦ ـ يتحمل علماء الاجتماعيات مسئولية التأكد من أن المصادر مناسبة لتكملة المشروع قبل المبادرة بالبحث .

٧ ـ على علماء الاجتماعيات الذين يمثلون أنظمة مختلفة أن يتناولوا بحث التنظيمات المتداخلة من بدايتها ، أما علماء الاجتماعيات الذين يمثلون تنظيما جديدا فلهم أن يتناولوه فى مراحله الأخيرة ، ولكن عليهم أن يكونوا على حذر بالنسبة للجمعية التى تقوم بالمحاولة (١)

٨ ـ يجب أن تكون تفاصيل العلاقة بين الفاحص والكفيل واضحة ما أمكن(١)

٩ ـ على الباحث أن يكون حريصا فى ابداء ملاحظاته على نتائج البحث واضعا فى اعتباره طبيعة الهيئة الكفيلة (١)

حدود القدرة

١٠ ــ كن أمينا فى تحديد مدراتك ، باحثا كنت أو عالما اجتماعيا (٢)

١١ ــ حافظ على حقك فى تقرير حدود ممارسة الخبرة أو تنظيم بحث يكون للباحث فيه مسئولية الاشراف (٢)

تنظيم نشاط البحث

١٢ ــ يتحمل الباحث مسئولية كل ما يتصل بتوجيه البحث من قرارات(١)

١٣ ــ يجب أن تكون حالات العلاقة بالكفيل محددة وواضحة ومعروفة لكل أعضاء هيئة البحث (٣)

١٤ ــ يجب ان تدار المشروعات بأسلوب يتسم بالمسئولية والكفاية والأمانة يقوم على قدم المساواة مع الادارة والحسابات التى تضعها الهيئة الممولة (١)

١٥ ــ يحتفظ الباحث ببحثه ومسئوليته عن كافة القرارات الأخلاقية المرتبطة بالمشروع (٢)

تقارير البحث

١٦ ــ الباحث مسئول عن المضمون والشكل والنتائج الواردة فى التقرير النهائى (١)

١٧ ــ يحتفظ الباحث بميزة الحرية والصراحة عند النشر ما أمكن ذلك (٢)

١٨ ــ يجب أن يؤمن الباحث بأنه ليس هناك أى تعمية عن الكفالة فى كل ما تتناوله التقارير (٣)

١٩ ــ اذا كان ثمة تبزير لسرية الكفيل لا يضير اكتمال البحث فمن الواجب ملاحظة شخصية الكفيل (١)

٢٠ ــ يجب أن لا تحجب نتائج الدراسة اطلاقا فى أى تقرير للبحث (١)

٢١ ــ يجب أن تعرض وسائل الباحث بكل موضوعية (١)

٢٢ ــ يجب على الكفيل أن يحافظ على تقرير البحث دون تحريف ، حتى وان كانت النتائج من قبيل النصيحة المناسبة (١)

٢٣ ــ اذا كان ثمة تحريف للدراسة من قبل الكفيل فان على الفاحص أن يصححها علنا حينما تقع (١)

ولأن خمسة قوانين هى وحدها التى تضمنت الى حد ما مبادىء مناسبة فان أكثر البيانات وتمثل ٦٥٪ تنحصر فى قانون واحد ، و ٢٢٪ فى اثنين ، و ٩٪ أو

٢٪ فى ثلاثة ، و ١٤٪ أو ١٪ فى أربعة قوانين ، والبيان الوحيد الذى يحذر الباحث من أن يتورط فى ممارسات لا اخلاقية من قبيل هذا النشاط المحتمل الذى دمغته الصياغة الأولى قد ورد فى اربعة من هذه القوانين الخمسة .

ولربما كان الافتراض الأكبر لهذه القوانين الخمسة التى تنتظم هذه الصياغة انها تجعل للباحثين العلميين حق الاختيار ، فمن حقهم أن يرفضوا المشاركة فى أى نشاط لأى بحث دون الخوف من أية عواقب تؤثر على مستقبلهم لا من حيث الدخل الخاص ولا من ناحية الترشيح لاى بحث فى المستقبل ، الا أن ذلك وان يكن صحيحا بالنسبة لعلماء الاجتماعيات فى الكليات والمؤسسات الأكاديمية أو لمن يتميزون بخبرات واسعة فى ممارسة المهنة فان الحال يختلف بالنسبة لمن كان منهم تابعا لهيئات حكومية أو يعمل فى مجالس البحوث أو فى صناعة خاصة ، اذ لا يبدو ثمة حل مرض لمن هم فى مثل هذه المواقف ، بالرغم من أن توصيات المؤتمر العام لليونسكو فى دورته الثامنة عن حالة العاملين فى البحث العلمى والمدونة بالكامل تمثل محاولة لوضع قواعد تكفل معيارا من الاستقلال فيما يتصل بشؤون المهنة للباحثين العلميين الذين يعملون فى هيئات أو وكالات تتعلق بالمسائل المهنية .

وقد يؤدى تأكيد هذه القوانين لعلاقات واضحة أمينة صريحة بين الباحث والهيئة الكفيلة الى الوسائل التى تحقق الاطمئنان العام ، الا أنها لا تعدو هذا النوع من الضمانات ، ثم أن تبسيط الأداة والعدد الجم من الوان النشاط العلمى وتعقيدات اجهزة اصدار القرارات قد تجعل من اليسير على الوكالات والهيئات الكفيلة أن تسىء استخدام أدوات البحث دون اهتمام بالرأى العام . وبالرغم من أن الباحثين العلميين قد يحاولون التأثير فى الرى العام أو فى صانعى القرار بالاعلان عن أدوات البحث أو اذاعة نيات الكفيل أو من خلال أنماط من النشاط السياسى فان بيانا واحدا مما يتصل بمثل هذه الاحتمالات هو وحده الذى ظهر فى قانون الأخلاق (البيان رقم ٢٣ فى المجموعة الثانية) ، ومن المحتمل ان تكون قد نشأت صعوبة فى تبين السبيل الى العمل المناسب لباحث علمى مسئول .

العقوبات الواردة فى قوانين الأخلاق

للمثال الذى يحتذيه الممارس المهنى سمتان بارزتان :

مجموعة واضحة من المبادىء توجه السلوك المهنى واجهزة المكافآت للمتعاونين والعقاب (لمن يمتهنون المبادىء) ، وتقبل الباحثين العلميين لهذه القوانين أداة للتوجيه قد يتوقف على الدرجة التى يقوم عليها الرباط الرتيب بين الثواب والعقاب والاذعان والرفض .

فبالرغم من أهمية المسائل فان القليل من القوانين هى التى تحوى الكثير عن اسلوب الجزاءات المترتبة على الرفض ، فان ٥٠٪ منها (باستثناء ما اتصل منها

بالعلاج النفسى) هى التى تقرر نوعا من الجزاء (الطرد من الجمعية) ، و ٢٨٪ منها جاءت نصائح صريحة ، ولم يحدد أى منها نفعا يرتضيه الباحث أكثر من الاستمرار فى عضوية الجمعية . وقد نصت بعض القوانين على شرعية عقوبات معينة لمن يفشلون فى المحافظة على السرية ، ولكنها اقتصرت على نشاطهم بصفتهم ممارسين مهنيين (كالعلاج النفسى لا بصفتهم باحثين علميين) .

وبينما توضح قوانين الأخلاق هذه ، كل منها على حدة أو فى شكل صياغة عامة، عددا من العوامل التى يجب على الباحث أن يضعها فى اعتباره قبل توجيه البحث للعناصر انسانية فانها وضعت فى صورة تجريدية على الباحث أن يحتذيها فى نوع معين من مشروعات البحث . ومن ثم فان هناك فرجة أمام الباحثين لزيادة الاهتمام بالبحث أو للتقليل من احتمال الخسارة الناشئة عن أشاركين ، وبالرغم من أن عددا من هده القوانين يرى التشاور مع اللجنة (وربما تكون تحت كفالة الجمعية) اذا ما جدت مشكلة عسيرة فان المسئولية الأخيرة للقرار تعزى دائما للباحث ، ومن المحتمل أن يتحمل الباحث مسئولية المؤثرات السلبية وان كانت مبادىء وخطوات جمعيته موضع التقدير ، ويبدو تبعا لهذا أن مثل هذا الموقف قد يشجع على امتثال الأعضاء القائمين بالبحث .

وبينما يمكن أن يواجه الباحث العلمى موقفا قانونيا من جانب المشارك فانه قد يجد مخرجا لدفاع أقوى اذا ما كانت خطوات بحثه متوائمة مع قانون الأخلاق لجمعيته المهنية (أو قام به بعد التشاور مع لجنة) . فمن الواضح انه لم يتم وضع قانون فعلى يعين كلا من باحث العلوم الاجتماعية والمشارك اذا ما وافق توجيه البحث المبادىء القائمة حتى وان لم تنشأ أية مشكلات ، هذا فضلا عن أن قدرة اغلب علماء الاجتماعيات للارتباط بحياة مثمرة دون الانتماء الى جمعية مهنية توحى بأن الجزاءات البسيطة (الحرمان من العضوية فى اغلب الحالات) قد يراها كثير من الناس واهية مما يعنى فى كلا الحالين أن القدرة الكاملة لمثال الممارس المهنى مازالت فى حاجة الى التقنين .

وبالاختصار فان تقنين مجموعة من المبادىء قد يكون أداة لحث الباحثين العلميين على تحرى المسائل الهامة فى تصميم وتوجيه البحث ، فان القصور فى كل من الجزاءات المؤثرة والمكافآت الملموسة للاستجابة يوحى بأن القاء الوقر كله على كاهل الباحثين العلميين قد يكون الى حد ما هينا ، ولهذا فانه من العسير مناقشة اعتبار الجمعيات المهنية اجراء مؤثرا مجديا لحماية المواطنين من استهتار وكسل وعجز الباحثين العلميين .

هل يعد الممارس المهنى مثالا للباحثين العلميين ؟

قد يبدو من الملائم بعد ما اتضح أن القوانين الرسمية لتوجيه الباحث العلمى ما زالت فى صورتها المبدئية ، تقدير الحد الذى يمكن أن يحققه مثال الممارس المهنى من المعايير المناسبة عامة .

فالحياة الوظيفية للممارس المهنى الذى يستعين بمعارف واسعة مقررة لمواجهة مشاكل العملاء تتسم بالملامح التالية :

* يقوم العملاء أو المنظمات التى تضمهم عادة بكل الأعباء المالية ، الا أن الاحتفاظ بالعميل أو فقده لا يعد معضلة مالية جديرة بالاهتمام .

* يمكن مواجهة مشاكل العملاء بكم من المعارف الوفيرة التى تستطيع فى كثير من الحالات أن تطبق تلقائيا على مجموعة من المشكلات الموضحة بجلاء .

* وقد تمنح الشرعية الاجتماعية والجزاءات المشتركة للممارس المهنى نوعا من الاحتكار فى استخدام الكيان المعرفى لحل بعض الأنماط المعنية من المشاكل .

* والمفترض أن مصالح العميل لها الأولوية بحيث تكون للموضوعات الرئيسية من البدائل ما يؤدى الى هذه المصالح .

* والمسئولية عن القرارات واضحة جلية اذ يعدها الممارس المهنى ويتقبل العميل الحلول راضيا عنها .

وتقتضى هذه السمات الهامة أن تكون مجموعة المبادىء المتعلقة بالضبط الأخلاقى للمارسين المهنيين موضوعا جديا الى حد ما ، مادام الغموض فى دورها قليلا ، اذ أن المشكلة الرئيسية هى فى تغير كيان المعرفة التى يمكن أن يلجأ اليها لمساعدة العميل ، وان كان يتغلب عليها عادة اذا ما افترض انه يطبق أحدث المستويات الجارية للقياس .

فاذا كانت الحياة الوظيفية للباحث العلمى مرتبطة بتقدم المعرفة التجريبية فان له سمات مختلفة الى حد ما من الملامح .

* المعونة المالية تتكفل بها غالبا منظمة ما قد يبدو أو لا يبدو نشاطها العلمى هو المحور الرئيسى ، ويكون الاذعان لسياسة المنظمة أساسيا .

* ولا يوجد عميل من هذا القبيل ولا دور مشابه يمكن تؤديه أية منظمة أو جمعية على اتساعها .

* وقد يكون المشاركون الأفراد مادة للبحث اكثر منهم عملاء يتوقعون المنفعة بطريق مباشر (ومن الطبيعى أن تكون هناك استثناءات فى بحث طبى) .

* فاذا كان المحور الرئيسى فى نشاط اى بحث هو الكشف عن المجهول فان الخسائر المحتملة للمشاركين يمكن تقديرها فقط ولكن لا يمكن نبذها .

* لا تكون مسئولية القرارات واضحة على الدوام مادامت المعونة المالية والتشجيع من مصادر أخرى تؤثر فى قرار الباحث لتوجيه مشروع البحث .

* والمشكلة أن محاولة الموازنة بين حقوق ورفاه العناصر البشرية وبين المنافع المحتملة لضبط البحث تغدو مسألة متكررة وعسيرة .

* وتقتضى بعض الخلافات الرئيسية ان لا يكون من المناسب اتخاذ اجراءات الممارس المهنى مثالا لضبط الاجراءات التى تتبع نحو الباحثين العلميين ٠

* والخلاف بين موقف العميل الذى يعمل الممارس المهنى من اجله والمشارك الذى يحتمل أن يشارك فى دراسة دون أن ينال مقابلها فائدة شخصية مباشرة .

* العميل هو المحسن المتفضل فى العمل الذى يقوم به الممارس المهنى اذ يدفع اجر ما ينال من خدمات ، وبالمثل فان المحسن المتفضل فى علاقة الباحث بالمشارك هو المجتمع (الذى ينتفع بالمعرفة) والباحث (الذى يرتقى ويتقدم) وفى بعض الحالات المشارك حين يحصل على بعض المنافع المباشرة .

* يختلف وضع المعرفة العلمية او الفنية المستخدمة بين كل حالة واخرى اختلافا بينا ، فهى واضحة جلية مجدية الى أبعد حد لدى الممارس المهنى ، وهى مبهمة غير واضحة لدى الباحث العلمى .

* ليس هناك عماء فى تحمل الممارسين المهنيين للمسئولية اذ انهم مسئولون الى حد كبير عن نتاج نشاطهم الذى يتوقف على قدرتهم فى تحديد الظاهرة ، أما فى حالة الباحث العلمى فان المسئولية تتحملها الهيئة الكفيلة والمشارك (اذ يمدانه بالموافقة الرسمية على ارتباطهم بالبحث) .

* وقد لا تأخذ الولايات المتحدة الأمريكية بهذا المثال للممارس المهنى فى الأبحاث الطبية ، اذ أن الاعتراف بالمشاكل المزدوجة للبحث الطبى العلاجى والقلق من ناحية الحالات التى لا تضع رفاه المشارك فى الاعتبار الأول (بيتشر ١٩٥٦ . لانجر ١٩٦٤) قد أدى الى النظر فى البدائل التى تنظم البحث الطبى فى الولايات المتحدة ادارة الصحة والتعليم والترفيه ١٩٧٣ (١٩٧٣ (ب) ، ١٩٧٤) فأقامت جهازا اداريا معقدا لمراقبة سير الأبحاث الطبية على المشاركين بمراجعة مسبقة للبحث ، وذلك على العكس تماما من المثال الذى يحتذيه الممارس المهنى اذ يسمح له بقدر أوفى من الاستقلال ، ولهذا فان احتذاء الأطباء لأسلوب الممارس المهنى وان لقى نجاحا معقولا بوصفهم ممارسين مهنيين قد واجه احتجاجا عنيفا بوصفهم بحاثا طبيين .

ولهذا فان هناك أسبابا قوية للابقاء على القيود فى استخدام المثال المهنى للمارس كأداة مناسبة لتوجيه الباحثين العلميين ، وقد يبدو سديدا وضع بدائل اخرى مناسبة لمستويات التعامل مع الشركاء وتحقيق الاقدام على البحث العلمى معا .

بروتوكول التصريح باجراءات الباحث

اقترح رينولدز (١٩٧٢) للباحث العلمى بديلا عن مثال الممارس المهنى فى الانتفاع بالأفراد من الناس يؤكد تاثير اجراءات البحث على المشاركين من البشر كما

افضت به التجربة على كل اجراء منها ، ومثل هـذا التركيز مما يقلل من التقويم الرسمى المحدد للبحث لانعدام تأثيره أو ضآلته على المشاركين من البشر ، وان بدا متوائما مع ضخامة بحث فى العلوم الاجتماعية .

ويخضع القيام ببحث فى العلوم الاجتماعية لاجراءات مقننة هى التى نسميها « بروتوكولات » ، وتستطيع الجمعيات التى تمثل الباحثين العلميين وعناصر السكان والمجتمع عامة أن تستعرض بروتوكولات مقننة تؤيد منها ما كانت خالية من المؤثرات السيئة أو قليلة السوء اذا استخدمت عامة فى بحث من البحوث ، ويمكن أن تصبح هذه المجموعة من البروتوكولات « دليل اجراءات » للباحثين ليكونوا أحرارا فى استخدام ما تأيد منها مهما كانت اغراض البحث دون خوف من عقوبات يوقعها الزملاء أو المجتمع .

وتستطيع لجنة مناسبة ان تعيد النظر فى تطبيق اجراءات البحث التى تعتمد او التى تحتمل قدرا من الخسارة للمشاركين من الأهالى ولكن بنسبة ضئيلة من البحوث اذا ما دعت الحاجة اليها فقط ، فاذا اعتمد مثل هذا البحث فان لباحثيه مثل الحماية التى يتمتع بها هؤلاء الذين ينتفعون بالبروتوكولات المعتمدة .

والميزة الكبرى لهـذا انه حالما طبقت البروتوكولات المعتمدة فان الباحث العلمى ــ وفى كل حالة من الحالات ــ يستطيع أن يتخذ بنفسه القرار سواء كان لتوجيه البحث او لم يكن ، هذا فضلا عن أن وجود مجموعة بروتوكولات معتمدة يحقق مثالا بينا يتمرس به الباحثون أو من ينقلون للعمل فى مناطق جديدة ، واخيرا فان التأكيد على المؤتمرات التى تلم بالمشاركين (للكل فيما عدا بحثا على درجة كبيرة من المضرة) يخفف من حدة الصراع حول تقويم نشاط البحث ، كما يقلل من الجدل الجاد الذى يثير فى الغالب مناقشات لا تنتهى لا يحسمهما غير الانتهاء منه ، كما ان اجراءات البروتوكول تقرر الملامح الأساسية لبحث علمى يكشف عن المجهول وان كان لا يصل الى مثال الممارس المهنى الذى يتمسك بمطابقة التكنيك على المؤثرات المعروفة لفائدة العميل .

واخيرا فان أهم ما فيه أن شروطا جدت نعترف بالباحث البارع صاحب الضمير الحى وتحقق له ذاتيته واستقلاله فى أصدار القرارات العلمية ، وقد يتحقق ذلك فى صورة أحسن بوضع نظام للترخيص بالعمل ، ولا بأس من أن تقوم بضبطه هيئات حكومية يمكن أن تمنح بعض المزايا لمن يتقبل العمل بمقتضى القواعد المقررة لحماية مصالح الشركاء من الأهالى ومصلحة الجماعة العلمية ، فاذا قبل بحث لباحثين من المجازين أصبح من حقهم أن ينالوا عونا ماليا من الحكومة فضلا عن الحماية والمساعدة فى أية صورة مشروعة والانتفاع بنظام التأمينات (اذا ما كان مثل هذا التأمين متاحا) ، وليس لعلماء الاجتماعيات من حوافز تحملهم على طلب مثل هذا الترخيص أو الخضوع لمثل هذه المعايير .

ولاجراءات البحث التى يقوم بها باحث مجاز وفقا للبروتوكول هذه المزايا :

تركيز المعلومات حول الاجراءات المناسبة للبحث التى يمكن أن تعدل دائما وتتسع كلما جدت بروتوكولات جديدة ، والدقة فى تقدير البحث الجديد غير العادى مما يقوى من ذاتية الفرد الباحث وعن طريق الاجازات يتحقق نظام دقيق يفيد الباحثين لضمان التشابه والتجانس فى معاملة العناصر البشرية فى البحث ، والخسارة الكبرى هى فى التكاليف الطارئة المترتبة على اتخاذ الصفة الرسمية لاجراءات البحث ، والحاجة الى جهاز ينظم قيام اللجنة ويؤمن الحاجة الى مكتبة ، وعلى اية حال فان قيام اى جهاز يقتضى اتفاقا رائدا ، وان كان تنفيذ هذا المقترح وحده يحقق خفضا فى النفقات مما لو احتاجت كل الأبحاث الى مراجعة سابقة .

تعليقات ختامية

تفضى بعض العوامل الى أن التعاون الدولى فى المسائل التى ناقشناها يؤدى الى الاهتمام بالعمل العلمى ، وأول هذه العوامل هو النسبة الضئيلة (حوالى ٧٪) للجمعيات التى ابدت اهتماما بنمط من أنماط قوانين الأخلاق من بين الثلاثمئة جمعية التى تقدمت بآرائها ، وأكثر من هذه النسبة ضآلة ما أبدت منها اهتماما باستخدام العناصر الانسانية فى البحث ، والعامل الثانى أن ترتيب وضع هذه القوانين كان ميسورا لا لشىء الا لأن المبادىء المنبثقة عن هذه القوانين المختلفة كانت وافية ، مما يعنى أن مجموعة الافتراضات والقيم المرتبطة بضبط البحث قد اسهم فيها الجميع وان كان قانون منها يعكس اهتماما بجانب من جوانب الموقف العام .

الا أن بعض الحالات قد تفسر العدد الأصغر من هذه القوانين القائمة . اذ انه من العسير وضع أى قانون من قوانين الأخلاق يستوعب كل نشاط للبحث ولايعرقل اى بحث فى المستقبل وتتقبله جماعة قد تختلف مصالحها من جماعات البحث العلمى ، ويعد بحيث يصون مصالح المشاركين من الناس بصفتهم مواطنين ، كما انه رهين بالزمن ، هذا فضلا عن أن كثيرا من جمعيات العلوم تضع الأولوية لمشاكل اخرى لقصور مواردها وقلة عدد أعضائها ، كما تختلف بالتالى الموارد المتاحة للبحث ، فكلما قلت الموارد قلت تبعا لها الأبحاث . وتتضاءل بالتالى الحاجة الملحة الى قانون للاخلاق . وأخيرا فان رجال البحث العلمى تستهويهم قبل أى شىء آخر بعض الظواهر المعينة للمادة ، كما تعنيهم الاستزادة من المعرفة التجريبية لنوع معين من المشكلات اكثر مما يعنيهم تقنين الاجراءات أو اية قوانين للعمل العلمى نفسه .

الا ان وضع تلك القوانين الشاملة بالرغم من المصاعب البادية فى قوانين الأخلاق يدعو للتفكير فى الفوائد المحتملة لتعاون دولى ونظام مشترك ، اذ يجنب اى جمعية مشاق وضع قانون خاص بها ، ويمنحها رؤى متنوعة وقدرا من التنظيم هو خير معين للجمعيات المهنية فى سعيها .

وتتعدد صور الاحاطة بهذا الواجب وفقا للمثال المتبع ، سواء كان خاصا

ببروتوكول الترخيص للباحث . ويمثل اقامة هذا الجهاز للتعاون الدولى لاقامة هذا التنظيم المتبادل نوعا من التحدى الكبير ، فحيثما يتاح ذلك للجمعيات الدولية للعلوم الاجتماعية على إختلافها فانها تجنح الى الاختلاف فى تبسيط تنظيمها وفى مواردها المالية ، اذ انها غالبا تختلف فى مواردها المالية وفى بساطة تنظيمها ، كما أن بعضها يواجه المشكلات بالحصول على النتائج المدونة ، ولعل وكالة دولية ذات نظام ثابت وموارد مالية وخبرة بالمسائل الواردة كهيئة اليونسكو هى البديل المناسب لكل ذلك .

وبغض النظر عن اختيار جهاز فعلى فان أهم ما يجب أن تعنى به هو هذا الارتباك الدائم فى تقدم وتطبيق القواعد الخاصة بمعاملة الشركاء من الناس فى البحث ، فليس هناك من حل مقنن يمكن أن يسرى لوقت غير محدد ، فما دام النشاط العلمى مستمرا فى تقدمه ، وما دامت القواعد والقيم المجتمعية فى تغير دائم ، فان الأجهزة المناسبة هى تلك التى توحد بين اجراءات تعديل المعايير كلما برزت قيمة جديدة للمشاكل .

ب ـ الجزء الثانى

المعرفة العلمية ونفع البشرية

تسفر متاعب الجيل وتذليل المعرفة لمنفعة البشر عن اتجاهات ثلاثة وثيقة الصلة بعضها ببعض :

١ ـ مسارب شتى قد لا تحقق البشرية من خلالها نفعا من المعرفة العلمية .

٢ ـ مسئولية واعية بفشل تحقيق المنفعة .

٣ ـ قدرة العلماء على ضبط آثار المعرفة العلمية فى تطبيقها على مواقف معينة

وعلينا ان نعى ما يمكن ان يصور افتراضا هاما ، وهو أن المعرفة الموضوعية القائمة على التجريب للظاهرة الاجتماعية والانسانية يمكن أن تتولد مستقلة عن عقيدة الباحث السياسية والقيم العقلية التى يدين بها كمواطن تابه . وبينما يتشيع له عدد جم من علماء الاجتماعيات فان آخرين يعدونه فرضا هشا ، وبخاصة أولئك الذين يدينون « بنظرية » تشتق جذورها من الاقتصاد الشامل ، أو من فلسفة اجتماعية أو سياسية بما تحتويه من تصور للمجتمعات المثالية ، وكيف يمكن الوصول اليها . ويبدو هذا التباين وثيق الصلة برفض التفرقة بين الوسائل التى يعمل بها النظام الاجتماعى وما يجب أن يكون عليه عملها ، وقد يجد هؤلاء الذين يتخذون هذا المسار انهم على خلاف شامل مع العرض التالى ونتائجه .

اشكال المنافع المتوقعة او المضار

وهناك أربع وسائل قد لا تتحقق من خلالها الفوائد المحتملة للمعرفة العلمية هى : الفشل فى اختيار خبرات واجراءات جديدة لها قيمتها البيئية فى التشود بمنافع جمة ، والتطبيق الخاطىء للاجراءات . والمبادىء ذات الفائدة المحققة التى اتفق الممارسون المهنيون على جديتها فى أوسع صورة.(وان اعتبرت من الناحية العامة اخطاء) ، وكذلك استخدام وتطبيق المعرفة العلمية لتحقيق التقدم فى مصالح خاصة أو للعبث العام بالكل . وبينما تمثل هذه الأنماط الثلاثة من الاساءة مايمكن أن يحدث لأى نمط من أنماط المعرفة العلمية فان البحث مع الشركاء من الناس يضيف مشكلة رابعة عندما تستخدم البيانات التى جمعت لأغراض علمية للمضرة بالأفراد المشاركين فى البحث أو بالمجموع .

الفشل فى الانتفاع بالمعرفة الجديدة

عندما تنبثق معرفة جديدة تضفى فوائد محققة فانها تستغرق بعض الوقت قبل الموافقة العامة على تطبيقها ، وتذهب تلك الفوائد هباء بسبب هذا التقاعس ، ولربما كان ما يحدث خاصا بالادوية هو أشد الأمثلة سوءا . ففى حالتين لا علاقة بينهما حيل فى أولاهما بين التقنية ومنع انتقال الأجسام الضارة بالرغم من الأدلة العديدة على تأثيرها فى خفض معدل الوفيات بين مرضى المستشفيات ، ففى عام ١٨٤٧ كان « انجاز سملويز » (دى كريف فى ١٩٢٧) ، وهو طبيب مجرى ، يعمل فى مستشفى للولادة ، واكتشف أن تعقيم الأيدى بين فحص مريض وآخر يخفض من معدل الوفيات بمعامل خمسة فى المتوسط ، وقد يرتفع المعامل اذا ما اتخذت احتياطات أقوى . ولقد مرت حقب قبل أن يغدو ذلك خبرة جارية ، لا لسبب الا لأن سملويز لم يكن خبيرا الى حد كاف ، أو لأنه لم تكن هناك نظرية مقننة لحساب مدى نجاح خطواته (فلم تكن نظرية الميكروب والمرض قد تقدمت بعد) .

والمرة الثانية كانت عندما لاحظ الجراح البريطانى « ليستر » (فارمر ١٩٦٢) انخفاض معدل الوفيات عندما اكتشف أن الوقاية الكافية التى تسبق اجراء العمليات تقلل من الالتهابات التى يسببها الميكروب المتولد فى الهواء (وذلك بلف الجرح بالضمادات المعقمة) ، فانخفضت معدلات الوفاة فى العمليات الجراحية من ٣٠٪ الى ١٪ . وعندما اتبعت اجراءاته فى التعقيم أخيرا كان التقاعس فى تطبيقها بالمملكة المتحدة جسيما ، فامتد حقبا طوالا بالرغم من انتشارها انتشارا واسعا فيها .

وقد يجد موقف مشابه لذلك فيما يتصل بالتقدم الجارى فى دراسة الجينات، فالقدرة على تبين الجينات فى تكوين الأجنة فى وقت مبكر من الحمل والتنبؤ بالتشوهات الخلقية والعقلية البارزة فى الوقت المناسب لسلامة وقوانونية عملية الاجهاض يحولان دون ولادة هذا العدد من الأطفال التعساء .

وبينما تمر هذه المسائل الآن فى أدوار التجريب وتجرى مناقشة عدد من القيم المعقدة التى تتناول مشكلة استخدامها (أتزيونى ١٩٧٤) فان المعارضة القائمة فى جهات شتى قد تؤخر استخدامها الى حين ، وعلينا أن ننظر لنرى مغبة هذا التأخير .

وفى مناح شتى من الحياة الحديثة يوجد أشخاص يحتلون مناصب لها تأثيرها فى الظواهر الاجتماعية والانسانية ، كالمعلمين ، والموظفين المدنيين ، وأصحاب المهن المشروعة ، والخدمات ، الخ ، ممن يملكون التأثير فى حياة الناس بشتى الطرق البارزة ، ولا يبدو أن هناك طريقة منظمة لادماج التقدم فى العلوم الاجتماعية بقاعدة من المعرفة التى تؤثر فى أحكام وقرارات هؤلاء الأشخاص . وان بدا النكوص عنها محتملا فى بعض الحالات كما يتضح من الأمثلة التالية :

تعد الاختبارات التى تجرى على تلاميذ المدارس لبيان تقدمهم أو تخلفهم

الدراسي من أبرز ما حققه علم النفس من نجاح ، فان هذه الاختبارات مما يعول عليه الى حد كبير اكثر مما يعول على الاحكام البدهية للمعلمين والنظار ، وقد تم استخدامها بنجاح منذ طبقت من سبعين عاما خلت لابراز الفروق التى تؤدى الى بذل عناية خاصه بالأطفال ، سواء بوضعهم فى فصول المتخلفين أو للاسراع بهم ى التعليم بوضعهم فى فصول الاسراع .

ومما يؤسف له ان الاهتمام الحالى فى الولايات المتحدة بتقرير « المساواة » أدى الى ضغوط ، وخاصة من جانب الآباء ، للمساواة التامة فى المعاملة بين تلاميذ المدارس . وفى حالات كثيرة يسفر العداء العام عنيفا لأى قاعدة تفترض أن الأطفال ليسوا سواء فى قدراتهم . ولهذا ألغيت حديثا اختبارات الذكاء فى مدارس مدينة نيويورك ، وكان ثمن هـذا القرار غاليا لكلا الطرفين : للتلاميذ الذين تقل قدراتهم عن المتوسط (ممن قد يفيدون من فصول المتخلفين) ، وللموهوبين منهم (ممن يفيدون من فصول الاسراع) (١) .

وتعنى هذه الأمثلة الباحثين الذين استطاعوا أن يبدعوا معرفة جديدة يضعونها جملة بكل دلائلها المبينة امام الهيئات العلمية والممارسين المحترفين فى محاولة لتشجيع استخدام وسائل تقنية جديدة ومفيدة . وفى ظروف أخرى تبقى المعرفة الجديدة مهما يتولد عنها من فوائد جمة بعيدة عمن يستطيعون تطبيقها ، وان كان ذلك مما لا يحدث دائما اذ أن مجموعة واحدة على الأقل اعتبرتها ممكنة كما ظهر فى هـذا البيان الرسمى الذى تبنته الجمعية الفرنسية للعاملين العلميين (١٩٤٨) .

« انا نؤمن من بأن الابقاء على النتائج السرية للعلوم الدوائية (التى تزدهر فى بحث عن الحرب البيلوجية والبكتربولوجية) للاغراض العسكرية ما هو الا جريمة ضد الانسانية .

وحيث أن أكثر العلماء يسمح لهم بتبادل أفكارهم ونتائج ابحاثهم علانية وبكل حرية فليس من المحتمل أن ينشأ مثل هذا الموقف عن العلماء ، الا أن ما يحدث فى الواقع هو أن صانعى القرار من رجال الصناعة والحرب والسياسة يودون أن تبقى بعض المعلومات سرية » .

---

(١) يأخذ رجال التربية فى أمريكا بثلاثة اتجاهات لتنمية القدرات الكاملة للأطفال الموهوبين ؛ واتجاه رابع لتنمية قدرات المتخلفين ، وتقوم الاتجاهات الثلاثة الأولى على ما يسمى : (١) الأغناء أو الاكثار Enrichment ويقوم على الاسراع بالتلميذ اللامع خلال صور عديدة متنوعة لساعات أطول ، بوضع مشروعات دراسية خاصة تلم بمقررات فى المنهج الدراسى لهم وحدهم (٢) التجميع الخاص Grouping ويقوم على اعداد منهج خاص للموهوبين ، وربما مرة واحدة كل أسبوع ؛ أو انشاء دراسات اختيارية خارج الدراسة . أو يتخصيص مدارس لهم وحدهم . (٣) وأما الاسراع Acceleration فيرمى الى وضع الموهوبين فى نطاق من مستوياتهم العقلية ، ولكن على غير الطريقة التى كانت متبعة قبل ذلك من حيث تخطى المراحل ،فهو عملية ثابتة ومتصلة وليست منقطعة منفصلة تجمع بين عمليتى الأغناء والتجميع الخاص فى فصول سريعة الخطو عظيمة التقدم تقوم على اختصار الوقت فى حياة التلاميذ . وأما الاتجاه الرابع فخاص بالمتخلفين ممن تكون قدراتهم العقليةدون المتوسط ؛ وهؤلاء تعد لهم فصول خاصة للاسترجاع تتواءم مع مستواهم العقلى ، وهى تقابل ما يسمى عندنا بفصول المتخلفين ، وان كانوا لايحبون هذه التسمية فى أمريكا حتى لا يتعقد الأطفال ، ويسمونها الفصول العلاجية (انظر كتاب ورة فى التعليم للمترجم) .

التطبيق الخاطىء للمعرفة القائمة

حالما تتبدى المعرفة النظرية للوسائل الفنية والمخترعات التى تساعد على حل المشكلات التطبيقية (الهندسة الميكانيكية والأدوية الخ) فان احتمال اساءة استخدامها يظل قائما ، اذا كان ثمة احساس بأن المخترعات والوسائل الفنية قد طبقت بشكل خاطىء . ومهما يكن فعندما تنال موافقة بعض الممارسين المهنيين فان الافتراض العام يدل على أنهم جميعا قادرون على الانتفاع بها ، والفشل فى استخدامها بصورة صحيحة يعنى فى الواقع فائدة تذهب فى العادة الى العميل .

وقد عرفت هذه المشكلة فى المهن التطبيقية التى تقوم على المعرفة العلمية النظرية (الهندسة . الدواء . علم النفس العلاجى) ، مثلها مثل غيرها مما يتناول أعمالا أخرى (المحاماة . المحاسبة) ، والغالب ان اكثر قوانين الأخلاق التى نتوخاها مجموعات من الممارسين المهنيين تتضمن تأكيدا للتدريب المناسب، وحذرا من قصور المعرفة ، واهتماما براحة العميل .

وقد غدا معروفا فشل ذوى الحيثية من ارباب المناصب فى الافادة من معرفة العلوم الاجتماعية وتأثيرها على الظاهرة الانسانية والاجتماعية .

وبالرغم من هذا الكم الهائل من المعرفة الثابتة المرتكزة على التجريب فمازال الاحجام أو عدم القدرة على الافادة منها مستمرا . وقد يرجع هذا الى قصور التنظيم بين هؤلاء الذين يعنون بالظاهرة الانسانية والاجتماعية (باستثناء الخدمات الاستشارية ، والطب النفسى ، وعلم النفس العلاجى ، الخ) ، كما يرجع الى الفشل فى فهم كيفية تطبيق المعرفة العلمية على المشكلات العادية ، أو الى عدم الاتساق بين المعرفة فى العلوم الاجتماعية والفكرة الجامدة التى تسيطر على المهنة .

سوء استخدام المعرفة الجديدة

واكثر الأمثلة اثارة لسوء استخدام المعرفة الجديدة يتبدى فى العلوم الاجتماعية ما أحرزته الأسلحة الذرية والنووية من تقدم ، فانها تستوعب آلاف السنين من الجهد السنوى للانسان ، وبالرغم من المنافع الممكنة فان ما يحيط بالبشرية من ضر هو أحد الاحتمالات القليلة لنهاية الحضارة الانسانية : وثمة مشكلة شبيهة فيما يتصل بالعمل للحرب البيولوجية والبكتربوجية ، كما أن تاريخ العلوم والتكنولوجيا ملىء بأمثالها من الأحداث العارضة (أمثلة : السهم والبارود) .

وتبدو امثلة سوء استخدام العلوم الطبية اقل بروزا ، ولم يكن احتمال لاستخدامها فى حرب بيلوجية ، ولعل السبب فى ذلك أن ابحاثها تجرى منذ البداية متوجهة المشكلات الانسانية (كبعض أنواع الأمراض والعجز) ، وحالما نصل الى الحل أو العلاج يبدأ الممارسون المهنيون (الأطباء) عادة فى استخدامها .

وهناك مثلان للمعرفة الفعالة للظاهرة الاجتماعية والانسانية التى يمكن أن يساء استخدامها يبدوان فى تطويع السلوك التقني والمعرفة العلمية التى بدت فى مشروع كاملوت الذرى الخالى من أى توجيه . ويقوم تطويع السلوك على سلسلة من الاساليب الفنية لمكافآت ملموسة واضحة (مال أو حلوى أو امتيازات) للسلوك المرغوب ، أو عقوبات (صدمات كهربائية بسيطة ، أصوات مزعجة ، حرمان من الامتيازات) تتلو السلوك غير المرغوب . وبينما يتم أعظم التطبيقات نجاحا فى موقف تكون فيه أداة التطويع من القدرة فى السيطرة على الفرد الذى يكابد عملية التطويع كما هى فى نوع من المؤسسات (كمؤسسات الأمراض العقلية ، أو الجيش ، أو التعليم) اذا سجلت بعض النجاح فى الحالات التى يتيسر فيها التحكم الجزئى فى الفرد ، وفى بعض الحالات التى يتأثر فيها الأفراد أنفسهم بالمثوبة أو العقاب . والآن وبعد أن حققت هذه الوسائل الفنية نوعا من النجاح فان ما يجعلها نظيفة هو ان تعنى بالأغراض أكثر مما تعنى بما يرضى الأفراد المتطوعين ، وان كان بعضها قد ابدى اهتماما بالقدرة على التأثير فى استقلال الشخصى الذاتى ، والقدرة على التمييز بين الأعمال الارادية وبين الأعمال التى يقوم بها ــ وان كانت لا شعورية ــ جلبا للمكافأة التى ينالها لقاء عملية تطويع السلوك .

وقد قام مشروع كاملوت على اكتشاف طبيعة الأشياء المتصلة بالحركات الثورية وقد عده كثير من علماء الاجتماعيات نمطا من المشروعات الكلاسيكية التى يمكن أن تؤدى الى معرفة يحمل فى أيد غير أمينة أن تستغل أسوأ استغلال . فاذا كانت النظرة اليه انه مشروع مجتمعى ضخم متكامل ترعاه وزارة دفاع الولايات المتحدة فان النتائج المتوقعة لا تعدو أن تكون وصفا وتبيا للاحداث التى تسبق وتصاحب وتتبع تغيير الحكومة بوسائل سلمية أو عنيفة . وبسبب التحفظات حول موارد الدعم المالى كان الارتياب هائلا فى استخدام هذه المعرفة للحيلولة دون اية تغييرات فى الحكومة بالثبات المتغيرات قبل أن تصبح الحركة الثورية تهديدا خطيرا للحكومة القائمة . وحينما اختفى الغرض الحقيقى والقصد من استخدام المعرفة ازداد الارتياب حدة وأدى الى جدل سياسى وكراهية دولية قضت على المشروع . (بيلز ١٩٦٩ ص ٤ ــ ١٠ ، هوروتز ١٩٦٥) .

ويؤدى سوء استخدام المعرفة العلمية عامة فى الوسائل الفنية او المخترعات لضبط الظاهرة وتبنيها الى تجلية الصعوبة بين القيم العلمية وبين قيم المواطن لنا به وتلك حقيقة بينة عندما يقوم بالتطبيق أولئك الذين لا يشاركون المواطن القيم التى يعتنقها رجل العلم .

سوء استعمال بيانات جديدة

وثمة مشكلة فريدة فى بحث يعرض للعناصر البشرية تتعلق بحقائق شخصية حساسة أو تثير جدلا، مما يتصل أو يتجمع أحيانا عن أفراد أو هيئات او جمعيات الخ .

تنمى الكيان النظرى للمعـــرفة ، ولكن ما دامت تتعلق بشـــخصيات أو وحـــدات اجتماعية معروفة فان استخدامها قد يثير نوعا من الارتباك أو يؤدى الى مضرة ، ويبدو ذلك فى صورتين : (أ) حقائق عن أشخاص يمكن استخدامها للاضرار بهم، (ب) حقائق عن جماعات (كالقاطنين فى أماكن معينة أو من ينتمون الى سلالة عرقية واحدة) يمكن تحويرها للاضرار بالمجموع كله .

وقد نجمت مضار قليلة عن المعلومات الشخصية فى أبحاث العلوم الاجتماعية تتضاعف وتزداد اذا وضعنا فى الاعتبار عدد المشروعات والملايين من المسهمين . وقد يرجع ذلك الى حساسية علماء الاجتماعيات فى حاجتهم الى كسب الثقـة اذا ما اقتصرت على تيسير البحث فى المستقبل ، ففى بعض الأحوال يتعذر عليهم الابقاء على سرية المسهمين . وفى تقرير بيلز (١٩٦٩-ص ٣٥) أن صحيفة عينت اثنين من مخبريها للكشف عن شخصية أسرة شرحت ظروفها باسهاب ، وبعد سبعة وعشرين يوما ادعيا انهما نجحا وأن لم يدلنا عن شخصية الأسرة .

ويشرح نيجلسكى (١٩٧٣) مشكلات النظام المقرر فى جمهورية المانيا الاتحادية حيث استدعى بعض الباحثين المكلفين بتقويم مشروعات الحكومة الاتحادية فى البلاد للشهادة فى اثبات بعض الجرائم ، كما استدعى مشارك من المراقبين شهد عراكا بين عصابتين من الأحداث للاستشهاد به عما جرى فى المعركة وانكر حقه فى الحصانة ، ولم يجر شىء من هذا القبيل لعلماء الاجتماعيات فى الولايات المتحدة الامريكية . ومازال هذا الاحتمال قائما مادام علماء الاجتماعيات لا يملكون الاعتراف بحقهم فى الاحتفاظ بالسرية (نيجلسكى وليرمان ١٩٧١) .

وثمة مشكلة شبيهة بهذا جرت عنـدما اسـتدعى احد علمـاء السياسـة المتخصصين فى الأحداث السياسية الجـارية لدولة تخـاصم الولايات المتحـدة الامريكية للمثول أمام المحكمة الفيدرالية العليا . وكان المدعى عليه قد اتهم بالانقضاء ببعض المعلومات السرية ، وســئل عالم السياسـة ان يعلن عن المحـادثات التى اجراها مع الأفراد من الطرفين المعروفين وانتفع بها كمصدر من المصادر السرية لمعلوماته الأكاديمية ، ورفض عالم السياسة أن يكشف عن هـذه المصـادر التى استمد منها المتهم معلوماته ، ولم يحل الوضع القانونى حلا مرضيا ، وحـكم على عالم السياسة أخيرا بالسجن بتهمة اهانة المحكمة (كارول ١٩٧٣) .

ولربما جد عدد من الأمثلة المثيرة فى محاولة اثبات العلاقة بين تركيب الخلايا عند المراهقين وانحرافاتهم العنيفة ، وقد جرت هذه الدراسة على ستة آلاف حدث فى سجون الأحداث وسبعة آلاف وخمسمئة أسرة من الأسر التى تنتفع من برنامج العلاج المجانى ، وبرزت المشكلة الرئيسية عندما أثير علنا وضع بيانات الاحداث أمام هيئة من المتخصصين فى اصـلاحيات الأحداث ولم يذكر فيهـا ما يشـير الى التماس موافقة الأباء ، يدل على امدادها بمعلومات سرية عن النوعيات التى تنـاولها البحث مما لا تعد ولا يعتد بها فى صلتها بالجناح أو السلوك الاجرامى . كما جرت

مناقشة عامة عن الطريقة التى تم بها المشروع ، حتى عندما تغير أسلوب الموافقة الرسمية واجراءات اعلان المسائل الشخصية ، فقد كانت جميعها كافية لرفض الفكرة (كاتز ١٩٧٢ ص ٣٤٢ ــ ٦) .

وثمة صورة أخرى مغايرة لهذه المشكلة جدت عندما نشر احد علماء الاجتماعيات معلومات تصف جماعة ما ، ادت الى تفسيرات غير متوقعة ولا مقصودة للبيانات تسىء الى المشاركين فى البحث ، ولما كانت مثل هذه المشكلات تتناول الأقليات أو الهمل أو جماعات أخرى لا وزن لها ، فان الاحساس الذى تثيره هو ان علماء الاجتماع يسيئون الى الضعفاء من المواطنين المجردين من النفوذ .

والمثال الأول على ذلك جاء فى تقرير أحد هؤلاء العلماء (رينو وتروبتمان ١٩٦٧) وتناول شروحا تتصل باستخدام موانع الحمل بين نساء الطبقة الدنيا (قبل ظهور أقراص الحمل واختراع اللولب) ، ويؤكد التقرير الأصلى أن هؤلاء النسوة لا يستطعن مكابدة النظام المتبع لمنع الحمل بنوع من الفاعلية ، وقد فسر هذا أخيرا من جانب الذين يعترضون على القيام بخدمات لتنظيم الأسرة بأنه دليل على أن مثل هؤلاء النسوة لا يبغين تحديد أسرهن ، وهو ما يتناقض مع الأمر الواقع ، اذ أن هؤلاء النسوة يرغبن فى تحديد عدد أطفالهن .

والمثل الثانى هو الاتجاه الى اساءة تفسير كفاءة أدوات تحليل القدرات الشخصية ، فبالرغم من التأكيد المستمر على ضآلة الاختلافات وان عددا من الصفات الأخرى عامة أو شخصية لها أهميتها البالغة فقد استمر كثيرون فى تفسير أدوات قياس الذكاء بأنها انعكاس ، أو محاولات لتحديد عامة القدرات الشخصية على حد سواء .

وبالاختصار فان هذين المثلين من أمثلة الاساءة يقوم أولهما على التحرر من حساسية المعلومات الخاصة بنوعية المستجيبين أو الجماعات ، ويقوم الثانى على التفسير الخاطىء للبيانات الخاصة بالمجاميع التى تختلف احتمالاتها لقيام خطر ينجم عن توجيه البحث العلمى ، والأول معروف ، وحين يقع يثير وقوعه اهتماما بالغا ، أما الثانى فغالبا يتواتر وقوعه ولكن من العسير تبين وقوعه أو معرفة تأثيره .

مسئولية العلماء عن
المنافع الضائعة والأضرار الناجمة

وتختلف تبعات المسئولية اختلافا كبيرا فى كل نمط من انماط الفائدة المكتسبة أو المضرة الناجمة ، وفى هذا الفرض يكون اهتمامنا بالمسئوليات الملقاة على عاتق العلماء المخترعين منها بالتأكيد على العوامل التى تؤدى الى نتائج سلبية على قدر سواء .

الفشل فى الافادة من المعرفة الجديدة

وتتضمن تبعة المسئولية عن الفوائد الضائعة نتيجة الفشل فى الافادة من المعرفة تقديرا لمجموعتين مختلفتين من الباحثين هما : المخترعون من الباحثين ، والممارسون المهنيون الذين يتناولون عادة مشكلات معينة ، فاذا كان المخترعون (علماء ، فنيون ، اداريون ، صانعو القرار المجتمعى الخ) يحبون المعرفة المفيدة فانهم يتحملون كليا مسئولية ضياعها ، فضلا عن انهم اذا أبدوا استخدام وسائل فنية او اجراءات جديدة قبل أن يقوموا بتوجيه البحث المناسب للمؤثرات الممكنة على الأشخاص والجمعيات لا يعدون مسئولين بدرجة واحدة عن المؤثرات السلبية التى لا يتوقعها الممارسون المهنيون ، ومن الأمثلة المؤسفة على ذلك أن يتحمل المخترعون دون الممارسين المهنيين مسئولية الأطفال المشوهين للنساء اللواتى يتناولن عقار « الثالودوميد » فى فترة الحمل (الشركات التى تنتج العقار وتبيعه) ؛ عندما يشير الممارسون المهنيون باستعمالها (نادر ١٩٧٣) .

ومن حسن الحظ أن المخترعات والتقنيات الجديدة تخضع فى العادة لاختبارات كاملة نسبيا قبل انتشار استعمالها . فاذا كنا نتوقع من الممارسين المهنيين أن يقوموا بمراجعتها وتوثيقها قبل الانتفاع بها فاننا نفترض أن يتحملوا النصيب الأوفى من المسئولية عن ضياع فوائدها العاجلة .

التطبيق الردىء للمعرفة القائمة

ويتصل هذا الموقف بأخطاء التطبيق للمعرفة الثابتة المقررة ، اذ لا يبدو اعتبار العلماء المخترعين مسئولين عن فشل تطبيق المعرفة تطبيقا دقيقا مادام التصور التام للمنافع الضائعة يفترض أن المعرفة قد حازت القبول من العلماء المخترعين والأكفاء من الممارسين المهنيين ، اذ يتحملها كاملة فى الوقت الحاضر الممارسون المهنيون ، فاذا جدت فى بعض الحالات عناصر مجهولة تؤثر فى النتائج فان الممارس المهنى لا يعد مسئولا الا عن الظاهرة التى تم ضبطها .

سوء استخدام المعرفة الجديدة

وتتضمن تبعة مسئولية سوء استخدام المعرفة الجديدة عددا من المسائل المتداخلة باعتبار أن تطبيقها يحقق عائدا لا يتناسب وقدر العالم بوصفه مواطنا نابها ، ففى الحياة العادية تتوقف مسئولية الشخص عن أعماله على ما يتوقعه من عائد لاستخدام الناس لاختراعه أو أدواته الفنية .

فمثلا (١) ينتج الأداة ج نيابة عن ب

اغلب افراد مجتمع أ ، ب يعتبرون اختراع س يمكن أن ينتج الأداة ج

قام أ بصنع س لانتاج الأداة ج بالنيابة عن ب

ففى هذا الوضع يعتبر « ! » مسئولا عن انتاج الأداة «ج» بالنيابة عن «ب» سواء كان اختراع «س» ينتج أداة نافعة (علاجا طبيا جديداً يساعد «ب» على الشفاء) أو ينتج أداة ضارة (كسلاح جديد يقضى على حياة ب) .

ولهذا الوضع السمات الهامة التالية :

أ ـ يحرص الشخص المنتج على العلاقة بين ما يقوم به والأداة المعينة التى ينتجها .

ب ـ وله السيطرة على المتغيرات التى تحكم الأداة المعينة .

جـ تؤدى المتغيرات القاطعة دورا كبيرا فى انتاج الأداة المعينة ، وليس هناك تاثير ملحوظ للعوامل الجغرافية أو التى لا ضابط لها .

د ـ ومن المعقول أن نتبين العزم على انتاج الأداة من عمل الشخص ومعرفته بكفاءة الاختراع .

هـ ـ تعتبر العلاقة بين الأعمال والأداة المعينة الى حد ما مباشرة .

ولا تعتبر المعرفة العلمية ولا الذين يبدعونها مسئولين عادة عما يتعلق بالتطبيق سواء كان فى صورة اختراع مادى (كالأسلحة) أو فى صورة اجراء (كعلاج طبى جديد) .

وقد لا تتاح معرفة بعض المخترعات والتقنيات فى انتاج ادوات معينة لكل افراد المجتمع . ففى بعض الحالات لا يملك غير القليل المعرفة والقدرة على ممارسة خبرات معينة كاصلاح التلفزيون ، وفى حالات أخرى تكون المخترعات والتقنيات معقدة وغامضة ، فاذا اعوزت الممارسة الناجحة المهارة والدقة ـ كما فى وصف بعض العقاقير مثلا ـ فان استعمالها يجب أن يقيده مجموعة من الممارسين المدربين ، وما من حالة تصبح فيها المسئولية فعالة كهذه الحالة ، ويمكن أن يطبق هذا النسق على مسئولية ابتكار معرفة جديدة يمكن أن تستغل للحصول على أدوات معينة ، ويمكن أن تقوم علاقة بين المعرفة العلمية المجردة وهذه الأدوات المعينة بطريقة أو طريقتين (وليس المزج بينهما بسيطا) : الأولى هى الرغبة فى انتاج أداة ما تؤدى الى محاولات لتطوير المخترعات الجديدة ، مما يمكن أن يؤدى بالتالى الى تطوير المعرفة العلمية وتشجيعها ، والثانية هى ان تطوير المعرفة العلمية الجديدة يمكن ان يرتبط بالتطبيقات والمخترعات والتقنيات الجديدة التى يمكن ان تؤدى الى انتاج ادوات أكثر تبسيطا .

والطريقة الأولى اقلها تعقيدا فى تقرير المسئولية ، فعندما تتقرر النتيجة المطلوبة فان تطوير الاختراع الجديد يتم بوساطة انماط ثلاثة انواع من الأشخاص هم : العلماء المخترعون الذين يقومون بتطوير التصورات المناسبة أو الأطار النظرى للقيام بتطوير الاختراع أو التقنية الجديدة اما بتعديل الأفكار القائمة من قبل أو

نكار غيرها بطريقة اخرى جديدة ، والممارسون المهنيون الذين يقومون بالتطوير نعلى للتقنيات والمخترعات الجديدة بالتشـاور عادة مع العلمـاء المخترعين ، ثم انعو القرار المجتمعى الذين يؤمنـون الموارد للقيـام بتطوير هـذه المخترعات لتقنيات الجديدة من المصادر الخاصة أو العامة .

فاذا نجح هؤلاء الأشخاص ـ كمجموعة ـ فى القيام باختراع أو تقنية تحقق تيجة المنشودة فمن المحتمل أن تتحدد مسئوليتهم عنها : (أ) حين يقررون انتاج ختراع او التقنية ، (ب) واذا نجحوا فى ضبط المتغيرات التى تؤدى الى تحقيق ختراع أو التقنية الجديدة ، (ج) وليس من المحتمل أن يعزى الاختراع او التقنية ى الصدفة أو الى احداث غير مقصودة بالرغم من أن المصادفة او الاحداث غير وقعة قد تيسر التقدم ، (د) وهم كمجموعة يقومون مباشرة بتطوير الاختراع او قنية الجديدة (هـ) ومن المعقول أن نتبين انهم ينوون القيام بالاختراع او التقنية ينما تتجه محاولاتهم الى الهدف المقصود .

فاذا ادى الاختراع او التقنية الجديدة الى نتائج غير متوقعة او مأمولة فمن حتمل أن تقل تبعة المسئولية الى حد ما ، ما لم تكن نتيجة لمحاولات مقصـودة جماعة التطوير .

وبينما يتضاءل الى حد ما الغموض الذى يحيط بتبعية المســئولية لجماعة طوير (فهناك قليل من الشك حول مسئولية الجماعة عن النتـائج) فان تقرير حد الذى تقف عنده تبعة المسئولية للفرد أو الجماعة (كالعلماء المبتكرين) تكون ر اشكالا . ولربما كانت الدرجة التى تبدو فيها اهمية الموضـوع فريدة ـ فى مائها الى شخص او جماعة بارزة ـ هى المبدأ الوحيد الذى يمكن تطبيقه ، وعلى حال فان هذا لا يحدث الا نادرا كما يشير بحث عن الاكتشافات العلمية الجارية ميرتون ١٩٦٣) وكما يبدو فى ادراك علماء الذرة فى ثلاثة بلدان مختلفـة فى وقت حد لقدرتهم على انتاج الأسلحة الذرية (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والمانيا ازية فرضا) ، واكثر من هذا احتمالا أن يحمل بعض المهنيين كالعلماء فى تخصص ر نصيبا من المســئولية وان كان ذلك لا يرضى البعض ما لم يميز اشـخاصا يقيين .

وثمة صورة ثانية اقل صراحة واكثر خبثا للعلاقة بين المعرفة العلمية النظرية لمخترعات والتقنيات الخاصة بالأغراض التطبيقية فقد يقوم العـالم بعيـدا عن طلع او الاهتمام بظاهرة فريدة بتطوير نظرية او فكرة اساسية ، وعند التفـكير لا يبدو للمعرفة الجديدة استعمالات تطبيقية لا تتكشف بعد تطويرها . وقد ى العلماء والمبتكرون منهم والممارسـون المهنيـون ممن يلمون بالمعرفة الجـديدة لمشاكل العلمية العويصة اللجوء الى الاحتمالات التطبيقيـة ، وعلى النقيض من ل السابق تبدو مسئولية ابتكار مخترعات أو تقنيات عملية اكثر تشعبا عندما

تقوم جماعة التطوير بابتكار اختراع او تقنية ذات تأثير معين ، فمن المتعذر القاء مسئولية خطيرة على مبتكر يقوم بعمل فريد فى اختراع او تقنية جديدة .

وفى كلا الموقفين تقع تبعة المسئولية على تطوير الاختراع أو التقنية لا على الافادة منها فى صورة معينة .

ويعتبر هذا كله من مسئوليات الذين يطبقون أو يحكمون الاختراع أو التقنية وصولا الى نتيجة مقصودة بما لديهم من معرفة وافية بأعمالهم ، وفى حالات كثيرة تقع المسئولية على عاتق صانعى القرار المجتمعى . وفى بعض الحالات يكون لهؤلاء الأشخاص الذين يشاركون فى تطوير الاختراع أو التقنية الجديدة دور فى التطبيقات العامة ، فيتحملون عادة مسئولية النتائج فى حالات معينة ، بالرغم من أن بعض المسئولية قد يعزى الى اعضاء آخرين من جماعة التطوير ، وخاصة اذا كانت البدعة فريدة أو ينجم عنها آثار مؤسية . ؟

والنتيجة الخطيرة هى هذا التناقض فى استخدام المفاهيم العادية للمسئولية ، اذ تعزى المسئولية الكبرىعن تطوير المخترعات والتقنيات الجديدة الى العلماء المبتكرين وتتضاءل عند تطبيقها فى حالات معينة .

ويبدو مع الأسف أن بعض سمات المعرفة الجديدة تؤكد القاء المسئولية على عاتق العلماء المبتكرين : أولا لأن هناك اتجاها لتمييز المعرفة الجديدة بمبتكريها والتسليم بأنهم قاموا بعمل فريد بالرغم من وضوح الاكتشاف المصاحب لها (ميرتون ١٩٦٣) ، وثانيا لأن صعوبة المعرفة توحى بأن قلة من الخبراء هم الذين يفهمونها ويحكمون استعمالها . وثالثا لأن ميل العلماء المبتكرين الى التميز الجاد بابتكارهم للافكار الجديدة يؤيد فكرة ارتباطهم بنوع من المسئولية شبيه بمسئولية الأب عن ولده ، ويتداعى كل هذا ابتهالا ومنا اذا ظفروا بالتكريم والجوائز السنية ؛ وان كان عليهم ان يتوقعوا اللوم عن النتائج السلبية .

ولعل تفرد الأدوات بما حققته من تغيير شامل هو مما يفصح عنها ، ففى الأيام الخوالى تم تطوير كثير من الأدوات التى ابدعتها المخترعات او التقنيات فى الماضى. وعرفت على أوسع نطاق فى حالات كثيرة متباينة بعد ما طور العلماء النظريات التى ساعدت على فهم وتحسين المخترعات والتقنيات ، وان لم يشاركوا فى تقديمها ، فعندما تكشفت الأفكار البسيطة أصبح من اليسير اجراء التحسينات اللازمة عليها ، ولكن عن طريق بحوث وافية تتطلب سنوات من المران أو برامج متقنة ، وفى مثل هذه الحالات لا يحتمل أن يقوم العلماء بهذه المبتكرات ، وانما يضطلع بها جماعة يشتركون فى الدربة والباعث لا العلماء .

وثمة مشكلة خطيرة تتصل بالاتجاه العام لاعتبار الفرد من الناس هو المسئول الاول عن الأحداث وخاصة فى الثقافات الغربية ، وان بدا واضحا أن كثيرا من الآثار انما تنجم عن الأسلوب الذى يربط بين المشكلة الفعلية والمعرفة العلمية الجديدة

صور عن تبين العائد النهائى أو الآثار المترتبة على هـذه المعرفة الجـديدة .
ؤدى هذا التفسير الى عدم القاء التبعة الكبرى من المسئولية على اى شخص او
ماعة لأن كلا منهم يعمل واعيا بحرفية النظام . والأسـلوب الذى يحقق العـائد
ـ ما يرتبط فيه الافراد بعضهم ببعض بأوثق رباط وان لم يحقق الصالح الأمثـل
ل أفراد النظام ، ومن ثم كانت محاولات فهم النظام والمتغيرات اللازمة الممكنة
يدا .

وبالاختصـار فان ما يبدو معقولا للمشاركين فى تطوير الاختراع أو التقنيـة
جديدة هو ان يتحملوا نصيبا من المسـئولية عنه ، ونصيبا أوفى منهـا لمن قاموا
ممال فريدة ، ومن ناحية أخرى أن تطبيق اى اختراع أو تقنية للحصول قصدا
ـ أدوات معينة هو عادة من مسـئولية الذين يديرونه مباشرة من الممارسـين
هنيين وصانعى القرار المجتمعى والمديرين الخ .

وء استخدام البيانات الجديدة

وتتوقف تبعة المسئولية عن هذا النوع من الفائدة الضائعة على النمط الذى
جرى عليه سوء الاستعمال ويؤدى الى تغيير مادى فى الأدوات .

ويتضمن الموقف الأول استخدام المعلومات الخاصة بشخص ما فى أغراض
تخص العمل العلمى المشتمل على مجموعة من البيانات ، فهـذه البيـانات التى
جمع عن الاتجاهات السياسية العادية للعاملين فى الهيئات أو ما يدل عن انحراف
سلوك مخالف ، أو حتى معلومات طبية ، قد يسىء المديرون أو من يملكون اصدار
قرار استخدامها للتأثير على حياة ومستقبل من جمعت عنهم . فاذا جمع الباحث
علمى هذه البيانات لاستخدامها فى أغراض علمية فعليه أن يتحمل فرضا مسئولية
ينجم عن استخدامها السىء .

وثمة موقف اجل خطرا حين يخضع الباحثون لضغوط لا تتصـل بالعمـل
تقديم بيانات لا صلة لها بأغراض البحث . وقد اتخذ كثير من الباحثين ، ادراكا
نهم لهذه المشكلات ، الخطوات المناسبة التى تحول دون اى ربط بين المعلومات
خاصة التى تظهر أثناء عملية المسح وأسماء المستجيبين ، توقعا لأى نزاع قانونى
حتمل حتى يمكن تجنبه .

كما أن استدعاء الشركاء الملاحظين هو بصفة خاصة مشكلة معقدة ، اذ انهم
حصلون على معلومات أساسية ؛ الا ان أمثلة الصحفيين الذين يفضلون السجن
لى حجب مصادرهم تؤدى الى توقع بعض المعارضة . والصورة الثانيـة لسـوء
ستخدام البيانات بتفسير المجموع لها تفسيرا مغرضا مشكلة أكثر صعوبة واشـد
تشا ، اذ يصبح من العسير تبين الفريق المخطىء ، فاذا نجم الخطأ من شـخص
ن ذوى الدربة المهنية أو العلمية فان التوقع قياسا على ذلك أنه لم يلم بمشكلات

تفسير البيانات ، فاذا وافق ابرازها المستويات القياسية للجماعات العلمية فانه بعد دون العالم المبتكر مسئولا عن تكاثر اية أخطاء .

ومن ناحية أخرى اذا تمت التفسيرات دون الرية الكافية لتفسير البيانات (من الصحفيين مثلا) فان تبعة المسئولية تكون اكثر غموضا . فمن ناحية تمت مناقشة مسئولية العالم المبتكر عن تأمين التفسيرات المناسبة التى اصبحت مقررة . ومن ناحية أخرى أصبح من المستحيل اذاعة التفسيرات غير المناسبة ، فاذا قام العالم المبتكر بمحاولة أمينة لشرح البيانات والأسباب التى ادت الى تفسيره لهـا فانه لا يعـد مسئولا عن اية أخطاء للتفسير النـاجم عن المعلومات الصحيحة التى تقررت من قبل .

مراقبة الأجهزة التى تقلل
من الفوائد الضائعة أو المضار الناجمة
التقليل من الاخفاق فى الافادة من المعرفة الجديدة

ولربما كان هذا الفاقد من الفائدة مما لا يتحمله العالم المبتكر ، اكثر ما يكون ابهاما بالنسـبة للمراقبة ، اذ أن أكثر العـوامل التى تؤثر فى اسـتخدام المعرفة الجديدة او ما يقوم عليها من مخترعات أو تقنيات مما لا يمكن للعلمـاء المبتـكرين مراقبتها . فمن الناحية التاريخية كان المثير الأكبر لتشـجيع اسـتعمال أو حتى تطوير المعرفة العلمية المادية هو ضغط التنافس سواء بين الأنظمة الاقتصادية أو كان تنافسا حرا (الاغراض الحربية) (برنال ١٩٤٩ ـ ١٩٦٥) .

ويبدو ان استخدام المعرفة الجديدة للعلوم الطبية والاجتماعية يتأثر بالقيم والمعتقدات السـائدة بين العلماء والممارسين المهنيين وبقية أفراد المجتمع ، ولربما كان اختلافهم مع الأفكار القائمة (وهى غالبا محور الدعوى) سببا فى أن التقنيات الجديدة التى تحتمل منافع ثابتة لا تستخدم الا بالتدريج ، ويرجع هذا الاستخدام البطىء للتقنيات التى قدمها كل من سيمولويز وليستر للقضاء على انتشار المرض بين نزلاء المستشـفيات الى افتقار النظرية التى تقـوم عليهـا الاجراءات للثقة ، ولا يبدو ثمة احتمال بسيط لضبط هذا النوع من المعارضة خاصة اذا جاءت من جانب ذوى الضمائر الحية من المهنيين .

ولا يقف الممارسون المهنيون دون ادراك المشكلة ، فمن الواضح أن طرازا من المهندسين وخاصـة مهندسى الـكهرباء والملاحة الجوية يجدون من العسـير عليهم مسايرة المعرفة الجديدة بعد أن ينتهوا من تعليمهم الرسمى ، فالأطباء بالنسـبة للدواء قد لا يسـايرون التقنيات الجديدة مما يجعلهم فى حاجة الى دورات تجديدية منتظمة حفاظا على مستواهم المهنى (ليونز ١٩٧٤) ، مما يشجع الأطباء على مواصلة التعليم تقليلا للمنافع الضائعة على المرضى .

وباستثناء ما يتصل بالأطباء من مقتضيات وما يجنونه من فوائد الاتصال بالمعرفة الجديدة هناك تنظيمات قليلة قائمة للتقليل من هذه الفوائد الضائعة ، وان كان كثير من المارسين المهنيين يبدون تقديرا للمخترعات والتقنيات الجديدة واستخدام ما تثبت فائدته منها . وبالرغم من أن العلماء يعلنون عما يقومون به من ابحاث متقدمة واحتمالاتها التطبيقية فان أثرهم فى الانتفاع بالمعرفة ، مع ضخامة المنافع الضائعة ، يبدو ضئيلا .

التطبيق غير السديد للمعرفة القائمة

ينقد أغلب الممارسين المهنين كأفراد وضمن جمعياتهم الأخطاء التى تضير العميل تأييدا للضوابط .

وقد طورت هذه الضوابط تطويرا طيبا بين الجماعات المهنية ، ووضعت عقوبات قانونية للحالات الحادة منها ، وبينما يحرم بعض المهنيين الذين يرتكبون خطأ جسيما من مزاولة المهنة فان الجمعية الطبية الأمريكية قد أوصت بحرمان الطبيب من مزاولة المهنة حتى قبل ارتكاب الخطأ (لائحة الأطباء القاصرين) ، وتفصل هذه اللائحة الظروف التى تحول دون الطبيب القاصر عن تحقيق سلامة المرضى – كما فى حالات الأمراض العقلية وغيرها من الأمراض – ومزاولة العمل (كوب ١٩٧٤) .

والأطباء النفسيون هم أكثر الجماعات تنظيما بين المشتغلين بالعلوم الاجتماعية ممن يعرضون لمشكلات التطبيق · اذ قاموا بتطوير القواعد المقررة للممارسة تطويرا مناسبا ، من حيث اتمام الدراسة فى مدارس معتمدة ، والاجازات المعتمدة والهيئات التى تفحصها ، والعقوبات المقررة لأى مخالف للقواعد . فمن بين قوانين الأخلاق السبعة عشر لجمعيات النفسيين ستة عشر قانونا تبدى اهتماما بالغا بتطبيق علم النفس على العملاء ، لا من حيث صلتها بالعلاج النفسى فحسب ، ولكن كذلك من حيث صلتها بمجالات أخرى للتطبيق (الصناعة ، الاستشارة الخ) · ويبدو أن التطبيق القاصر للمعرفة العلمية عامة قد تم ضبطه حين ألقيت مسئوليته على الممارسين المهنيين ، الا أن استخدام من يعوزهم الوضع المهنى للمعرفة العلمية – لأن احترافهم لم يتقرر بعد أو لانهم خارج دائرة الجماعة المهنية المعتمدة – مازال متحررا من أى رقابة منظمة . ولكن الكثير من المعرفة العلمية الفعالة لا ينتفع بها – لحسن الحظ – غير الممارسين المهنيين .

سوء استخدام المعرفة الجديدة

واكثر المشاكل تعقدا هو ما يتصل بمراقبة العلماء لتطبيق المعرفة العامة عندما يؤدى سوء استخدامها الى عائد أو أدوات لا تتوافق مع قيم العالم بصفته مواطنا نابها ، فاذا كان سوء الاستخدام متصلا باحكام صانعى القرار ممن يقرهم

المجتمع فانه من العسير أن يكون للعالم رقابة عليها ما لم يعد ممثلا شرعيا لأى قطاع من قطاعات المجتمع .

والنمط الوحيد للرقابة على تطبيق المعرفة العلمية الذى يمكن لرجل العلم ان يزاوله هو ما يتعلق بتطوير المخترعات والتقنيات المطبقة . فاذا لم تكن التصورات المجردة ضرورية لقيادة تطوير المخترعات والتقنيات ، ولم تكن المخترعات أو التقنيات قد وجدت فقد يستطيع رجل العلم ان يفرض تأثيره بطريقتين على الأقل :

(أ) اذا ادرك العالم أن الاحتمال القائم للاثر الناجم عن استخدام المخترعات والتقنيات لا يتوافق مع القيم التى يدين بها كمواطن نابه فان من حقه أن يرفض المشاركة فى تطويرها .

(ب) واذا كان هناك ابهام فى استخدام المعرفة الجديدة ، أو المخترعات او التقنيات ، فان للعالم ان يتقدم للمشاركة فى تطويرها ، بشرط ان لا يراقب لا هو ولا اضرابه من النابهين ذوى القيم استخدامها فى حالات معينة .

وليس من المحتمل أن يكون لهذين البديلين تأثير كبير ، ففى الأول مامن سبيل يؤكد ان عالما آخر من المؤهلين لا يقبل أن يقدم خدماته معتقدا ان أقوم سبيل للرقابة هو العمل الجمعى المناسب لقيم الذين يقاسمونه العمل من المواطنين النابهين . ومهما تكن القدرة على فرض مثل هذه الرقابة الجمعية فانها لا تعدو ان تكون أشكالا قوامه تباين القيم بين هؤلاء المواطنين النابهين ، وعجز العلماء عن قيادة رفاقهم .

ولا يحتمل ان يكون للثانى تأثير يذكر ، والمشكلة الكبرى هى فى أن المعايير الجارية لرقابة المخترعات والتقنيات تقضى باسناد الرقابة الى الذين قاموا بتنفيذها سواء كانوا شركة تجارية أو هيئة عامة . وما دامت احتمالات تطبيق المعرفة الجديدة بعيدة عن الذيوع والانتشار فليس من المحتمل أن يقبل الممولون هذا النوع من الرقابة مقابل الخدمات التى يقوم بها العلماء بصفتهم الشخصية .

ولكن الموقف المعتاد هو ان يتم تطوير كل من المعرفة النظرية وتطبيقات الاختراع أو التقنيات للانتفاع بها فى أى وقت ؛ وتتحدد قدرة العلماء على رقابة التطبيقات تحت هذه الظروف اكثر مما هى عليه باقتراحين :

(أ) عندما يتأتى للعلماء تعريف صانعى القرار المجتمعى والراى العام بعواقب استخدام مخترعات أو تقنيات معينة ، واتخاذ سياسة ما للتقليل من أية آثار سلبية .

(ب) أو عندما يتأتى للعلماء أن يؤيدوا تطوير رقابة المنظمات القومية السابقة للمخترعات والتقنيات بما يؤدى الى اعتبار المصلحة العالمية فوق أية مصلحة لبلد ما .

وقد رأى أوجر (١٩٦٥) أن تشترك الجماعة الدولية للعلماء فى اتفـــاق عام يدعو لقيام مثل هذا الجهاز الدولى .

ولا يســتحق الاقتراح الثانى كبير أهمية ما دام العلمـاء فى بلادهم ليس لهم ثقل سياسى ، ولا يعدو حد الأمانى أن نتوقع منهم القيام بجهد جماعى لتحقيق ذلك المستوى العالمى .

وتتعدد مساوىء المحاولات لمراقبة استخدام اختراع او تقنية بعد تشغيلها اكثر مما هى فى تطوير المعرفة . وحينما يبدو للعالم صواب ما يقدمه من معرفة صائبة يبدو من العسير فصل ذلك عن الاحكام التى تمثـل القيم التى يحتذيهـا كمواطن نابه . فى حين يرتاب المشاهدون فى التفرقة بين الاثنين ويرفضون المشورة الفنية لأنها تمثل تقديما متحيفا لقيم المواطن النابه .

وهناك نوعان من الاسكتراتيجية لحل هذه المشكلة ، اولهما القيـام بمحاولة جادة للفصل بين هذين النمطين من الأحكام . وان بدا مستحيلا عزل أحدهما عن الآخر . وثانيهما افتراض أن مثل هذا التمييز مستحيل ، وان الوضــع الخــاص للعلماء لا يحتمه ، فان عليهم أن يقوموا فى وقت واحد بترشيد قيم النابهين واواد الفنية على حد سواء .

فاذا كان العالم ــ كمواطن نابه ــ على ثقة من أن حل المشاكل القائمة المتصلة بأولوية صانعى القرار الســياسى له أهميتــه فان الاســتراتيجية الأولى تصبح فعالة . ولكى يتيسر التأثير على السياسات والقرارات وفقا للقيم التى يحتذيهـا النابهون من العلماء فان صانعى القرار المجتمعى يصبحون فى شك من أية أحـكام تالية ، ويحصل العلماء على مزايا قصيرة الأجل لقاء قدر من الثقة طويل الأمد .

ويبدو الحل البديل لمحاولة جادة للفصل بين الأحكام العلمية واحكام النابهين من المواطنين عسيرا على العلماء وان كان أقوم استراتيجية لتحقيق ثقـة بعيـدة الأمد ، وحين يتعثر الفصل التام بين هذين النمطين من الأحكام فان محاولة قويمة للتميز بينهما ووضع قاعدة موضوعية لكل منهما قد تؤدى على الأقل الى صــورة من الموضوعية ، ويصبح من اليسير على الرأى العام وعلى صانعى القرار المجتمعى الفصل بينهما واقتباس ما يصلح منهما .

وحين يبدو هذا التمييز لأول وهلة عســيرا على البــاحثين العــاكفين تماما والمنقطعين لدراسة مشكلة معينة أو ظاهرة ما فانه عسيرا أيضا بالنسبة لما نتوقعه من أشخاص عديدين لهم دور معين فى المجتمع ، فمن المتــوقع أن يرفض الأطبــاء والمحامون وضباط الشرطة والمعلمون وكثير غيرهم التزاماتهم المهنية دون اعتبــار للعلاقة بين القيم السياسية التى يدينون بها وتلك التى يدين بها المريض والعميــل والتلميذ والمواطن الخ . وليس من المعقول أن نتوقع من علماء الاجتماعيات نمطا أفضل من الموضوعية والتنظيم الفكرى لذواتهم .

وقد تبدو محاولة التفرقة بين الأحكام الفنية وقيم النابهين حين يشتد التشابه بينهما أشد عسرا ، كما هى فى بعض ميادين العلوم الاجتماعية ، فالتعامل مع المعرفة العلمية المرتبطة بالمشكلات الاجتماعية جد عسير (كما هى فى الصحة والتعليم والجريمة وتكافؤ الفرص الخ) ما لم تتبلور مجموعة من القيم المحددة المناسبة للنابهين . وهى أشد عسرا عندما تكون الظاهرة موضوعية يعتمد عليها الى حد ما كمستويات التأمين من الآثار النووية ، وادارة وسائل النقل ، او مشكلات التلوث . ومهما يكن فان المنطق يستدعى قيام علماء الاجتماعيات بشىء من الجهد للفصل بين هذين النمطين من أنماط الحكم ووضع بديل يفرض لهم كمواطنين نابهين تأثيرا أجدى من تأثير اى مواطنين آخرين .

وقد حدث لغط حول تأثير العلماء على صانعى القرار المجتمعى من المستويات الفكرية والأخلاقية الرفيعة .

ومن الأمثلة على ذلك ما أوصى به أحد علماء الاجتماعيات عن مسئولية علماء الذرة بقوله :

« وكأنها خناجر حامية نتركها بين أطفال صغار ، قائلين : حسنا ، لنر ماذا يصنعون بها . فالمجتمع لا يمتلك الفكر الناضج ، وليس بقادر على تمثل المعلومات المعقدة ، وليس بقادر على اصدار القرار الصعب ، والعالم لأنه يمتلك المعلومات الوافية وهو الذى أوجد المشكلة عليه أن يتحمل قدرا من المسئولية » (أتزيونى ١٩٧٣ ص ٣٤) .

وتثير مثل هذه المواقف عددا من المآخذ : اولها انها تفترض نمطا معينا لمفهوم المسئولية لا يتصل بالمعنى العادى للكلمة ، وثانيها أن تقمص شخصية المجتمع لا يأتى بتحليل نافع مادام يحجب الأجهزة التى تطبق المعرفة العلمية على المشكلات المجتمعية ، واخيرا فان توهم عجز المسئولين عن اصدار القرار للمجتمع ، وافتراض ضعف العلماء السياسيين وأجهزتهم الادارية ، وانهم مخادعون كأطفال صغار لا يصلحون لحمل المسئولية ، هو افتراض متجانف ووهم لا يقوم على حقيقة .

وتستمر المعلومات العلمية كتبا منهجية أمدا طويلا قبل أن تقتحم دائرة المناقشات السياسية والادارية ، ولكنها تغدو حتمية حيث يتغير القرار ، وحيث ينجم التأثير الممتد للمعرفة الجديدة على المؤسسات السياسية والاقتصادية والتعليمية .

سوء استخدام البيانات الجديدة

وتتبدى المشكلة فى صورتين : سوء استخدام المعلومات المعينة التى تمس المشاركين فى البحث ، وسوء التفسير الذى يسىء اساءة بالغة الى مصالح المجموع .

وما من معيار ثابت الأركان لقيادة البحث مع عناصر بشرية كالثقة فى سرية

المعلومات عن المشاركين فى البحث . واى قانون للاخلاق يتعرض لاستخدام عناصر بشرية يتضمن غالبا هذا المبدأ ، حتى وأن كان المشارك واحدا ، وزيادة على ذلك اتخذت الاحتياطات الفنية الأكيدة لتناول هذه المعلومات لتحول دون تبين أى صلة للبيانات بأى متعاون أيا كان .

والمشكلة الرئيسية التى تعوق العلماء عن اتخاذ موقف حازم لمنع المضار التى تنشأ من قصور الاعتراف القانونى بحق السرية (وان كان قد شمل المحامين والأطباء والقسس ، كما تتخذ الاجراءات ليمتد الى الصحفيين) ، فاذا تم الاعتراف بهذا الحق فان فى قدرة كثير من علماء الاجتماعيات أن يحموا المتعاونين بتنظيم البيانات فى صورة لا تؤدى بأى انسان ولا حتى بالباحث الى تبين أى صلة تربط بين بيانات البحث والمتعاونين .

ولسوء الحظ ان يتقرر (جاليهير ١٩٧٣) عدم التزام علماء الاجتماعيات بحبس معلوماتهم عن أخطاء الأفراد فى المناصب ذات المسئولية العامة كالمديرين والمشرفين فى المؤسسات التجارية والهيئات العامة ، وقد دار الحوار حول التزام عالم الاجتماع بالقيم التى يدين بها كمواطن نابه فى حجب ما يعده سببا فى مشكلات، حتى وان جمعت المعلومات خلال مشروع البحث المبهم الذى لم يتضح بعد .

فهل يمنح الباحث السرية ؟ وهل يسىء اليها بالتالى ؟

فاذا أتيح لهذا القرار أن يمتد ويعم فليس من المحتمل أن يتمكن علماء الاجتماعيات من الظفر بمعونة العدد الأكبر من ذوى النفوذ فى اصدار القرار .

وفى الوقت الحاضر نجد من العسير الفصل بين المعلومات التى قام بجمعها ملاحظ من المشاركين عن المصادر البعيدة عن مشروع البحث مادام اختزنها اللاحظ فى راسه ، ويبدو أن البديل الوحيد هو التقليل من احتمال أى ضغوط خارجية تقع على كاهل المشارك اللاحظ ، وتأكيد أن ما يجمعه هؤلاء اللاحظون من معلومات سر لا يتعداهم .

ومن العسير مراقبة سوء تفسير البيانات الخاصة بالمجاميع ما لم يوجد ما يكشف عمن يسىء التفكير أو عن طبيعة الاستدلال على المخطىء .

وقد نشأ سوء التفسير من آخرين من المهنيين ، كصانعى القرار المجتمعى . او الراى العام ، أو الصحفيين ، ويكون فى العادة ناجما عن الرغبة فى تسجيل تأييد عملى لقيم أو معتقدات سائدة .

فاذا كان حجب نتائج البحث عن الراى العام مما لا يتوافق مع القيم المثلى التى يدين بها العلماء عامة فان الوسيلة الوحيدة للرقابة المجدية هى فى الحرص على تقديم البيانات بكل ما تحتمل من تفسيرات . ومن المقترح أن يحاول علماء الاجتماعيات توقع كل التفسيرات الممكنة ، والكشف عن زيفها ، فلعل ذلك مما يحول دون اطراد تشويه البيانات ، وحينما يبدو هذا معقولا فانه يدع العلماء المبتكرين عرضة للملامة عن كل التفسيرات السيئة ، باعتبار أنهم قد تنبأوا بها من قبل ، وليس من المعقول أن يلام انسان لعجزه عن التنبؤ .

حـ - الجزء الثالث

المجتمع العلمى
وصانعو القرارات المتعلقة بالمجتمع

العـلاقات المتداخلة بين المشروع العلمى والادارة التى تتعلق بالمجتمع : نموذج نظرى

يمكن أن نفحص العلاقة الداخلية بين المشروع العلمى وادارة المجتمع بأن نعرض نموذجا « تصوريا » ثم نقدر مدى ابتعاد الموقف الفعلى عن المثل الأعلى . والنقطة التى يتركز عليها المشروع العلمى هى التطوير المنتظم للأفكار واختبارها بالأدلة المستمدة من التجـارب . فبمجرد تعريف مشـكلة يجد الباحث فى طلب الموارد من المجتمع ، والدعم المالى ، وربما المشاركة من جانب المواطنين . وبعد اكمال البحث يمكن أن يقوم الباحث بتصميم النتائج على أساس درجة اشباع الفضول ، والتأثير على المشـكلات الفكرية ، أو قيمة التوصيات المتصلة بالمشكلات الاجتماعية .

هناك أربع طرق على الأقل يرتبط بها المشروع العلمى بنظام الادارة الاجتماعية وتصرفات صانعى القرارات : (أ) يمكن أن يتأثر اختيار موضوعات البحث بطريقة تعريف المشكلات الاجتمـاعية ، (ب) الموارد التى يحتاج اليها القيـام بالبحث ، (ج) يمكن أن تؤثر نتائج البحث فى الطريقة التى يحاول بها صانعو القرارات فض المشكلات الاجتماعية ، (د) وقد توفر الظواهر الجديدة التى تكتشف عن طريق البحث رؤى جديدة لتستأثر باهتمام صانعى القرارات . واذا تضمن البحث موضـوعات بشرية نشأ نوع خاص من العلاقة المتداخلة ، اذ قد يتعارض مع المتاح للمواطنين من الحقوق والحماية .

وبغض النظر عن طبيعة النظام السياسى فالقادة السياسيون وموظفو الحكومات مسئولون فى العادة عن تفسير أهداف المجتمع أو خصائصه المرغوب فيها واضفاء الطابع الرسمى عليها ، وعن تنشيط الأجهزة اللازمة لتحقيق هذه الحالات المرغوب فيها ، وهو ما يتضمن تعريف المشكلات الاجتماعية التى تتطلب الاهتمام ، وابتداع أساليب وأجهزة لتناولها ، والابقاء على الأجهزة الناجحة ومراقبة توزيع الموارد المالية على النحو الذى يؤدى الى أن تؤول المنافع المثلى الى المجتمع ككل .

كل هذا قد يكون متصلا بالمشروع العلمى بعدد من الطرق . فقد يؤثر شرح المشكلات الاجتماعية فى أنشطة البحث التى يجرى القيام بها . وينطوى توزيع الموارد على النظر فى حاجات المشروع العلمى . وقد تستخدم نتائج البحث فى صنع قرارات بصدد حل المشكلات الاجتماعية ، وقد يسفر البحث عن تعريف مشكلات جديدة لم

تسبق ملاحظتها • وأخيرا قد تتعارض امتيازات أعضاء المجتمع وحقوقهم مع ما يتطلبه البحث الذى يثير مشكلات أمام صانعى القرارات •

هذا التحليل يفترض أن كلا من الباحثين العلميين وصانعى القرارات التى تتعلق بالمجتمع راضون عن البنيان السياسى القائم والعلاقات المتداخلة بين المشروع العلمى والادارة الاجتماعية • وبينما يمكن أن تنشأ مشكلات كبرى خلال تغيير أو تعديل يطرأ على العلاقات بين الحكومة والمشروع العلمى فان الفقرات التالية تسهب فى تناولة المشكلات التى قد تسبق تغييرا •

الأحكام الذاتية والقيم العقلية للمواطن

تفترض أنواع القرارات التى يتخذها أشخاص مسئولون فى كل من المشروع العلمى وادارة المجتمع عددا من الأحكام الذاتية التى يجب ابداؤها على أساس تجميع وتقويم غير دقيقين للمشكلات والقيم والأهداف والبدائل • فبينما يتوقع من صانعى القرارات ومن القادة السياسيين بوجه خاص أن يتخذوا أمثال هـذه القرارات يبدى الباحثون العلميون أيضا احكاما ذاتية تتصل باختيار المشكلات أو اجراءات البحث ، والتدابير والتصورات المناسبة ، وموضع البحث ، الخ • فى كلتا الحالتين يمكن أن يكون لقيم المواطن العقلية (أو السياسية) تأثير جوهرى على القرارات الخاصة بالمسائل الخلافية الاجتماعية أو سير البحث •

ليس المهم أن قرارات الباحثين العلميين وصانعى القرارات يمكن أن تتأثر بقيمهم الذاتية ، وانما المهم أن هذا يمكن أن يساعد فى توضيح الظروف المؤدية الى انتفاء الثقة بين المجموعتين • فاذا أحست كل مجموعة أن الأخرى تعتنق قيما مختلفة اختلافا جذريا وأن هـذه تؤثر تأثيرا جوهريا على أحكامهما فعندئذ يمكن تصور نشوء فقدان الثقة •

أما كيف يصل صانعو القرارات والباحثون العلميون الى صراع رئيسى أو مواقف من التأييد المتبادل فأمر يمكن تحليله بالنسبة الى عوامل ثلاثة : (أ) درجة التطابق بين قيم مواطنيهم العقلية (السـياسية) ، (ب) مدى ما يتطلبه البحث من موارد أساسية أو مشاركة موضوعات بشرية (مع امكانية الأخطار) • (ج) الى أى حد يمكن أن تكون المعرفة الناتجة من البحث « فعالة » ، أى نافعة للسيطرة على الظواهر التى تهم صانعى القرارت ، والتنبؤ بها •

ويقدم الجدول رقم (١) تحليلا اجماليا لآثار العلاقات المتداخلة بين هذه العوامل الى درجة التأييد المتبادل أو الصراع ، ويوحى بأن من الممكن توقع صراع فى ظل الظروف التى تكون فيها قيم المواطن العقلية متبادلة والمعرفة فعالة ، وتتعلق أيضا بظاهرات مهمة • ويزداد مدى احتمال الصراع عندما يتطلب البحث موارد مهمة أو أخطارا يتعرض لها المشتركون فى البحث ، ويبدو الصراع أقل احتمالا فى ظل ظروف أخرى، ولكن يمكن توقع تأييد متبادل حين تكون للمعرفة المحتملة أهمية بالنسبة للمشكلات التطبيقية أو العملية •

الجـــدول (١)

الظروف المرتبطة بالتاييد المتبادل

أو الصراع بين صانعي القرارات المتصلة بالمجتمع والباحثين الاجتماعيين

قيم المواطن العقليـة (السـياسية) التى يعتنقها صانعو القرارات المتصـلة بالمجتمـع والباحثون العلميون	البحث لا يتطلب : (أ) مـوارد أساسية أو (ب) مشـاركة موضوعات بشرية		البحـث يتطلـب : (أ) موارد أساسية أو (ب) مشـاركة موضوعات بشرية	
	المعرفة اما عاجزة أو لا ترتبط بظاهرات مهمة	قد تكون المعرفة فعالة ومرتبطة بظاهرات مهمة	المعرفة اما عاجزة أو لا ترتبط بظاهرات مهمة	قد تكون المعرفة فعالة ومرتبطة بظاهرات مهمة
مستقلة	حالة تافهـة	التأييد المتبادل ممكن	ليس للبحث ما يبرره	التأييد المتبادل ممكن
متطابقة	حالة تافهـة	لا يتوقع تأييد أو صراع	ليس للبحث ما يبرره	لا يتوقع تأييد أو صراع
متناقضـة	حالة تافهـة	الصراع الثانوى ممكن	ليس للبحث ما يبرره	الصراع الكبير ممكن

من الناحية التاريخية قلما كانت الريبة بين الباحثين العلميين وصانعي القرارات الخاصة بالمجتمع مشكلة ، ويرجع بعض السبب في هذا الى أن كلتا المجموعتين لها خلفيات مشتركة . وهما يتفاعلان بعدد من الطرق : لا باعتبارهما عضوين في طبقة اجتماعية واحدة فحسب ، ولكن لأنهما تنتميان أيضا الى جماعات الصفوة الفكرية (برنال ، ١٩٦٥) • والنتيجة أن المشكلات التي كان يقع عليها الاختيار لتكون موضع اهتمام العلماء كثيرا ما كانت تتعلق بالمشكلات العملية التي يواجهها صانعو القرارات الاجتماعية المرتبطة في العادة بالتجارة أو الحرب ، من قبيل دعم الصـــناعة المعدنية بغرض تحسين الأسلحة ، وابتداع اختبارات ذكاء لمساعدة ادارة المدارس الفرنسية في التعرف على الطلبة الذين يحتاجون الى تدريب على سبيل العلاج ، والبحث الحديث في الطائرات والصواريخ ، والطبيعة الذرية للأغراض العسكرية •

وتتعلق التغييرات الحديثة في طبيعة المشروع العلمي بالتناقض بين قيم المواطن العقلية التي يعتنقها الباحثون العلميون وصانعو القرارات • فأولا زادت قدرة المعرفة العلمية وتعقيداتها الدقيقة ، بحيث يمكن أن تكون مفيدة جدا في مســـاعدة صانعي القرارات على التحكم في الظواهر أو التنبؤ بها ، وفي الحاجة الى العلماء كي يستخدموا هذه المعرفة • وثانيا انتشر توسع المعرفة العلمية أو المبنية على التجربة بحيث تضم حشدا من مجالات لم تكن موضع الدرس من قبل ولكثير منها علاقة بقيم المواطن العقلية التي يعتنقها صانعو القرارات والمواطنون بوجه عام (مثل البحث في التربية والجريمة والفقر وصروح المكانة الخ) • وأخيرا لقد خلق تزايد أعداد العلماء وصانعي القرارات أيضا وتخصصهم مجتمعين مختلفين يتكونا نمن أشخاص دربوا من أجـل أهداف مختلفة ، ويملكون معايير مختلفة للثقـة في المعرفة ، ويأخذون بتعريفـات مختلفة للنجاح الشخصي • هذه الفوارق جعلت من الصعب أن يفهم أعضاء المجموعتين بعضهم بعضا ، حتى وان تقاسما الى حد كبير الأهداف أو الحلول •

الاستجابات للتناقض في قيم المواطن العقلية

ان ردود الفعل من جانب صانعي القرارات التي تتعلق بالمجتمع ازاء المشروع العلمي بأسره يمكن أن تتخذ الصور التالية :

١ ــ الدعوة لمستويات عالية من الدعم والتشجيع للنشاط العلمي من كافة نواحيـــه •

٢ ــ فحص العلاقة المتداخلة بين المشروع العلمي والمشكلات الاجتماعية والمؤدية الى دعم النشاط العلمي الذي يمكن أن يساعد على فض المشكلات الهامة •

٣ ــ تجاهل المشروع العلمي •

٤ ــ معاملة المشروع العلمي كأنه احدى جماعات الضغط السياسي ، يستجيب للحجج السياسية ويستخدم البحث العلمي والمعرفة لغايات سياسية ، ولا يؤيد أو

يستغل البحث العلمي والمعرفة الا اذا اضطلع بهما حلفاء سياسيون أو لأغراض تعتبر « مأمونة من الناحية السياسية » ٠

٥ ـ معاملة المشروع العلمي كعدو سياسي واجتماعي فيحاول التقليل من نفوذه بخفض الدعم المالي وفرض قيود أخرى ٠

وثمة دليل ثابت على أن الكثيرين من صانعي القرارات وهم الأغلبية في بعض البلاد يعاملون المشروع العلمي بما هو دون الحماسة المبنية على الثقة ، وهذا يعكس الاتجاهات التي تبينها البنود ٣ ، ٤ ، أو ٥ ٠ ومع كل فالظواهر التي هي موضع الدراسة واهتمامات صانعي القرارات متغيرات لها أهميتها بالنسبة لصانعي القرارات من الاحتمال بتأييدهم ودعمهم البحث الذي لا يثير الجدل (المتعلق بالرعاية الطبية أو الصحية مثلا) أو المتعلق بالاهتمامات الجارية (مثل الدفاع والانتاج الصناعي أو الزراعة) أكبر منه في حالة البحث الذي يتعلق بموضوعات تثير الجدل وحساسية يمكن أن تهدد موقفهم (مثل بنيان مجتمع وعلمياته) ٠

يبدو أن علاقة « نظرية » تولد تغيرا في توجيه صانعي القرارات ٠ لكن اذا أريد منهم أن يكونوا ممثلين مسئولين للمجتمع فمن المعقول أن نتوقع منهم أن لا يغيروا اتجاههم الا اذا أظهر الباحثون العلميون قدرة على تبرير ثقتهم ٠ وبينما يبدو أن هذا هو الحال بالنسبة لأعداد مهمة من الباحثين في الظواهر الطبيعية والطبية يمكن أن يثار سؤال رئيسي على النحو الآتي : هل يمكن أن يزعم الباحثون الاجتماعيون بوجه عام أنهم باحثون موضوعيون على استعداد لأن يفصلوا أدوارهم كباحثين يعتمدون على التجربة العملية عن أدوارهم كمواطنين من المثقفين ؟ الدليل مختلط ٠

بينما يتناول أعداد كبيرة من العلماء الاجتماعيين ظواهر غير حساسة من الناحية السياسية ، ويفضل آخرون اتخاذ موقف الحياد بالنسبة للمشكلات السياسية ، يؤكد أعداد مهمة أن دورهم الرئيسي هو دور المواطن من المثقفين ، ويميلون الى تأكيد قيم الآخرين ، اما باستخدام العلم الاجتماعي لتأييد النظـــام القائم المستقر ، أو باستخدام مراكزهم كعلماء اجتمـاعيين لتشجيع مخلف قضـايا المواطنين المثقفين ، وغالبا عن طريق جمعياتهم المهنية ، أو باستخدام مراكزهم في المشروع العلمي لتثبيط عرض أو استكشاف اتجاهات تتعارض مع قيمهم كمواطنين من المثقفين ٠

وأمثال هذه الاتجاهات في صفوف المتخصصين الذين يتناولون مسائل الصروح الاجتماعية والسياسية ، كعلماء السلالات البشرية والعلماء السياسيين وعلماء الاجتماع، أوسع انتشارا بطبيعة الحال منها في صفوف الذين يتناولون شؤون الأفراد ، ومن بينهم علمــاء النفس ٠ وبينما قد يعزى هــذا الى تأثير الاحتراف التطبيقي في علم النفس فقد تكون له أيضاً جذور في التأكيد الماضي الذي كانت المذاهب الأخرى تضعه على الفلسفة الاجتماعية والملاحظة الشخصية والذي لم يتعرض الا حديثا للتحدي من جانب المهتمين بالمعرفة المجردة والمبنية على التجربة ، وهي المعرفة التي تتطلب الدعم

المالى ومشاركة الموضــــوعات البشرية من أجل الاستمرار فى تنمية هــذه المعرفة • ويفترض قدر كبير من الكتابات التى تدعو للربط بين دور كل من العالم الاجتماعى والمواطن المثقف أنه لا ينبغى للعلماء الاجتماعيين أن يقتصروا على التوصية بســير الأحداث فى المجتمع ، ولكن عليهم أن يوجهوه ، وذلك بالطبع بدون المشاق الأخرى التى ينطوى عليها اضفاء الطــابع الشرعى على مركزهم كصــانعى قرارات تتعلق بالمجتمع •

مادام الكثير من العلمــــاء الاجتماعيين يشعرون أن عليهم التزاما باستخدام مشروعهم العلمى لتنمية قيمهم الفكرية (السياسية) كمواطنين ، وبأن يتحدوا علانية أولئك الذين لهم حق شرعى فى صنع القرارات فى المجتمع ، فليس من سبب يدعو الى أن نتوقع من الأخيرين أن يشعروا بالثقة فى أن دعم الأنشطة العلمية سوف يولد منافع عامة للمجتمع بأسره • ويبدو واضحا أن على العلماء الاجتماعيين أن يخطوا الخطوة الأولى اذ ما من سبب يدعو لتزويد أية مجموعة من الناس بالموارد والامتيازات الخاصة قبل أن يقيموا الدليل على امكان الوثوق بهم •

قد يكون من الصعب أن يتأصل مشروع علمى « موضوعى » ويدوم فى مجتمع الاجماع فيه على الأهداف والقيــادة ضعيف أو متواضع • قد يكون تبادل الثقــة والاحترام بين صانعى القرار والعلماء الاجتماعيين نادرا ، ولا يتحقق تماما ، وانما يمكن الاقتراب منه • واذ يجد بعض العلماء الاجتماعيين أنهم مواجهون بهذا فقد يؤثرون اتخاذ استراتيجية ذات اتجاه سياسى ، لاجراء البحث والحصول على الدعم المالى ، ولكن ينبغى أن يكونوا على استعداد لتقبل العواقب : الجزاءات المرتبطة بالنجاح والفشل فى النظام السياسى بأسره القائم فى مجتمعهم •

ملاحظــــات

١ ــ يدين المؤلف للذين ساعدوه فى عمل هذا المسح بأن زودوه بشرائح الأخلاق أو بارسال خطابات شخصية يعقبون فيها على المسائل الخلافية ، ويقدر المقترحات المتصلة بالتحرير ، والتشجيع من جانب توماس ج • بوسار (الابن) ، وتشارلز • كينر (الابن) ، وروبرتا ج • سيمونز وجون لوان تاب •

٢ ــ تباين واسع فى استخدام عبارة « أخلاقى » ، وكذلك الميل الى استخدام الفكرة بمعنى مطلق ــ « الأسلوب أخلاقى دائما » ــ يوحى بامكان اجراء مناقشة أكثر موضوعية للمسائل الرئيسية اذا تجنبنا المصطلحات تماما ويبدو من الواضـــح أن المشــكلات الرئيسية كثــيرا ما تتعلق بصراعات بين أهــداف مستحبة ، وليس من المفيد دائما اجراء تصنيف ثنائى للبدائل التى تستخدم لفض مثل هذه الصراعات، بأن نطلق عليها عبارة « أخلاقى » أو غير أخلاقى ••• واستعراض المناقشات التمهيدية عن المشكلات الأخلاقية (فرانكنا ، ١٩٧٣ ، ريجان ، ١٩٧١) لا يهيىء اطارا واضحا لمناقشة « علم الأخلاق » •

٣ ــ بناء على نصيحة سول تاكس رئيس المؤتمر الدولى لعلوم التاريخ الطبيعى للاجناس البشرية وأصول السلالات البشرية وقع الاختيار على أربع وستين من جمعيات علماء السلالات البشرية من الدليل الدولى الرابع من المعاهد الانثروولوجية» (مجلة Current Anthropology ١٩٦٧ ، المجلة ٨ العدد ٥ ، ص ٦٤٨ ــ ٧٥١) .
واختيرت ثلاث وأربعون من جمعيات الاقتصاديين ، من القائمة التى أعدتها الجمعية الاقتصادية الدولية وقدمها س . فريدمان سكرتير عام المجلس الدولى للعلوم الاجتماعية بعد تقديم التاريخ فى ٢٦ يولية ١٩٧٣ . وقدم أندريه فيليبار سكرتير عام الجمعية الدولية للعلوم السياسية قائمة تضم اثنتين وثلاثين من جمعيات العلماء السياسيين الوطنية . وقدم الدكتور دنيس لاى قائمة تشتمل على ست وسبعين جمعية وطنية من جمعيات الأطباء النفسانيين ، مأخوذة من « دليل الطب النفسى فى العالم » (الجمعية العالمية لطب النفسانى ، ١٩٧١) . وقدم الدكتور يوجين جاكوبسون المحرر المشارك للطبعة الثالثة من « الدليل الدولى لعلماء النفس » قائمة من اثنتين وخمسين من جمعيات علماء النفس الوطنية بما فيها أعضاء ومراسلون من الاتحاد الدولى لعلوم النفس (تحت الاعداد) . وثمة تسع وأربعون جمعية وطنية من جمعيات علماء الاجتماع ، أخذت من قائمة العضوية فى الجمعية السوسيولوجية الدولية ISA Newsletter المجلد ٢ ، ص ــ ٩) ، وقدم القائمة رئيس الجمعية الدكتور روبن هل .

٤ ــ عاملت جمعيات مختلفة شرائح مشابهة باعتبارها شريحة واحدة (اتخذت جمعيتان وطنيتان من الأطباء النفسانيين اعلان هلسنكى) ، وتمثل شريعتان علماء النفس فى شعب واحد (تضم أسبانيا شريعة واحدة لعلماء النفس بوجه عام وشريعة لعلماء النفس التربويين) ، ورفض أعضاء الجمعية المهنية شريعة وطنية واحدة ، ولكنها أدرجت فى التحليل ، وثمة شريعة واحدة قامت باعدادها لجنة منبثقة من جمعية دولية وليس لها وضع « رسمى » .

٥ ــ يبرز أورلانز (١٩٧٣) هذه النقطة بقوة وهو يبحث التاريخ الحديث للجمعيات الوطنية التى تمثل العلماء الاجتماعيين فى خمسة مذاهب فى الولايات المتحدة .

٦ ــ من الأمثلة على هذا فى العلم الاجتماعى استخدام « أجهزة كشف الكذب » التى تسجل الحالات الفسيولوجية وتستنتج هل الشخص يقول الحقيقة أم لا . ويستعرض لا يكن (١٩٧٥) المشكلات المرتبطة بأمثال هذه الأحكام وبعض نواحى سوء الاستعمال المرتبطة بالتطبيق على أيدى أفراد مدربين تدريبا ضعيفا وبسوء فهم الظواهر التى تشملها العملية .

٧ يراد من مشروع حالى للبحث أن يرتاد هذه المشكلة بمزيد من التفصيل . ويأمل العاملون فى المشروع أن يتقدموا بتوصيات تتصل بهذه المشكلة بعد البحث

الدقيق لتقارير الأبحاث المنشورة ، والأوضاع القانونية القائمة والمقترحة المتعلقة بسرية البحث ، وجمع مواد للحالات من مواقف لم توصف بطريقة رسمية . ولقد جمعوا قائمة من حالات تثير الاهتمام من حيث النطاق والتنـوع (كارول وكتر ، ١٩٧٤) .

٨ ــ يوحى البحث الحديث عن العمليات الاجتماعية المرتبطة باستخدام الاطباء عقاقير جديدة بأنهم أكثر تأثرا بمن يعرفون أنه يسـتخدم عقـارا ، منهم بتقـويم موضوعى لفوائده والأدلة المؤيدة ، ويشير الى أن هذا قد لا يكون افتراضا دقيقا (كولمال ، كاتز ومنزل ، ١٩٦٦) .

٩ ــ فى عام ١٩٠٦ أوحى اينشتاين بالامكانية المحتملة لاطلاق طاقة من المادة ، واحس عدد من العلماء فى الولايات المتحدة من الأفضل أن يصنع « الاصـدقاء » القنبلة الذرية قبل أن تصنعها المانيا النازية ، فى حين كانت تجرى بعض التجـارب الأصلية (كيونى ، ١٩٦١ ، ص ١٠٠ ــ ٣) . وكتب اثنان من العلماء اللاجئين فى المملكة المتحدة بحثا فى عام ١٩٤٠ وصف الأساليب والابتكارات التى يتطلبها عمـل قنبلة ذرية ، واوضحا أن ليس فى الامكان وجود دفاع فعال ضـــدها (زكرمان ، ١٩٦٦ ، ص ١٥) .

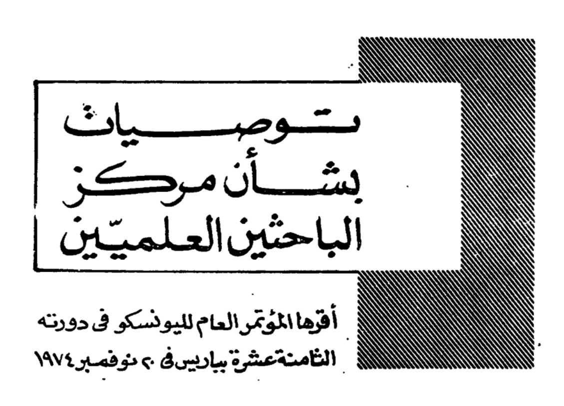
١٠ ــ تضع شرائع الأخلاق التى طبقتها الجمعيـات الوطنيـة فى استراليـا وبلجيكا والبرازيل وكندا وفرنسا واليونان والأراضى الواطئة ونيوزيلندة والنرويج وبولندة وجنوب افريقيا واسـبانيا (عام وتربوى) وسويسرة والمملكة المتحـدة والولايات المتحدة ، تأكيدا على ارشادا لعلماء النفس فى الأنشطة الاكينيكية أو فى تقديم المشورة . والشرائع التى اتخذتها الجمعيات الوطنية فى استراليا وكنـدا واليونان وجنوب افريقيا والولايات المتحدة تذكر بوجه خاص مسـتويات لعلمـاء النفس العاملين فى المنظمات .

١١ ــ ان مبلغ الكتابات التى تعكس هذه الحجة هائل ومن كل مصدر يمكن تصوره ــ فنيين ، ومهندسـين وحائزى جوائز نوبل ، ويتضمن كل عدد بالفعـل من « نشرة علماء الذرة » منذ بدايتها مقالا يؤكد مسئولية العلماء الأدبية عن « عمل شيء » . وأوحت المقالات بأن اطلاع صانعى القرارات على العواقب الممكنـة هـو التزام عليهم بدلا من أن يكون بديلا أختياريا ، ولكن تأثيره العملى لن يتغير لهــذا السبب .

١٢ ــ بينما ليس من شك فيما يمكن أن تولده الأسـلحة النووية من دمار شامل للبشرية فهذا لم يحدث . ففى السنوات التسع والعشرين منـذ اسـتخدام القنابل الذرية فى هيروشيما ونجازاكى لم تستخدم أسلحة ذرية أو نووية فى الحرب، برغم التطورات المثيرة فى امكانية التدمير وفى القدرة على اطلاق مثل هذه الأسلحة بدقة ، ولم يتفجر سلاح كهذا بطريقة عارضة . وفضلا عن هذا تستمر المحـاولات

الدولية الجادة لمنع المزيد من تطوير الأسلحة الذرية والنووية . هـذه العوامل قد توحى بأن صانعى القرارات السياسيين الذين يمثلون المجتمع لم يتصرفوا كأطفـال غير مسئولين وانه قد لا يكون ثمة ما يبرر اضطلاع العلماء بمركز «التفوق الأدبى» .

١٣ ــ من الطريف أن هذا المؤلف يؤيد وضع « قانون » مهنى « للاخلاق » لأغراض العلاقات العامة ، وربما لتشجيع من يستجيبون لهذا من أصحاب النفوذ على الاسهام فى البحث بحيث يتمكن الباحث من ابتداع المعلومات السرية .



توصيات بشأن مركز الباحثين العلميين

أقرها المؤتمر العام لليونسكو فى دورته الثامنة عشرة بباريس فى ٢٠ نوفمبر ١٩٧٤

المؤتمر العام للمنظمة التعليمية والعلمية والثقافية التابعة للامم المتحدة المنعقد فى باريس من ١٧ أكتوبر الى ٢٣ نوفمبر ١٩٧٤ فى دورته الثامنة عشرة .

اذ يذكر انه طبقا لنصوص الفقرة الأخيرة من ديباجة دستور المنظمة ، تسعى اليونسكو — عن طريق تشجيع (من بين أشياء أخرى) العلاقات العلمية بين شعوب العالم — الى تحقيق أهداف السلم الدولى والرفاهية المشتركة للبشر التى من اجلها انشئت الأمم المتحدة وأعلنها ميثاقها .

واذ يأخذ فى الاعتبار نصوص الاعلان العالمى لحقوق الانسان الذى اقرته الجمعية العامة التابعة للامم المتحدة فى ١٠ دسمبر ١٩٤٨ ، وخاصة المادة ٢٧/١ منه التى تنص على أن لكل انسان الحق فى أن يشارك بحرية فى حياة المجتمع الثقافية ، وأن يكون له نصيب من التقدم العلمى وما يحققه من منافع .

(أ) وادراكا منه أن الكشوف العلمية وما يرتبط بها من تطورات تكنولوجية واستخدامات تتيح آمالا واسعة فى التقدم الذى جعل فى حيز الامكان الاستخدام الامثل ، بوجه خاص ، للعلم والمناهج العلمية لمنفعة البشر وللمحافظة على السلم وخفض التوترات الدولية ، ولكنها فى الوقت نفسه قد تجر فى اذيالها اخطارا معينة تشكل تهديدا وخاصة فى الحالات التى تستخدم فيها نتائج البحث العلمى ضد مصالح البشر الحيوية حتى يتسنى اعداد حروب تنطوى على دمار على نطاق هائل

إعداد : هيئة تحرير المجلة

المترجم : الدكتور راشد البراوى

كان أستاذا مساعدا فى كلية التجارة بجامعة القاهرة • عين عضوا متفرغا بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، ورئيسا لمجلس ادارة البنك الصناعى وعضوا منتدبا لادارته • من مؤلفاته : مشكلات القارة الأفريقية السياسية والاقتصادية . حرب البترول فى العالم ، اقتصاديات العالم العربى من المحيط الى الخليج ، العلاقات السياسية الدولية • كما ترجم عشرات من الكتاب : رأس المال لكارل ماركس ، وعشرة اقتصاديين عظام لجوزيف سوبيتر

او لأغراض استغلال شعب لآخر ، وتثير على اية حال مشكلات اخلاقية وقانونية معينة .

(ب) ولمواجهة هذا التحدى ينبغى على الدول الأعضاء أن تكشف أو تبتدع اجهزة لوضع وتنفيذ سياسات مناسبة للعلم والتكنولوجيا ، بمعنى سياسات يراد بها تجنب الاخطار المختلفة ، وتحقق وتستغل تماما الامكانيات المحتملة الايجابية التى تكمن فى امثال هذه الكشوف والتطورات والاستخدامات التكنولوجية .

وادراكا منه ايضا لما يلى :

(أ) ان توافر مجموعة من الأفراد الموهوبين والمدربين ، هو حجر الزاوية فى اى بحث وطنى وقدرة على التطوير التجريبى ولا غنى عنهم لاستخدام واستغلال البحث الذى يجرى فى أماكن أخرى .

(ب) أن حرية نقل النتائج والفروض والآراء ــ مما توحى به عبارة « الحرية الأكاديمية » ــ تكمن فى قلب العملية العلمية ، وتوفر أقوى ضمان بدقة وموضوعية النتائج العلمية .

(جـ) وضرورة الدعم المناسب والمعدات الأساسية لاجراء البحث والتطوير التجريبى .

واذ يلاحظ المؤتمر ان هذه الناحية من صنع السياسة أخذت فى جميع أجزاء العالم تكتسب اهمية متزايدة بالنسبة للدول الأعضاء ، واذ يضع نصب عينيه المبادرات بين الحكومات الواردة فى ملحق هذه التوصية ، وتبين اعتراف الأعضاء بازدياد قيمة العلم والتكنولوجيا بالنسبة لمعالجة مختلف المشكلات العالمية على أساس دولى عريض ، وبذا يدعم التعاون بين الشعوب فضلا عن تشجيع تطور الشعوب كل بصفته الفردية ، ووثوقا منه بأن هذه الاتجاهات تحمل الدول الأعضاء على إتخاذ عمل ملموس لانتهاج ومتابعة سياسات مناسبة للعلم والتكنولوجيا .

ومقتنعا بأن مثل هذا العمل الحكومى يمكن أن يساعد بدرجة بالغة فى خلق الظروف التى تشجع وتساعد القدرة الوطنية على اجراء البحث والتطوير التجريبى بروح متزايدة من المسئولية أمام الانسان وبيئته .

واعتقادا بأن فى مقدمة هذه الشروط وجوب ضمان مركز عادل للذين يقومون فى الواقع بالبحث والتطوير التجريبى فى العلم والتكنولوجيا ، وآخذا فى الحسبان المسئوليات الملازمة لأداء ذلك العمل والحقوق اللازمة له .

واذ **يضع فى اعتباره** ان نشاط البحث العلمى يتم فى ظروف عمل استثنائية ويتطلب موقفا على قدر عال من المسئولية ، من جانب الباحثين العلميين ازاء ذلك العمل وازاء بلدهم وازاء المثل العليا الدولية وأهداف الأمم المتحدة ، وان العاملين فى هذه المهنة يحتاجون من ثم الى مراكز مناسبة .

واقتناعا بأن المناخ الراهن للرأى الحكومى والعلمى والعام يجعل اللحظة مناسبة كى يصوغ المؤتمر العام مبادىء لمساعدة الحكومات الأعضاء الراغبة فى ضمان مركز عادل للعاملين المعنيين .

واذ **يذكر** أنه من هذه الناحية قد تم عمل ذو قيمة كبيرة بالنسبة للعاملين بوجه عام وبالنسبة للباحثين العلميين بوجه خاص ، وخصوصا من جانب الوثائق الدولية وغيرها من النصوص المذكورة فى هذه الديباجة ، وفى ملحق هذه التوصية .

وشعورا منه بأن الظاهرة المعروفة غالبا باسم « استنزاف العقول » والمنصبة على الباحثين العلميين . سببت فى الماضى قلقا بالغا ، ولا تزال مسألة تشغل كثيرا بال دول أعضاء معينة ، واضعا نصب عينيه من هذه الناحية الحاجات الكبيرة للبلاد النامية ، ورغبة منه من ثم فى اعطاء الباحثين العلميين أسبابا اقوى للخدمة فى البلاد والمناطق التى تشتد حاجتها الى خدماتهم .

واقتناعا بأن مسائل مشابهة تنشأ فى جميع البلاد بالنسبة لمركز الباحثين ، وان هذه المسائل تستدعى اتخاذ أساليب مشتركة وبقدر الامكان عمليا استخدام مستويات وتدابير مشتركة تتوخى هذه التوصية بيانها .

وآخذا فى الحسبان تماما مع كل ذلك ، بالنسبة للاخذ بهذه التوصية

واستخدامها ، التنوع الكبير الذى تتسم به القوانين واللوائح والعادات المرعية التى تحدد فى البلاد المختلفة نمط وتنظيم البحث والتطوير التجريبى فى العلم والتكنولوجيا .

ورغبة لهذه الأسباب ، فى اكمال المستويات والتوصيات المقررة فى قوانين كل بلد ومراسيمه التى تقرها عاداته المرعية والعادات المتضمنة فى الوثائق الدولية وغيرها المشار اليها فى هذه الديباجة وفى ملحق هذه التوصية ، وتقرها نصوص متصلة بمسائل ذات أهمية رئيسية بالنسبة للباحثين العلميين .

وواضعا أمامه ، كالبند السادس والعشرين من جدول أعمال الدورة مقترحات تتعلق بمركز الباحثين العلمين .

واذ قرر فى دورته السابعة عشرة أن هذه المقترحات ينبغى أن تتخذ صورة توصية للدول الأعضاء .

لكل ذلك يتخذ المؤتمر هذه التوصية فى هذا اليوم الموافق عشرين من نوفمبر عام ١٩٧٤ .

يوصى **المؤتمر العام** الدول الأعضاء بتطبيق النصوص التالية بأن تتخذ اية خطوات تشريعية أو غيرها قد يتطلبها تطبيق المبادىء والمعايير المبينة فى هذه التوصية فى أراضى كل منها .

يوصى **المؤتمر العام** الدول الأعضاء بأن تلفت نظر السلطات والمؤسسات والمشروعات المسئولة عن سير البحث والتطوير التجريبى واستخدام نتائجه الى هذه التوصية ، ونظر مختلف المنظمات التى تمثل أو تشجع مصالح الباحثين العلميين كمجموعة ، وغيرها من الأطراف التى يهمها الأمر .

يوصى **المؤتمر العام** الدول الأعضاء بأن ترفع اليه فى التواريخ وبالطريقة التى يحددها ، تقارير عن العمل الذى قامت به لتنفيذ هذه التوصية .

١ ــ مجال التطبيق

١ ــ لأغراض هذه التوصية

(أ) ١ ــ تعنى كلمة « علم » النشاط الذى به يبذل البشر اذ يعمل كل منهم بصفته الفردية أو يعملون فى مجموعة صغيرة أو كبيرة ، محاولة منظمة لاكتشاف سلسلة العلل والتمكن منها ، بواسطة الدراسة الموضوعية للظواهر المشاهدة ، ويجمعون فى صورة منسقة ما ينتج عنها من مذاهب فرعية من المعرفة ، بطريق النظر العقلى والتصور الكلى ، وغالبا يجرى التعبير عنها الى حد كبير بالرموز الرياضية ، وبذلك يزودون أنفسهم ولما فيه صالحهم بفرصة استخدام فهم العمليات والظواهر التى تقع فى الطبيعة والمجتمع ، (٢) يعنى

تغيير « العلوم » مركبا بين الحقيقة والفرض ، يمكن فيه عادة اثبات صدق العنصر النظرى ، والى ذلك الحد يتضمن العلوم التى تعنى بالحقائق والظواهر الاجتماعية .

(ب) تعنى كلمة « تكنولوجيا » ما يتصل من المعرفة اتصالا مباشرا بانتاج أو تحسين السلع أو الخدمات .

(جـ) (١) تعنى عبارة « البحث العلمى » تلك العمليات من الدراسة والتجربة والتصوير واختبار النظريات مما ينطوى عليه تكوين المعرفة العلمية ، كما توصف فى الفقرات (١) (أ) ، أ (٢) سالفة الذكر ، (٢) يعنى تعبير « التطوير التجريبى » عمليات التوفيق والاختبار والتصفية التى تؤدى الى نقطة امكانية التطبيق العملى .

(د) يعنى تعبير « الباحثون العلميون » أولئك الأشخاص المسئولين عن بحث ميدان معين فى العلم أو التكنولوجيا .

(٢)على أساس نصوص هذه التوصية يمكن لكل دولة عضو أن تحدد المعايير للادراج فى فئة الاشخاص المعترف بهم كباحثين علميين (مثل حيازة الدبلومات والدرجات العلميــة ، والالقــاب أو الوظائف الاكاديميــة) وكذلك تقرير الاستثناءات التى يسير بها .

(هـ) تعنى كلمة « مركز » كما تستخدم بالنسبة للباحثين العلميين المنزلة أو الاعتبار الممنوح لهم كما يشهد به مستوى تقدير قيمة كل من الواجبات والمسئوليات اللازمة لوظيفتهم ومستوى كفاءتهم فى اداء هذه الواجبات والمسئوليات ، وكما يشهد بذلك ايضا ما ينعمون به من حقوق وظروف عمل ومعونة مادية ودعم أدبى لانجاز مهمتهم .

٢ ــ تنطبق هذه التوصية على جميع الباحثين العلميين بغض النظر عن : (أ) المركز القانونى لمخدومهم أو نوع المنظمة أو المؤسسة التى يعملون فيها . (ب) ميادين تخصصهم العلمية أو التكنولوجية . (جـ) الدافع الكامن وراء البحث العلمى والتطوير التجريبى الذى يشتركون فيه . (د) نوع التطبيق الذى يرتبط به البحث العلمى والتطوير التجريبى ارتباطا مباشرا الى اكبر حد .

٣ ــ فى حالة الباحثين العلميين الذين يقومون بالبحث العلمى والتطوير التجريبى على أساس العمل بعض الوقت لا تنطبق هذه التوصية عليهم الا فى الأوقات والمناسبات التى يزاولون فيها نشاط البحث العلمى والتطوير التجريبى .

٢ ــ الباحثون العلميون فى سياق صنع السياسة الوطنية

٤ ــ يجب أن تجد كل دولة عضو فى استخدام المعرفة العملية والتكنولوجية لزيادة رفاهية مواطنيها الثقافية والمادية ، وترويج المثل العليا للامم المتحدة وأهدافها

ولبلوغ هذا الهــدف يجب على كل دولة عضــو أن تزود نفســـها بالأفراد والمؤسســـات والأجهزة اللازمة لتطوير وتطبيق السياسات الوطنية المتعلقـة بالعلم والتكنولوجيا والتى تهدف الى توجيه الجهود المبذولة فى البحث العلمى والتطــوير التجريبى نحــو تحقيق الأهداف الوطنيــة فى حين تخصص مكانا كافيا للعلم بصفته هـــذه . وبالسياسات التى تتخــذها بالنســبة للعلم والتكنولوجيا ، وبالطريقة التى تســتخدم بهــا العلم والتكنولوجيا فى صنع السياسة عموما ، وبمعاملتهــا الباحثين العلميين بوجه خاص ، تبين الدول الأعضاء ان العلم والتكنولوجيا ليسا أنشطة تمارس فى عزلة ولكنهما جزء من الجهد المتكامل الذى تبذله الشــعوب فى سبيل اقامة مجتمع أكثر انســانية وعادل حقا .

٥ ـ فى كافة المراحل المناسبة من التخطيط الوطنى بوجه عام والتخطيط فى العلم والتكنولوجيا بصفة خاصة يجب على الدول الأعضاء أن :

(أ) تعامل الانفــاق العام على البحث العلمى والتطوير التجــريبى على انه صورة من الاستثمار العام عائداته فى الأغلب وبالضرورة طويلة الأجل .

(ب) تتخذ جميع التدابير التى تكفل ان يكون المبرر لمثل هذه الانفاقات ، وان تكون ضرورتها فى الواقع ، ماثلين دائما أمام الرأى العام .

٦ ـ يجب ان تبــذل الدول الأعضاء كل جهــد فى ســـبيل أن تترجم على أسس السياسات والأساليب الدولية ، ادراكها للحاجة الى تطبيق العلم والتكنولوجيا فى مجموعة متنوعة كبيرة من ميادين محددة تلقى ما هو أوسع نطاقا من الاهتمام الوطنى ، ونعنى بهذا تلك المشكلات الضخمة والمعقدة من قبيل المحــافظة على السلام الدولى والقضاء على العوز . وغير ذلك من المشكلات ، مما لا يمكن معالجته بشكل فعال الا على أساس دولى ، مثل الانذار بالتلوث والســيطرة عليه ، والتنبؤ بالطقس وبالزلازل .

٧ ـ يجب أن تهيء الدول الأعضاء الفرص أمام الباحثين العلميين كى يشاركوا فى رسم معالم الســياســة الوطنية للبحث العلمى والتطوير التجريبى . وبوجه خاص يجب على كل دولة عضو أن تضمن أن تلقى هذه العمليات تأييد أجهزة نظامية مناسبة تنعم بالنصح والعون المناسبين من الباحثين العلميين ومنظماتهم الفنية .

٨ ـ يجب على كل دولة عضو أن تضــع اجراءات تناسب حاجاتها لتضمن أنه فى اداء البحث العلمى والتطــوير التجــريبى اللذين تؤيدهما الدولة ، يحتــرم الباحثون المسئولية العامة بينما يتمتعون فى الوقت نفسه بدرجة الاستقلال الذاتى المناســبة لمهمتهم ولتقــدم العلم والتكنولوجيا . ويجب أن يؤخذ فى الحسبان تماما أن أنشطة الباحثين العلميين الخلاقة يجب أن تكون موضــع

التشجيع فى السياسة القومية للعلم ، على أساس أقصى الاحترام لاستقلال وحرية البحث اللازمة للتقدم العلمى .

٩ — بوضع الغايات سالفة الذكر نصب الأعين ، ومع احترام مبدأ تنقل الباحثين العلميين ، يجب أن تهتم الدول الأعضاء بخلق ذلك المناخ العام ، وبتوفير التدابير المحددة من أجل توفير الدعم الأدبى والمادى للباحثين العلميين وتشجيعهم ، بما :

(أ) يضمن ان يجد الشباب المتفوق جاذبية كافية فى المهنة وثقة كافية فى البحث العلمى والتطوير التجريبى كحرفة تتيح آمالا معقولة ودرجة معتدلة من الأمن ، بما يبقى على التجدد المناسب وبصفة مستمرة ، للافراد العاملين فى النواحى العلمية والتكنولوجية .

(ب) يسهل ان يبرز فى صفوف مواطنيها وتشجع على أن يتكون على نحو مناسب ، مجموعة من الباحثين العلميين يعتبرون أنفسهم ويعتبرهم زملاؤهم فى جميع ارجاء العالم ، اعضاء بالمجتمع العلمى والتكنولوجى الدولى جديرين بالتقدير .

(ج) يشجع موقفا يزود فيه أغلبية الباحثين العلميين او الشباب الذين يطمحون فى أن يصبحوا باحثين علميين ، بالحوافز اللازمة للعمل فى خدمة بلدهم وليعودوا اليه اذا سعوا وراء بعض تعليم أو تدريب أو خبرة لهم فى الخارج .

٣ — التعليم المبدئى للباحثين العلميين وتدريبهم

١٠ — يجب أن تنظر الدول الاعضاء بعين الاعتبار الى حقيقة ان البحث العلمى المؤثر يتطلب باحثين علميين من ذوى النزاهة والنضج والنضج ، ويجمعون بين الصفات الأخلاقية والعقلية العالية .

١١ — من التدابير التى يجب أن تتخذها الدول الأعضاء للمساعدة على ظهور باحثين علميين من هذه الصفة العالية :

(أ) ضمان أن يتمتع جميع المواطنين بفرص متساوية فى التعليم المبدئى والتدريب اللذين يحتاج اليهما تأهيلهم للعمل المتصل بالبحث العلمى ، وبدون تفرقة على أساس الجنس ،اللون ، النوع ، اللغة ، الدين ، الرأى السياسى أو غيره ، الأصل القومى أو الاجتماعى ، الحالة الاقتصادية أو المولد ، فضلا عن ضمان أن جميع المواطنين الذين ينجحون فى الحصول على هذا التأهيل ، يتمتعون بالمساواة فى الوصول الى الاستخدام المتاح فى البحث العلمى .

(ب) تشجيع روح خدمة الجماعة كعنصر مهم فى مثل هذا التعليم والتدريب للعاملين العلميين .

١٢ ـ بقدر ما يتفق مع استقلال المعلمين الواجب والسليم ، يجب على الدول الأعضاء أن تقدم تأييدها لجميع المبادرات التعليمية المراد بها تنمية الروح، مثل :

(أ) ادماج أو تطوير عناصر من العلوم الاجتماعية والبيئية فى المناهج والبرامج المعنية بالعلوم الطبيعية والتكنولوجيا .

(ب) ابتداع واستخدام أساليب تعليمية لايقاظ وتشجيع صفات شخصية وعادات ذهنية من قبيل :

١ ـ الخلو من المصلحة ، والنزاهة الفكرية .

٢ ـ القدرة على عرض مشكلة او موقف حسب النظرة الحقيقية للامور وفى تناسب سليم ، مع كل ما ينطوى عليه من معان بشرية .

٣ ـ المهارة فى عزل المعانى المدنية والأخلاقية ، فى المشكلات التى تشتمل على البحث عن المعرفة الجديدة والتى قد تبدو لدى النظرة الاولى ، ذات طبيعة فنية فقط .

٤ ـ التنبه الى النتائج الاجتماعية والبيئية المرجحة والممكنة ، التى تترتب على انشطة البحث العلمى والتطوير التجريبى .

٥ ـ الاستعداد للاتصال بالغير لا فى الدوائر العلمية والتكنولوجية فحسب ولكن فى خارج تلك الدوائر أيضا ، مما يعنى استعدادا للعمل فى فريق وفى سياق تعدد المهن .

٤ ـ مهنة الباحث العلمى

يجب أن تذكر الدول الأعضاء أن احساس الباحث العلمى بالمهنة يمكن تعزيزه بشكل قوى اذا شجع على التفكير فى عمله على أساس اداء خدمة لرفاقه من المواطنين وكذلك لرفاقه من البشر بوجه عام . وفى معاملة الباحثين العلميين وفى الموقف منهم يجب أن تسعى الدول الأعضاء الى التعبير عن التشجيع للبحث العلمى والتطوير التجريبى الذى يؤدى بهذه الروح العريضة من خدمة الجماعة .

الجانب المدنى والأخلاقى من البحث العلمى

١٤ ـ يجب أن تسعى الدول الأعضاء الى تشجيع الظروف التى فيها وبالتأييد من جانب السلطات العامة ، يضطلع الباحثون العلميون بالمسئولية عن ويكون لهم الحق فى »

١ ـ العمل بروح من الحرية الفكرية لمتابعة وشرح والدفاع عن الحقيقة العلمية كما يرونها .

٢ ـ الاسهام فى تعريف اهداف واغراض البرامج التى يشتغلون فيها وفى تحديد الوسائل التى تتخذ والتى يجب أن تكون مسئولة من النواحى الانسانية والاجتماعية والمتصلة بالبيئة .

٣ ـ التعبير فى حرية عن رأيهم فيما لمشروعات معينة من قيمة بشرية أو اجتماعية أو متصلة بالبيئة ، وفى الانسحاب اذا أخفقوا فى هذا ، من تلك المشروعات اذا كان ضميرهم يملى عليهم هذا ؟

٤ ـ الاسهام بطريقة ايجابية وبناءة فى نسيج العلم والثقافة والتعليم فى بلدهم، وكذلك فى تحقيق الأهداف القومية ، وتحسين رفاهية رفاقهم المواطنين، وتشجيع المثل الدولية واهداف الأمم المتحدة ، على أن يكون مفهوما ان على الدول الأعضاء عندما تقوم بدور رب العمل بالنسبة الى الباحثين العلميين ، أن تحدد بأكبر قدر ممكن من الوضوح والتطبيق الحالات التى يرون فيها من الضرورة الخروج على المبادىء المقررة فى الفقرات من (أ) الى (د) سالفة الذكر .

١٥ ـ يجب ان تتخذ الدول الأعضاء جميع الخطوات المناسبة لحث جميع من يستخدمون الباحثين العلميين غيرها ، على اتباع التوصيات المتضمنة فى فى البند ١٤

الجانب الدولى من البحث العلمى

١٦ ـ يجب أن تدرك الدول الأعضاء أن الباحثين العلميين يواجهون مواقف تتكرر بصورة متزايدة ، يكون فيها للبحث العلمى والتطوير التجريبى الذى يشتغلون به بعد دولى ، ويجب أن تحاول مساعدة الباحثين العلميين على استغلال مثل هذه المواقف فى مناصرة السلم الدولى ، التعاون والتفاهم ، ورفاهية البشر المشتركة .

١٧ ـ ويجب على الدول الأعضاء أن تقدم كل دعم ممكن للمبادرات التى يقوم بها الباحثون العلميون بحثا عن فهم متحمس للعوامل التى ينطوى عليها بقاء ورفاهية النوع البشرى ككل .

١٨ ــ يجب على كل دولة عضو أن تجند معرفة من الباحثين العلميين وجدهم ومثاليتهم ، وخاصة بالنسبة الى جيل الشباب ، فى مهمة تقديم اسهام سخى فى المجهود الذى يبذله العالم فى البحث العلمى والتكنولوجى ، بقدر ما تسمح به مواردها . ويجب أن ترحب الدول الأعضاء بكل ما يمكن أن يقدمه الباحثون العلميون من نصح ومساعدة ، فى جهود التطوير الاجتماعى والاقتصادى التى تسهم فى دعم ثقافة صحيحة السيادة الوطنية .

١٩ ــ حتى يتسنى ربط ما تنطوى عليه المعرفة العلمية والتكنولوجية من امكانيات محتملة ، بفائدة جميع الشعوب ، يجب على الدول الأعضاء أن تحث العلميين على أن يذكروا المبادىء الواردة فى الفقرات ١٦ ، ١٧ ، ١٨ .

٥ ــ شروط النجاح من جانب الباحثين العلميين

٢٠ ــ يجب على الدول الأعضاء :

(أ) أن تذكر أن المصلحة العامة ، ومصلحة الباحثين العلميين ايضا ، تتطلب التأييد الأدبى والمساعدة المادية اللذين يؤديان الى الأداء الناجح فى البحث العلمى والتطوير التجريبى من جانب الباحثين العلميين .

(ب) أن تدرك أن عليهم من هذه الناحية ، وباعتبار أنهم يستخدمون الباحثين العلميين ، مسئولية رئيسية ، ويجب أن يحاولوا ضرب مثل لغيرهم ممن يستخدمون امثال هؤلاء الباحثين العلميين .

(ج) أن تحث جميع الآخرين الذين يستخدمون الباحثين العلميين ، على أن يوجهوا اهتماما دقيقا لتوفير ظروف عمل مرضية للباحثين العلميين وخاصة بالنسبة الى جميع النصوص الواردة فى القسم الحالى .

(د) ان تضمن تمتع الباحثين العلميين بظروف عمل وأجور تتناسب مع مركزهم وادائهم بدون تفرقة على أساس النوع أو اللغة او العمر أو الدين او الأصل القومى .

الآمال والتسهيلات لحياة عملية مناسبة

٢١ ــ يجب على الدول الأعضاء ، ويفضل أن يكون هذا فى داخل اطار سياسة وطنية شاملة للقوة العاملة ، أن ترسم سياسات بالنسبة الى العمالة تغطى على نحو واف حاجات الباحثين العلميين ، وخاصة عن طريق :

(١) تزويد الباحثين العلميين فى استخدامهم المباشر ، بالآمال والتسهيلات من أجل حياة عملية مناسبة ، وان لم يقتصر هذا بالضرورة على ميادين البحث العلمى والتطوير التجريبى ؛ وتشجيع المخدومين الآخرين غير الحكوميين ، أن يعملوا الشىء نفسه .

(ب) بذل كل جهد من اجل تخطيط البحث العلمى والتطوير التجريبى على النحو الذى معــه لا يجرى تعرض الباحثين العلميين المعنيين ، بحــكم طبيعة عملهم فحسـب ، لمشاق يمكن تجنبها .

(ج) النظر فى توفير الأموال اللازمة للتسهيلات من أجل اعادة تهيئة واعادة توزيع الباحثين العلميين فى عملهم الدائم ، كجزء لا يتجزأ من تخطيط البحث العلمى والتطوير التجريبى ، وخاصة فى حالة البرامج أو المشروعات التى تصمم باعتبارها أنشطة ذات أجل محدود ، وان لم يقتصر الأمر على هــذه البرامج أو المشروعات ، وتوفير ترتيبات تعويضية مناسبة حيث لا تكون هذه التسهيلات فى حيز الامكان .

(د) تقديم فرص مشجعة للباحثين العلميين الشبان ليقوموا بالبحث العلمى الهام والتطوير التجريبى ، حسب قدراتهم .

اعادة التربية الذاتية الدائمة

٢٢ ـ يجب أن تسعى الدول الأعضاء الى تشجيع :

(أ) تمتع الباحثين العلميين ، شأنهم شأن الفئات الأخرى من العمال الذين يواجهون مشــكلات مشـــابهة ، بالفرص التى تتيح لهم أحدث المعلومات فى موضوعاتهم وفى الموضوعات المرتبطة بها ، وذلك بحضور المؤتمرات ، وحرية الوصول الى المكتبات وغيرها من مصادر المعلومات ، والمشاركة فى المنــاهج التعليمية أو المهنيـــة ، وحيث يكون الأمر لازما فيجب أن تتاح للبـــاحثين العلميين الفرصة فى الحصول على تدريب علمى جديد بغرض نقلهم الى فرع آخر من النشـاط العلمى .

(د) توفير التسهيلات المناسبة لهذا الغرض .

التنقل بوجه عام والخدمة المدنية بوجه خاص

٢٣ ـ يجب على الدول الأعضاء أن تتخذ تدابير لتشجيع وتسهيل تبادل أو تنقــل الباحثين العلميين بين خدمة البحث العلمى والتطوير التجريبى فى الحكومة وفى مجالات التعليم العالى والنشـاط الانتاجى ، وذلك كجزء من سياســة قومية شاملة لاعداد قوة بشرية مؤهلة تأهيلا عاليا .

٢٤ ـ يجب أن تذكر الدول الأعضاء أن جهاز الحكم فى جميع المســتويات يمكن أن يستفيد من المهــارات الخاصــة والنظرات النافذة التى يوفرها الباحثــون العلميون . وعلى ذلك تستطيع الدول الأعضاء أن تستفيد بطريقة مجزية من اجراء فحص مقارن دقيق للتجربة المكتسبة فى الدول الأعضاء التى طاقت معدلات للمرتبات وغير ذلك من ظروف التوظف أعدت بوجه خاص للبــاحثين

العلميين بهدف تقرير الى اى حد تساعد امثال هذه المشروعات على تلبية حاجاتها الوطنية ، والمسائل التى يظهر أنها تتطلب اهتماما خاصا من هذه الناحية هى :

(أ) الاستخدام الأمثل للباحثين العلميين داخل اطار سياسة قومية شاملة لقوة عاملة تأهيلا عاليا .

(ب) افضلية توفير الاجراءات مع كافة الضمانات اللازمة التى تسمح بالمراجعة الدورية لظروف الباحثين العلميين المادية للتأكد من انها تظل شبيهة بصورة عادلة بظروف العاملين الآخرين ممن لهم خبرة ومؤهلات مماثلة ومتمشية مع مستوى معيشة البلد .

(ج) امكانية توفير آمال مناسبة للتقدم فى الحياة العملية فى هيئات البحث العامة ، وكذلك الحاجة الى منح الباحثين ذوى المؤهلات العلمية أو التكنولوجية الخيار فى الانتقال من مراكز البحث العلمى والتطوير التكنولوجى الى اراكز الادارية .

٢٥ — يجب على الدول الأعضاء فضلا عن ذلك أن يستفيدوا من حقيقة ان العلم والتكنولوجيا يمكن تنشيطهما عن طريق الاتصال الوثيق بالمجالات الأخرى من النشاط الوطنى ، والعكس بالعكس ، ومن ثم يجب أن تحرص الدول الأعضاء على عدم تثبيط همم الباحثين العلميين ممن تؤدى بهم ميولهم ومواهبهم التى تربت فى مبدأ الأمر فى اطار البحث العلمى والتطوير التجريبى بمعناه السليم ، الى الانتقال الى الأنشطة القريبة الصلة بهما . بالعكس يجب أن تتنبه الدول الأعضاء الى تشجيع أولئك الباحثين العلميين الذين يكشف التدريب الأصلى الذى تلقوه فى البحث العلمى والتطوير التجريبى وما اكتسبوه بعد ذلك من خبرة ، عن امكانيات كامنة فى ميادين من قبيل ادارة البحث العلمى والتطوير التجريبى أو ميدان سياسات العلم والتكنولوجيا الاعرض ككل ، كى يستغلوا مواهبهم استغلالا كاملا فى هذه الاتجاهات .

المشاركة فى الاجتماعات العلمية والتكنولوجية الدولية

٢٦ — يجب على الدول الأعضاء أن تشجع بطريقة فعالة تفاعل الأفكار والمعلومات بين الباحثين العلميين فى جميع أرجاء العالم ؛ ذلك التفاعل اللازم للتطوير الصحى للعلم والتكنولوجيا ، وفى سبيل هذه الغاية يجب أن تتخذ جميع التدابير الواجبة للتأكد من أن الباحثين العلميين يتمكنون فى حياتهم العملية من المشاركة فى الاجتماعات العلمية والتكنولوجيا الدولية ومن السفر الى الخارج .

٢٧ ــ وفضلا عن هذا يجب ان تتنبه الدول الأعضاء الى ان جميع انظمات الحكومية او شبه الحكومية التى يجرى فيها أو تحت سلطانها البحث العلمى والتطوير التجريبى تخصص بانتظام جزءا من ميزانيتهـا لتمـويل اشـتراك الباحثين العلميين الذين فى خدمتها ، فى أمثال هذه الاجتماعات العلمية والتكنولوجية الدولية .

وصول الباحثين العلميين الى مراكز ذات مسئولية أكبر مع ما يطابقها من مكافآت

٢٨ ــ يجب على الدول الأعضاء أن تشجع من الناحية اللعمية على أن القرارات المتصلة بوصول الباحثين العلميين الذين فى خدمتها الى مراكز ذات مسئولية اكبر مع ما يطابقها من مكافآت ، توضع بصفة رئيسـية على أساس التقييم العادل والواقعى لقدرات الاشخاص المعنيين ، كما يشهد بها ضروب أدائهم الحالى أو الحديث ، وكذلك على أساس الدليل الرسمى أو الأكاديمى على ما اكتسبوا من معرفة أو اظهروا من مهارات .

حماية الصحة والأمن الاجتماعى

٢٩ ــ (أ) على الدول الأعضاء بوصفها تستخدم الباحثين العلميين أن تتقبل أن عليها المسئولية ــ طبقا للوائح الوطنية والوثائق الدولية المعنية بحماية العـاملين عموما من البيئات المعادية او الخطرة ــ عن ضمان وصحة وأمن من فى خدمتها من الباحثين العلميين وبقدر ما هو ممكن بشكل معقول ، بمثل ما هى مسئولة عن صحة وامن جميع الأشخاص الآخرين الذين يحتمل أن يؤثر فيهم البحث العلمى والتطوير التجريبى المعنيان ــ ومن ثم يجب أن تتأكد من أن ادارات المنشآت العلمية تطبق مستويات أمن مناسبة ، وتدرب جميع من فى خدمتها على اجراءات الأمن اللازمة ، وتراقب وتحمى جميع الأشخاص المعرضـين للخطر ، وان تأخذ من الاعتبار الواجب ما يصل الى علمها من مخاطر جديدة (أو جديدة ممكنة) وخاصة ما يلفت نظرها اليها الباحثون العلميون أنفسهم ونتصرف وفقا لذلك ، وأن تتأكد من ان طول يوم العمل وفترات الراحة معقول ، وتشمل الأخيرة اجازة سنوية بأجر كامل .

(ب) يجب على الدول الأعضاء أن تتخذ جميع الخطوات لحث من يستخدمون باحثين علميين غيرها ، على تطبيق أساليب مشابهة .

٣٠ ــ يجب أن تتأكد الدول الأعضاء من أنه تتخذ الاحتيـاطات التى تكفـل تمتع الباحثين العلميين (بالاشتراك مع جميع العاملين الآخرين) بترتيبات مناسبة وعادلة للامن الاجتمـاعى تتناسب مع أعمـارهم ونوعهم ومركزهم العـائلى ، العائلى ، وحالتهم الصحية ومع طبيعة العمل الذى يؤدونه .

تشجيع القدرة على الابداع وتقدير قيمتها والتعبير عنها والاعتراف بها

التشجيع

٣١ ــ يجب أن تعنى الدول الأعضاء بصورة فعالة بتشجيع جميع الباحثين العلميين على الأداء الخلاق فى ميدان العلم والتكنولوجيا .

تقدير القيمة

٣٢ ــ يجب على الدول الأعضـــاء فيما يتعلق بمن فى خدمتها من الباحثين العلميين

(أ) أن تأخذ فى الاعتبار الواجب ، فى جميع الاجراءات التى تتبع فى تقـدير قيمة الباحثين العلميين على الخلق والابداع ، والصعوبة التى تلازم قيـاس قدرة شخصية نادرا ما تتجلى بصورة مستمرة وثابتة لا تتقلب .

(ب) أن تمكن وأن تشجع على النحو المناسب الباحثين العلميين ممن يظهر ان من الممكن تنشيط هذه القدرة بطريقة مجزية :

١ ــ اما بتحويلهم الى ميدان جديد من العلم أو التكنولوجيا .

٢ ــ أو بالانتقال من البحث العلمى والتطوير التجريبى الى مهن أخرى يمكن فيها استخدام الخبرة التى اكتسبوها والصفات التى قدموا الدليـل عليها ، استخداما أفضل فى اطار جديد .

٣٣ ــ يجب على الدول الأعضاء أن تحث غيرها ممن يستخدمون الباحثين العلميين على الأخذ بهذه الأساليب .

٣٤ ــ كعناصر لها اتصال بتقييم القدرة على الخلق يجب أن تسعى الدول الأعضـــاء الى ضمان أن الباحثين العلميين :

(أ) يتلقون دون ما عائق ما يوجهه اليهم زملاؤهم فى جميع أرجاء العـــالم من أسئلة وانتقادات ومقترحات وكذلك أيضـا الدافع العقلى الذى تتيحه امثال هذه الاتصالات وما يثيره من ردود .

(ب) يتمتعون فى هدوء بالتقدير الدولى الذى يبرره مالهم من فضل علمى :

التعبير عن الرأى بطريقة النشر

٣٥ ــ يجب على الدول الأعضاء أن تشجع وتسهل نشر النتائج التى يتوصل اليهـا الباحثون العلميون ، بغرض مساعدتهم على اكتساب السمعة التى يستحقونها وكذلك بغرض تشجع تقدم العلم والتكنولوجيا ، والتعليم والثقافة بوجه عام

٣٦ ــ فى سبيل هذه الغاية يجب ان تضمن الدول الأعضاء أن تتمتع كتابات الباحثين العلميين العلمية والتكنولوجيـة بالحماية القانونيـة المناسبة ، وبوجه خاص الحماية التى يكفلها قانون حقوق الطبع .

٣٧ ـ يجب على الدول الأعضاء بالتشاور مع منظمات الباحثين العلميين وكمسألة اسلوب معترف به ، أن تشجع الذين يستخدمون الباحثين العلميين وتشجع انفسها بوصفها مثلهم ، على :

(أ) أن يعتبروا انه من المعايير المقررة أن يكون للباحثين العلميين حرية نشر نتائج عملهم وأن يشجعوا على هذا .

(ب) ن يقللوا من القيـــود المفروضـــة على حق الباحثين العلميين فى نشر كشوفهم ، بما يتفق مع المصلحة العامة وحق مخدومهم وزملائهم من العاملين.

(ج)أن يعبروا بأكبر قدر ممكن من الوضوح كتـابة وحسب أسس وشروط استخدامهم الظروف التى يحتمل أن تطبق فيها هذه القيود .

(د) أن يوضحوا باثل الاجراءات التى يمكن بها أن يتأكد الباحثون العلميون مما اذا كانت القيود المذكورة فى هذه الفقرة تنطبق فى حالة معينة .

الاعتراف بهم

٣٨ ـ يجب *ان تبين الدول الأعضاء انها تعلق اهمية كبيرة على تلقى الباحث العلمى التأييد* الأدبى اللائق والتعويض المادى عن الجهـد الخـلاق الذى يتبين فى عملهم .

٣٩ ـ ومن ثم يجب على الدول الأعضاء :

(أ) أن تضع فى ذهنها :

١ ـ الى أى حد يمكن أن يؤثر ما يلقاه البـاحثون العلميين من اعتراف وتقدير لقدرتهم الثابتة على الخلق ، فى مستوى ما يتبين من رضائهم عن حياتهم العملية .

٢ ـ ان الرضـاء عن العمـل يحتمل أن يؤثر فى الأداء فى البحث العلمى عموما ، وقد يؤثر بصفة خاصة فى العنصر الخلاق فى ذلك الأداء .

(ب) أن تعامل الباحثين العلميين معاملة لائقة بالنسبة الى جهدهم الخـلاق الثات ، وأن تشجع على تطبيق هذه المعاملة .

٤٠ ـ على الدول الأعضاء بالمثل أن تأخذ بالأساليب النمطية التالية وأن تحث على الأخذ بها .

(أ) أن تتضمن أسس وشروط استخدام الباحثين العلميين نصـوصا مكتوبة تقرر بوضوح مالهم من حقوق (ان كانت هناك حقوق وما لأطراف اخرى من حقوق حيث يكون هذا مناسبا) بالنسـبة الى أى كشـف أو

اختراع أو تحسين فى المعرفة الفنية قد ينشأ فى أثناء ما يقوم به أولئك الباحثون العلميون من البحث العلمى والتطوير التجريبى .

(ب) أن يلفت صاحب العمل نظر الباحثين العلميين دائما الى مثل هذه النصوص المكتوبة قبل أن يدخل الباحثون العلميون فى الخدمة .

المرونة المعقولة فى تفسير وتطبيق النصوص التى تقرر شروط وظروف استخدام الباحثين العلميين

٤١ ـ يجب على الدول الأعضاء أن تعمل على ضمان الا يهبط البحث العلمى والتطوير التجريبى الى روتين بحت . وعلى ذلك يجب أن تحرص على أن تصاغ جميع النصوص التى تقرر شروط استخدام الباحثين العلميين وتحكم ظروف العمل لهم ، وتفسر بكل المرونة المطلوبة كى تلبى العلم والتكنولوجيا . لكن لا ينبغى الالتجاء الى هذه المرونة لكى تفرض على الباحثين العلميين شروطا أولى من التى يتمتع بها العاملون الآخرون من ذوى المؤهلات والمسئولية المماثلة .

تنمية المصالح المشتركة للباحثين العلميين المترابطين فيما بينهم .

٤٢ ـ يجب أن تدرك الدول الأعضاء ان من المشروع تماما ، ومن المرغوب فيه حقا ، أن يترابط الباحثون العلميون فيما بينهم لحماية وتنمية مصالحهم الفردية والجماعية ، فى هيئات من قبيل النقابات والجمعيات المهنية والجمعيات العلمية ، حسب حقوق العمل بوجه عام والمستوحاة من المبادىء المقررة فى الوثائق الدولية الواردة فى ملحق هذه التوصية . وفى جميع الحالات حيث يلزم حماية حقوق الباحثين العلميين ، يجب أن يكون لهذه المنظمات الحق فى تأييد الحقوق الثابتة لأمثال هؤلاء الباحثين .

٦ ـ استخدام واستغلال التوصية الحالية

٤٣ ـ على الدول الأعضاء أن تجتهد فى توسيع واكمال العمل الذى تقوم به بالنسبة الى مراكز الباحثين العلميين ، وذلك بالتعاون مع جميع المنظمات الوطنية والدولية التى تقع نشاطاتها فى نطاق هذه التوصية وأهدافها ، وخاصة اللجان الوطنية التابعة لليونسكو ، والمنظمات الدولية ، والمنظمات الممثلة لمعلمى العلم والتكنولوجيا ، وأرباب الأعمال بوجه عام ، والجمعيات العلمية ، والروابط المهنية ونقابات الباحثين العلميين ، وروابط كتاب العلوم ، ومنظمات الشباب .

٤٤ ـ على الدول الأعضاء أن تساند عمل الهيئات سالفة الذكر بأنسب الوسائل .

٤٥ ــ على الدول الأعضــاء أن تجنــد التعاون اليقظ والنشــيط من جانب جميع المنظمات الممثلة للباحثين العلميين ، فى ضمان أن تضطلع الأخيرة على نحــو فعال وبروح من خدمة الجماعة ، بالمســئوليات وتتمتع بالحقــوق وتنــال الاعتراف بالمركز ، مما هو مذكور فى التوصية .

٧ ــ نص نهائى

٤٦ ــ حيث يتمتع الباحثــون العلميون بمركز انسب من نواح معينـــــة ، من ذلك المنصوص عليه فى هذه التوصية فيجب عدم الالتجاء الى نصوصها للتقليل من المركز الذى اكتسبوه الآن .

ملحق :

الوثائق الدولية والنصوص الأخرى

المتعلقة بالعمل عموما او بالباحثين

العلميين بوجه خاص

الاتفاقات الدولية التى أقرها المؤتمر الدولى لمنظمة العمل الدولية

ــ اتفاق حرية الاتحاد وحماية الحق فى التنظيم ، ١٩٤٨ .

ــ اتفاق الحق فى التنظيم والمساومة الجماعية ، ١٩٤٩ .

ــ اتفاق تساوى الجزاء ، ١٩٥١ .

ــ اتفاق الأمن الاجتماعى (الحد الأدنى من المستويات) ، ١٩٥٢ .

ــ اتفاق التفرقة (الاستخدام والمهنة) ، ١٩٥٨ .

ــ أتفاق الحماية من الاشعاع ، ١٩٦٠ .

ــ اتفاق التعويضات عن اصابات العمل ، ١٩٦٤ .

ــ اتفاق التعويضات فى حالات العجز وكبر السن وللباقين على قيد الحياة ، ١٩٦٧ .

ــ اتفاق منافع الرعاية الطبية والمرض ، ١٩٦٩ .

ــ الاتفاق الخاص بالبنزين ، ١٩٧١ .

التوصيات التى اقرها المؤتمر الدولى لمنظمة العمل الدولية

ــ توصية الاتفاقات الجماعية ، ١٩٥١ .

ــ توصية التوفيق والتحكيم الاختيارى ، ١٩٥١ .

ــ توصية الحماية من الاشعاع ، ١٩٦٠ .

ــ التوصية بالتشاور (المستويات الصناعية والقومية) ، ١٩٦٠ .

ـ التوصية الخاصة بتعويضات اصابة العمل ، ١٩٦٤ .

ـ التوصية الخاصة بالعجز وكبر سن ومزايا الباقين على قيد الحياة ، ١٩٦٤ .

ـ التوصية الخاصة بالاتصال فى داخل العمل ، ١٩٦٧ .

ـ توصية بحث المظالم ، ١٩٦٧ .

ـ التوصية الخاصة بالرعاية الطبية والمنافع فى حالة المرض ، ١٩٦٩ .

ـ التوصية بشأن ممثلى العمال ، ١٩٧١ .

ـ التوصية المتعلقة بالبنزين ، ١٩٧١ .

المبادرات الأخرى بين الحكومات

القرار رقم ١٨٢٦ الذى اتخذه المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للامم المتحدة فى ١٠ أغسطس ١٩٧٣ فى دور انعقاده الخامس والخمسين بشأن « دون العلم الحديث والتكنولوجيا فى تطوير الشعب والحاجة الى تقوية التعاون الاقتصادى والفنى والعلمى بين الدول » .

المشروع العلمى للعمل من أجل تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية ، والذى أعد تحت رعاية المجلس ذاته .

« اعلان مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة البشرية » والذى أعلن فى ستوكهولم فى يونية ١٩٧٢ .

من اعداد المنظمة العلمية للملكية الفكرية

نموذج قانون للبلاد النامية عن الاختراعات ، ١٩٦٥ .

من اعداد المجلس الدولى للاتحادات العلمية (اكسو)

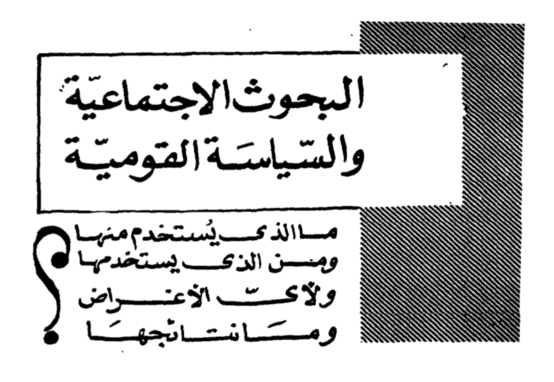
النصوص التى تحمل هذه العناوين : بيان عن الطبع الأساسى للعلم ، ميثاق للعلماء ، عن الاخطار الناشئة من الاستخدامات غير المتوازنة للقوى التى يتيحها العلم ـ اعداد لجنة الايكسو عن العالم وعلاقاته الاجتماعية ويبلغ الى جميع أعضاء الايكسو بناء على طلب الجمعية العامة للايكسو (دور الانعقاد الخامس ، ١٩٤٩) .

قرار عن : حرية تداول العلماء ـ اتخذته الجمعية العامة للايكسو فى دور انعقادها الخامس فى ١٦ ـ ٢١ سبتمبر ١٩٧٢ .

من اعداد الاتحاد العالمى للعاملين العلميين (وفسو)

ميثاق للعاملين العلميين اتخذته الجمعية العامة للاتحاد العالمى للعاملين العلميين فى فبراير ١٩٤٨ .

الاعلان عن حقوق العاملين العلميين الذى اتخذته الجمعية العامة للاتحاد العالمى للعاملين العلميين فى أبريل ١٩٦٩ .



كان استخدام الاعلام الاجتماعي فى بعض الشئون الحكومية الهامة موضوعا ذا أهمية متزايدة فى بضع السنوات الأخيرة • ومع ذلك فان المعلومات التى اختبرت فى هذا الشأن محدودة للغاية • أكثر من ذلك أن استخدام علم الاجتماع فى صوغ السياسات مهمة معقدة ، ولا يرجى منه أن يلقى بافتراضاته البدائية الكثير من الأضواء • ومن ثم فانا لا نعرف الا القليل عن المعلومات التى يمكن استخدامها ، ومن يستخدمها ، ولأى غرض ، والأثر المترتب على استخدامها اذا كان ثمة أثر • وقد أجرى البحث المعروض فى هذا المقال للاقلال من بعض هذا الغموض •

وصف موجز للدراسة

اجريت فى الفترة بين شهر أكتوبر ١٩٧٣ وشهر مارس ١٩٧٤ مئتان وأربعة أحاديث خاصه بشأن استخدام السياسات وصوغها ، مع اشخاص يتولون مناصب هامة فى مختلف المصالح والادارات واللجان فى القسم التنفيذى لحكومة الولايات المتحدة • وكانت الأغلبيه العظمى من المجيبين فى نطاق الوظيفة الحكومة اما من الموظفين السياسيين ذوى الرتب التى تلى مباشرة مناصب الوزراء ، او من العاملين المدنيين من المستوى العالى • وكان متوسط دخل المجيبين قرابة ٣٤٠٠٠ دولار امريكى فى السنة •

وكان اغلبيه المجيبين من ذوى الخبرة ، ومتوسط المدة التى قضاها كل منهم

الكاتب : ناثان كابلان

مدير البرامج بمركز أبحاث استخدامات المعرفة العلمية ، بمعهد الأبحاث الاجتماعية بجامعة متشيجان ، آن اربر ٠

المترجم : أحمد رضا

مدير بالادارة العامة للشئون القانونيه والتحقيقات (سابقا) ، ليسانس الحقوق من جامعة باريس ، دبلوم الدراسات العليا للقانون العام (جامعة القاهرة) ، صدر له (من الهيئة العامة للكتاب) قرابة عشرين ترجمة لمؤلفات أجنبية ذات شهرة عالمية فى الفنون المسرحية والقصة والقانون والآثار ٠

فى الوظيفة أكثر من سنتين للموظف ، وحوالى ست سنوات ونصف سنة للعامل المدنى ٠ واختير المجيبون من الادارات التى تمثل اجمالى الأنشطة الحكومية . وليست فقط من الادارات المعنية بالسياسة الاجتماعية وتنفيذ البرامج الاجتماعية ، وبالمشاكل الاجتماعية وما شابه ذلك ٠ وتولى ادارة الأحاديث أشخاص متخصصون فى هـذا الباب ، وذلك بأسلوب المواجهة الشخصية ٠ وكان متوسط الزمن الذى تستغرقه المقابلة حوالى ساعة ونصف ساعة ، وسجلت المحادثات على أشرطة التسجيل ٠ وكان متولى الحديث يستخدم الشريط فى أثناء المقابلة ليساعده فى تدوين الحديث واستكماله على النموذج الخاص لذلك ٠ وثبتت فائدة هذه الأشرطة فى تسجيل الموضوعات الصعبة المطروحة ٠

التعريف ببعض المصطلحات

استخدمت عبارة « صانع السياسة » هاهنا للاشارة الى صانعى القرارات من موظفى المستوى العالى الذين شملتهم هذه الدراسة ، ولا ينصرف معناها الى أن المجيبين يفرضون سياستهم ، ولكنها تشير الى أنهم يشغلون مراكز ذات نفوذ سياسى ٠ وتتعلق نتائج البحث فقط بتأثير السياسة عند أعلى مستوى للسلطة التنفيذية ، ذلك لأن البحث لم يتعرض لاستخدام الاعلام الاجتماعى وتطبيقه فى المستويات الدنيا من الجهاز الحكومى ٠ وتشير عبارتا « المعرفة الاجتماعية » و « الاعلام الاجتماعى » أول كل شىء

الى المعلومات المستخلصة بطريق التجريب من العلوم السلوكية الآتية : علم النفس ، علم الاجتماع ، علم الانسان ، علم السياسة ، ومختلف فروع المعرفة المتشابكة الميادين (مثال ذلك : الاقتصاد السلوكى ، الجغرافيا السلوكية ، الطب العقلى) · وقد استخدمت هاتان العبارتان لتعيين حدود البحث ، فلا تعنيان أنه ليس ثمة مجالات أخرى فى نطاق العلوم الاجتماعية ·

وقد أهملت الكتابات التى تعالج موضوع الاستخدام بعض الفروق الهامة فى المفاهيم ، ولم تعن بايضاح البعض الآخر منها ، وبخاصة الفروق بين بعض العبارات من قبيل : النشر ، والاستخدام ، والتطبيق ·

وعند تدوين المعلومات من أجل استخدامها انحصر الاهتمام فى ضروب الاستخدام التى كان صانع القرار يتلقى فيها المعلومات الاجتماعية الوثيقة الصلة بالسياسة (أى النشر) ، وما تم ابلاغه من الجهود المبذولة ليتيسر استخدام المعلومات (أى التطبيق) حتى ولو لم تنجح هذه الجهود فى انتاج أى أثر ·

وعلى ذلك تستخدم المعلومات فى سياق هذه الدراسة حينما يكون المجيب على دراية ببحث واحد على الأقل متصل بالموضوع ، واهتم اهتماما جديا بتطبيق معرفته ببعض المسائل المتصلة بالسياسة ·

ما الذى يستخدم ؟

شكلت قرابة ثلث أمثلة الاستخدام التى ذكرها المجيبون معلومات بحثية مأخوذة من الملخصات التى يحررها الموظفون غير المستشارين ، ومن مراجعة بعض التقارير الموجودة · وعلى ذلك كان من المستحيل تصنيف المعارف من المصادر الثانوية ، حسب مصطلحات المناهج المعروضة ·

وتضمن الثلثان الباقيان مصادر المعلومات الأولية ، أى المعلومات الخام ، أو التقارير عن المعلومات كما جمعت ودونت فى الأصل · وقد أجرينا فى الجدول رقم (١) توزيع أمثلة الاستخدام بالنسبة لتقنيات جمع المعلومات هذه ·

وليس من الميسور التعليق على كل مناهج البحث المذكورة فى هذا الجدول · ومع ذلك فمن المفيد التعليق على بعض الاحصائيات الاجتماعية لأنها تشكل أكثر ما يستخدم من المعلومات المدروسة لدى صانعى السياسات ، التى تبلغ زهاء ثلث اجمالى معطيات علم الاجتماع التى تؤثر فى القرارات المتصلة بالسياسة ·

الجدول (١)

توزيع أستخدام المعرفة حسب مناهج البحث

مناهج البحث النسب المئوية	لأمثلة الاستخدام
الاحصائيات الاجتماعية	٣٢
تقويم البرنامج	٢٠
البحث الاستطلاعى	٩
التجريب الميدانى	٩
حساب المكسب والخسارة	٨
التحليل التنظيمى	٤
الاختبار المعملى	٤
ملاحظات المشترك	٤
بيانات الحالات الاكلينيكية	٤
الاختبار السيكولوجى	٣
الحيل والخدع التجريبية	١
	١٠٠

(١) مبنية على ٣٦٧ مصدرا من مصادر المعلومات الأولية

وتتضمن الاحصائيات الاجتماعية المستخدمة فى هذا البحث أنماط المعلومات الآتية : المعلومات الديموجرافية (السكانية) وتشمل البيانات الاحصائية الخاصة بالولايات المتحدة ، والمعلومات الخاصة بالمعدلات والاتجاهات غير الاقتصادية ، كمعدلات البطالة ، ومعدلات الجريمة ، وغيرها ، وبيانات البحث الاستطلاعى على نطاق واسع فى خصوص الاتجاهات العامة ، أو المقاييس السلوكية المباشرة فى مجالات متعددة (مثال ذلك : الموضوعات المتصلة بالصحة ، كالتأمين الصحى ، والمهمات الطبية) . وعلى ذلك فقد صنفت البيانات التى تتضمن تقدير أو مراجعة المعدلات والاتجاهات فى قطاعات عريضة من الشعب أو فى مجموع السكان باعتبارها احصائيات اجتماعية .

وتوضح الأمثلة التالية المنقولة من تقارير المجيبين مختلف الاستعمالات الخاصة بالاحصائيات الاجتماعية فى الشئون المتصلة بالسياسة :

● أجريت عمليات مسح طويلة للمسنين من السكان للحصول على بيانات عن المبالغ التى أنفقت فى الرعاية الطبية ، والجزء الذى غطاه التأمين الصحى الخاص . وكانت هذه البيانات ذات فائدة فى وضع برنامج الرعاية الطبية .

● استخدمت عمليات مسح على نطاق واسع لتحديد ملكية الأقليات للمشروعات ، واستخدمت هذه البيانات بدورها فى تخطيط السياسات الكفيلة بتشجيع مثل هذه الملكية •

● أثرت الاحصائيات الاجتماعية فى ضروب العرض والطلب لليد العاملة المدربة على المدى الطويل ،وتخطيط البرامج التعليمية اللازمة للتدريب واعادة التدريب لسد حاجات الى مهارات العمال •

● وأخيرا درست مستويات اشتراك الناخبين باجراءات القيد المنوعة فى مختلف الولايات ، وذلك لتقرير ما اذا كان من شأن سياسة قومية لقيد الناخبين أن ترفع من حجم اشراكهم (فى الانتخابات) •

كفالة البحث المستخدم

تكفلت الادارة المستفيدة بالانفاق على معظم حصيلة الاعلام الاجتماعى المستخدم فى صنع القرارات المتصلة بالسياسة ، وأمكن التعرف على الموارد المالية بالنسبة الى ٢١٨ من تقارير البحث الأولية ، وتظهر فى الجدول رقم (٢)

الجدول (٢)

توزيع استخدام المعلومات حسب مصادر التمويل

مصدر التمويل	النسب المئوية لأمثلة الاستخدام
الادارة المستفيدة (فى مقرها)	٥١
الادارة المستفيدة (تمويل خارجى)	٣٥
ادارة حكومية أخرى	٨
مؤسسة غير حكومية	٦
	١٠٠

وقد أجرى ٥١ ٪من البحث فى أمثلة الاستخدام هذه فى مقار الادارات ، كما أن هناك ٣٥٪ من الأمثلة أجريت خارجها ، وانما تحت رعاية الادارات المستفيدة • وتضمن ٨ فى المائة من أمثلة الاستخدام بحثا تولى الانفاق عليه ادارات حكومية خلاف المستفيدة ، و ٦ فى المائة تضمنت اعلاما بحثيا تكفلت به مؤسسات غير حكومية • وعلى هذا فان ٩٤ ٪من اجمالى أنشطة البحث المتمثلة فى هذه الاستخدامات ، اما مولتها الحكومة ، أو تولت الحكومة ادارتها ، أو الأمرين معا ، و ٨٦٪ تولت المؤسسة أو الادارة المستفيدة تمويلها أو ادارتها •

وبخلاف البحوث التى أجريت فى بلاد أجنبية بشأن مسائل خاصة بالعلاقات الدولية فان حوالى ٢٪ على الأكثر من الاستخدامات المبلغ عنها تتضمن بحثا متصلا بالسياسة أجرى خارج الولايات المتحدة • وليس فى مقدورنا أن نقرر ، بما لدينا من بيانات ، ما اذا كان البحث الأجنبى ، من قبيل البحوث فى مجالات الرعاية الصحية وتحسين ظروف العمل معروفا ولكنه غير مستعمل ، أو غير معروف بالمرة • وقد يدل الاتصال بالباحثين فى خارج الولايات المتحدة على أن قدرا كبيرا من البحث الذى أجرى فى الولايات المتحدة يستخدم فى القرارات المتصلة بالسياسة الاجتماعية فى بلاد أخرى •

وثمة الكثير من علماء الاجتماع الأجانب قد تدربوا فى الولايات المتحدة ، فى حين تدرب القليل من علماء الولايات المتحدة فى الخارج • ولعل طائفة علماء الاجتماع بالولايات المتحدة وأولئك الذين يزودون صانعى السياسات بالبيـانات اللازمة نهم ليسوا ملمين بالأبحاث الأجنبية فى هذا المجال بقدر المـــام نظرائهم خارج الولايات المتحدة بها • وعلى أية حال فان ثمة عملا يتصل بصنع السياسات يجرى خارج الولايات المتحدة • والسؤال عن السبب فى أن مثل هذا البحث غير معروف أو لا يعبأ به أحد ،

النسبة المئوية للمستجوبين الذين يستخدمون المصادر المتنوعة

الجرائد	تقارير الحكومة	جهود الموظفين المعاونين	الكتب	الصحف الرزينة	المجلات	التلفزيون والراديو
٨١٪	٨١٪	٧٦٪	٧٦٪	٧٠٪	٦٩٪	٥٠٪

مسألة هامة ، شأنه شأن ما يزعمه البعض من قلة استخدام المعلومات الصادرة فى داخل الولايات المتحدة •

مصادر الاعلام المستخدم

سئل المستجوبون عما اذا كانوا يحصلون على معلومات علم الاجتماع من كل المصادر الآتية :

الكتب ، الصحف المهنية ، الجرائد المجلات الشعبية ، التليفزيون والراديو ، تقارير الأبحاث التى تشرف عليها الحكومة • وسئل المستجوبون أيضا عما اذا كانوا يتلقون عونا من مساعديهم للحصول على معلومات علم الاجتمـــاع ، وعما اذا كانوا يستشيرون عالما فى الاجتماع للحصول على رأى مهنى بشأن التوصية باتخاذ موقف فى مسألة خاصة بسياسة ما • ويوضح الرسم رقم (١) بالنسبة المئوية للمستجوبين الذين يستخدمون مصادر الاعلام المختلفة •

وليس ثمة شك فى أن صانعى القرارات يتخيرون فى استخدامهم المصـــادر للحصول على المعارف الجديدة وادماجها فى المجالات التى يعملون فيها ، واستيعاب المعلومات التى يقدرون أنها وثيقة الصلة بالموضوع فى أى وقت من الأوقات ، مـع توقع (أو عدم توقع) استخدامها مباشرة فى التأثير على السياسة •

وانه ليدور فى الذهن ، بسبب الاستخدام الواسع النطاق للوسائل الاعلامية غير الرسمية ، أن المعرفة الاجتماعية تستخدم كما تستخدم الأنباء • وفضلا عن ذلك يوحى استخدام المصادر غير الرسمية للمعرفة العلمية بأنه حين يسهم صانعو القرارات فى صوغ السياسة ، يجدون أنفسهم وهم ينتقلون من أوضاع راسخة علميا ، فلا يتورطون فى مشاورات سرية تتغيا تجسيد الأهلية العلمية الحقة لمثل هذه الأوضاع • ولا يعنى هذا القول بأن صانعى القرارات الذين يستخدمون المعرفة الآتية من تلك المصادر غافلون دائما عن الأهمية العلمية الحقيقيـــة للمعلومات الاجتمـــاعية التى يستخدمونها ، بيد أن هذا هو فى الغالب حالهم ، أكثر مما اذا استخدموا المصادر الرسمية للمعلومات الصعبة •

من الذى يستخدم البحث الاجتماعى ؟

هناك فروق واضحة للغاية فيما تم بحثه، من ناحية مدى استخدام موظفى الحكومة للمعارف ، حتى ولو كانوا متماثلين فى مستوى المسئولية •

ولكى يتسنى معرفة بعض الشىء عن الفروق الفردية فى مدى المعرفة المستخدمة لدى صانعى السياسة من موظفى الحكومة خصص لكل من المستجوبين المئتين وأربعة « قائمة حسابية » للاستخدام ، تحددت بعد أمثلة الاستخدام التى قدمها المستجوب

فى ستة موضوعات مفتوحة ، وكذا بنوعية البيانات المعطاة عن طبيعة المعرفة المستخدمة، الوضع السياسى الذى طبقت بشأنه البيانات ٠

وعلى أساس قوائم الاستخدام هذه تحددت أربعة مستويات للاستخدام بين المستجوبين المئتين والأربعة ، كما يتبين فى الجدول رقم (٣) ٠

جدول (٣)

توزيع المستجوبين تبعا لقوائم الاستخدام

مستوى الاستخدام	معايير تحديد قوائم الاستخدام	عدد المستجوبين	النسبة المئوية للمستجوبين
١	٥ ــ ١٠ أمثلة للاستخدام مع أدلة اثبات قوية	٢٦	١٣
٢	٢ ــ ٤ أمثلة استخدام مع أدلة اثبات قوية	١٢٤	٦١
٣	١ ــ ٧ أمثلة استخدام مع أدلة اثبات ضعيفة	٣٥	١٧
٤	لاتوجد أمثلة للاستخدام	١٩	٩
		٢٠٤	١٠٠

واذا كانت المعطيات تبين الفروق النسبية فى مدى المعرفة المستخدمة فان أى تفسير لهذه الفروق يجب أن يجرى على أساس من الصلاحيات السابق ذكرها ٠ هذه المعطيات محدودة لدرجة أنه لا يمكن أن نقرر بقدر كبير من الثقة هل المعرفة المتحصلة، وتدفق المعرفة ، وامتصاصها ، وترجمتها الى سياسة ، واستخدامات أخرى ، متصلة بالموضوع ، فريدة فى نوعها أو متماثلة نوعيا ، خلال السلطات المتدرجة المدروسة ، أو الادارات والمصالح التى تتفاوت كثيرا فى المدى والغرض ٠ ومع ذلك فهناك على الأقل عامل واحد اتضح أنه ذو أهمية خاصة فى التأثير على مستوى الاستخدام ٠

أسلوب معالجة الاعلام

يبدو أن للطرق التى يسلكها صانعو السياسات فى معـــالجة المعلومات نتائج مختلفة من ناحية تحديد مقدار المعرفة المستخدمة وأنواعهـا للوصـــول الى تقرير سياسة ما ، حتى بعد مراجعة المتغيرات كالدرجة والمصلحة مراجعة احصائية ٠

ومن المهم ، قبل أن نصف هذه الأساليب ، أن نعلق بايجاز على أنواع المعلومات التى تتضمنها ، ووظيفتها فى صنع القرار • وفى حين أن عبارتى « علمى » و « غير علمى » نعتان مناسبتان للمسألة الجارى بحثها فانه مما يسهل فهم الموضوع أن نفكر بعبارات وظيفية : فنعتبر أن لفظة « علمى » تشير الى أمور تتصل بالمنطق الداخلى للمسألة السياسية ، أى تتعلق بعمليات تجميع معظم المعلومات الموضوعية المتاحة ومعالجتها وتحليلها للوصول الى توصيف صحيح غير متحيز للمشكلة ، ونعتبر أن لفظة « غير علمية » تنصرف الى المنطق الخارجى للمسألة السياسية ، أى تتعلق بالاعتبارات السياسية والقيمية والايديولوجية والادارية والاقتصادية التى تتضمنها المسألة •

الاتجاه الاكلينيكى

كان الموظفون الاتحاديون الذين تحدثوا عن هذا الأسلوب ، ويبلغون قرابة ٢٠٪ من الأشخاص الذين جرت مقابلتهم ، أكثر الاشخاص المستخدمين للاعلام العلمى نشاطا• فهم أول كل شيء يجمعون ويعالجون أفضل المعلومات المتاحة التى يستطيعون الحصول عليها لكى يجروا توصيفا صحيحا غير متحيز للمسألة السياسية ، وبهذه الطريقة يستخدمون المعلومات لمعالجة « المنطق الداخلى » للمشكلة • وهم بعد ذلك يجمعون المعلومات المتعلقة بالتفرعات السياسية والاجتماعية للمسألة لمعالجة « المنطق الخارجى » لها • وأخيرا ، وحتى يصلوا الى اتخاذ قرار سياسى ، فانهم يزنون ويوفقون بين ما فى المعلومات من أحكام متضاربة •

الاتجاه الأكاديمى

أما أكبر مجموعة من المتنفعين بالاعلام الاجتماعى ، وتبلغ قرابة ٣٠ فى المئة من الأشخاص الذين جرت مقابلتهم ، فان أفرادها يعالجون المعلومات من وجهة أكاديمية وهم فى الغالب خبيرون فى مجالاتهم ، ويفضلون تكريس معظم اهتمامهم بالمنطق الداخلى للمسألة السياسية • ومع ذلك فانهم لا يميلون الى التعامل مع الحقائق الخارجية التى تربك هذا النمط من المشاكل ، ويرون أن اعتبارات المنطق الخارجى للمشكلة تهديد لخبرتهم وكرامتهم • وعلى ذلك فهم يستخدمون المعلومات العلمية بمقادير معتزلة ، وبطرق نمطية « روتينية » لصياغة السياسات وتقويمها ، وبالأكثر على أساس من معلومات مستخلصة بأسلوب علمى •

الاتجاه الدفاعى

ثمة مجموعة أخرى ، تضم ٢٠ فى المئة من الموظفين الاتحاديين ، أفرادها على المام كبير بالقائق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وانتفاعهم بالمعلومات الاجتماعية محدود ، ولكن استخدامهم لهذه المعلومات انما تمليه قوى خارجة عن نطاق العلم ،

بحيث أنهم فى بعض الأحيان يتجاهلون عن عمد بعض المعلومات العلمية الصحيحة التى لا تتمشى مع المناخ السياسى السائد ، وينحصر شغلهم الشاغل فى المنطق الخارجى للمسائل المتعلقة بالسياسة ٠ ومهمة المعرفة العلمية حين يستخدمونها فى هذا الشأن انما تتغيا فى الغالب تبرير قرار صيغ على أسس غير علمية ٠

أما المستجوبون الذين يملكون خلفية تعليمية أو تأهيلية خاصة فانهم يميلون الى اظهار أسلوب خاص فى معالجة المعلومات بعكس ذلك النمط من الخلفية التربوية ٠ من ذلك مثلا أن الأطباء يفضلون استخدام الأسلوب الاكلينيكى فى معالجة المعلومات ، ويفضل حاملو درجة الدكتوراه فى الفلسفة الأسلوب الأكاديمى ، أما المحامون فانهم يفضلون غالبا الأسلوب الدفاعى ٠ وبالمثل يتجلى هذا النمط من الفروق فى العلاقات المتبادلة بين الخلفيات التعليمية وبين مستوى استخدام المعرفة كما يتمثل فى تقديرات الاستخدام للمستجوبين ذوى الخلفيات التعليمية الثلاث : فدرجة الدكتوراه فى الطب + ٦٤ر٠ ودرجة الدكتور اه فى الفلسفة والعلوم الاجتماعية وكذا غير الاجتماعية + ٠٣ر٠ ، ودرجة الليسانس فى الحقوق أو الدكتوراه فى القانون ــ ٣٦ر٠ ٠ ومع ذلك يجب أن لا يغرب عن البال أن المعطيات لهذه التعميمات بشأن الفروق فى اتجاها العملية الاعلامية قد بنيت على تحليل المعطيات المأخوذة من ٧٠ فى المائة من المستجوبين ، ومن ثم فهى تتضمن عدداً من الأفراد يزيد بكثير على عدد الأفراد الذين تشملهم المعطيات المأخوذة من هذه الخلفيات الخاصة ٠

أغراض استخدام المعرفة

دونت الـ ٥٧٥ مثالا من أمثلة استخدام المعرفة تبعا لما عرض من المسائل السياسية ، ومجالات صنع القرار ٠ ونتبين فى الجدول رقم (٤) توزيع استخدام المعرفة بين مجالات السياسة هذه ٠

وتشمل استخدامات معارف علم الاجتماع المعروضة فى هذا الجدول طائفة كبيرة من الادارات الحكومية التى لها اهتماما تـوأهداف ورسالات شديدة التنوع ٠ ويلفت هذا التنوع فى الاستخدام الأنظار ، فى داخل الادارات الحكومية وحواليها ، بل فى نطاق التصنيفات المنهاجية نفسها ، الأمر الذى أثبتته أمثلة وردت فى احصائيات اجتماعية سابقة ٠

وجدير بالذكر أن البحث الاجتماعى يستخدم فى القرارات السياسية المتصلة بالادارة التنظيمية ، وتنتمى الموضوعات المتعلقة بهذا المجال السياسى الخاص مباشرة الى المشاكل الفنية والادارية الخاصة بتشغيل مكتب حكومى أو ادارة حكومية ٠ وجدير بالذكر أيضا أن النسبة المئوية لاستخدام علم الاجتماع فى هذه الأنماط من

الجدول (٤)

توزيع استخدام المعرفة تبعا لمجال السياسة

مجال السياسة	النسبة المئوية لأمثلة الاستخدام
الادارة التنظيمية	١١
التعليم	٨
الصحة	٨
الجريمة	٧
المواصلات	٧
توجيه الرأى العام	٧
الخدمة الاجتماعية	٧
العسكرية	٦
الاستخدام	٦
شؤون أخرى	٦
الحقوق المدنية ، وشؤون الأقليات	٥
البيئة	٤
الاسكان	٤
النقل	٤
العلاقات الدولية	٣
مناهج البحث	٣
شؤون المستهلكين	٢
التسلية	٢
	١٠٠

من الواضح أن « الطاقة » باعتبارها من مجالات صنع القرار غير موجودة فى هذا الجدول لأنها بدأت فى الظهور كمجال سياسى هام فى أثناء اجراء هذا المسح • وقد صنفت الاشارات التى أبداها المستجيبون الى شؤون الطاقة تحت عناوين أخرى من قبيل : « توجيه الرأى العام » ، و « العلاقات الدولية » . و « النقل والبيئة » •

السياسات قد يكون أعلى من النسبة المبينة فى الجدول رقم (٤) . من ذلك مثلا أن ثلث الحالات المدونة على أنها « تعليم » على أقل تقدير ، تنتمى الى سياسات حكومية داخلية من قبيل التدريب ، الخ ، أكثر مما تنتمى الى مسائل تتضمن تعليما عاما . وعلى ذلك فان نسبة ١١ فى المائة من الحالات الموضحة على أنها « ادارة تنظيمية » تتضمن تطبيق النمط الخالص من البحث الخاص بتطوير التنظيم الادارى على المشاكل الداخلية الخاصة بسير العمل الحكومى . ولعل النسبة المئوية الحقيقية لاستخدام كل أنماط البحث العلمى الاجتماعى لمثل هذه الأغراض أعلى من ذلك بقدر كبير قد يبلغ الثلث . وفى حين أن الكتابات التى تتناول موضوع استخدام علم الاجتماع والسياسة القومية انما تتعلق أول كل شىء بالتطبيق فى شؤون السياسة الداخلية أو المحلية فان البحث التنظيمى الذى يطبق فى تشغيل الحكومة نفسها له من الأهمية والحجم الكبيرين بحيث لا يمكن تجاهله عند توجيه سؤال « لأى شىء تكون المعرفة ؟ » ، ذلك أن الغرض الغالب فى استخدام المعرفة هو رفع الفاعلية البيروقراطية .

قوة التأثير

أجرى تقدير لقوة التأثير بتقنين ٥٧٥ مثلا للمعرفة المستخدمة ، بالنسبة الى (أ) تقدير عدد الأفراد الذين تأثروا بالقرار المتصل بالسياسة ، (ب) الأهمية النسبية للقرار السياسى فى حياتهم . وفى الجدول رقم (٥) يمكن تمييز خمسة مستويات للتأثير ، قائمة على هذا المخطط التقنينى كما يلى :

فى المستوى السفلى يتميز التأثير فى ضروب اعادة التنظيم الادارى والتغييرات السياسية الأخرى فى نطاق الادارة الحكومية ، وفى القرارات المتعلقة بتقويم الشؤون الداخلية للادارة التى لم يكن لها سوى أثر خارجى مباشر ضعيف . وعلى هذا المستوى سبعة وثلاثون مثالا من الاستخدام .

الجدول (٥)

التأثير السياسى تبعا للأهمية القومية للمسألة السياسية

نمط المسألة السياسية والأهمية القومية	النسبة المئوية لأمثلة الاستخدام
مسائل سياسية تؤثر فى الأمة كلها	١٣
مسائل سياسية تؤثر فى قطاعات عريضة من السكان	٤١
مسائل سياسية تؤثر فى قطاعات صغيرة من السكان	٩
مسائل ادارية تؤثر فى موظفى الحكومة	٣٧
	١٠٠

وفى المستوى التالى يتبدى التأثير فى القرارات المتضمنة مسائل خارجة على الادارة ، ولكنها ليست قومية فى نتائجها • وكانت مجموعات السكان التى تأثرت بالقرارات التى من هذا النوع صغيرة • وتضمنت قرارات السياسة المصنفة عند هذا المستوى مسائل من قبيل التغيرات فى الحصص النسبية (الكوتا) للهجرة • وكان تسعة فى المئة من أمثلة الاستخدام فى هذا المستوى •

وعند المستوى الأعلى التالى تضمن التأثير قطاعات عريضة من الأهالى • وشملت قرارات السياسة المصنفة عند هـذا المستوى التغيير فى حاجات الطبقات الفقيرة . ووضع برامج تعليمية تعويضية • ويضم هذا المستوى واحدا وأربعين فى المئة من أمثلة الاستخدام •

ويتبين عند المستوى العلوى التأثير فى القرارات الهامة التى تشمل الأمة بأسرها ، مثل التأمين الصحى القومى ، والخدمة العسكرية الالزامية أو الاختيارية . ومسائل الحقوق المدنية ، كمرفق « الاتوبيس » عبر الأقليم • وقد صنف ثلاثون فى المئة من أمثلة الاستخدام فى هذا المستوى •

وفى حين أننا لا نملك الا القليل من الأسس التى تخولنا أن نقرر أن ال ٥٧٥ مثلا من أمثلة الاستخدام العلمية الاجتماعية التى تميزت فى هذه الدراسة تمثل قدرا عاليا أو منخفضا من استخدام المعرفة ، نظرا لعدم وجود معطيات مقارنة ، فان معطيات التأثير هذه تدل بالفعل على أن الكثير من أمثلة الاستخدام تتضمن تطبيقات هامة من الوجهة الاستراتيجية لعلم الاجتماع المتصل بالسياسة ، وتوحى بأسباب تبعث على قدر معتدل من الرضا ، بدلا من اليأس والسخرية الشائعين كثيرا فى الكتابات المتعلقة بموضوع الاستخدام العلمى الاجتماعى والسياسة العامة • ويتضمن أكثر من نصف أمثلة الاستخدام شؤونا ذات أهمية فردية واجتماعية كبيرة تؤثر فى قطاعات ضخمة من السكان ، أو فى الأمة فى مجموعها •

الاستخدام وتضييق نطاقه

دلت نتائج الأبحاث السابقة على ميل الى تضييق نطاق استخدام المعرفة ، اذ لم يكن صانعو السياسات يستخدمون الأبحـاث المتصلة بموضوعاتهم والتى أجريت خارج الولايات المتحدة ، ودلت كذلك على أن المعرفة المستخدمة قد استخلصت فى الغالب فى نطاق الادارة التى تستخدمها • هذه النزعة الضيقة لدى صانعى السياسات نزعة الاعتماد على المعرفة التى ألفوها ، أو المعرف التى يمكنهم أن يتحكموا فيها بقوة ، تزداد وضوحا عند فحص العلاقات القائمة بين التأثير ، والرعاية ، والاكتساب •

ويضم الجدول رقم (٦) المعطيات السابق بيانها فى الجدولين ٢ و ٥ بعضها الى بعض لتوضيح العلاقة بين التحكم فى عمليا تالحصول على المعرفة ، وانتاجها ، وتاثيرها ، فكلما ازدادت أهمية المسألة السياسية ازدادت قوة التحكم فى المعرفة العلمية المستخدمة • ويتجلى هذا بوضوح اذا فحصنا درجات التأثير بالنسبة لنمطى المعرفة التى تتكفل بها الادارة المستفيدة (وهما : النمط الداخلى ، والنمط الخارجى ويبلغان معا ٨٦ فى المئة من البحث الأولى المستخدم •

الجدول (٦)

توزيع استخدام المعرفة حسب التأثير والرعاية

الرعاية	الحكومة وحدها	قطاعات سكانية صغيرة	قطاعات سكانية ضخمة	الأمة فى مجموعها	المجموع
الادارة المستفيدة (فى مقرها)	٣٧	٦	٤٢	(٥٧)	(٥٠)
	(٥٣)	(٥٥)	(٤٦)	١٢	٩٧
الادارة المستفيدة (فى خارجها)	٢٥	٢	٣٨	٤	٦٩
	(٣٦)	(١٨)	(٤٢)	(١٩)	(٣٦)
ادارات حكومية أخرى	٣	٢	٧	٣	١٥
	(٤)	(١٨)	(٨)	(١٤)	(٨)
لا تمولها الحكومة	٥	١	٤	٢	١٢
	(٧)	(٩)	(٤)	(١٠)	(٦)
	٧٠	١١	٩١	٢١	١٩٣
المجموع	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)

الأرقام داخل الأقواس تمثل نسبا مئوية

الجدول (٧)

توزيع استخدام المعرفة حسب التأثير والاكتساب

الاكتساب	الحكومة وحدها	قطاعات سكانية صغيرة	قطاعات سكانية ضخمة	الأمة في مجموعها	المجموع
حصيلة الاعلام الذى استهله المستغل الأخير	٩٠	٢٢	١٠٦	٣٨	٢٥٦
	(٧٧)	(٧٩)	(٨٠)	(٨٣)	(٧٩)
حصيلة الاعلام الذى استهله المرؤوسون	٢٦	٦	٢٦	٨	٦٦
	(٢٣)	(٢١)	(٢٠)	(١٧)	(٢١)
	١١٦	٢٨	١٣٢	٤٦	٣٢٢
	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)

الأرقام داخل الأقواس تمثل نسبا مئوية ٠

وبالاطلاع على العمود تحت عنوان « الأمة فى مجموعها » ، (أى أعلى مستوى للتأثير) نجد أن البحث الذى يتم فى نطاق الادارة المستفيدة يميل الى الزيادة فى مقداره بالنسبة للبحث الذى تجريه الادارة بمعرفة مجموعة أخرى خارجية ٠ وفى حين أن النسبة المئوية للبحث الداخلى الذى يظهر فى أعلى مستوى تأثيرى كانت أعلى بقايل من النسبة المئوية للبحث الداخلى فى كل الأمثلة الأخرى بغض النظر عن مستوى التأثير (٥٧ فى المئة فى مقابل ٥٠ فى المائة) فان النسبة المئوية للبحث الخارجى فى شؤون تتضمن أهم مسائل السياسة كانت أكثر انخفاضا من النسبة المئوية للبحث الخارجى بالنسبة لكل أمثلة الاستخدام (١٩ فى المئة فى مقابل ٣٦ فى المئة) ٠

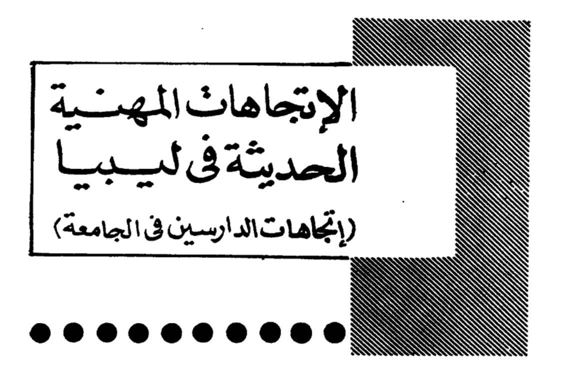
وعلى ذلك فان الميل الى تضييق نطاق الاستخدام يتضمن أكثر من مجرد تحكم الادارة المستفيدة فى الاعلام ٠ وتعكس المعرفة المستخدمة فى المستوى العلوى من صنع القرار ، بدرجة كبيرة ، الحاجات الاعلامية كما يعرفها صانع السياسة ٠ وتوضح البيانات فى الجدول رقم (٧) أن حوالى ٨٠ فى المئة من المعرفة المستخدمة قد حصل عليها صانع السياسة بطلب خاص منه ٠ كذلك فان الأرقام تدل على ميل طفيف ،

ولو أنه لا يعتمد عليه احصائيا ، الى زيادة استخدام المعلومات التى يطلبها صـانع السياسة مع ازدياد أهمية المسائل السياسية ٠

وهكذا يبدو أن الاستخدام عملية « هبوط من عل » ، وأن دور صانع السياسة فى العملية ليس دورا سلبيا ، فمهمته لا تقتصر على النفاذ خـلال المعلومات التى يزوده بها أعوانه ، واستخدام ما ينتقيه منها ، ولكنه يؤدى دورا ايجابيا تمـاما فى الاستخدام ، فيحدد المعلومات التى يريدها ، والتى سوف يستخدمها للوصول الى القرارات بشأن المسائل المتصلة بالسياسة ٠ ويبدو أن استخدام المعرفة ، استخداما آليا ضيقا فى الغالب ، فى صنع السياسات ، الذى ذكره المستجوبون الذين سئلوا فى هذا البحث ، هذا الاستخدام يستهله صانع السياسة نفسه ، ثم يتطور خـلال مجموعة مؤتلفة من الرقابة التنظيمية واجراءات تحصيل المعلومات التى تتيح بالتدريج فرصة للأفكار الجديدة والكشوف البحثية لكى تصـل الى صانعى القرارات عند المستويات العليا فى السلطات الحكومية ٠

ملحوظات ختامية

كان القصد من هذا المقال طرح سؤال ذى أهمية حيوية فى خصوص استخدام المعرفة ، مضمونه : ما هى المعلومات التى تستخدم ؟ ومن يستخدمها ؟ ولأى غرض ؟ وما نتائجها ؟ ومع ذلك ينبغى أن لا يغيب عن البال أن استخدام المعرفة من أى نوع لا يجرى فى فراغ ٠ وفى المواقف المتصلة بالسياسة ، حتى فى الظروف المثالية ، تتأثر الكيفية التى تستخدم بها المعرفة ، وما يكون لهـا من تأثير على سائر الأمور بمحتوى المسائل الجارى دراسـتها ، والقيم والرؤى لدى صانعى السـياسات ، وبالشبكات السياسية والادارية المتدرجة التى يعملون فى نطاقها ٠ وينبغى معالجة الكشوف التى نوقشت ها هنا فى ضوء هذه الحقائق ٠



مقـــدمة :

ينبني هذا المقال على دراسة ميدانية أجريت فى العام الدراسى ٧٣/٧٤ فى جامعة طرابلس بليبيا ، بأسلوب الاستفتاء أساسا ، وبالمقابلات الشخصية ، ومن ملاحظات المشتركين فيه ، ومن نخبة من الأفراد ٠

وقد أجرى البحث وعين على الضوابط الموروثة التى تؤثر على النواحي المختلفة للمهن من وجهة نظر الدارسين ، مع ابراز دور التفاعل بين التقاليد الموروثة والمهن أمام زحف التدريب المهنى الحديث فى ليبيا ٠ فلقد فتح الازدهار الاقتصادى المتلاحق. وما صاحبه من نمو تربوى وتكنولوجي ، مصاريع آفاق جديدة أمام الشباب الليبيى . مما يبشر بمستقبل وضاء . ولكنه ينطوى على مظاهر التحدى بما يشكل من عقبات وما يسبب من قلق ، وما يحوى من مفارقات بين الجديد من فرص الاختيار وبين القيم التقليدية المتوارثة ٠

وتبين سجلات الالتحاق بالجامعة من أجل العلم تزايد اهتمــام الدارسين رغم تخلف الأسر التى أقبلوا منها ٠ وما أن تبعث أسرة بأبنائها الى المدرسة حتى تضطر الى مواصلة شوط التعليم الى نهايته ، وعلى العموم تنظر الأسر اليوم بعين التقدير للتعليم العالى وميزاته الاجتماعية ، وبخاصة لأنه يؤمن المستقبل ٠

كذلك تؤكد وسائل الاعلام الحكومى ما للتعليم العالى من قيمة ، وتصـــل بين

الكاتب : قيس ن. النورى

تلقى دراسته فى بغداد وفى الولايات المتحدة الأمريكية وكان رئيسا لقسم الاجتماع بجامعة بغداد قبل أن يصبح أستاذا مساعدا زائرا فى جامعة طرابلس بليبيا ، وقد نشر دراسة تمهيدية فى علم الاجتماع باللغة العربية (١٩٧١) ، وله مقالات أخرى بالانجليزية والعربية ؛

المترجم : الدكتور محمود حامد شوكت

أستاذ وعميد كلية الآداب بالمنيا · جامعة أسيوط ·

أنواعه وبين جوانب الحياة الأخرى بالنسبة لمستقبل الفرد ومستقبل الأمة معـا ، ولا غرو أن يصبح التعليم العالى واجبا قوميا ، وامتيازا يتمتع به المؤهلون ·

الجدول (١)

مستوى الآباء التعليمى (نسب مئوية)

الطلاب	أميون	تعليم أولى		تعليم متوسط	تعليم ثانوى	تعليم بالكليات
ذكــور	١٨	٣٢	الآبـاء	١٨	١٧	١٥
انــاث	٢٨	٣٧		١٣	٢١	١
الجنسان معا	٢٤	٣٥		١٥	١٩	٧
ذكــور	٤٥	٣٣	الأمهات	١٢	٨	٢
انــاث	٦٩	١٧		٩	٥	٠
الجنسان معا	٦٠	٢٣		١٠	٦	١

الصورة القديمة

ان المجتمع الليبي زراعي في المقام الأول (١) . وقد عاش معظم السكان على زراعة القمح والشعير وأنواع من الخضراوات والفاكهة ، وخاصة على الشريط الساحلي . أما الأجزاء الداخلية فقاحلة جرداء ، والزراعة فيها محدودة ، وكذلك تربية الماعز والضأن والابل . وقد اقتصرت الأشغال اليدوية كالنسيج وصناعة الفخار والأشغال الجلدية والتجارة على البلدان الصغيرة ، باستثناء صناعات قليلة متناثرة في القرى . ولندرة الفنيين والحرفيين النسبية في البلاد استجلبت الخبرات الأجنبية للخدمات الفنية المختلفة (٢) ، واستمر هذا الأمر بعد خروج من أقام في البلاد من الايطاليين الذين احتكروا كل مجالات التجارة وأساليب التكنولوجيا (٣) ، فظل الليبيون على حالهم ، منصرفين عن المهن اليدوية ، زاهدين في الأساليب التكنولوجية . وقد ملأ الفراغ الناشيء عن رحيل الايطاليين مهاجرون من دول أخرى ، وبخاصة من تونس ومصر ، ثم من لبنان وسوريا ومالطة بدرجة أقل . ثم أصبحت التجارة والبناء مهنا حضرية هامة ، واجتذبت عددا متزايدا من الليبيين . وبرز هذا الاتجاه بعد أن زالت سيطرة الايطاليين الاقتصادية من البلاد ، وأخذت الصناعات البترولية في التوسع. والواقع أن التجارة أكثر المهن اغراء في ليبيا الحديثة وفي كل مستويات التعليم .

وبحكم التقاليد يقوم الرجل بالانفاق على الأسرة وتوفير أسباب العيش لها . ولا يفكر رجل أن ينتظر معونة مالية من سيدة تمارس عملا أو تشغل وظيفة .

وانفاق الرجل على الأسرة سمة تقليدية من سمات الرجولة ، وانما يلجأ الرجل الى رجل آخر من أقربائه طالبا المعونة ، ولا يلجأ الى بنت أو زوجة .

وتتفاوت درجة الاقبال على المهن المختلفة ، والمهن في المدينة يدوية وتكنولوجية متنوعة ، بعضها فردي مثل مهن الحلاقة والحدادة والسباكة والقصابة ومهن العمال الميكانيكيين ، فهذه لا تحظى باهتمام كبير ، ورغم دخول أصحابها المرتفعة لا ينعمون بمكانة اجتماعية مرموقة ، ولعل ذلك لانها لا تنبع من صلب البيئة الاجتماعية الزراعية الرعوية القديمة ، ولا تتفق مع حرية الانطلاق التي تتسم بها الحياة المتوارثة .

كذلك لا تحظى وظائف الدولة باهتمام كبير . وهناك احساس بأن العمل في الحكومة يتعارض والحرية والانطلاق ، ولعل ذلك يعود الى بقية من ماضي الاستعمار ، حين صار الجهاز الحكومي مصدر قلق للناس ، رغم أن الحال قد تغير ، وزاد التصاق الناس بالسلطات القومية . ولعل الانصراف عن وظائف الحكومة يعود الى مظاهرها الشكلية ذات القيود ، فساعات العمل مقيدة بالاشراف والمواظبة في دوائرها ، وتتعارض مواعيدها مع تأدية الشعائر الدينية ، في حين لا توجد هذه القيود بالنسبة لمهن أخرى ، فالحوانيت تغلق أبوابها ظهرا للصلاة ، وللغداء ، وللقيلولة ، كما أن التجارة توفر فرص الحديث وتوطيد الصداقة مع العملاء والزبائن (٤) .

الدارسون وتطلعهم للمهن

من المؤكد أن أسر الدارسين لا تدفع أبناءها للتأقلم مع الجديد ، بل ينصح الآباء الأبناء بالتواضع ومغالبة النزعات الذاتية ، ويبدأ هذا الاتجاه بطريق الكلام ، فيعود الأبناء التزام الصمت فى حضور الكبار • ويعتبر التحدى رذيلة وأنانية • وقد بين اختبار موضوعى لرصد قدر التحدى عند الدارسين انعدام الرغبة فى الكسب عند وضع خطط للمستقبل ، ولم تزد نسبة الراغبين فى مواصلة الدراسة العليا بعـــد التخرج عن ٧ر١٪ من الذكور ، ولا أحد من الاناث •

ومن أسباب انعدام عامل التحدى عند الدارسين الاعتماد الكامل عند هـــؤلاء على أسرهم وعلى الدولة فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية ، فالأسرة ترعاهم رعاية شاملة ، والدولة تمنح كل دارس فى جامعة ليبية راتبا شهريا مجزيا ، بالاضافة الى تحمل نفقات الايواء والغذاء والتعليم المجانى ، ولا يقلق الدارس على مستقبله ، اذ كفلته الدولة له ، كما اتسع أمامه مجال العمل الحر اتساعا هائلا •

ولعل انعدام الخبرة العملية يحول بين الدارسين وبين تكوين احساس عميق بالمسئولية الفردية والاعتماد على النفس ، كذلك لا توجد أسس ملموسة لتقدير المهن المختلفة ، وانما يكون هؤلاء معا قيمهم عن الحياة العملية وتحدياتها من العادة أو من التفكير النظرى •

أما فكرة وجوب شق طريق للمستقبل فغامضة عند الدارسين ، وما المهن عندهم الا وسائل الى غاية محدودة •

وهناك علاقة توضح مفهومهم للمهن التى تمارس لمزاياها لا لما تنطوى عليه من عوامل التحدى ، فالدارسون لا يتحمسون كثيرا للعمل الدءوب والتدريب المهنى فى الكلية ، بل يؤثر معظمهم الطريق المعبد للحصول على الدرجة الجامعية ، دون اعتبار لنوعيتها •

وهناك تعلات لقلة المراجع والضـــعف المستمر فى مستوى الالمام باللغـــة الأجنبية ، وتكدس المناهج الدراسية بالمواد ، تعوق طلب المدرس من الدارسين الاعداد المقدم للدروس ، فيفسر القصور بظروف الدارسين • كذلك يقلل فتور الاقبال لتحصيل العلم من روح التنافس ، ومن ظهور التفوق فى الأداء الجامعى ، وانما يظهر الدارس المتوسط كمستوى عام للأداء الحسن •

وربما يعود الفتور فى الحماسة الدراسية الى نظام الالتحاق بالجامعة الذى يتغاضى عن رغبات الطلاب ، ففى كثير من الأحوال يلحق الطلاب بكليات لا يميلون اليهـــا ، وانما استجابة للتنسيق فى الالتحاق بالكليات ، مما يحول بين كثير من الدارسين وبين الدراسة فى المجالات التى يؤثرونها ، فيقل اهتمامهم بالدراسة ، وهذه احصائية تبين استجابة الطلاب لمدى حبهم لكلياتهم (بالنسب المئوية) :

انـاث	نعم : ٥٥	لا	٤٥
ذكـور	نعم : ٤٩	لا	٥١
الجميع	نعم : ٥١	لا	٤٩

ويبرز ضعف الميل للدراسة الجامعية فى ايثار الطلاب للعمل الحر على الوظيفة الحكومية رغم بعد مجالات العمل الحر عن مجالات الممارسة الجامعية ، ومن الغريب أن تؤيد الاناث هذا الاتجاه ، رغم عجز بعضهن عن ممارسة التجارة لأسباب اجتماعية ، وفيما يلى نسب مئوية لايثار العمل الحكومى ، أو التجارة الحرة :

العمل الحكومى : اناث : ٣٢ ذكور : ٢٠ الجمجيع : ٢٤

اناث : ٦٨ ذكور : ٨٠ الجميع : ٧٦

ولا يرجع الاقبال على الأعمال الحرة كالتجارة والبناء (٥) بخاصة الى طابعها العملى فحسب وانما يصور طموح الطلاب للمستقبل الاقتصادى · وقد ثبت أن العمل الحر يعطى عائدا أكبر من المهن التى يهيئها التعليم الجامعى للطـلاب ، ولكن طموح الطلاب الاقتصادى لا يضحى بالأهداف الاجتماعية والفكرية ، وهذه بيانات المشتركين فى الاستفتاء ونسبتهم ٨ر٨٧٪ ممن تمسكوا بمراعاة المكانة الاجتماعية للمهن ، فى حين تمسك الباقون بمقدار العائد من الدخل ، ورفض الدارسون مهنـا لا يقدرها المجتمع ·

وهناك بون شاسع بين ما يتطلع اليه الدارسون من مهن وما يرغبون فى ممارسته بالفعل ، فهناك مهنة التدريس التى ذكرها ٥٠٪ تقريبا من المشتركين فى الاستفتاء ، واعتبروها التزاما عليهم مقابل المنح التى قدمتها لهم الدولة ، وبلغت نسبة هذه المهنة (الجدول ٤) ٤ر٣١٪ من بين المهن غير المرغوب فيها ·

الجدول (٢)

التطلعات المهنية (نسب مئوية)

	التدريس	وظائف الحكومة	العمل الحر	الدراسات العالية	غير متأكد
انـاث	٧ر٥٦	٦ر١٦	٧ر١	ـ	٢٥
ذكـور	٤٤	٢٩	ـ	٥	٢٢
الجميع	٤٩	٢٤	٦ر٠	١ر٣	٣ر٢٣

أما التجارة فكانت نسبتها الأدنى بين التطلعات المهنية ، وكانت أقصـــاها (الجدول ٣) ٠

الجدول (٣)

المهن المفضلة (نسب مئوية)

	العمل الحر	الطب	الهندسة	القانون	السلك الدبلوماسى	التدريس	غير متأكد
انــاث	١١ر٧	١٣ر٣	١١ر٧	٣ر٣	٦ر٧	٣ر٣	٥٠
ذكور	٣٩	١٨	١٠	٨	٢	٤	١٩
الجميع	٢٨ر٨	١٦ر٣	١٠ر٦	٥ر٦	٣ر٨	٣ر٨	٣١ر١

١ ومن الواضح أن التباين بين المهن المنتظرة المرغوب فيهـــا يدل على التباين بين ما يرغب فيه الدارسون من كليات وما يسمح لهم بالالتحاق به ٠

الجدول (٤)

أقل المهن اقبالا عليها (نسب مئوية)

	التدريس	العمل اليدوى	الفنون	الوظائف الحكومية	التمريض	القانون	الادارة	غير ذلك	غير متأكد
انــاث	٣٥	١٠	٦ر٦	١ر٧	٦ر٦	٥	٣ر٣	١٠	٢١ر٨
ذكــور	٢٩	١٨	٢	٤	١	١	٦	١٥	٢٤
الجميع	٣١ر٣	١٥	٣ر٨	١ر٣	١ر٣	٢ر٥	٥	١٣ر٢	٢٣

وتوجد معايير أخرى بالاضافة الى العوامل المالية التى توجه تفكير الطـــلاب . فهناك الطابع العملى الذى يحوز اهتمامهم ، ويعتبر امتدادا لخيبة الأمل فى الدراســات الجامعية ذات الطابع المجرد والنظرى ٠ ومن الواضح أن التجديد وافترض النظريات فيه اجهاد للذهن ، ولا يرغب الدارسون فى ذلك بعد أن يتخرجوا فى الجامعة ٠

الجدول (٥)

مهن غير اقتصادية ، وتجد اقبالا (نسب مئوية)

	ذات طابع عملي	المعرفة	الاتصال بالغير	الفراغ	غير متأكد
انـــاث	٥٣ر٤	١٣ر٣	٢٦ر٣	٥	١ر٧
ذكـــور	٣٠	٣٧	١٧	١١	٥
الجميع	٣٨ر٩	٢٨ر١	٢٠ر٦	٨ر٦	٢ر٨

ومن الجدير بالملاحظة أن الطلاب لا يحبذون المهن التي تتطلب فكرا ساميا ودقة. في حين يحبذون عكس ذلك ، مع أن الأولى يتمتع أصحابها بمكانة اجتماعية خاصة ، وتجلب في الأعم الأغلب مالا أوفر ، فالطب والهندسة لا تلقى اقبالا يوازى الاقبال على المهن التجارية التي يقل طابعها الأكاديمي (كما في الجدول ٣) .

ومن المتناقضات أن يكون تقدير الآباء للمهن الحديثة والأكاديمية أكثر بكثير من تقدير الأبناء ، فالأسر تقدر مهنة التدريس كل التقدير ، في حين تحظى قوة المهنة بأقل اهتمام من الطلاب ، وذلك وفقا لاحصائيات ميدانية . كذلك يتطلع الآباء للطب ولا يتحمسون للعمل الحر والنشاط التجاري . ويشجع الآباء أبناءهم ليختار الأبناء مهن امتصلة بدراستهم الجامعية ، ليجنوا ثمار جهودهم أثناء كفاح الدراسة ، كذلك يدرك الآباء أن المهن المتصلة بالتعليم الجامعي من شيم العلماء ، ومدعاة للتفـــاخر بالأبناء .

الجدول (٦)

مهن يحبذها الآباء (نسب مئوية)

	التدريس	الطب	الهندسة	الوظائف الحكومية	التجارة	الزراعة	غير ذلك	غير متأكد
انـــاث	٣١ر٦	١٨ر٣	٦ر٨	١٠	٣ر٣	ـ	ـ	٣٠
ذكـــور	١٦	١٥	١٠	٧	٩	٣	٩	٣١
الجميع	٢١ر٩	١٦ر٣	٨ر٧	٨ر١	٦ر٩	١ر٩	٥ر٦	٣٠ر٦

ولا يوافق الآباء على اشتراك بناتهن في مهن يختلط الجنســـان فيهـــا ، لذا يعترضون عليها ، فيحبذون لهن مهنة التدريس أكثر من المهن البراقة كالطب والهندسة

فالمدرسات يعملن فى مدارس البنات ، والجنسان منفصلان تماما فى المدارس العامة ٠ فيطمئن المحافظون على صلات بناتهم بعالم الرجال اذا ما اخترن مهنة التدريس ٠ ولعل ذلك ما يقلل نسبة تفضيل الآباء للطب على الهندسة ، ففى الطب تستطيع الفتيات أن يعملن فى مستشفيات الولادة وأمراض النساء ومراكز خدمة النساء ، وهذا لا يتوفر فى مجالات الهندسة ٠

ومن الواضح أن تطلعات الدراسين تدل على تحول عن الجمود الموروث ، فقد وافقت الأغلبية (٦٨٪ من الرجال و ٥٩٪ من النساء) على وجوب وجود جميع المهن ٠

على أن الاناث من المشتركات فى الاستفتاء يرفضن الفنون الى حد ما وبخاصة فنون الرقص والغناء ، (بنسبة ٣١ر٧٪) بينما قل عدد الرافضين لها من الذكور (٧٪ فقط) ، مما يدل على وجود ازدواج فى القيم الاجتماعية ، اذ تعتبر النظرة التقليدية أن من يمتهن مهنا كالرقص والغناء من النساء يرتكبن اثما ، بينما يبدو بعض التسامح مع من يمتهنها من الرجال (٦) ٠

الجدول (٧)

مهن تعتبر غير محترمة (نسب مئوية)

	الفن	التدريس	التمريض	بيع الخمور	الحدادة	غير ذلك	لاشىء
انـــاث	٣١ر٧	٦ر٣	٣	—	—	—	٥٩
ذكـــور	٧	٩	١	٣	٢	١٠	٦٨
الجميع	١٦ر٣	٨ر٣	٢ر٥	١ر٩	١ر٢	٦ر٢	٦٣ر٧

ويدل الانخفاض النسبى للرفض فى مجالات المهن المختلفة على زيادة تقبل المهن الحضرية بين طلاب الجامعة أكثر من العامة من الناس وتدل النسبة المنخفضة لعدد المشتركين فى الاستفتاء الخاص ببيع الخمور على عدم احترافها اذ لا يتعين هذا العمل مع القيم الاجتماعية المتوارثة لأن الاسلام يحرم الخمر على أن اعماله يرتبط بالاجراء أكثر مما يرتبط بالمهن ٠

وأما الأهداف الخاصة باختيار المهن فواضحة فى اتجاهاتها ٠ فهناك تفضيل قوى للتجارة الحرة ، وانما يطمح معظم المشتركين الى مواصلة اكتساب الخبرة العملية أثناء العمل وممارسته ، ويشعر معظم الدارسين بأن الحياة الجامعية الأكاديمية محدودة لا تمكنهم من فهم مجتمعهم أو ثقافتهم ، وانما يتمكنون من هذا الفهم أثناء ممارسة التجارة ٠ وأما الهدف الرئيسى الثانى الذى يراه المشتركون فى الاستفتاء فهو الكسب المالى ، الذى يلازم التقدير الاجتماعى له ٠ وليست أهداف الدارسين بآثمة ، بل تطلع ربع هؤلاء الى اشباع الروح أثناء العمل ، تمسكا بالعقيدة الدينية ، وجوانبها

الانسانية ، لا لمجرد الشعائر كما بين بحث سابق لكاتب المقال ، ووجد أن ٢٥٪ من المشتركين فحسب قد أقاموا هذه الشعائر فعلا ٠

كما بينت الدراسات الميدانية أن الفراغ لا يشكل مشكلة ذات بال بعدد ساعات العمل ٠ فالنبض البطيء واليسر فى تأدية العمل فى المجتمع الليبى يجعل الاسترخاء والفراغ ظاهرتين تتكرران كل يوم ٠

وقد بين البحث الميدانى اتجاها متزايدا للبعد عن الزراعة سواء فى ميدان الدراسة أو فى مجال الاحتراف (٧) ، وهذا الموقف السلبى يتجلى فى نسبة ٩ر١٪ فقط من أسر المشتركين الذين اختاروها لأبنائهم ، بل انصرف عنهــا المشتركون فى الاستفتاء فلم يختاروها لمستقبلهم ، بل لم يفضلوها على غيرها ، ولم يتغير هــذا الرفض شبه التــام للزراعة كميدان للدراســة ، ولم يختبرها الا ٣ر١٪ من مجموع المشتركين ميدانا لتخصصهم فى الجامعة ٠ ولا يتفق هذا الاهتمام الثانوى بالزراعة من قبل الشباب مع الخطط الرئيسية الاقتصادية للبلاد ، ولعلاج هذا الخلل يجب أن يكون للأعمال الزراعية عائد مالى ، وأن توفر لها أسباب الراحة كما فى مجــالات التجارة والبناء ٠

الجدول (٨)

اتجاهات المناضلة بين المهن العلمية (نسب مئوية)

	الهندسة	الطب	التدريس	الاقتصاد	الفنون	الصيدلة	العلوم	الزراعة	غير متأكد
أنــاث	١٨ر٣	١٣ر٤	٨ر٣	٢٠	١٥	٥	١ر٣	—	٢
ذكــور	١٧	١٨	١٦	٨	٦	—	٩	٢	١٩
الجميع	١٧ر٥	١٦ر٣	١٣ر١	١٢ر٥	٩ر٣	١ر٩	٦ر٢	١ر٣	١٢ر٥

مظاهر الاختلاف بين الذكور والاناث

قد تبدو تطلعات الذكور والاناث بين المشتركين والمشتركات واحـــدة فى أساسها ، الا أنها تبدو مختلفة فى مسائل بعينها ، وتفسيره التنشـــئة التقليدية . وضعف مكانة المرأة نسبيا فى حياة الكبار (٨) ، على أن معظم القيـــود الاجتماعية والحضارية التى يتعرض لها النساء بعامة تتسم بالجمود لا بسوء القصد ٠

فسلوك النساء التقليدى المنفصل ليس ناجما عن ضغوط خارجية ، وانمـا له

أساس نفسى فى عملية التكيف الاجتماعى ، بطريق التلقين الحادث ، والفارق الكائن بين ميول الطلاب وما تنتظره الأسرة والمجتمع منهن آخذ فى الاتساع ، وقد ساعدت الجامعة على هذه الفرقة بكيانها الأكاديمى والفكرى • وليس من الصواب أن نقول أن التغيير فى شخصيات الطلاب قد خرج على قيود النظم المتوارثة وقيمها • بل مازال الطلاب يظهرون قدرا من الولاء للتقاليد لجزء من التراث القومى ، رغم اختـــلاف التقاليد مع بعض الآراء الاجتماعية •

وتبدو أول صور الاختلاف الرئيسية فى انفصال دور الرجال عن النساء فى مجال المهن • ورغم ما يقارب الاجماع فى الرأى (٩٥٪) بين الاناث لولوج مجال المهن لم يوافق من الذكور الا نسبة ٤٦٪ على منحهن هذا الحق ، واعترض الباقون صراحة عليه • وزادت المعارضة قوة عندما عرضت قضـــية الاختلاط فى مجـــالات المهن • ومن الطريف أن الرفض لم يقتصر على الذكور وانما شمل الاناث من الطلاب كذلك •

الجدول (٩)

اتجاهات الآراء بشأن توظيف الاناث وحدهن أو مختلطات بالذكور

	توظيفهن وحدهن		توظيفن مختلطات	
	موافق	غير موافق	موافق	غير موافق
أنـــاث	٩٥	٥	٨٠	٢٠
ذكـــور	٤٦	٥٤	٣٩	٦١
الجميع	٦٤ر٤	٣٥ر٦	٤٥ر٦	٥٤ر٤

ويعود السبب فى الاعتراض على توظيف الاناث فى المجالات بالاختلاط من الاناث أنفسهن (٢٠٪) الى خروجه على التقاليد فى مجالين ، أولهمـــا تكسب المرأة من العمل ، والآخر ـ ولعله الأهم ـ الريبة فى عواقب اختلاط الجنسين • ولا يعود ذلك البتة لاعتراض المرأة على مساواتها بالرجل ، أو اضعاف القيود التقليدية التى تحد من مساواة المرأة بالرجل فى الحياة الاجتماعية العريضة ، اذ يوجد استعداد اجتماعى ونفسى فى الجامعة الليبية لتحدى التقاليد التى تقيد حقوق المرأة وواجباتها •

أما موقف الذكور من رفض التوظيف المختلط للمـــرأة (٦٠٪) فينبع من اعتبارين : أولهما أن توظيف المرأة يلغى دور الرجل الذى يوفر أســـباب العيش للأسرة ، ومكانته كرب لهـــا ، وثانيهما أن توظيف المرأة المختلط يعلى مكانتهـــا الاجتماعية ، مما يهدد دور الذكر كحام لذوات القربى من الاناث وسيادته عليهن •

وتتخذ حرية اختيار الاناث للمهن صورا متنوعة بين طلاب الجامعة ، وتحدوها عدة مقاييس متفاوتة الأثر . فالجنسان على السواء يعترضان على حرف معينة كالرقص والغناء ، لارتباطه هذه الحرف بالمتع والشهوات ، مما يتعارض مع صـــــورة الأنثى التقليدية المحافظة . أما مهنة التمريض فيقل الاعتراض عليها ، وأن لم تنل الاستحسان الكبير ، ومكانتها الاجتماعية من وجهة نظر البعض ثانوية ، اذ تأتمر الممرضة بأوامر الأطباء من الجنسين ، مما يتعارض مع الاعتزاز بالاستقلال والكرامة .

واذا اجتمعت الشهوة وتلامس الأجساد والمذلة معا ، ضد ممارسة الأنثى للفنون والتمريض ترفض أعمال السكرتارية بالنسبة للفتيات ، لارتباطهن الوثيق برؤسائهن وانما يسمح بمثل هذه الصلة للجنسين من ذوى القربى من الدرجة الأولى ، وتنتشر حولها الشائعات اذا ما وجدت بين سيدة ورجل غريب أو قريب من بعيد .

ومن الطريف أن ترتفع نسبة رفض النساء لممارسة الفنون والتمريض وأعمال السكرتيرية عنها عند الرجال ولعل السبب يعود الى تشبع الفتيات تشبعا عاليا بقيم المحافظة والطهارة فى مراحل الطفولة الأولى .

الجدول (١٠)

مهن لا تليق للأناث (نسب مئوية)

	أناث	ذكور	الجميع
الفنـــون	٢٥	١٦	١٩ر٥
التمريض	١١ر٧	١٦	١٢ر٥
أعمال السكرتيرية	١١ر٧	٨	٩ر٤
المصـــنع	١ر٧	٥	٣ر٧
الأعمال الادارية	٣ر٣	٤	٣ر٧
التجـــارة	—	٣	١ر٩
الأعمال اليدوية	١ر٧	٣	٢ر٥
القـــانون	—	٢	١ر٢
الهندســة	١ر٧	٢	١ر٩
الطـــب	٣ر٣	٢	٢ر٥
غير ذلـــك	١٨ر٣	٢١	١٩ر٧
لا شىء	٢١ر٦	٢١	٢١ر٥

ويضع اهتمام الاناث العظيم بالقضايا الاجتماعية ورفضهن للمهن الفنية أساسا للاعتراض الاجتماعى الجارف على تطلع المرأة لحرية اختيار المهنة كالرجل ، ورغم الحاح

وسائل الاعلام الحكومى على النساء لممارسة المهن الفنية ، فان المجتمع لا يرضى هذا الاتجاه ، مما يعلل عدم وجود مغنيات ولا راقصات ليبيات ٠

والواقع أن هناك تأرجحا واضحا فى آراء الذكور حول حرية الاناث للمهن ، فبينما يعترف الرجل بالمزايا التى تعود على المجتمع من نشاط النساء المهنى ، ومن رفع مستوى الكفاءة ، وتوسيع التفكير ، وزيادة الثقة بالنفس ، الخ ، فانه يقلق اذا ما هددت المهنه دور النساء كربات بيوت ٠ ويبرز هذا التأرجح كلما أثيرت قضية تحرك المرأة تحركا اجتماعيا ٠ وبينما يؤيد الرجال حق الفتاة فى التعليم العالى كل التأييد يعترضون على خروجهن للحصول على درجات علمية فى الخارج ٠

وقد خالف المشتركون أسلافهم حين أيدوا حق الأنثى فى منافسة الذكر ، وانما ينقسم الرأى عند تطبيق هذا المبدأ ٠ وقد ظهر هذا الانقسام فى الرأى بين الاناث بنسبة ٧٠٪ حين أبدت الفتيات تحفظهن ، وشهدن بأن اشتراك الأنثى على قـــدم المساواة مع الجنس الآخر مسألة لها مالها وعليها ما عليها ٠

ولا يعادى الذكور الاناث عداء كبيرا فى المنافسة الحرة ، كذلك تعترض الفتيات على المنافسة الحرة رغم ما ترمز له من تحرر اجتماعى ٠ ويبدو أن ثقة النســاء بأنفسهن ، وقصور استعدادهن الاجتماعى ، يجعلهن راضيات باشتراك محدود مع الذكور فى المهن فى الوقت الحاضر ٠

خاتمـــة

تشكل الجامعة الليبية فى طربلس ركيزة قومية ، اذ تؤدى دورا رئيسيا فى دفع المجتمع للتطور الحديث ٠

وسوف يمد المقيدون من طلابها المتزايدين عددا أمتهم بمواطنين متعلمين خـير تعليم ، وبلادهم فى أمس الحاجة اليهم للتنمية ٠

وعدا تدريبهم على استعمال الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة أحدثت الجامعة تغييرات بعيدة المدى فى تقاليد المجتمع الليبى وثقافته ، وقد عظم الأثر وزادت وجهات النظر مرونة عند تقبل كثير من المهن الحضرية ٠

والأهم من ذلك أن الطالبات قد أظهرن قبولا واستعدادا للمغامرة فى دوائـر الأعمال والمهر ، وكانت هذه منذ وقت قريب وقفا على الذكور ٠ على أن المتعلمات

لا يتحمسن لازالة كل الفوارق بين الجنسين ، ويدركن أن محو هذه الفوارق كلهـا قد يجلب لهن حقوقا جديدة ، لكنه يسلبهن بعض امتيازاتهن الحاضرة ٠

أما الحماسة المحدودة للتعليم العالى والتدريب المهنى فتدل على اتجاه الى النشاط الاقتصادى ذى العائد الكبير ، الذى لا يتطلب مهارة من الطلاب ٠ أما مستقبل المهن الاكاديمية فسوف يتحدد نتيجة للمراجهة بين التحمس للخلق العلمى والاهتمام بالمال والحياة الناعمة ٠

ويؤدى ضعف الصلة بين الجامعة وبين أسر الدارسين الى ضـعف تأثيرها فى المجتمع الخارجى ، وان تقوية هذه الصلة سوف تؤدى الى ادارك الدارسين القـوى لدورهم العلمى والفكرى ، فيؤدى ذلك الى الضغط على الطلاب للاهتمام بدراساتهم الأكاديمية لتشمل كل نواحى اهتمامهم ، بما فى ذلك التطلعات المهنية ٠

ملاحظـات

١ ـ سالم على حجاجى ، ليبيا الجـديدة ، ص ١٣٧ ـ طرابلس ، مؤسسـات عصرية ٠

٢ ـ عبد العزيز شرف ، جغـرافية ليبيا ، ص ١٤٨ ، الاسـكندرية ، جامعة الاسكندرية ١٩٦٣ (بالعربية) ٠

٣ ـ أثناء استعمار ليبيا كان فيها أكثر من ٤٥٫٠٠٠ ايطـالى مقيم فى طرابلس ٠ انظر فتزجرالد ، افريقيا ، الطبعة العاشرة ، ص ٤٧٨ ، لندن ، مثوين وشركاه ، ١٩٦٧ ٠

٤ ـ فيليب وارد ، سياحة فى ليبيا ، ص ٣٩ ، لندن فابروفابر ، ١٩٦٧ ٠

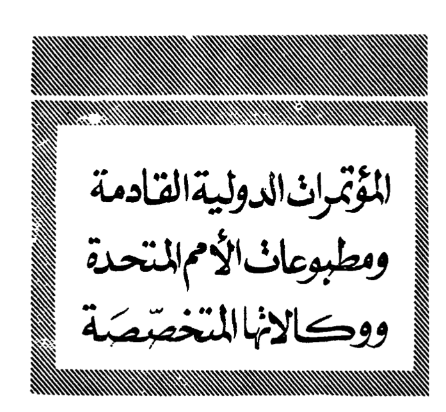
٥ ـ لقد أصبحت تجارة البناء من أربح المهن نظرا لمواجهة بناء المنازل والمشروعات الصناعية والادارية ٠ انظر هادى ٠ م٠ بولوجما ، بنغازى خـلال العصور ، ص ٦٥ ، طرابلس ، دار مكتبات الفكر ١٩٦٨ ٠

٦ ـ تتكون فرقة الرقص الشعبى فى ليبيا من الرجال أساسا ٠

٧ ـ لوسيل كارلسون ، دول افريقيا وأقاليمها ، ص ٩٠ ، نيويورك ، مجروهيـل ١٩٦٧ ٠

٨ ـ زادت أحوال الاناث تحسنا فى السنوات الأخيرة ، وتدل على ذلك الزيادة الهائلة فى عددهن فى المدارس العامة ، اذ ارتفع من ٥٩٦٣ عام ١٩٥١/١٩٥٢ الى ٢٤ر٦٥ عام ١٩٦٤/١٩٦٥ ، انظر سالم على حجاجى ، ص ٣ر١٠ ٠

٩ ـ فى معظم بلاد شمال أفريقيا التى تتمسك بالتقـــاليد القـديمة تتحكم رؤوس العائلات فى أمورها تحكما مطلقا ٠ أنظر لويدكابون برجز ، قبائل الصحراء، ص ٨٢ ، كمبردج ، ماساتشوستش ، مطبعة جامعة هارفارد ١٩٦٧ ٠



١٩٧٦

١ ــ ٣ نوفمبر : معهـــــد مهندسى الكهرباء والالكترونيات : مؤتمر عن النظم والانسان والسبرنطيقا

Institute of Electrical and Electronics Engineers, Conference Service 345 E 47th St., New York, N.Y. 10017 (United States).

٣ ــ ٦ نوفمبر : مؤتمر العلوم الادارية ، الجمعية الأمريكية لبحث العمليات : اجتماع خريفي مشترك ميامى

428 E, Preston St., Baltimore, M.D. 21202 (United States).

١٧ ــ ٢١ نوفمبر : الاتحاد الأمريكي لعلم الانسان : الاجتماع السنوى

L. D. Horn, AAA, 1703, New Hampshire Ave, N.W., Washington, D.C. 2009 (United States).

ديسمبر الولايات المتحدة جمعية الاقتصاد القياسى : مؤتمر

P.O.Box 1264, Yale Station, New Haven Conn. 06520 (United States).

١٩٧٧

أمريكا اللاتينية : الرابطة الدولية للبحث عن السلام : المؤتمر العام السابع

IPRA, c/o PRIO, Frognerseterveien 2, Oslo 3 (Norway).

٢٧ ـ ٣١ مارس تورنتو : جمعية علم السموم : الاجتماع العلمى الدولى ٠

R. A. Scala, SOT, c/o Med. Res. Div., Exxonr and Co., London, N.J., 07036 (United States).

٢١ ـ ٢٣ ابريل : سان لويس ميسورى اتحاد سكان أمريكا اجتماع مندمج

PAA, Box 14182 Benjamin Franklin Station, Washington, D.C. 20044 (United States).

يونيه أو يولية : الاتحاد العلمى لدول المحيط الهادى : المؤتمر الدولى الثالث أندونيسيا

PSA University of British Columbia, Vancouver (Canada).

١٩٧٨

الهند : المؤتمر الدولى لعلوم الانسان والأعراق البشرية

Dr. Mario D. Zamora, Department of Anthropology, College of William and Mary, Williamsburg, Virginia (United States).

ميونخ : الاتحاد الدولى لعلم النفس التطبيقى : المؤتمر الدولى التاسع عشر
IAAP, 47, Rue César Frank, Liège (Belgium).

روما : الجمعية الدولية لعلم الجريمة : المؤتمر العالمى الثامن ٠
ISC, J.E.H. Williams, Secretary-General,
4, Rue de Mondovi, 75001, aris (France).

١٤ ـ ٢٦ أغسطس : الاتحاد الدولى لعلم الاجتماع : المؤتمر العالمى التاسع ٠

أبسـولا :

ISA, P.O.Box 719, Station A, Montréal (Canada).

وثائق ومطبوعات الأمم المتحدة
ووكالاتها المتخصصة

السكان ، الصحة ، الطعام ، البيئة ٠

السـكان :

Report on the African Census Programme
(UN/E/CN.14/CAS.9/11), (June 1975).

تقرير عن برنامج التعداد الافريقى الذى بدأ عـام ١٩٧١ ، بقصد تحسين المعلومات الخاصة بحجم وخصائص السكان الافريقيين فى الدول الأعضـاء باللجنة الاقتصادية لافريقيا ، التابعة للأمم المتحدة (مايو ١٩٧٥) ٠

الصحة :

Evaluation of Family Planning in Health Services WHO
(Technical Report Series No. 569).

أعد هذا التقرير لمساعدة الدول الأعضاء للكشف عن مختلف الطرق لتنظيم وأداء الخدمات الصحية الخاصة بتنظيم الأسرة ، وكيفية أدائها ٠

Education and TPreatment in Human Sexuality :
(Technical Report Series No. 572) WHO, 1975.

هذا عرض خطير لاجتماع تناول دور النشاط الجنسى فى البرامج الصـحية : التعليم والتدريب فى النشاط الجنسى ، وخدمات للعناية بالصحة الجنسية ، مراكز التجاء اقليمية لعلم الجنس ٠

Advances in Methods of Fertility Regulation
(Technical Report Series No. 575) WHO, 1975.

أعدت هذا التقرير مجموعة علمية تابعة لمنظمة الصحة العالمية ، عن التقدم فى طرق تنظيم التوالد ، مع ترجمة لحياة شخصية مختارة ٠

الطعام والزراعة :

The State of Food and Agriculture, 1974 .

أصدرت هذا الكتاب منظمة الزراعة والطعام ١٩٧٥ · وهو عرض عالمى بحسب الأقاليم والسكان والمخزون من الطعام والتنمية الزراعية ، مع جداول احصائية ·

Report of the World Food Council, 1975
(UN/A/10019).

تقرير لمجلس الطعام العالمى الذى أسسته الجمعية العامة لهيئة الأمم فى ديسمبر ١٩٧٤ ، وعقدت أولى جلساته فى روما فى يونية ١٩٧٥ · وقد استعرض المجلس الموقف العالمى للطعام ، وبحث الموضوعات الحرجة التى يجب أن يهتم بها . ووضع لها برنامج عمل ·

Prices of Agricultural Products and Selected Inputs in Europe and North America
E. 75 H.E. 4).

يضم هذا العدد (رقم ٢٤) من المجلة السنوية التى تصدرها اللجنة الاقتصادية لأوربا ، بالاشتراك مع منظمة الزراعة والغذاء ، أسعار المنتجات الزراعية ، ومقادير الطاقة فى أوربا وأمريكا الشمالية (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤) وتحتوى على ٦١ جدولا احصائيا ، تتعلق بنو خاص ، بدول أوربا الغربية ، وكندا ، والولايات المتحدة ، ودول شرق أوربا ·

Production Yearbook. FAO 1975, Vol. 28-1.

الكتاب السنوى للانتاج الذى تصدره منظمة الزراعة والطعام بثلاث لغات ·

FAO Commodity Review and Outlook 1974-1975. FAO 1975.
(FAO/CCP. 75-6).

الموقف العام للسلع والمستقبل المتوقع لها ، نحو ضمان الغذاء العالمى : الطرق الدولية لمخزون الطعام ١٩٤٥ ـ ١٩٧٥ · الموقف الحالى والمستقبل المتوقع بالنسبة للسلع ·

Agriculture and the Development Process, by L. Malassis.

أصدرت اليونسكو هذا المرشد التطبيقى المؤقت لتدريب الناس على معالجة مشكلات التنمية الزراعية ، وكذلك يعد دراسة لدور الزراعة بوصفها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو شامل · ويتضمن الزراعة والتخلف ، المجتمعات الزراعية التقليدية وتحولها · التنظيم الاجتماعى الاقتصادى للزراعة فى الدول الأقل تقدما ، التخلف الشامل والتخلف الزارعى ، اسهام الزراعة فى النمو ، التدهور النسبى وتحول الزراعة ·

البيئـــة :

The Sahel : Ecological Approaches to Land Use (UNESCO) 1973
(MAB Technical Notes).

كانت أغراض الاجتماع الاقليمي المنعقد في نيامي (مارس ١٩٧٤) ، مع منظمة الطعام والزراعة و (UNFP) عن مصادر علاقات الكائنات الحية المتكاملة بالبيئة، ومطالب التدريب في الاقليم الساحلي ، لابد أن تحدد دراسات لهذه العلاقات التي يجب أن تستمر أو تباشر في الاقليم ، وأنواع استخدام الأرض والتطبيقات الادارية التي ينبغي تكييفها · وتجتمع وجهات النظر والتحليلات معا في النشرة الحـــالية ، ولكن لا تكون بالضرورة مطابقة لوجهات نظر اليونسكو ·

Teacher's Study Guide on the Biology of Human Populations :
Africa (UNESCO) 1975.

يهدف هذا الكتاب الى مساعدة المدرسين على شرح التفاعلات البعيدة المدى بين الانسان وبيئته ، ويحتوي على بيانات أساسية عن علم الوراثه وتطور الانســـان ، والبيئة الطبيعية والحيوية للسكان ، والتكاثر البشري والنشاط الجنسي ، والقوى المحركة عند السكان ، والعلاقة بين السكان وبيئتهم · وقد أعدت هـــذه الترجمة لافريقيا بنوع خاص ·

Report of the Governing Council of the United Nations Environment Programme on the Work of its 3rd Session
(UN/A/10025).

استعرض المجلس المهيمن على برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة (في انعقاده الثالث من ١٧ مايو ــ ٢ أبريل ١٩٧٥) الوضع البيئي وأنشـــطة برنامج البيئة ، ودرس البرنامج المقترح ، وأنشطة برنامج الصندوق ، والاعداد لمؤتمر الموطن ، الذي سيعقد في ١٩٧٦ · ويحتوي الملحق على القرارات التي اتخذت ·

International Multilateral Co-operation in the Human Settlements Field.
by Jean Siotis
(UN/A/CON.70/WG/3).

تقرير لمركز البحوث بجنيف عن المنظمات الدولية ، يتضمن عرضـــا لأنشطة المؤسسات ووحدات أمانات السر في نطاق أسرة الأمم المتحدة ، وكذلك نشاط منظمات اقليمية عامة ، في مجال الاستيطان البشري ·

A Review of Conceptual Formulation and Development for Habitat
(UN/A/CONF.70/WG/13).

تحاول هذه الورقة تجميع مختلف الجهود التي بذلت في هـــذا المجال ، يمكن استخدامها في الاعداد لمؤتمر الأمم المتحدة عن المستوطنات البشرية (الموطن) ، الذي سيعقد في فانكوفر عام ١٩٧٦ · والموضوعات التي اقترحت مجموعة تخطيط صغيرة

نقلها للاعداد للمؤتمر هي : نوع الحياة ، سياسة التنمية القومية ، الموارد الدولية للمستوطنات البشرية ، الوضع العالمى للمستوطنات ، تكنولوجية الجماعة ، والنظم الاقتصادية ٠

Sociological Aspects. African Migration and Human Settlements (UN/E/CN.14/HUS/8).

تقرير المؤتمر الاقليمى الافريقى عن المستوطنات البشرية : أصولها ، النماذج، البداوة ، اللاجئون ، استنزاف المخ ، الهجرة الجماعية الريفية ٠ مع جداول احصائية٠

الاقتصاديات :

الاحصاءات

The Use of Statistics. A Handbook for Co-operatives, by Liam E. Pickett. ILO. 1975.

يوفر هـــذا المجلد الذى نشرته منظمة العمل الدولية مرشـــد مفيدا للمعاهد التعاونية وهيئة الأساتذة ، وكذلك لأعضاء التعاونيات ٠ وينقسم الكتاب الى جزءين : قسم وصفى عـــام يحدد التعبيرات الاحصـــائية المختلفة ويشرح تطبيق التقنيات الاحصائية ، وقسم يوضح التطبيقات الممكنة للتقنيات الاحصـــائية فى المجتمعات التعاونية ٠

Annual Bu'letin of General Energy Statistics for Europe, Vol. VI (/F/R.75.II.5) April 1975.

المجلد السادس من المجلة السنوية لاحصاءات الطاقة لأوربا (تصدرها اللجنة الاقتصادية لأوربا ، التابعة للأمم المتحدة) فى ثلا ثلغات : الانجليزية والفرنسية والروسية عن الفترة من ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ ٠

Standard International Trade Classification (UN.E.75.XVII.6 ;/STAT/SER.M.34.Rev. 4), 1975.

التصنيف التجارى القياسى الدولى ٠

The Growth of World Industry, Vol. II. Commodity Production Data (E.75.XVII.4 ; UN/ST/ESA/STAT/SER.P/11, Vol. II).

نمو الصناعة العالمية

جداول سلعية ـ استخراج المعادن والحجارة ـ التصنيع ـ الكهرباء والغاز ٠

الموقف الاقتصادى

Survey of Economic Conditions in Africa, 1973-1974 (UN/E/CN.14/621 ; E.75.II.K.1).

هذا هو التقرير الثامن من هـــذه المجموعة الذى أعدته اللجنة الاقتصـــادية

لأفريقيا ، وقد خصص للنجاح الذى تحقق فى عام ١٩٧٢ بتنفيذ أهـــداف وأغراض العقد الثانى للتنمية الذى تتبناه الأمم المتحدة ، وخطة افريقيا للتنمية طوال عــام ١٩٧٣ ٠ وتبذل محاولة لضم الاتجاهات الاجتماعية ، بالاضافة الى القطاعات الاقتصادية ويعرض المسح بالدرجة الأولى ، الزراعة والصناعة والنقل والمواصلات والسياحة ، والتجارة الخارجية ، والنقد ونواحى التنمية المالية ٠ النزعات الاجتمـــاعية المتعلقة بالسكان العمالة ، والتعليم ، الصحة ، ولكن نظرا لنقص المعلومات الحديثة فقد اقتصر التحليل على الفترات السابقة لعام ١٩٧٢ ٠

التنمية الاقتصادية بالدول النامية ٠

Current Problems of Economic Integration. The Role of Multilateral Financial Institutions in promoting Integration among Developing Countries.
(UN/TD/B/531 ; E.75.II.D.5), 1975.

ينقسم هذا التقرير الى جزءين : الجزء الأول هو المجموعة التى تتعلق بهـــذا الغرض ، عن دور المؤسسات المالية المتعددة الجوانب فى تعزيز مشروعات التكامل الاقتصادى فى الدول النامية ٠ مع ٣٣ جدولا احصائيا ٠

The Role of the Patent System in the Transfer of Technology to Developing Countries
(E.75.II.D.6 ; UN/TD/B/AC11 19 Rev.3, 1975.

أعد هذا التقرير بالاشتراك بين شعبة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة لهيئة الأمم ، وسكرتيرية (UNCTAD) والمكتب الدولى للمنظمة العالمية للملكية الفكرية ٠ وهو يصف خصائص نظام البراءة ، ونظم البراءة البراءة الوطنية والدولية والتقدم الاقتصادى فى الدول النامية وهيكل تنقيح نظام البراءة ، مع ١٦ من الجداول الاحصائية ، وملحقين ٠

Report of the Governing Council of the United Nations Development Programme in its 20th Session
(UN/E/5703 1975.

يعالج هذا التقرير الدور الذى يقوم به مستقبلا برنامج التنمية الدولية التابع للأمم المتحدة ، وذلك بمناسبة الحديث عن الاستعدادات للانعقاد الخـــاص للجمعية العامة ، للنظر فى التعاون الدولى والتنمية ، كما يصف التقرير أنشطة هذا البرنامج فى عام ١٩٧٤ ويفحص المستقبل المالى المتوقع خلال عام ١٩٧٦ ، ويعرض أنشـــطة صندوق الأمم المتحدة الخاص بالسكان ، وشكليات الاعتماد المالى المخصص للكشف عن الموارد الطبيعية مستقبلا ٠

Development and International Economic Co-operation
U.N. Emergency Operation
(UN/A/10201) 1975.

يستعرض هذا التقرير منجزات العملية الطارئة التى قامت بها الأمم المتحدة بناء على التماس الجمعية العامة فى اجتماعها السادس الخاص (مايو ١٩٧٤) ، للعمل على تخفيف المتاعب التى تواجهها الدول النامية ذات الدخل الضئيل التى تأثرت الى أخطر حد بالأزمة الاقتصادية الراهنة • وقد تركزت أنشطة العملية الطارئة على تحديد الدول الأخطر تاثر ، وعلى تقويم حاجاتها وتعبئة مواردها ، ومراقبة المساعدة المتعددة الجوانب والثنائية ، والفاعلية ومال الموارد المنفق من حساب السكرتيرية العــــامة الخاص • وصيغ تقويم لموقف الدول الاثنتين والأربعين •

Special Measures related to the Particular Needs of the Land Locked
Developing Countries
(UN/A/1020).

يحتوى التقرير على دراسة شاملة لمشكلات العبور الخاصة بالدول النامية المغلقة ويقترح تأسيس صندوق لصالح هذه الدول •

The Role of UNCTAD in a NePw Structure for Global Economic Co-operation (UN/TD/B/573), 1975.

تقرير أعده السكرتير العام لمؤتمر الأمم المتحدة عن التجارة والتنمية

نظرة تمهيدية للتغيرات التأسيسية الوثيقة الصلة بـ (UNCTAD) فى المحيط الأوسع للتغيرات فى نظام الأمم المتحدة ككل ، وما تتضمنه مثل هذه التغييرات بالنسبة لدور (UNCTAD)

الموارد الطبيعية ، علم المياه

The International Decade of Ocean Exploration
(IDOE) 1971-1980, (UNESCO).

تشكل هذه النشرة الصياغة الأولى للبرنامج العالمى الشامل للبحث الأوقيانوسى الموجه نحو الاستخدام العاقل للمحيطات • وتشير الى معايير اختيار برامج البحث على المدى الطويل ، وتصف المشروعات التى تباشر الآن •

Marine Science and its Applications : Spheres of Competence and Work
Programmes of U.N. Organizations and Agencies.

يصف التقرير طبيعة البرامج التعاونية بين المنظمات فى جهاز الأمم المتحدة فى مجال علم البحار وتطبيقاته ، ويوجز مجالات الكفاءة وبرامج العمل الذى تؤديه الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على أساس المادة المتوفرة عن طريق تلك المنظمات •

Applications of Hydro'ogy to Water Resources Management by V. Klemes
(Operational Hydrology Report No. 4, WMO No. 356).

أصدرت هذا التقرير منظمة الأرصاد العالمية بجنيف ، ويضم هذه الموضوعات : ادارة الموارد المائية ، المشكلات الهيدرولوجية التى تنشأ عن عجز المياه ، والتى تنشأ من وفرة المياه •

منع الجريمة : (١)

Changes in Forms and Dimensions of Criminality.
Transnational and National (UN/A/CONF.56/3).

الجريمة بوصفها قضية على المستوى الوطني والمستوى الخارجي : الجريمة المنظمة ، جريمة ذوي الرواتب ، الرشوة ، الجرائم التي تؤثر في الآثار الفنية ، العمل الاجرامي المرتبط بسوء استعمال الخمور والمخدرات ، العنف في العلاقات الشخصية ، العنف فيما وراء الحدود القومية ، ودلالة العنف الدولي النسبي ، العمل الاجرامي المتصل بحركة مرور السيارات ، الاجرام المتصل بالهجرة ، والهرب من الكوارث الطبيعية والأعمال العدائية ، الجرائم النسائية ، التنبؤ بالجريمة ومشكلات ضبط الجريمة • ويضم التقرير معاهدات دولية مختارة ووثائق عن الارهاب •

Criminal Legislation, Judicial Procedures and other Forms of Social Control in the Prevention of Crime
(UN/A/CONF.56/4), 1975

تدرس ورقة العمل هذه ، التي أعدتها سكرتيرية الأمم المتحدة ، أزمة جهاز القضاء الجنائي • وتفحص أهداف الجهاز ومهامه ، وافتراضاته وتوقعاته ، ونتائجه السلبية ، وضبط الجهاز ، والاصلاح والتغيير والاتهام • التغيير في التشريع الجنائي والاجراءات القضائية ، وأشكال الانضباط الاجتماعي الأخرى في منع الجريمة من خلال التنظيم الاجتماعي ، والضوابط التقليدية في الدول النامية ، والمشاركة الشعبية في الدول ذات التخطيط الاقتصادي المركزي ، واللامركزية في الانضباط الاجتماعي ، ونظام القضاء الجنائي بالنسبة للضحية والمجرم ، نشر الاتهام •

The Emerging Roles of the Police and other Law Enforcement Agencies, with Special Reference to Changing Expectatives and Minimum Standards of Performance
(UN/ACONF.56/5).

خلفية تاريخية • توقعات ومستويات الأداء ، معالم ومشكلات ، البوليس والجمهور ، مقاييس أخلاقية ، حراس الأمن الخصوصيون والمحققون • دور البوليس في المستقبل •

الملحقات : مرونة آداب المهنة فيما يتعلق بتنفيذ القانون ، مسودة المدونة الدولية للأخلاقيات البوليسية

The Treatment of Offenders, in Custody or in the Community, with Special Reference to Implementation of the Standard Minimum Rules for Treatment of Prisoners
(UN/A/CONF.56/6).

---

(١) عقد المؤتمر الخامس للأمم المتحدة ؛ عن منع الجريمة ومعاملة المجرمين ، في جنيف من ١ — ١٢ سبتمبر ١٩٧٥ • وقد وضعت طائفة من الوثائق التي قدمت للمؤتمر في هذا التقرير .

النزعات الراهنة فى التصحيحات تجاه التقليل من استخدام الحبس • عرض لأدنى القواعد القياسية فى معاملة المسجونين ، ويحتوى التقرير على ثلاثة ملحقات : أدنى القواعد القياسية فى معلة المسجونين ، سكان السجون فى بعض الدول الأعضاء، مخطط تمهيدى للاجراءات الخاصة بالتحقيق الفعال لأدنى القواعد القياسية •

Economic and Social Consequences of Crime : New Challenges for Research and Planning
(UN/A/CONF.56/7).

بعض النتائج الاقتصادية والاجتماعية للجريمة • التنمية ، الجريمة والعدالة : الفجوة المتسعة ، تقويم النتائج الاقتصادية والاجماعية للجريمة : بعض متضمنات البحث • التخطيط لتقليل واعادة تصنيف خسائر الجريمة • تحد للمستقبل •

Health Aspects of Avoidable Maltreatment of Prisoners and Detainees
(UN/A/CONF.56/9).

أعدت هذا التقرير منظمة الصحة العامة ، لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس عن منع الجريمة ومعاملة المذنبين • وقد وضعت مسودة هذه الورقة عند دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بتعاون وثيق مع منظمات أخرى مقتدرة ، وتشمل اليونسكو ، كأن تكون متخصصة ، مخططا تمهيديا لمبادىء الأخلاقيات الطبية التى يمكن أن تكون ذات صلة بوقاية الأشخاص المعرضين لأى نوع من الاحتجاز أو الحبس ، ومقاومة التعذيب وغيره من العقوبات الوحشية والمنافية للانسانية •

وبذلت محاولة لوضع مخطط تمهيدى لمختلف الحالات التى قد تكون فيها صحة المسجونين والمحتجزين مشوشة ومتضمنات خدمات السجن الصحية لبعض الحالات، ومدى ارتباط منظمة الصحة العالمية بالاعتبارات الأخلاقية ذات الصلة الوثيقة بالموضوع •

وتحتوى الملحقات على مسودة اعلان الاتحاد الطبى العالمى ، وتصريحات الاتحاد الطبى العالمى فى جنيف وهلسنكى ، واقتباس من بيان المجلس الدولى عن الكحول وادمان المخدرات •

التقدم الاجتماعى ، النساء

National Experience in achieving Far-reaching Social and Economic Changes for the Purpose of Social Progress
(UN/A/10166), 1975.

أعدت سكرتيرية الأمم المتحدة بالتشاور مع منظمة العمل العالمية ، ومنظمة التغذية والزراعة ، واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ، مفكرة واستفتاء ، أرسلت الى الدول الأعضاء بالأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٧١ • وتصنف الدراسة تغييرات اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى على النحو التالى : تغيرات فى اتخاذ القرار ، التخطيط

والمشاركة ، تغيرات في الحقوق والأوضاع الاجتماعية للأفراد والمجموعات ، تغيرات فى الانتاج والعمالة ، وتغيرات فى مستوى المعيشة ، وتغيرات فى السـكان والنظم الاقتصادية • ويعالج التقرير الخاص بنتائج البحث الاقتصـاديات المتقدمة المخططة مركزيا ، واقتصاديات السوق المتقدمة ، والاقتصاديات النامية •

Report for the World Conference of the International Women's Year (UN/E/5725), 1975.

يشتمل التقرير على نصوص الاعلان ، وخطط العمل ، والأحكام والقرارات ، والتوصيات التى تبناها المؤتمر الذى عقد فى مكسيكوسيتى من ١٩ يونية الى ٢ يولية ١٩٧٥ (فى صيغة مؤقتة)

Women, Education, Equality : A Decade of Experiment (UNESCO), 1975.

يستعرض هذا المجلد ويحلل ثلاثة مشروعات تجريبية فى برنامج لليونسـكو على المدى الطويل لتعزيز فرص النساء للمساواة فى التعليم ، وكانت هذه المشروعات قد نفذت فى دول ذات تقاليد ثقافية متباينة ، وفى مراحل شتى من التطور : التعليم لنساء الريف (فولتا العليا) ، تدريب لمدرسى المدارس الابتدائية النسوية (نيبال) ، السماح للنساء بالوصول الى المهن الفنية (شيلى) ، ويصور كل من المشروعات أنشطة عملية معينة يمكن أن تطبق فى أنحاء أخرى من العالم •

ظروف المعيشة والعمل

Hours of Work in Industrialised Countries, by Archibald A. Evans.

ان هذه الدراسة المدعمة بالوثائق ، التى قامت بهـا منظمة العمل الدولية ، تحتوى على وفرة تختلف عن المعلومات المتناثرة عن التقدم الواقعى الذى حققته دول غربى أوربا وشرقيها وأمريكا الشمالية وكذلك استراليا ونيوزيلنده الجديدة واليابان ، فى مجال ظروف العمل •

Flexible Working Hours, by Heinz Allenspach.
(ILO) 1975.

ويزودنا هذا التقرير بتمهيد شامل لهذا الموضوع المحلى الى حد بعيد والذى بحث على نحو جيد •

Making Work More Human. Working Conditions and Environment.

تقرير المدير العام المقدم الى المؤتمر الدولى للعمل فى دورته الستين (منظمة العمل الدولية) ١٩٧٥ • والهدف من هذا التقرير هو وضع أساس لحملة دولية لمسـاعدة الدول الأعضاء على اتخاذ اجراءات ملحة لتحسين ظروف العمل والبيئة • بيئة عمل آمنة وصحية ، وقت العمل ، والتنظيم والرضا عن العمل •

ادارة العمل

Labour Administration : Role, Functions and Organization
ILO Conference.

يشتمل هذا التقرير عن مؤتمر منظمة العمل العالمية فى اجتماعه الحادى والستين ١٩٧٥ / ١٩٧٦ ، على : الوظائف المحددة لادارة العمل • النظام ككل • نظام العمل الداخلى الخاص بوزارات العمل •

التركيب ، هيئة الموظفين وعمل التقارير • استفتاء •

العمـــالة

Special National Procedures concerning Non-discrimination in Employment. Practical Guide.

ينشر هذا الدليل لتيسير التخطيط على المستوى القومى واستقرار حـــالات التمييز فيما يتعلق بالتنظيمات الخاصة بمراعاة حالات التمييز العنصرى وتسويتها ، فيما يتعلق بالعمالة فى ظل سياسات وطنية للتخلص من مثل هذا التمييز •

القضايا السياسية ، حقوق الانسان

القضايا السياسية •

Introduction to the Report of the Secretary-General on the Work of the Organization
(UN/A/10001/Add.1.Advance Version) 1975.

فحص قام به السكرتير العام للأمم المتحدة فيما حققته ابان الثلاثين عاما من وجودها ، وكذلك فى مواطن الضعف والفشل : الدفاع عن السلام الدولى والأمن ، النظام الدولى ، العدالة الاجتماعية ، نزع السلاح ، تنظيم التسلح ، عمليات المحافظة على السلام ، انقاص الاستعمار ، التوقيع فى هلسنكى على القرار الأخير للمؤتمر على الأمن والتعاون فى أوربا . عقد مؤتمرات خاصة بالمشـــكلات العالمية ، تقدم الادارة المدنية الدولية •

التســـلح Disarmament

Implementation of General Assembly Resolution 3254
(UN/A/10165 and Add.) 1975.

دعا قرار الجمعية العمومية الذى اتخذته فى ٩ ديسمبر ١٩٧٤ جميع الدول ابلاغ السكرتير العام وجهات نظرها واقتراحاتها فيما يتعلق بالنقاط التى اعتبرتهـا وثيقة الصلة بالموضوع ، بالنظر الى التقرير المعنون :

« تخفيض ميزانيات التسلح الحربى فى الدول الأعضاء الدائمة فى مجلس الأمن

بمقدار ١٠ فى المائة ، والانتفاع بالاعتمادات المالية المدخرة حتى الآن لتوفير المساعدة للدول النامية (قرار ٩٧٧٠) · وتضم هذه الوثائق وجهات النظر والمقترحات التى وصلت من الحكومات ، وجدولا بالآراء والمقترحات ·

تصفية الاستعمار · Decolonization

Implementation of the Declaration on the Granting of Independence to Colonial Countries and Peoples. Question of Territories under Portuguese Domination (UN/A/10040) 1975.

نقل ممثل البرتغال الدائم لدى الأمم المتحدة ، لنص الاتفاق بين البرتغال وحركات التحرير الانجلولية ـ الجبهة الوطنية لتحرير انجولا ، الحركة الشعبية لتحرير انجولا ، الاتحاد القومى لاستقلال انجولا التام · الاجتماع فى ألفور (البرتغال) ، الجارف (البرتغال) من ١٠ الى ١٥ يناير ١٩٧٥ للتفاوض بشأن الاجراءات وجدول الأعمال لحصول أنجولا على الاستقلال ·

Comoro Archipelago
(UN/A/AC.109/L.1033).

تحتوى ورقة العمل التى أعدتها سكرتيرية الأمم المتحدة على وصف طبيعى للاقليم ، واحصاء للسكان ، والتطورات الدستورية والسياسية ، مثل الأحزاب السياسية ، والتقدم نحو الارتقاء الى الاستقلال ، والاستفتاء على تقرير قضية مايوتو ، ومركز فرنسا بعد الاستفتاء، والانتخابات التشريعية التى سعى اليها القادة المعارضون، الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ·

Falkland Islands (Malvinas), 1975
(UN/A/AC.109/L.1044)

التطورات الدستورية والسياسية : والدستور والاصلاح الدستورى ، الاتصالات بين حكومة الأرجنتين وحكومة المملكة المتحدة · احتمال وجود رواسب بترول فى المنطقة وبعيدا عن الشاطىء فى المنطقة المحيطة بها · الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية ·

حقوق الانسان ، سياسة التمييز العنصرى

Torture and other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment in Relation to Detention and Imprisonment, 1975
(UN/A/10158).

المعلومات ذات الصلة بالاجراءات التشريعية والادارية والقضائية ، وتتضمن العلاجات والروادع التى تهدف الى وقاية الأشخاص فى نطاق السلطة القضائية من الخضوع للتعذيب أو المعاملة المهينة أو العقاب · والاجراءات الوقائية ضد تعذيب

الأشخاص المحتجزين فى انتظار التحقيق والمحاكمة والمسجونين المدنيين • العلاجات والروادع • ملاحظـــات وتعليقات من الحكومات على المواد ٢٤ الى ٢٧ من المبادىء التمهيدية عن التحرر من الاعتقال الاستبدادى والاحتجاز •

Human Rights and Scientific and Technological Developments. Protection of Broad Sectors of the Population against Social and Material Inequalit.es, as well as other Harmful Effects which might arise from the Use of Scientific and Technological Developments.
(UN/A/10146), 1975.

حماية الحقوق النوعية للقطاعات الواسعة من السكان • افساد البيئة البشرية نتيجة للتطورات العلمية والتكنولوجية ، ووجود وقاية أو اقتراحها ، التأثير الضـــار للانفجار السكانى ، تزايد القوة المدمرة للأسلحة الحديثة ، المخـــاطر الناجمة عن الاشعاع الذرى ، والوقاية الموجودة والمقترحة ، تهديد وحدة أراضى وسيادة الشعوب المتقدمة فى التسجيل وغيره من التقنيات ، واجراءات الوقاية الموجودة والمقترحة •

التمييز العنصرى

Review of Developments in South Africa since September 1974.
(UN/A/AC.115/L.418), 1975.

تزايد عزلة نظام جنوب افريقيا • فرض التمييز العنصرى والتسويات فى نطاق هذه السياسة : التصميم على دفع « التمييز العنصرى الضخم » قدما ، بقصد تعزيز ودوام وســـيطرة البيض ، فى الوقت الذى اتفق فيه على التخفيف من بعض المظاهر العنصرية (فيما يعبر عنه « بالتمييز العنصرى التافه ») •

Note on Recent Developments in the Build-up of South African Military Forces
(UN/A/AC.115/L.410), 1975.

تضخم القوات المسلحة ، اتساع التجهيزات العسكرية ، صنع الأسلحة ، تنفيذ حظر شحن الأسلحة •

Note on Developments concerning Sports and Apartheid in South Africa
(UN/A/AC.115/L.412), 1975.

سياسة الألعاب الرياضة فى نظام جنوب افريقيا • تطورات جديدة فى العـــام الماضى •

تطورات فى الألعاب الرياضية الفردية •

القانون الدولى

Yearbook of the International Law Commission, Vol. I.
(A/CN.4/SER.A/1974).

كتاب سنوى يضم محاضر موجزة للانعقاد السادس والعشرين للجنة القانون الدولى من ٦ مايو الى ٢ يولية ١٩٧٤ •

Report of the International Law Commission on the Work of its 27th Session
(5 May—25 July 1975).

تقرير عن عمل اللجنة التى عالجت مسئولية الدولة ، تعاقب الدول فيما يتعلق بالقضايا غير المعاهدات ، المادة الأكثر محاباة للشعب ، مسألة المعاهدات المعقودة بين الدول والمنظمات الدولية ، أو فيما بين منظمتين أو أكثر ، قانون الاستخدام الملاحى للقنوات المائية الدولية .

U.N. Legislative Series. National Legislation and Treaties relating to the Law of the Sea (Preliminary issue. Mimeo)
(UN/ST/LEG/SER.B/18/Add.2).

يقدم الجزء الأول نصوص التشريع الوطنى ومراسيم أخرى من التنظيم الوطنى. ويشكل الجزء الثانى شروط المعاهدة ، وينقسم كل منها الى أربعة أقسام : القسم الأول البحر الاقليمى والمنطقة المجاورة ، ويشكل الثانى الافريز القارى ، ويقدم الثالث عرض البحر ، والخامس ، صيد الأسماك والمحافظة على الموارد الحية فى البحر .

Analytical Paper submitted by the Secretary-General pursuant to General Assembly Resolution 3349 (XXIX).

ورقة تحليلية قدمها السكرتير العام وفقا لقرار الجمعية العمومية رقم ٣٣٤٩ . لجنة لهذا الغرض عن دستور الأمم المتحدة . يوليه ١٩٧٥ :

الجزء الأول : (UN/A/AC.75/L.3). . ملاحظات سلمتها الحكومات. وجهات نظر عبر عنها فى الجلسة السابعة والعشرين للجمعية العامة .

الجزء الثانى : الرمز نفسه . ملاحظات سلمتها الحكومات . وجهات نظر عبر عنها فى الجلستين السابعة والعشرين والتاسعة والعشرين للجمعية العامة . ملاحظات ذات طبيعة عامة . اقتراحات نوعية لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحقيق أغراضها ، وملاحظات عليها ، واقتراحات للمزيد من العمل الفعال للأمم المتحدة ، لا يحتاج الى تنقيحات للدستور .

آراء للسكرتير العام عن الخبرة المكتسبة من تطبيق مواد الدستور فيما يتعلق بالسكرتيرية . (UN/A/AC.175/L2).

التعليم ، العلم ، الثقافة ، الاتصال

التعليم :

An Experience-centered Curriculum. Exercises in Perception, Communication and action, by David Wolsk, Danish Institute for Educational Research (UNESCO).

تصف هذه الدراسة مشروعا تجريبيا تحت رعاية اليونسكو خطط لتطوير وتطبيق طريقة جديدة فى التعليم للفهم الدولى ، يقصد بها التلاميذ من ١١ ـ ١٨ سنة من العمر . وتشتمل التمرينات على أنشطة دور اللعب ، وتجارب فى الادراك الحسى ، الاتصال والسلوك الجماعى ، دراسات استفتائية ، ومشروعات عمل فى المدرسة والجماعة ، والمحاكاة و « السيناريو الخيالى » .

العـــلم :

Annual Summary of Information on Natural Disasters. No. 8, 1973. Earthquakes, Tsunamis, Volcanic Eruptions, Landslides, Avalanches
(UNESCO) 1975.

ملخص سنوى تصدره اليونسكو عن الكوارث الطبيعية بالفرنسية والانجليزية ويقدم معلومات مفصلة عن الموضوعات التالية : الزلازل ، والانفجـــارات البركانية ، وانهيار الصخور والهبارات الجليدية

World Weather Watch. The Plan and Implementation Programme 1976-1979. Geneva World Meteorological Organization, No. 418.

نظام الملاحظة العالمى · نظام معالجة البيانات العالمية · النظام العالمى للاتصال البعيد · مع ملحقين :

(أ) تخطيط الأعضاء للقشرة الأرضية الثابتة وفقا لأقمار الأرصاد الجوية ·

(ب) مراكز الأرصاد الجوية العالمية والمحاور الاقليمية للاتصال البعيد ·

الثقافة :

Artists and their Public, by Nigel Abercrombie, 1975
(UNESCO).

يعرض هذا الكتاب رؤية دولية للعلاقة بين الفنانين وجمهورهم · الهوة التى اتسعت بين الشخص الذى يبتدع وينتج الفن ، والناس الذين يرونه أو يسمعونه أو يستخدمونه · حل مستطاع يقترح : تعليم جمالى للجميع ·

الاتصـــال :

Manual on the Global Telecommunication System, 1974.
Loose-leaf, Geneva (WHO No. 386).

أعد هذا الكتيب لكى : (أ) ييسر التعاون فيما يتعلق بالاتصالات البعيدة بين الأعضاء بخصوص الأرصاد الجوية ، و «ب» تعيين أعمال الأعضاء فى تزويد الساعة الجوية العالمية ، و (ج) لضمان الانتظام والتوحيد القياسى فى التطبيقات والاجراءات المستخدمة فى تحقيق هذه الأهداف · المجلد الأول : سمات عالمية (الملحق الثالث الى تنظيمات فنية) ، والمجلد الثانى : سمات اقليمية ·

Fourteenth Report by the International Telecommunication Union on Telecommunication and the Peaceful Uses of Outer Space.
Geneva, ITU, (Booklet No. 17), 1975.

تفصيلات عن عمل المؤتمرات والأعضاء الدائمين فى الاتحاد ، ويحتوى الملحق الأول

على تقارير لعدد من أعضاء الاتحاد ، عن التقدم الذى تحقق فى اتصالات الفضاء الخارجى عام ١٩٧٤ ٠

National Communication Systems. Some Policy issues and Options (UNESCO) 1975.

هذه النشرة موجهة الى التلاميذ وصـــــانعى السياسة المهتمين باقامة سياسات وطنية للاتصالات ، وادماجها فى تخطيط تنمية اجمالى ٠ وتشمل محتوياتها : وظائف الاتصال فى المجتمع ، تركيب النظام والقضايا السياسية ، تنفيذ سياسات الاتصال ٠

ثبت

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٦/٤٧٣

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL



العدد السادس والعشرون - السنة السابعة

يناير / مارس ١٩٧٧

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو



العدد السادس والعشرون
السنة السابعة
١٥ محرم ١٣٩٧
٥ يناير ١٩٧٧
٥ كانون الثانى ١٩٧٧

محتويات العدد



تتـالف العلوم الاجتماعيـة التجريبيـة ، باختصـار من عروض لتوزيعات احتمالية

جاكوب مارشاك

« هناك احساس عام بان الأفكار الخاصة بالاحتمالية لهـا اليـد الطولى ، صراحة أو ضمنا ، فى دراسـة السـلوك الانسـانى وتنبـؤات عالم الاجتمـاع هى على الدوام احتمالات » .

بول لازار فلد

مقدمة :

هذان الاقتباسان من كتاب يضم مقالات أشرف على تحريرها بول لازارزفلد (١٩٥٤) ، بعنوان **« التفكير الرياضى فى العلوم الاجتماعية »** . وهذا الكتاب من علامات الطريق المبكره للاسلوب الرياضى لدراسة الظواهر الاجتماعية ، وقد تحقق الكثير مما كان يرجى منه فى العشرين سنة التى خلت منذ نشره . ويشهد بهذا صدور مجلتين هما : **« النوع والكم »** ، **« ومجلة علم الاجتماع الرياضى »** .

الكاتب : د . جـ . بارثولوميو

استاذ الاحصاء في مدرسه لندن للاقتصاد والعلوم السياسيه ، ومستشار غير متفرغ فى أقسام الاحصاء لادارة الخدمة المدنية بلندن . له مؤلفات كثيرة فى مجال الاحصاء .

المترجم : الدكتورابراهيم بسيوني عميرة

كلية التربية بسوهاج بجامعة أسيوط

كانت نظرية الاحتمالات تقوم دائما بدور واضح فى تطور العلوم الاجتماعية بسبب عنصر الشك وعدم التأكد الذى يسود السلوك الانسانى . وتمتد تطبيقات نظرية الاحتمالات بطول العلوم الاجتماعية ، كما تدل على هذا نظرة سريعة لبعض عناوين الكتب الحديثة ، ومنها : كتاب بوش وموستلر (١٩٥٥) ، وكتاب ستايندهل (١٩٦٥) فى نظرية التعلم ، وكتاب تنتر وسنجوبتا (١٩٧٢) فى الاقتصاد ، وكتاب ثونستاد (١٩٦٦) فى التخطيط التربوى . وكيفتز (١٩٦٨) . وكول (١٩٧٢) فى الدراسات السكانية ، وكتاب هوايت (١٩٧١) فى التنقل بين المهن ، وكتاب ماسى ومونتجمرى وموريسون (١٩٧٠) فى السلوك الشرائى . وخصص كل من كتاب كيمنى وسنل (١٩٦٢) وكتاب كولمان (١٩٦٤) جزءا لا بأس به للطرق الاحتمالية ؛ واهتم كتاب بارثولوميو (١٩٧٣) بالجوانب الاحتمالية من العمليات الاجتماعية .

وتتضمن سلسلة حديثة من الكتيبات نشرت بالعنوان العام « **التقدم فى العلوم الاجتماعية الرياضية** » ، التى أشرف على تحريرها بودون ومكفرلاند ؛ مجموعة من الكتيبات تعتمد على الأسانيد الاحتمالية اعتمادا كبيرا . وبرغم هذا النشاط المزدهر يوجد الكثير من علماء الاجتماع الذين يجدون فى ادعاءات مارشاك ولازارزفلد مبالغة ، وينكرون على نظرية الاحتمالات ما يسنده اليها المؤلفان من دور رئيسى . وقد يكون هذا بسبب سوء فهم .

ويهدف هذا المقال الى أعطاء المثل على صحة ما جاء فى الاقتباسين اللذين تصدرا المقال ، كما انه يمكن أن يساعد ايضا فى التغلب على سوء الفهم هـذا . ومع اننا سنناقش باختصار بعض القضايا على المستوى العام فاننا سنناقش بالتفصيل مثالين بسيطين ، وسيكون أسهل علينا رؤية جوانب القوة وجوانب القصور فى الأسلوب الاحتمالى ، بملاحظة كيف يعمل رجل الاحصاء .

تهتم نظرية الاحتمالات بكيفية قياس الشك وعدم التأكد ، وبكيفية اجراء حساب الاحتمالات بأسلوب منطقى متسق ، ونرجع أصول نظرية الاحتمالات الى ألعاب النرد والحظ ، التى ما زال يرجع الى التشبيه بها عند مناقشة الموضوع فى كتب الاحصاء الاولية . وتثير هذه الحقيقة صعوبات فى أذهان الكثير من علماء الاجتماع الذين لا يستسيغون دراسة السلوك الانسانى بالأدوات التى تستخدم لدراسة العاب الحظ ، ويجادلون ضد فكرة أن الجوانب المتنوعة للطبيعة البشرية يمكن احتواؤها داخل الحدود غير الشخصية لفرع من فروع الرياضيات ، ويرون أن الاختيار الانسانى رصنع القرار ليسا كاجراء قرعة ، وينبغى ادراك أن نظرية الاحتمالات هى المدخل الطبيعى للتباين والشك ، وهى لا توفر لنا ، بطبيعة الحال، وصفا مستفيضا، ولكنها تهتم ببساطة بمظاهر الانتظام التى تبدو عند ملاحظة وقائع غير أكيدة فى جموع منها ، وسنعود الى هذه النقطة مرة أخرى ، ولكن مثالا بسيطا مألوفا يمكن أن يساعد القارىء على الفهم فى هذه المرحلة .

يتوقف نجاح شركات التأمين على الحياة على الانتظامات فى أمر يصل الشك فيه لدرجة عالية ، وهو الموت . ان من حقائق الحياة أن ما لا يمكن التنبؤ به على المستوى الفردى يمكن أن تظهر فيه انتظامات على مستوى الجموع ، مما يساعد على أن تحدد شركات التأمين بدرجة عالية من الثقة نسبة الذين سيموتون قبل سن الستين ، ممن هم الآن فى سن الخمسين ، ولا يعد وجود جداول التأمين فى هذه الحالة قيدا على حرية الانسان من هذه الناحية . وهذا الموقف شبيه فى تطبيقاته بما يعنينا الآن ، فالسلوك الانسانى الذى لا يمكن التنبؤ به يخلق نمطا ، وليس العكس ، فالنمط لا يخلق السلوك .

ويوجد جانبان للمعالجة الاحصائية للشك وعدم التأكد، يفيد التمييز بينهما هنا تصميم الكثير من الطرق الاحصائية لحل مشكلات الشك وعدم التأكد ، كما فى حالة اخفاء أخطاء القياس ، أو أخذ العينات ، لنمط العلاقات التى قد توجد وراء البيانات . والهدف الرئيسى للتحليل هو التمييز بين الصورة الحقيقية والصورة الزائفة ، والكشف عن العلاقات الأساسية ، والتعبير عن الاخطاء بأسلوب احتمالى ، ويساعدنا هذا على التحليل الفعال ، وعلى الحكم على دلالة استنتاجاتنا .

اما الجانب الآخر الذى سيكون موضع اهتمامنا فى هذا المقال فهو الحالة التى سيكون فيها الاهتمام موجها الى نمط التغيير بذاته ، بهدف تفسير السبب فى التغيير الذى طرأ على الكميات التى يهتم بها عالم الاجتماع بالطريقة التى حدث بها،

وبذلك يمكن القاء بعض الضوء على الدوافع الانسانية والسلوك الاجتماعى وراء الظواهر التى تجرى ملاحظتها .

انماط الاختلاف
الفترات الزمنية

كثيرا ما يكون طول الفترة الزمنية التى استغرقها نشاط معين ، او حالة ما ، مهما فى البحوث الاجتماعية ، والأمثلة على هذا عديدة ، فقد أخضعت للدراسة الاحصائية فترات الاضراب ، وطول فترة البقاء فى عمل معين ، والسكن فى مسكن معين ، وفترات البطالة ، والبقاء على قيد الحياة بعد العلاج الطبى ، وطول الفترة التى تنقضى قبل التردى فى الجريمة بعد قضاء حكم بالسجن .

ويثير رجل الاحصاء فى مثل هذه المواقف سؤالين ، أولهما : هل هناك نمط يمكن ادراكه فيها ؟ وثانيهما هو . اذا كان هذا النمط موجودا فما هى طبيعته العملية التى تكمن وراءه ؟ وحتى نعطى مثلا على هذا النوع من الدراسة نعرض حالة الفترة الزمنية التى يقضيها شخص ما فى عمل معين قبل تركه له ، وهذه الحالة ، من بين الحالات التى أوردناها آنفا ، قد بحثت بدقة ، وأسهمت بنفسى فى بحثها .

كانت احدى وثلاثون امرأة موظفات فى عمل معين . وحسبت الفترة الزمنية التى قضتها كل منهن فى هذا العمل قبل تركها له ، فتبين ما يلى :

الفترة الزمنية بالاسابيع	عدد النساء
٠ — ٢٥	٩
٢٦ — ٥٠	٧
٥١ — ٧٥	٧
٧٦ — ١٠٠	٢
١٠١ — ١٢٥	٢
١٢٦ — ١٥٠	—
١٥١ — ١٧٥	—
١٧٦ — ٢٠٠	٢
٢٠١ — ٢٢٥	١
٢٢٦ — ٢٥٠	١

واضح من هذا التوزيع التكرارى أن فترات الخدمة القصيرة نسبيا هى الأكثر شيوعا ، ولكن الحالات من القلة بحيث لا تتضح منها بدقة طبيعة الانخفاض فى تكرار الحالات مع زيادة طول فترة الخدمة ، اذ يلزم لهذا دراسة عينات أكبر. ويبين التكراران الموضحان فى شكل (١) مثالين لهذه الدراسة (يوضح هذان

المنرجان التكراريان بالصدفة الصعوبة العملية التى تترتب على عدم امكان ملاحظة مدد خدمة تزيد عن الفترة التى تتم الملاحظة فيهـــا ، وتمثـل القيم غير الملاحظة بالمستطيلات التى توجد على الجـانب الأيمن من الشـكل ، ويلزم قدر من البراعة لرسم التوزيع من البيانات المتاحة) .

ويبدو ، بعد رسم المدرجين التكراريين نمط ملحوظ جدا للتكرارات ، وهذا هو الحال بالنسبة لحالات أخرى كثيرة .

والسؤال هنا : هل هناك اى انموذج لعملية ترك الخدمة يمكن ان يؤدى الى التوزيع التكرارى المبين بالشكل ؟

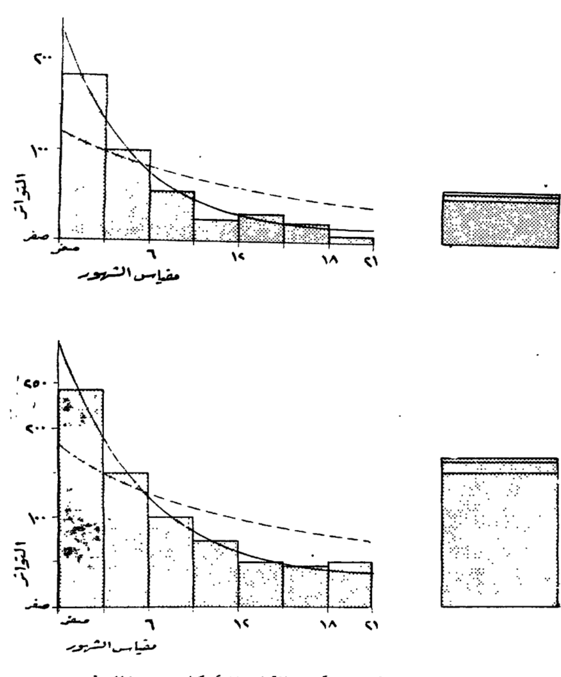
قد يفكر رجل الاحصاء فى التـوزيع الأسى ، المسـتخدم بكثرة فى الدراسـات الخاصة بتحديد ثبات عامل ما . وتقول نظرية الاحتمالات أن هذا التوزيع الاسى يمكن ان يظهر عندما يكون الميل لترك الخدمة ثابتا فى كل الاوقات ، لكل الناس . اى انه يوجد لدى الناس نزعة لترك العمل ، مما يعنى أن فرص ترك الفرد للخدمة تتساوى فى جميع أوقات حياته ، وليس هذا معقولا ، ولكنه تفسير يساعد على وصف ما نلاحظه .

بعد هذا تقابلنا المشكلة الاحصائية المتعلقـة بتـكييف المنحنى الأسى ليـلائم البيانات المعطاة ، ويزداد تعقد هذه المشكلة لأننا نفتقد الذيل العلوى للمنحنى . الا انه ينبغى أن نتجاوز هذه المشكلة ، ونصل مباشرة الى النتيجة النهائية التى يمثلها المنحنى المرسوم بالخط المتقطع المبين فى شـكل (١) ، ولا يبـدو أن الملاءمة جيدة . فهناك فترات زمنية قصيرة بكثرة ولا يوجد الا القليل من الفترات الزمنية المتوسطة . وتؤيد الاختبارات الزمنية هذا الحكم الحدسى . وبعبارة أخرى ليس الفرض الأسى بالفرض الملائم ، ولا يثبط هذا من همتنا ، فهذه النتيجة ، مع هذا، توجهنا الى الطريق نحو الخطوة التالية وهى : هل فى الامكان تعديل هذا الانموذج لتفسير التناقض ؟ الملاحظ أولا ان احد هذه الفروض يمكن دحضه بسهولة ، وهو الفرض الذى يقول بأن جميع الافراد متسـاوون فى نزعتهم لترك الخدمة . فالواقع انهم يختلفون من وجوه شتى ، مما يجعلهم مختلفين بالتأكيد فى سلوكهم نحو ترك الخدمة . وهكذا يدخل عامل ثان ، هو عامل عدم التجانس . فمع ان الافراد يميلون الى ترك الخدمة فى عمل ما يرون ضرورة هذا ، فان بعضهم أكثر نزوعا لهـذا من الآخرين ، هل يقودنا هذا الفرض الى الطريق السليم ؟

نفترض وجود مجموعتين من العاملين : احداهما تضم من يخاطرون بسهولة بوظائفهم ويتخلون عنها بسرعة ، والاخرى تضـم أولئك الاكثر حـذرا وروية ، ولايتخلون عن وظائفهم بسهولة . التوزيع التكرارى هنا مزيج من توزيعين أساسيين أحدهما للمخاطرين وهو الذى سيتركز فى النهـاية اليسرى للمقيـاس ، والآخـر للحذرين ويمتد على مسافة أوسع . ويمكن البرهنة على حبوط هـذا المزيج عن الشكل الاسى البسيط .

وتثير محاولة أقلمة التوزيع الاسى المختلط مشكلات . ولكن عند التغلب عليها نحصل على المنحنى المرسوم بالخط المتصل المبين فى شكل (١) ؛ وهو افضل كثيرا من سالفه ، لدرجة انه يصعب ادخال تحسينات عليه .

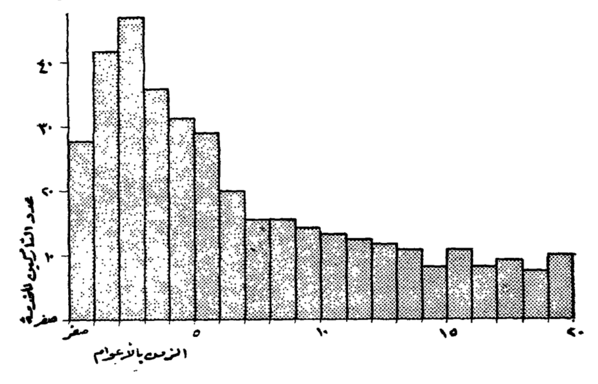
وقد يغرينا هذا على القفز الى ادعاء أننا أمطنا اللثام عن التفسير المطلوب ، وبالتالى توصلنا الى معرفة كيفية التحكم فى حركة العمالة ، الأمر الذى يتفق مع



شكل (١) توزيعا التواتر لفترتين كاملتين من الخدمة .

الفرض القائل بأن هناك نوعين من الناس : مخـاطرين ، وحـذرين ، وأنه يمكن بالكشف عن المخاطرين وعدم توظيفهم التقليل من حركة العمالة ، ولكننا سندرك أن هذا المنحنى يمكن أن ينطبق أيضا على حالة مجتمع يتكون من مجموعات ثلاث أو اكثر تختلف فى مخاطرتها بترك الخدمة . ولكن هذا ليس كل مافى الامر ، فان نماذج أخرى مختلفة تماما لترك الخدمة يمكن أن تؤدي الى تنبؤات متشابهة ، حتى من الوجهة الرياضية فى بعض الحالات . ومعنى هذا أنه لايمكن التمييز بين النماذج على أساس التوزيع التكرارى لطول فترات الخدمة ، ولكن كل نموذج سـتكون له ملامحه التى يمكن اسـتخدامها فى عمليـات التمييز ، وهـكذا يسـتمر البحث والاستقصاء .

وينبغى الحذر من الانقياد وراء طريق مسدود ، الطريق الذى سرنا فيه ، يمكن أن يكون طريقا مسدودا ، وسنكتشف ان عاجلا أو آجلا أنه شبيه بالتوزيع المبين فى شكل (٢) . وكما فى الامثلة السـابقة سـيكون التكرار مركزا فى النهاية الصـغرى ، وسـينتهى المنحنى بذيل طويل فى النهـاية الـكبرى ، وأن كان جزء من هـذا الذيل لا يبـدو فى الشـكل فانه يختلف فى أن له نمطا لا تخطئه العين ، وهـكذا الحـال بالنسـبة لأمثلة اخـرى كثيرة . وربما كان هنـاك نمط أيضا للتوزيع المبين فى شكل (١) فشلنا فى تبينه بسبب قربة من الأصـل ، واذا كان هذا كذلك فان الفرض الاسى المختلط لايمكن أن يكون هو كل شىء ، لانه لايوجـد طريقة لمزج الاسس يمكن أن تنتج هذا النمط ، وبهذا قد يكون من الاكثر ملاءمة



شكل (٢) التوزيع التواترى لمدد الخدمة التى أتمها العاملون .

العثور على وصف مصوغ فى صورة توزيع احتمالى ، يمكن أن يصف وصفا مناسبا كلا النوعين من التوزيع .

والتوزيع اللوغاريتمى المعتاد مثل على هذا ، وهو يتطلب رسم العلاقة بين طول فترة الخدمة على مقياس لوغاريتمى ، والنسبة المتبقية فى الخدمة على مقياس الاحتمال العادى . ونحصل فى هذه الحالة على خط مستقيم . ويبين شكل (٣) مايطرأ على التوزيع المبين فى شكل (٢) عند تطبيق هذه الطريقة عليه ، أما بخصوص التوزيعين اللذين لهما شكل الحرف (ل) المبين فى شكل (١) فانهما سيعطيان أيضا خطين مستقيمين كما فى شكل (٤) ، والانحرافات الصغيرة التى ستظهر لاتزيد على مايمكن ارجاعه للصدفة .

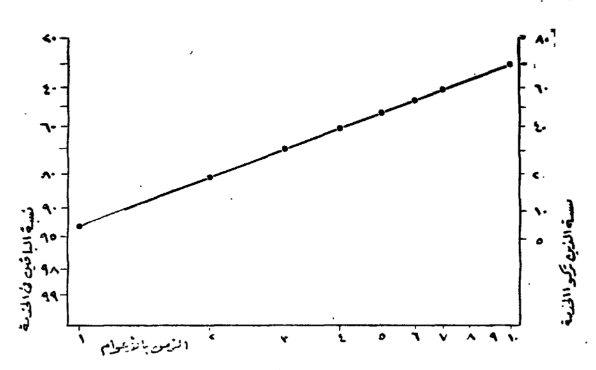
ويمكن أن نورد الكثير من هذه الامثلة لو استقينا بيانات من دول مختلفة ، وبالنسبة لاعمال متباينة . والحق أن هذا النمط واحد من الانماط المستقرة التى تلاحظ بكثرة فى الدراسات الاحصائية للظواهر الاجتماعية .

وينبغى أن نعود لاقتفاء أثر خطواتنا لنسأل هل من الممكن أن تساعدنا نظرية الاحتمالات فى تفسير هذه الظاهرة الواسعة الانتشار ؟ وفى الوضع الراهن للمعرفة لا يمكن أن تقودنا هذه النظرية لأبعد من هذا ، فالتوزيع اللوغاريتمى العادى يظهر نتيجة استخدام نموذج بسيط معقول يربط بين النزوع الراهن لترك الخدمة والتاريخ الوظيفى الماضى (انظر بارثولوميو ١٩٧٤ ، ص ١٨٨ ومابعدها) . ومع هذا فان هذا التوزيع بصورته هذه يفشل مثلا فى تفسير ظهور هذا النمط بين الخريجين الجدد الذين ليس لهم تاريخ وظيفى .

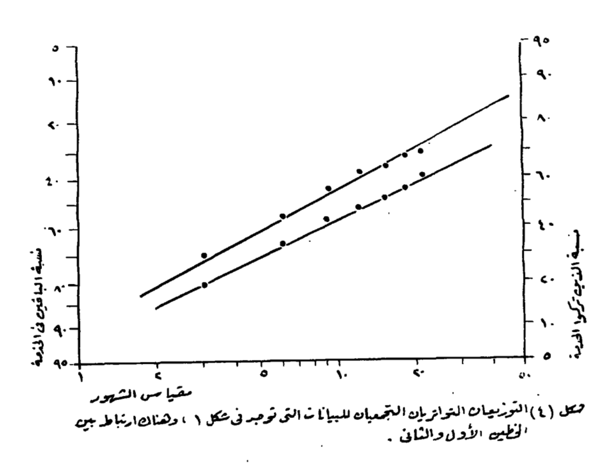
وهكذا يستمر البحث ، ولكن بينما نبقى فى انتظار نتائجه يمكننا الانتفاع بما يظهر من حقائق تجريبية . وقد رأينا أيضا أنه قد لايمكن ملاحظة الفترات الزمنية الطويلة من الخدمة لقصر فترات الملاحظة .

وقد نرغب اثناء التخطيط العلمى للقوة البشرية فى التنبؤ بالنمط المستقبلى لترك العاملين الحاليين للخدمة ، حتى يمكن تقدير احتياجاتنا لتوظيف العمال مستقبلا ، فاذا كان نمط البقاء فى الخدمة يبدو خطيا فى المراحل الاولى منها على مقياس لوغاريتمى عادى فانه يمكن افتراض استمرار العلاقة الخطية وجعلها أساسا لتنبؤاتنا .

ويرينا هذا المثال كيف استخدمت نظرية الاحتمالات لدراسة ظاهرة اجتماعية معينة ، وكيف أن هناك عدم انتظامات ، وعدم قدرة على التوصل الى نتائج حاسمة فى واقع البحث فى هذا الميدان . ومع هذا فهناك مكاسب حقيقية من وراء هذه الدراسة ، فهى تساعدنا على التبصر فى طبيعة عملية ترك الخدمة ، وتمدنا بوسيلة جيدة تعين فى التخطيط العملى للقوى البشرية .



شكل (٣) التوزيع التواترى التجمعى للبيانات الموجودة فى شكل ٢ ، مرسومة على ورق رسم بيانى لوغاريتمى اعتيادى .



شكل (٤) التوزيعان التواتريان التجمعيان للبيانات التى توجد فى شكل ١ ، وهناك ارتباط بين الخطين الأول والثانى .

الانظمة العشوائية الزمنية

عمليات قابلية الحـــركة

أما المثل الثانى فهو أكثر تعقدا ، ولهذا فسوف يعالج بطريقة اخرى ، وان كان مدخل المعالجة واحدا فى الاساس .

عمليات قابلية الحركة شائعة جدا ، وهى مثل الفترات الزمنية لايسهل التنبؤ بها بدقة ، ويوجد الكثير من أمثلة هذه العمليات تمت دراستها بالطرق الاحتمالية، ومنها تتابع المشتريات من بضاعة ذات علامة تجارية معينة كالبنزين أو مسحوق الصابون ، ومنهـا أيضا سجل تصويت ناخب غير ملتزم بتأييد حزب معين . هذه الامثلة تتضمن حركة أفراد من قسم الى آخر ، أو تحولهم من صنف الى آخـــر بمرور الزمن . ويتضمن التخطيط التربوى والتخطيط للقوى البشرية دراســة لأسباب انتقال الافراد من أحد المستويات أو الاقســام لمســتويات أو أقســام اخرى ، كما تهتم قابلية الحركة الاجتماعية والوظيفية بالاوضاع المتغيرة للافراد على السلم الوظيفى او الاجتماعى ، كما درست توزيعات الدخل من حيث هى نتاج تحركات بين المستويات المختلفة للدخــول . وتتميز هــذه العمليات بحقيقة ان التغيرات فى الحالة (الطبقة أو الدرجة أو العلامة التجارية الخ) غير أكيدة تماما . وفيما يلى مجموعة نمطية من البيانات كتلك التى يمكن الحصول عليها من ســبعة أفراد وضعوا تحت الملاحظة فترة زمنية معينة ، عندما يكون من الممكن لأى فرد منهم أن يمر بأى حالة من عشر حالات تمثل بالارقام : صفر ، ١ ، ٢ ، ... ٩ .

الفرد	الحالات التى مر بها
١	٨ صفر صفر ٤ ٩ ٤
٢	١ ١ ٩ صفر
٣	٨ ٥ ٥ ٥ ٢
٤	٧ ١
٥	٣ ٧ ١ ٩ ٨ ٨ ٢ ٣ ٧ ٥
٦	٣ ٤ ٣
٧	٢ ٦ ٦ ٩

والانطباع الاول عن هذه البيانات هو أن توزيعها عشوائى تماما ، فمثلا الحالات الثلاث رقم ٨ التى وضع تحت كل منها خط تلت احداها الحالة صفر تلت الثانية الحالة ٥ ، وتلت الثالثة الحالة ٨ .

وبينما الافراد الثلاثة فى الحالة ٧ ، وقد وضـــع خطان تحت كل منهم فى الجدول ، انتقل اثنان منهم الى الحالة ١ انتقل الثالث الى الحالة رقم ٥ وهكذا .

ويشبه هذا الى حد ما الموقف الذى نواجهه عند ملاحظة أطوال مدد الخدمة التى تتغير تغيرا كبيرا . والحال هنا كما فى مدد الخدمة ينبغى أن نبدأ فى دراسته بالبحث عن نمط ، ولكن البيانات المعطاة قليلة جدا ، فهناك حاجة الى معلومات عن أفراد أكثر ، أو عن مدد أطول فى حياة كل منهم (أو عن كليهما معا) حتى يمكن التقدم فى البحث .

وعند توفر البيانات الكافية نبدأ برسم جدول انسيابى يوضح أصل كل حركة وهدفها ، وتمثل أعمدة الجدول أصول الحركات ، وتمثل الصفوف الاهداف .

الجدول الانسيابى لبيانات قابلية الحركة .

الحالة المستهدفة

	صفر	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
صفر	١				١					
١		١								
٢				١			١	١		
٣					١			١		
٤				٢						١
٥			١			٢				١
٦							١			
٧		٢								
٨	١		١			١			١	
٩	١								١	

وهكذا يسهل انتقال الفرد الاول من الحالة ٨ الى الحالة صفر فى الصف ٨ والعمود صفر من المصفوفة . ويمكن أن يظهر هذا التحليل أن بعض أنماط الانتقال أكثر شيوعا من غيرها ، ويمكن أن يصير مثل هذا النمط اكثر اتضاحا اذا عبر عن أرقام الانسياب كنسب من أولئك الذين لهم مثل الحالة المبدئية .

وتدلنا الصفوف فى الجدول الناتج على نسبة عدد أفراد حالة أصلية معينة

تصل الى كل حالة مستهدفة ، ويطلق على هذا الجدول اسم «جدول معـدلات الانتقال » .

وسنحاول هنا أن نستخدم نظرية الاحتمالات ، وسنختار نموذجا بسـيطا تتحكم نظرية الاحتمالات فيه فى عملية الانتقالات · ولنفترض أن احتمالات الانتقال من الحالة ٨ الى الحالة صفر هى ح ٨ صفر ، وسيكون تقدير هذه الاحتمالية بالنسبة الملاحظة . وكما فى حالة الفرض الأسى لنزعة الناس لترك الخدمة فان هذا الفرض بسيط الى درجة السذاجة ، ولكنه مفيد كنقطة بداية .

وقد يكون النظام الذى يشتمل على عشر حالات معقدا نوعا كمثال توضيحى، ولهذا فسوف نستخدم كمثال نظاما من حالتين فقط . وتتطلب بعض التطبيقات فى الحياة الواقعية حالات أكثر من هذه ، ولهذا فاننا سنلجأ الى استخدام بيانات مصطنعة . ولكننا سنحتفظ فى أذهاننا بالتطبيقات المتنوعة التى سبق أن أوردناها

دعنا نفترض ان احتمالات الانتقال هى كما يلى :

		الى الحالة ١	الحالة ٢
من	الحالة ١	$\frac{١}{٢}$	$\frac{١}{٢}$
	الحالة ٢	$\frac{١}{٤}$	$\frac{٣}{٤}$

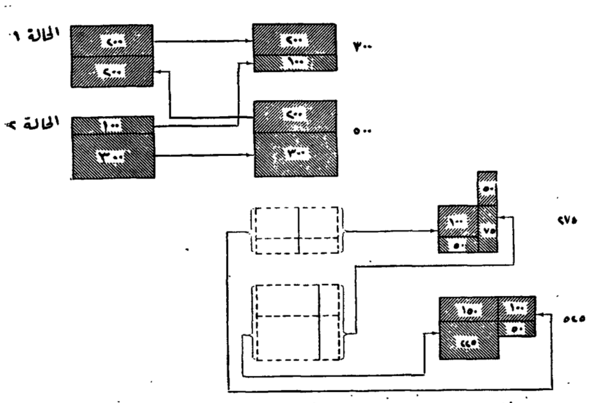
ويعنى هذا أن نصف الناس الذين فى الحالة ١ يبقون حيث هم ، فى حين يتحرك الباقون الى الحالة ٢ . وبالمثل يبقى ثلاثة أرباع من هم فى الحالة ٢ حيث هم ويتحرك الباقون . وتساعد نظرية الاحتمالات هنا فى التوصل الى معلومات عن سلوك مثل هذه الأنظمة ، ويمكن أن تقارن الاستنتاجات التى نتوصـل اليها بتطبيق نظرية الاحتمالات بما يلاحظ فعلا . والرياضيات التى نحتاج اليها فى هذا التطبيق يمكن أن نجـدها فى نظرية سـلاسل ماركوف · وسنوضح فيما يلى بعض طرقها فى معالجة المثال الذى بين أيدينا وما يمكن أن نخرج به من استنتاجات منها .

وقد يثير اهتمامنا هنا السؤال عن الكيفية التى سيتغير بها عدد أفراد كل حالة بمضى الزمن . دعنا نفترض أننا بدأنا بأربعمئة فرد فى كل من الحـالتين . وسنقوم الآن بحساب الأعداد المتوقعة بعد انقضاء فترة زمنية واحدة ، ويوضح شكل (٥) العمليات الحسابية المستخدمة . يقسم العـدد الابتـدائى للافراد فى

الحالة ١ الى قسمين ، فالنصف يبقى على حالته ، والنصف الثانى يتحرك . ويقسم الافراد الموجودون فى الحاله ٢ بنسبة ٣ : ١ . وبذلك تكون النتيجة النهائية هى وجود ٣٠٠ فرد فى الحالة ١ ، و٥٠٠ فرد فى الحالة ٢ ، كما هو موضح فى الجزء الأسفل من الشكل . ماذا يحدث لو استمررنا فى اتباع هذه الطريقة الى مالا نهاية ؟ هل تستنزف الحالة الأعلى فى نهاية الأمر ، أو ان التكوين سيصل الى حالة استقرار ؟

تقول النظرية أن النظام سيصل الى حالة اتزان ديناميكى ، أو الى حالة استقرار لا يحدث فيها مزيد من التغيير . أما عدد الأفراد فى كل حالة من حالتى النظام فسيكون ٢٦٧ فى الحالة ١ ، و ٥٣٣ فى الحالة ٢ ، ويمكن التأكد من انه لو طبقت احتمالات الانتقال على هذه الأعداد يحدث المزيد من التغيير ، ومما يثير الاهتمام فى حالة الاستقرار هذه انها لا تعتمد على التكوين المبدئى ، بل سنصل الى النقطة نفسها مهما كان التوزيع المبدئى للثمانمئة فرد بين الحالتين . وبعبارة أخرى يتحدد تكوين النظام فى نهاية الامر بنمط التغيير الذى تفرضه احتمالات الانتقال .

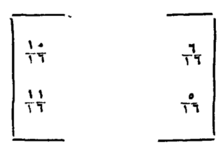
ويوضح هذا ، على مستوى أولى ، أحد الملامح المهمة جدا لكثير من الأنظمة العشوائية . وهو على وجه التحديد نزعة فى النظام نفسه للتحرك نحو حالة



شكل (٥) تأثير احتمالات الانتقال الثابتة على تكوين مرحلى على امتداد فترتين زمنيتين .

استقرار ، ولهذا دلالاته الواضحة بالنسبة للسياسة المتخذة ازاء اى عملية مثل هذه يراد التحكم فيها ، فالتحكم ينبغى أن يكون فى نمط التغيير لا فى التكوين نفسه، وهكذا لن يكون لاعادة توزيع الدخل مرة واحدة نهائية غير تأثير وقتى، الا اذا صحب اعادة التوزيع هذه تغيير فى ميكانزمات تغيير مستويات الدخل ، بطريقة يمكن بها الحفاظ على التكوين الجديد ، وأشك فى أن الكثير من القصور الظاهر لكثير من انظمتنا الاجتماعية هو تعبير عن هذا النزوع نحو الاتزان العشوائى الزمنى .

لقد سبقنا انفسنا نوعا بافتراضنا أن النموذج الاحتمالى الثابت البسيط سيمدنا بوصف دقيق . ولكن ماذا نفيد من هذه النظرية فى اختبار المسلمات أو تعديلها اذا دعت الحاجة لهذا ؟ انها يمكن ان تساعدنا على التنبؤ بمصفوفة الانتقال بين مرحلتين ، كما فى المثال الموضح فى شكل (٥) ، فهى تسهل علينا حساب نسبة أولئك الذين يوجدون فى الحالة ١ ، وكانوا أصلا فيها ، بعد خطوتين ، وهكذا الحال بالنسبة لكل زوجين من الحالات ، وهكذا نصل الى المصفوفة التالية للانتقال على خطوتين .



وهذا هو مغزى فرض احتمالات الخطوة الثانية للانتقال ذات الخطوتين ويمكننا بعدئذ المقارنة بين هذه الانتقالات وما يحدث فعلا برسم جدول انسيابى للحركات ذات الخطوتين ، معبرا عنها بنسب ، وملاحظة مدى الاتفاق بينهما . ويلاحظ فى كثير من التطبيقات العملية ، وخاصة فى التنقل بين الوظائف ، ان المصفوفات الملاحظة ينشأ عنها زيادة فى العناصر القطرية مما يمكن التنبؤ به من النظرية ، وهذا هو المفتاح لتعميم الانموذج بما يؤدى الى مزيد من الواقعية .

وجدنا فى المثال السابق انه من المفيد ادخال عنصر عدم التجانس فى صورة فروق فردية فى المجازفة بترك العمل ويوحى هذا الأسلوب فى حالتنا بافتراض ان للافراد المختلفين مصفوفات انتقال مختلفة .

دعنا نتابع السير فى هذا الاقتراح ، بافتراض ان نصف أعداد النظام تتحرك وفقا للمصفوفة التالية :

$$\begin{bmatrix} \frac{3}{4} & \frac{1}{4} \\ \frac{3}{4} & \frac{1}{4} \end{bmatrix}$$

ويتحرك النصف الآخر وفقا للمصفوفة :

$$\begin{bmatrix} \frac{1}{4} & \frac{3}{4} \\ \frac{3}{4} & \frac{1}{4} \end{bmatrix}$$

لنفترض أنه فى البداية كانت كل حالة من الحالات تحوى مجموعتين متساويتين من أفراد النوعين . هاتان المجموعتان من الافراد تختلفان فقط فى سلوكهما عندما تكونان فى الحالة الأولى. فالمجموعات الثانية أكثر قابلية للتحرك من هذه الحالة الى الحالة الأخرى ، عن المجموعة الاولى . واذا لم يميز الفاحص لهذا النظام بين المجموعتين ظن أن مصفوفة الانتقال هنا هى المصفوفة التى استخدمناها فى الجزء الاول من المثال ، ولكن سلوك الانتقال على خطوتين قد لا يتفق مع ما تتنبأ به النظرية ، ذلك لأن هذه المصفوفة ستكون ببساطة متوسط مصفوفتى النظامين الفرعيين .

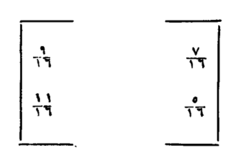
أما المصفوفة ذات الخطوتين للمجموعة الاولى فهى :

$$\begin{bmatrix} \frac{12}{16} & \frac{4}{16} \\ \frac{12}{16} & \frac{4}{16} \end{bmatrix}$$

فى حين تكون مصفوفة المجموعة الثانية :

$$\begin{bmatrix} \frac{9}{16} & \frac{10}{16} \\ \frac{11}{16} & \frac{6}{16} \end{bmatrix}$$

أما المصفوفة الملاحظة فستكون متوسط هاتين المصفوفتين ، أى :



ويحدث الاختلاف فى الصف الاول ، لأن الفرق فى السلوك يحدث فى الحالة ١ فقط ، ويكون فى الاتجاه الذى تمليه البيانات . وبعبارة أخرى تتنبأ نظرية «المزيج» بعدد أعلى فى الوضع النظرى ، وبهذا يقترب النموذج من الواقع ، ويمكن استخدام كل أدوات نظرية السلاسل لماركوف ايضاح ان ظاهرة التضخم من العناصر القطرية هى من مميزات نظام تختلف مصفوفات الانتقال فيه للافراد المختلفين ، وهكذا يساعدنا فرض عدم التجانس على تفسير البيانات تفسيرا افضل ، ويمكن تفسير الانحرافات عن الانموذج البسيط بنفس الجودة باستخدام نظرية مختلفة تماما ، لا تشتمل على اى فرض خاص بالفروق الفردية ، وترتكز على « مبدأ القصور الذاتى المتراكم » ، الذى يقول بأنه اذا طال بقاء الفرد فى حالة ما كان احتمال انتقاله منها أقل . وهكذا يكون عدد الباقين تبعا لهذا المبدأ أكثر منهم تبعا لفرض الاحتمالات الثابتة للحركة . ووجود تفسيرين معقولين لا يسبب ارتباكا يؤدى الى توقف البحث ، فعلى العكس قد يؤدى هذا الى توجيه أنظارنا الى الخطوة التالية ، فاذا كانت هناك حقيقة فى فرض القصور الذاتى المتراكم فان النسبة التى تتحرك من حالة لأخرى ستعتمد على طول البقاء فى الحالة الأولى ، واذا تم تصنيف الاعداد الموجودة فى حالة ما تبعا لطول بقائها فيها وحسبت احتمالات الانتقال لكل مجموعة فعندئذ يبدو الفرق ظاهرا . ومن جهة أخرى اذا كان التفسير الصحيح هو فرض عدم التجانس فالواجب السعى نحو تمييز المجموعات الفرعية فى مجموع الحالات التى تناسبها النظرية البسيطة .

ولن يأتى بنا هذا الى ختام القضية ، بل ربما لن تكتمل القصة اطلاقا ، ولن يمنعنا هذا من الاستفادة من الاتجاهات التى بين ايدينا الآن . فقد أصبح واضحا الآن عدم امكان التمسك بتلك التفسيرات التى تتعارض مع البيانات والرؤية الواضحة فى ديناميات عدم قابلية التحرك . كما انه من الممكن استخدام بعض الانتظامات فى انماط الحركة التى تم كشف الغطاء عنها ، بل انها استخدمت استخداما واسعا فى التخطيط التربوى وتخطيط القوى العاملة للتنبؤ بالتغيرات فى البيئة والتكوين .

يعطينا هذان المثلان لمحة عن الطريقة التى يقبل بهـا رجـل الاحصـاء على دراسة الظواهر الاجتماعية ، كما يوضحان بعض ما يمكن أن يهتم به رجل الاحصاء فى فهم هذه الظواهر ، وبعض التطبيقات العملية للنتائج التى يحصل عليها ، وكان هذا العرض الضرورة مبسطا غاية البساطة وخلصناه من الاصطلاحات الفنيـة ، ولكن الهدف منه يكون قد تحقق ولو خرجنا منه بأن هناك حوارا متصلا يجرى بين البيانات والنظريات ولم يكن الطريق دائما مستقيما ولا ممهدا وكثيرا ما تأخر التقدم فيه بسبب اقتفاء آثار زائفة ، وبرغم هـذا فهنـاك سعى تدريجى نحـو الحقيقة التى يزداد حجمها تضخما مما يساعد على التقدم العلمى ، وهذا بالطبع بسبب تطبيق الطريقة العلمية فى الاطار الاجتماعى . ويلخص جفريز (١٩٧٣) الموقف فى العبارة التى اختتم بهـا كتـابه الكلاسـيكى « الاسـتدلال العلمى » ، يقول فيها :

« اننا نرى الآن أن العلم ينطلق من حقيقة ان الاختـلاف موجود ، ثم يمضى على أساس افتراض عشوائية هذا الاختلاف ، ثم يسـتكشف الانحرافات المتتابعة عن العشوائية » .

وكما لاحظنا آنفا فان هذا المدخل لدراسة الظواهر الاجتماعيـة موضـع تساؤل . واثير هنا فى ختام حديثى اعتراضين من اخطر ما وجه من اعتراضـات لهذا المدخل ،وسأرد جزئيا عليهما .

وأول هذه الاعتراضـات ان هـذا المدخل لا يأبه بالقيم الانسـانية ، فأهم الأشياء فى الحياة لا يمكن قياسها أو عدها ، وأى طريقة تعتمد على افتراض ان هذا القياس أو العد ممكن تكون فى أحسن احوالها غير ملائمـة للمقـام ، وتكون خطرة فى أسوأ حالاتها . ويمكن أن تؤدى هذه المناقشـة الى أى نتيجة اذا ادعى رجل الاحصاء ان هذا المدخل كاف وحده ، ولكن الواقع انه لا يدعى بأكثر من انه مدخل ضرورى ، ويجلب البعد الكمى معه تصورا جديدا للمشـكلات الاجتماعية يكون الفهم بدونه جزئيا ، ويكون الفعل غير أكيد . ويعرف رجل الاحصاء جيدا ان ما يسهم به لا يتناول غير جانب واحد من جوانب عديدة ، وانه عند اتخاذ القرارات الهامة المتعلقة بالسياسة ينبغى وزن هذا الجانب مع غيره من الجوانب ، وقد يتضح فى نهاية الأمر انه ليس العامل الحاسم فى اتخاذ القرارات .

أما الاعتراض الثانى فهو أننا اهتممنا بظواهر محـدودة النطاق ، واننـا لم نتناول بشىء قضايا العصر الرئيسية ، كالفقر ، أو البيئة ، أو الحرب ، والطاقة ، وهذا الاغفال متعمد ، لا لأن رجل الاحصاء ليس لديه ما يقوله اطلاقا عن هـذه القضايا ، ولكن لتأكيد أن العمل الناجح فى هذه المجالات يتطلب معرفة اساسية بعناصر للعمليات الاجتماعية نفتقر اليها الآن افتقارا شديدا ، وأعتقد هنا ان عالم

الاجتماع يمكنه أن يتعلم من العالم الطبيعى الذى عبر عنه دنجل (١٩٥٣) عن وجهة نظره تعبيرا جيدا بقوله :

« ينبغى أن نربى فينا انكفاف جاليليو الذى ترك عالم الملائكة والأرواح حتى يحين زمن تفسيرها ، وارتضى أن يشغل نفسه بالمبادىء التى يمكن أن يستخلصها بثقة من الخبرة ، ولو أن هذا جعله ينشغل « بتفاهات » مثل قياس زمن دحرجة الكرة على منحدر ، وهذا الضبط للنفس والانكباب الطوعى على توسيع المعرفة نحو الخارج ، من الملاحظ الى غير الملاحظ ، بدلا من فرض مبادىء خيالية عامة على العالم المشاهد ، سمة أساسية من سمات رجل العلوم ، تميزه عن الفيلسوف الذى لا يفكر تفكيرا علميا » .

ولقد كان علماء الاجتماع ، وهذا أمر طبيعى ومفهوم ، قلقين يحاولون الجرى قبل تعلم المشى وكثيرا ما تعثروا وسقطوا ، ولم يكن هذا مستغربا ، فالرحلات الفضائية الى القمر ، والحاسب الالكترونى ، وفهم الحياة على المستوى الجزئى، لم تزدهر فجأة ، ولكنها أتت فى نهاية طريق طويل من الكشف بدأ مما كان يبدو تافها (ولو أن هذا قد تم فى فترة زمنية قصيرة لدرجة مذهلة) ، وهذا هو أسلوب العلم ، وليست هناك طرق مختصرة ، مهما كان الحاح الحاجة لبلوغ الغاية .



نشر فى باريس عام ١٩٦٧ سفر بعنوان « المنطق والمعرفة العلميــة » حوى الفا وثلاثمة وخمسا واربعين صفحة . هذا المجلد الضخم ، الذى قام بتحريره عالم ذائع الصيت على الصعيد الدولى ونشر كجــزء من ســلسلة معتبرة ، ليس مجرد مراجعة لنتائج تم التوصل اليها ، بل هو دراسة عامة لطبيعة الفكر العلمى ، واساليب عمله ، والعلاقات بين مختلف العلوم . وتقع المعرفة بالعلوم الانسانية فى حوالى ثلاثين صفحة ، خمس منها تتعلق بتصنيف هذه العلوم ، واثنتــا عشرة صفحة أو أكثر تتعلق بالصلات التى تربط بينها . كذلك يتضمن الكتاب فصــلا مطولا يتناول نظام وتصنيف العلوم — وبينما يجــد المرء حينما يتصفح الكتــاب معالجة مستقلة لعلوم الاجتماع ، والأنثروبولوجيا ، والأثنولوجيا ، والاثنوجرافيا ، واللغات والاقتصاد السياسى ، والاقتصاد القيــاسى ، لا يجد أى اشـــارة الى الجغرافيا ، بل لا يجد حتى من ينازع فى حقها بأن تعتبر علما له ذاتيته . ولعــل قراءتى المتمعنة لهذا المجلد المركز لم تكشف لى الا عن وجود احالتين مرجعيتين عارضتين لا تتعلقان بالجغرافيا ككل ، وانما بالجغرافيــا الثقافيــة والجغرافيــا الطبيعية ، بل ان هاتين الا حالتين لا تتعلقان بغير تصنيف للعلوم قام باعداده أحد المؤلفين الذين أورد الكتاب وصفا لنظمهم . وعلى أية حال لا سبيل الى انكار وجود الجغرافيا ، وهذا ما أكده جاليليو من قبل . ويقف شاهدا على ذلك ما يصدر فى مختلف دول العالم من دوريات متخصصة لا حصر لها ، كما يعقد الاتحاد الجغرافى

الكاتب : جيلز سوتر

استاذالجغرافيا بجامعة باريس ، ومدير الدراسات بمدرسة الدراسات العليا فى العلوم الاجتماعية ومقرها أيضا باريس • أصدر سفرا ضخما بعنوان « من الأطلنطى الى الكونغو : جغرافية الخفة السكانية » • ويعد الآن دراسة عن النظم الايكولوجية فى الغابات الاستوائية الأفريقية لحساب برنامج اليونسكو « الانسان والمحيط الحيوى » • وهو كذلك عضو فى هيئة تحرير مجلات عديدة منها « الدراسات الريفية » ، « كراسة الدراسات الأفريقية » ، « كراسة الجغرافيا المكانية » •

المترجم : كمال المنوفى

مدرس مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية • نشر عديدا من الدراسات والبحوث باللغة العربية • وشارك فى ترجمة محتويات بعض أعداد المجلات التى تصدرها مركز اليونسكو •

الدولى ، وهو اتحاد له فروعه القومية العديدة ، مؤتمرا كل أربع سنوات ، يحضره اكثر من الف جغرافى من كافة أنحاء العالم . وفى فرنسا تعد الجغرافيا من العلوم الأساسية التى تدرس فى الجامعات . كما ان واحدا من المركزين القوميين الرئيسيين للبحوث يضم قسما خاصا بالجغرافيا . وفضلا عن المكان الذى تحتله الجغرافيا فى البحوث العلمية والجامعات يوجد ما يعرف باتحاد المهنيين الجغرافيين الذى يضم كل من يعمل على أساس مؤهلاته الشخصية فى مصلحة حكومية أو غير حكومية ، أو فى جمعيات تعليمية خاصة . وعلى هذا النحو يمكن أن تغطى تماما ميادين التخطيط الاقليمى للتنمية ، والتنمية الريفية ، وتخطيط المدن ، وحماية البيئة الايكولوجية ، بالاضافة الى العمل الذى يتم بالتعاون مع الجامعات . ومن هنا يعدو لزاما طرح السؤال الآتى : كيف حدث هذا التجاهل لعلم الجغرافيا ؟

هناك سببان لذلك : فمن ناحية يلاحظ أن الاهمال لم يقتصر على الجغرافيا فحسب ، بل شمل أيضا كافة العلوم المعنية بدراسة الارض . وقد خلا الكتاب الذى أشرنا اليه من أى ذكر لعلوم الجغرافيا الحيوية والخرائط وجغرافية المحيطات ، والارصاد ، وباختصار أغفل تماما مجموعة العلوم التى يمكن أن نطلق عليها اصطلاح علوم المكان ، ومن بينها علم الفلك . ويناظر هذه المجموعة من العلوم الى حد ما مجموعة العلوم التاريخية بالمعنى الواسع ، ومن بينها الجيولوجيا ، وهى علوم تنطوى على عمق فى التفكير . ومن ناحية أخرى تعتبر الجغرافيا علم تصب

فيه جميع العلوم كافة ، وهذا تشبيه سطحي ، باحة فى محطة للسكك الحديدية .
ويقودنا هذا الى الوظيفة الاجتماعية لمادة الجغرافيا التى تدرس للاطفال من بداية التحاقهم بالمدرسة اذ تعد هذه المادة مدخلا لتعريف الاطفال بالعالم المحيط بهم .
ويصعب على أولئك الذين يذكرون بوضوح انهم تعلموا الجغرافيا بطريقة مدرسية ان يدركوا أن هذا الموضوع يمكن أن يكون علما متميزا له اجراءاته ومناهجه الخاصة فى الشرح والتنبؤ . وحينما يضطر عالم الاقتصاد أو الاجتماع أو أى متخصص فى العلوم الطبيعية ، بحكم طبيعة بحثه ، إلى وضع أو دراسة الظواهر التى تعنيه فى مصطلحات مكانية لا يطرأ على ذهنه غالبا ان هذا قد يشكل مجالا تلتقى فيه وجهة نظر ، الى حد كبير مع أحد العلوم القائمة . وفضلا عن كل ذلك ينبثق الجانب اليومى للجغرافيا من حقيقة أن المكان يعتبر من الابعاد المألوفة للحياة والخبرة الانسانية ، اذ أن درجة اقتراب الخبرة المكانية ، أى الأساس النفسى الذى يعتمد عليه التمثيل العلمى للمكان ، من المكان الذى تهتم به الجغرافيا اكبر من درجة اقتراب الخبرة المؤقتة من الزمن التاريخى . فالزمن الذى يهتم به المؤرخون ــ وهو زمن ينتمى الى الماضى ، ويصبح بسرعة فى غير متناول اليد الا من خلال الوثائق التى يقتصر الوصول اليها واستعمالها على المتخصصين لاعتبارات مختلفة ــ اكثر اضطرابا من المكان الذى يتعامل معه الجغرافيون . وفى هذا الصدد تقارن الجغرافيا بالطب . اذ يرى كل امرىء فى ذاته طبيب نفسه ، أو يتصرف كما لو كان كذلك ، ولا يجد حرجا فى نقل معرفته للآخرين ، ويقر كل انسان انه هو نفسه جغرافى مكانه الخاص وهنا يطرح الأفراد السيئو النية التساؤل التالى : هل تؤثر وصفات العلاج غير الطبية والعلاجات البديلة على صحة الأماكن وصحة الأفراد بدرجة واحدة ؟

وتتأثر الجغرافيا ايضا بتلك المعرفة السوسيولوجية الميتة التى تحويها بين جنباتها . ففى فرنسا وغيرها من البلدان الاوربية القارية يؤدى الثبات النفسى والجمود المؤسس السائدان هناك الى استمرارية الصورة التى ما تزال الجغرافيا تعرض ذاتها من خلالها . وهى صورة تتضمن زوجين متعارضين من المفاهيم : الجغرافيا العامة فى مواجهة الجغرافيا الاقليمية ، والجغرافيا الطبيعية فى مواجهة الجغرافيا البشرية . وحتى الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية كتب وقيل الكثير حول الطبيعة الخاصة أو التكاملية لكل علم من هذه العلوم . وفى الوقت الراهن يتعلق هذا النقاش بالماضى الى حد كبير ، الا أن الانقسام قائم داخل المؤسسات، وداخل قاعات التدريس ، ومنه دائما تنبع الخلافات الشخصية الى حد ما . وينصرف هدفنا فى هذا العدد ، بعيدا عن تلك التفرقة المصطنعة ، الى اعادة اكتشاف الاتجاه الرئيسى لعلم الجغرافيا الذى يعد فى حيز التكوين . ولسوف يتضح لنا نجاح هذا العلم بدرجة أكبر مما هو متوقع فى التأليف بين عديد من الآراء المتباينة التى تتعلق باستجلاء حقيقة الأرض والمجتمعات البشرية . ولا ريب فى ان الاضافات المختلفة لا تشكل كلا منسجما وصحيحا ، وما تزال هناك ثغرات.

ونظرا لضيق المساحة فلا منـاص من اغفـال عدد من المدركات العـامة والمدارس الفكرية . وليست غايتنا من هذه المقالة الافتتاحيـة اسـتعراضي المقـالات التى يتضمنها هذا العدد ، بل مجرد ايضاح ان الجغرافيا فى ١٩٧٥ علم يحيا فى حالة توتر . ولا يعنى هذا التوتر مجرد الحركة والاهتمام والخلاف الفكرى ، واحيانا الرفض الكلى للآراء المعارضة ، وانما يعنى فوق ذلك كله جهدا يرمى الى شـق مسارات جديدة بين القوى والاتجاهات المتضادة .

المكان والزمان

تنطلق كافة التعريفات المعاصرة للجغرافيا من فكرة المكان . فعلى سـبيل المثال يعرف « جون جوتمان » الجغرافيا بأنها « علم العلاقات المكانية » ، مع مراعاة أن مصطلح « علاقات » يؤخذ فى هذا الصدد بمعناه المادى والمجرد ، ومن ثم يكمن هدف الجغرافيا فى دراسة جميع التفاعلات بين البشر وبين الحقائق المختلفة من زاوية موقعها على سطح الارض . واذا ما لخصنا هذا المكان البرى فى خصائصـه الرئيسـية ، ونظرنا اليه نظرة مجـرده الفينا له معـاملين رئيسـيين هما البعـد والمساحة . ومن منطلق هذه المصطلحات العامة والهندسية ليس ثمة خلاف فى الرأى حول مدرك المكان البرى . وعلى أساس مفهـومى البعد والمسـاحة يتحرك الجغرافيون بشكل تدريجى ومطرد نحو وضع صياغات أشد تعقدا تتمتع فى نظرهم بملاءمة ايضاحية كبيرة . وهكذا لا ينبغى عند مناقشة المكان البرى النظر الى البعد الهندسى فى عزله عن عوامل أخـرى ، أو كوسـيط بين سـلسلتين من الوقائع أو مجموعتين من البشر تنفصل احداهما عن الأخرى ، ذلك انه يخضع لتعديل مستمر على ضوء وقائع أخرى أو مجموعات متمركزة أخرى . وتشكل هـذه البيـانات الاضافية بدورها علاقة أحادية الاتجاه ، وتتضمن بالضرورة عنصرين أو أكثر . ومن الناحية الطبيعية قد يكون العامل الاضافى حاضرا (ومثاله سلسلة مرتفعات) ، أو وسيلة مرور (ومثاله نهر صالح للملاحة أو امتـداد بحرى) . ومن النـاحية البشرية تعتبر الاسـتمرارية السياسـية والثقافيـة من عوامل الوحدة ، فى حين تعتبر الفواصل اللغـوية والقانونيـة الخ من عوامل التجزئة . ومن ثم يثير البعد مسألة القابلية للوصول ، وهو مفهوم نسبى لأنه يعنى ان أى علاقة مكانية تعتمد على شىء موجود سلفا وبالمثل فان مفهوم المكان ذو طبيعة نسبية نظرا لما للاشكال من أثر على امتداد الظاهرة . فالجزء والامتـدادات الأرضية القـارية والتضـاريس والمياه ترتبط ارتباطا وثيقا بالاشكال التنظيمية فوق سـطح الارض . كذلك فان الدول من حيث مواقعها الاقليمية وتقسيماتها الفرعية الادارية ومناظرها وأبنيتها وتجمعاتها السكانية لها دور مماثل بالنسبة للصور التنظيمية المترتبة عليها .

ويبين هذا التحليل المبدئى أنه ينبغى على المرء اذا ما تخطى فكرة المـكان العادى وأمسك بتلابيب ظروف نشأة سطح الأرض أن يفسح مجالا للاختـلافات الزمنية ولفكرة الأسبقية والتلوية كما لو كانت مطبقة على عناصر يمكن دراسـة

علاقاتها التفاعلية . ولهذا لا يمكن فصل الزمن البرى عن المكان البرى . اذ مثلما يتطور التاريخ فى اطار جغرافى تعتمد الجغرافيا على ماض تاريخى . ومنذ فترة ليست بالقصيرة اقتنع المؤرخون بأن التاريخ يتحرك فى سياق جغرافى . ففى فرنسا يركز البروفسور « ب . تشانو » فى أحدث مؤلف له على ما يسميه « الأمكنة الكاملة ، » ، ويعنى بها الكتل البشرية التى تتاخم ، عند مرحلة معينة من الفن الانتاجى ، أجزاء هامة من سطح الأرض ، وهى بهذا تعتبر القوة المحركة للتاريخ . ويجنح الجغرافيون الى اقامة نوع من التميز الجدلى بين آثار الزمن وآثار المكان أو تجاهل احدهما كلية .

وفى صدد البحث عن التفسيرات ركز التقليد الجغرافى الكلاسيكى السائد فى فرنسا والمانيا بصفة خاصة على التاريخ ، أو بالأحرى على فرعين منه هما : تاريخ الأرض بلغة المدى الزمنى الطويل للجيولوجيا ومراحل التآكل ، والتاريخ الأقصر اللامتناهى للجنس البشرى . ومن الفرعين معا يتشكل الحاضر . وتعرف الدراسات الجغرافية اتجاها آخر يدعى الحداثة ، وينتمى أصلا الى الدول الناطقة بالانجليزية ، وينطلق من رفض ما يسميه تفسيرات أدبية تاريخية ، ويركز على « متغيرات التضامن الوظيفى » كما هى قائمة فى اللحظة الراهنة أو عبر فترة قصيرة سواء داخل النظم الجغرافية ذات النمط المفتوح أو بينها . وفى بداية الأمر تأثر ذلك الاتجاه بالأبحاث الاجتماعية والاقتصادية . وفى هذا الصدد يذكر المرء علم « اقتصاديات المناطق » الذى ابثق من أعمال «والتر اسارد» ومدرسته . وفى صدد المدن والمجتمعات الحضرية يذكر المرء ابحاث مدرسة شيكاغو . وبرغم أن بعض هذه الا حالات تنبع من نماذج صاغها بعض المفكرين فى القرن التاسع عشر فان نجاح الاتجاه المشار اليه آنفا بعكس ، بلا ريب ، عالما تصعب فيه رؤية التناقضات الصارخة بفعل زيادة الترابط والتواصل والتفاعل بين الأماكن والأفراد .

وينبغى ان يكون واضحا فى الأذهان اننا ازاء نمطين من التفسير على طرفى نقيض ، احدهما ينبع من منطق تاريخى ، والآخر من منطق مكانى . وباختصار فان الاختلاف بين النمطين هو اختلاف بين سببية تراكمية ترتبط بتتابع الأحداث عبر الزمن وبين سببية دائرية من نوع سبرنطيقى يجعل كل عنصر فى الوقت نفسه نتيجة وعاملا يشكل جزءا من النظم المتماسكة داخليا . وليس ثم تعارض مبدئى بين التفسير التاريخى والتفسير الوظيفى لنفس العلاقات فى المكان أو فى المجتمع . ووفق نظرية النظم ذاتها يمكن لجسد من علاقات الاعتماد المتبادل أن يتغير وينمو ويزداد تعقدا من خلال تطور يحدث بالضرورة عبر الزمن . ومن طبيعة الابحاث أنها لا تتفق غالبا فيما بينها . وقبل أن يعى الجغرافيون المشكلة بوقت طويل كان الانثروبولوجيون على دراية بها . وأيا ما كانت النظرة التى يتبناها المرء بشأن تخصص معين فان العلاقات بين البشر والأشياء وفيما بين البشر انفسهم ـ وكلتاهما تقع فى دائرة العلوم الاجتماعية ـ تعتمد دائما وبدرجة يعتد بها على

انتمائها لحضارة ما . والحضارة هي النطاق الزمني التاريخي وقد برز في مجتمع حي . وبفضل جهود المؤرخين « لوسن فبغر » و « بيير جوروو » بات مدرك الحضارة جزءا هاما من نظرة جغرافيي القرن العشرين . وطبقا لمعنى الاصطلاح في عرف جوروو تؤثر حضارة جماعة أو شعب على الوضع الجغرافي من خلال مكوناتها الرئيسية ، أدوات الانتاج من ناحية وأدوات الضبط الاقليمي من ناحية أخرى . وفي كلتا الحالتين لا تتحدد المجتمعات ببيئتها الطبيعية ، كما انها لاتفلت، لو ارادت ، من المؤثرات الطبيعية في اطار بيئة معينة . اذ انها تتأثر ، على الأقل، تأثرا قويا بالتفضيلات والاتجاهات التي تسود جذورها ، في حالات كثيرة ، الى الماضي البعيد . الا أن هناك عاملا يضع الجغرافيا في مركز منفرد ازاء غيرها من العلوم المعنية بدراسة الانسان ، فالماضي بالنسبة للجغرافي ليس مجرد تاريخ يدون في الذات الانسانية ، ولكنه شيء يواصل وجوده في أغراض معينة تؤلف الجزء الموروث من المناظر الطبيعية . ويشير اصطلاح المناظر الطبيعية الى ما يمكن رؤيته ، اى واقع المكان البرى الذى يقبل الادراك مباشرة . وفيما بعد سوف يقال الكثير عن المكان الذى يشغله هذا الاصطلاح في فكر وعمل الجغرافيين ، الا انه يجب علينا ، أولا وقبل كل شيء ، أن نولى مفهوم المكان قدرا أكبر من الاهتمام.

المكان كمساحة

والمكان كاطار تنظيمي

اذا نظر المرء بعمق الى الجغرافيا في النصف الأخير من القرن الحالى فانه يصطدم بالمشكلة الكبرى المتعلقة بمفهوم المكان الذى يعتبر ، كما سبق أن رأينا ، محور اهتمام علم الجغرافيا . وتدور المشكلة برمتها حول هل للمكان ملامحه الخاصة التي تؤدى ، اذا ما تركت اثرا تراكميا على ظواهر مختلفة ، الى أشكال وابنية متكررة تلتزم بقوانين التكوين الفعلى بحيث تمثل الهدف النهائى لعلم الجغرافيا في تحديد هذه الأبنية لا في تحديد تلك القوانين . وتذهب وجهة النظر الأخرى الى انه برغم وجود أنماط متميزة للتنظيم في المكان فان طريقة التعبير عن هذه الأنماط تتحدد بواسطة قوى غير مكانية أو بواسطة قوى تحوى معاملات مكانية (البعد والمجال) وان كانت لا تتحدد بالضرورة على الصعيد المكانى . ولم يعد من الممكن التسليم بمجرد وجود النظم المكانية والنظم المكانية الفرعية التى تحتضن مختلف الظواهر الموجودة على سطح الأرض . ووفق وجهة النظر هذه يتضمن تنظيم المكان دائما عددا من العناصر . وتحيل الأماكن والأماكن الفرعية في مجموعات الظواهر والعلاقات ، بل حتى في نطاق المجموعات الفردية ، الى النظم المتنافسة (ومثال ذلك مجتمعان متجاوران ، كل منهما ينظم مكانه بالشكل الذى يراه ملائما) . ويفضى المنطق المستتر خلف هذه المواقف ببعض المتخصصين الى اسباغ قيمة موضوعية واهمية مطلقة على الأماكن المحلية ، هذا ويجنح فريق آخر من المتخصصين الى اعتبارها مجرد أماكن هلامية تحدد لغرض الحركة أو كاطار

للبحث أو على أحسن الاحوال كأماكن مدركة . والى حد ما تعتبر المناقشات المتعلقة بالاقليم كغرض للدراسة الجغرافية (وهى مناقشات تتصف بالغموض وعدم الوضوح) جزءا من ذلك الحوار الأصلى . ويرتطم علم الجغرافيا الجديد الخاص بالمناظر الطبيعية بالمعضلة نفسها اذا ما اتسع اهتمامه الى ما وراء الطبيعة (سواء طوعها الانسان أم لا) .

الجغرافيا الايكولوجية والجغرافية الاجتماعية

تعزى الطبيعة الغامضة للجغرافيا الى حقيقة اهتمامها بكل من البيئة الطبيعية والمجتمعات . ولم يواجه الرعيل الأول من الجغرافيين صعوبة تذكر فى التوفيق بين هذين الاهتمامين ، وان تركزت أبحاثه بداءة حول همزة الوصل بينهما . وقد تأثرت مرحلة كاملة فى تطور علم الجغرافيا تأثرا عميقا بالأبحاث والاستنتاجات التى ترتبط بأثر البيئة الطبيعية على البشر ، ودرجة تواجد الحركة ، أو غيابها فى مختلف المجتمعات الواقعة على سطح الارض من جراء ظروف تتعلق بالتربة أو المناخ ، ولكن حتى قبل الحرب العالمية الثانية أضحت مهمة الجغرافيين صعبة بشكل متزايد نتيجة للتقدم الذى شهدته مختلف فروع العلم فى المناهج والمعرفة . فقد أصبح لزاما على دارسى الطبيعة كى يكونوا موضع احترام وتقدير أن يركنوا الى ميدان دراسى متخصص ، بحيث أصبحوا فى الحالات المتطرفة علماء جيولوجيا أو ارصاد أو مناخ . واشتهر أفضل أولئك المتخصصين على ايدى زملائهم الجدد ، وقاموا بدور يعتد به فى مختلف الميادين العلمية التى ارتبطوا بها . وفى الوقت نفسه تزايد اهتمام الجغرافيين العاملين فى فروع الجغرافيا الطبيعية بكافة الظواهر المتعلقة بالتوزيع والترتيب والتداخل فى المكان البرى . وقد أدى هذا التطور اليوم الى بزوغ علوم للجغرافيا الطبيعية ، كل منها يبدو كنطاق عمل للجغرافيين ذوى المقدرة التخصصية العالية والاختصاصيين المهتمين بالجوانب الجغرافية لميدان تخصصهم .

وبدرجة اقل هناك اتجاه مماثل يؤثر على بقية فروع الجغرافيا ، أى على الجغرافيا وقد استبعدنا من نطاقها فروع الدراسة الجغرافية المرتبطة بالعلوم الطبيعية . وكذلك لا سبيل الى التشكيك فى تأثير الحاجة الى الشعور بالاقتدار، أى مواجهة التحدى الذى تمثله العلوم القريبة من علم الجغرافيا . الا أن هناك أيضا عوامل أدت دورا فى هذا الخصوص ، لعل أبرزها تلك الأهمية المتزايدة للمدن والمجتمعات الحضرية فى العالم الحديث وما يثيره النمو الحضرى من مشكلات علمية وعملية . ولهذا الجانب من علم الجغرافيا روابط مباشرة محدودة مع الظروف المادية . أما العامل الثانى فيتعلق بالتطور الذى طرأ على مختلف العلوم الاجتماعية التى أصبحت متماثلة فى النظرة الى علم الجغرافيا وهكذا يقدم الاقتصاد المكانى الى لعبة القوى والتدفقات الأماكن القومية والاقليمية والحضرية بخصائصها

المتميزة كوحدات تملك ذاتية معينة من حيث النشغيل والنمو . وبالإضــافة الى هذين العاملين ثمة عامل ثالث يدفع فى اتجـاه خلق علاقات أوثق بين الجغرافيـ والعلوم الانسانية الأخرى ، وهو اشتراكها فى الاهتمام بالتطبيقات العلمية لبحوثها مثل تخطيط التنمية الاقليمية ، ومركزة الاستثمارات ، وضبط النمو الحضرى ، ثم التنمية الريفية وتخطيط المدن . ويعتبر تخطيط المدن أكثر هذه الحالات تطرفا، اذ بدأ كمجرد تجربة عملية ، ثم أضحى ميدانا اساسيا ، وهو الآن فى طريقــه الى ان يصبح علما مستقلا . ويتباهى الجغرافيون انفســهم بأنهم أول من ركزوا على هذه الميادين المختلفة ، وانهم فعلوا الكثير من أجل تمهيد الطريق أمام علماء الاقتصاد والاجتمــاع الذين انبثقت نظراتهم من مواقف كانت أبعــد ما تكون عن الأوضــاع الفعلية الموجودة على سطح الأرض .

فى خضم هذا السباق العام للتطور المتقارب برز نوع جديد من الجغرافيا لم تحدد خطوطه العامة بشكل دقيق ، ولكن طبيعته العامة من الوضوح بحيث يمكن ان نطلق عليه أسم « الجغرافيا الاجتماعية » . هذا العلم لا ينظر ، وان اعتمد على النظرية الماركسية بدرجة كبيرة ، الى الحقائق الاقتصادية والاجتمــاعية كوحدتين متميزتين ، اذ هو يقدم دراسة نظامية للعلاقات بين الاشكال والمستويات الاجتماعية والاقتصادية وبين تعبيرات المكان الجغرافى ، كمـا انه تلون بقيمة خلقيــة أوجزها جون جوتمان فى العنوان الذى اعطاه لمقدمة كتابه « دراسات حول معالجة المنطقة المسكونة » وهو « العــدالة والجغرافيــا » . ويختلط مدرك الجغرافيــا بمدرك الكفاية . وفى فرنسا ، وانطلاقا من الأسس النظرية التى وضعها بيير جورج ، تميط الجغرافيا الاجتماعية اللثام بصورة منتظمة عن موضوع السيطرة ، سيطرة الطبقات صاحبة الامتيازات (خاصة فى تنظيم المكان الحضرى) ، والأقاليم الأســاسية ، والبلدان الفنية ، والمدن ذات الموقع الاستراتيجى . الخ . ويؤدى تطبيق مفهــوم العلاقة الجدلية على الأمكنة الى اثارة مشكلات معينــة ، فضــلا عن كونه عرضــة النقد . وبرغم سهولة استيعاب مدرك الفردية الجغرافية لمكان خاضع للسيطرة ، ومفهوم السيطرة التسلسلية ، يصعب التنبؤ بما قد يكون عليه المكان المسيطر فى الواقع ، وهنا يصبح التحليل الجغرافى عديم الجدوى ، ويلقى العبء على كاهل العلوم الانسانية الأخرى . وفى بعض الأحيان تبدو دراسة العــلاقة الحتميــة فى صورتها المكانية فى غاية التبسيط الذى يقترن بتركيز غير مبرر على جانب واحــد من الحقيقة . وتحيل الدراسات العلمية دائما ، وان لم يكن ذلك صراحة ، الى نمط المجتمع الصحيح والتنظيم المثالى للمكان ، وهما شيئان يتوق المرء الى رؤية أمثلة لهما وقد خضعت لتحليل دقيق . وعلى خلاف هذا يظن أولئك المشــتغلون بذلك الفرع من الجغرافيا الذى ينشد العدالة أنهم ، وقد رفضــوا مثالب تنظيم المكان التابعة من النظام الصناعى عموما والمجتمع الرأسمالى خصوصا ، ينتهون دوما الى الوقوع فى مصــيدة ، اذ تذهب ميزة عملهم الى النظام الذى يرفضــونه انطلاقا من آثاره الجغرافية . ويؤخذ عملهم فى الاعتبار بغية اعطاء مضمون للاساطير

المعلنة (اللامركزية ، التوازن الاقليمى ، الخ ، وبالتالى يفيد فى ايضاح النيات الحقيقية للسلطات العامة .

ومع ذلك أثبتت الدراسة الجغرافية للسيطرة ، بما فى ذلك آثارها على المكان ، وانعكاسات الملامح الأصيلة للمكان على السيطرة نفسها ، انها اتجاه بناء للبحث نظراً لما شجعت عليه من دراسات ، وما غرسته من شعور بالذنب فى نفوس الجغرافيين الأكثر اقتناعاً بحالة العالم ، وما قدمته من اطار مرجعى لا غنى عنه لدراسات محلية عديدة كانت عرضة لخطر الغموض بسبب التفضيل .

لقد ظهرت فجوة بين الجغرافيا الطبيعية ، وهى فى طريقها الى أن تغدو اكثر تحديداً واستقلالا ، والجغرافيا البشرية التى تتحرك نحو الاقتراب من العلوم الاجتماعية بدرجة أكبر . ويصدق ذلك حتى بالنسبة للعلاقات بين المجتمعات والبيئة ، التى شكلت ، لمدة طويلة ، النطاق الخاص لعلم الجغرافيا ، وقد تكفل علماء لا ينتمون لحقل الجغرافيا بملء هذا الفراغ النسبى . ويتزايد الآن وعى الجغرافيين أنفسهم بوجود « الايكولوجيا البشرية » التى تستغنى عن مساعدتهم، برغم انها تحوى معظم ما اعتادت الجغرافيا أن تشمله . ويشير الاصطلاحان بطريق خفى الى جهد متعمد . من قبل العلوم الطبيعية من ناحية ، وعلوم الانثروبولوجيا والاقتصاد والاجتماع من ناحية أخرى ، غايته احتكار مجال ليس ذا طبيعة فكرية ويشتمل احباط الجغرافيين على بعدين : فهم من ناحية يشعرون بأن الجغرافيا قد فقدت الأساس كعلم شامل يهتم بالطبيعة والأماكن الطبيعية ، ويحتضن كافة الظواهر المادية والبيولوجية ، سواء كانت مؤتلفة أو متفاعلة بعضها مع البعض ، هذا برغم انهم فى الوقت نفسه يعترفون بدين كبير للانجاز الممتاز والهام الذى تحقق فى هذا الميدان على أيدى علماء النبات بصفة أساسية . وعلى أية حال مازال الجغرافيون يرفضون دعوى الايكولوجيا ، سواء من منطلق العلم الطبيعى أو من وجهة نظر علم الاقتصاد أو علم الاجتماع ، القائلة بالقدرة على تناول كافة المشكلات التى يثيرها شغل واستعمال وتحسين وتنظيم المكان . وحتى يتسنى للمرء أن يكون نظرة سليمة ومعبرة عن المشكلات يدرك الجغرافيون ضرورة أن يتوافر ، على الأقل، حد أدنى من التخصص فى المعرفة بالطبيعة من جهة ، وفى التنظيم الاجتماعى والاقتصادى والسياسى من جهة أخرى . والواقع ان شمول التدريب الجغرافى وقدرة الجغرافيين على رؤية كافة جوانب الأماكن البرية شيئان كفيلان باعدادهم لهذا الدور . وفضلا عن كل هذا فان من طبيعة الجغرافيا انها تجذب الانتباه الى الوحدة الأساسية للاماكن . ويدرك الجغرافيون ، كما يظهر دائما من أعمالهم المنشورة ، ان العلاقة بين مجموعة من الناس وبين المنطقة التى يقطنونها فى بيئة معينة تتأثر حتما بالأماكن الأخرى الدقيقة أو الواقعة على كوكب أعلى من الكوكب الذى يتعاملون معه مباشرة . كما أن اندفاع الجغرافيين الى هذا الحقل من حقول المعرفة كفيل بتحدى التجزئة الموجودة فى كافة كتب الايكولوجيا المدرسية ، والمقررات التعليمية التى تعالج قضايا تتعلق بالانسان والمجتمع ، وعلى أية حال

ينبغى عليهم أن يكونوا قادرين على الاسهام بنظرة أصيلة للاشياء وبمناهج فعالة للتحليل . وهناك ثلاثة مسالك مفتوحة أمامهم :

أولها وثيق الصلة بالايكولوجيا الطبيعية ومادتها وتوازنات الطاقة . وفى الولايات المتحدة ظهر هذا المسلك من خلال العمل الرائد فى مضمار الانثروبولوجيا الايكولوجية ، خاصة تلك الدراسات المرتبطة بمجتمعات بدائية معينة . وتكونت قائمة بموازنة مصادر الطاقة تغطى كافة الأنشطة الانتاجية والزراعية لمجموعة قروية . ويوضح النموذج المثالى لدراسة جغرافية مقارنة حجم التأثيرات القادمة من الجماعة المحلية الى كافة الاوجه المشكلة للبيئة التى تحيا فيها . ويمكن أن يتم ذلك من ثلاث زوايا : العمل (رسم خط فاصل بين الوقت المستهلك والطاقة المبذولة) ، والكميات المادية (اعطاء اهتمام خاص لقيمة الطاقة والوظيفة التحويلية لمخزون الغذاء) ، والتبم . ويلازم هذه القائمة التى تتضمن التفاعلات بين البشر والطبيعة قائمة اخرى بالتبادلات التى تتم بينهم وبين الجماعات والأماكن الأخرى. ويتحقق التنسيق فى المعلومات من وجهتى نظر متكاملتين : وجهة نظر الطبيعة ، أى المكان الفرعى المتجانس من حيث وظيفته فى النظام الانتاجى المحلى ، ثم وجهة نظر المنتجين ، أى الجماعة الجزئية التى تستجيب لفكرة الاستغلال المقبولة . ويتمثل المسلك الثانى فى المسوح الخرائطية التى تقسم الأرض الى وحدات متجانسة من ناحية خواصها المادية (بالرجوع الى عوامل مختلفة مثل الانحدار ، والتربة ، والغطاء النباتى ، الخ) ، أو من ناحية قدراتها الطبيعية . وعلى أساس هذه الخطوط العامة تصمم بانتظام خرائط لدول معينة كاليابان أو المملكة المتحدة . وفى المناطق الاستوائية ثم العمل الرائد ، خاصة فى غينيا الجديدة ، على يد فريق من العالم الناطق بالانجليزية . وقد ادى علماء التربة والمهندسون الزراعيون دورا ربما فاق فى أهميته دور الجغرافيين . ورغم ذلك فمن الجلى أن هذا النوع من المخزون الجغرافى لقيمة البيئة النسبية للآدميين يصبح عديم الجدوى ما لم يقارن مفاهيم اخرى يمكن أيضا رسم خرائط لها ، مثل الكثافة السكانية ، والمستوى التكنولوجى للنظم الزراعية الموجودة ، الخ . ويكشف كل هذا عن الأهمية المتزايدة لمجموعات الجغرافيين فى مثل تلك العوامل ، ويخلع على عملهم نوعا من اللاءمة بسبب النتائج العلمية التى يمكن استخلاصها منه . وأثناء تدبيج هذا المقال كانت قد انتهت تقريبا مرحلة التخطيط لمشروع من هذا النوع يغطى جزيرة مدغشقر برمتها .

اما المسلك الثالث والأخير ، الذى يحتضن منجزات الجغرافيا ، فيكمن فى الشكل الجديد الذى اتخذه مؤخرا علم جغرافيا المناظر الطبيعية . الا ان هذا موضوع له دلالاته التى تجاوز فى اتساعها ما يثيره البحث الايكولوجى من قضايا ، والتى لا يمكن معالجتها تحت هذا العنوان وحده .

المناظر الطبيعية والتدفقات

يشكل مفهوم المناظر الطبيعية جزءا من المخزون الأصلى المتداول للجغرافيا. ولغزارة ما كتب حول هذا الموضوع لا أجد هنا ما أفعله أكثر من محاولة وضع المشكلة فى منظور مستقبلى . ففى فترة ما كان ممكنا اعتبار دراسة المناظر الطبيعية بمثابة الغرض الحقيقى للجغرافيا . وكان لهذا ميزة وعيب . أما الميزة فهى تحديد غرض قاطع للجغرافيا لم ينازع فيه أحد ، وأما العيب فيتمثل فى الاهتمام بالجوانب الوصفية وغير العلمية لميدان الجغرافيا ، والتدنى به الى مستوى الخبرة اليومية التى يشترك فيها كل من ينظر الى تلك الجوانب . ولم يكن هناك الا طريقان لاعادة المكانة العلمية الى ما يدرسه الجغرافيون من أنواع مختلفة للمناظر الطبيعية فمن ناحية أمكن تخزينها وتصنيفها . وقد انهمك الجغرافيون طويلا فى وصف ورسم خرائط لهذه الأنواع . فعلى سبيل المثال تنبثق الجغرافيا الزراعية فى غرب أوربا أصلا من التمييز الكلاسيكى بين الحقل المفتوح وأرض الغابات . وفى هذا الصدد تغيرت الأزمان الى حد كبير ، ولكن فى نطاق الجغرافيا الحضرية لا تزال مجموعات المناظر الطبيعية حتى بين علماء الاجتماع معمولا بها ، ومثالها : النواة الحضرية أو المركز التاريخى للمدن أو مناطق الانتشار الحضرى . وتشتمل الأخيرة على المدن التابعة كبرت أو صغرت (أو التناقض بين مناطق التعمير المخططة وتلك العشوائية فى العالم الثالث) . وتلك خطوة واحدة ، لكنها هامة ، على طريق تعليل أو تفسير جغرافيا المناظر الطبيعية ، ويشترك الجغرافيون فى تبنى هذا الاجراء ، ولا موضع لادانتهم عليه ، فقد انطلقوا مما هو محسوس وواقعى ، ثم حاولوا بعد هذا رؤية ما يستتر خلفه ، وقد ظهرت فاعلية هذه الطريقة فى كل مرة تمكن فيها باحث من كشف خبايا المناظر الطبيعية . والمشكلة الوحيدة هى هل يمكن تسمية تلك العملية « شرحا » ، أو هل يستخدم الشىء المرئى كطريق موصل الى معلومات تقبل الادراك غير المباشر ، وتوضع بخصوصها الأسئلة الواقعية . وتعرف الدول على اختلاف اشكالها التنظيمية ومستويات تقنيتها المناطق الريفية المفتوحة بقراها وحقولها المتراصة . وقد تتغير الأبنية الاقتصادية والاجتماعية تغيرا جذريا ، وقد تحل جماعة من البشر محل جماعة أخرى دون أن يترتب على هذا أو ذاك ، على الأقل لفترة ما ، أى تحول خطير فى شكل اللاندسكيب (المناظر الطبيعية) . وبعيدا عن اللاندسكيب الطبيعى يمكن للمرء أن يقول بأن اللاندسكيب الذى يقدم مؤشرات موثوقا بها هو ذلك الذى يتشكل ، أثناء فترة دراسته ، من اللاندسكيب الطبيعى البكر ، أو من الأماكن الخفيفة السكان ، أو هى تلك التى تتميز برداءة التجهيز والاستغلال حيث تواصل تغيرها معدل تغير المجتمع الذى يشكلها .

ومع تنحية هذه الاعتبارات جانبا تعتبر الجغرافيا الحقيقية بمثابة الفرع الذى يهتم فى معظمه باللاندسكيب (المناظر الطبيعية) على نحو غير مباشر أو هامشى ويهتم هذا الفرع من الجغرافيا ، وهو فرع نال اهتماما كبيرا ، بكافة صور التدفقات : الهجرات ، وحركات السلع المصنوعة ، وتدفق المعلومات . ومن الموضوعات التى تستحوذ على اهتمام العلم اليوم علاقات تلك التدفقات بالمكان .

لا سيما طريقة تنظيمها له . وتتضمن هـذه المجموعة الدراسـية : علاقة الريف بالمدينة ، واستيطان الأرض الجديدة (حيث اللاندسكيب بمثابة الناتج النهائى) ، والاطار الحضرى على نطاقات مختلفة ، والتقسيم الاقليمى المخطط أو العشـوائى على نطاق قومى ، والآثار الجغرافية للنسـق السـياسى ، والانتشـار الصناعى والعمرانى ، ونظم العلاقات المرتبطة بالتنمية المتقطعة · وفى كل حالة ينعدم فيهـا التوافق بين المساحة المشغولة ببنية تحتية كبيرة ، أو مصنع ضخم أو مدينة وبين حجم الاستثمار ، ينبغى ، باستخدام اللغة الجغرافية ، مراعاة الدور الوظيفى والقدرة التنظيمية للحقائق . وفى كل هذه الحالات ليس غريبا أن تختفى الطريقة المميزة على دراسة المكان تماما . وفى كثير من هـذه الميـادين تكون الرؤية الفعلية للمكان أقل أهمية من الرؤية الجماعية له ، سـواء تمت عن طريق مجتمعـات أو مجموعات اجتماعية أو أفراد فى مكان بعينه ، ومن وجهة نظر الجغرافى تعتبر رؤية المكان أو بالأحرى ما نراه ونعانيه الجماعة فى مكان اجتماعى مصـدرا للمعلومات اكثر نفعا من اللاندسكيب . وفضلا عن هذا ليس مصادفة أن جغرافيا التدفقات تعد الحقل الرئيسى للبحث الجغرافى وقد غذته المفاهيم والأفكار والتساؤلات التى يطرحها علماء الاقتصاد والاجتماع والديمغرافيا على الجغرافى . فهى ميدان مشترك للدراسـة يتطلب تعاونا بين مختلف العلوم ، وفى هـذا الخصوص يمكن أن تفضى الانعزالية (من أى طرف) الى نتائج غير مرضية . وفى الوقت الراهن يعتمد تحليل التدفقات ، ومواضعها المكانية وكل ما يتصل بها من موضوعات ، على الأساليب الاحصائية بدرجة كبيرة . ويبدأ الجغرافى عمله اما انطلاقا من المعلومات التى تم جمعها وتبويبها بالفعل ، أو ، كما هو الحال فى الدول المتخلفة ، يجمع لنفسـه المعلومات عن طريق الاستمارات . وفى مرحلة ثالثة يكثر من اسـتخدام أسـاليب الانحدار الخطى أو التحليل المتعدد العوامل . وقد بدأ هـذا الاتجـاه فى العـالم الناطق بالانجليزية ، ثم امتد الآن الى كافة مدارس الفكر الجغرافى تقريبا ، وفى جميع هذه المجالات يجد الجغرافيون انفسهم فى وضـع مماثل لوضـع غيرهم من المتخصصين . ونقطة الاختلاف أن القصد من إستخدام الأساليب الرياضية فى الجغرافيا كشف ترتيب الظواهر على الخريطة ، بل حتى الثـوابت ، ومراقبـة القوانين التى تنتمى الى نظام مكانى ، وتمثل المادة التى يصنع منها هذا النظام .

وفى السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام باللاندسكيب داخل النطاق الضيق الذى اعطى له الآن . وقد يذهب المرء الى أبعد من ذلك فيقول بأن بعض الاوضاع المفقوده عادت الى الظهور من جديد . فهناك أولا الأهمية المحورية للتصوير الجـوى الذى يعتبر أداة جديدة تخرج نوعا من اللاندسكيب المركز بنسب يمكن التحكم فيها . ونظرا لأن اللاندسكيب الجوى يظهر على نطاق ضيق ، ونظرا لأنه يرى كصـورة فوتوغرافية سوداء وبيضاء ، فانه يختلف عن اللاندسكيب الحقيقى. ومع ذلك فهو يتميز بالتجانس والتحرر من معظم آثار المنظور ، ان مثالبه لتضاءل أمام امكانـية التكبير والتصغير ، أو استخدام المستحلبات (والتلوين الصناعى دون الاحمر) .

والمعالجة الكيميائية الاختبارية والفيلم الحساس لموجات معينة ، ثم امام امكانية تعزيز هذه الأساليب بأدوات أخرى فى غاية الحساسية كالمرسام الحرارى والرادار الخ ، ويوجد مجالان يمكن أن تستخدم فيهما الصور الجوية : الدراسة المتواصلة للاندسكيب الآخذ فى التغيير حيث تستخدم مجموعات من الصور الفوتوغرافية المأخوذة على مدى فترة زمنية ، ثم فى التحليل الاحصائى للمؤشرات الهامة التى تلائم الظواهر موضع الدراسة . وليست الصورة الجوية هى كل ما يحتاج اليه البحث الجغرافى . ومع ذلك تقتضى اجراءات البحث تضافر التحليل المبنى على الصورة مع العمل الميدانى ، والمقابلات الشخصية والبحث الوثائقى . وفى السنوات الأخيرة استخدمت هذه الأساليب بدرجة كبيرة وبطريقة تنظيمية فى البحوث المتعلقة بالنمو والمورفولوجيا الحضارية ، والأبنية الزراعية ، والكثافة المتزايدة للسكان الريفيين (أو ، على العكس ، طرق اضمحلال الزراعة فى البلدان الصناعية) . وليس مصادفة أن تلك الاساليب لا يستخدمها الجغرافيون فحسب، بل يستعين بها أيضا علماء الآثار ، وعلماء الجغرافيا الحيوية ، وخبراء الغابات ومخططو المدن . وقد تمخض البحث الجغرافى فى صور المدن عن آثار جانبية هامة ، من بينهما أساليب تقدير مكان أية مدينة أو منطقة حضرية على نحو دقيق جدا .

وبالاضافة الى ما سبق اتخذت عودة اللاندسكيب الى دائرة الجغرافيا صورة التحليل النظامى ، وقد عبر عنه بالشيء المرئى والمعانى المرتبطة بالظاهرة المرئية . ومنذ العقد السابع ، وبحث من الجغرافى الفرنسى «بيرتراند» ، ظهرت مدرسة كاملة مهمتها اجراء البحوث . وثم نقط التقاء بين تصنيفات هذا الجغرافى وبين المستويات المكانية المرمية التى وضعها الباحثون البريطانيون . وفى كل حالة تستخدم لغة متخصصة لتعيين هذه المستويات . ويحتج المتخصصون ، رغم تماثلهم فى التركيز على تفاعل النطاقات المكانية المتمايزة والمتدرجة ، الى الاهتمام باللاندسكيب بدرجة أكبر من الاهتمام بالعمليات والتطورات . وفى أية حالة ، ونتيجة للتنظيم النظمى للمكان باعتباره نوعا من اللاندسكيب ، توجد عند كل مستوى ظاهرة مطابقة أو مجموعة معينة من الظواهر تشكل خاصيته المميزة وأساس تنظيمه . ويمثل التحليل ، وقد ابتعد عن الاستاتيكة والشكلية ، جهدا لرؤية صور وابنية وديناميات المكان ككل . زد على ذلك ان الارتباط يبدو جليا فى الأساليب التحليلية التى طال استخدامها فى الجغرافيا النباتية وعلم الاجتماع النباتى . الا أن تقدما كبيرا قد تحقق فى اتجاه علم للجغرافيا يشمل الظواهر والأشكال الطبيعية. وفى الآونة الأخيرة بات هذا الجهد الرامى الى تحقيق تكامل الجغرافيا الطبيعية موجها بشكل مباشر نحو جمع المحتوى المادى والمحتوى الانسانى للاندسكيب فى اطار واحد . وقد حاول الجغرافيون «الاستوائيون» الفرنسيون تحقيق هذه الغاية ، الا أن محاولتهم تبدو كأشياء اضطرارية . وينبغى على المرء أن يقبل حقيقة أن اللاندسكيب الطبيعى واللاندسكيب البشرى يخضعان لمجموعتين مختلفتين من القوانين . وعلى احسن الفروض لا تتطابق الوحدات الا عند المستوى الادنى

للأبنية التنظيمية لكل من اللاندسكيب الطبيعي واللاندسكيب البشرى . واذا انطوت التضاريس على تباينات صارخة أو اذا تعرضت للتشقق العميق بعمل هيدروليكي فان اللاندسكيب الطبيعي يحدد في الواقع صور التنظيم الاجتماعي .

ويمكن القول أن تحليل النظم يعتبر اللاندسكيب ، نتيجة هـذا الاهتمام الذى توليه ايـاه الجغرافيا الحديثـة ، أكثر من مجرد تعبير مكانى عن الظواهر الطبيعية ، أو كخلفية لأنشطة المجتمعات . كما انه يشكل القـوام الحقيقى للطبيعة فى جوانبها المادية ، ولاينفصل عن القوى التى يؤثر فيها وتتأثر به . وبخلاف ذلك لا تخلع الجغرافيا البشرية على اللاندسكيب الوضع الثانوى لاشارة أو وعاء ما . ولا يوجد المجتمع فى اللاندسكيب الا كنتيجة لانقســام ثنائى مصــطنع . ويمتزج المجتمع واللاندسكيب الى حد ما ، فاللاندسكيب هو ماضى المجتمع ، ومنه ينطلق نظام كلى من العادات وأساليب التفكير . ويعمل عنصر المادية الخارجية ، وهو بعد من ابعــاد اللاندسكيب ، كقوة جــمود جنبا الى جنب مع العوامل السياســية والاقتصــادية والاجتماعية الدافعة الى تعديل المكان . اذ لابد من الوقت والمال والعمل لتعديل اللاندسكيب ، سواء كبيئة للحياة أو كجزء لايتجزأ من نظام الانتاج وسواء تغير اللاندسكيب أم ظل دون تغيير برغم تغير المجتمع فان الارتباط بينهما حتمى ، حيث تشير علامات الانقسام اما الى مجتمع خاضع أو مجتمع مسيطر . ولاشك أن هذا هو المعنى الكامن فى توصية بييرجورو بمراعاة «فاعلية اللاندسكيب بالنسبة للمجتمعات» ، أى اللاندسكيب فى بنيانه ، وتنظيمه وتقسيماته الفرعية الداخلية باعتباره الوسيلة التى عن طريقها تقام المجتمعات على المكان البرى .

الخاص والعام

أشرنا آنفا الى الانقسام الذى طال أمده بين ما يسمى « جغرافيا عامة » وبين ما يفترض أن يكون « جغرافيا اقليمية » . وفى الماضى أدت العلاقة بينهما الى ظهور مناقشات أكاديمية مستفيضة ، رغم انها لم تمثل مشكلة فى واقع الأمر . ان المشكلة قائمة ، ولكن ليس ثم تساؤل حول البــدائل أو الاختيــار . وتتعلق النقطة المثارة بمعنى كل منهما والعلاقة بينهما . وفى هذا الخصوص لم تعد كلمة « اقليمى » صالحة للتطبيق . ومع ذلك فان لغموض الاصطلاح مغزاه فى الوقت الراهن ، اذ يتضمن من ناحية فكرة نظرية عن تقســيم المــكان والمنطق التنظيمى الكامن خلفه ، ومن ناحية أخرى فكرة مركب من الحقائق والعلاقات التى تمتد على مساحة معينة من سطح الــكرة الارضية . ونعرف المصطلحات المتعلقــة بالموقع الجغرافى هذه الفكرة تعريفا كافيا ومحايدا . وتختلف نطاقات المواقع . ويفكر المرء أولا فى الاقليم ككل ، أى فى الوحدة المكانية التى تلى مباشرة ، من حيث الحجم ، اقليم الدولة . وقد انصبت معظم أعمال مدرسة الجغرافيــا الفرنسية على هــذه النقطة ، أو كانت محاولة نحو تعريف الاقليم . وحتى لو كان الاقليم ، باعتبــاره مساحة مكانية لها واقعها الخاص ، فكرة غير محددة بوضــوح فان حجمه كفيــل

بجعله ميدانا للبحث أو العمل . وسنقتصر هنا على مجرد ذكر المحاولات الطويلة والفاشلة التى قام بها الجغرافيون (وجلهم فرنسيون) لتحديد الاقليم بلغة العوامل التى تكفل تقسيم المكان الى أقاليم، وثمة مجموعات ثلاث يتكرر اختيارها (بالاضافة الى ما يسمى بالأقاليم الطبيعية) وهي الاقليم الحضرى والاقليم المتجانس والاقليم المخطط (أو نظائره المختلفة فى التخطيط الاقليمى للتنمية) . وتعتمد هذه المجموعات على تقسيمات مشتقة من اقتصاديات المناطق ، خاصة التقسيمات بين اقليم مستقطب واقليم متجانس . ويوضح ذلك أن كافة الأقاليم تتغير فى طبيعتها واساسها الاقليمى لا بحكم طبيعة الأشياء فقط ـ وهو أمر لا شك فيه ـ وانما أيضا طبقا لوجهة نظر الشخص الذى يحدد خط التقسيم . وقد يتركز البحث حول أماكن أخرى تكبر أو تصغر الاقليم من ناحية المساحة . ويمكن اجراء دراسات عن القضايا والنظم الزراعية فى المناطق المتجاورة أو الكوميونات . وفى منتصف الطريق بين الاثنين اقترح « د . برونت » المناطق الريفية كتقسيمات فرعية للمكان الريفى ، مع مراعاة أن معايير التجانس المأخوذ بها لا ينطبق فقط على ما هو قائم فى لحظة زمنية ما ، وانما أيضا على التطور غير المتكافىء للاقسام المختلفة عبر فترة من الزمن .

وأيا ما كانت الوحدات المختارة ، سواء كان لها وجودها الذاتى المؤكد أولا ، فان هناك مدرسة من مدارس الفكر تنظر اليها كاهداف جديرة بالدراسة باعتبارها « مواقع جغرافية » تحددها مجموعة أصيلة من الملامح وترتبط بما يمكن دراسته من مشكلات تتجاوز دلالاتها ميدان العمل المختار . وحتى عندما تفتقر هذه الأهداف الى حدود واضحة فانها تستمد أهميتها من تجاوز الظواهر التى تجسدها ، وهو تجاوز ذو أهمية كبيرة بسبب ملاءمته للتاريخ والاتصال . ويؤكد هذا النوع من الجغرافيا الطبيعية المحددة والعشوائية لكل موقع ، ويسعى الى شرحه بلغة المطابقات الزمانية والمكانية . ولا يقل أهمية عن ذلك وضع المواقع المترابطة فيما بينها بعضها بجوار البعض ، ودراسة المشكلات المتصلة بكل مجموعة تيبولوجية ، الا انهما يشكلان جزءا من اقتراب استقرائى ومقارن . وعند المستوى الاعلى ، تؤدى الرسوم البيانية والنماذج والنظريات والفروض دورا هاما ، الا أن استعمالاتها يمكن ان تتباين . ومن المتوقع أن لا تقدم تفسيرا نهائيا للاشياء ـ فيما عدا الفاظا شديدة العمومية ، وبالتالى غير مطلوبة ـ باعتبارها مبدأ يراعى فى تنظيم الفكر، ومشروع بحث ينبغى عمله ، ونظام احالة يصلح كأداةلتقويم النتائج. وليس هناك تلخيص لهذا الاتجاه العقلى أفضل من العبارة التالية المأخوذة عن « بيير جورو » ان حقائق الجغرافيا قليلة من حيث العدد ، والمدهش بالنسبة لها هو تفردها أكثر من التزامها بالقواعد .

وطبقا للنظرة الجغرافية الأخرى فان للمواقع دورا باعتبارها أهدافا تجريبية تستخدم فى اختيار أو اثبات أو تحسين أو تعديل القوانين البنائية أو التطورية . وتختلف هذه القوانين والنماذج اختلافا شديدا من حيث الأصل والنوع، وينصرف

هدف بعضها الى التعبير عن الاشكال التنظيمية التى يتخذها المكان عموما فى ظروف بعينها أو فى مرحلة تطورية معينة . ومن الموضوعات التى تعالج النظام القائم على سطح الارض وتساعد فى فهمه : الآثار الاستقطابية للنقاط المركزية ، وتكوين الشبكات المبنية هرميا ، وبنيان النظم والنظم العرعية المكانية ، ثم التوزيع المكانى لمختلف الآثار . وتؤدى النماذج التاريخية المتكررة دورا يماثل فى أهميته دور المواقع . وهنا تبرز أهمية الماركسية فى جميع المواقف التى يمكن أن تعزى الى تطور قوى الانتاج والصراعات الاجتماعية . ومن المقولات التى يتكرر استخدامها المراحل السابقة على الرأسمالية وأنماط الانتاج . وتعتمد الدراسات الخاصة بالبلدان الصناعية الرأسمالية على كل من الصراع الطبقى وآثار تركز رأس المال . وتعتبر العلاقات الاقتصادية بين الدول الغنية والدول الفقيرة والدور الغامض الذى تقوم به الطبقات البورجوازية الوطنية من الموضوعات المحببة . وتوجد نماذج أخرى من طبيعة مؤقتة تتلاعب بالدراسات المقارنة عن النمو فى السكان والموارد . ويقفز الى ذهن المرء نموذج «بوسريب» الذى يحظى باهتمام كبير من قبل الجغرافيين الذين يدرسون مواقع الضغط الديمغرافى والأزمة الزراعية .

وسواء كانت نظرية النظام تاريخية أو مكانية فقط فان المرء يبدأ بتعميم ، ثم ينتهى ، عقب فحص مواقف محددة ، بتعميم على درجة أكبر من الدقة ، ويقبل التطبيق انعام . وتمليه قيمة الظواهر التى تبدو غير متسقة مع القاعدة العامة ، حتى لو كانت استثناءات هامة ، الى الانخفاض باعتبارها نفاية اهتمام تاريخى بحت . وهكذا فان ثمة مخاطرة باحتمال استبعاد ميدان بحث برمته من دائرة المسح . وليس هذا أفضل من ارتكاب الخطأ الذى يشكل غالبا موضع اتهام الجغرافيا الاقليمية الفرنسية وهو التركيز الكثيف والمبالغة فى فردية المكان موضع البحث .

و

من ثم شهد عام ١٩٧٥ اتساع دائرة النقاش بين انصار أسلوبين جغرافيين مختلفين جذريا . والى حد ما يعد هذا النقاش انعكاسا لتخصص يؤسف له فى طريقه الى أن يصبح القاعدة بين الجغرافيين مثلما هو الحال فى العلوم الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ، فمن جهة هناك من يتعامل مع الحقائق والبشر والموقع والمادة الخام ، ومن جهة أخرى هناك من ينعم النظر ويخلص الى استدلالات عامة من المادة التى جمعها الفريق الاول وأضحت متاحة فى حالة شبه « نهائية » ، أو من يستخدم المادة الاحصائية المتداولة . وهذا بمثابة منحدر زلق يؤدى الى ازدواجية فى الجغرافيا : فهناك مجموعة استوعبها الواقع ولا تقدر على تجاوزه ، فى حين

تستخدم المجموعة الأخرى حقائق معينة كنقطة انطلاق ، وتعبر عنهـا تجريديا . ويؤدى ميل الجغرافيا المتزايد نحو الانغماس فى بحوث موجهة صوب غايات عملية ، الى تلك الازدواجية من خلال حرمان المجموعة الاولى من الفرصة والوقت للتنظير ، وتفتقر المجموعة الثانية الى الامكانيات اللازمة لاجراء دراسات ميدانية من نوع يفى بمتطلبات الجغرافيا الحديثة . ويتماثل النقاش المذكور آنفا فى نواح معينة مع النقاش الدائر فى أوساط الاطبـاء أو البـاحثين الطبيين حول اهتمامهم المزدوج بالمرض والمرضى ، ولا يتأتى لأى من الاهتمامين أن يسـتأثر وحده بالعنـاية دون تعويق سبيل التقدم العلمى والعلاج الطبى . بيد أن المناقشات تتجه الى التركيز على دائرة تختلف كلية عن الدائرة العامة والدائرة الخاصـة ، وطريقـة التأليف بينهما ، اذ تقف جغرافيا جديدة فى مواجهة جغرافيا عفى عليها الزمن ، وجغرافيا رياضية فى مواجهة جغرافيا كيفيـة . وعلى أية حال فالرأى عنـدنا أن القضية الأساسية تكمن فى موضع آخر .

ماذا يمكن أن نخلص اليه ؟ فى الوقت الحاضر ، تعانى الجغرافيا ، مثلمـا تعانى العلوم الأخرى المهتمة بدراسة الانسان ، من تمزق بين ما تشعر بأنه رسالتها العلمية وبين المهمة الحتمية الملقـاة على عاتقهـا بأن تكون مرآة تعـكس المجتمع الحديث . اذ هى مرآة فيما يتعلق باللغة التى تستعملها ، وبعض الموضوعات التى تعالجها ، وانشغالها بخلق عالم أفضل . وهناك نوع واحد من الجغرافيا العاكسة التى تقدم ، فى جزء من كلماتها وفى شغفها بالتقاليع الفكرية أو التكنوقراطيـة . عرضا جذابا لمنتج تقليدى محض ومنعدم الأهمية العملية . الا أن الجغرافيا تنتمى الى زمانها وتعكس صورته حينما تبدأ تشارك فى جهد تغيير العالم . وهى تفعـل ذلك اما من خلال تحدى القائم ــ وهنا تتماثل الجغرافيـا الراديكالية الآخـذة فى الظهور داخل أمريكا مع الاتجاه الاوربى المنبثق من المذهب الماركسى ــ أو من خلال الرفض الدائم للقوة التكنوقراطية والبيروقراطية ، أو المشـاركة فى عمليـة اجراء تحسينات ممكنة داخل نظام مقبول من حيث المبدأ ، على أن تستخدم لهذه الغاية لغة يمكن فهمها . وفى هذا الصدد تتضمن كلمة « اللغة » شيئا يختلف تماما عن مجموعة مفردات اللغة التى تستعملها الجماعات البشرية . ومن يتكلم اليـوم عن ادارة أو استهلاك المكان يجد ، من خلال استعمال الكلمات ، أرضية مشتركة مع رجال التخطيط وأرباب السلطة السياسية . الا أن هناك معنى حقيقيا للقول بأن كافة الاقترابات الجديدة من الجغرافيا بمثابة لغات تمكن الجغرافيين من الاتصال بالمجتمع الذى يعيشون فيه . فالرياضة التى تستخدمها الجغرافيـا الآن بدرجة كبيرة ، وعرض النتائج فى صورة نماذج ، والمصطلحات الايكولوجية المسـتعملة فى

تحليل العلاقات بين الأرض والمجتمع ، كل هذه أساليب للتفاهم مع العالم الحديث ، ومساعدته فى أن يرى ذاته من خلال مرآة الجغرافيا . وحتى لو كانت النتيجة اثارة غضب أولئك الذين يظنون أن العلم ينبغى أن يكون أقل التزاما بظل من الأفضل ، مع مراعاة كل الاشياء ، قبول المخاطرة . والمؤكد ان الوقوف عند مخلفات عديمة الجدوى لعلم يمضى قدما الى الامام هو أسوأ مصير ممكن . وفى هذه الحالة ، كما فى حالات أخرى ، يمكن القول بحق أن النهايات تتلاقى ، وان قصر معالجة الحقائق الجغرافية على فئة من المتخصصين قد يكون أيضا شكلا للتسيب وعدم الالتزام .



ان المؤسسين السابقين لعلم الاجتماع كانوا فى الواقع من ذوى الاتجاه المقارن فى نظرياتهم ومناهجهم ، فلقد سعوا جميعا الى انماء نظريات عامة تلائم مختلف الأبنية الاجتماعية . او بمعنى آخر كان لديهم جميعا توجيه عملى فى مفهومهم عن مهام علم الاجتماع بوصفه علما . كذلك كانت الاجيال الأولى من علماء الاجتماع فى أوربا والولايات المتحدة على السواء من ذوى الاتجاه المقارن بصفة رئيسيه ، مثل هوبهاوس وهويلر وجينزبرج (١٩١٥) فى بريطانيا وسمنر وتوماس فى الولايات المتحده . ثم ظهر خلال الفتره بين الحربين العالميتين الأولى والثانيه توجيه جديد لعلم الاجتماع نحو نظره محليه او اقليميه تتمثل فى الانشغال بالمشكلات الاجتماعيه والبحوث ذات النموط الاتنوجرافى أو السوسيوجرافى فى المجتمعات المنفردة فنجد مثلا انه على نقيض الرعيل الاول من رؤساء جماعه علم الاجتماع الامريكى الذين ابدوا اهتماما ملموسا بالدراسه المقارنه للمجتمعات الاخرى لم يكن اى من العشرين الذين تولوا رياسه هذه الجماعه من عام ١٩٢١ الى ١٩٥٠ معروفا بصفه رئيسيه بسبب بحوثه المقارنة (ارمروجريمشو ١٩٧٣ ، ص ١١) .

غير ان العشرين عاما الماضيه شاهدت نهضة عالمية متمثلة فى نزعة تقدميه الى

نسخة معدلة من بحث قدم فى المؤتمر الدولى الثامن لعلم الاجتماع بمدينة تورنتو فى أغسطس ١٩٧٤ . والمؤلف ينوه بالمساعدة التى قدمها كل من فرانك فراتووبول سولوموتز .

الكاتب : وليام . م . إيفان

أستاذ علم الاجتماع بمدرسة وارتون بجامعة بنسلفانيا .

المترجم : الدكتور بدر الدين على

أستاذ ورئيس قسم الاجتماع بجامعة لويزفيل

تدويل علم الاجتماع . وأنا لا أقصد هنا بتدويل علم الاجتماع توسع وانتشار هذا العلم فى دون العالم المختلفة كما حدث بالفعل ، كما لا أقصد بهذا التدويل دراسة العالم كنظام فردى (مور١٩٦٦) ، بل أعنى بالأحرى نمو كتلة المعرفة السوسولوجية القائمة على البحوث غير الدولية وغير الثقافية . واذا فرض انه من الممكن بلا لبس التدليل على هذه النزعة فكيف يكون تفسيرها ؟

هناك كما هو الحال غالبا عدة عوامل متضمنة فى كل ظاهرة اجتماعية هامة مما يتطلب منظورا جامعا لعدة ميادين تخصصية فى علم الاجتماع . فعالم الاجتماع السياسى مثلا قد يشير الى منشأة الأمم المتحدة وتأثيرها على بلورة مفهوم النظم الاجتماعية وعلى اختيار موضوعات البحث ، وعالم الاجتماع اخصائى التنمية قد يركز على مولد الكثير من الدول التى استقلت حديثا بعد الحرب العالمية الثانية ، مما أثار حساسية العلماء الاجتماعيين ، وخاصة غير الملمين منهم بتطورات علم الانسان ، نحو اهمية تجنب صياغة نظريات التمركز العرقى فى المجتمع . وعالم الاجتماع الصناعى قد يركز ـ بمنظور سوسيولوجيا الوحدات الكبرى ـ على اثر عملية التصنيع ذات النطاق العالمى وعمليتى التحضر والبيروقراطية المصاحبة لها . وبعض علماء النظريات الاجتماعية المغرورين لنظرية ملازمة لتطور التخصصات العلمية قد يلجأون الى العوامل الداخلة لتفسير ما يحدث على مر الزمن من تغيرات فى البناء الفكرى لعلم الاجتماع .

ومن الممكن بالطبع اطالة هذه القائمة من التخصصات المتصلة بشرح تدويل علم الاجتماع . وستكون نقطة البداية فى هذه المقاله بمثابه مزيج لعناصر سوسيولوجيه العلم وعلم الاجتماع المهنى وعلم الاجتماع التنظيمى ، حيث نقوم من خلال هذا المنظور المشترك باختبار الفرض التالى : لقد كان لرابطة علم الاجتماع الدولى بحكم نشاتها ووظيفتها اثر هام على الاتجاه نحو تدويل علم الاجتماع .

مجتمعات العمل والجمعيات الدولية العالمية أو المهنية (١)

لو اننا نظرنا الى علم الاجتماع ــ من أجل المناقشة الراهنة ــ كنوع من الاعمال المهنية لامكننا بالتالى الربط بين مفهوم مجتمع العمل ومفهوم جمعيه او رابطه دوليه علمية كانت او مهنيه (أيفان ١٩٧٤) ، فالاعمال المهنيه مثل تلك المتعلقه بالعلوم والهندسة والطب والقانون الخ تميل الى انماء « مجتمع عمل » يعتمد على مجموعه من القيم والمعايير المشتركة ، وعلى مجموعة مقننه من المعارف والمهارات المتفق عليها (ستورد ١٩٧٠) . فان الصفوه فى مثل تلك المهن تعكس فى احاديثها الروابط والالتزامات المدركة والمعيارية فى مجتمعهم المهنى ، مما يجعلهم فى غضون ذلك مرئيين بعضهم لبعض (كرين ١٩٧٣ ، ص ١١ ــ ١٦ ، ٤٣ ــ ٥٦) . كما تميل شبكات الاتصال غير الرسمية الى النمو بين الصفوة مما ينشأ عنه « الكليات غير المنظورة » (كرين ١٩٦٩ ، ١٩٧٣ ، مالينز ، ١٩٦٨ ، بريس ١٩٦٣ ص ٦٢ ــ ٩١) التى تتجاوز غالبا الحدود القومية كما تؤدى أيضا الى نشوء النماذج النظرية التى تميل الى الهيمنة على الميدان (كون ، ١٩٧٠) . ونجد مثلا فى علم عالى التقدم مثل الطبيعة ان « الكليات غير المنظورة » والنماذج النظرية قد اكتسبت شخصيتها الدولية من مدة طويلة ، فى حين يمكن التأكيد فى حدود المعقول فى حالة علم الاجتماع أنه كان عند نهاية الحرب العالمية الثانية لا يزال ميدانا قوميا ومتناثرا للغاية بالنسبة لشبكة الاتصال غير الرسمية الخاصة به وكذا بالنسبة لأبنيته الفكرية .

ويترتب على تشكيل الجمعيات القومية العلمية أو المهنية ــ وهو ما يقتضى ضمنا مرحلة متقدمة نسبيا فى نمو العلم أو المهنة (ويلينسكى ١٩٦٤) ــ تقوية الروابط المدركة والمعيارية داخل مجتمع العمل ، وكذا تقوية الروابط الاجتماعية وامتدادها أبعد من نطاق الصفوة الى الأعضاء العاديين داخل المهنة . وكلما ظهر ونما مجتمع العمل لمهنة ما فى الدول المختلفة كان هناك ميل الى قيام رابطة علمية أو مهنية ، مما يزيد فى تعزيز الأساس التنظيمى للمجتمع ويشجع النمو الاضافى لشبكات الاتصال الرسمية وغير الرسمية على السواء (ايفان ١٩٦٩) ، وبالتالى تقديم تلك القيم العلمية مثل العمومية وعدم الموالاة والشيوع والشكية المنظمة (مرتون ١٩٥٧ ، ص ٥٥٢ ــ ٥٦١) .

---

(١) يفرق المؤلف هنا بين العمل بمعناه العام وبين المهنة بمعناها التخصصى

ويقوم المهنيون بمساعدة المعلومات والأفكار الواردة عن طريق وسائل الاتصال الرسمية وغير الرسمية على السواء داخل مجتمع العمل بتعريف ومعاودة تعريف مشكلاتهم ، وبصياغة واعادة صياغة نظرياتهم، وبتوليد تطبيقات جديدة لنظرياتهم. وتسهم هذه الأنشطة فى زيادة التعاون المهنى على المستوى الدولى ، كما تسهم فى التعجيل من نمو المعرفة . وبتجمع هذه العلاقات المتبادلة تتولد تأثيرات ردود فعل مما يدعم الرابطة المهنية الدولية .

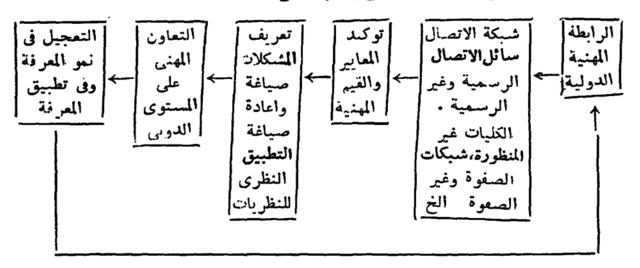
ويلاحظ فى الشكل رقم (١) توضيح للتسلسل السببى المفترض للنتائج النابعة من قيام الاتحادات الدولية العلمية أو المهنية . ومن الواضح فى هذا النموذج أنه لا ينطبق بشكل متماثل على كافة الاتحادات المهنية الدولية ، اذ كلما زاد نمو العلم أو المهنة زادت الاحتمالات الآتية :

أ — يتسع امتداد شبكات الاتصال وتصبح أكثر احكاما .

ب — زيادة فى المعايير والقيم المهنية الراسخة فى النظم المتغلغلة فى النفوس .

جـ — ازدياد فى الاتفاق المتبادل على صفوة مصدق عليها .

د — تكرار التعاون الدولى بدرجة أعلى .



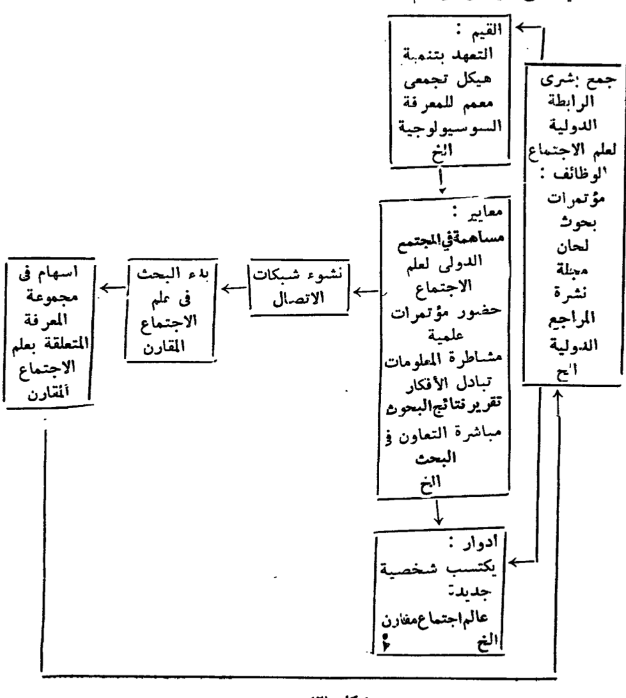
شكل (١)

نموذج لتأثيرات رابطة دولية علمية أو مهنية

نموذج لمجتمع علم الاجتماع الدولى

عندما نتحول من النموذج العام للمجتمع العلمى أو المهنى الى التفصيلات المحددة للمجتمع السوسيولوجى ينبغى أن ننتبه الى أن « مجتمع العمل » هو عبارة عن نوع من الأنظمة الاجتماعية التى يمكن تحليلها فى اطار « العناصر البنائية الأربعة » التى أشار اليها بارسونز ، وهى : القيم ، المعايير ، الأدوار ، الجمع

البشرى (بارســونز ١٩٦١ ص ٤١ ٤٤) . ويترتب على تطبيق فئات بارســونز البنائية الوصول الى نموذج لمجتمع علم الاجتماع الدولى ، كما يبــدو فى المخطط الوارد فى شكل (٢) . وهذا التطبيق بصفة خاصة لفئات بارسونز البنائية لا يعنى ضمنا قبول نظام معيارى واحد لمجتمع علم الاجتماع . غير انه بقــدر تنميــة علم الاجتماع كعلم لنظام دولى مميز عن النظم الأخرى فانه يكتسب بناء معياريا مستقلا مما يضاهى مثيلة فى اى علم .



شكل (٢)

نموذج مجتمع علم الاجتماع الدولى

والمجتمع البشرى موضع السؤال هنا ـ من ناحية سماته الشكلية على الأقل هو الرابطة الدولية لعلم الاجتماع التى أنشئت ضمن العديد من الاتحادات الأخرى المتعلقة بالعلوم الاجتماعية عام ١٩٤٩ تحت رعاية منظمة اليونسكو . وهذه الرابطة ليست أول منظمة دوليه لعلم الاجتماع ، اذ سبقها المعهد الدولى لعلم الاجتماع الذى تأسس عام ١٨٩٣ . غير ان الرابطة الدولية لعلم الاجتماع قد حققت بخلاف سابقاتها مركزا دوليا سواء من ناحية العضوية أو الأهمية النظرية ، وذلك باثارتها وجذبها لاشتراك الاتحادات القومية ومعاهد البحوث والاعضاء الافراد من تسع واربعين دولة علاوة على المنظمات الاقليمية والدولية . والدليل على نجاح هذه الرابطة فى نيل تقديرها كمنظمة دولية لعلم الاجتماع هو أن المعهد الدولى لعلم الاجتماع بما له من شأن قد انضم اليها عام ١٩٧١ .

وتهدف الرابطة الدولية لعلم الاجتماع كما جاء فى مقدمة اللوائح عام ١٩٧٠ الى ما يلى :

اللائحة الاولى : ان الرابطة الدوليــة لعلم الاجتماع هى منظمــة ذات هدف علمى صرف .

اللائحة الثانية : ان هدف الرابطة هو نشر المعرفة السوسيولوجيــة فى كافة ارجاء العالم وستقوم الرابطة لتحقيق هــذا الهــدف بمبــاشرة الاجراءات التى تؤدى الى :

أ ـ تهيئة وتنمية الاتصالات الشخصية بين علماء الاجتماع فى جميع انحاء العالم .

ب ـ تشجيع الانتشار والتبادل الدولى للمعلومات المتعلقة بالتطورات الهــامة فى المعرفة السوسيولوجية .

جـ ـ تسهيل وتنمية البحوث الدولية فى علم الاجتماع (الرابطة الدولية لعلم الاجتماع ١٩٧٤) .

ان الوظائف الرئيســية الظاهرة للرابطة الدوليــة لعلم الاجتماع هى عقــد المؤتمرات العالمية الدورية وغيرها من المؤتمرات الخاصة . نشر أعمال المؤتمرات علاوة على نشر مجلة ونشرة دورية . تسهيل تشكيل شبكات الاتصال الرسمية وغير الرسمية من خلال المؤتمرات العالمية . تشجيع البحوث المشتركة . الخ . ولقــد أشار عالما الاجتماع لازارفيلد وليدز بمناسبة انعقاد المؤتمر العالمى الخامس لعلم الاجتماع عام ١٩٦٦ الى أن المؤتمرات العالمية تقــوم بمبــاشرة ثلاث وظائف ذات علاقة متبادلة . فهى تهىء فرصة للاتصالات الشــخصية وتثير ادراك المشــتركين بالتصويرات النظرية للاعضاء الآتين من الدول المختلفــة ، وتحث على مشروعات البحث المشتركة (لازار فيلد وليدز ١٩٦٢) . أما الوظيفة الرئيســية المستترة لأنشطة الرابطة الدولية لعلم الاجتماع فهى تتمثل فى تشــجيع انشــاء اتحــادات قومية جديدة لعلماء الاجتماع .

وهكذا فان الرابطة الدولية لعلم الاجتماع قد قامت فى الواقع بحكم هدفها المعلن رسميا وتعدد انشطتها بتكوين نظام يتمثل فى ارتباط قيمى بتنمية مجموعة متراكمة ومعممة من المعرفة السوسيولوجية المقننة بغض النظر عن الحدود القومية أو الثقافية . ويتضمن هذا الارتباط القومى بدوره معيارا أساسيا للاشتراك فى المجتمع الدولى لعلم الاجتماع ومعايير أخرى مساعدة مثل حضور المؤتمرات العالمية ومشاطرة المعلومات وتبادل الأفكار وتقديم للتقارير عن نتائج البحوث ومباشرة البحوث المشتركة .

وبقدر قبول تلك المعايير على انها ملزمة واستدماج قيمها الأساسية المتضمنة تصبح هذه المعايير مقومات لدور سوسيولوجى جديد ، بأن يكتسب الشخص سمعته مثلا كعالم اجتماع مقارن . ولقد حدث هذا بالفعل — على حد قول جانو ويتزوهيل (١٩٧٣ ص ٧٩) — نتيجة لأنشطة الرابطة الدولية لعلم الاجتماع ، فلقد وجد المئات من علماء الاجتماع على مر العشرين سنة الماضية مايشجعهم على تكريس جانب من عملهم لمعالجة المشكلات ذات الأهمية غير الدولية فى العديد من ميادين علم الاجتماع .

ان القيم والمعايير والأدوار الناشئة عن أهداف ووظائف الرابطة الدولية لعلم الاجتماع تؤدى جماعيا الى قيام شبكات الاتصال الرسمية وغير الرسمية بين علماء الاجتماع من الأمم المختلفة . ومما يسهل كثيرا تشكيل شبكات الاتصال أسلوب لجنة البحوث بالرابطة الدولية لعلم الاجتماع التى تشجع تعاون الافراد من مختلف الدول الذين يعملون بنشاط فى تخصص معين (جانو ويتز وهيل ، ١٩٧٣) . وقد كان نتيجة لأنشطة لجان البحوث المتنوعة أن بدات الدراسات غير الدولية فى ميادين مثل علم الاجتماع السياسى ، التدرج الاجتماعى ، علم الاجتماع الأسرى ، وعلم الاجتماع القانونى . وينعكس تكاثر مثل هذه الدراسات جزئيا فى تقرير عن اتجاه علم الاجتماع المقارن أعده مارشى (١٩٦٦) للرابطة الدوية لعلم الاجتماع ، كما ينعكس فى تقارير لجان البحوث مثل تقرير تريفيز (١٩٦٦ — ١٩٦٨) عن القانون ، وتقارير هيل وكونينج (١٩٧٠) عن الأسرة ، وتقرير لانج (١٩٧٢) عن الاجتماع العسكرى . وجدير بالذكر بهذا الخصوص أيضا دراسة نشرت حديثا — ولو انها مستقلة عن مشروعات لجان البحوث — اعدها سوالاى (١٩٧٣) وزملاؤه عن ميزانية الوقت فى اثنتى عشرة دولة . وتسهم هذه البحوث فرديا وجماعيا فى مجموعة المعرفة السوسيولوجية المقارنة التى تدعم بدورها الجمع فى المجتمع السوسيولوجى ، أى بالاختصار كلما قوى الارتباط بالمقومات الأربعة للمجتمع السوسيولوجى — وهى الجمع والقيم والمعايير والأدوار — كان من المعقول التنبؤ بنمو شبكة الاتصال وبارتفاع معدل الدراسات المقارنة ، وبازدياد مدى الاسهام فى مجموعة المعرفة العلمية المقارنة .

اجراءات البحث

قام المؤلف بالتحرى – لا الاختبار الدقيق – عن الفرض الذى ينـــادى بأن الاتحاد الدولى لعلم الاجتماع قد حث على النزعة الى تدويل علم الاجتماع ، وذلك بتحليل محتوى الدراسات التى قدمت فى مؤتمرات الاتحاد فيما بين سنة ١٩٥٣ وسنة ١٩٦٦ ، وهى السنوات التى كانت مجمـوعة محاضرها الـكاملة متـاحة للمؤلف . وقد يبدو هذا الاجراء معقولا من الظاهر ، وخاصة وجهة نظر الملاحظة التى أبداها جانوويتز وهيل (ص ٨٠ ، ١٩٧٣) بأن « المدى الكامل للعمل الفكرى للجان البحوث يمكن متابعته فى محاضر جلسات المؤتمرات العالمية .. » ، اذ يفهم ضمنا من القرار بتحليل الدراسات المنشورة بأنها ممثلة لمجموعة تكبرها بكثير من البحوث التى قدمت فى المؤتمرات المتنوعة . غير ان هذا الافتراض يحتمل الـكثير من الشك نظرا لاختلاف لجان البحث ومراجعى مجموعات المحاضر فى حكمهم على ما يمكن اعتباره « بحثا صالحا للنشر » . وسواء زاد أو قل تمثيلهم للبحوث التى تحتل مكانا فى أعلى أو أسفل « دليل التدويل » كما يراه المؤلف فهذا أمر يصعب بالطبع تأكيده . وبسبب الموارد المحدودة على اى حال لم يكن من المتيسر اختيار عينة من البحوث المنشورة وغير المنشورة التى قدمت فى المؤتمرات المختلفة .

وهناك نقطة ضعف أخرى فى هذا التحليل ، وهى ان التحرى بعد تأسيس الاتحاد الدولى كان مقتصرا على البحوث المنشورة فقط . أما اذا أردنا التزام الدقة فى اختيار العينة فكان ينبغى اشتمالها للبحوث المنشورة خلال العقدين الثـالث والرابع من أجل اثبات الفرض الذى يقول بوجود اختلاف فى درجة تدويل علم الاجتماع بين الفترتين السابقه واللاحقة لانشـاء الاتحاد الدولى . ومرة أخرى تقف قلة الموارد عائقا فى سبيل امتداد الدراسة فى هذا الاتجاه .

وأخيرا فان اختيار تحليل المحتوى كطريقة وحيـدة لاسـتكشاف الغرض المذكور لايعنى عدم صلاحية استكمالها بالتحليلات الفردية للتقارير المقدمة من بعض لجان البحوث السابقة مثل تلك المتعلقة بالتدرج الاجتماعى وعلم الاجتماع السياسى وعلم الاجتماع الأسرى وعلم الاجتمـاع القانونى ، فربما كان فى تلك الدراسـات الفردية التفصيلية مساعدة على تفهم المشكلات والتركيبات المتعلقة بتدويل البحث فى تخصص ما .

أن تحليل المحتوى المقدم هنا يتناول فى ضوء الاعتبـارات السـابقة مجرد اسـتكشاف أكثر منه اختبـارا للفرض المذكور . وقد قام المؤلف بفحص كل من البحوث فى الاثنين وعشرين مجلدا المحتوية على محـاضر جلسـات ثلاثة مؤتمرات عالمية (الثانى والثالث والرابع) خلال المدة من ١٩٥٣ الى ١٩٦٦ وذلك للتأكد من اظهاره لبعد أو آخر من أبعاد « التدويل » . وبتجميع النتائج فى تسلسل زمنى يمكن فحصها كعملية « تدويل » بشكل أفضل . ولقد تم اختيـار ثلاثة مؤشرات موضوعية نسبيا تتعلق بما يلى :

أ – المراجع الواردة بكل بحث .

ب – موضوع البحث .

ج – جنسية المؤلف بالاضافة الى عدد المؤلفين وموضوع البحث . وقد تحكم المؤلف فى وضع مقدار احصائى « موزون » لكل مؤشر .

والدليل الاول للتدويل الذى يعتمد على المراجع لا يقيس مدى الانعزال اللغوى للمؤلف فحسب ، بل يقيس أيضا مدى اهتمامه بمتابعة التطورات السوسيولوجية فى الدول الأخرى . ويشتق هذا الدليل من الوحدات الأربع ومقاديرها الاحصائية التالية :

اعتدار الموزون

٢ مرجع بلغة أجنبية وفى منشور أجنبى (١)
أو مرجع بلغة أجنبية وفى منشور وطنى
١ مرجع بلغة وطنية وفى منشور أجنبى
صفر مرجع بلغة وطنية وفى منشور وطنى

أما الدليل الثانى للتدويل الخاص بالمادة موضوع المقال فهو يفوق الدليل الاول من حيث كونه مقياسا مباشرا لاهتمام المؤلف بالبحوث المتعلقة بعلم الاجتماع المقارن . وهو يميز بين المقالات المقارنة ذات الجنسية المتعددة أو الجنسية الثنائية وبين تلك المقالات التى تتناول فى تحليلها موضوعا متعلقا بمجتمع واحد . ويعتمد هذا الدليل على الوحدات الثلاثة ومقاديرها الموزونة التالية :

٢ – مقال يشير ٢ الى أكثر من مجتمعين (مقارنة متعددة الجنسية) .
١ – مقال يشير الى مجتمعين (مقارنة ثنائية الجنسية)
صفر مقال يشير الى مجتمع واحد

ويجمع الدليل الثالث جنسية المؤلف وعدد المؤلفين مع المادة موضوع المقال. وهذا الدليل بتمييزه بين تعدد وفردية المؤلفين الدارسين لمجتمعهم أو مجتمعات أخرى لا يقيس واقعة البحث المشترك فحسب بل يقيس أيضا واقعة البحث المقارن . ويعتمد هذا الدليل على الوحدات الأربع ومقاديرها الموزونة التالية :

---

(١) ان تعبيرى « أجنبى » و « وطنى » مذكوران هنا بالنسبة لوضع مؤلف المقال .

٣ مؤلفون متعددون من مجتمع واحد (١) لمقـــال يشير الى مجتمعات لا ينتمي اليها المؤلفـــون ، أو مؤلفون متعددون من مجتمعات مختلفة لمقـال يشير الى مجتمعات لا ينتمي اليها على الأقل واحد من المؤلفين •

٢ مؤلف منفرد لمقال يشير الى مجتمعـــات لا ينتمى هو اليها

١ مؤلفون متعددون من نفس مجتمع واحد لمقـــال يشير الى المجتمع الذى ينتمون اليه وكذلك يشير الى مجتمعات أخرى لا ينتمون اليها ، أو مؤلف منفرد لمقال يشير الى المجتمع الذى ينتمى اليـــه وكذلك يشير الى مجتمعات لا ينتمى اليها •

الى غير المجتمع الذى ينتمون اليه ؛ أو مؤلف منفرد لمقال لا يشير الى غير المجتمع الذى ينتمى اليه •

اما الدليل الرابع فهو مزيج أو متوسط الثلاثة الآخرين ، ويتميز هذا الدليل بعرضه لمقياس مختصر لخصائص البحوث لكل عام عقد به مؤتمر عالمى •

نتائج تحليل المحتوى

ان النتائج المتعلقة بالدليـــل الأول الذى يعتمد على المراجع البيليوغرافيـــة الوارد ، بالجدول (١) قد أكدت بوجه عام الفرض القائل بالتدويل • وعلى الرغم من ازدياد مقادير الدليل بشكل معتدل خلال المؤتمرات الأربعة الأوائل فانها تزداد بدرجة ملحـــوظة بل هى فى الواقع تتضـــاعف بين مؤتمر عام ١٩٦٢ ومؤتمر عام ١٩٦٦ • وخط هذا الإتجاه يوحى بأن ظاهرة التدويل تمر اذا جاز التعبير بمرحلة « حضانة » أو مرحلة الواقع تحت تأثير النوم » قبل أن تصبح مرئية ، غير ان هذا التفسير لا يجد ما يدعمه من البيانات الواردة •

---

(١) المقصود بالاشارة الى مجتمع هنا هو ان فقرة واحدة من المقال على الأقل قد خصصت لتحليل ظاهرة ما فى المجتمع أو لمناقشة بحث أجرى فى المجتمع •

الجدول (١)
دليل تدويل علم الاجتماع
المراجع الببليوغرافية

عام المؤتمر	الدليل	عام المؤتمر	الدليل
١٩٥٣	٣٨٠	١٩٦٢	٤٤١
١٩٥٦	٤٦٦	١٩٦٦	٨٠٠
١٩٥٩	٤٢٠		

الجدول (٢)
دليل تدويل علم الاجتماع
المادة موضوع المقال

عام المؤتمر	الدليل	عام المؤتمر	الدليل
١٩٥٣	١٦	١٩٦٢	٢٨
١٩٥٦	٤٤	١٩٦٦	٣٧
١٩٥٩	٣٠		

ومن حسن الحظ ايضاح التقلب الغامض لهـذه البيانات دون ما قصـد فى تعليق روبين هيل رئيس الرابطة الدولية لعلم الاجتماع الذى تسلم نسخة من هذا البحث قبل نشره .

« أعتقد ان السبب فى بلوغ مؤتمر عام ١٩٥٦ القمة فى الموضوعات الدولية انه كان آخر المؤتمرات التى نظمت بصفة كلية حول فكرة ما ، وهى الفكرة المقارنة بالذات (اذ كانت بحوث المؤتمر على ما أذكر بناء على دعوة خاصة . أما البحوث التى قدمت بعد ذلك فقد صارت أكثر من البحوث المسهمة ، وصار لرئيس القسم حرية أوسع فى قبول البحوث سواء طابقت الفكرة العامة للمؤتمر أو لم تطابقه . ولقد صارت ظاهرة التدويل خلال الفترة بين عام ١٩٦٢ وعام ١٩٧٤ أكثر تلقائية ونموا وأقل تأثرا بتنسيق لجنة البرنامج ، بل أصبحت متروكة لرؤساء جماعات العمل ولجان البحوث والجماعات المخصصة لأغراض معينة » .

الجدول (٤)
دليل تدويل علم الاجتماع
الدليل المشترك

عام المؤتمر	الدليل	عام المؤتمر	الدليل
١٩٥٣	٤٢٢	١٩٦٢	٥٠٨
١٩٥٦	٥٥٩	١٩٦٦	٨٧٣
١٩٥٩	٤٧٣		

وعند استخراج متوسط الدلائل الثلاثة فى دليل مشترك كالوارد بالجدول(٤) يظهر الميل للتدويل بشكل واضح ، مما يتفق مع نتائج دراسة متعلقة بهذا ولكن مختلفة تماما ، اذا هى قورنت بمادة الدوريات البريطانية والامريكية خلال الفترة بين عام ١٩٥٨ وعام ١٩٦٨ (اروماني ، ١٩٧٠) . وقد ترجع الحقيقة البارزة فى مقادير الدليل بين عام ١٩٦٢ وعام ١٩٦٦ الى الدور المساعد الذى أدته لجان البحوث بالرابطة الدولية لعلم الاجتماع كما أكد جانو ويتز وهيل (١٩٧٣) . وقد يكون النمو الملحوظ فى عدد لجان البحوث كما يتضح من الجدول (٥) قد ساهم فى وجود الميل نحو التدويل . وجدير بالملاحظة أن عدد لجان البحوث قد تضاعف منذ عام ١٩٧٠ اذ زاد من ستة عشر الى اثنين وثلاثين . وقد يكون هذا النمو المفاجىء راجعا الى تعديل دستور الرابطة الدولية لعلم الاجتماع الذى أباح العضوية الفردية والعضوية الجماعية على السواء (ايفان، ١٩٦٧، جانو ويتزوهيل، ١٩٧٣) . واذا كانت جميع لجان البحوث الاثنتين وثلاثين قد تابعت رسالتها فى تبنى البحوث المقارنة فيمكن التنبؤ باطمئنان بأن الميل نحو التدويل سيتزايد فى الأعوام القادمة .

الجدول (٥)
عدد لجان البحوث
حسب أعوام المؤتمرات

عام المؤتمر	عدد لجان البحوث	عام المؤتمر	عدد لجان البحوث
١٩٥٠	—	١٩٦٢	٦
١٩٥٣	—	١٩٦٦	١٣
١٩٥٦	—	١٩٧٠	١٦
١٩٥٩	٣	١٩٧٤	٣٢

المصدر : نشرة الرابطة الدولية لعلم الاجتماع، رقم٤ ، ١٩٧٤ ، ص٢-١٢

خاتمـــة

يحتاج ميدان علم الاجتماع أكثر مما تحتاج الميادين العلميـــة الأخـرى الى نزعات ذات صبغة أيديولوجية ومعرفية ومنهجيـــة . والانقســامات المتعددة بين أصحاب نظريات الصراع وأصــحاب نظريات الاجمــاع ، وبين الركســيين وغير الماركسيين ، وبين أصحاب المذاهب الوضعية وأصحاب المذاهب المعيارية ، الخ ، سوف تستمر بلا شك الى مستقبل بعيد . ويحتمل أن تخف فى الوقت نفسه حدة تلك الصراعات، وذلك بتكاثر الدراسات غيرالدولية وتجمع المعرفة السوسيولوجية ذات الأساس التجريبى . ومثل هذا البحث يفترض وصول المتعاونين من مختلف الدول الى اتفاق أدنى على : طبيعة المشــكلة المطلوب دراســتها ، وعلى المفــاهيم الأساسية المبغى اســتخدامها ، وعلى الفروض الهــامة المراد اختبــارها ، وعى تصميم البحث .

ويكتنف علم الاجتماع المقارن أكثر من أى مجال تخصصى آخــر مشــكلات متعلقة بايضاح أهدافه (أرمر ١٩٧٣ ، جريمسو ، ١٩٧٣ ، هيل ، ١٩٧٣) . ومع ذلك ففى مواصلة البحوث غير الدولية من أجــل تأكيد أثر متغيرات البنيــة الاجتماعية والمتغيرات الثقافية على انسلوك (سواء كان السلوك موضوع السؤال هو الحراك الاجتماعى ، أو تعبيرت عن الوعى الطبقى ، أو اهتمامات بشغل أوقات الفراغ ، أو ممارسات دينية ، الخ) نجد أن علماء الاجتماع المقارن يســهمون فى رصيد من المعرفة التى سوف تغير فى المدى البعيد من أوضاع المجادلة بين مدارس علم الاجتماع المتصارعة .

والرابطة الدولية لعلم الاجتمـــاع بتنميتها عن علم أو غير علم للبحــوث غير الدولية لا تساهم فى تدويل علم الاجتماع فحسب بل تسهم أيضا فى بعث جيــل جديد من علماء الاجتماع المقارن . واذا ما استمرت هذه النزعة الملحوظة نحــو التدويل الى السنين القادمة فقد يمكن تقديم عديد من التنبؤات المتعلقــة بعضها ببعض ويمكن التحقق منها على مر الأيام :

١ ــ سوف يزداد عدد شبكات الاتصال غير الرسمية غير الدولية .

٢ ــ سوف يزداد عدد علماء الاجتماع المشتركين سواء من بين الصفوة أو خارجها فى شبكات الاتصال غير الرسمية غير الدولية .

٣ ــ سوف يزداد عدد الدراسات غير الدولية التى تتضمن جهدا تعاونيا من جانب علماء الاجتماع فى الدول المختلفة .

٤ ــ سوف ينمو رصيد علم الاجتماع المقارن من النتائج النظرية والتجريبية .

٥ ــ سوف تزداد درجة الاجماع على النماذج النظرية والمنهجية داخل الميدان .



مدى أزمة علم الاجتماع في جمهورية ألمانيا الاتحادية

عقد المؤتمر السابع لعلماء الاجتماع الألمان الذى نظمته الجمعية الالمانية لعلم الاجتماع فى مدينة كاسل فى الفترة من الحادى والثلاثين من أكتوبر الى الثانى من نوفمبر سنة ألف وتسعمئة واربع وسبعين . وقد اجتذب هذا المؤتمر كثيرا من الاهتمام ، فحيث كان من المتوقع أن يشارك فيه ثمانمئة من علماء الاجتماع نجد أن الحضور قد بلغوا الفا واربعمائة ، منهم حوالى خمسمئة من الطلاب الذين كان من بينهم مئتان وخمسون فقط أعضاء فى الجمعية . ولعل بالامكان أن نقرر انه كان من بين هذا الجمع الكبير من الأشخاص الذين شاركوا فى أعمال المؤتمر جانب من غير المتخصصين ذوى الاهتمام بعلم الاجتماع . ولكن أرقام المشاركين فى هذا المؤتمر مطابقة فى ذاتها ، الى حد معين ، لوضع علم الاجتماع فى جمهوريه المانية الفيدرالية ، كما انها منفقة مع عدم ارتباط المؤتمرين ــ كما هو الشأن فى مثل هذه الاجتماعات ــ بمسألة علمية معينة ، حيث كان هذا المؤتمر يهدف الى صياغة « كشف حساب مبدئى » ، لوضع علم الاجتماع فى المانيا خلال منتصف العقد الحالى من هذا القرن .

ولقد كان من الطبيعى أن تتمايز فى ذلك الهدف العام للمؤتمر اهتمامات بجوانب متصلة بمسائل معينة . ولهذا فقد تضمن جدول اعمال المؤتمر تخصيص اليومين الأولين فيه للمقارنة بين نظريات علم الاجتماع ، وتبع ذلك مناقشة

الكاتب : ألفونس سيلبرمان

مراسل المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية بكولونيا

المترجم : الدكتور محمد عبده محجوب

استاذ الانثروبولوجيا الاجتماعية المساعد بجامعة الاسكندرية ، وزميل بالمعهد الأنثروبولوجي الملكي بانجلترة ، وعضو دائم بجمعية الاثنوجرافيا والثقافة الشعبية بجامعة لكنو ، وهو حاصل على جائزة دولة الكويت لأفضل كتاب يؤلف فيالمجتمع الكويتي • وله مؤلفات منشورة في : الهجرة والتغير البنائي في المجتمع الكويتي ، والاتجاه السوسيوأنثروبولوجي في دراسة المجتمع ؛ والانثروبولوجياالسياسية ؛ وانثروبولوجيا المجتمعات البدوية •

مستفيضة للمناهج تضمنت كل العمليات التحليلية الممكنة فى الدراسات فى السوسيولوجية والمشكلات المرتبطة بها .

وقد كرست الجلسات التالية لسلسلة من الموضوعات تناولت : ترتيب الفئات الاجتماعية والتنقل الاجتماعى ، والتطبيع الاجتماعى ، والدولة والتنظيم السياسى ، ومشكلات التعليم ، ومشكلات البحوث الحقلية ، والتربية والعمل ، وعلم الاجتماع الطبى ، والمؤشرات الاجتماعية ، والمدينة وتخطيط الضواحى ، والبحث العلمى ، وعلم اجتماع التنمية ، والعائلة والشباب .

ويقدم لنا ثبت الموضوعات التى تناولتها جلسات المؤتمر – بهذا الشكل ومع النظر اليها ككل – صورة معبرة بالتأكيد عن النشاطات السوسيولوجية فى الجمهورية الفيدرالية ، كما نجد انفسنا خليقين بأن نؤكد ان الأوراق التى قدمت للمؤتمر قد تضمنت بعض الاعمال التى تتصف بالأصالة والجدة .

ومع هذا كله لا نستطيع ان نقول ونحن على درجة عالية من التيقن أن المؤتمر – على الرغم من هدفه المعلن – قد عكس فى الحقيقة وضع وموقف علم الاجتماع فى جمهورية المانيا الفيدرالية بأية طريقة وفى اى موقع . وعلى العكس من ذلك تماما أدى ذلك الشتات فى الموضوعات التى حددت بطريقة انتقائية وتلك المصطلحات الجافة المحايدة التى تمت فيها صياغة هذا التنوع المتعدد الجوانب فى مضمون علم

الاجتماع الى اتسام الموضوع الرئيسى او الحيوى للمشكلات التى يتضمنها كشف الحساب المبدئى لعلم الاجتماع فى الجمهورية الاتحادية بحالة مهيبة من الغموض المتعمد ، وبخاصة فيما يتعلق بهذا الوضع وهل يعبر عن اتجاه تقدمى أو رجعى، وهل بالامكان مقارنة علم الاجتماع الالمانى — فى تدريسه ودارسيه وبحوثه — بما تم انجازه فى اى مكان آخر ، وفوق هذا كله هل من الممكن فى الوقت الحاضر أن نتكلم عن علم الاجتماع الالمانى بمثل تلك التعبيرات الرائعة التى جاءت فى مؤلف البرت سليمان الذى صدر عام ١٩٥٤ وعنوانه « علم الاجتماع الألمانى » .

واذا تساءلنا عن الأسباب التى أدت بتلك الجمعية التى تمثل علم الاجتماع فى الجمهورية الفيدراليه — وهى الجمعية التى نظمت هذا المؤتمر — الى تجاهل تلك المشكلات الأساسية وما يترتب عليها أيما تجاهل فسوف نجد ان ذلك لم يكن يرجع للرغبة فى استغلال الفرصة لتنظيم تجمع يمثل مؤتمرا عاما عالميا لعلم الاجتماع فقط ، كما انه لا يرجع للرغبة فى اتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من المدرسين الجامعيين لكى ينتهوا الى تقديرات معينة فقط ، ولكن ذلك يرجع فى الدرجة الاولى الى الشعور المنعمق فى قلب كل المشاركين فى أعمال المؤتمر بهون الكارثة التى تعرض لها علماء الاجتماع فى جمهورية ألمانيا الاتحادية والتى اتخذت صورة المرض الخبيث الذى لا يرغب أحد حتى فى تشخيصه ، ولكنه يترك لكى يعالج نفسه بنفسه مخافة أن يؤدى ذلك بصورة الى اتلاف لوضعه الخاص .

ولقد كان لجذور ذلك المرض سببان رئيسيان يتمثلان فيما يلى :

أولا : يجد من يطلع على برامج المحاضرات فى مؤسسات التعليم العالى فى جمهورية المانيا الاتحادية كالجامعات ومعاهد التعليم المتخصصة وما اليها كثيرا من الامكانيات المتاحة فى كل مكان للعمل السوسيولوجى ، كما ان الخطط الدراسية التى تقرها وزارات التعليم بشعبه المختلفة تبين ان المتخصصين فى الاقتصاد والسياسة والفلسفة والتربية ليسوا هم دون غيرهم الذين يجب ان يقرأوا فى علم الاجتماع كمقرر اجبارى ، ولكنا نجد المحامين والأطباء والفنانين التخطيطيين والنحاتين والموسيقيين والمدربين الرياضيين وخبراء المسرح والمعلمين فى مدارس الطب الطبيعى يتلقون أيضا مقررات اجبارية فى علم الاجتماع .

ولقد جاءت فكرة وضع « علم المجتمع » فى مرتبة المقرر الاجبارى أو المقرر الثانوى فى كل فروع المعرفة مواكبة لتنوع وزارات التعليم التى نظمت على أسس فيدرالية ، كما جاءت متفقة مع الاعتقاد بوجود نوع من الالتقاء حول « التزام اجتماعى » وهى بالاضافة الى ذلك ترجع أيضا للطريقة البدائية جدا فى التفكير ، فلقد بدا — بطريقة أو أخرى — ان هناك دلائل على وجود اتجاه توفيقى يعمل لامتصاص ما يسمى بثورات الطلاب .

ويقول آخر كان هناك اتجاه عام — وان لم يكن محددا — سيطرت فيه آراء تقول بأن علم الاجتماع كمقرر دراسى ربما يعتبر أفضل مقرر مناسب لتلبية القليل

من مطالب الماركسية لدى الاحزاب الحاكمة والطلاب اليساريين ، وذلك دون أن تظهر الماركسية نفسها كمقرر فى خطط الدراسة .

ولقد كانت النتيجة التى ترتبت على انتقاء علم الاجتماع كدراسة فى المجتمع جلية فى الوضع الراهن للاحداث ، لا فيما يتعلق بغزارة المادة السوسيولوجية فقط، ولكن أيضا لأن هذا البحث قد انتج متخصصين يتسمون بضيق الأفق — وهو ما يعتبر أكثر الأشياء خطورة بالنسبة لهذا التخصص — حيث نجد أن طلابا قد استمعوا الى عدد قليل من المحاضرات فى أساسيات علم الاجتماع يعتبرون أنفسهم علماء اجتماع مدربين ، مما يجعلهم يكتفون بما تيسر لهم من خبرات محدودة تتيح لهم احتلال مراكز فى أجهزة الادارة والتعليم والاقتصاد والفنون الخ .

أما السبب الثانى فى جذور أزمة علم الاجتماع فى الجمهورية الفيدرالية فيتعلق بالمستوى الأكاديمى للتخصص ، فلقد أصبح علم الاجتماع الالمانى ذا أهمية وتأثير وصلا الى حد تخصيص كتب بأكملها للتعريف به ، وذلك بفضل شخصيات مثل : ماكس فيبر ، وفرينانڈ تونيس ، وجورج سيمل ، والفرد فير كانت ، وكارل مانهيم .

ثم جاءت الفترة المظلمة للحكم النازى . وفيها وصم علم الاجتماع بكونه « عدوا للشعب » . وتلت هذه المرحلة مرحلة جديدة هى مرحلة اعادة الانشاء التى احتل فيها كثير من علماء الاجتماع الألمان المبرزين مكانتهم . وبدأ علم الاجتماع الالمانى يخطو خطوات سريعة فى اقامة صلات جديدة بالدوائر العلمية العالمية فى محاولة ليكون له أثر محسوس فى مجتمعنا .

ولقد كان على مؤتمر كاسل فى صياغته لكشف حساب مبدئى لوضع علم الاجتماع فى المانيا أن يعنى بتوقف التساؤل فى الوقت الحاضر حول مثل هذا التأثير . كما ان علماء الاجتماع فى جمهورية ألمانيا الاتحادية لا يشاركون فى الادارة الشعبية او فى صياغة القرارات السياسية ، ولا يشاركون فى شئون الاقتصاد والعدل والرعاية الاجتماعية والتمويل . وفى الوقت نفسه استطاعوا أن يكونوا عمالا جيدين — بقدر عدم الرغبة فيهم — فى كل المجالات الاجتماعية . فحيث لم تتح لهم فرصة لتطبيق ما تعلموه الا بصورة هامشية عملوا كصرافين فى البنوك، وبائعين فى متاجر الملابس، ومندوبين متجولين لبيع الأدوية ، ومذيعين فى محطات الاذاعة ، ومديرى دعاية ، كما عملوا كمساعدين مطيعين سياسيا فى بحوث مسح الرأى العام.

واذا تساءلنا عن الأسباب التى أدت بالمتخصصين الالمان فى علم الاجتماع الى وضعهم الحالى وجدنا صعوبة فى تصور أن يكون ذلك مرجعه افتقارهم للذكاء ، أو مرجعه الكسل العقلى ، أو عدم الاهتمام من جانب هذا الجيل من المتخصصين فى علم الاجتماع . كما أننا نعتبر — بناء على تقويم مباشر — أن ذلك الوضع المؤسف للأحوال انما يرجع الى ما يوضع على بساط المنافسة فى غرف المحاضرات ، ومن ثم كان اضمحلال علم الاجتماع فى جمهورية المانيا الفيدرالية خلال السنوات القليلة

الماضية ، متمثلا فى خوائه من المعرفة والأفكار ، يرجع بصورة تقريبية الى ما يلى :

لقد أعيد بناء الكثير فى المانيا مرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية — كما سبقت الاشارة الى ذلك — وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بتحقيق ذلك التوازن البراجماتيكى (المنفعى) الذى تقوم عليه المدرسة الامريكية ، بجانب التبنى — الى حد ما — للاطار المرجعى الاخلاقى الفرنسى، وذلك مع وعى كامل بامكانيات التطبيق العملى التى ينطوى عليها كل من الاتجاهين . ولكننا نجد أنه سرعان ما سيطرت على تلك المرحلة فى تطور علم الاجتماع الالمانى — فترة منتصف العقد السابع من القرن الحالى — تلك الاتجاهات الفلسفية فى البحث عن الحقيقة التى كانت سائدة خلال جمهورية فيمار بين الحريجين الشبان الذين اعتقدوا أن حماية النظرية الاجتماعية وتحقيق الأمان لها انما يتحقق فى النهاية عن طريق الاتجاه النقدى الذى نكاد نراه يجمع بصورة جوهرية بين ماركس وفرويد فى تكوين فلسفة عقلانية قديمة سبق الاعتماد عليها .

وبعد فنحن خليقون بتوجيه الشكر الى جماعة النقديين المترفعين فى سلبيتهم القوية وانعزالهم التشاؤمى عن الحقائق مكونين صفوة مترفعة ، وذلك لأن الكثير جدا من البحوث العملية والدراسات الحقلية التطبيقية ، والكثير من الدراسات المسحية التى تعتمد على الحقائق المباشرة ، وكذلك الكثير القيم من الافتراضات المجردة فى مسائل المجتمع ، مآله الانتهاء الى سلة المهملات ، وذلك فى الوقت الذى استطاع فيه هؤلاء النقديون المترفعون وطلابهم أن يعتزلوا المجال ، منشغلين باختيارهم ما فضلوه من محاولات نظرية حول نظريات لم يكونوا فى معظم الوقت قد أتقنوا دراستها .

والمثال الحيوى الذى نضربه هنا يتمثل فى المقارنة بين نظريات علم الاجتماع التى كرست لها جلستان كاملتان فى مؤتمر كاسل ، كما سبقت الاشارة الى ذلك. وفيها أخذ خمسة من المتكلمين مكانهم فى حلقة المناقشة التى تقدم فيها أحدهم كممثل للاتجاه على نظرية الاتصالات ، دون أن يشير اطلاقا الى الرائد الاصيل لهذا الاتجاه تشارلز هورتون كولى . كما قدم المتكلم الثانى اقتراحا فيما سماه محاولة لتحديد هوية وظيفة أى بناء قائم بنظرية وظيفية فى النسق الاجتماعى لا تختلف كثيرا أو قليلا فى خصائصها الجوهرية التى ألبسها اياها عما عرف منذ عشرات السنوات باسم النظرية البنائية الوظيفية .

كما كان هناك أيضا متكلم آخر يمثل اتجاها نظريا يقوم على مزيج من نظرية الفعل ونظرية التفاعلات والنظرية الظاهراتية (الفينومينولوجية) يتمثل فيما جاء به رايت ميلز منذ سنوات فى كتابه « الخيال السوسيولوجى » ، مما هو بعيد عن الاتصال بالواقع .

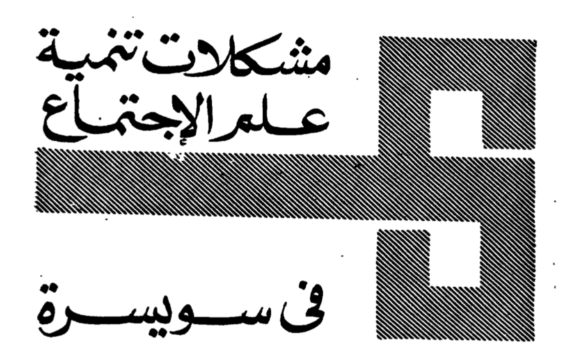
اما المشارك الرابع فى مناقشة المائدة المستديرة فى هذا المؤتمر فقد كان يعبر عن الاتجاه السلوكى ، وقد أخذ يتلاعب بنظريات التطوريين فى التعلم ، وهى

نظريات تعنى بالتفسير اكثر من عنايتها بالتعلم . واخيرا كان المتكلم الخامس يمثل الاتجاه المادى التاريخى الذى لم يتقدم فى وقتنا الحاضر عما أوجزه انجلز ببلاغة فائقة فى خطاب كتبه منذ سنوات بعيدة جدا .

ولم يكن استعرضنا لهذا المثال بهدف تقديم نماذج مهملة للتنافس بين المتكلمين الذين تعمدنا ان لا نشير الى اسمائهم ، ولكننا قصدنا بهذا المثال ان نؤكد ان تلك الاهتمامات التى تبينت بايجاز فى الفترات السابقة قد وجدت لتلون وتتغلغل فى برامج تعليم علم الاجتماع فى جمهورية المانيا الفيدرالية ، كما قصدنا ان نؤكد أيضا أن المشكلات الهامة فى مجتمعنا قد طويت تحت البساط فى نوع من المناقشات التى تجرى بين متكلمين يجلسون على كراسى مريحة وهم يبعدون كل البعد عن الحقائق الحقلية التى تستمر حول أفكار مثل « الوضعية » و « الاتصال المفتوح » و « تاريخ المثل » و « انساق المعانى فى صياغة الانسان المركبة » . أما مشكلات الفقر والحرب الأمية والابداع والتحامل والمشكلات الأخرى التى تنبع عن الحقيقة التى عشناها ولا نزال نعيشها ، وهى مشكلات متكررة تؤثر فى الأفراد والجماعات ، لا ترقى هى وما يرتبط بها من بحوث حقلية عملية فى الوقت الحاضر لتكون مجال الاهتمام الرئيسى الا بين قلة من علماء الاجتماع لا يتجاوز عددهم عدد أصابع اليد الواحدة ، وهم لا يلتفتون اليها الا عندما يساقون اليها بالضرورة المحضة .

وبعد فنحن فى ايجازنا لما انتهينا اليه فى هذا المقال نجد أنه لدينا من ناحية قدر ما مما يطلق عليه رايت ملز وهازل هندرسون على التوالى تسمية «استثناءات كمية » . اما فى الناحية الأخرى فنجد عودة الى التقليد الالمانى القديم الطيب فى التفلسف الاجتماعى مجتمعين معا بقدر عتيق من الأفكار التى صيغت فى قالب أمريكى حديث .

وفى مثل هذه الظروف هل هناك غرابة فى كون علم الاجتماع الالمانى مريضا وانه لا يشتهر بكونه العلم الأرقى فى وقتنا الحاضر .



لقد انتشر علم الاجتماع فى سويسرة فى الآونة الأخيرة فقط متخلفا وراء ما تم من تطورات فى معظم العالم الغربى ، اذ لا يزال المستوى هناك من حيث كم وكيف المصطلحات العلمية منخفضا للغاية ، وعلى سبيل المثال أنشىء أول كرسى لعلم الاجتماع هناك فى عام ١٩٦٦ فى جامعة زيوريخ ، كما ان عدد الطلبة قد تضاعف بسرعة مذهلة فى السنوات المتعاقبة فى علم الاجتماع . وان هذا لينعكس على عمر علماء الاجتماع السويسريين ، والحقيقة انه فى الجزء الذى يتحدث الالمانية نجد أن معظم المراكز الرئيسية والمتوسطة لعلم الاجتماع فى الجامعات يشغلها افراد منتقون من الخارج .

ويمكن أن يرجع هذا التخلف الى بعض سمات المجتمع السويسرى من ناحية التعبيرات الكمية ، فالتعليم العالى هناك أقل نموا من المتوقع اذا قورن بالمستوى الاقتصادى لهذا البلد . ولقد أصبحت سويسرا حالة شاذا للنموذج الذى يربط التنمية الاقتصادية بالتربية . وقد يرجع ذلك الى أن نظام التعليم لا مركزى فى سويسرا ، وان نفقات التعليم ترتبط ارتباطا وثيقا بكثافة السكان وبالدخل المخصص للتعليم فى الأقاليم السويسرية .

وبالنسبة لعلم الاجتماع بصفة خاصة هناك عامل مقيد ، وهو ان سياسة التعليم السائدة فى سويسرا راسخة فى مدن صغيرة ومناطق ريفية أكثر تطورا ،

الكاتب : بيتر هانتز

أستاذ علم الاجتماع بجامعة زيورخ

المترجم : الدكتور عباس محمود عوض

مدرس علم النفس والقياس العقلى بكلية الآداب بجامعة الاسكندرية • حاصل على الدكتوراة فى علم النفس الصناعى الاجتماعى والقياسى العقلى • ومن مؤلفاته : القيادة والابداع • الصحة النفسية والتربية الجنسية • حوادث العمل فى ضوء علم النفس •

ولا تقبل بسهولة أشكال الأفكار العالمية التى تستخدمها العلوم الاجتماعية الحديثة . ان الاستقرار النسبى لهذه الثقافة مدعم بأقل المستويات السويسرية تحضرا والصناعة التقليدية هناك موزعة الى حد بعيد ، وأحدث قطاع ثلاثى متمركز فى المدن الكبرى (مثل زيوريخ وجنيف وبال) . وهناك ظاهرة هامة ترتبط بمصادر تمويل الأبحاث . والنسبة المئوية للبحوث الممولة بالصناعة الخاصة أعلى منها فى اى من البلاد الأخرى ، مما يعطى امتيازات للعلوم الطبيعية وتطبيقاتها ، وهذا قد يفسر أيضا السبب فى تأثر السياسة العلمية للحكومات الفيدرالية التى ظلت ضعيفة الى حد ما .

ونتيجة لهذا فان المجتمع السويسرى يتميز بين هذه البلاد المتطورة ، التى كانت أقلها اهتماما بعلماء العلوم الاجتماعية ، مع أن العلماء الاجانب قد أصبحوا أكثر اهتماما بدراسته .

وأكثر من ذلك أن النمو الاولى لعلم الاجتماع الأكاديمى فى سويسرا وخاصة فى الجزء المتحدث بالالمانية تباطأ وعوق مرارا وتكرارا لأن علماء الاجتماع الأول قد تركوا البلاد .

وقد أوليت أخيرا بعض الموضوعات شيئا من الاهتمام من قبل علماء الاجتماع المشتغلين فى سويسرا ، ومن بينها دراسات فى تطور الشعوب والتربية والاقليات .

وثمة عمل مهم قد تم عن الحراك الاجتماعى والتكوين الطبقى وعن الأسرة والمجتمعات المحلية .

وهناك عنصر هام لفهم البحث الاجتماعى فى سويسرا هو أن الدعم المالى لهيئات البحوث الأساسية فى معهد عام صغير يعتمد الى حد بعيد على ما يسمى بالمؤسسة السويسرية القومية لتقدم العلم ، وتعتبر أقوى المؤسسات سلطة على السياسة العلمية . مع أن النسبة المئوية للاموال التى أنفقتها المؤسسة على العلوم الانسانية قد ازدادت خلال السنوات العشر الأخيرة (١٩٦٥ وما بعدها) كان ما يخص منها الدراسات السوسيولوجية ٩ر١٪ .

هذا التطور الهياب المتردد لعلم الاجتماع كان قد صحبته فى السنوات الخمس الأخيرة انشطة سريعة ومتزايدة للاتحاد السويسرى لعلم الاجتماع الذى لا يمثل علماء الاجتماع الاول وطلبته فقط، وانما يمثل أيضا معاهد السوسيولوجيا فى جامعات بال وبرن وفريبورج وجنيف واوزان وزيورخ .

وهذه بعض النتائج الهامة لانشطة المؤسسة :

١ ــ تقديم اقتراح لخطة بهدف تنمية أبحاث علم الاجتماع فى سويسرا .

٢ ــ محاولة وضع قائمة أساسية وخطوط مرشدة لتدريس علم الاجتماع على مستوى الجامعة تختلف اختلافا كبيرا من معهد لآخر ، كما هو الحال بين مناطق اللغات .

٣ ــ اصدار سلسلة من المنشورات بعنوان « علم الاجتماع فى سويسرا » باللغة الالمانية وباللغة الفرنسية تحت رعاية الاتحاد .

٤ ــ اصدار مجلة لعلم الاجتماع السويسرى ، على أن تصدر فى أواخر عام ١٩٧٥ أو فى أوائل ١٩٧٦ .

وكنتيجة للتفاعلات التى عززها الاتحاد انخفضت الى حد بعيد تجزئة علم الاجتماع السويسرى تبعا للمجموعات اللغوية .

وخطة التطور المذكورة تعكس الظروف المعينة لتاريخ علم الاجتماع الحالى فى سويسرا ، والهدف الرئيسى للخطة هو زيادة قدرة المعاهد الجامعية وغير الجامعية على البحث . ولهذا الغرض حددت الخطة ضمن أشياء أخرى الحد الأدنى الذى يجب أن يبلغه معهد جامعى ، كما حددت التكاليف المطلوبة . كذلك يحدد أيضا ما يعتبر كمعهد مدعم . وأخيرا فانها تقترح معهدا فدراليا متواضعا يمد الباحثين بخدمات فى العلوم الاجتماعية ، كاستشارة منهجية وفنية ، ويكون بنكا للمعلومات به عقل الكترونى يقدم تسهيلات ، ويكون الهدف الرئيسى هو مساعدة السوسيولوجيين غير المرتبطين بأى معهد ، الذين يأملون القيام بأبحاث ميدانية .

وقد محصت هذه الخطة ومولت بناء على طلب المجلس العلمي السويسرى الذى مهمته صياغة السياسة العلمية للحكومة الفدرالية . وبالرغم من أن المجلس قد نشر الخطة فانه لم يتخذ اية خطوات علمية ابعد من ذلك .

وبالرغم من عدم الاستجابة فان تمهيد الاتحاد السويسرى للعلوم الاجتماعية كان له اهم الأثر حيث انه قد واجه كثيرا من اعضائه منذ اللحظة الأولى بالأسئلة المتعلقة بنظام سياستهم العلمية ، وعلى ذلك فقد قام الاتحاد بعمل طليعى . فنموذج المعهد الجامعى لعلم الاجتماع قد قام على فكرة مدعمة تجريبيا ، وهى أن هناك علاقة منحنية بين التدريس والبحث مع ازدياد حجم المعهد .

والنموذج يتبنى أن يكون الاهتمام فى المرحلة الاولى من النمو مركزا على التدريس بصفة خاصة ، ويكون الاهتمام فى المرحلة الثانية بالبحث ، وفى المرحلة الثالثة يركز على كليهما ، وأى انحراف عن نموذج النمو هذا أو اى ركود قبل بلوغ المرحلة الثالثة يهدد وجود أى معهد . والنموذج عندئذ يرسم طريقا ، وهذا الطريق يؤدى الى وحدة المصادر والى تمييز داخلى من شأنه ن يدفع بقدرة المعهد الى أقصى حد لتنمية علم الاجتماع فى ظل الظروف الخاصة بسويسرا .

بالاضافة الى ذلك بينت الدراسة السوسيولوجية لكل معاهد البحوث بجامعة زيوريخ والمعهد الفدرالى السويسرى للتكنولوجيا بزيوريخ ان اعتماد معهد على تكوين الجامعة من شأنه أن يجعل الانشطة التعليمية هى التى لها القدح المعنى بالمقارنة الى البحث . وهذا يتضمن ان البحث يمكن أن يعتبر وسيلة لازدياد الاستقلال الذاتى للمعهد داخل الجامعة ، وطبقا للخطة يمكن الحصول على الاعانات المقدمة من الحكومة الفدرالية لتنمية البحث ، وهذه من المحتمل أن تزيد من استقلال المعاهد التى تحصل عليها .

كما أن الدراسة تبين أيضا أن الحصول على منح من المؤسسة القومية السويسرية مرتبط بصفة ايجابية مع مقياس أساس وجود المعهد بغض النظر عن النظام الذى يمثله . وقد يكون تأثير هذه العلاقة هو ازدياد التركيز على البحث فى عدد قليل من المعاهد على حساب معاهد أخرى أصغر حجما وأقل تدعيما . والخطة تضع هذا فى اعتبارها بتأييد المساواة الخاصة بامكانية البحث فى معاهد قائمة فعلا.

وهناك بالطبع عدد من الاستراتيجيات الأخرى التى يمكن ملاحظتها فى أنشطة علماء الاجتماع السويسريين . وعلى سبيل المثال تتضمن احدى الاستراتيجيات ما يتعلق بالروابط بين المعاهد للتمثيل والتنفذ خلال المشروعات . وواضح ان المعاهد ذات الأنظمة الهزيلة لا تفضل زمالتها ، لذلك فاننا نجد أن الروابط بين

معاهد من مستوى نظامى واحد، أو مع ممثلين لأنظمة أخرى، ضعفها مماثل لضعف علم الاجتماع (كعلم السياسه وعلم النفس الاجتماعى وعلم التربية وعلم الاجناس).

واستراتيجية اخرى تتضمن انشاء مجموعات تخضع لأنظمة أخرى تختلف عن علم الاجتماع (الطب والاقتصاد والهندسة ٠٠) ٠ ويعنى هذا ان السوسيولجيين ينشدون العون بقبول دور مساعد فى البحث ، ويمكن ملاحظة هذه الاستراتيجيه نفسها فى بعض مناهج التعليم الموجه الى أنشطة مهنية معينة (فى الاقتصاد مثلا) ، وهى تتطلب عناصر أكثر همية الى جانب بعض المعلومات السوسيولوجية ، ويبدو التوفيق عسيرا بين استراتيجيات كهذه وبين تدعيم علم الاجتماع من خلال البحث الميدانى .

وكانت خطة تنمية الاتحاد قد وضعت منذ عدة سنوات ، كما أصبحت الحدود المالية على مستوى الحكومة الفيدرالية خلال هـذه الفترة أكثر صرامة ، وكذا اقترانها بشىء من الانحدار للسياسة العلمية القومية قد جعلتها شـديدة الصعوبة للمبادرة بالقيام ببحث جديد وخاصة البحث الأساسى . ويلاحظ هـذا الافعـال نفسه فى كثير من البلاد الأخرى . وقد يكون أهم من هذه القيود ان الأنصبة ليست موزعة طبقا للانصبة انسابقة للاعتماد المالى الاجمالى ، فان البحث الواقعى المنظم متميز ، وهو يؤدى الى نوع من اعادة توزيع الموارد ، التى يمكن أن تكون مدمرة مرة أخرى لتطور العلوم الاجتماعية الحديثة .

وعلى ضوء هذا فان المشكلة الرئيسية التى تواجه علم الاجتماع السويسرى اليـوم هى المحافظة على قدرة البحث القائمـة والبحث التجريبى المتراكم فى وقت قصير نسبيا . والسؤال الآن هو : هل هناك وسائل للحفاظ على البحث المحتمل ، وذلك باستخدامه بطريقة كافية وزهيدة التكاليف نسبيا ؟

ولقد يفتح طريق اذا تنبهت المعاهد الحكومية الى انها يمـكن أن تسـتخدم المعاهد السوسيولوجية الاحتمالية على نحو شبيه بما حدث بالنسبة للاقتصـاد وعلم السكان وعلم البيئة ، ويمكن أن تكون التجربة الالمانية مفيدة فى هذا الصدد. على أى حال فان ذلك يتطلب التوصل الى بيانات احصائية ومؤشرات اجتماعية ، وهذه لا تزال ناقصة فى سويسرا .

وهناك طريقة أخرى لتجميع خبرة أبحاث مختلفة للاجابة على أسئلة على أعلى مستوى للتجريد ، ويمكن أن تجمع دراسات عن الأقليـات المختلفـة ، كالعمـال الأجانب والمجموعات الدينية ، بهدف تحليل عام للفوارق الاجتماعية فى الاقليم . ودراسات المشاكل السياسية التى يجريهـا علمـاء الاجتماع وعلمـاء السياسـة والمؤرخون يمكن تجميعها لتحليل المشاكل التى تواجهها الولايات الصغيرة .

وهناك طريق ثالث قد يكون منظما لاكتشاف بعض المصادر الفنية والفريده للمعلومات التى هى فى متناول اليد فى البلاد . وهى على وجه الخصوص المعلومات السياسية الواقعية الخاصة بالمستويات الاقليمية والعامة .

وهذا يؤدى الى استنتاجين رئيسيين هما :

١ ــ لا شك أن مبلغا طائلا من المال قد استثمر على مدى عديد من السنين فى كثير من البلاد الاوربية للتوسع فى تدريس علم الاجتماع ، وذلك على حساب البحث الاجتماعى ، ويعتبر اتحاد المانيا الفيدرالية مثلا جيدا لهذا الاتجاه ، كما ان الاتحاد السوسيولوجى السويسرى على علم بالنتائج السلبية لتلك السياسة . ولذلك . فانه يشجع التنمية الأكثر توازنا فى التدريس والبحث .

٢ ــ وهناك قليل من الشك فى أنه اذا استمر الانخفاض النسبى للتنمية فى علم الاجتماع فى سويسرا فان الاتحاد العلمى السويسرى سوف يفقد بعضا من افضل اعضائه المدربين والمنتجين ، ومن بينهم الجيل الجديد الذى يشغل المراكز المتوسطة . ومن ناحية أخرى فان علم الاجتماع فى سويسرا لم يبلغ ما بلغه من حيث الكم والكيف فى المصطلحات العلمية . كذلك فان عددا من المشاكل الاجتماعية المتنوعة قد لقيت اهتماما عاما لم تجده من قبل . ولا يوجد هنا شىء خاص بسويسرا . والشىء الأكثر وضوحا هو وجود نوع من التباين بين الطلبة غير المستقرين وتقدم علم الاجتماع فى سويسرا مقترحا لصلة لا وجود لها ومجموعة قوانين ثقافية ، وهى لم تنفذ بعد ذلك الى المعلومات الجديدة للعلوم الاجتماعية .



١٩٧٧

امريكا اللاتينية

الاتحاد الدولى للبحث عن السلام : المؤتمر العام السابع .

IPRA, c/o PRIO, Frognersetervein 2, Oslo 3 (Norway).

٢٣ – ٢٨ يناير – المجلس الدولى عن الكحول والادمان : المؤتمر الدولى عن الكحول ؛ والمخدرات ملبورن وسلامة حركة المرور .

ICAA, A Tongue, Case Postale 140, 1001, Lausanne (Switzerland).

٢٧ – ٣١ مارس – جمعية السموم : الاجتماع العلمى السنوى .

تورنتو .

R.A. Scala, SOT, c/o Med. Res., Exscon R. and Co.,
Lindon, NJ07036 (United States).

٢١ – ٢٣ ابريل – اتحاد سكان أمريكا : اجتماع سانت لويس

ميسورى

PAA, Box, 14182, Benj. Franklin Station, Washington,
DC20044 (United States).

مايو ـ اتحاد الأمن الدولى : المؤتمر العالمى الثامن عن منع الأضرار التجارية والأمراض المهنية ·

بوخارست

ILO, 1211 Geneva 22 (Switzerland).

يونية أو يولية ـ الاتحـاد العـلمى للمحيط الهادى : المؤتمر الدولى الثالث

جاكرتا

PSA, University of British Columbia, Vancouver (Canada).

يونية

هلسنكى مؤتمر الاتحاد الدولى لمنع الانتحار

Finnish Association for Mental Health, Kasitina Solo-en,
Unioninkatu, 4, 00130 Helsinki 13 (Finland).

٢١ ـ ٢٥ يوليه ـ الجمعية الدولية لدراسـة الأخصاب : المؤتمر الدولى الثالث

:بلن

Mr. Mann, Dept. of Clinical Veterfinary Practices, Veterinary College,
Ballsbridge, Dublin 4 (Ireland).

أغسطس ـالمؤتمر العالمى للفلسفات الدينية · « الدين والانسان المعاصر » ·

أورشليم

Father F. McLeon, World Union of Catholic Philosophical Societies,
The Catholic University of America, Washington,
DC 20017 (United States).

٨ – ١٣ اغسطس – الاتحاد الدولى للدراســـة العلمية للسكان : مؤتمر عام

مكسيكوسيتى

IUSSP. B. Remiche, 5, Rue Forgeur, 4000 Liege, Belgium.

٢١ – ٢٦ اغسطس – المجلس الدولى للكحول والمدمنين : ندوة طبية دولية عن الكحول والاعتماد على المخدرات .

طوكيو – كيوتو

ICAA. Case Postale 140, 1001 Lausanne (Switzerland).

سبتمبر – الجمعية الاقتصادية : مؤتمر

الولايات المتحدة

P.O.Box 1264, Yale Station, New Haven, CT 06520 (United States).

١ – ٤ سبتمبر – الاتحاد الأمريكى للعلم السياسى : الاجتماع السنوى

APSA, MSN, Edgerton 1527, New Hampshire Ave., N.W., Washington, DC 20036 (United States).

اكتوبر – المجلس الدولى للادارة العلمية ، الاتحـــاد الأسيوى لمنظمة الادارة : المؤتمر السادس الذى ينعقد كل ثلاث سنوات

سنغافورة

Singapore Institute of Management, Thong Teck Building, Singapore 9.

اكتوبر – الجمعية الدولية للعلوم الاقتصادية : اجتماع

ايرلندة

The Agricultural Institute, Kinsealy Research Station, Malahide Rd., Dublin (Ireland).

ديسمبر – الجمعية الاقتصادية : مؤتمر

الولايات المتحدة

P.O.Box 1264, Yale Station, New Haven, CT 06520 (United States).

١٩٧٨

الهند – المؤتمر الدولى للعلوم الانســـانية والأعراق البشرية

Dr. Mario D. Zamora, Dept. of Anthology, College of William and Mary, Williamburg, VA 23185 (United States).

ميونخ – الاتحاد الدولى لعلم النفس التطبيقى : المؤتمر العالمى التاسع عشر

IAAP, 47, Rue César Franck, Liège (Belgique).

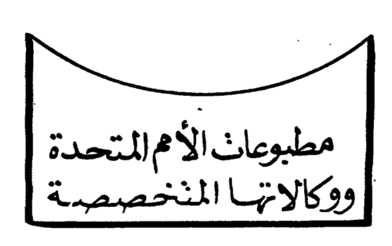
روما – الجمعية الدولية لعلم الجريمة : المؤتمر العالمى الثامن

ISC, J.E.H. Williams, Secretary-General, 4, Rue de Mondovi, 75001 Paris (France).

١٤ – ٢٦ اغسطس – الاتحاد الدولى لعلم الاجتماع : المؤتمر العالمى التاسع

أوبسالا

ISA, P.O. Box 719, Station A, Montréal (Canada).



السكان ، والصحة والأغذية والبيئة :

السكان :

ـ تقرير المؤتمر السكانى العالمى التابع للأمم المتحدة ، ١٩٧٤ (بوخارست ؛ ١٩ ـ ٣٠ أغسطس ١٩٤٧) يوليه ١٩٧٥ ، ١٤٧ ص ، ٨ دولارات .

(UN/E/CONF. 60/19, E.75.XIII.3).

يتضمن هذا التقرير قرارات المؤتمر : خطة العمل السكانية العالمية ؛ قرارات وتوصيات ودستور المؤتمر : كما يضم الاجراءات . وتأخذ خطة العمل بنوع خاص فى اعتبارها العلاقة المشتركة بين مواقف السكان والتنمية الاجتماعية الاقتصادية ، على أن تستخدم كأداة سياسية فى نطاق المحيط الأوسع للاستراتيجيات التى اختيرت للتقدم الوطنى والدولى .

ـ مقترحات لبرنامج عمل سكانه لدراسته بواسطة الحكومات الافريقية ، أعدته اللجنة الاقتصادية لافريقيا، التابعة للأمم المتحدة . ٢١ ص ؛ يولية ١٩٧٥ .

(UN/E/CN. 14/POP/135 Rev. 1).

يعرض هذا التقرير المسائل الآتية : الموقف السكانى فى افريقيا من الناحية الاحصائية ، السكان والتنمية ، نسبة انتشار الأمراض والوفيات ، التكوين العائلى والتكاثر ؛ توزيع السكان ، الهجرة الداخلية والتنمية الريفية ؛ الهجرة الدولية ، مجموعة البيانات، البحث ؛ التدريب ، التعليم والاعلام . توصيات للتنفيذ : دور الحكومات الوطنية ؛ دور التعاون الدولى، تحذير ، عرض وتقييم .

ـ البحث ، التعليم ، التدريب فى الاحصاء السكانى ؛ توجيه لمؤسسات اقليم (ESCAP) ملحق رقم ٢ لعام ١٩٧٤ بانجكوك . وقد أعدت هذا التقرير اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادى ، ١٩٧٥ .

(Asian population studies, series 8).

الصحة :

ـ الصحة والقوة البشرية والتنمية . (WO/EB. 57/21 and A Addenda)
تقرير لمنظمة الصحة العالمية فى جنيف ، فى جزئين ، الأول ١٩ ص والثانى ٢٦ ص .. ويقع الملحق الأول فى ١٠ ص ، والثانى ٦ ص .

ويتضمن هذا التقرير الخاص بالتقدم ، دراسة لشعوب متعددة ، عن الهجرة الدولية للأطباء والممرضات والتدريب ، واستخدام المعالجين التقليديين ؛ وتعاونهم مع أجهزة العناية بالصحة ٠

ـ أول حلقة دراسية لمنظمة الصحة العالمية عن التوسع فى استعمال التحصين فى الدول النامية وقد عقدت الحلقة فى كوناسى (غانا) ، من ١٢ الى ١٩ نوفمبر ١٩٧٤ ، ويقع التقرير فى ٣٥ ص ؛ ٩٢ ف٠س ٠
(WHO Offset Publication No. 16)

الغذاء والزراعة ٠

ـ اجتماع الدول المعنية بتاسيس الصندوق الدولى للتنمية الزراعية فى نوفمبر ١٩٧٥ ـ ١٢ ص
(UN/A/10033)

عقد الاجتماع فى روما من ٢٧ أكتوبر الى أول نوفمبر ١٩٧٥ ٠ مشروع قرار لتأسيس هذا الصندوق قدم للموافقة عليه فى الاجتمــاع الثلاثين للجمعية العمومية ٠

ـ الزراعة ، والموارد الطبيعية والصناعة فى أقل الدول تقدما : بعض مؤشرات القوة ٠ مؤتمر الأمم المتحدة عن التجارة والتنمية ، جنيف ـ ٥٨ ص ؛ مايو ١٩٧٥ (UN/TD/B/AC17/4)

بصرف النظر عن النظرة الشاملة للزراعة والموارد الطبيعية لدى أقل الدول تقدما ، فان التقرير يتضمن ملاحظات عن ثلاث عشرة من الدول الأقل تقدما ، فيما يتعلق بالزراعة والمعادن ؛ وموارد الطاقة والصناعة ٠

ـ منظمة الزراعة والغذاء ٠ عرض ووجهة نظر ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ ٠ روما ١٩٧٥ ـ ٢٢٧ ص ٠ مع ٦٤ جدول احصائى
(FOA/CCP. 75/6)

يعالج الفصل الأول الموقف العام للسلع ووجهة النظر ٠ ويحتوى الفصل الثانى تحليل لطرق ما بعد الحرب بالنسبة لتأمين الغذاء العالمى ، ودلالة المشروع الدولى لتأمين الغــذاء فى العالم ٠ أما عرض الموقف والمستقبل المتوقع للسلع الفردية ، والعمل الحكومى المشترك الذى يؤثر فيها ، فيقدم فى الفصل الثالث ٠

ـ النشرة السنوية للسماد (بثلاث لغات) ٢٠٥ ص؛ ١٤ جدول احصــائى ٠ منظمــة الزراعة والغــذاء ٠ روما ١٩٧٥ ٠

يضم هذا المجلد عرضا لحالة الأسمدة ، وجداول احصائية تتعلق بانتاج واستهلاك مخصبات وأسمدة مختلفة المعلومات متاحة من ٣١ مايو ١٩٧٥ ٠

البيئة :

ـ برنامج الأمم المتحدة الخاص بالبيئة ، المعايير التى تحكم تمــويل الاســكان والمســتوطنات البشرية المتعددة الجوانب ٠ اكتوبر ١٩٧٥ ـ ٥٩ ص
(UN/A/10225)

يحلل التقرير الحالى حاجات وامكانات العمــل الذى تؤديه وكالات التمويل المتعددة الجوانب، وبقية الجماعة الدولية فيما يتعلق بتمــويل الاســكان ومســتوطنات الجنس البشرى ؛ ويقــدم عــددا من الاضافات والتعديلات فى المعايير المستعملة حاليا فى هذا المجــال ٠ ويدرس الحــاجة الى زيادة الاستثمار وفائدته فى الاســكان والمســتوطنات البشرية . كما يحلل المجلد حدود وظروف التمويل المتعدد الجوانب فى هاتين الناحيتين ، ومعايير هذا التمويل ٠

برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة : الموطن ٠ مؤتمر الأمم المتحدة عن المستوطنات البشرية٠ اكتوبر ١٩٧٥ ـ ١١ ص ؛ مع ملحقين
(UN/A/10234)

يلخص هذا التقرير الأنشطة التمهيدية « لمؤتمر الموطن » الذى سيعقد فى فانكوفر فى هذا العام . ويتضمن الملحق الأول الجدول المقترح لعمل المؤتمر.

ـ التنسيق والتعاون فى مجال الاستيطان البشرى . اغسطس ١٩٧٥ ـ ٢٦ ص .
(UN/E/C.6/150 + Add. 1)

يتضمن التقرير الحالى ، بيانات من الوكالات المتخصصة ، واللجان الاقليمية ؛ ووحدات أخرى فى نطاق جهاز الأمم المتحدة ذات العلاقة بأنشطتها الجارية خلال عامين والبرامج المستقبلة فى مجال الاسكان والبناء والتخطيط ، ويتضمن الملحق بعض الأمثلة المختارة للتنسيق والتعاون ؛ بالاضافة الى ملاحظات قليلة للعملية نفسها .

الاقتصاديات :

الاحصاء :

ـ كتاب سنوى عن الاحصاءات التجارية الدولية ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ ، مجلدان مع جداول احصائية بلغتين .
(ST/ESA/STAT/SER.G/23 ; E.75.XVII.14)

المجلد الأول : التجارة العالمية بحسب الاقليم والدولة أو المنطقة ، التجارة العالمية بحسب أصناف السلع والأقاليم ؛ الصادرات العالمية الاقتصاديات السوق : فهرس أرقام بحسب أصناف السلع ، صادرات اقتصاديات السوق ، التجارة العالمية لاقتصاديات السوق ـ ١٠١٩ ص .

المجلد الثانى : التجارة بحسب السلع ؛ جداول السلع الأساسية ـ ٢٩٦ ص .

ـ الكتاب السنوى لاحصاءات المحاسبات الوطنية ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ ـ المجلد الأول ٧٦٦ ص ، المجلد الثانى ٨٦٦ ص ، المجلد الثالث ٢٥٠ ص .
(UN/ST/ESA/STAT/SER.o/4 + Add. 1-2 ; E.75.XVII.5)

ـ الكتاب السنوى لاحصاءات البناء ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ ، اكتوبر ١٩٧٥ ـ ٢٣٠ ص .
(UN/ST/ESA/STAT/SER.U/2 ; E.75.XVII.10)

ـ مخزون الطاقة العالمية ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ . سبتمبر ١٩٧٥ ـ ٢١١ ص ؛ مع ٢٤ جدول احصائى
(UN/ST/ESA/STAT/SER.J/18)

الوقود الصلب . البترول الخام . المنتجات البترولية . الوقود الغازى . الطاقة الكهربائية . الوقود النووى .

ـ سوق الصلب فى ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ ـ ٧٩ ص . مع ٢٣ جدول احصائى ؛ أعدته اللجنة الاقتصادية لأوربا .
(UN//ECE/STEEL/11 ; E.75.II.E.13)

موجز ووجهة نظر . التطورات الدولية ، والتطورات الوطنية .

ـ احتمالات القوة العاملة ١٩٦٥ ـ ١٩٨٥ فى ستة أجزاء ؛ بالانجليزية ، والفرنسية والأسبانية ، ثمن المجموعة ٦٠ ف.س .

وقد أصدرته منظمة العمل الدولية : الجزء الأول عن آسيا . ١٠ ف.س ، الثانى عن افريقيا ٥ر١٢ ف.س .

والثالث عن أمريكا اللاتينية : ١٠ ف س ؛ والرابع : عن أوربا وأمريكا الشمالية والأوقيانوسية والاتحاد السوفييتى ، ٥ر١٢ ف٠س الخامس : ملخص عالمى ٨ ف٠س ؛ والسادس ملحق منهجى ١٢ ف٠س ٠

ـ توصيات دولية عن احصاءات العمالة ـ ١٩٥٠ نحو ١٠٠ ص ٢٠ ف٠س (منظمة العمل الدولية)

وهذا الكتاب نتيجة محاولات قامت بهـا منـظمة العمل الدولية وغيرها من المنظمات المهتمة للوصول الى درجة من المعيار القياسى فى مجال احصاءات العمالة ٠ ويقدم المجلد الحالى التوصيات الأساسية المنفذة فى الوقت الحاضر ، مع تعليق موجز لكيفية وجودها ٠ مع تقديم ثبت بكتب المراجع الخاصة بالموضوعات التى يتضمنها ٠

ـ الكتاب السنوى لاحصاءات العمالة ١٩٧٥ ، أصدرته منظمة العمل الدولية فى نحو ٩٠٠ ص ، باللغات الانجليزية والفرنسية والأسبانية ؛ ٩٥ ف٠س

يحتوى هذا الكتـاب الذى بلغت طبعاته ٣٥ على ٤٥ احصاء حديثا ؛ توفر المعلومات الأساسية ، الضرورية للفهم الصحيح للاتجاهات والتطورات فى مناطق العمل المسرودة التى تؤثر فى المجتمع الحديث على نحو بارز ٠

ـ التناسق والتكامل فى برامج الاحصاء الدولية ٠ اكتوبر ١٩٧٥ ؛ ١٧ ص ٠
(UN/E/CN.3/470)

عرضت مجموعة العمل التـابعة للأمم المتحدة ، القائمة بوضع البرامج الاحصائية والتنسيق ، جدول العمل المؤقت ، على الـدورة التاســعة عشرة للجنة الاحصائية التابعة للأمم المتحدة ؛ الذى يضم ، برامج احصائية دولية ، مساعدة فنية لتحسين الاحصاءات فى الدول النامية ، واحصاءات بيئية ، وتصنيفات قياسية دولية ؛ وبرنامج احصاءات أسعار ، واحصاءات تتعلق بتدفق الأشخاص المدربين من الدول النامية إلى الدول المتقدمة ٠

ـ عناصر ورقة خطة عن تحســين الاحصــاءات الاجتماعية للأمم النامية ـ ١٢ ص ، سبتمبر ١٩٧٥ ٠
(UN/E/CN.14/CAS.9/21)

أعدت هذه الورقة الحالية اللجنة الاقتصـــادية لافريقيا التـابعة للأمم المتحدة لمؤتمر الاحصـــائيين الأفريقيين للحصول فى مرحلة مبكرة على بعض تعليقات رسمية ؛ وتوجيه فى هذا الموضوع ، من أحد الأقاليم المعنية ٠ وعرض الموجز التمهيدى كما يلى : مقدمة واعتبارات عامة ؛ احصاءات اجتماعية محسنة ، فى الدول النامية ٠ دور الأنشطة والمساعدة الدولية ٠

ـ الاحصاءات السنوية للصحة العالمية (١٩٧٢) ، المجلد الأول ٧٨٧ ص ، ١٢٨ ف٠س ٠ عن الاحصاءات الأساسية وأسباب الوفاة ؛ والجزء الثانى عن الأمراض المعدية : الحالات ، الأموات ، والتلقيح فى ٢١٩ ص ـ ٣٢ ف٠س ٠

ـ التعليم فى أفريقيا منذ عام ١٩٦٠ : عرض احصائى ٠ ديسمبر ١٩٧٥ ٠ يونسكو
(ED.76/Minedaf/Ref./6)

ان الوثيقة التى كانت قد أعدت لمؤتمر وزراء التربية بالدول الأفريقية الأعضــاء ، الـذى عقد فى لاجوس من ٢٧ يناير الى ٤ فبراير ١٩٧٦ ، تتكون من ١٥ جدولا مصنفه فى القطاعات السبعة التالية :

(أ) التركيب الســكانى (ب) تعلم القراءة والكتابة والتحصيل التعليمى (جـ) التعليم على المستوى الأول ، (د) التعليم على المستوى الثانى (هـ) التعليم على المستوى الثالث (و) التعليم على المستويات الأول والثانى والثالث ٠ (ز) تمويل التعليم ٠ بيانات معروضة لأربع وأربعين دولة ٠

ـ التنمية الاقتصادية فى الدول النامية •

المساعدة الأجنبية ومطالب التنمية • اكتوبر ١٩٧٥ ـ ٢٨ ص ـ ١١ جدولا احصائيا •
(UN/E/AC.54)

تستعرض الوثيقة الحالية البيانات المتاحة التى تساعد على القاء بعض الضوء على المسألة الهامة ؛ وهى توزيع المعونة بين الدول النامية • ويقدم القسم الأول تلخيصا موجزا ، فى عبارات عدوانية ؛ للنزعات الأخيرة فى الفيض الصافى للموارد المالية بالبلاد النامية • ويوجد جوهر الوثيقة فى القسم الثانى الذى يعالج توزيع معونة التنمية بين الدولة التى تتلقاها ، أما وجوه عبء المعونة فانها تفحص فى القسم الثالث • والنتائج الأساسية ذات الصياغة السياسية الدولية فقد جمعت فى القسم الرابع • وقد أعد الوثيقة مركز تخطيط التنمية ، وتقديرات المستقبل وسياسات مصلحة الشئون الاقتصادية والاجتماعية التابعة لسكرتارية الأمم المتحدة •

ـ الدول النامية ومستويات التنمية • اكتوبر ١٩٧٥ ؛ ٢٩ ص
(UN/E/AC./54/L.81)

يعرض القسم الأول من الوثيقة ، المعالم العامة ، وكذلك الفوارق ، بالتفصيل وبطريقة منتظمة ؛ فى ما يتعلق بخصائص الدول المتقدمة والنامية من ناحية ، ومن الناحية الأخرى فيما يتعلق بالدول النامية ذات المشكلات الخاصة • ويعرض القسم الثانى من الوثيقة معلومات احصائية تتعلق بعدد من المؤشرات الموجهة للتنمية • ويقدم القسم الأخير عددا من النتائج لأغراض السياسة الدولية ظهرت من المعلومات المتجمعة • والملحق الأول تصوير للدول ، ومقاييس للدول النامية ذات المشكلات الخاصة ، والثانى به مؤشرات مختارة موجهة للتنمية •

ـ التمويل الخارجى للتنمية : التجربة الحديثة ومتضمناتها للسياسات • اكتوبر ١٩٧٥ ، ٣٥ ص ، مع ١١ جدول احصائى
(UN/AC.54/L.82)

تضم هذه الوثيقة فحصا للتمويل الخارجى للتنمية على أساس حقائق المدفوعات فى خمس وستين دولة نامية أتيحت المقارنة بينها حديثا فى فترة زمنية طويلة بدرجة معتدلة • وتمثل هذه الدول الخمس والستين حجما ساحقا من العالم النامى على أساس المتغيرات الاقتصادية •

نقل الموارد الطبيعية من الدول المتقدمة الى الدول النامية • نوفمبر ١٩٧٥ ، ٢٢ ص •

وأعد هذه الوثيقة سابورو أوكيتا عضو لجنة تخطيط التنمية (ووجهات النظر الموضحة فى الوثيقة خاصة بالمؤلف ؛ وليست بالضرورة وجهات نظر سكرتارية الأمم المتحدة)
(UN/E/AC.54/L.84)

يبحث المؤلف النواحى التى أدت الى اختلال التوازن فى الاقتصاد العالمى حاليا ، وبخاصة ما يتعلق بالدول الاثنتين والأربعين المعروف أنها تأثرت تأثرا خطيرا بأزمة البترول ، وامكان علاجها • ويدرس التقرير الموارد المالية للبترول ، وتسعير الصادرات ؛ لاحداث تغير تجارى تجاه الدول النامية ، وموارد جديدة للتمويل ؛ ومدخل جديد لأسواق رأس المال الخاص ، ودراسة للعلاقة بين شروط المعونة ومستوى التنمية بما فيها ميزان المدفوعات وتعدد التنسيقات الدولية كطريق للتحولات المالية • موارد قاع البحار •

مشكلات وسياسات لدول أفريقيا النامية ، ذات الجوهر الصلب ، نوفمبر ١٩٧٥ ـ ١٣ ص • أعد هذه الوثيقة ى• ز كيسيمارا عضو لجنة تخطيط التنمية • (وجهات النظر فى هذه الورقة خاصة بالمؤلف وليست بالضرورة وجهات نظر سكرتارية الأمم المتحدة) •
(UN/E/AC.54/L.85)

من بين الدول الخمس والعشرين التى اعتبرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة أساسا من الدول الأقل تقدما ؛ يوجد منها فى أفريقيا ســت عشرة دولة • ويصف التقرير خصائص هذه الدول ، والمشكلات التى تواجهها فى أفريقيا ، والسياسات التى تتصل بها فيما يتعلق بالسياسات الداخلية والمقاييس الخارجية •

ـ المشاركة الشعبية فى اتخاذ القرار للتنمية ١٠ اكتوبر ١٩٧٥ ، ٦٥ ص
(UN/ST/ESA/31 ; E.75.IV.10)

تقدم الدراسة التحليلية تحليلا للطرق يمكن بها ادماج فكرة المشاركة الشعبية فى ســياسة التنمية الوطنية ؛ وبخاصة أنها تدرس معنى ، ومجال وفوائد ، ونفقات المشاركة الشعبية ، وكذلك أمثلة الوقت الحاضر فى رسم خطط المشاركة الشعبية •

ـ تكامل التخطيط الاقتصادى والطبيعى : اكتوبر ١٩٧٥ ، ٧٥ ص• مع خمسة جداول احصائية وخمسة رسوم
(UN/ST/ESA/36 ; E.75.IV.9)

اجتماع للخبراء اشترك فيه ستة عشر من خبراء التخطيط الدوليين حيث بحثـوا التكامل والتخطيط للتنمية ، وعقد الاجتماع فى مركز الأمم المتحدة من ١٠ الى ١٤ سـبتمبر ١٩٧٣ • ويدرس التقرير الحـالة الراهنـة لتخطيط التنمية ؛ والحـاجة الى التكامل ، وطرق التكامل الحقيقى ، والتناسق ؛ والتكامل عن طريق المنظمات والأهداف ؛ وأنماط التكامل التحليلى ، والمحيط التأسيسى للتكامل •

(UN/TD/B/AC.18/2)

عمليات التضخم المالى فى الاقتصـاد الـدولى ، وأثرها فى الدول النامية ؛ يونية ١٩٧٥ ، ٥٥ ص. مع ملحق و ١٩ جدول احصائى ، أعده مؤتمر الأمم المتحدة عن التجارة والتنمية

ان الافتراض الأساسى هو التضخم فى ســوق الدول المتقدمة الاقتصادى هو أحد مصادر التضخم فى الاقتصاد الدولى • ومراكز الدراسة فى تقنيات تشكيل السعر فى اقتصاديات السوق الصناعية ، وتأثيراتها فى شروط التجارة الخاصة بالسلع الأولية ؛ ذات صلة بالسلع المصنعة من المواد الخام •

ـ الانتقال العكسى للتكنـولوجيا ؛ التـأثيرات الاقتصادية ، والمتضمنات السياسية • دراسة قامت بها سكرتارية (UNCTAD) • اكتوبر ١٩٧٥ ؛ ٤٩ ص ٥ ملحقات ؛ ٢٢ جدول احصائى
(UN/TD/B/C.6/7)

تعتبر الدراســة الحــالية للانتــقال العكسى للتكنولوجيا (استنزاف العقل) من الدول النامية الى الــدول المتقدمــة ؛ جزءا من مجهــود لتحســين فهم العمليات المختلفة التى تنتقل بها التكنولوجيا بين الدول ، وعند توفر هيكل للنمية ؛ والافادة من المقدرة التكنولوجية الداخلية بالدول النـامية • وتحـاول الدراسة نقل التحليل التمهيدى لدراسة سابقة (TD/B/AC.11/25/Rev. 1)
نشرت عــام ١٩٧٤ الى مســتوى أكثـر شمولا • وهى تفحص أولا النزعات الحديثة والمعالم الأساسية للمشــكلة المعــاصرة وهي النقل العكسى للتكنولوجيا المعروف عادة بانه « استنزاف للعقل » من الدول النامية الى الدول المتقدمة • وهى من ثمة تقدم تقديرات لكل من قيمة رأس المال المنسوبة الى هذه الانتقالات المعكوسة ، والدخل الصافى المكتسب فى الدول الثلاث الكبرى المتقدمة ـ الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة • ويناقش الفصل الأخير بعض المتضمنات السياسية لتخفيف آثار الرفاهية العكسية للظاهرة ؛ على الدول النامية •

ـ مســائل كبرى لنقل التكنولوجيا الى الدول النامية • دراسة حالة لصناعة المستحضرات الصيدلية • أكتوبر ١٩٧٥ ، ٦٣ ص ، بالاضافة الى ملحق احصائى وأربعة جداول احصائية (UNCTAD)
(UN/TD/B/C.6/4)

أعد الدراسة بالاشتراك (UNCTAD) الدكتور سانجايا لال من معهد الاقتصاديات والاحصاءات بجامعة اكسفورد • وعبرت منظمة الصحة العالمية عن تعليقاتها واقتراحاتها فيما يتعلق بالدراسة •

وتفحص الوثيقة معالم عدة فى صناعة المستحضرات الصيدلية ذات الصلة بنقل تكنولوجيا الصيدلة الى الدول النامية والتى تؤثر فى السياسات التجارية والاجتماعية (الصحة) فى هذه الدول • وهى تتضمن التركيز القوى على انتاج وتسويق المستحضرات الصيدلية على مستوى كل من الدولة والشركة ؛ والسيطرة على البحث والتنمية بواسطة شركات قليلة متعددة القوميات ، والتسويق والتطبيق العملى لتحديد الأسعار التى تؤثر على نحو غير ملائم فى المتوقع من النقل القابل للتطبيق للتكنولوجيا الى الدول النامية ، فى هذه الصناعة بنوع خاص • ويوجز المؤلف بعض الاجراءات السياسية الممكنة التى يمكن أن تأخذ بها الدول النامية لكى تضمن نقلا ملائما للتكنولوجيا فى هذا المجال •

– تقرير لمجموعة عمل للحكومات المشتركة ؛ من لجنة الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا للتنمية • اغسطس ١٩٧٥ ، ١٥ ص ، وثلاثة ملحقات (UN/E/C.8/28

يقدم تقرير هذه المجموعة العاملة الى لجنة العلم والتكنولوجيا الخاصة بالتنمية ؛ أغراض وهيكل مؤتمر العلم والتكنولوجيا التابع للأمم المتحدة • والمؤتمر سيعالج بنوع خاص تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية ، وأهم من ذلك على تنمية الدول النامية ، وبالتفاعل بين المعرفة العلمية والفنية المتاحة ؛ والمؤسسات المطلوبة ، والارادة السياسية لتطبيق تلك المعرفة على عملية التنمية • وقد أخذت مجموعة العمل فى اعتبارها أيضا مسألة البرنامج العالمى الخاص بالبحث العلمى ، والتنمية التجريبية ؛ وتطبيق العلم والتكنولوجيا لحل المشكلات الخاصة فى المناطق القاحلة •

– برنامج عالمى البحث فى التنمية وتطبيق العلم والتكنولوجيا لحل المشكلات الخاصة فى المناطق القاحلة • تقرير وكالة الحملة المشتركة لهذا الغرض• مارس ١٩٧٥ ، ٣٥ ص •
(UN/E/C.8/WG.1/3

يضم القسم الأول من هذا التقرير المشكلات الأساسية فى التنمية ؛ أى مشكلات تربية الدواب ، ومشكلات تنمية الزراعة ، ومشكلات المدن والتنمية الصناعية وانتشار السياحة • وفى القسم الثانى عدد معين من الحلول العملية ، واقتراح بطرق وموضوعات البحث •

– دور خدمات الأرصاد الجوية فى التنمية الاقتصادية فى آسيا وجنوب غربى المحيط الهادى ١٩٧٥ ، ١٧٢ ص • المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ؛ بجنيف• ومحاضر المؤتمر الاقليمى لمنظمة
ECAFFE, WMO
المنعقد فى بانجكوك من ١٤ – ٢١ اغسطس ١٩٧٣ • (No. 422)

كان المؤتمر محاولة قامت بها WMO ، واللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى لنشر تيسيرات الأرصاد الجوية بالاقليم لتعزيز التقدم الاقتصادى والاجتماعى •

التجارة والتنمية :

المشكلات الجارية فى التكامل الاقتصادى • مشكلة توزيع الفوائد والنفقات ، ومقاييس مختارة محسنة • أكتوبر ١٩٧٥ ؛ ٨٠ ص • (UNCTAD) (UN/TD/B/516 ; E.75.II.D.10)

تتكون الوثيقة الحالية من تقرير الحلقة الدراسية التى عقدت فى جواتيمالا ، ديسمبر ١٩٧٣ عن هذا الموضوع• ونظمت سكرتارية(UNCTAD) عقب توصياتها اجتماعا آخر لكى تعطى كبار موظفى الحكومات والمؤسسات الاقليمية المختلفة ذات المشروعات الاقتصادية ، الفرصة لعرض المشكلة فى ضوء تجربتهم

العملية ؛ وبخاصة دور الحوافز المالية المميزة ، وأسس تعدد الجنسيات ؛ ومشروعات القطاع الشعبي في تعديل وتوزيع نفقات وفوائد التكامل الاقتصادي بين الدول النامية .

التصنيع

الأسواق الصناعية والدول النامية . يوليه ١٩٧٥ ــ ٣٠ ص . فينا ،
(UN/E.75.II.B.7 ; ID/155)

الهدف من هذه النشرة توجيه انتباه الحكومات والمنظمات في الدول النامية التي تنوي تأسيس أو تحسين أسواق لبعض المسائل المالية والادارية والتنظيمية الأوسع نطاقا . وقد أعدت هذه المادة سكرتارية منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة (UNIDO) بالتعاون مع
(Exhibition Consultants Limited, London)

الهيدرولوجيا

ــ هيدرولوجيا المناطق المستخلصة من المستنقعات . محاضر جلسات ندوة منسك ، في يوليه ١٩٧٢ - اسهام في العقد الهيدرولوجي الدولي . اكتوبر ١٩٧٥ ؛ ٥٦٢ ص ، مع موجز بالفرنسية ؛ (اليونسكو)

يعرض خبراء من اثنتى عشرة دولة ؛ تسعا وعشرين ورقة تحت ثلاثة عناوين رئيسية : طرق ونتائج بحوث الهيدرولوجيا ، المناخ ، الجيولوجيا المائية ؛ التربة والحياة النباتية في المناطق المستخلصة من المستنقعات بالمنطقة المعتدلة ، طرق ونتائج حساب ميزانية المياه ، تحويل النظام الهيدرولوجي للمناطق المستخلصة من المستنقعات في المنطقة المعتدلة بواسطة التقنيات العصرية للاستصلاح .

المسائل الاجتماعية

ــ تقرير عام ١٩٧٤ عن الموقف الاجتماعي للعالم ــ ١٩٧٥ ؛ ٢٧٩ ص ، مع ١٤٣ جدول احصائي
(UN/E/CN.5/512 Rev. 1 ; ST/ESA/24 ; E.75.IV.6)

يعكس التقرير الحالي اتجاها نحو التخطيط المتكامل والسياسة ، ويتزايد التركيز على المسائل التي تتصل بنوع النمو وتوزيعه . وقد خصصت طبعة ١٩٧٤ أيضا لكي تسهم في عرض وتقييم التقدم في تحقيق أهداف وأغراض خطة التنمية الدولية . وتضاعف التأكيد بنوع خاص على المبادرات السياسية الحديثة ، الوطنية والدولية . ويعالج الجزء الأول التطورات الاقليمية ؛ ويعالج الجزء الثاني التطورات القطاعية .

النساء

عام النساء الدولي ، يتضمن اقتراحات وتوصيات المؤتمر العالمي لعام المرأة . الاجراءات والأنشطة التي بوشرت ، فيما يتعلق بعام المرأة الدولي . اكتوبر ١٩٧٥ ــ ١١١ ص (UN/A/10263)

يوجز التقرير الحالي الأنشطة التي باشرتها في النصف الأول من عام المرأة ؛ الحكومات ومنظمات جهاز الأمم المتحدة ، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ، حتى ٣١ اغسطس ١٩٧٥ . وسوف يعد تقرير أكثر شمولا لتقديمه للجنة عن الوضع الاجتماعي للنساء ؛ في دورتها السادسة والعشرين . ويحتوي القسم الثاني التقرير ملخصا للمعلومات عن الاجراءات الأساسية أو الأنشطة التي قامت بها هيئات في نطاق جهاز الأمم المتحدة ، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية على التوالي .

ظروف المعيشة والعمل :

الفقراء فى التنمية الأسيوية • برنامج منظمة العمل الدولية ـ ١٩٧٥ ، ١١٧ ص •

التقرير الأول • الجزء الأول • المؤتمر الأسيوى الاقليمى الثامن • كولومبو ١٩٧٥ ـ نحو ١١٧ ص •

أعلن المدير العام لمنظمة العمل الدولية أن الغرض الأول من التنمية : « هو محو الفقر الجماعى وتحرير الناس من الحاجات الأولية من الطعام والملجأ والتعليم » الوسيلة الى تحقيق هذا هى الحاجة الى التعاون الاقتصادى الدولى وتولى القيام بمسئولياته ، والمساعدة التى يمكن أن تقدمها منظمة العمل الدولية مدروسة فى التقرير ، الذى يغطى جميع المسائل الهامة التى تتضمنها هذه المشكلة الحيوية عن الفقر فى آسيا •

ـ الأمن الاجتماعى فى افريقيا • اتجاهات ؛ ومشكلات وتوقعات • بقلم بيير موتون • منظمة العمل الدولية ١٩٧٥ • نحو ١٧٠ ص ـ ٢٠ ف•س

يتتبع المؤلف فى هذه الدراسة تطور الأمن الاجتماعى فى افريقيا (ومن بينها الدول العربية فى شمال افريقيا) منذ عام ١٩٦٠ • ويبحث فى التعاقب فى مجال مشروعات الأمن الاجتماعى ، وطبيعة الحماية التى تمنح ، والمشكلات المالية والادارية التى تتضمنها •

الموارد البشرية

ـ تنمية الموارد البشرية فى المناطق الريفية بآسيا ؛ ودور المؤسسات الريفية ـ ١٩٧٥ ـ ١٥٥ ص ـ ١٥ ف•س : المؤتمر الأسيوى الاقليمى الثامن ، كولومبو ، ١٩٧٥ • التقرير الثانى ؛ منظمة العمل الدولية •

التعليم والتدريب ، ومؤسسات لتنمية المواردالبشرية فى الريف بالدول الافريقية •

العمالة

ـ العمالة وظروف عمل ؛ وحياة هيئة التمريض ١٩٧٥ ، ١٠٨ ص : مؤتمر العمل الدولى ؛ الدورة الحادية والستون • التقرير السابع ؛ الجزء الأول ١٧٫٥ ف•س (منظمة العمل الدولية) •

ان كثيرا من الممرضين يتركون مهنتهم لأن ظروف العمالة كثير ما تفشل فى اظهار التعقيد المتزايد ومسئولية عملهم ويبحث التقرير فى أسباب الاستياء ويراعى وجوها مثل تدريب الممرضين ، والتدرج ، والمنزلة الاجتماعية ؛ العمل المؤقت ؛ والعمل بعض الوقت ، ساعات العمل والراحة ، الوقت الاضافى ؛ الأجازة ؛ والأجر ؛ والتيسيرات الترفيهية ؛ والوقاية الصحية ، والأمن الاجتماعى ، توقعات العمل ؛ واحتمالات العمل الدولى •

مسائل شرعية وسياسية

حقوق الانسان

نزع السلاح :

تخفيض الميزانيات العسكرية فى الدول الأعضاء بمجلس الأمن بنسبة ١٠ فى المائة ؛ واستخدام جزء من الأموال المدخرة فى مساعدة الدول النامية : ٤٠ ص ١٦ جدول احصائى
(NN/A/9770, Rev. 1 ; E.75.I.10)

طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، هذه الدراسة بالقرار رقم ٣٠٩٣ ب • ورويعيت الأرقام الأساسية المتعلقة بمستوى الانفاق العسكرى وباعانة التنمية ، كما ذكرت بايجاز الاتجاهات الحديثة • وتعالج فصول أخرى تخفيض الميزانيات العسكرية ؛ وتخفيض الانفاق العسكرى ، كقياس لنزع السلاح ، واستخدام الموارد المعفاة فى مساعدة التنمية الدولية •

ـ الأسلحة الكيميائية والبكتريوجية • الحاجة الملحة لوقف الاختبارات النووية ؛ والنووية الحرارية، وعقد معاهدة يقصد بها الوصول الى حظر شامل ، ونزع السلاح الشامل الكامل تحريم العمل على التأثير فى البيئة والمناخ للاغراض العسكرية والعدوانية الأخرى ، التى لا تتفق مع المحافظة على الأمن الدولى ورفاهية الانسان وصحته • تقرير لجنة مؤتمر نزع السلاح ؛ اكتوبر ١٩٧٥ ، ٣٠٣ ص + ١٢٩ ص •
(UN/A/10027—DC/238 and Add.)

يحتوى التقرير على تقديرات لعمل اللجنة خلال ١٩٧٥ ، فى الاجراءات الاضافية ذات الفاعلية ، المتعلقة بوقف التسابق على الأسلحة النووية فى وقت مبكر ؛ ونزع الأسلحة النووية ، واجراءات الأسلحة غير النووية بما فيها مسألة حظر الأسلحة الكيميائية ، والتحريم العام الكامل لنزع السلاح تحت رقابة دولية صارمة وفعالة • ويحتوى أيضا على تقرير عن مسألة اتفاقية منع الاختبار الشامل ، وعلى تقرير عن دراسة شاملة لمسألة المناطق الخالية كلية من الأسلحة النووية ؛ وعلى ملخص لأنشطة اللجنة فى مسألة التحريمات الخاصة بالنضال البيئى •

ـ البحث عن السلام ، سبتمبر ١٩٧٥ ، ١٣١ ص (UN/A/10199) ووفقا للقرار ٣٠٦٥ ، الذى أصدرته الجمعية العمومية ؛ يحتوى التقرير على اجابات من الحكومات عن هذا السؤال ، واجابات من الوكالات المتخصصة ، والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة؛ مثل اليونسكو ومعهد التدريب والبحث التابع للأمم المتحدة •

التخلص من الاستعمار :

ـ تقرير اللجنة الخاصة عن الموقف ، فيما يتعلق بتنفيذ الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للدول والشعوب الخاضعة للاستعمار (ويشمل عملها خلال ١٩٧٥) • الصحراء الأسبانية ١١ ص ؛ وملحق فى ١٢٠ ص ، نوفمبر ١٩٧٥ • والملحق تقرير لبعثة الأمم المتحدة التى زارت الصحراء الأسبانية عام ١٩٧٥
(UN/A/10023/Add. 5)

تاريخ المسألة : المنطقة ، الحكومة ، الموقف السياسى ؛ مناقشات مع الحكومة الأسبانية ؛ زيارات للمغرب والجزائر وموريتانيا •

ـ تطبيق اعلان منح الاستقلال للدول والشعوب الخاضعة للاستعمار • الصحراء الغربية : رأى استشارى لمحكمة العدل الدولية • اكتوبر ١٩٧٥ (UN/A/10300)

حقوق الانسان ، الجنس

طرق وأوضاع ووسائل بديلة لتحسين التمتع الفعال بحقوق الانسان والحريات الأساسية • اكتوبر ١٩٧٥ ، ٥٨ ص (UN/A/1035)

بالاضافة الى مختلف الطرق والأوضاع والوسائل المستخدمة الى هذا الحد فى الأمم المتحدة ؛ وما سبق تلك المقترحات التى لم يذكر فى التقرير ما يفيد باتخاذ خطوة ايجابية فيها ، فان التقرير يحتوى على تحليل للاجابات التى تلقاها السكرتير العام ، عن أسئلة وجهها الى الحكومات والوكالات المتخصصة ؛ والمنظمات غير الحكومية •

ــ اســـتغلال العمل بطريقة متاجرة سرية وغير مشروعة • يوليه ١٩٧٥ ، ٥٨ ص •
(UN/E/CN.4/SUB.2/L. 629)

أعدت هذه الدراسة مسزج • وارزارى بتعاون وثيق مع سكرتارية الأمم المتحدة ، التى عهدت اليها بمهمة اتمام دراستها الأولية لهذا الموضوع (UN/E/CN.4/Sub 2/3 (1—352) وذلك بعمل تحليل للمعلومات الجديدة والاجابات التى أتيحت لها بواسطة الحكومات والمنظمات الحكومية ، والمنظمات المعنية غير الحكومية • والوكالات المتخصصة وبخاصة منظمة العمل الدولية ، التى التمس منها الاســـتمرار فى تقديم المساعدة •

ويعالج التقرير المسائل التى تتصل بنقل العمال المهاجرين غير المشروع ، والحقوق المتصلة بالخدمة ؛ وبالضمان الاجتماعى ، وبمســـتوى المعيشة الملائم ؛ وباسرة العامل المهاجر ؛ وتتضمن التئام العائلات ، وبالتعليم والثقافة ؛ وحقوق الاتحاد التجارى ، والحقوق المدنية والسياسية ، وظروف سكنى العمال المهاجرين ويشتمل أيضا على تحليل للمعالم الأساسية • وتتضمن أيضا الاتفاقيات الاقليمية ؛ والاقليمية الفرعية والثنائية ذات الصلة الوثيقة بالموضوع •

ــ حماية حقوق الانســان فى شـيلى • اكتوبر ١٩٧٥ ؛ ١٣٢ ص . (UN/A/10285) تقرير دائر لهذا الغرض . للمجموعة العاملة التى تأسست بناء على القــرار (8(XXXI الخـاص بلجنة حقوق الانســـان للتحقيق فى الموقف الراهن لحقوق الانسان فى شيلى •

ركزت المجموعة انتباههـــا على تلك الأمور فيما يتعلق بما أظهرتــه الجمعيــة العموميــة ؛ وأبــداه الأعضــاء الآخرون بالأمم المتحدة من اهتمام خاص : مسألة الاعتقالات التعسفية والاحتجاز ، الظروف التى يمكن فيها للشيليين أو الأجانب مغادرة تلك الدولة أو العودة اليها ، والأمر العصيب وهو المعاملة القاسية والمهينة ؛ والعقاب ، وتتضمن أعمال التعذيب المنتظمة •

ــ حماية حقوق الانسان فى شـــيلى • اكتوبر ١٩٧٥ ، ٧٤ ص • (639/C.3/639)

خطاب ٢٤ اكتوبر ١٩٧٥ الذى أرســـله ممثل شيلى الدائم لدى الأمم المتحدة الى الســكرتير العام ، ينقل تقريرا تحت عنـــوان « الموقف الحالى لحقوق الانسان فى شيلى » • الموقف العام ، النشاط فى المجالات الدولية والداخلية ، الموقف الحالى فى شيلى : الشروط الشرعية والدستورية فى حالة نفاذ ، استمرار حصار الدولة ؛ فرض تشريع الطوارىء ، حقوق أخرى .

ــ قضايا عرقية

الجنس ، والعـــلم والمجتمع نوفمبر ١٩٧٥ ــ ٣٧٠ ص ــ ٥٤ ف • اليونســكو ، نشره وقدم له ليوكوبر (نشر بالاشتراك مع جورج ألين ؛ وأونوين وشركاه ، لندن ، طباعة جامعة كولومبيا نيويورك) •

مجموعة وثائق تسـتغرق جيلا من منشـــورات اليونسكو فى الحملة المستمرة ضد العنصرية والتمييز العنصرى ، نظره الى العوامل البيولوجية ؛ والتــاريخ والثقافة ، وعلم النفس والجنس • تاليف كلود ليفى ــ ستروس ؛ وأوتو كلينبرج ، وميشيل ليريس • دراســـات لحالات أربع تبحث مجموعــة من المواقف الاجتماعية ، لتوضيح الفروق بين التركيبات العنصرية؛ والعرق ؛ والسلوك القبلى وذلك لوضع أســاس لعلم اجتماع مقارن للعلاقات العنصرية • وتناقش الورقة الأخيرة عدم المساواة وعلاقتها بالتطور التكنولوجى ، والصراع الاجتماعى •

القانون الدولى •

ـ التوسع فى اتفاقية تمهيدية ، عن اللجوء السياسى المحلى • أغسطس ١٩٧٥ ، ٤١ ص •
(UN/A/10177)

تقرير لمجموعة من الخبراء عن اتفاقية تمهيدية عن اللجوء السياسى المحلى • وتقابلت هذه المجموعة من الخبراء التى تأسست فى الانعقاد التاسع والعشرين للجمعية العمومية ؛ من ٢٨ ابريل الى ٩ مايو ١٩٧٥ ، فى جنيف لعرض النص للمعاهدة التمهيدية : يمكن عقد مؤتمر من مبعوثين سياسيين مطلقى الصلاحية عن اللجوء السياسى المحلى ، فى جنيف من ١٠ يناير الى ٤ فبراير ١٩٧٧ •

تقرير اللجنة فيما يتعلق بهذا الموضوع عن دستور الأمم المتحدة • اكتوبر ١٩٧٥ ، ١٠٨ ص ؛ ملحق رقم ٣٣ ، قدم للجمعية العمومية للأمم المتحدة فى الانعقاد الثلاثين (UN/A/10033)

ملحقات • بيانات صدرت أثناء المناقشات العامة• قدمت المكسيك ورقة العمل •

الادارة العامة

الادارة العامة وتمويل التنمية • نوفمبر ١٩٧٥ ؛ ١٠٥ ص (UN/E./75.II.2, ST/ESA/SER.E/1)

عرض للتقدم والمشكلات فى محيط الاستراتيجية الدولية للتنمية فى العقد الثانى للتنمية للأمم المتحدة•

وتضم هذه الوثيقة عرضا للتغيرات الأخيرة ، والاتجاهات والمشكلات فى الادارة العامة والتمويل للتنمية فى البلاد النامية ، وتعين المناطق ذات الأولوية فى العمل بواسطة السلطات الوطنية والوكالات الدولية • وقد أعيد النظر فى الممارسة على مرحلتين متواليتين : الاجتماع الثالث للخبراء المقدم للمجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته الثامنة والخمسين ؛ ودرست فى جلسته التاسعة والخمسين ، وتقرير السكرتير العام للأمم المتحدة المقدم للاجتماع الثالث •

اصلاح الحكومة المحلية : تحليل تجربة فى دول مختارة • يولية ١٩٧٥ ، ٨٤ ص
(UN/E.II.H.1 ; ST.ES/SER.E/2)

خصصت هذه الدراسة للأقاليم المشتركة لتنظيم برنامج اصلاح وتحديد محتواه الحقيقى ؛ ورسم خريطة استراتيجية لتنفيذ وصياغة طريقة منهجية لتقييم فاعليتها • وتضم الدراسة الموضوعات التالية : أغراض فى الاصلاح ، نقاط بؤرية فى اصلاح الحكومة المحلية ، وتنظيمات ادارية •

التعليم ؛ الثقافة الاعلام

التعليم •

ـ تعليم الكبار : وجهة نظر عالمية • تاليف جون لوى • اكتوبر ١٩٧٥ ، ٢٢٩ ص ـ ٣٠ ف•س (يونسكو) (طبع بالاشتراك مع معهد أونتاريو للدراسات الخاصة بالتعليم ، تورنتو ؛ كندا) •

يفحص الدكتور لوى الموقف الحالى لتعليم الكبار فى جميع أنحاء العالم ، ويحدد الاتجاهات والتقييد الذى يعرقل المزيد من التطور ، وهو يقدم معلومات ثمينة ومقترحات لمن يضعون السياسة ، والقائمين على تثقيف الكبار والمديرين •

— مشكلات عالمية فى التعليم • مسح تحليلى ، تاليف جان توماس ، سبتمبر سنة ١٩٧٥ ؛ ١٦٦ ص • (اليونسكو) •

تجتذب هذه الدراسة الانتباه الى المسائل الكبرى التى أثارها التعليم فى مختلف دول العالم ، وتحدد الاتجاهات الأساسية التى تعكسها الاصلاحات الحديثة • وتتضمن محتوياتها : التعليم الثانوى ، والتدريب والتوظف ، المشكلات واحتمالات التعليم العالى ؛ مرحلة فى تعليم الكبار ، تقرير اللجنة الدولية تطوير التعليم ، أسبقية التجديد ؛ أزمة فى التعاون الدولى ؟

— طريقة تحسين تعليم العمال — ١٩٧٥ ، نحو ١٠٠ ص ١٢٠ ف•س (منظمة العمل الدولية)

مجموعة مقالات عن الطرق والتقنيات التى نشرت عن تعليم العمال •

— تعليم العمال وتقنياته • كتيب عن تعليم العمال ؛ ١٩٧٥ — نحو ٢٠٠ ص ، ١٧٫٥ ف •

أعد هذا الكتيب استجابة لالتماس الاتحادات التجارية فى مختلف الدول النامية ، التى عبرت عن الرغبة فى الالمام الأفضل بتقدم التقنيات العصرية وطرق التدريس • والحق بالكتاب ، العمل المذكور بعاليه ؛ « طريقة تعليم العمال » •

الثقافة •

الموقف الحالى والاتجاهات • مؤتمر مشترك بين الحكومات عن السياسات التعليمية فى افريقيا ، (من ٢٧ أكتوبر — ٦ نوفمبر ١٩٧٥) ، ١٢٧ ص + ملحق (اليونسكو) •

وثيقة مرجعية • ملخص شامل • لمحات ريفية (مؤتمر نظمته اليونسكو بالتعاون مع منظمة الاتحاد الافريقى) •

الاعلام

— تطوير التعليم • التطور الريفى عن طريق وسائل الاعلام الجماهيرية • اكتوبر ١٩٧٥ ؛ ٥٧ ص أعدته اللجنة الاقتصادية لافريقيا

يهدف برنامج تطوير التعليم للجنة الاقتصادية لافريقيا ، التابعة للأمم المتحدة ، الى حفز واستخدام الجماعات الريفية فى تطوير جماعاتها ودولها من خلال المشروعات الذاتية • ومنذ تدشين البرنامج فى اكتوبر عام ١٩٧١ ؛ تذاع بالراديو ثمانية برامج • وتعبد الدراسة الوعى الى اهتمام الحكومات الافريقية ، والمؤسسات المهتمة ، والعاملين فى تطوير الريف ؛ والوكالات المتطوعة • وقد أعدت المادة اللجنة الاقتصادية لافريقيا عن بعض المشكلات المتواصلة فى تطوير الريف بالدول الأفريقية ، وكيفية معالجتها بمعاونة الوكالات الدولية •

— العبور بالرسالة • تحقيق فى نواحى النجاح والاخفاق فى الاتصال بالثقافة العابرة • فى العالم المعاصر • اكتوبر ١٩٧٥ — ٢١٤ ص — ٢١ ف • (اليونسكو) •

بعض القضايا التى عالجها فى هذا الكتاب ؛ ثمانية من المؤلفين المتخصصين ، من مختلف الدول والثقافات ، هى : هل يمكن مناقشة القضايا الراهنة فى التلفزيون بصورة نزيهة وموضوعية ؟ هل تستطيع الدول الحديثة الاستقلال تصدير برامج تلفزيونية دون أن تعرض ثقافاتها التقليدية لخطر جسيم ؟ هل ترشح الانسان حتما ؛ أنواعا معينة من التصور ، ومن ثمة تعوق التفاهم بين أناس من ثقافات مختلفة ؟

ثَبَتٌ

المقال وكاتبه	العنوان الأجنبي واسم الكاتب	العدد وتاريخه
• الاحتمالات والعلوم الاجتماعية بقلم : د.ج. بارثولوميو	Probability and social science by D. J.. Bartholomew	المجلد : ٢٧ العدد الثالث ١٩٧٥
• تأملات فى الجغرافيا عام ١٩٧٥ بقلم : جيلز سوتر	Some thoughts on geography in 1975 by Gilles Sautter	المجلد : ٢٧ العدد الثانى ١٩٧٥
• ـ الرابطة الدولية لعلم الاجتماع وتدويل هذاالعلم بقلم : ويليام م . افان	The International Sociological Association of the Internationalization of Sociology by William M. Evan	المجلد : ٢٧ العدد الثانى ١٩٧٥
• مدى أزمة علم الاجتماع فى جمهورية المانيا الاتحادية بقلم : الفونس سيلبرمان	How sick is sociology in the Federal Republic of Germany by Alphons Silbermann	المجلد : ٢٧ العدد الرابع ١٩٧٥
• مشكلات تنمية علم الاجتماع فى سويسرا بقلم : بيتر هانتز	Problems of developing sociology in Switzerland by Peter Heintz	المجلد : ٢٧ العدد الرابع ١٩٧٥

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٧/٤٧٣

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب



المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL



العدد السابع والعشرون - السنة السابعة

أبريل / يونيو ١٩٧٧

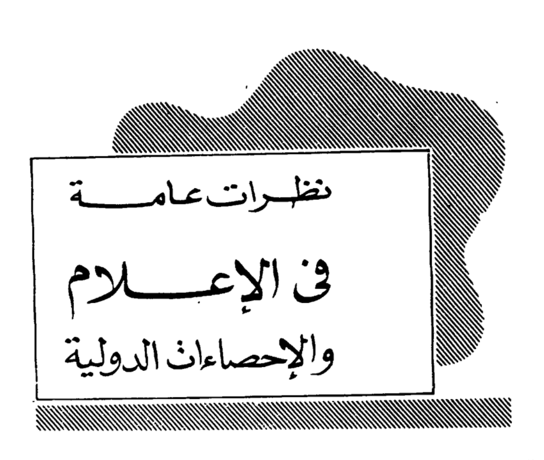
تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو



السنة السابعة
العدد السابع والعشرون
٥ ابريل ١٩٧٧
٥ نيسان ١٩٧٧
١٦ ربيع ثانى ١٣٩٧

محتويات العدد



**** كان هذا المقال مخصصا فى الأصل للكلام عن الاحصاءات الدولية ؛ ولكن على اثر حديثى مع السيد بيتر لنجيل ، محرر هذه المجلة ؛ رأيت أن اضمنه بضع نظرات عامة فى الاعلام ؛ بوصفه علما من العلوم الاجتماعية .**

من المقرر أن الاعلام فرع جديد من فروع المعرفة ، ولكن الغموض لا يزال يكتنف مجال تطبيقه ، ومناهجه ، ومكانه فى أسرة العلوم الاجتماعية . على الرغم من أنه كان موضوع دراسات عديدة فى السنوات الأخيرة . ويرجع هذا الغموض الى أن هــذا الاصطلاح قد اقتبس من لغة الحياة اليومية ، أو من علوم أخرى درست فيها مختلف العناصر التى يتألف منها « الاعلام » . ولذلك فان الحيرة فى فهم المراد بكلمة الاعلام ترجع الى أن الكلمة مستقاة من لغة الحياة اليومية التى يستعمل فيها لفظ الاعــلام بمعان مختلفة . وكلما بحث الاقتصاديون والاجتماعيون وعلماء الاعلام والمتخصصون فى الالكترونيات ، ورجال الوثائق وغيرهم فى الاعلام ، نراهم لا يدرسون سوى بعض جوانبه . ولذلك كانت دراساتهم مشوبة بوصمة التشويه بدرجة تتفاوت قلة وكثرة ، ونحن نرى أن بروز الاعلام كعلم ، أو ــ اذا أردنا استعمال كلمة أكثر تواضعا ــ كفرع من فروع المعرفة ، لن يتأتى نتيجة بحث الجوانب الاعلامية فى العلوم المتعددة ، والجمع بين عدد من المناهج والطرق الجزئية المتضاربة ، بل يبرز ــ بالأحرى ــ عــن طريق محاولات مستقلة يقوم بها المختصون الباحثون فى مختلف فروع المعرفة ، لوضع معلوماتهم الخاصة ، وأساليبهم الفنية الخاصة ، تحت تصرف العملية الاعلامية ، وبذلك يحاولون أن يفهموا الاعلام على حقيقته بدلا من الاقتصار على استخدامه مصدرا لتنوير الاذهان فى مجال دراستهم الخاصة .

الكاتب : أندريه بياتييه

أستاذ الاقتصاد والاحصاء بمدرسة الدراسات العليا فى العلوم الاجتماعية ، بباريس • نشر عددا كبيرا من المؤلفات منها كتاب « الملاحظة الاقتصادية » (١٩٦٠) ؛ و « التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية » (١٩٦٣) ؛ و « الاقتصاد والرياضيات » (مجلدان بالاشتراك مع مؤلفين آخرين (١٩٧١) • مستشار دائم لكثير من الهيئات الدولية ، ومنها هيئة « أوسيد » والسوق الأوربية المشتركة ؛ واليونسكو منذ ١٩٤٥ • أدرج التحليل الذى قام به بعنوان « الانتقال العالمى للموارد الاقتصادية » فى الكتاب الذى أشرف عليه بتر لنجيل بعنوان « مدخل الى علم التنمية الاقتصادية والاجتماعية » (اليونسكو ، ١٩٧٩) •

المترجم : أمين محمود الشريف

مدير دائرة المعارف بوزارة الثقافة ورئيس مشروع الألف كتاب بوزارة التربية والتعليم سابقا •

وهذا العدد من المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية يسهم بدور هام فى تأصيل علم الاعلام ، وتطبيقه على العلوم الاجتماعية • ولا ريب فى أن المقالات التى وقع عليها اختيار المحرر لما تعبر عنه من آراء مختلفة لتكشف لنا عن جوانب علم لا يزال فى طور الطفولة • وقد أدرجنا دراسة الاحصاءات الدولية باعتبارها مثالا لتطبيق الأفكار والأساليب الفنية الموصوفة فيه •

ظهور المفهوم الحديث للاعلام

تاريخ الفكر

منذ أن أصبح النشاط الفكرى موضوعا للبحث انصب التحقيق على عدد من مفاهيم هذا النشاط المتعارضة : جمع المعلومات ونشرها ، و « صناعة التعليم » ، والتربية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ، والاعلام • وكل هذه المفاهيم تتنافس فى اضفاء اسمها على علم يبحث عن هويته الحقيقية •

ومن دواعى الأسف أن العلوم الاجتماعية تسرعت فى سد هذه الفجوة • فرجال الاقتصاد ضيعوا فرصتهم عندما وضع أصلح المرشحين منهم لجائزة نوبل نظرية التوازن العام بين العوامل الاقتصادية المتعارضة ، تلك النظرية التى ثبت أنها عديمة الفائدة بقدر ما هى جديرة بالاعجاب ، لأنها مبنية على الافتراض بأن العوامل الاقتصادية يمكن معرفتها معرفة كاملة ، وبعبارة أخرى العلم والاعلام بها ميسور لكل انسان • ويوضح لنا جفرى نيومان هذه الحقيقة فى مقاله • وكان أجرأ الناس فى

ذلك هم أولئك النفر القليل الذين تجاسروا على القول بوجود المعرفة الناقصة طبقا لتفكير يشابه ذلك التفكير الذى فرق بين نوعين متقابلين من المنافسة : المنافسة السليمة الكاملة ، والمنافسة الاحتكارية الناقصة • وفى رأى هؤلاء أن الحل الوحيد هو أن تعمد السياسة الاقتصادية الى ازالة العقبات التى تعترض طريق المعرفة الكاملة، وتساعد على الرجوع الى « المنهج الأمثل » • وبازالة هذه العقبات استطاعوا أن يمتنعوا عن تفسير ظاهرة الاعلام نفسها •

ولذلك كتب على علماء الرياضيات أن يضعوا أقدم نظريات الاعلام والاتصال •

واليوم نرى العلوم الاجتماعية تعود بقوة الى مجال الاعلام ، ولكنها ترسف فى أغلال التأويلات القديمة • فلا يزال الكثيرون يرون أن الاعلام هو نشر الأخبار والأنباء عن طريق الصحف ، والسينما ، والمذياع ، والتلفاز • ومن هنا وسعت المؤسسات والمعاهد التى تختص بدراسة الصحافة مجال عملها • ومثال ذلك أن جامعة باريس الثانية (الحقوق ، والاقتصاد ، والعلوم الاجتماعية) تضم الآن المعهد الفرنسى للصحافة وعلوم الاعلام •

وهذا التأويل الضيق الى درجة تتجاوز الحد المعقول لا يمكن تفسيره الا فى ضوء التطور التاريخى الذى استمر حقبة طويلة من الزمن ، والذى سوف ينتهى بتحديد المفاهيم الخاصة بكل من الاعلام والتعليم والمعرفة ، والتربية والتعليم •

ولتبسيط الأمر — وان كان تبسيطا يتجاوز الحد بلا شك — يمكن أن نقول ان تاريخ الفكر مر بثلاث مراحل :

١ — مرحلة العلاقة المباشرة بين المعلم والتلميذ

فى هذه المرحلة تنتقل المعلومات مباشرة من المعلم الى التلميذ • والكلمة الشفهية هى الأداة لنقل هذه المعلومات ، ثم تتدعم هذه الأداة تدريجيا بالكتابة عندما يدون التلميذ ما يلقيه عليه المدرس ، ويسجل المدرس على الرق أو الورق ما يعمله لتلميذه• وتظل هذه المعلومات باقية على حالها ردحا من الزمن • تنتقل المعلومات من شخص الى آخر ومن جيل الى جيل • وفى هذه المرحلة يظل اقتصاد المجتمعات البشرية ثابتا لا يتغير ، ويتجدد باستمرار بتكرار الفصول السنوية • وكذلك كل ما يتم توصيله للأجيال التالية لا يتغير الا قليلا، أو لا يتغير على الاطلاق ، فالتعاليم الأخلاقية والشرائع الدينية — مثلا تعارض التغيير بشدة ، وتسميه بدعة وضلالة (هرطقة) • وما عدا ذلك من العلوم كالطب — مثلا — ما هو الا علاجات متوارثة لا يطرأ عليها سوى تغيير بطىء ناشىء عن تجارب الآباء والأسلاف • وكذلك الشأن فى الحرف والصناعات التى يرتبط فيها انتقال المعلومات بانتقال المهارات ، سواء فى المصنع أو فى موقع البناء والتشييد • وجدير بالذكر فى هذا المقام أن مؤرخا شابا اسمه فيليب هودرير قام بدراسة خاصة بالشركة الفرنسية لشرق الهند جمع فيه عددا كبيرا من الوثائق عن شركات الملاحة : عن أسلوب حياتها ، وتجارتها ، ومضاربتها المالية ، ولم يجد شيئا من الوثائق الخاصة بالطرق الفنية لبناء السفن ، لأنه لم يكن هناك كتب أو كتيبات عن هذا الموضوع فى القرن الثامن عشر ، اذ كان كل شىء فى هذا المجال قائما على التجربة والخطأ •

وفيما يتعلق باقتصاديات التنمية كانت هذه هى مرحلة المجتمعات التقليدية •

وفيما يتصل بتاريخ الطاقة كانت الشمس أول مصدر من مصادر الطاقة تم استخدامه فى هذه المرحلة ٠

وفى هذه المرحلة اشتغل انسان العصر الحجرى القديم بجمع الطعام والصيد ، واستخدام النباتات والحيوانات » وهى أداة لتحويل الطاقة الشمسية) بحالتها الطبيعية ٠ أما خلفه - انسان العصر الحجرى الجديد - فقد تعلم انتاجها بنفسه عن طريق الزراعة وتربية المواشى ٠ وهكذا انتقلت أساليب الحصول على أفضل النتائج من مختلف ضروب النشاط الزراعى من الآباء الى الأبناء فى محيط الأسرة ٠

وكان المجال الوحيد الذى تقدم فيه الفكر هو الفلسفة ٠ وفيما عدا ذلك لم تظهر أفكار جديدة ، بل سار كل شىء فى طريقه ببطء دون أن يطرأ عليه أى تغيير ٠ وكان المسرح مجالا آخر لحرية الخلق والابداع نسبيا ٠ وفى مجال التاريخ كان هيرودوت أقرب الى الصحفى والراوية منه الى المؤرخ ٠

وكانت الذاكرة فى المجتمعات التقليدية على جانب كبير من الأهمية ٠ وحتى اليوم لا نزال نرى الأميين فى العالم الثالث يستظهرون آلاف الأبيات الشعرية أو آيات الكتب المقدسة كالقرآن الكريم أو أسفار الفيدا ٠

٢ - مساعدة النص المطبوع للذاكرة وضعف العلاقة بين المعلم والتلميذ

أضافت الطباعة ذخائر المعرفة الى الكنز الثابت غير المتغير الذى قامت على حراسته الحضارات التقليدية ٠ وحدث هذا بسرعة تتفاوت قلة وكثرة طبقا للعلم الذى أضيف الى كنز المعرفة ٠ وقد مرت عشرات السنين بين اختراع جوتنبرج للطباعة ونشر المؤلفات غير الدينية (العلمانية) ٠ وكانت أول النصوص العلمانية التى تم طبعها الأخبار التاريخية والرسائل والأبحاث (معلومات عن الحقائق الثابتة) والمؤلفات القانونية والطبية (معلومات عن الأمور المعروفة) ٠ ساعدت الطباعة على نشر المدونات سواء ما يتعلق منها باللغة أو القانون ٠

ويجدر بنا أن ندعو المؤرخين لتحليل محتويات المطبوعات لمدد منتظمة - كخمسين سنة مثلا - من القرن الخامس عشر فما بعده ٠ ومبلغ علمى أن الدراسة الوحيدة التى أجريت فى هذا الصدد بالنسبة للقرن الثامن عشر هى ما قام به روبرت استفال (١٩٦٥) ٠ ففى هذا القرن يستطيع المرء أن يرى التغييرات التى طرأت على الاحجام المختلفة لضروب المعرفة ٠ ففى بداية هذا القرن سادت دولة الآداب والفنون والعلوم ٠ وفى أخرياته أخذت المؤلفات التقنية تنمو بصورة عجيبة ٠

وكان هذا القرن أيضا هو الحقبة التى برزت فيها الى الوجود الأوضاع المدنية (تم فيها انشاء السجلات) ٠ وليس من قبيل الصدفة أن مؤلفات الاحصاءات الوصفية (التى عرفت فى ذلك الحين باسم « الحساب السياسى ») ازداد عددها باطراد ٠

وجدير بالذكر أنه مضت ثلاثة قرون من عهد طباعة الكتاب المقدس الى ظهور فكرة الانسكلوبيديا (الموسوعة أو دائرة المعارف) ، وهى أول محاولة لجمع فروع المعرفة فى ايجاز واجمال ٠ وبذلك تم فتح الكنز المغلق الذى طويت فيه المعارف

التقليدية ، كما تم اثراؤه ، ولكن محتوياته لم تكن كبيرة بالقدر الذى يصعب على الرجل المثقف أن يستوعبه جميعا ٠

وفى عصور التنوير (حركة التنوير الفلسفية فى القرن الثامن عشر) كانت فكرة دائرة المعارف خاتمة عهد مضى ، وايذانا بفجر عصر جديد ٠ ذلك أن حرية التجارة أدت الى حرية الفكر ، وتضافرت الحريتان معا على خلق حرية ثالثة هى حرية الابتكار ، وازدادت سرعة التيار ، فكانت الثورة الصناعية التى أطلق عليها هذا الاسم منذ مؤلفات بول مانتو هى بداية حرية العقل ٠

وفى ذلك العهد بل فى القرن التاسع عشر كله لم يدرك أحد المدى الكامل للتغيير الذى حدث ، فقد ظلت المدارس العالية للموسيقى أو العلوم والتكنولوجيا يطلق عليها اسم « كونسرفتوار » ٠

وتنوعت المعاهد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتعقدت ، واتسع نطاق الوحدات الانتاجية ، فأنشئت المصانع الى جانب مشاغل (ورش) الحرفيين ٠ وازداد التعليم انتشارا بين السكان ، وظهرت الحاجة الى جمع المعارف ونشرها ، فظهرت أول جريدة فى فرنسا فى القرن السابع عشر ، واشتملت على الأخبار التى كانت أول نوع من الاعلانات ، واتسمت الأكاديميات القومية بطابع العصر ، فتم تكريم العلم والعلماء٠ ولكن الجامعات ظلت حتى العصور الحديثة تجنح الى المحافظة لا الى التجديد ٠ ولاشك ان محنة جاليليو لم تعد مقبولة ولا ممكنة ، ولكن كانت هناك أساليب أخرى أقل وضوحا وأكثر خفاء لتعويق الخيال الخلاق ٠ وكانت العلوم الرياضية (التى ظلت الى عهد قريب تستعمل بصيغة الجمع أى الرياضيات) والفيزياء والكيمياء أول العلوم التى ظفرت بالحرية ٠ وهذا يرجع – بلا ريب – الى أن تقدم الفكر فى هذه المجالات لا يمت بصلة مباشرة الى تنظيم المجتمع ٠ ولذلك أصبحت هذه العلوم بفضل ما اكتسبته من ميزة على العلوم الأخرى أهلا لأن تنفرد بعد قرن من الزمان بهذا اللقب الذى أطلق عليها وهو وصفها بالعلوم « الدقيقة » (أو المضبوطة) ٠

وهكذا شهد القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ظهور نوعين مستقلين : العلم بكتبه ومكتباته ، والاعلام اليومى بصحفه واعلاناته ٠

وكان التعليم يتصل غالبا بالتعليم أى توصيل المعلومات من المعلم الى التلميذ بطريقة مباشرة (شفهية) وبطريقة غير مباشرة (كتابية)، وكان النص المطبوع اضافة الى التعليم الشفهى أو أبديلا منه ٠ وبقى الأمر كذلك ، ولم يصبح من المقبول بل من المألوف الا يشهد الطلاب المحاضرات الا فى الوقت الحاضر ٠

ولم يكن الاتصال بين العلماء والباحثين يمثل أية مشكلة حتى ذلك الحين ، اذ كان عددهم محدودا ، وكان كل منهم يعمل على حدة فى الغالب ٠ ولما كانوا يعيشون فى مراكز قليلة سهل عليهم أن يتصل بعضهم ببعض ، كلما اقتضت الضرورة ذلك ٠

وكان هذا هو عصر التصنيع والتحضر ٠ وتم تنظيم المكتبات على نحو يفى باحتياجات السكان بحيث أصبحت بمثابة شبكة اتصال ، وبخاصة لأنها كانت تستخدم خلال طور واحد من أطوار الحياة ، اذ كان الدارس يستطيع البحث زمنا طويلا معتمدا على ما لديه من ذخيرة المعرفة ٠ وقد أسدى الى أحد زملائى الكبار نصيحة فى مستهل حياتى الجامعية فحواها أن أكتب محاضراتى بخط كبير حتى يتسنى لى

أن أقرأها فى نهاية حياتى · وقد أخطأ زميلى العزيز ، لأنه كان من الواجب حتى فى أيامه ادخال الآراء والتطورات الجديدة فى محتوى كثير من فروع المعرفة ·

وقد سدت فهارس الموضوعات والمؤلفين فى المكتبات احتياجات القــراء مادام الانتاج الفكرى محدودا نسبيا · ولما ازداد الانتاج انحلت المشكلة بفضل ثبت المراجع (البيبليوجرافيا) والملخصات الاحصائية أو المشروحة · ولكن فى منتصف القرن العشرين انهار الصرح كله أمام تدفق سيل الانتاج الفكرى اذ اقتربت ساعة الثورة التى طرأت على الاعلام العلمى ·

ويجب أن لا يعزب عن البال أن الفرع الآخر من الاعلام أى الاعلام الموجه الى الرأى العام كان قد نما فى مرحلة سابقة وبسرعة أكبر · ذلك أن عدد الصحف قـد ازداد كما ازداد المطبوع من نسخها · وظلت الصحافة زمنا طويلا تزداد تنوعا ، فأصبحت هناك صحف قومية واقليمية ومحلية ، وصحف تعــكس مختلف الآراء السياسية ، وصحف تمثل الحرف والمهن المختلفة · وامتد انتشار الصحف الى آفاق أوسع · وأخذ الناس يدرسون الصحافة من ناحية الانتاج (التنظيم ، البحث عــن الأخبار ، سرعة الطبع ، الخ) والطلب (تحليل طوائف القراء) · ولكن الاتصال أى التوزيع ظل مشكلة مادية · وتطور الاعلان اذ زاد متوسط عمر الانسان فى الوقت الذى نقصت فيه السلع ، فأنفق أصحاب المصانع أموالهم على الاعلانات عندما اتجهوا الى الانتاج الكبير ·

ولكن فى أواسط القرن الحاضر وصل الأمر الى نقطة التشبع ، اذ أصبح الاعلام العام يزداد اعتمادا على المذياع والتلفاز ، وكانت هذه هى اللحظة التى حدث فيهـــا « انفجار » الاعلام العلمى ·

٣ ـ الانفجار

على الرغم من أن معظم الطرق التقنية التى استخدمت فى المرحلة السابقة لا تزال تستخدم اليوم ، فان الثورة التى تحدث الآن والتى يعرفها الاخصائيون خاصة تشير الى تغيير جذرى فى آفاق الحركة الفكرية ·

وقد ساعدت على هذه الثورة عدة عوامل · ويذهب بعضهم الى أن الفترة الحاضرة هى ثورة صناعية ثانية أو هى مجتمع ما بعد الصناعة · ولكن الأصح أن تسمى ثورة فكرية ثانية ·

الانتاج الفكرى :

زاد هذا الانتاج بصورة ضخمة · ويقول ج · أنديرلا (١٩٧٣) انه منذ ظهور أول مجلتين علميتين فى القرن السابع عشر (مجلة الحكماء بباريس ، ومجلة الأعمال الفلسفية للجمعية الملكية بلندن) زادت جميع المؤشرات الدالة على حجم العلم بنسبة ١٠ اسداس فى القرون الثلاثة الأخيرة أى من ١٦٦٠ الى ١٩٦٠ ·

فقد ظهرت ٥٠ مجلة علمية فى ١٧٥٠ و ١٠٠ فى ١٨٠٠ و١٫٠٠٠ فى ١٩٠٠ ويوجد اليوم أكثر من ١٠٠٫٠٠٠ مجلة · وفى السنوات الأخيرة حدثت زيادة ضخمة فى المطبوعات التقنية مماثلة لما حدث فى « العلوم البحتة » ، ففى ١٩٦٦ ظهرت فى الولايات المتحدة دوريات متخصصة فى الهندسة المدنية يبلغ عدد صفحاتها ٣٠٫٠٠٠

فى مقابل ٣٠٠٠ر٣ صفحة فى ١٩٤٦ · وقد تضاعف عدد المؤتمرات أربع مرات خلال عشرين سنة ، اذا ارتفع من ١٠٠٠ر١ فى ١٩٥٠ الى ٢٠٠٠ر٢ فى ١٩٦٠ والى ٣٠٥٠٠ر٣ فى ١٩٦٨ ، واذا نظرنا الى عدد المشتركين فيها وجدنا أن نسبة الزيادة تدعو للدهشة ·

ويرى أنديرلا أنه تم سنويا انتاج مليونى مؤلف علمى من كافة الأنواع فى بداية العقد الثامن هذا ، أو بعبارة أخرى ٦٠٠٠ر٦ أو ٧٠٠٠ر٧ مقالة أو تقرير فى كل يوم من أيام العمل ، وأنتج هذه المؤلفات خمسة ملايين عالم أى بنسبة ٨٠٪ على الاقل من مجموع العلماء فى كل العصور (يقرر برونفنبرنر فى مقاله المنشور بهذا العدد أن هذه النسبة تصل الى ٩٠ ٪) ·

واذا أضفنا المهندسين والفنيين ورجال العلوم الاجتماعيه الذين نشروا مؤلفاتهم وجدنا ـ كما قال أنديرلا ـ أن مجموع الأشخاص الذين اشتركوا فى انتاج وتوزيع الاعلام العلمى والفنى بكافة أنواعه يتراوح بين ١٠ ملايين و ١٣ مليون شخص ·

ويضاف الى المشكلات المتعلقة بادارة مخزون المعرفة تلك المشكلات التى ترجع الى سرعة الانتاج الفكرى · ذلك أن المعرفة تنتشر بصور كثيرة مختلفة : مقالات تنشر فى الصحف ؛ ومطبوعات تتراوح بين الكتيبات والموضوعات ؛ وتقارير فنية ؛ ومحاضر الاجتماعات ؛ ووثائق محدودة التناول · سيقتنى عدد كبير من ذلك فى المكتبات ، حتى التى رصدت لها ميزانيات كبيرة · ويقول انديرلا : أما تصورنا وجود مكتبة عالمية تشتمل على أكثر من ١٠٠ مليون مؤلف مستقل ألفينا عدد المؤلفات العلمية والفنية فيها يربى على ٣٠ مليون مؤلف · وليس لدينا تقديرات خاصة عن العلوم الأخرى ، وان كان جون فلتشر فى مقاله المنشور فى هذا العدد يقول ان المؤلفات المنشورة فى الاقتصاد زادت بنسبة ٢٪ سنويا بين ١٩٢٨ و ١٩٦٨ فى حين زادت الدوريات سنويا بنسبة ٤ ٪ · ولو لم تكن هذه الأرقام أقل من الواقع لكانت بلا شك أقل من الأرقام الخاصة بالعلوم الاجتماعية بوجه عام ، لسببين : (١) أن أعلى معدل للزيادة فى العلوم الفنيةوالعلمية يتراوح بين ٣٪ و ٤ ٪ بالنسبة للمؤلفات التى ظهرت خلال حقبة طويلة من الزمن (أكثر من قرن) و ١٢ ٪ و ١٤ ٪ بالنسبة لما ظهر منها فى السنوات الأخيرة ·ومعروف أن علم الاقتصاد لم يظهر منذ أمد بعيد ، ولذلك كان من المحقق أن معدل زيادته أدنى من معدل غيره من العلوم الاجتماعية التى لا نجاوز الحقيقة اذا قلنا ان عدد ما ظهر من مؤلفاتها خلال عشر سنوات أو أقل ضعف ما ظهر من كتب الاقتصاد · (ب) أن تنوع العلوم الاجتماعية بصفة مستمرة وتقسيمها الى علوم فرعية متخصصة يعد عاملا آخر فى مضاعفة ما ظهر منها ·

هذا والانتاج العلمى يظهر الآن فى كل بلاد العالم بعد أن كان فى وقت ما مقصورا على بلاد قليلة ؛ ويدل هذا التوسع على أن نموه فى المستقبل سوف يكون كبيرا عندما تنجاب غياهب التخلف عن بلاد العالم الثالث · وهذا من شأنه أن يزيد من مشكلات العرض والاعلام المتعلقة بالمؤلفات الجديدة · يضاف الى ذلك أن زيادة عدد اللغات المستخدمة يمثل عقبة أخرى ·

وأخيرا نلاحظ ازدياد عدد التقارير والأبحاث التى يتعذر طبعها ، أو تكون تكاليفها باهظة الى حد يحول دون نشرها ، ولذلك لا يوجد منها سوى عدد قليل من

النسخ • وهذا من شأنه أن يضاعف احتمال بقاء الدراسات الهامة خارج دائـــرة الاعلام التقليدى •

وقد تنبأ كثير من الكتاب بأن هذا النمو سوف يجنح الى البطء ، وأن انتشار المؤلفات العلمية سوف يتقلص بعد أن يبلغ الذروة ، وقد أخذ يتقلص بالفعل • ولكن يجب أن نوافق أنديرلا على ان هذه النبــوءة لم تتحقق ، ولذلك نتوقع اســـتمرار الانفجار خلال عشرات السنين القليلة القادمة •

وقد حاولت المكتبات مسايرة هذا الاتجاه ، فازداد عددها ، وانتشرت في بلاد جديدة فى جميع انحاء العالم ، وزادت أغنى المكتبات من مقتنياتها (بنسبة ٣٪ أو ٤٪ سنويا في الولايات المتحدة ، مثلا) ولكن لا جدال فى أنها أخذت تتخلف عن الركب ، وتعجز عن مواصلة السير فى هذا الاتجاه •

وقد تضاعفت أيضا الملخصـــات ، والببليوجرافات ، والمؤلفات الاحصـــائية والتفسيرية على اختلاف أنواعها ، ولكن بعضها يبلغ من الضخامة حدا يتعذر معه الافادة منها ، وبعضها يجنح الى الانتقاء فيقتصر على موضوعات معينة ، وبعضها يشوبه النقص ويقصر عن درجة الكمال • ويؤكد تاماس فولدى في مقاله المنشور في هــذا العدد زيادة انتاج الاعلام الثانوى الذى يساعد على تكدس المؤلفات بدرجة كبيرة • وبذلك اختفى دور الوسيط بين المنتج والمستهلك •

اختناق المستفيدين بالاعلام :

يمكن تحليل هذه الظاهرة بحسب نوع المستفيدين بالاعلام • كل على حــدة وأولهم العالم الذى يجد نفسه في موقف يزداد سوءا • ذلك أن ميزانيته الشخصية لا تكفى لاقتنـــاء المراجع اللازمة لعمله • ثم ان المصـــادر التقليـــدية المكتبات والببليوجرافات – لا تفى بحاجته • يضاف الى ذلك أنه قلما يحصل على ما يريد ، وهو دائما يجد نفسه بين أمرين متناقضين : عدم وجود المادة الاعلامية المطلوبة ، وتوافر المادة الاعلامية غير المطلوبة ، الى حد الافراط •

وكذلك تتوافر المادة الاعلامية على مستوى الجمهور العام ، وهو النوع الثانى من المستفيدين • فهذا الجمهور يواجه سيلا جارفا من الاعلام يتكرر فى مناسبات متعددة ، ومن زوايا مختلفة ، وفي جميع أنحاء العالم فى أيامنا هذه • ولذلك نرى القارىء يتوق الى قراءة الصحيفة التى يهواها والباحث يتوق الى اقتناء الببليوجرافات أو البيانات الاحصائية والنصوص التى تفى بحاجته فى وقت معين •

وثالث أنواع المستفيدين يمكن أن نجدهم فى عالم التربية والتعليم • وهنــا أيضا يحتاج الأمر الى اصلاح جذرى • فعلى النطاق العالمى يزداد عدد تلاميذ المدارس لسببين : أولهما زيادة محو الأمية ، وثانيهما انتقال كثير من التلامـــيذ من التعليم الابتدائى الى الثانوى • وربما كان اعداد المدرسين أبطأ من تعليم التلاميذ ، ولكن اذا كان الكثير قد قيل عن الانفجار المدرسى (وهو أمر يرتبط بزيادة عدد الأطفال بعد الحرب فى البلاد الصناعية التى وصل فى معظمها التحاق التلاميذ بالمدارس أقصاه) فان الانفجار الجامعى هو الذى يتطلب الآن المزيد من الاهتمام • ففى أثناء عشر سنين أو خمس عشرة سنة تضاعف عدد التلاميذ ثلاث مرات أو أربعا ، وازدادت الحاجة الى المؤلفات الجديدة ، لأن سرعة التقدم العلمى جعلت المعرفة التى اكتسبت فى فترة معينة متخلفة • ولذلك يجب اعادة تدريب المدرسين فى الوقت الذى تتسع فيــه

آفاق الدراسة أمام التلاميذ طول حياتهم ، ومن هذه الآفاق نظام التعليم مدى الحياة . وكل ذلك يدعو لاستخدام المؤلفات العلمية عى نطاق واسع .

وأخيرا ظهر نوع جديد من المستفيدين فى أوربا خلال السنوات العشر الماضية وفى الولايات المتحدة خلال العشرين السنة الماضية ، ألا وهو عالم الصناعة بكل ما تطلبه من أبحاث ومعامل . ويأتى الطلب فى الأساس من الهيئات الكبرى التى تزيد دراسة كل ما يهمها بطريقة منهجية ، كالاختبارات المعملية ، وبراءات الاختراع ، والتراخيص ، والببليوجرافات والتراجم حتى يتسنى لها أن تجد ما تطلبه من الاخصائيين . وقد أتاح لها الحاسب الألكترونى (الكمبيوتر) حلا يسرى على كل أنواع المستفيدين ، كما سنرى فى الشطر الثانى من هذا المقال .

توافق العرض مع الطلب فى مجال الاعلام

عصر الكمبيوتر والاتصالات البعيدة

ما ذكرناه فيما سبق يوحي بأن يكون شعارنا اليوم : « كل شىء فى كل مكان لكل فرد » . وهو شعار مقبول . ولكن اذا أريد تفادى النفقات الباهظة واختناق المستفيدين ، وجب توافر شرط آخر ، وهو ضرورة انتقاء المادة ومعالجتها ، وتهيئتها على النحو الذى يتلاءم مع حاجة الأفراد . ولهذا يستغرق انتاج المادة العلمية مدة أطول. ومتى تم اعداد المادة وجب انتاجها بحيث تسد حاجات المستفيدين على اختلاف أنواعهم . وهذا يتطلب وضع الخطط اللازمة لعمليات الانتاج بكل ما تتطلبه من انتقاء وجمع للمادة فى مراكز خاصة . ومتى تمت معالجة المادة وانتاجها على هذا النحو وجب حينئذ نقلها وتسليمها لطالبيها بواسطة شبكة الاتصالات البعيدة . وهنا يتعين علينا أن ندرس أهمية العملية التى أقدم عليها الجنس البشرى الآن .

ما هو المكان الذى تحتله صناعة الفكر ؟

لقد حاولت المجتمعات خلال تطورها أن تعرف وأن تعمل فى أربعة مجالات كبرى (الشكل ١) . وقد تم هذا التطور والتقدم باستخدام الطريقة التحليلية مع الاستعانة بالطريقة التركيبية من حين الى آخر . ولا ريب أن زيادة عدد العلوم تحقق الرغبة فى اجراء دراسة أعمق للمشكلات التى أغفلناها حتى اليوم أو التى عجزت عن حلها الأدوات المستخدمة فى العلوم العريضة فيما مضى . وقد أدت زيادة العلوم الى كفاية أكبر فى العمل ، وتأثير أوضح فى العالم الخارجى . واذا أردنا التعبير عن ذلك بعبارة بسيطة قلنا أن الانسان سيطر أولا على المادة (القسم (١) فى الشكل (١)) . وعلى الطاقة (القسم (٢)) أى المنطقة الواسعة المعرضة للأنطروب (١) . ومنذ عهد قريب اهتم الانسان بالحياة من الناحية البيولوجية (القسم (٣)) ، ومنذ عهد قريب أيضا وجه اهتمامه الى نشاطه الفكرى (القسم (٤)) . وينتمى العالم الحى والنشاط الفكرى الى منطقة الأنطروب السالب .

وبعد الاستكشاف الكامل لكل ما فى الكون من أشخاص وحيوانات يستطيع الانسان فى النهاية أن يقوم بدراسة شاملة لهذا الكون (القسم (٥)).

وكل ما يقوله الناس ويفعلونه بخصوص الايكولوجيا (٢) والبيئة ومختلف

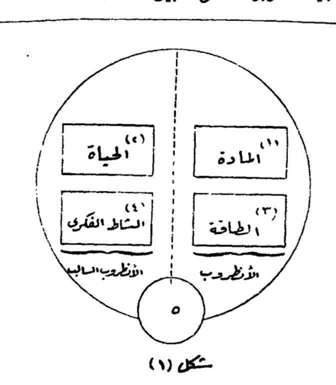
---

(١) Entropy = الأنطروب : الانحلال التدهور النهائى للمادة والطاقة فى الكون (المترجم) .

(٢) Ecology = الايكولوجيا : العلم الذى يبحث فى العلاقات بين الكائنات الحية والبيئة .

أشكال التلوث ما هو الا الخطوة الأولى فى سبيل المعالجة الشاملة للمشكلات ذات التتابع العالمى ·

ولا ريب أن النشاط الانسانى السابق غير المخطط الذى اتسع نطاقه باستمرار أخذ يفسد البيئة التى نعيش فيها (وان وجب من لا ننسى أن ازالة الأشـــجار والغابات وتحويل الأرض الى صحراء جرداء أمر بدأ فى العصور القديمة) · وقد اعتقد الانسان أنه أصبح سيد الكون فى غمرة الزهو الذى استولى عليه نتيجة ايمانه بالعلم فى أخريات القرن التاسع عشر · لكنه اليوم يجد نفسه مضطرا الى استعادة مكانه فى بيئه طبيعية تخضع للقوانين والنظم التى ظل يتجاهلها أو يهملها زمنا طــويلا (دورة الأكسجين والكربون ، على سبيل المثال) ·



شكل (١)

هذا والشكل الموضح بعاليه قد يساعدنا على تنظيم الاعلام العلمى برمته أى فى كل العلوم ، ولكنه يؤثر أيضا فى فكرة العلوم الاجتماعية التى تعد فرعـــا من مجموعة العلوم ·

اعادة تقويم العلوم الاجتماعية

من دراسات متعددة الى دراسات مجتمعية

ان مشكلاتنا الراهنة لا يمكن أن تعالج اذا ظلت العلوم الاجتماعية مقسمة كما هى الآن · ذلك أن تقسيمها الى علوم متعددة أمر وهمى عديم الفائدة ·

ولما كان الاعلام العلمى يسير الآن على نهج مختلف وجب العدول عن التقسيم الذى يحول دون احراز مزيد من التقدم · ومن المشاهد أن علوم الاقتصاد والاجتماع والاثنوغرافيا (علم الســلالات البشرية) والانثروبولوجيـــا (عـــلم البشريات) والسيكولوجيا (علم النفس) وغيرها من العلوم ظلت تعنى حتى الآن بتحديد دائرة اختصاصها · وبعض هذه العلوم ذو نزعة تسلطية بمعنى أنه يسعى لغزو دائرة غيره

من العلوم ، وبعضها كالجغرافية البشرية قد اختفى من الميدان بفعل الضغط الواقع عليه من جيرانه ، ليعود فيظهر فى أشكال مختلفة وفى دائرة مختلفة • ومن شأن هذا التنازع على الاختصاص أن يؤدى الى الفوضى والاضطراب ، وأن يعوق تقدم المعرفة •

والمطلوب الآن هو اتخاذ موقف جديد أكثر ايجابية يقوم على مبادىء تختلف تماما عن المبادىء التى ظلت سائدة حتى الآن • ويمكن صياغة هذه المبادىء الجديدة كما يلى :

١ ــ ليس لأى علم من العلوم الاجتماعية دائرة اختصاص معينة ، بل كل منها يشترك فى كل الدوائر والمجالات التى يبحث فيها الانسان بدافع من غريزة حب الاستطلاع • فلا حدود بين العلوم الاجتماعية ، بل يجب أن تشترك جميعا فى دراسة الموقف الواحد من جميع جوانبه •

٢ ــ يترتب على هذا أن يكون كل علم من العلوم الاجتماعية معبرا عن وجهة نظر أو رأى يختلف عن وجهات نظر وآراء العلوم المجاورة •

٣ ــ فيصل التفرقة بين علم وآخر هو اهدافه الخاصة •

وسأضرب مثلا واحدا يوضح ذلك ، وهو علم الاقتصاد الذى يهدف الى قياس وتعزيز الكفاية فى الاعمال البشرية • وتحقيقا لهذه الغاية يعنى هذا العلم بالطيبات (المنافع) ، وبالناس ، وبالتنظيم ، وبالبيئة الطبيعية • فمجاله ليس مقصورا على الحسابات النقدية ، بل يتعدى ذلك أو يجب أن يتعدى ذلك الى حساب الطاقة ، واشباع الحاجات والرغبات الخ • ومثل آخر هو التمييز بين تحليل التكاليف والمنفعة، وتحليل التكاليف والفاعلية ، وهو تحليل أوسع نطاقا من ذاك • وفى هذه المسألة يلقى سباستيان جرين ضوءا جديدا على العلاقة بين الأنثروبولوجيا والاقتصاد • وبهذه الطريقة يختفى المنهج القديم القائم على تعدد العلوم الاجتماعية ، ذلك التعدد الذى لا ثمرة له سوى الجمع بين علوم متباينة •

والمشاهد أن معظم الدراسات فى العلوم الاجتماعية ليس لها سوى أثر محدود ، لأنها حين ينصب اهتمامها على جانب واحد من جوانب المشكلة أو على العلاقة الثنائية بين ظاهرتين ، تخفق فى دراسة الآثار الخاصة بجميع العلاقات الأخرى المتشابكة • والمطلوب الآن هو تعبئة كل العلوم الاجتماعية ، واتباع منهج عام فى معالجة كل ما يتعلق بالمجتمع •

ولكل مجتمع المكونات أو العناصر الأساسية المبينة فى الشكل (١) • وكل مجتمع هو جزء من الكون الذى تعيش فيه جماعة من البشر • وهذه الجماعة تعيش فى بيئة طبيعية معينة ، ولها تنظيماتها الخاصة ، وتتألف من كائنات بشرية يجب أن ندخل فى اعتبارنا حياتها الفسيولوجية ، وطاقتها العقلية ، بالاضافة الى الأشياء التى تعمل القوى الانتاجية على استغلالها ، وخلقها ، وتكييفها ، ونقلها •

وهذه النقاط الأربعة التى أشرنا اليها تغطى أكثر مما تشير به الطرق التحليلية المتبعة اليوم • والمراد بالبيئة يتضمن أكثر من مجرد مناطق ريفية ، واستصلاح الأرض، وتآكل التربة ، واستهلاك الموارد الطبيعية • ويجب على الانسان أن يوفق بين مطالب السكان ، والصحة ، والتعليم ، والأفكار العلمية الجديدة • والمراد بالأشياء يتضمن أكثر من كل ما تنتجه الزراعة والصناعة • والمراد بالمجتمع يتضمن أكثر بكثير من مجموع النظم السياسية والاجتماعية فهو يغطى جميع « قواعد اللعبة » ، بما فى ذلك المشاركة ، والاستقطاب ، والتكتل ، واجماع الرأى •

والعلاقات المتشابكة بين هذه الأقطاب ومكوناتها يحدد طبيعة العالم ، التى يجب فهمها برمتها • ويجب أن يكون هذا هو هدف الدراسات الاجتماعية التى أخذت تتسلح بأدوات الماضى ، فقد ظهرت الآن فروع جديدة من الرياضيات تتيح أداء المهمة التى ظلت حتى الآن تبدو مستحيلة •

وكل الملاحظات التى أبديناها فيما سبق هى أمور اجمالية بحيث لا يمكن اعتبارها فلسفة للعلم أو فلسفة للعلوم الاجتماعيه • وهدفنا الوحيد هو رسم خطوط عامة لتكون نبراسا لتنظيم صناعة الفكر • وهذه الخطوط – أو غيرها – تتيح العودة الى الاعتبارات العملية والواقعية •

أداة نقل المعرفة

جاء فى تقرير لجنة السياسة العلمية ، التابعة لهيئة « أوسيد » ، فى يونيه ١٩٧١ (تقرير هواتهيد) أن المطلوب الآن هو الوصول الى مفهوم عام شامل للاعلام والعدول عن الأفكار والمفاهيم الضيقة • ذلك أن الاعلام العلمى ليس سوى لبنة فى صرح الاعلام الضخم (تقرير بيجانيول ، ١٩٧١ ، أوسيد) ويرى بعض المؤلفين أمثال ماك هيل – كما قال ج أنديرلا – أن الاعلام مورد الثروة ، وعامل من عوامل الانتاج ، له مكانة فى كل نظام من نظم الخليقة ،وعنصر تجب مراعاته فى كل العمليات المتصلة بصنع القرارات • ويقترح ك•أوتين و أ • ديبون (١٩٧٠) استعمال كلمة «علم الاعلام » (١) للدلالة على علم جديد الغرض منه دراسة العلاقات بين الاعلام وجميع العلوم الأخرى •

ولذلك فان هدفنا ليس بأى حال هو اجراء دراسة سوقية (نسبة للسوق) لمنتجى الاعلام ومستهلكيه • وقد أصاب ج• نيومان كبد الحقيقة حين قال فى مقاله المنشور فى هذا العدد بوجود حلقة جوهرية بين نظرية الاعلام ونظرية المؤسسات • ذلك أن الاعلام باعتباره موردا ليس سلعة كأى سلعة أخرى • صحيح أن فيضا من بحر الاعلام يمر خلال السوق ، ولكن فيضا آخر يبقى خارج السوق ، ويوزع بالمجان• واذا كان الاعلام موردا فليس بغريب أن يكون من الممكن ادماج قطاع الاعلام الفنى (التقنى) فى قالب التبادل الصناعى كما حدث فى النرويج فى ١٩٧١ ، مما يظهر الأهمية التى ظل الناس يغفلونها حتى ذلك الحين – للاعلام العلمى فى أكثر من نصف العلاقات بين القطاعات المختلفة (ج • أنديرلا ، ص ١٠٢) •

وقد كان ج• أنديرلا أول من وضع تصنيفا للاحتمالات المحددة لعناصر النظم الاعلامية الكمبيوترية • ولكن التصنيف الذى أعرضه الآن يختلف عنه من بعض الوجوه ، ويقدم نموذجا لمعالجة البيانات يفى بمطالب المستفيدين •

والتعديل الذى أقترحه يقتضى ضمنا الاجابة عن الأسئلة الآتية :

(أ) بم ؟ (أى بأى مورد اعلامى) •
(ب) لمن ؟ (المستفيد المقصود) •
(ج) لأى غرض أو غاية ؟ •
(د) كيف تنقل المادة الاعلامية ؟

(أ) بم : ان تحديد المورد الاعلامى الذى يمكن تزويد المستفيد (صاحب السؤال) به يخضع لستة معايير :

---

(١) Informatology

١ ـ معيار الأصل : فى أى فرع من فروع العلم يمكن اجراء البحث ٠

٢ ـ مرحلة التطور : يقول د ٠ جوسلين (١٩٧٤) أن هذه المرحلة تتضمن : تقرير أو بيان ما هو معروف فى مجال معين (مثال ذلك عملية التعلم فى علم النفس)٠ الدراسات أو البحوث التى تجرى الآن فى نتائج البحوث التى تم الفراغ منها حديثا ، بيان البحوث المطلوبة ، الآراء النظرية والأسئلة التى لم يجب عنها فى المجال الذى يجرى فيه البحث ، دلالات نتائج البحوث ، معلومات عن المهنة (عددها ، أوضاعها ، مرتباتها ، الخ) ٠

٣ ـ طريقة معالجة المشكلة : المفاهيم والنظريات ، الدراسات والتطبيقات التجريبية ، مناهج البحث ، الايضاح والتفسير ، العلاقة مع الموضوعات الأخرى ، التحقيق ، التحليل ، التركيب ، التنبؤ ، الخ ٠

٤ ـ مستوى الصعوبة : قياسا على سكان الجبال الذين عرفوا على التوالى المراحل الصعبة لصعود الجبل ، يتسنى لنا أن نحدد درجة الصعوبات التى يستطيع مختلف المستفيدين التغلب عليها ، أما بالرجوع الى المستويات العامة للتعليم واما بالرجوع الى المعلومات التفصيلية فى نطاق كل علم ٠

٥ ـ بأى ثمن ؟ : فى وسع المستفيد (صاحب السؤال) أن يبين المبلغ الذى يستطيع أن يدفعه ثمنا لاجراء البحث ٠

٦ ـ أى نوع من المادة ؟ : مقالات ، كتب ، موسوعات ، تقارير حكومية ، تقارير مؤتمرات ، ببليوجرافيات ، قوائم كمبيوترية ، شرائط كاسيت ، أشرطة تسجيل ، نسخ فوتوغرافية ، فيشات (جذاذات (١)) صغيرة .

(ب) لمن ؟ يمكن تصنيف المستفيدين تحت ثلاثة عناوين :

١ ـ أفراد أو جماعات : كأن يكون المستفيد باحثا فرديا أو معملا أو مستهلكا واحدا أو مجموعة المستهلكين ٠

٢ ـ أصناف المستفيدين المذكورين فيما سبق : علميين ، تربويين ، أساتذة ، تلاميذ ، انتاج ، رؤساء شركات ، مهندسين ، معامل علمية تطبيقية ، جمهور عام (كالمواطنين والعمال والمستهلكين والمتقاعدين الخ) ٠

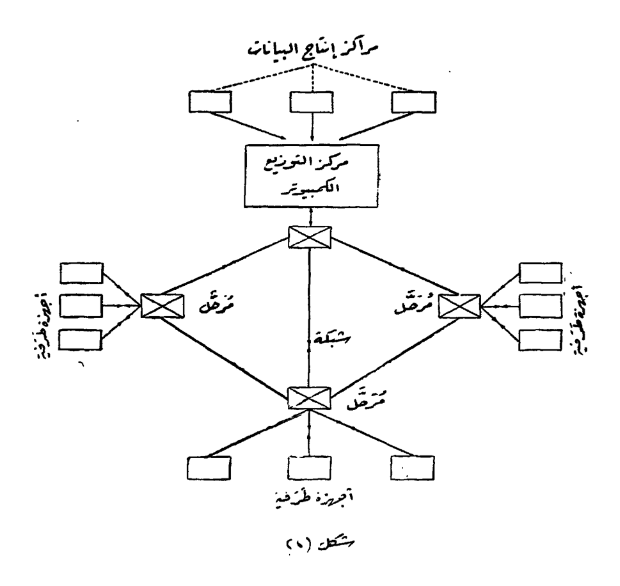
٣ ـ هيئات : هيئة علمية ، سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية ، تربوية ، الخ

(ج) لأى غرض أو غاية ؟ يجب عند اختيار الاعلام التمييز بين مختلف نواحى المجتمع : البيئة ، الأشياء ، الأشخاص ٠ وكذلك يجب تحديد الغرض النهائى : الفهم، الانتاج ، المعيشة ، الاستهلاك ، الاشتراك ، التوطين ، تحديد الزمن ، الخ ٠

(د) كيف تنقل المادة الاعلامية ؟ : متى نجح منتج الاعلام فى تكييف مادته الموضوعية طبقا للطلب وجب عليه أن يوجه اهتمامه الى طريقة نقلها ٠ وعلى الرغم من أن الكلمة الشفوية والتحريرية لا تزال تستخدم حتى الآن مما يسهل معه الاتصال المباشر أو الاتصال عن طريق البريد فان هدفنا هنا هو دراسة نوع آخر من الاتصال وأعنى به نظام الاعلام عن بعد ٠ ويبين الشكل (٢) الأجزاء المختلفة لهذا النظام ٠

---

(١) الفيشة (fiche) معناها الجذاذة (بالذال) او الجزازة (بالزاى) ويعلق الزمخشرى فى كتابه الفائق على ذلك بقوله « فى نفسى حزازات من تلك الجزازات » (المترجم) ٠



شكل (١)

يوصل مركز التوزيع « على الهواء » بمركز أو أكثر من مراكز انتاج البيانات التى تجمع المعلومات ، ثم تعالجها بحيث تتفادى التكرار والحذف ، ثم تصنفها وتفهرسها ، وأخيرا تحولها الى صورة يستطيع الكمبيوتر أن يقرأها ٠

ويوصل الكمبيوتر فى مركز التوزيع بشبكة يمكن من خلالها ارسال الرسائل ، اما بالاتصال المباشر أو غير المباشر ٠ ولهذه الشبكة عدة توصيلات فى مختلف المدن الرئيسية ، وتوصل بها أجهزة طرفية يتم من خلالها صياغة الاستفسارات ، وتلقى الاجابات ٠

وفى الولايات المتحدة نظم من هذا القبيل ، أقامتها الهيئة الأمريكية لأبحاث الفضاء ، وشركة لوكهيد ، وهيئة تطوير النظم وغيرها ٠ وفى أوربا قامت هيئة أبحاث الفضاء الأوربية ومركز البحوث النووية بانشاء الشبكات الاعلامية منذ بضع سنين ٠ وتعمل الآن السوق الأوربية المشتركة على تنفيذ مشروعات الشبكات الأوربية٠ وستضم هذه المشروعات عدة شبكات قائمة بالفعل ، وتقدم خدماتها لعدد كبير من المستفيدين ٠ وبذلك يصبح لدى أوربا نظام اعلامى علمى من الدرجة الأولى ، ويتسنى لها الاتصال بالشبكات الموجودة فى الأنحاء الأخرى من العالم ٠ ويصف لنا ى ٠ أ ٠

بورتوو م ٠س٠ بالتكوف الهيئة التى أقامها الاتحاد السوفيتى لهذا الغرض ٠ ومن ذلك يبدو أن العالم سيصبح بعد بضع سنين مزودا بمجموعة من الشبكات المترابطة التى تعد بداية للتكنولوجيا الاعلامية الجديدة ٠

وقد أكد المعلقون ما لهذه التكنولوجيا من فائدة ترجى فى توزيع المعلومات الببليوجرافية ، ولكنها ستكون أيضا ذات فائدة جمة فى اتاحة البيانات الاحصائية ٠

دراسة حالة خاصة

الاحصاءات الدولية

لا ريب أن نظام الاعلام الآلى الذى وصفناه ملائم كل الملاءمة لنقل البيانات البيانات الاحصائية ٠ صحيح أنه ينطوى على بعض المشكلات الفنية ، ولكن هذه المشكلات فى الغالب أقل تعقدا من مشكلات نقل البيانات الببليوجرافية ٠ وأهم شىء فى هذا الصدد هو قدرة الجهاز الاعلامى على أن يبين للمستفيدين أساليب تكوين المتسلسلات الاحصائية ، ويعطيهم تفصيلات عن البيانات التى يزودهم بها (كان يبين أهم الأسعار المؤقتة أو المعدلة للوحدات النقدية الجارية ، أو الوحدات النقدية فى وقت معين) ٠ وهذا هو ما يطلق عليه مارتن برنفنبرنر فى مقاله اسم «الوضوح» ٠

هذا وجميع الصفات الأخرى التى يجب أن تتسم بها البيانات الأحصائية — كأن تكون دقيقة ، ومفصلة ، ومستمرة ، ومتاحة ، وقابلة للمقارنة — تنطوى على مشكلات ناشئة من الكمبيوتر ٠ ومثل ذلك يصدق على الصفة الاضافية الأخرى التى اضطر أن يصوغ لها كلمة جديدة هى « الاختيارية » ومعناها اعداد متسلسلات احصائيـــة تتيح المجال للاختيار ، كل صورة منها تصلح أن تستخدم فى حالة معينة ٠ وهذه الصور الاختيارية ذات فائدة جمة فى حالة الاحصاءات النقدية ، وتقسيم كميـــة النقود التى تختلف من بلد الى بلد ومن مدرسة فكرية الى أخرى ٠ وهذا يتفق مع الرغبة فى تقسيم كل وحدة مركبة الى أصغر الوحدات الممكنة لا لتسهيل الدراسة التفصيلية فحسب بل كذلك لامكان اعادة تركيب هذه الأجزاء الصغيرة على نحـــو جديد ٠

وهذا هو السبب فى أننا سنركز اهتمامنا الأساسى فى الصفحات التالية على انتاج البيانات ، ودور الهيئات الدولية الكبرى فى هذا الشأن ٠

نظرة عامة فى الاحصاءات الدولية

أحرزت الهيئات الدولية التى أنشئت فى نهاية الحرب العالمية الثانية تقدما هائلا خلال ثلاثين عاما فى جمع البيانات الاحصائية ونشرها ٠ يدلك على ذلك أن الأمم المتحدة ، وهيئة العمل الدولية ، وهيئة الصحة العالمية ، ومنظمـــة الأغــذية والزراعة ، وهيئة اليونسكو ، وصندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى ، وغيرها من الأجهزة المتخصصة الكثيرة التابعة للأمم المتحدة ، زادت وحسنت من رصيد البيانات الاحصائية المتاحة ، بدرجة كبيرة ، وكذلك فعلت المنظمات الاقليمية التابعة للأمـم المتحدة ، والخاصة بشؤون أوربا ، ومقرها فى جنيف ، والخاصة بشـــؤون أمريكا اللاتينية ومقرها فى سنتياجو ، والخاصة بشؤون أفريقيا ومقرها فى أديس أبابا ، والخاصة بآسيا والاقيانوسية (جزر المحيط الهادى) ، ومقرها فى بانكونج ، الخ ٠

بيد أن زيادة عدد المراكز أو الهيئات التى تنتج الاحصاءات أو - بعبارة أصح تجمع الاحصاءات (لأنه ليس من المألوف أن تعمل الهيئات والمنظمات الدوليــة على اعداد الاحصاءات بنفسها) شابتها عدة عيوب لا تتفق مع مصالح المستفيدين ، منها اضطرار المستفيدين الى الاختيار بين العديد من مختلف المصادر المتاحة ، ومنها حيرتهم أمام المتسلسلات الاحصائية المتشابهة غالبا والمختلفة أحيانا فى موضوع واحد مما تنشره الهيئات المختلفة ، ومنها صعوبة استخدام متسلسلة احصائيــة مستقاة من مصدر ما ، ومتسلسلة مستقاة من مصدر آخر ، الخ ٠٠

وتفاديا لهذه العيوب يجب انشاء مركز احصائى عالمى يستطيع معالجة المواد الاحصائية المتاحة ، ويعمل على تجانس المتسلسلات الاحصائية ، ويفسر الخلافات بينها ، ويعين درجة الثقة بها والاعتماد عليها ٠ ويمكن اقامة حاسب الكترونى فى هذا المركز حتى يرتبط بالشبكات الدولية لنقل البيانات ٠

ومن الأعمال القيمة فى هذا الصدد ما تقوم به بعض الهيئات الدولية الأخرى ، وفى مقدمتها هيئة « أوسيد » ، والهيئات الأوربية التى تنتج أجهزتها الاحصائية المزودة بالحاسبات الألكترونية مادة احصائية على مستوى عال يمكن استخدامها فى هذا المركز الاحصائى العالمى الذى هو حلم الاقتصاديين الباحثين فى العلوم الاجتماعيــة الأخرى ٠

وهناك عدد من الاحصاءات الدولية الأخرى تنتجه الادارات القومية أو المنظمات الخاصة ٠ مثال ذلك أن البلاد التى ترأس منطقة خاصة من مناطق العملة (كمنطقة الدولار أو الاسترلينى أو الفرنك) تنشر بيانات احصائية عن كل البلاد الواقعة فى منطقتها ٠ وهذا يصدق أيضا على اتحادات أو مجموعات البلاد المختلفة ، وبخاصة فى افريقيا ٠ وأحيانا تحدو روح حسن الجوار بعض البلاد لنشر المعلومات عن أقرب جيرانها ٠ مثال ذلك أن استراليا تنشر معلومات احصائية عن أندونيسيا ، وكثير من هذه الاحصاءات حديث العهد ٠

هذا والمنظمات المهنية من دولية واقليمية هى مصادر قيمة للمعلومات ، ومعظمها غير معروف لمن لا يمارس المهنة التى تعنى بها هذه المنظمات ٠ وتوجد مواد احصائية كثيرة لدى الشركات الكبيرة الخاصة ، وبخاصة ما يعنى منها بشـــؤون البترول ، والكيمياء ، والمعادن ، والالكترونات ٠ أما فيما يتعلق بالسفن والملاحة فان الاحصاءات التى يرجع اليها اليوم هى احصاءات هيئة « أنباء السفن » الترويجية التى حلت محل المتسلسلات الاحصائية لهيئة اللويدز ٠ وكذلك يجمع معهد « بريمن » عـــددا كبيرا من الاحصاءات على نطاق عالمى ٠

وهناك بعض الاحصاءات الخاصة بأسعار المواد الخام ، وسوق الأوراق المالية، الخ ٠ وهى تنشر فى جميع أنحاء العالم ٠ ومن أمثلة ذلك ما تنشره وكالة رويتر ، ومودى ٠ وهناك وكالات أخرى ، ولكنها أقل شهرة ٠

ومما تقدم يتضح أن ثمة مجالا لانشاء مركز يتولى اعداد دليل عام لمصـــادر المعلومات ٠ ولا شك أن ايجاد حلقة اتصال بين منتجى الاعلام سوف يتيح لكل انسان أن يحصل على ما يطلبه من معلومات ٠ ويجدر بنا فى هذا الصدد أن نشير الى العمل البارز الذى يقوم به فى جنيف معهد أبحاث التنمية الاجتماعية التابع للأمم المتحدة الذى يديره دونالد ف ٠ ماك جرانهان (١٩٧٤) ، اذ يحتفظ هذا المعهد ببنك رائع للبيانات الحديثة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويتيح مادته الاحصائية عـلى

نطاق واسع لكل من يهمه الأمر من الباحثين · ويجب بذل الجهد لاعداد قائمة بالمصادر العالمية للاحصاءات · ولكى تماثل هذه القائمة الأنواع الأخرى من الاعلام العلمى يجب أن تكون عبارة عن جداول من المتسلسلات الاحصائية توضح عددا من الخصائص والمميزات مثل الدورية (تكرر الحدوث فى فترات منتظمة) ، والمجال الذى تشمله الاحصاءات ، والزمن اللازم للحصول على المعلومات ، وطول المتسلسلة الاحصائيـــة، وعدد البلاد التى يمكن المقارنة بين البيانات الخاصة بها ·

ويجدر بنا بذل جهد ببليوجرافى مماثل فى الاحصاءات القومية ، لأن « الزبون أو العميل » يبحث غالبا عن شىء آخر غير الجدول الاحصائى العالمى كأن يريد مثلا المقارنة بين دولتين أو ثلاث دول · ففى هذه الحالة يستطيع أن يجرى المقارنة عـــلى أساس المتسلسلات الاحصائية الخاصة بهذه البلاد ، دون الرجوع الى بيانات الهيئات الدولية ما دامت من نوع واحد · وبذلك يقوم البحث غالبا على أساس احصاءات أكثر تفصيلا أو أقل تجميعا لا تهم فى الظاهر أجهزة الاحصاء الدولية ·

ومن الناحية المثالية يجب تلافى أوجه النقص الأخرى ، وأخطـــرها التفتيت الاقليمى للبيانات ، أى وضع البيانات على أساس اقليمى لا عالمى ، بحيث يكون لكل اقليم بياناته الخاصة ·

وبالنسبة لكثير من ضروب البحث نجد أن أراضى الدولة الواحدة قد تكون كبيرة جدا ، وتكون أقسامها الادارية متنافرة بحيث لا تكون وحدة متجانسة ، ولكن المشكلة الحقيقية فى كثير من البلاد هى تحديد الأقسام الادارية التى يمكن المقارنة بينها · وقد قام معهد « بيرلا كنتابيلاتا نازيونالى » فى روما بالاشتراك مع السوق الأوربية المشتركة بدراسة حديثة تبين منها أن الأقسام الادارية غير متوافقة ولا متطابقة فى البلاد التى تتماثل فيها مستويات التنمية وأساليب الحياة مع مثيلاتها فى بلدان أوربا الغربية ·

ويجب أن نلفت الأنظار بقدر واحد الى عدم وجود بيانات احصائية عن المدن والمناطق الحضرية الكبرى ، وهو أمر يدعو للأسف الشديد · ومما يؤسف له كذلك عدم وجود معلومات عن الشركات المتعددة الجنسية ·

المشكلات المتعلقة بأنواع البيانات

ينوه م · برنفنبرنر فى مقاله بالاختلاف بين منهج الاقتصاديين النظريين ومنهج الاقتصاديين التطبيقيين الذين يستخدمون الطرق الرياضية والاحصائية فى اختيـــار النظريات الاحصائية ، وحل المشكلات الاقتصادية ، وهم أقرب الى الحقيقة مـــن النظريين · وسوف يظل الخلاف قائما بين الفريقين حول هذه المسألة ، وســـوف تتضارب فيها الأفكار باستمرار ، وأحيانا يحدث هذا التضارب فى آراء الفرد الواحد نفسه · ويجدر بنا فى هذا المقام أن نشير الى التفرقة المشهورة التى ميز بها ف · بيرو بين الفاعل (agent) والعامل (factor) قائلا ان الأول أقرب الى المادة والحقيقة من الثانى · ولكن هذه المشكلة ليست مقصورة على الاحصاءات الدولية ، بل نصادفها فى جميع فروع البحث الاقتصادى والاجتماعى ·

ولعل أكثر الفروق فائدة بين مختلف أنواع البيانات هى ما يلى :

البيانات والمؤشرات الحسابية القومية : لقد بذل الباحثون مجهودا كبيرا منذ سنوات قلائل لكى يجعلوا الحسابات القومية صالحة للمقارنة · ولهذا الغرض وضعت

الأمم المتحدة نظاما للحسابات ، وكذلك فعلت هيئة أوسيد ، والهيئات الأوربية • وفعل الباحثون مثل ذلك بالنسبة للبلاد النامية (قام بذلك وفيليبس دين على سبيل المثال) • بيد أن الدول ذات النظام الجماعي (الدول الشيوعية والاشتراكية) ظلت تستخدم نظاما مختلفا لأسباب نظرية • ولهذا كانت المقارنة الدولية بين هذه الحسابات مستحيلة ، أو تدعو – فى أحسن الأحوال – للحذر الشديد ، ومثل ذلك يصدق على استخدام جداول الدخل والخرج • ولكن النظم الحسابية القومية – مهما شابها من أوجه النقص – ساعدت كثيرا على تحسين النظم الاحصائية القومية ، كما حددت مجاميع كلية كبيرة مثل اجمالى الناتج القومى ، وصافى الناتج القومى ، والدخل القومى ، وكلها تستعمل فى المقارنات الدولية بدرجات متفاوتة من الحرص والحذر •

ومنذ عهد قريب عادت المؤشرات الى الظهور • وهذا يرجع على الأرجح الى أن الحصول عليها ايسر من الحصول على مجموعات متماسكة من البيانات التى يمكن تجميعها ، كما يرجع الى أنها يمكن أن تكون أساسا لاجراء مقارنة صحيحة بين الاتجاهات ، حتى ولو وجدت فروق واضحة بينها فيما يتعلق بمجال الحسابات وطرفها (انظر المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، المجلد ٢٧ ، العدد ١ و ٣ ، ١٩٧٥)•

المتسلسلات الزمنية ، والاحصاءات ذات المقطع العرضى : على الرغم من أن التمييز بين الاحصاءات الثابتة والاحصاءات المتحركة يبدو أمرا عفى عليه الزمن فان التمييز بين المتسلسلات الزمنية والمتسلسلات ذات المقطع العرضى لا تزال تسترعى اهتمام المستفيدين بالاحصاءات الدولية • ذلك أنه تعذر علينا استخدام المتسلسلات الزمنية المتماثلة (المتماثلة من حيث طريقة الجمع ، والميدان الذى تشمله والدورية • وطول المتسلسلة الخ) اضطررنا الى أن نأخذ تاريخا معينا ونقارن بين المستويات التى وصلت اليها فى ذلك التاريخ الكمية موضوع الدراسة فى عدة بلاد • ويشبه الباحثون البعد الدولى بالبعد الزمنى ، لأنه فى التاريخ المشار اليه قد وصلت البلاد المختلفة الى مستويات تشابه المراحل المختلفة للتطور المرجح حدوثه فى الزمن • وهذه الطريقة تتطلب بحثا منهجيا (ميثودولوجيا) أكثر تفصيلا (كبحث الافتراض الضمنى بوجود قانون عام للتطور يسرى على كل البلاد) ، كما تتطلب بحثا احصائيا (مثال ذلك : الاختلاف بين المرونة الزمانية والمرونة المكانية) •

المتسلسلات الاقتصادية ، والمتسلسلات الخاصة بالعلوم الاجتماعية الأخرى : ان المتسلسلات الاقتصادية هى أكثر المتسلسلات عددا ، لأن مجال عملها هو القيم الكمية فى المقام الأول ، ولكن نظرا للاتجاه الحالى نحو تعدد العلوم فان الاهتمام بالاحصاءات يمتد الى مجالات أخرى غير المجال الاقتصادى • ولذلك تعمل الهيئات الدولية على توسيع نطاق مطبوعاتها الحالية بحيث تشمل – بصفة خاصة – المتغيرات النوعية ، وجدير بالذكر أن الدراسات المجتمعية (نسبة للمجتمع) التى تشمل مختلف جوانب الحياة فى المجتمع ، وهى الناس والاشياء والبيئة ، والتنظيمات، ليست ميسورة فى الوقت الحاضر •

التأخر الزمنى والاستمرارية : هذه مشكلة تمس كل أنواع البيانات • فادارات الاحصاء الدولية مضطرة أولا أن تنتظر ظهور الاحصاءات القومية ، وهذه يجب جمعها وتوحيدها ونشرها • وعلى الجملة تظهر الاحصاءات الدولية متأخرة جدا بحيث يتعذر اعداد دراسات ذات علاقة بالأحداث الجارية • ولذلك يضطر الباحث الى الانتظار ثلاث سنوات على الأقل حتى تكون لديه مجموعة معقولة من البيانات عن المتسلسلات السنوية •

البيانات الخاصة بالعملة
واستعمال أسعار الصرف (الكمبيو)

جميع البيانات الخاصة بالعملة تنطوى على مشكلة عويصة بالنسبة للهيئات الدولية ، وهى مشكلة استخدام وحدة نقدية واحدة فى تلك البيانات • وفى الوقت الحاضر يجرى العمل عادة من تحويل العملة الى الدولار الأمريكى • ولكن المشكلة تظل قائمة بلا حل حتى لو اختيرت غدا وحدة نقدية أخرى •

وظاهر ان استخدام أسعار الصرف الرسمية لا يفى بالغرض • ومع ذلك فانها تستخدم عادة دون أن تثير عاصفة من الاحتجاج على الأخطاء الهائلة التى تحدثها •

ويتضح لنا من أبحاث ملتون جلبرت بهيئة (أوسيد) أن المطلوب هو « أسعار معادلة » خاصة يتم حسابها بالنسبة لكل حالة على حدة ، على أساس ما تجب دراسته من أسعار السلع والخدمات فى كل بلد •

وقد استخدم ملتون جلبرت فى هيئة أوسيد المعدل الهندسى للأسعار الأوربية ، وما يقابلها من الأسعار الأمريكية • وحسبنا أن نذكر مثلا واحدا يبين لنا حجم الخطأ الناجم عن حساب العملة على أساس أسعار الصرف ، ففى ١٩٥٠ كان اجمالى الناتج القومى (أ ن ق) البريطانى لكل فرد يمثل ٣٧٪ من (أ ن ق) الأمريكى • ولما أجريت مقارنة بين القوة الشرائية الفعلية لعملة كل من الدولتين أرتفعت نسبة (أ ن ق) البريطانى الى ٥٨ ٪ من (أ ن ق) الأمريكى • وهذا الضرب من الخطأ يصبح أشد خطورة عند تطبيق طرق حسابية غير مناسبة على البلاد التى يختلف بعضها عن بعض اختلافا كبيرا •

المتسلسلات غير الكاملة

ليس من غير المألوف أن تتضمن المطبوعات الدولية جدولا احصائيا كاملا يشتمل على البيانات الخاصة بكل بلدان العالم • واذا كانت هناك فجوات فاما أن يتعذر اجراء أية دراسة على الاطلاق واما أن تقتصر الدراسة على عدد محدود من البلدان والمتغيرات • وهذا يعد حجرة عثرة تعترض علماء الاقتصاد ، وتخيب الكثير من الآمال •

ولكى أوضح ما أريد أن أقول أستشهد بمسح حديث أتيحت لى فرصة القيام به • وذلك أننى بعد أن حذفت البلاد والمتغيرات التى لم تتح لى معلومات عنها تبقى لدى ١٠٠ بلد و ٦٤ متغيرا (مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية) • ومن بين ٦و٤٠٠ خانة فى هذا الجدول بقى ١ر٠٧٤ خانة خالية • وهذه الخانات الخالية أو الفجوات حدثت بين مجموعة البلاد الآتية : البلاد الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ٣٨٩ ، شمال افريقيا ٦١ ، أمريكا اللاتينية ٢٥٢ آسيا (ما عدا الصين) ١٨٣ ، أوربا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية والأقيانوسية ٨٣ ، وشرق أوربا ١٠٥ •

ولو كنت حذفت جميع المتغيرات والبلدان التى لم تتوافر لدى معلومات كاملة عنها لكان من الواجب التخلى عن المسح كله •

لذلك استخدمت طرقا مختلفة لملء الفجوات الموجودة فى المتسلسلات ، منها — على سبيل المثال — الربط بين المتسلسلات المتشابهة جدا . ومنها اتباع بعض طرق

الاستيفاء التي تقدم فيها أساليب تحليل البيانات (بنزكرى ، ١٩٧٥) • ولكن كل هذه الطرق تنطوى على المشكلات ميثودولوجية (خاصة بمناهج البحث) يصعب بحثها فى هذا المقام • ويمكن تشكيل فريق عمل من الخبراء لدراسة الطرق التى يمكن أن يتخذ فيها اجراء على المستوى الدولى تحت رعاية الأمم المتحدة أو اليونسكو•

وفى وسع هذا الفريق أيضا أن يبحث هل تدرج أجهزة الاحصاء الدولية فى مطبوعاتها العامة نتائج البحوث الخاصة التى تقوم بها الأجهزة الاقليمية ، أو يتم اجراؤها كدراسات مستقلة • ذلك أننى عندما بحثت فى المتغيرات الديموجرافية (السكانية) — مثلا — وجدت معلومات فى المطبوعات التى نشرت تحت مسئولية الأمم المتحدة (بصرف النظر عن الكتب السنوية الرسمية) تسد كثيرا من أوجه النقص ، بل وجدت فى وثائق أخرى بمعدلات (متوسطات) وضعت لمجموعات من البلدان (افريقيا الغربية ، والشمالية ، والوسطى ، الخ) ، فى حين أن الوثائق الأساسية لا تتضمن بيانات عن هذه المتغيرات فى العديد من البلاد الداخلة فى هذه المجموعات • وهنا أيضا يستطيع هذا الفريق من الخبراء أن يخبرنا كيف يمكن أن تملأ التقديرات المعقولة الفجوات التى لا داعى لوجودها •

وليس ثمة ما يدعو لعدم النظر فى امكان استخدام الطريقة التى استخدمها الفريق المكون من مارسوسكى ، وتوتان ، وماركوفيك ، فى اعداد « التاريخ الكمى لفرنسا » • وتتضمن هذه الطريقة استنباط كميـــات مجهولة من كميات معلومة بواسطة النسب ، والاختبارات المستمارة ، والعلاقات الثابتة • وأخيرا يمكن أن تلجأ الى أجراء المسح أجهزة الاحصاء الدولية التى تريد اعداد متسلسلات كاملة من البيانات • وهناك عدة أمثلة لهذا المسح • من ذلك المسح الذى اشتركت فيه شخصيا، والذى أجرته مجلة « المختار من ريدرز دايجست » فى ١٩٦٣ أولا ثم فى ١٩٧٠ ثانيا، وقد شمل هذا المسح ٧ دول فى ١٩٦٣ و ١٦ دولة فى ١٩٧٠ ، وكانت الأسئلة التى وجهت الى القراء لاستطلاع آرائهم واحدة فى كلا المسحين • وقد أسفر هذا الاستفتاء عن وضع جدول كامل من البيانات عن مستوى الاستهلاك ، ومستويات المعيشة •

وقد أجريت أيضا ضروب من المسح للموقف الاقتصادى فى فرنسا وألمانيا • وتبين هذه المسوح اجابات غير احصائية وتزودنا بمادة قيمة للغاية تستخدم الآن للتنبؤ القصير المدى ، ولمراجعة الخطط الاقتصادية • وهناك هيئة دولية خاصة اسمها « سيريت » تضم اخصائيين من كافة البلاد المعنية لدراسة الجوانب الميثودولوجية لهذا المصدر الجديد من مصادر الاعلام • وقد اتبعت السوق الأوربية المشتركة هـــذه الطريقة ، وهى تنشر كل شهر معلومات للمقارنة بين الدول الأعضاء وهذا مجال واسع آخر يجب على فريق الخبراء الذى سبقت الاشارة اليه أن يقدم اقتراحات تفصيلية بشأنه •

اختلاف مستويات التنمية

جدول اقتصادى احصائى دولى مُتى سلمنا بالأوضاع العالمية الراهنة التى وصـــلت

نأتى الآن الى أعقد مشكلة تواجه الاحصائيين الدوليين ، ألا وهى صعوبة اعداد فيها البلاد المختلفة الى مستويات فى التنمية تختلف اختلافا كبيرا •

ومعلوم أن المفاهيم الشائعة الاستعمال فى الدول المتقدمة لا معنى لها فى العالم

الثالث • ثم أن الثنائية الاقتصادية (وجود قطاع حديث وقطاع تقليدى) الموجودة في الدول الفقيرة تجعل من العسير اعداد مجموعات احصائية كلية ذات معنى •

وكل الاصلاحات التى أشرنا اليها فى الفقرات السابقة لن تجدى نفعا اذا لم نوجه الاهتمام الى هذه العقبات الأخيرة التى يراها أصحاب الرؤية الواضحة ، ويتغاضى عنها أصحاب الأفق الضيق •

ولذلك يجب التقدم بالاقتراحات الآتية :

يجب فيما يتعلق بالمفاهيم الأساسية تحديد الوحدات والرموز والتسميات الاقتصادية والاحصائية • فمثلا : هل يعقل اجراء مسح للبطالة بالمعنى الغربى للكلمة ، فى بلاد افريقيا أو جنوب شرق آسيا ؟ لماذا لا نميز فى المقام الأول بين السكان الذين يعملون والذين لا يعملون ثم نميز بين الأخيرين بعض الأصناف التى تتفق مع مختلف ظروف البلاد موضوع الدراسة •

والواقع أنه يجب وضع منهج ديناميكى (متغير ومتحرك) لتحديد المفاهيم يمكن تكييفه وتعديله باستمرار طبقا للتغييرات المتوالية التى تطرأ على المجتمع •

ولا شك أن قيمة المجموعات الاحصائية الكلية تصبح أكثر عرضة للشك اذا ارتبطت بمجموعتين من الأرقام لا يمكن عقد مقارنة بينهما على الاطلاق ، كأن تضاف نتائج القطاع الحديث (المعروفة بدقة) الى التقديرات الغامضة الخاصة بالقطاع التقليدى ، سواء فيما يتعلق بالانتاج والأسعار أو التجارة والنقل •

يضاف الى ذلك أن الباحث الاحصائى يضطر غالبا الى تشويه وجه الحقيقة لكى يصل الى مثل هذا المجموع الكلى بأن يعبر — مثلا — بالنقود عن التبادل الذى يتم بالمقايضة أو عن استهلاك السلع التى ينتجها الناس لمصلحتهم الخاصة •

والحل الوحيد فى نظرى هو ادخال النظام الثنائى للاحصاءات فى جميع البلاد النامية • وعلى الرغم من أنه من حقنا تماما أن ننعى الثنائية الاقتصادية وأن نعمل على استئصالها فان هناك مبررا قويا لأن ندخل وجود هذه الثنائية فى حسابنا ، ولكن الناس لا يفعلون ذلك •

ولذلك فمن المرغوب فيه التمييز بين مجالين : مجال تطبق فيه الاحصاءات الدقيقة (القطاع الحديث) التى تستخدم فيها جميع الطرق والأسس المتبعة فى الدول المتقدمة بما فى ذلك مسح العينات ، ومجال آخر يطبق فيه نوع من الاحصاءات التى تختلف اختلافا جذريا (القطاع التقليدى) لأنها غير متطورة • ويجب على علماء الاجتماع أن يقوموا بالدور الرئيسى فى هذا النظام الاحصائى ، فيضعوا المؤشرات التى توضح مستوى التنمية : كمقدار ما يسك من النقود ، ومؤشرات انتقال السكان ، ومدى التبادل التجارى ، الخ •

وفى الأحوال التى يتطلب فيها استخدام الوحدات النقدية تقويما اجتهاديا فان السياسة الواقعية تتطلب أن تحل محلها وحدات أخرى (وحدات مادية أو زمنية كأوقات نسبية لانتاج المواد التى يتم تبادلها بالمقايضة ، أو تقسيم وقت الأهالى بين الزراعة ، والحرف اليدوية ، والنقل ، والأعمال المنزلية ، الخ) •

وحينئذ يعتبر القطاع الحديث بمثابة وحدة قومية مستقلة • ولهذا يجب أن يوضع لهذا القطاع وحده نظام للحسابات القومية بالمعنى المعروف فى البلاد الصناعية،

في حين يظهر القطاع التقليدى على الخط الجانبى فقط ، كالدولة الأجنبية ، ويخصص للقطاع الحديث عمود للتصدير (مبيعات للقطاع التقليدى) وعنوان للاستيراد (المشتريات) ·

وكذلك الاحصاءات السكانية تسجل بالنسبة للقطاعين كل على حدة · ويجب اجراء بحوث خاصة لمعرفة عدد الناس (يصنفون طبقا للجنس والعمر والاقليم الخ) الذين ينتقلون من قطاع الى آخر كل عام · ويصنف على حدة الذين هم فى الطريق أى الذين تركوا القطاع التقليدى ، ولم يصلوا بعد الى القطاع الحديث ، والذين يعيشون فى مدن الأكواخ ·

وهذه الاقتراحات ليست سوى ايضاحات غير وافية لمشروع واسع النطاق يجب تخطيطه بطريقة منهجية ·

ولكن هذا لا يعنى أن لا توضع تقديرات كلية شاملة للقطاع التقليدى . فالتقديرات القروية ذات شأن كبير فى اعداد الجداول الشاملة · ولقد اشتركت فى تجارب مختلفة (كنت مسئولا عن بعضها شخصيا) سواء فى القرى المنعزلة فى المناطق الفقيرة بفرنسا أو فى الخارج : فى مصر والبلاد الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى مثلا ، مما يثبت أنه بعد فترة اعداد طويل يمكن تكوين صورة واضحة لمجتمع لا يعرف عنه الا القليل ·

وبدلا من ادماج تقديرات لا معنى لها اطلاقا فى الاحصاءات العالمية لنحو ٥٠ بلدا (الناتج الاجمالى فيها مقدرا بالدولار (ن أ د) هو ١٥٠ أو ١٠٠ دولار أو أقل) يجب أن ندمج النوع الآتى من التقدير بالنسبة لهذه البلاد :

البلد أ ·

عدد السكان الذين ينتمون الى القطاع الحديث : ٢٠٪ من المجموع الكلى للسكان ن أ د لكل فرد فى هذا القطاع : ٢٥٠ دولارا ·

عدد السكان فى القطاع التقليدى : ٦٠٪ من المجموع الكلى للسكان ·

مؤشرات مستوى المعيشة فى هذا القطاع : المساحة المزروعة ، الحالة الغذائية ، حالة الاسكان ، الخ ·

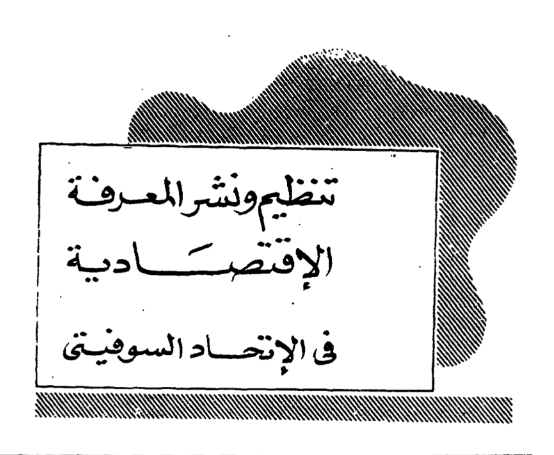
ن أ د المقدر لكل فرد فى القطاع التقليدى ·

ن أ د لكل فرد (المعدل القومى) ·

وفى الأحوال التى يؤدى فيها استخدام الأرقام الى الوقوع فى الخطأ يحسن استخدام المعلومات النوعية (الوصفية) : مرض أو غير مرض ، كبير أو صغير ، فوق المتوسط أو دون المتوسط أو معادل للمتوسط ، فى مجموعة خاصة من البلدان ، الخ·

ويقول أوليفيرا فى مقاله بحق ان حجم الفجوات فى الاحصاءات القومية دليل واضح على التخلف ·

ويجب علينا أن نقول أيضا ان عدم دقة الاحصاءات الدولية والتغاضى زمنا طويلا عن الأخطاء وأوجه النقص فيها هو ــ لسوء الحظ ــ دليل آخر على المسافة التى يجب علينا أن نقطعها قبل أن يصبح الكون الذى نعيش فيه كونا يسوده النظام والانسجام ·



● ● يستهدف هذا المقال وصف تنظيم المعرفة الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي والتنظيم المقصود هنا يشمل مظهرين : التنظيم العلمى لاعداد المعلومات والبيانات الاقتصادية من ناحية ، ومجموعة الأبحاث المتشعبة ومؤسسات المعلومات في هذا الحقل من ناحية أخرى • وتمشيا مع هذا المنهج فان المقال يهدف الى وصف نظام انتاج المعرفة حيث يقوم الاقتصاديون بدور « تخليق المعرفة » • كما يحتوى المقال أيضا على وصف لشبكة المؤسسات الاعلامية التى تقوم بتجميع هذه المعلومات وتعمل على الاستخدام المناسب لها على نحو يساعد الاقتصاد القومي ويخلق معلومات جديدة • وأخيرا يوضح المقال كيف أن تحليل واسترجاع البيانات آليا قد أصبح جزءا من نظام شامل للاعلام (الاقتصادى) وعلاقة هذا النظام برجال الاقتصاد باعتبارهم مستهلكين للمعلومات •

ويعتبر الاتحاد السوفيتي دولة ذات نشاط علمى واسع المجال • ويدل على ذلك أن عدد العلماء والمهندسين بلغ عام ١٩٧٠ مليونا من الأفراد ، وهذا الرقم يعادل عدد علماء العالم كله منذ ربع قرن خلا •

ويخصص الاتحاد السوفيتي مزيداً من الاعتمادات سنويا لتطوير العلوم • ففي عام ١٩٧٤ بلغت الاعتمادات المخصصة ١٦٫٥٠٠ مليون روبل ، أى ما يعادل ٤٫٦٪

الكاتبان : ى ٠ أ ٠ بوركو
و
م ٠ س ٠ بالنيكوف

ى٠أ٠ بوركو : يرأس أحد أقسام معهد موسكو للمعلومات العلمية فى العلوم الاجتماعية ٠ وقد اشترك فى تأليف عدد من الكتب عن التكامل فى أوربا الغربية ، نشر آخرها عام ١٩٧٥ أما م٠س٠ بالنكوف : فهو من كبار الباحثين فى المعهد ؛ وقد سبق له العمل فى معهد موسكو للاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية ؛ وقد اشترك فى تأليف كتاب عن منظمة الأغذية والزراعة (١٩٥٩) ، وألف عن التغيرات فى الهياكل الاقتصادية للدول الرأسمالية (١٩٦٦) ٠ ويشترك الكاتبان فى دراسات عن عمليات الاعلام فى العلوم الاجتماعية ٠

المترجم : الدكتور محمد يحيى عويس

رئيس قسم الاقتصاد بكلية التجارة بجامعة عين شمس

من الدخل القومى ، وهذه نسبة توازى المستوى السائد فى الدول الصناعية المتقدمة٠ هذا ويبلغ عدد معاهد البحوث وفروعها وأقسامها نحو ثلاثة آلاف معهد ٠

ويبرز فى « صناعة المعرفة » هذه حوالى ١٥٠ من المعاهد العلمية المتخصصة فى ميدان الاقتصاد ، منها ١١٠ معاهد للابحاث ٠ كما أن هناك عددا كبيرا من كليات وأساتذة الاقتصاد فى المؤسسات التعليمية العالية ، وأنواعا متعددة من الأجهزة الاحصائية التابعة للدولة أو للادارات ٠ وتشير بيانات « الجهاز المركزى للاحصاء فى الاتحاد السوفيتى » الى أنه فى عام ١٩٧٤ بلغ عدد الاقتصاديين العاملين فى معاهد الأبحاث التابعة « لأكاديمية العلوم السوفيتية » وأكاديميات الجمهوريات والوزارات والمصالح أكثر من ثمانين ألف اقتصادى ، منهم خمسة آلاف يعملون ضمن نظام « أكاديمية الاتحاد السوفيتى للعلوم » ٠ ويقع الاقتصاديون (من حيث العدد) فى المركز الثالث بين العلماء ، بعد أن كانوا فى المرتبة السادسة عام ١٩٦٥ ٠ وتوجد شبكة متشعبة من معاهد الأبحاث يغطى نشاطها جميع الفروع الحديثة للعلوم الاقتصادية بما فى ذلك الاقتصاد السياسى والتطبيقى والمناهج العلمية فى التصنيع والتخصصات الاقتصادية الدقيقة ٠ ويدير هذه الشبكة « اللجنة العليا للعلوم والتكنولوجيا » التابعة لمجلس وزراء الاتحاد السوفيتى ، و « اللجنة العليا للتخطيط » (الجوسبلان) ، كما يشترك فى ادارتها كل من « الأكاديمية » ووزارة التعليم العالى والهيئات المناظرة فى الجمهوريات ٠ وتحدد « الأكاديمية » الاستراتيجية الرئيسية للبحث العلمى ٠

ويمكننا أن نقدر نطاق البحوث التى تتناولها المعاهد الاقتصادية اذا نظرنا الى قائمة المشاكل التى تدرس تفاصيلها المعاهد العلمية المرموقة التابعة للأكاديمية مثل : معهد الاقتصاد ، والمعهد المركزى للاقتصاد والرياضيات ، ومعهد الاقتصاد وتنظيم الانتاج الصناعى التابع لفرع الأكاديمية بسيبريا ، ومعهد اقتصاديات العالم الاشتراكى، ومعهد الاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية • ومن المشاكل التى يجرى فيها البحث : الدراسات الخاصة بالمعالم الاقتصادية الأساسية للمجتمع الاشتراكى المتقدم، والقوانين التى تحكم تطور هذا المجتمع نحو الشيوعية ، وتفصيل مراحل قوانين التطور الاشتراكى التى يجب استمرار استخدامها لخلق الأسس المادية والتقنية للشيوعية • وتهتم هذه المعاهد أيضا بالبحث عن وسائل جديدة لرفع الكفاءة الانتاجية ، وخلق نظام للتخطيط الأمثل والادارة المثلى ، والتنبؤ بعمليات اجتماعية اقتصادية ، وتحقيق الترشيد فى توزيع الموارد الانتاجية ، كما تقوم كذلك بدراسات حول التكامل الاشتراكى والعلاقات الاقتصادية الخارجية ، وتطور الاقتصاديات العالمية والاقليمية ، والعديد من المشاكل الأخرى •

ويشترك العلماء أعضاء « الأكاديمية » وأعضاء معاهد أكاديميات الجمهوريات والادارات فى بحوث مشاكل تطبيق الأساليب الاقتصادية والرياضيه • ومن الانجازات العلمية المعروفة داخل الاتحاد السوفيتي وخارجه ما قام به المتخصصون السوفيت من بحوث حول نظرية وتطبيق المصفوفات « البين القطاعية » (مدخلات ومخرجات) بالنسبة للاتحاد السوفيتي عموما ولكل جمهورية على حدة ، وبحوث النماذج الاقتصادية على المستويين الجزئى (الوحدى) والكلى ، والبحوث الخاصة بتحليل النظم • ولمتابعة العلاقات البين القطاعية داخل الاقتصاد القومى وديناميكيتها يبحث العلماء تفصيليا فى الأسس التى تحكم الانتقال من نظام الموازين بين الفروع الى نظام المؤشرات الاحصائية السنوية • ومن البحوث ذات الأهمية الكبرى نظريا وعمليا طرق التكييف الوظيفى للبرامج وكذا برامج التنمية المتكاملة التى تستهدف مواجهة بعض المهام الضخمة المتعلقة بتنمية الأقاليم الكبرى فى البلاد • وفى السنوات الأخيرة بذلت جهود فعالة فى اقامة نظم الادارة الآلية لتسيير العمليات الانتاجية والتقنية فى جميع المستويات الاقتصادية (أى فى المشروع الواحد ، أو مجموعة المشروعات ، أو فى الاقتصاد القومى بأكمله ، أو فى أحد فروعه) • كما بذلت جهود ناجحة لاقامة نظام الدولة لمراكز الحساب الآلى ، ولتصميم نظام آلى قومى لتجميع وتحليل البيانات بقصد احكام رقابة وتخطيط وادارة الاقتصاد القومى •

ويشترك الاقتصاديون القائمون بالتدريس فى المعاهد التعليمية العليا اشتراكا فعالا فى البحوث • ويقوم الآن (١٩٧٦) أكثر من ١٥٠ أستاذا وكلية جامعية باتمام ما يزيد على أربعمائة من مختلف البحوث ما بين أساسية وتطبيقية ، وهذا بالتعاون مع بعض المشروعات الصناعية والزراعية •

وتطبيقا لأهدافها الوظيفية تقوم المؤسسات الاقتصادية المختلفة فى البلاد بتنسيق نشاطها مع الأكاديمية ، وفيما بينها ، وذلك عن طريق القسم الاقتصادى فى الأكاديمية، مع تجميع جهودها حيثما تتطلب المهام القومية ذلك ، كما فى حالة تصميم الخطة الانمائية القومية الطويلة المدى حتى عام ١٩٩٠ ، أو النموذج العام لتوزيع القوى الانتاجية فى الاتحاد السوفيتي • وتشترك جميع معاهد البحوث الاقتصادية تقريبا فى مواجهة هذه المهام • ولا شك أن التخطيط والتنسيق المستمر للجهود مع المشاركة فى البحوث ذات الأهمية الكبرى كل أولئك يؤدى الى نظام بحوث متناسق تتفرع منه أنظمة أبحاث فرعية للادارات ، تمكن من قيام وحدات بحث جديدة لتدريس الظواهر

الاقتصادية داخل الاقتصاد السوفيتى أو فى الاقتصاد السوفيتى أو فى الاقتصاد الأجنبى أو العالمى ٠

ولكى يتم تنسيق العلاقات بين معاهد الأبحاث ، وللقيام بوظائف علمية ومنهجية محددة ، يقيم القسم الاقتصادى بالأكاديمية مجالس علمية داخل المعاهد الكبرى ، وتكون مهمتها تحقيق التناسق ومركزية الجهود العلمية المتعلقة بالمشاكل الرئيسية لعلم الاقتصاد الحديث ٠ ويوجد عشرة من هذه المجالس بما فيها مجالس سيبريا والأورال والشرق الأقصى ، وتلك التابعة للأكاديمية ٠ وتدل أسماء هذه المجالس على نطاق نشاطها ، مثل : المشكلات السكانية الاجتماعية الاقتصادية ، الكفاءة الاقتصادية للموارد الرأسمالية ، الاستثمارات والتقنية الحديثة ، المشاكل الاجتماعية الاقتصادية للثورة العلمية والتقنية ، توزيع القوى الانتاجية في الاتحاد السوفيتى ، القوانين الاقتصادية التى تحكم تطور الاشتراكية وتحولها الى الشيوعية ، مشـاكل الدول النامية ، التخطيط الأمثل والادارة المثلى للاقتصاد القومى ، وغيرها ٠ وقد تعمـل بعض المجالس خارج الأكاديمية (كأن تعمل فى نطاق وزارة التعليم العالى ، أو اللجنة العليا للتخطيط ، أو الجهاز المركزى للاحصاء ، أو أكاديميات الجمهوريات ٠٠) ٠ وتغطى المجالس المذكورة جميع الاتجاهات الرئيسية للابحاث ، ويمثل في عضويتها القيادات العلمية فى الأكاديمية وأكاديميات الجمهوريات ٠ ولجان التخطيـط المركزية ولجان الجمهوريات ، وفى لجنة الدولة للعلوم والتكنولوجيـا ، والوزارات والادارات والجمعيات العلمية ٠ كما يشترك فى نشاطها الباحثون من شتى المعاهـد وأساتذة المعاهد التعليمية العليا ٠

وعندما تجتمع أقسام هذه المجالس فانهـا تدرس الموقف العلمى للمشـكلة المطروحة ، وترسم الخطوات التالية للبحث ، وتصمم خططا للتنسيق ، كما تشكل مجموعات من أعضائها للمتابعة ٠ وقد يعهد بتنفيذ مشروع البحث أو التعـاون فى انجازه الى معهد أكاديمى أو الى أحد أساتذة الاقتصاد السياسى أو مجموعة أخرى من الباحثين ، وذلك حسب نوعيـة البحث (ان كان اسـاسيا أو تطبيقيـا أو عاما أو تخصصيا) ، وعلى قدر توافر المهارات المتخصصة والتيسيرات المطلوبة ، وقد يمتد البحث الى مزيد من التفصيل الدقيق طبقا لما يراه العلميون ٠ ويقوم الاقتصاديون فى معاهد الأبحاث ، والمتخصصون فى المؤسسات التعليمية العليا ، وخبراء التخطيط والاحصاء ، بنشر عدة آلاف من الصفحات تتضمن نتاج بحوثهم ٠ ومن الجدير بالذكر أن بعض هذه النشرات قد تكون خارج خطط البحث التى تحددها المعاهد ، وتكون غالباً نتاج أبحاث فردية جاءت بناء على التعاقد مع دور النشر ٠ يضاف الى هذا حجم غير قليل من المادة غير المنشورة التى تتمثل فى التقارير والمذكرات التى يكتبهـا الباحثون ٠ وأخيرا فان النشرات الاحصائية تضيف الى التجميع السنوى للمعلومات المتراكمة تباعا ٠

ويعرف عن الاتحاد السوفيتى الاهتمام التقليدى بكمال الاحصاءات ودرجـة صحتها ٠ ويقوم الجهاز المركزى للاحصاء بتجميع البيانات الأولية وتحويلها الى مصادر مجدولة للمعلومات ، وهو بذلك يضع أمام الباحثين مادة مهيأة طبقا لأسس منهجية متفق عليها (والمعروف أن ٤٠ فى المائة من البيانات الاحصائية يتم تجميعه عن طريق الوزارات المختلفة والادارات ، ومنها مثلاوزارة التجارة الخارجية ، ووزارة المالية ، وغيرها) ٠ والضمان لارتفاع مستوى الاحصاءات الرسمية هو توحيد رصد البيانات، والتشريعات التى تحرم أدلاء الوحدات الاقتصادية ببيانات غير صحيحة ٠

ولا يختلف تخطيط العمل الاحصائي عن غيره . فترسم الخطط بواسطة جميع الجهات الاحصائية في الدوله ، ابتداء من قمة « الجهاز المركزي للاحصاء » وأجهزة الاحصاء في الجمهوريات ، تنازليا الى أصغر الوحدات الاحصائية . ويقوم « الجهاز المركزي للاحصاء » بالاضافة الى عمله الرئيسي (الذي يشمل البحوث البحتة أيضا) بتنسيق جميع الأنشطة الأخرى في الميدان الاحصائي ، وذلك عن طريق مجلسه العلمي والمنهجي . وعلى أساس من التجميع المنتظم للبيانات التي تختلف في أهميتها ، وعلى أساس من العينات (الاحصائية) يصبح من الممكن اشتقاق مؤشرات موحدة هامة ، ومنها : ٢١ مؤشرا للاقتصاد القومي والدخل القومي والدخل الشخصي ، ٥ر٣٣ مؤشرا للعمل والأجور ، و ١٢ للاحصاءات السكانية ، و ٨٦ للاسكان والخدمات الاجتماعية وغيرها . ويبلغ مجموع المؤشرات ٤٧٩ مؤشرا تنشر في أجزاء أو مجموعات . وتنشر البيانات سنويا في حولية « الاقتصاد القومي للاتحاد السوفيتي » . وتظهر مجموعات من المؤشرات الأخرى القطاعية أو المهنية في نشرات متخصصة مثل : الزراعة في الاتحاد السوفيتي ، المواصلات والنقل في الاتحاد السوفيتي ، العمل في الاتحاد السوفيتي . أما الاحصاءات الجارية التي تضيف الى النشرات الاحصائية القائمة أو تكشف معلومات جديدة فانها تظهر في الدوريات القطاعية أو العامة ، وفي الدورية الشهرية للجهاز المركزي للاحصاء « النشرة الأحصائية » . ومن حيث فترات ظهور نشرات « الجهاز المركزي » فانها موزعة كالآتي : ٢٪ دوريات أسبوعية ونصف شهرية، ٨٪ دوريات شهرية ، ٢٠٪ ربع سنوية ، ٥٢٪ نصف سنوية وسنوية ، بالأضافة الى ١٨٪ من النشرات غير المنتظمة .

وعند الاشارة الى التوسع المستمر في نطاق النشرات الاحصائية والى التحسين العام في الاستفادة من الاحصاءات الرسمية تجدر الاشارة أيضا الى أن هناك مجالا لمزيد من التحسين ، وبصفة خاصة بالنسبة لطرق اختيار البيانات الاحصائية ، والعرض المتوازن للبيانات الأولية والثانوية ، وأشكال العرض ، ووضوح التعليقات المرافقة للبيانات ، والملاحق الخاصة بالمراجع والببليوجرافيا الخاصة بالمصادر .

وقد أشارت الصحافة الى ميل الادارات الاحصائية نحو تفضيل أسلوب المؤشرات الاحصائية ومجموعة نشرات المسلسلات ، التي مازالت حتى الآن في نطاق محدود ، والتي لا غنى عنها للدراسات الاجتماعية الاقتصادية . وعلى الرغم من انتشار استخدام البحوث الاقتصادية (المعاصرة) لبعض الطرق المعروفة مثل الموازنات والارتباطات وغيرها مما يحول البيانات الاحصائية الأولية الى بيانات أفضل من حيث التعويل عليها فان هذه الأساليب مازالت حتى الآن غير مستساغة من جانب الادارات الاحصائية .

وتشكل الكتابات العلمية والنشرات الاحصائية الأجنبية مصدرا هاما للمعلومات بالنسبة للاتحاد السوفيتي ، كما في غيره من الدول . وتحصل مكتبات البحوث « ومراكز المعلومات » السوفيتية على نشرات احصائية من الأمم المتحدة ومن وكالاتها المتخصصة والاقليمية وكذلك من المصادر القومية والدولية للاحصاء أو البحوث . وفي هذا الصدد تجدر الاشارة الى تبادل المطبوعات على نطاق واسع بين الاتحاد السوفيتي ودول الكوميكون (مجلس العون الاقتصادي المتبادل) ، فان هذا التبادل يهدف الى انشاء نظام موحد للمعلومات ومجمع للبيانات الاقتصادية .

ويتحقق التراكم الكبير للمعلومات عن طريق نتائج البحوث التي تصدر من المراكز العلمية والأفراد من العلميين وعن طريق السياسة الهادفة لتجميع الكتب والمطبوعات اللازمة . ولعلنا نذكر أن العلميين أنفسهم يقومون بدور نشيط في

اقتناء المراجع (للجهات المختلفة) ، اذ أن بعض العلميين أعضاء فيما يسمى بلجان المقتنيات •

ومن الواضح أن اكتشاف المعلومات الجديدة انما هو جانب واحد من جوانب تنظيم المعرفة الذى يتطلب أيضا تنظيم العلوم الاقتصادية ، وهذه الأخيرة ترتبط بتنظيم الاعلام العلمى •

ويعتمد الاعلام الاقتصادى – كالعلم نفسه – على عدد كبير من الهيئات المتخصصة التى تقوم بعملية التجميع • وتكون مراكز المعلومات ومكتبات الادارات المختلفة والمكتبات المتخصصة ما يمكن أن نصفه بالقنوات الرأسية التى من خلالها تصل المعلومات الى من يستخدمها • كذلك توجد حلقات اتصال أفقية بين هذه القنوات « والأكاديمية » (تسيرها لجنة الدولة للعلوم والتكنولوجيا بغرض التعاون والتنسيق •

وقبل الحديث عن القنوات الرأسية تجدر الاشارة الى أن الاقتصاديين والعلميين فى المجالات الأخرى ممن يستخدمون المعلومات يتعاملون مع شبكة متشعبة من مراكز المعلومات والمكتبات التابعة « لجهاز الدولة للاعلام العلمى والتقنى » ، وتشمل عشرة مراكز على المستوى الاتحادى وخمسة عشر على مستوى الجمهوريات ، وستة وثمانين مركزا قطاعيا بالاضافة الى عشرة آلاف مكتب للمعلومات فى المشروعات والمعاهد ومنظمات التصميم • أضف الى هذا أنه يوجد ١٥٠٠ من المكتبات العلمية والتقنية التى تقوم بدور مكاتب المعلومات حيثما لا توجد هذه الأخيرة • ويبلغ عدد العاملين فى « جهاز الدولة للاعلام العلمى والتقنى » حوالى ١٥٥ر٠٠٠ موظف ، كما أن مجموعة مراجعها تصل الى ١٥٠٠ مليون من الوثائق • ويقوم هذا الجهاز بخدمة ما يقرب من خمسة ملايين من العلميين والمتخصصين •

ويختص عدد من هيئات هذا الجهاز بجميع الوثائق ذات الصلة البحتة بالمعلومات الاقتصادية (دون الاحصائية) • ويمكن القول (اذا تجاوزنا بعض التحفظ) أن فى استطاعتنا تصنيف هذه الهيئات فى مجموعتين رأسيتين : أولاهما تشمل الهيئات المتخصصة فى المعلومات التقنو اقتصادية على المستوى القطاعى ، وثانيتهما تتخصص فى الكتابات الاقتصادية النظرية (الأدب الاقتصادى) • ومن بين المجموعة الأولى يبرز « معهد الاتحاد للاعلام العلمى والتقنى » ، وهو من مراكز الخدمة الأساسية ، وهو يقدم المعلومات والببليوجرافيا العاجلة ، والملخصات والعروض التحليلية للكتابات العلمية القومية والأجنبية التى تنشرها أكثر من مئة بلد وبلغات متعددة تصل الى أكثر من ستين لغة • من بين نشرات « المعهد » المذكور : المشكلات القطاعية لاقتصاديات وتنظيم الصناعة ، تنظيم وتمويل البحث ، الكوادر ، العمالة ، استخدامات الطرق الرياضية فى البحوث الاقتصادية والتخطيط ، الاقتصاد العالمى ، الظروف الاقتصادية (لبعض الدول) ، اقتصاديات وتنظيم الانتاج فى الصناعات الغذائية والخفيفة ، تنظيم الادارة • وتحت عناوين مشابهة تظهر سلسلات سنوية أو نصف سنوية باسم « نتاج العلوم والتقنية » تحوى عروضا تحليلية • وبالاضافة الى الملخصات المنشورة تنشر مجموعات من البطاقات الببليوجرافية ضمن نظام استرجاع المعلومات استجابة للطلبات الفردية • وعلاوة على برنامج النشر الذى يعده « معهد الاتحاد للاعلام العلمى والتقنى » فانه يعتبر مركزا هاما للبحوث الخاصة « بعلم المعلومات » •

ويعتبر « معهد الاتحاد السوفيتى للأبحاث والمعلومات الزراعية » نموذجا لمركز

لتحليل المعلومات عند مستوى نوعي معين ، فيستخدم الاخصائيون الزراعيون نشرات هذا المعهد للاستزادة من المعلومات بخصوص آخر الاكتشافات والبحوث الأجنبية فى الحقول العلمية والتقنية ، وذلك عن طريق المعلومات السريعة ، والببليوجرافيات والعروض والملخصات · وتتكون المصادر الرئيسية للمعلومات الأجنبية من الدوريات العلمية والمجلات الزراعية ، والمنشورات الصادرة عن المؤتمرات والندوات الدولية ، ومن بيانات معاهد الأبحاث الزراعية التى تجمع من اثنتين وسبعين دولة ، وتصدر فى خمس وثلاثين لغة · أما مصادر المعلومات السوفيتية فتتكون من المجلات التى تنشرها موسكو ، ودور النشر الاقليمية أو فى الجمهوريات ، ومن نشرات مراكز الأبحاث ، بالاضافة الى النشرات التى تصدرها معاهد الدراسات العليا ومحطات التجارب الزراعية والاجتماعات والمؤتمرات وغيرها ·

ويقوم «المعهد» بنشر الدورية الشهرية باسم « الاقتصاد وادارة الانتاج الزراعى »، وهى واحدة من ثلاثين نشرة أخرى يصدرها المعهد من العروض التحليلية والملخصة· وعلى سبيل المثال كان المقدر أن ينشر ثمانية عشر عرضا علميا عام ١٩٧٦ ، منها عشرة تتعلق بالاقتصاد الزراعى السوفيتى المعاصر ، وأثنان يتعلقان بالزراعة في الدول الاشتراكية الأخرى . وخمسة تتعلق بمشاكل الزراعة فى الدول الرأسمالية المتقدمة منها أثنان عن الولايات المتحدة الأمريكية وواحدة عن ألمانيا الغربية · ويتعلق أحد هذه العروض العلمية بنظام تجميع المعلومات واسترجاعها فى قطاع الزراعة فى الولايات المتحدة الأمريكية ·

وتقوم المراكز الرئيسية التابعة لجهاز الدولة للاعلام العلمى والتقنى » بتوزيع المعلومات التقنية والاقتصادية على مستخدميها · على أن خدمات المعلومات لا تقتصر على هذا الذى سبق ذكره ، اذ توجد كذلك الجهات التى تقوم بنشر معلومات مختارة ، والمعلومات البارزة ، والمعلومات الخاصة بالمخطوطات والترجمات التى تصل اليها ، وغيرها ·

أما النظام الثانى ضمن الهيكل الرأسى لتجميع المعلومات النظرية والمنهجية للأغراض الاقتصادية ضمن اطار « جهاز الدولة للاعلام العلمي والتقنى » فهو يتكون من : معهد المعلومات العلمية للعلوم الاجتماعية ، وأقسام المعلومات فى المعاهد الاقتصادية التابعة لأكاديمية الاتحاد وأكاديميات الجمهوريات ، وكلها ترسل نشرات بحوثها بالبريد الى معهد المعلومات المشار اليه · وتجدر الاشارة الى أن أقسام المعلومات (بالجمهوريات) المتخصصة فى العلوم الاجتماعية تجمع تلخيصات الكتب التى تنشر باللغات القومية (المحلية) وترسلها الى « المعهد » ، فتمكن بذلك الدارسين من القوميات المختلفة من الاطلاع المباشر على أعمال زملائهم فى الجمهوريات الأخرى ·

ولمعهد المعلومات هذا صلاحيات عمل المصنفات والملخصات للأبحاث المحلية والأجنبية فى العلوم الاجتماعية ، بما فى ذلك الاقتصادى والسياسى والموضوعات الاقتصادية المتخصصة ، وتجميع ونشر الببليوجرافيات والملخصات ، وأعمال النقد العلمية الخاصة بالادب (الاقتصادى) السوفيتى والأجنبى ، والمعلومات الرئيسية والمختارة ، واسترجاع الترجمات والمصورات لتقارير البحوث الهامة ، وتوفير خدمات المعلومات لرؤساء معاهد الأبحاث الاقتصادية وغيرها وكبار الاساتذة و « دكاترة » الاقتصاد · كذلك يقوم المعهد بتنسيق أنشطة المعلومات فى أصول الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى على نطاق قومى ، واقامة الاتصالات العلمية مع نظرائه فى العالم الخارجى ·

ويقوم المعهد - كما فى الحالات الأخرى - بنشر نشرتين كل ثلاثة أشهر خاصتين بالدراسات الاقتصادية السوفيتية والأجنبية تقع كل منهما فى ٣٦٠ صفحة ، ومجموعة من دراسات المشكلات التطبيقية تبلغ فى المتوسط حوالى ٢٤٠ صفحة .

هذا ويستطيع المتخصصون الاستفادة من خدمات « الجهاز المركزى للاحصاء » وغيره من الادارات الاحصائية . وبالاضافة الى ما سبق ذكره من النشرات الاحصائية تمد هذه الادارات الراغبين بقدر كبير من المعلومات الاحصائية بناء على طلبهم .

وعلى ذلك يمكن وصف نظام تجميع المعلومات الاقتصادية وشبكات استرجاعها بأنه يتميز بثلاثة تنظيمات رأسية أساسية :

- معهد الاتحاد للاعلام العلمى والتقنى ، واقسام « توليد » المعلومات الاقتصادية والصناعية والتقنية على مختلف المستويات .

- معهد المعلومات العلمية للعلوم الاجتماعية بنظم المعلومات المرتبطة به ، ويتولى البحوث الاقتصادية الأساسية (الأدب النظرى والمنهجى) .

- الجهاز المركزى للاحصاء بشبكاته المتشعبة من الادارات الاحصائية التى تمده بالمعلومات الاحصائية .

ومن المسلم به أن النظام القائم على أساس أفقى لا يعدو أن يكون حكميا . ولكى يتحول هذا النظام الى نظام حديث سليم لابد لتلك الشبكة من أجهزة المعلومات الاقتصادية أن تتكون من مراكز متكاملة للمعلومات ومراكز للحاسب الآلى وبنوك للمعلومات ، مرتبة ترتيبا تدريجيا طبقا للأهداف والتكييف الوظيفى . وقد تم الكثير نحو بناء مثل هذه النوعية من النظام .

ونستطيع القول أن هناك اهتمامات رئيسية ثلاثة تؤثر فى التصميم الأساسى للنظام المستحدث للتجميع والاسترجاع الآلى للمعلومات : توفير البيانات للتخطيط الطويل المدى على أسس سليمة علميا ومواجهة المتطلبات الجارية فى ادارة العمليات الصناعية والاجتماعية ، والنهوض بمستوى الأبحاث ، والتعجيل بتطبيق استنتاجات البحوث على الاقتصاد القومى . وهكذا يخدم هذا النظام جماعات العلميين والأفراد من الباحثين ، وأجهزة التخطيط التى تشرف عليها الدولة والجهات الادارية على المستويات المختلفة ، والمديرين والاحصائيين العاملين فى فروع الاقتصاد القومى المختلفة ، وغيرهم . ولاشك ان هذه الفئات المتنوعة من مستخدمى المعلومات تشكل طلبات متعددة الأشكال من المعلومات النوعية . ومن المتوقع أن تأتى هذه الطلبات فى بداية الأمر من خلال قنوات معلومات منفصلة كل منها عن الأخرى ، فى حين يكون أساس النظام هو « النظام الآلى للاحصاء القومى » الذى يسيره الجهاز المركزى للاحصاء .

ويتوقع « النظام الآلى للاحصاء القومى » ظهور تنظيمات على مستويات أربعة لتحليل البيانات الاحصائية الأولية ، وهى : معلومات على المستوى القومى ،

فالجمهورية ، فالاقليم والمناطق داخله ، فمراكز الحساب الآلى • وسيتم تنفيذ المشروع على مرحلتين ، أولاهما تتم فى عام ١٩٧٦ ، وفيها يقام أكثر من أربعين مركزا للمعلومات والحساب الآلى تستطيع ان تحلل آليا حوالى ثلثى البيانات الاحصائية • أما المرحلة الثانية فتستكمل ادخال تسيير قومى آلى بالشفرات والمعدات اللازمة للحاسب الآلى لتحقيق تكامل تحليل البيانات وبناء بنك قومى للبيانات مع عدد من البنوك المتخصصة • وستكون مخرجات مراكز الحساب الآلى أكثر بكثير من المدخلات • وعندما تزود المستويات الثلاثة العليا من النظام التدريجى بأنواع الحاسب الآلى من «الجيل الثالث» (ويقدر لها زمنيا ما بين ١٩٧٦ و ١٩٨٠) فان مميزة « النظام الآلى للاحصاء القومى » من حيث فائض المخرجات عن المدخلات سوف تستخدم لتحويل هذا « النظام » الى نظام المشاركة الآلية الزمنية بين مختلف الأجهزة ، لخدمة عديد من الراغبين ، وبخاصة المنظمات الاقتصادية وغيرها ، بما فيها مراكز الأبحاث التى لم تستطع حتى الآن أن توفر مركز الحاسب الآلى الخاص بها (لارتفاع تكلفته) ، وسوف تستطيع الاستفادة عن طريق التوصيلات الفرعية للحاسب الآلى ولبنوك البيانات التى يسيرها النظام الجديد • وعندما تتم المرحلة الثانية فان « النظام الآلى للاقتصاد القومى » سوف ينتقل الى المرحلة العليا ، وفيها يوفر المعلومات طبقا لبرامج سابقة التصميم والتنسيق بناء على رغبات الأفراد •

وتولى الدولة أهتماما كبيرا لاتمام « النظام الآلى » المذكور فى أقرب فرصة ممكنة ، لأنه سوف يعنى تخفيض الزمن المستغرق لمرور المعلومات من المصدر الى المستفيد الى النصف أو أقل ، وسيؤدى الى خفض تكلفة استخدام قنوات الاتصال ، والى تحسين دقة المعلومات عن طريق خفض أخطاء البث • وباختصار فان النظام سوف يأخذ فى الارتفاع كما وكيفا بمستوى المعلومات الاحصائية اللازمة للأغراض العلمية •

وعند تطوير « النظام الآلى » ستدخل النظم الفرعية الوظيفية والمساعدة الآتية نطاق العمل : موازين الاقتصاد القومى ، الاحصاءات الصناعية، الادخار والاستثمارات، الزراعة ، التموين ، وسائل النقل والمواصلات ، التقنيات الجديدة ، التمويل والأسعار ، العمالة والأجور ، التجارة ، صيانة الاسكان والمرافق ، المنافع العامة والخدمات ، الثقافة والعلوم ، احصاءات السكان ، الصحة العامة والضمان الاجتماعى، موازنات السكان ، البيئة الطبيعية ؛ المسح المتكامل والبحوث المنهجية •

وبصورة عامة سوف يكون « النظام » المذكور متعدد التطبيقات ، وسوف يعمل على تيسير توحيد وترابط اجراءات الحسابات الاحصائية ، لأنه يوسع أسس بحوث المعلومات بفضل التنوع المستحدث للمدخلات الاحصائية والخفض الهائل فى الوقت اللازم لتحليل واسترجاع المعلومات •

وينتظر أن يتمكن « النظام » من اختزان المؤشرات المحاسبية والاحصائية التى تمكن من تنمية الاقتصاد القومى السوفيتى ، واقتصاد الجمهوريات ، وما يتبع ذلك من بيانات أخرى مشابهة • وسوف تختزن البيانات التخطيطية والوثائق القانونية فى نظم معلومات أخرى ، مثل : نظام المحاسبة للتخطيط الآلى ، نظام التموين ، نظام الحساب المالى ، وغير ذلك مما يضيق المجال بتفصيله •

وسيصبح « النظام الآلى العام الجديد » جزءا من نظام معلومات أكبر يشمل جميع أنواع المعلومات الاقتصادية ، وذلك بعد أن يتم تطوير « جهاز الدولة للاعلام العلمى والتقنى » آليا بحيث يحلل ويختزن ويسترجع المعلومات ، ويصبح « النظام الموحد الميكن للمعلومات العلمية والتقنية » ، ومن المنتظر أن يقام هذا النظام الشامل على أساس الشبكة المتكاملة من بنوك البيانات .

ودون الحاجة الى الدخول فى التفصيلات التقنية لتبادل المعلومات بين « النظام الآلى العام الجديد » و « جهاز الدولة للاعلام العلمى والتقنى » يمكن القول بأنه من الناحية العملية سيكون ظهور شبكة متكاملة من بنوك البيانات حدثا ذا أهمية بالغة . فمن ناحية سوف تستطيع جميع مستويات النظام اختزان قدر أكبر من المعلومات والموضوعات المتصلة بها ؛ وبذلك يتحقق تنسيق أفضل للبيانات المستخدمة فى الأبحاث . ومن ناحية أخرى سوف يتم استخدام مصادر المعلومات بالدرجة نفسها من الكثافة . على مستوى الصناعة والتوزيع الجغرافى للمعرفة الاقتصادية .كذلك سوف تقل كثيرا عملية الازدواج فى استخراج المعلومات والبحث عنها نتيجة لخفض كم المستندات المتداولة ؛ الأمر الذى يعتبر هاما من حيث تكلفة الكفاية التى يحققها النظام .

على أن كل هذا ينتمى الى المستقبل ، حيث لم يتحقق بعد التحول الآلى الكامل « للنظام الآلى العام الجديد» ولا « جهاز الدولة للاعلام العلمى والتقنى » ؛ كما أن انشاء شبكات من بنوك البيانات سوف يستغرق وقتا يمكن خلاله حل مشاكل الاتساق بين المكونات المختلفة ، فهذه هى المسألة الاكثر صعوبة اذ أن أجزاء من النظم المقامة قد بنيت على مكونات متغايرة الخواص . على أن تصميم وتسيير نوعيات الانظمة المستخدمة فى عدد مراكز المعلومات على مستوى الصناعات القومية يجعل من الميسور حل المشكلة .

وفى الآونة الأخيرة كان « جهاز الدولة للاعلام العلمى والتقنى » يسير عددا متزايدا من نظم المعلومات التى تستخدم التحليل الميكنى . فمنذ عامين شرع « معهد الاتحاد للاعلام العلمى والتقنى » بتسيير نظام معلومات للبحث الاستعادى – فى مركز يتخصص فى تجميع وتوزيع البيانات الخاصة بتقارير البحوث غير المنشورة والرسائل العلمية .. وغيرها . وقد حقق « معهد الاتحاد » الآلية فى نشر بعض المسلسلات من « الملخصات المجمعة » واستحدث المعهد نظاما متكاملا مساعدا يستخدم عملية احادية للتحليل الشامل لكل ورقة علمية . وبعد المرور خلال الحاسب الآلى وآلات نظم المصورات يمكن استخدام مخرجات « النظام المتكامل المساعد » لنشر الملخصات ، وتجميعات المعلومات التأشيرية ، والعروض التحليلية وذلك للتوزيع الانتقائى للمعلومات ، والبحث الاستعادى استجابة للطلبات الفردية ، وتقديم خدمات المعلومات الأخرى . وقد زود الكثير من مراكز المعلومات على مستوى الصناعة بنظم ميكنة حديثة، كما أن « معهد المعلومات العلمية للعلوم الاجتماعية » يقوم الآن بتنمية الامكانيات الخاصة بالتحليل الميكن للمعلومات .

كيف يمكن للاقتصاد كمستخدم للمعلومات أن يستفيد من خدمات مراكز المعلومات التى تحولت الى أحدث الأساليب الميكنبة لتحليل البيانات وتخزينها والبحث

والاسترجاع على نطاق واسع شامل ؟ لعلنا نقول انهم سوف يستفيدون على النحو التالى : فى مجال الاحصاء ستكون البيانات أكثر تنوعا ، وستكون قابلة للتصنيف على مستويات متعددة وبتوافيق مختلفة · أما عن المعلومات الاقتصادية الأخرى فان البحث عن بيانات واقعية فى توافيق متنوعة سيكون أكثر سهولة ، كما سيكون استرجاعها بناء على طلب الراغبين من الأفراد أمرا ميسورا · ان الدقة والاسترجاع السريع - وهما صفتا البيانات الاقتصادية - سوف يتحسنان بقدر كبير ، وسيصبح فى متناول الباحثين السوفيت الحصول على خدمات من بنوك بيانات متوفرة للعمل ضمن كل نظام معلومات اقتصادية له شأنه ·

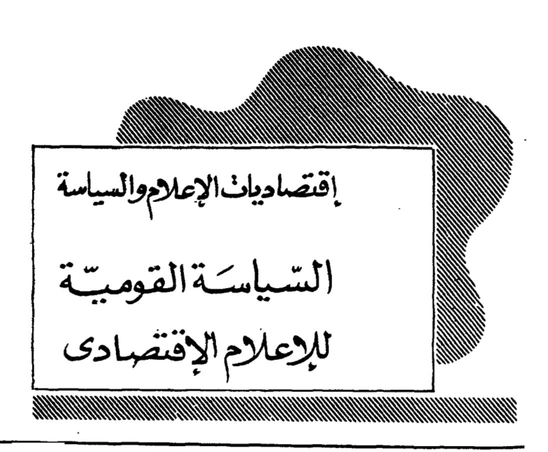
ولن يستكمل هذا الوصف لتنظيم وتوزيع المعرفة الاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى الا بكلمة عن التعاون الدولى فى مجال الاعلام الاقتصادى ، فالتعاون يتزايد فى مجالات عدة ، وبخاصة فيما يتعلق بالتبادل المتزايد لنشرات المعلومات ، وتطور النظم الدولية للمعلومات ، وتنميط المؤشرات الاحصائية الأساسية ، والتشارك فى الخبرات والتعاون ضمن اطار المنظمات الدولية ·

لنذكر ما يلى على سبيل المثال : ان « معهد المعلومات العلمية للعلوم الاجتماعية » - وهو يعد تنظيم حديث - توزع مطبوعاته فى تسع وثلاثين دولة ، وتوزع مطبوعات « معهد الاتحاد للاعلام العلمى والتقنى » فى خمسين دولة ، كما أن « النظام الآلى القومى العام » بالاشتراك مع « جهاز الدولة للاعلام العلمى والتقنى » يواجهان مشروعا ذا أولوية هامة وهو التعاون مع دول الكوميكون لبناء سلسلة من النظم المشتركة المتكاملة للمعلومات الاحصائية والتقنية والاقتصادية والمنهجية · ويقوم بتنفيذ المشروع « الجهاز المركزى للاحصاء » والادارات العليا للاحصاء التى تعمل فى دول الكوميكون ضمن اطار اللجنة الدائمة للاحصاء » التابعة للكوميكون ومن خلال المركز الدولى للمعلومات العلمية والتقنية ، بالاشتراك مع « معهد المعلومات العلمية ·· » وتهتم جميع دول الكوميكون بأن تبنى كل منها « النظام الآلى للاقتصاد القومى » الخاص بها · وفى هذا الصدد تبذل اللجنة الدائمة جهدا واضحا لتطوير وسائل نمطية للمعلومات وأدوات الحاسب الآلى (الصفوف ونظم العد لتحليل البيانات والرموز الخ) · وهذا قد مكن الدول أعضاء الكوميكون فى السنوات الأخيرة من تبادل المعلومات الاحصائية على أساس المقارنة · وقد توصلت اللجنة الدائمة الى تقنيات لتجميع البيانات الاحصائية ، وتصنيف مصادر الأخطاء ، ومجموعة كبيرة من الاجراءات التى استخدمت على نطاق كبير عند اقامة « النظم الآلية للاقتصاد القومى » · ومن الواضح أن هذا التعاون يساعد كثيرا فى توفير الوقت والجهد ، ويقضى على أسلوب ازدواج المجهودات فى كل دولة من الدول الأعضاء ·

وتجدر الاشارة الى أن بعض أساليب الجدولة التى اتبعتها اللجنة (الدائمة للكوميكون) والمركز الدولى للمعلومات العلمية والتقنية على أساس نظام جداول الأمم المتحدة يمكن استخدامها على نطاق عالمى ، بما فى ذلك النظم الخاصة بالصناعات وبالمخرجات · ان الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية الأخرى على استعداد للتعاون

مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة لتطوير نظم جدولة المعلومات الاقتصادية الهامة على أسس نمطية مقبولة عالميا ، ولتجميع المؤشرات الاقتصادية عن طريق انشاء لغة دولية موحدة للمؤشرات · كما نذكر أيضا جهود « معهد الاتحاد للاعلام العلمى والتقنى» للاسهام فى البرنامج العلمى للاعلام العلمى ·

ويشترك العلميون السوفيت اشتراكا جادا فى أنشطة المنظمات الدوليـــة · فيشترك«معهد المعلومات العلمية للعلوم الاجتماعية» على سبيل المثال فى الاتحاد الدولى للتوثيق ، والاتحاد الدولى لجمعيات المكتبات ، والجمعية الدولية للتاريخ الاقتصادى ، والجمعية الاقتصادية الدولية ، واللجنة الدوليـــة للاعـــلام والتوثيـــق فى العلوم الاجتماعية ، ومركز التنسيق الأوربى للأبحاث والتوثيق فى العلوم الاجتماعيـــة ، ومشروع اليونسكو لبناء نظام اعلامى دولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ·



آكبر الاحتمال أن يثير عنوان هذا المقال أفكارا عن حاجة المخطط الى المعلومات، وقد يثير ذكريات عن مساهمات تمتد من آدم سميث مارة بلانج وتايلور الى أن تصل الى الجدل الحديث حول الاقتصاديات القائمة أو غير القائمة على المركزية ·

فسميث مثلا رأى قيودا واضحة جدا تحد من كفاءة المعلومات عند « رجل الدولة والمشرع » مما يشهد به القول التالى :

« واضح فى ظل موقفه المحلى أنه قادر على الحكم على نوع معين من الصناعة المحلية التى يستطيع رأس ماله أن يستخدمها ، ويحتمل أن يكون منتجها أعظم قيمة بالنسبة لكل فرد ، ويكون حكمه أفضل كثيرا مما يقدر أى رجل دولة أو مشرع أن يعمله له · فرجل الدولة الذى يجب أن يحاول توجيه من يمارسون النشاط الخاص ، بشأن أية طريقة يجب أن يستثمروا بها رؤوس أموالهم ، لن يحمل نفسه عبء اهتمام أبعد مما هو لازم ، ولكنه يضطلع بسلطة يمكن أن يعهد بها فى أمان ، لا الى شخص بصفته الفردية فحسب ولا لأى مجلس أو مجلس أعلى أيا كان ، ولا تكون خطرة بمثل ما تكون فى أيدى رجل يبلغ به الحمق والتعالى أن يتصور نفسه صالحا لممارستها » ·

ولقد تركز نقاش لانج وتايلور على مسألة احتياجات وكالة تخطيط مركزية الى المعلومات هل هى من الضخامة بحيث تحول دون قيام نظام اشتراكى بوظائفه · وتناول أحدث جدل (٣) مشكلة ابتداع نظم جديدة وأفضل · ومما يلاحظ هافر يلسكى :

الكاتب : د. م . لامبرتون

أستاذ الاقتصاد بجامعة نوينزلاند سانت لوسيا (استراليا) .
وهو مؤلف « العلم والتكنولوجيا والاقتصاد الاسترالى » (١٩٧٠) ؛ ورئيس تحرير « الاقتصاد الصناعى » (١٩٧٢) ، واقتصاد الاعلام والمعرفة (١٩٧١) ؛ وعدد خاص عن «الثورة الاعلامية» المأخوذة من حوليات الأكاديمية الأمريكية للعلوم السياسية والاجتماعية (١٩٧٤) .

المترجم : الدكتور راشد البراوى

أستاذ مساعد فى كلية التجارة بجامعة القاهرة سابقا . عين عضوا متفرغا بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، ورئيسا لمجلس ادارة البنك الصناعى وعضوا منتدبا لادارته . من مؤلفاته : مشكلة القارة الأفريقية السياسية والاقتصادية ، حرب البترول فى العالم ، اقتصاديات العالم العربى من المحيط الى الخليج ؛ العلاقات السياسية الدولية . كما ترجم عشرات من الكتب : رأس المال لكارل ماركس ؛ وعشرة اقتصاديين عظام لجوزيف سوبيتر .

« هذه المبارزة (من أجل ابتداع نظم أرقى) تولد اهتماما بما اذا كان فى امكان أحد أن يخلق جهازا غير موجه ولا يقوم على الثمن ، يكون فى آن واحد نظاما أمثل ومستقرا ، ويكون من ناحية المعلومات أكفأ من جهاز التبادل فى السوق ، أى جهاز الثمن . وفى الوقت نفسه تثير هذه المبادرة أسئلة بصدد خواص نظم فرعية أخرى بالنظام الاجتماعى ، يراد بها توزيع الموارد حين تفشل السوق . ان ما تتسم به النظم الفرعية الأخرى من كفاءة من ناحية المعلومات هو مجال من مجالات أبحاث العلوم الاجتماعية واسع ولم يتم ارتياده .

وربما يساق رجال الاقتصاد حتى من ذوى الميول الرياضية ، بغير وعى منهم ، الى أن يصبحوا بطريقة لها مغزاها من دعاة التنظيم عن طريق المؤسسات .

وبرغم اتساع مجال هذا النقاش فهو معنى بالمعلومات الاقتصادية بمعنى ضيق وموجه نحو السياسة . ومن أهداف هذا المقال أقامة الدليل على أن السياسة القومية للمعلومات الاقتصادية يمكن أن تفهم على أنفع وجه كسياسة اقتصادية قومية للاعلام . وبهذا التعبير ، أى بتعبير أن المعلومات الاقتصادية بالمعنى الضيق الموجه نحو السياسة هى نوع واحد فحسب من المعلومات ، تكون الحاجة هى الى سياسة تتصل بجميع أنواع المعلومات المتضمنة فى مجموع عملية الاعلام ، مجموعها لان تدفقات المعلومات متداخلة ومترابطة ، ولأن ما تبنى عليه من تكنولوجيات هى تكنولوجيات تزداد ارتباطا فيما بينها ، كما هو الحال بالنسبة للعقول الالكترونية والاتصالات عبر المسافات البعيدة . هناك حاجة الى فكرة تكاملية عن هذه العملية الكلية ، وهذا

ينطوى على معان رئيسية بالنسبة لعلم الاقتصاد • فالاقتصاد فى مجتمع يقوم على الاعلام يجب أن يدور حول اقتصاد الاعلام •

السياسة القومية للاعلام

دون محاولة الشمول يمكن أن نميز عدة أفكار متنافسة عن أصل الاهتمام الحديث العهد بالمدخل الى سياسة اعلام قومية لضمان الاستخدام الكفء لموارد المعلومات • فأولا يمكن تتبع سياسة الاعلام القومية الى جهود تربوية سابقة كما فى تقرير اليونسكو لعام ١٩٧٥ عن « نظم الاعلام القومية : بعض المشكلات ، والاختيارات المتعلقة بالسياسة » • ثانيا أن التركيز الذى استقر منذ وقت طويل على العلم والتكنولوجيا ، ويمكن ارجاعه عن طريق اهتمام ألفرد مارشال بأهمية العلم بالنسبة لقدرة الاقتصاد البريطانى على المنافسة على الصعيد الدولى ، الى المجالات التى أشتبك فيها تشارلز باباج فى القرن التاسع عشر مع الجمعية الملكية ، هذا التركيز يمكن أن نرى فيه الأساس الذى خرجت منه سياسة الاعلام الوطنية طبقا لأسلوب منظمة التعاون الاقتصادى الأوربى والتنمية • وثالثا هناك المدخل الى سياسة اعلام وطنية، وهو مدخل مستمد من تقاليد مهنة المكتبات • وأخيرا علم الاعلام وما ارتبط به من نقاش بصدد السياسة ، وهو علم من الواضح أنه يرجع بدرجة كبيرة الى تأثير تكنولوجيات الحاسبات الألكترونية •

هذه الأفكار المتنافسة تشترك فى تأكيدها الشديد لأهمية المعلومات • وهى برغم هذا ناقصة من ناحية مهمة ، ذلك أنه بينما تظهر كل فكرة بعض الوعى بتداخل وترابط النظام الفرعى الذى يمثل اهتمامها الأصلى بالنظم الفرعية الأخرى ، مثل العلم والتكنولوجيا ، والحاسبات الألكترونية والاتصالات البعيدة المدى ، والمكتبات، وغير ذلك من نظم الاستماع والرؤية ، تقصر عن أن تكون فكرة شاملة عن مجموع شبكة الاعلام على أساس تكنولوجيته ودوره الاجتماعى • الموضوع الذى أريد ابرازه هو أن هذه الأفكار المتنافسة وما يرتبط بها من مشروعات للسياسة تعكس أصولها المنفصلة وتؤدى الى نتيجة تقل عن النتيجة المثلى • فالظروف العامة أو الاطار تلقى القبول من جانب الأطراف المشتركة ، وفرص اعادة تصميم الاطار اما انها ليست موضع الادراك بها ، أو اذا كانت كذلك فهم لا يشرعون فى معاملتها وتناولها بسبب الاستغراق فى المشكلات الجارية •

وبازدياد التكرار ربطت كلمة « وطنية » أو « قومية » بفكرة سياسة الاعلام • ولقد مد نطاق هذا فى الآونة الاخيرة ليشكل نظاما دوليا • من المهم أن نفهم أن هذا ليس بضمان كاف • فالتفكير على أساس مواقف قومية ودولية انما يمد حدود النظام دون أن يضمن ادراك تعقده ولا عمق فهم ما يشتمل عليه من عمليات •

هناك استثناءات لافتة للنظر ، ففى مؤلف رئيسى أوضح جانوس كورناى أن التدفقات بين المنظمات كانت أما تدفقات منتجات أو تدفقات معلومات ولاحظ أنه :

> « بقدر ما يتعلق الأمر بوصف تدفقات المنتجات وتحليلها فان نظامنا متقدم جدا على نحو معقول • فالنماذج التى وضعها ليونتيف وهى جداول المدخلات والمخرجات (أو بالاحرى المدخلات والمخرجات الحقيقية) ، ونماذج البرمجة التى تصف العمليات الحقيقية ، زودتنا باداة يسهل استخدامها لفحص المشكلات •

وأقل من هذا مدعاة للرضاء وصف وتحليل تدفقات المعلومات ٠ ان على علم الاقتصاد دينا فادحا لا يزال عليه أو يوفيه » ٠

ويتخذ باركر بالمثل فكرة عريضة عن تأثير تكنولوجيات الاعلام الجديدة وأهمية الشبكات اللازمة لسياسة اعلامية ٠ مثل هذه النظريات يجب مقارنتهـــا ببعض الأنماط السائدة من الفكر ٠ مثال ذلك أن هورفتش يبدأ السير في الطــريق الذى يسير فيه كورناى عندما يكتب أن حالة اقتصاد ما فى فترة زمنية معلومة يمكن أن توصف على أساس أنشطة « حقيقية » شتى من قبيل الاستهلاك والانتاج والتخزين ، وكذلك على أساس أنشطة « اعلامية » كالتقدم بالعطاءات وتقديم الخطط الاقتصادية واجراء الحسابات ، الخ ٠ لكنها تفترق بعضها عن البعض عند ما يتابع هورفتش قوله :

« يمكن أن نتخيل اعطاء مراقب وصفا لأنمـــاط سلوك جميـــع المشتركين ، يكون من الكمال بحيث يستطيع اذا عرف البيئة والحالة المبدئية أن يتنبأ بجميع حالات الاقتصاد المستقبلة » ٠

بالنسبة لرجل الاقتصاد هناك خطان من التطور يكمل كل منهما الآخر ٠ فعلى المستوى النظرى ربما يكون أهم اندفاع هو محاولة ادماج الطابع الهام للاقتصاد فى التحليل الاقتصادى ٠ هذه خطوات مترددة بل عازفة ، تحاول التغلب على طبيعة الواقع الاقتصادى الدينامية التى لا تنقض ٠ فلأسباب متأصلة فى الفكر الحديث كان العالم الذى يفترضه رجل الاقتصاد عالما مستقرا ومنظما يعكس السعى وراء اليقين ٠ وكان من الصعب التوفيق لا بين العلم والتكنولوجيا فحسب وانما بين جميع عمليات الاعلام الأخرى التى نعزو وجودها الى الاضطراب والتغيير أو تخلقهما ٠ ان عملا كثيرا يجرى أداؤه ٠ وهناك تأكيد قوى يوضع على العمليات الاعلامية ٠ وقد لاحظ حديثا أحــد المساهمين المهمين فى الموضوع ، أن « كل هذا العمل لا يزال فى مرحلة الطفولة » فينعى ها هن الافتقار الى نظرية مناسبة فى التعليم أو فى التكوين الروتينى ، ويجوز أن يقال هذا عن الأسلوب التجريبى المتمم ٠ فلو اعتقدنا مع ليونتييف أن نقـدم عــلم الاقتصاد سوف يتعين أن تزاد سرعته فى السنوات القادمة عن طريق زيادة تدفق المعلومات الواقعية الأساسية لكانت هناك حاجة ملحة الى الأخــذ باقتراح كورناى القائل بأن نخلق نماذج من طراز نموذج ليونتييف ، تصف تدفقات المعلومات بين المنظمات ٠

ومما يمكن أن يساعد فى وضع هذه المشكلات فى الصورة الحقيقية للأمــور أن نأخذ بوجهة نظر أخرى ، ولاحظنا أهمية هذه المشكلات بالنسبة للمقارنات بين النظم الاقتصادية المختلفة ٠ فيذكرنا هافريلسكى بأن الاقتصاديين الغربيين ، وقــد افترضوا معلومات عديمة التكاليف ، مالوا الى أن يستنتجوا أن اقتصاديات السوق كانت من ناحية المعلومات أكثر كفاءة من البلاد الاشتراكية ٠ وهو يبين أن :

« البلاد غير الاشتراكية والمتقدمة تستخدم نسبا أكبر نسبيا من مواردها الانتاجية فى الابقاء على مؤسسات قانونية ومالية متقنة تبـدو من لوازم نظم اجتماعية حرة ، أى نظم يسيطر عليها التبادل فى السوق ٠ وقد يكون من المهم أن نقدر ونقارن الموارد التى يتكلفها الابقـــاء عــلى « الصروح التحتية » للاقتصاديات القائمة على السوق أو التى لا تقوم عليها » ٠

أود أن ألفت النظر الى نشوء علم اقتصاد للإعلام ، وأن أستهل هذا بمقدمة عما كتب فى هذا الموضوع • ان مراكز التخصص قليلة : هارفارد ، جامعة كاليفورنيا فى لوس انجلوس ، ستانفورد ، شيكاغو ، وأجازف بأن أضيف كوينز لاند • وهناك طرق كثيرة لتبيان الحاجة الى اقتصاد للاعلام • فمثلا لاحظ صمويلسون أن النموذج التنافسى يخطىء هدف الاختيار التنبؤى البراجماتى من حيث أن التنبؤبأن « تكلفة الاعلان تساوى صفرا » هو تنبؤ ثبت بطلانه • وبالمثل – وحتى مع عنصر من التداخل فى ذلك الأسلوب من الاعلان الذى ينقل بعض المعلومات – نلاحظ أن تكلفة التنبؤ التى تساوى الصفر ثبت بطلانها فى عالم فيه نحو ربع المنتج القومى الاجمالى يفسره انتاج وتوزيع المعرفة • وبالمقابل يمكن أن نربط المعلومات باختلال التوازن أو بعدم أمكانية نقض الأمور • واذ نفعل هذا نستولى على الكثير من الأرض التى يسودها الاضطراب ، وعلى الكثير من الاستياء فى صفوف الاقتصاديين • ويظهر ان هـــذا الاضطراب وهذا الاستياء مرتبطان بالمظاهر غير التاريخية والسكونية فى جوهرها ، وهى مظاهر ينطوى عليها علم الاقتصاد المعاصر • ان ما أعنيه ضمنا هـــو أن علم الاقتصاد سوف يحتاج الى مزيد من التعديل اذا أريد أن يتجاوز المشكلات المشهورة ليحدثنا بشىء له أهميته عن اقتصاد العمليات الاعلامية ، أو بعبارة أعم يحدثنا عن دور المعلومات فى التطور الاقتصادى والاجتماعى •

واحتذاء بتقليد علم الاقتصاد الحديث قد نقوم بعمل ينطوى على التهرب ، وقد نعمد الى افتراض معرفة كاملة أو حتى فروض أضعف من قبيل المعلومات الوفـيرة والأكيدة أو المعلومات المناسبة • من المسلم به أن ثمة طرقا ندمج بها التوقعات فى تحليلنا ، ولكنها تعجز عن مواجهة الحقائق ، وهى أن التوقعات مبنية علىمعلومات وأن المعلومات كثيرة التكلفة ، وأن العمليات الاعلامية تؤدى عملها بطريقة ناقصة من ناحيتين : أولاهما أن الوصول الى المعلومات أبعد من أن يكون متساويا ، والثانية أن القدرة على استخدام المعلومات تختلف اختلافا كبيرا بين الأفراد وبين الشعوبأيضا• يبدو أن الالتجاء الى الفرض المتعلق بالمعرفة الكاملة لا يحل المشاكل الا لأنه لنيكونفى الاقتصاد قطاع للاعلام • انه لا يحل المشكلة الا اذا كان احساسنا بالواقعية لا يؤدى بنا الى الثورة حين تواجهنا نظم حقيقية يخصص فيها جزء كبير من الموارد للمناشط التى يفترض ضمنا عدم وجودها •

هذا الخط من الفكر يؤدى بنا الى أرض تخلب اللب هل نفكر فى الاقتصاد بلغة العمليات « الحقيقية » مثل تكوين رأس المال والانتاج والاستهلاك ؟ أو هل يؤدى الاقتصاد وظيفته على أساس أفكار الناس الذين يعيشون أو يعملون فى داخله ؟ واذ نرتاد هذه الأرض نصل الى الكثير من المشكلات التى تنبثق من الأحداث التى تعمل على خلق علم اقتصاد للاعلام • وأود أن أميز بين نوعين من الأحداث : أولا الأحداث التى تخلق اقتصادا للمعلومات ، وثانيا الأحداث التى تخلق الحاجة الى علم اقتصاد للاعلام •

يجب أن يكون الاقتصاد فى مجتمع اعلامى اقتصاد اعلام • ففى كتاب Penguin Reading بذلك أول جهد لتصوير مجال مثل هذا الاقتصـــاد ، وكان واضحا أنه أضيق مما ينبغى من ناحية أن معالجة التغيير التكنولوجى أختزلت ، وأن التغطية لم تمد الى الموضوعات التى جرى العرف بادراجها فى علم التحليـــل الكلى

للاقتصاد ، وهذا القيد الأخير يبدو لى الآن أنه كان أبعد ما يكون عن التوفيق بسبب أن مدخلا الى علم الاقتصاد يركز على العمليات الاعلامية يبشر بالكثير من ناحية اجتياز الثغرة بين تحليل المجموعات العريضة من الكليات الاقتصادية وذلك الجزء من العلم الذى يتناول دراسة حالات خاصة ·

ويسير تطور اقتصاد الاعلام بسرعة · ففى المؤتمر السنوى الثامن والثمانين الذى عقدته الجمعية الاقتصادية الأمريكية خصصت جلستان كاملتان لهذا الموضوع :

« المعلومات وبنيان السوق »

(جلسة مشتركة مع جمعية الاقتصاد الرياضى) ، وقدمت له هذه الأبحاث : المعلومات والتنظيم الصناعى (ستيفن سالوب) ، المعلومات وأسواق رأس المال (عرض جوزيف أى · ستجلتز) ، المعلومات والستر ورأس المال البشرى (جون رايلى) ·

« اقتصاد المعلومات والتجديد »

وقدمت بشأنه هذه الأبحاث : الصفات الطيبة العامة للمعلومات وتسعيرها الأمثل (وليم بوهول ، الخنق الاقتصادى لنشاط المعلومات الخاصة بالعلوم (فريتزما شلب) ، العوائد عن التكنولوجيا الصناعية الجديدة (أدوين منسفيلد) ·

وتداخلت جلسات أخرى ، فمثلا خصصت جلسات لموضوعات : عدم التأكد والأسواق غير الكاملة ، التوقعات والدينامية الكلية ، الكفاءة التوزيعية لأسواق الأوراق المالية فى ظل عدم التأكد ، الاقتصاد التجريبى ، تطورات جديدة فى نظرية المنافسة الاحتكارية ·

وفى العدد نفسه من « المجلة الاقتصادية الامريكية » الذى اذاع برنامج المؤتمر الثامن والثمانين ، نبه الى أن سيتى كولبج بنيويورك سوف تتبنى فى مايو ١٩٧٦ مؤتمرا عن « اقتصاد الاعلام » ·

وفى مارس ١٩٧٤ خصصت « المجلة السويدية للاقتصاد » عددا كاملا لاقتصاد الاعلام · وفى وقت أقرب عهدا تضمنت « مجلة بل للاقتصاد وعلم الادارة » ندوة عن « اقتصاد التنظيم الداخلى » ·

قد تحتاج العلاقة بين التنظيم الداخلى والمعلومات والاتصال الى توضيح · منذ وقت مضى حين كنت اصارع نظرية الربح وجدت نفسى كثيرا ما أجمع بين «المعلومات» «والتنظيم» بحيث تمنيت كلمة واحدة تؤدى معنى الاثنين معا · والذى لم أقدره آنذاك هو مدى امكان استخدام التنظيم استخداما مفيدا كنظم للمعلومات ·

الجدول رقم (١)
صناعات الاعلام الامريكية
الايرادات الاجمالية التقريبية بملايين الدولارات

الصناعة	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣
التلفزيون المذيع	٢ر٨	٢ر٨	٣ر٢	٣ر٥
التلفزيون البحرى	٠ر٣	٠ر٣	١ر٤	٠ر٥
راديو الاذاعة	١ر١	١ر٣	١ر٤	١ر٥
التلفون	١٨ر٢	٢٠ر٠	٢٢ر٤	٢٥ر٥
التلغراف	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٥
الناقلات المشتركة المتخصصة	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	
الأقمار الصناعية	٠ر١	٠ر١	٠ر١	٠ر١
نظم الرادبو المتنقل	٢ر٠	٢ر٢	٢ر٤	٢ر٦
الأفلام السينمائية	٣ر٨	٣ر٨	غير متوافر	غير متوافر
الألعاب المنظمة والمسارح الخ	٤ر٤	غير متوافر	غير متوافر	، غير متوافر
موردو الحاسبات الألكترونيـة الحقيقية	+ ١ر٩	+ ٢ر٤	+ ٣ر٠	+ ٣ر٧
موردو الأجهزة الألكترونية				
الخدمة البريدية الأمريكية	٦ر٣	٦ر٧	٧ر٩	٨ر٣
خدمات نقل المعلومات الخاصة	+ ٠ر٧	+ ٠ر٨	+ ١ر٠	+ ١ر٢
الصحف ، الخدمات البرقية	٧ر٠	٧ر٤	٧ر٨	٨ر٣
المجلات (بما فى ذلك الرسائل الاخبارية)	٣ر٢	٣ر٤	٣ر٥	٣ر٧
الخدمات الاستشارية لرجـــال الأعمال	٠ر٩	١ر١	غير متوافر	غير متوافر
الاعلان	٧ر٩ —	٦ر٧ —	غير متوافر	غير متوافر
التسويق	٣٢ر٤	٣٧ر٧	٤١ر٣	٤٣ر٤
صناعات السمسرة	٤٠ر٦	٤٧ر٤	٥٤ر٤	غير متوافر
نشر وطبع الكتب	٣ر٤	٣ر٧	٣ر٩	٤ر١
المكتبات	٢ر١	غير متوافر	٣ر٦	غير متوافر
التعليم	٧٠ر٠	٧٦ر٣	٨٣ر٢	٨٩ر٥
البحث والتطوير	٢٦ر٥	٢٧ر٣	٢٩ر٢	٣٠ر٦
المؤسسات الاعلامية الاتحادية				
مكتب التعداد	٠ر١	٠ر١	٠ر١	٠ر١
جماعة المخابرات القومية	+ ٤ر٠	غير متوافر		غير متوافر
مكتب الاستعلامات الفنية القومى	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠
ادارة الأمن الاجتماعى	١ر٠	١ر٢	١ر٣	١ر٤
الوكالات بالمقاطعات	— ر٣	— ر٤	— ر٤	ر٥
المصرفية والائتمان	٦١ر١	٦٨ر٩	٧٦ر٩	غير متوافر
التأمين	٩٢ر٦ —	١٠٣ر٥ — ١٢١ر٤	غير متوافر	
الخدمات القانونية	٨ر٥	٩ر٦	غير متوافر	غير متوافر
المنتج القومي الاجمالى الأمريكى	٩٧٧ر١	١٠٥٥ر٥	١١٥٥ر٢	١٢٩٤ر٩

المصدر : جامعة هارفارد ، ١٩٧٥

والمزج بين الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى ظاهر فى المؤلف عن « برنامج هارفارد عن تكنولوجيات الاعلام والسياســـة العـــامة » ، وهذا البرنامج جمع الآن تقديرات من الحكومة الأمريكية والشركات التجارية وغيرها من المصادر عن الايرادات الاجمالية لصناعات الاعلام ٠ وهذه واردة بالجدول رقم (١) ٠

هذا البرنامج الاحصائى الذى يتسم ببذل الجهد الكثير سـهله وأكمله برنامج شامل من ندوات بالكليات مد نطاقه بطريقة هامة الى ندوات تتخطى الحدود القومية بالتعاون مع مركز هارفارد للشؤون الدولية ٠

واعترف مكتب المعلومات العلمية التابع للمؤسسة الوطنية الأمريكية للعـــلوم (أوسيس) باقتصاد نقل المعلومات كموضوع جديد هام فى داخـــل علم الاعلام ٠ والهدف هو تشجيع اجراء التحسينات فى الاتصال العلمى ونقل التكنولوجيـــا عن طريق المفاهيم والبيانات الاحصائية ٠ ويقال ان مجالات الأولوية فى البحث تتضـــمن دراسات عن علاقات العرض والطلب وعلاقات التكلفة والمنفعة بمكاتب الاستعلامات العلمية والفنية ، وتحاليل الأسواق التى تقوم بها أمثال هذه المكاتب ٠وتطوير نماذج التقليد كلما تجمعت البيانات ٠ وتضمنت المشروعات المبدئية : (أ) فحص مؤشرات مكاتب الاسعلامات العلمية ، (ب)تغطية موسوعة لهذه المكاتب فى جعل مؤلف ماشلوب المشهور عن « انتاج وتوزيع المعرفة » أقرب الى الوقت الحـــاضر ، (ج) البحث فى اقتصاديات الحجم والخصائص الطيبة العامة لمكاتب الاستعلامات العلمية ، (د) أدراج مكتب النعداد الأمريكى الموضوع عن مصروفات هـــذه المكاتب على « مسح البحث والتطوير الصناعيين » القومى ، (هـ) تحليل للنواحى الاقتصادية من العلاقات المتداخلة بين الناشرين والمكتبات ٠ ويجب أن يضاف أن « أوسيس » تشدد على أن هذا النـوع من البحث يجب أن يكمله جهد يبذل من أجل بناء نظرية فى نقل المعلومات ٠

فى الامكان ذكر الكثير من البحث الاضافى ، وخاصة فى الولايات المتحـــدة ٠ ويرتبط قدر كبير من هذا بمؤلف نكليس « اللجنة القومية عن المكتبات وعلم الاعلام »٠ وبطريقة مشابهة فان لجنة أسترالية للبحث فى المكتبات العـــامة ركزت الاهتمام على الحاجة الى البحث فى هذا المجال ٠

وانتشار الأحداث التى تخلق الحاجة الى اقتصـــاد للاعلام يمكن تبينه بطرق كثيرة ٠ فأولا هناك المفاهيم الشـــاملة التى تضم الموضوع كله ومنها مفهوم المجتمع الذى نشأ بعد قيـــام الصـــناعة ، وثانيا هنـــاك مؤشرات تبـــدو ضعيفـــة ، ومن قبيلهـــا تلك النســـبة الكبيرة من المنتج القـــومى الاجمالى التى تقدمهـــا الأنشطة الاعلامية ، وتلك النسبة المئوية المتزايدة من القوة العاملة الموظفة فى أمثـــال هذه الأنشطة ، والاسهام الذى تقدمه فى النمو الاقتصادى ، وثالثا قد نمعن النظـــر حتى على نطاق أصغر فى الطريقة التى يتخذ بها الأفراد قراراتهم ٠

توجد الآن صناعة اعلامية كبيرة ٠ ومن المعروف أن الأنشطة الاعلامية لاتتمشى مع جميع معايير التفكير الاقتصادى الكلاسيكى الجديد بتأكيده الشديد على نظام قوامه السوق ، ومن ثم ليس مما يدعو للدهشة أن الحكومات تقوم بـــدور كبير فى البحث والتعليم والاتصالات البعيدة وغير ذلك من العمليات الاعلامية ٠ والواضح أن الفكـرة الغامضة عن الكفاءة يجب مدها من الانتاج الى التنبؤ ٠ كل هذا كانت له معانٍ واضحة

تتعلق بالتوزيع ، فالمعلومات سواء عن طريق تملك وسائل الوصول اليها أو السيطرة عليها تستطيع أن تحدد أية شركات تحقق أرباحا كبيرة وأى أفراد يملكون دخــولا كبيرة ٠

قد تكون الحاجة الى المعلومات فى عملية اتخاذ القرارات قديمة قدم ممر أولدفاى ولكن يبدو واضحا وجود نواح جديدة ٠ ربما لا يزال الكتاب يبدو أهم تطور حــدث فى تكنولوجيا الاعلام ، ولكن تطورات جديدة وتطورات آخذة فى الظهور فى وسائل الاتصال بالجماهير والأفراد ، وفى تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية ، والتكنولوجيا السمعية وتكنولوجيا الصورة ، تنطوى على امكانيات محتملة كبيرة للتغيير والتفاعلات آخذة فى أن تصبح أكثر أهمية ٠ وهذه التفاعلات من نوعين : علاقات متداخلة بين التكنولوجيات ومثالها الحاسبات الألكترونية والمواصلات ، والتفاعلات أو الترابــط بين الناس ٠ قد تكون ثمة طريقة بديلة للنظر الى هذا ، وهى القول بأن تكنولوجيــا الاعلام آخذة فى أن تصبح متكاملة بصورة متزايدة ، على أساس البديلات ، مثلا عن الكتاب ، والملحقات مثل الحاسبات الألكترونية والكتب أو الحاسبات الالكترونيــة والناس ٠ وفضلا عن هذا كان التغيير التكنولوجى دائماً مهما بالنسبة للنموالاقتصادى حتى وان كان ينظر اليه فى الغالب باعتباره خارجى النشأة أو ناشئا من خـــارج النظام ٠ والآن هنا دور تكنولوجى الاعلام الجديدة ، وهى تنعكس فى التجارةالدولية وأنماط الاستثمار وفى السياسات المحلية والدولية لكثير من البلاد ٠

ولقد كتب أدوين باركر عن التغييرات فى صرح العمالة الأمريكى ، فوجــد أن التغيير الهيكلى الأساسى منذ عام ١٩٥٠ كان نمو مهن اعلامية بالنسبة للمهـــن الصناعية ٠ وكان هذا الاتجاه من الوضوح بحيث استخلص أن المجتمع الأمريكىيعيش « وسط انتقال من مجتمع صناعى الى مجتمع اعلام » ٠ ويقدم البحث الذى أجرينــاه عن صناعة الاعلام الاسترالية نتائج مشابهة برغم أنه ما من شىء حدث بعد يبـــارى آخر نسبة فى التغيير الأمريكى ٠ فقد تضاعفت الحرف الاعلامية كنســـبة مئوية من مجموع القوة العاملة ، من ٨ر٥٪ الى ١٧٪ فيما بين عام ١٩١١ وعام ١٩٤٧ ، ثم زادت الى ٥ر٢٧ فى المئة فى عام ١٩٧١ ٠

قيمة المعلومات

انها لمسألة بسيطة نسبيا أن نبنى نماذج يبدو أنها تســمح بتحديد قيمـــة المعلومات ، ولقد وضعت أمثال هذه النماذج لتقويم المعلومات المستقاة من أنشـــطة مثل التنبؤ بالطقس والبحث والتطوير ٠ فهل النماذج التى من هذا القبيل تمكننـــا حقاً من الوصول الى نتائج يجب أن توجه السياسة ؟ انها الى حد كبير جدا تفترض الشكلات : ترد عمليات العالم الحقيقى المركبة الى مسائل تتعلق بعلم الحساب ، وليس من حاجة الى الاطار التحليلى من الطراز الذى ابتدعه كورناى ٠ ان قصور مثل هـــذا الأســـلوب فى عمل النمـــاذج ، وكنتيجة لهذا قصور الحاجة الى مثـــل هـــذا الاطار التحليلى ، هذا القصور يمكن تحديده فى حالتين : السياسة العلمية القوميــة ، والسياسة الاقتصادية القومية ٠

السياسة القومية للعلوم

تتضمن السياسة القومية للعلوم ادراج مجموعة مناسـبة من التوقعات طويلة الأجل عن العلم والتكنولوجيا فى التخطيط الاقتصادى والاجتمـاعى فى كلا القطاعين العام والخاص من الاقتصاد • وينبغى أن يصمم جهاز السياسة العلمية بحيث يحقق ذلك الغرض بأكثر الأساليب كفاءة • هناك مشكلات كثيرة :

– عدم توافر كل من انتاجية النشـاط العلمى والتكنولوجى الاجتماعيـة والخاصة ، وهذا نتيجة عدم وجود وحدة للقياس ، الفترة الزمنية التى تفصل بين آثار تلك الأنشطة وما يصاحبها من عناصر عدم التاكد ، انتفاء تطابق وثيق بين الأنشطة وآثارها من جهة والتنظيم الاقتصادى القائم وحقوق الملكية من جهة أخرى ، وعمومـا أسلوب التجزئة الذى اتبع بالنسبة للعلم والتكنولوجيا •

– يمكن اعتبار التوزيع الحالى للموارد على العلم والتكنولوجيا نتيجة ليست مترتبة على سير نظام قوامة السوق ولا على حساب رشيد للتكاليف والمنافع الاجتماعية• فالى حد غير معروف ، ولكنه كبير ، يجب اعتباره انعكاسا لبنيان القوة الاقتصـادية والسياسية القائم •

– يجب افتراض أن ادارة العلم والتكنولوجيا ممكنة عمليا ، بمعنى أن المجتمع يستطيع أن يؤدى دورا كمخترع لمستقبله هو • وتتطلب مثل هذه الادارة مقارنة بين الفترات الزمنية ، وبذلك تفترض سلفا قدرة على التنبؤ الاجتماعى والاقتصـادى والتكنولوجى وحلا لمشكلة المشاركة فى عملية وضع السياسة من جانب المواطنين الذين يزدادون اعتمادا على الأداء الكفء لقطاع الاعلام •

– العلم والتكنولوجيا ، شأنهما شأن العمليات الاعلامية الاخرى ، ينطويان على أنشطة مترابطة ومتكاملة من البحث والاتصال واتخاذ القرار ، وهذه يجب النظـر اليها باعتبارها عملية متكاملة • والاخفاق فى هذا الأمر لا يمكن أن يسفر الا عن نظرة مجزئة وغير مرضية الى دور العلم والتكنولوجيا •

والى أن يتوافر لدينا فهم مفصل لتلك الأنشطة التى ندعوها العلم والتكنولوجيا ومركزهما داخل صرح القطاع الاعلامى سوف نرى تقدما يسيرا يتجاوز التعليق الوارد فى تقرير فرنون الأسترالى فى عام ١٩٦٥ ، وهو أن « العلاقة بين البحث والتطـور ونمو الانتاجية علاقة بدهية » •

بمثل هذه المعرفة المفصلة قد يحدونا أمل فى تناول عدد من المسائل المعتادة التى تتصل بالسياسة العلمية • فمثلا سوف تساعدنا مثل هذه المعرفة فى تخطيط المجالس العلمية • ففى النقاش الأسترالى الحديث العهد سيقت الحجة بوجوب اختيار أعضاء المجلس العلمى على أساس قدرتهم الفردية على الاسهام الفعال فى عمل المجلس بدلا من اختيارهم باعتبارهم ممثل مجموعات معينة من أصحاب المصالح ، ويجب تحقيق التوازن بين التقويم فى العلوم الطبيعية والاجتماعية وبين الخبرة فى الميادين الأكاديمية والصناعة الخ • وبينما تمثيل جماعة فرعية أو حتى نظام مضاد قد تكون له بعض

الميزة ، مثلا في تقويم التكنولوجيا ، فان التأكيد على « القدرة في الاسهام الفعـــال » تأكيد سليم • ومع كل اذا علمنا الدور الواسع الذى يتصور بالنسبة لمجلس كهـذا فقد نسأل كيف يمكن توقع اسهام فعال من مجموعة ما اذا كانت تفتقر الى النظـــرة المتكاملة للعلم والتكنولوجيا فى داخل قطاع الاعلام • من الناحية النظرية يجب أن يفهم الأعضاء أدوار جميع الفئات فى قطاع الاعلام • وفضلا عن هذا يجب أن تساند مثل هذا المجلس شبكة من هيئات من المستشارين ولجان استشارية يراد بها أن تعكس مركز العلم والتكنولوجيا فى داخل الاطار الاعلامى الشامل • ولقد جاء وقت كان فيه الاقتراح باشتراك المستهلكين أو النقابات فى تشكيل الاستخدامات القومية للعلم والتكنولوجيا أمرا صدم معظم أعضاء المجامع العلمية ، وربما لا يزال يصدمهم ، ومع ذلك عين هازل هندرسون ، وهو من المدافعين عن دور مجموعات المصالح العامة ، عضوا في الهيئة الاستشارية التابعة لمكتب تقويم التكنولوجيا الأمريكى ، وذلك الى جانب رؤساء معهد ماسا سوئتسى للتكنولوجيا ومعهد كاليفورنيا للتكنولوجيا •

وبقدر ما يمكن استخدام تحليل التكلفة والمنفعة لتحديد توزيع الأموال بين الأنواع المختلفة من البحث لا يمكن التعرف على التكاليف والمنافع الا داخل اطـار قطاع اعلامى • فتصميم نظم الحوافز لضمان أن تلقى مشورة المجلس العلمى الاعتبار الواجب ، وتصميم الأجهزة للمحافظة على أمكانية الخلق والابداع فى مثل هذا المجلس، وخدمة اعلامية وتكنولوجية ، هذه جميعا تفترض معرفة منتظمة بقطاع الاعلام • ونقول بعبارات عامة ان النماذج المفيدة للسياسة العلمية يجب أن تصل الى :

« •• الصعاب المتعلقة بالمفاهيم ، وغموض ردود الفعل الاجتماعية والاقتصادية ، والتعقدات السياسية ، لن تستسلم لنماذج أكثر اتقانا ، وضعت باستخدام المكونات التقليدية • سوف تخرج نماذج أفضل ،لامن تكنيكات أفضل لتحليل النظم ، ولكن من نظريات أفضل فى علوم الاقتصاد والسياسة وسوسيولوجيا السياسة » •

تلك النظريات الافضل يمكن ان تساعد النظرة المتكاملة على نشوئها •

السياسة الاقتصادية القومية

حاول بحث حديث للمناقشة أعد للجنة الملكية عن الادارة الحكومية الأسترالية أن يستند الى الخبرة فى أماكن أخرى « بغرض أن ينقل الى أستراليا بعض تكنولوجيا اختبرت على المستوى الدولى ، لادارة السياسة الاقتصادية » • ربما تكون النتائج الرئيسية المستخلصة أقل أهمية من التعريفات المبدئية • فجرى تعريف السياسة الاقتصادية بأنها « مجموع أفعال تقوم بها الحكومة ومجموعات القوى الخاصة للتأثير فى المتغيرات التى يغلب عليها الجانب الاقتصادى » • وفسر هذا بأنه يتضمن التثبيت القصير الأجل والتصحيحات الهيكلية الأطول أمدا • وأرفق التعليق الآتى :

« بمعنى واسع جدا ينطوى بالطبع على عمل حكومى ، على معـــان اقتصادية مثلا فى السياسات الصحية والدفاعية • ولكن هذه السياسات وتنسيقها مع السياسة الاقتصادية بالمعنى الأضيق سوف تترك خـــارج مجال البحث الحالى » •

مهما يبد هذا الاجراء مريحا فهو قد يشكل تهربا من الموضوع · فالمسلم بـه على نطاق واسع أن العلم والتكنولوجيا يؤديان دورا مهما فى النمو الاقتصادى · أليس من الممكن أن يكون لاجراءات التثبيت القصير الأجل وللتصحيحات الهيكلية الأطول أمدا تأثير له شأن على الاستثمار فى العلم والتكنولوجيا بالنسبة للنظام ؟ هل ينبغى اتخاذ القرارات عن التصحيحات الهيكليـة أو الموضـوعية دون اعتبـار البـدائل التكنولوجية ؟ واذا كان الأمر ينطوى على تغييرات تكنولوجية مهمة فهل تتخذ القرارات المتعلقة بالسياسة دون تقويم التكنولوجيا ؟

قد تكون الأسئلة مما يحتمل الجدل ، وقد تشكلها افتراضات ضمنية عن طبيعة ما يتضمنه هذا من عمليات · فمثلا أثار شاكون بعض أسئلة طريفة عن التغيير غير المتصل على نقيض العالم المعروف والمعتاد الذى يكون فيـه التغيير تدريجيـا وتأثيره هامشيا · أين تجرى المحافظة على النسيج الاجتماعى ، وبالنسبة للأغرض المتوخاة من السياسة أين تكون العمليات قابلة لقلبها بحيث نضمن فرصة تنفيذ السياسة · وبرغم هذا فقد ظهر سريعا أن من الصعب حصر دراسة عملية وضع السياسة داخل حدود ضيقة · فالقوى الاقتصادية وغير الاقتصـادية تتفاعل ، والقـوى السيكولوجيـة والسوسيرلوجية والبيولوجية والتكنولوجية تتفاعل · وتدفقات المعلومات من أنواع مختلفة كثيرة يكمل بعضها بعضا ·

هذا الموقف يمكن تشبيهه بالمشكلة التى كثيرا ما يحدث تجاهلها ، وهى مشكلة هيكل رأس المال · فمنذ ربع قرن مضى تقريبا كان فى الامكان أن نطالع فى « تاريخ التحليل الاقتصادى » لشومبيتر بعض ملاحظات معقولة ومهمة جدا عن تكوين رأس المال · قال :

« هذا المخزون من السلع ليس كوما متجانسا ولا منظما · فأجزاؤه المختلفة يكمل بعضها بعضا بطريقة نفهمها بسرعة بمجرد أن نسمع عن المبانى والمعدات والخامات والسلع الاستهلاكية · ويجب أن تتوافر بعض هذه الأجزاء قبل أن نتمكن من تشغيل غيرها ، وثمة تعاقبات أو ثغرات بين الأفعال الاقتصادية تفرض نفسها وتزيد من تقييد اختياراتنا ، وهى تفعل هذا بطرق تختلف اختلافا كبيرا حسب تركيب المخزون الذى علينا أن نشتغل به » ·

ان الافكار التى أثارها شومبيتر عن رأس المال البشرى بالاشتراك مع الاعتبارات الهيكلية تشير الى مفهوم عن قطاع الاعلام · يجب أن نسأل كم من الأنواع المختلفة من المعلومات ، وتشمل المخزونات القائمة والتدفقات الجارية ، يكمل بعضها بعضها كما تتكامل الموارد الأخرى · هل نستطيع القول بأن تلك العلاقات المتكاملة يسـهل فهمها بمجرد أن نسمع عن الكتب وقواعد البيانات والأجهزة الالكترونية الحاسـبة والخطوط الأرضية والأقمار الصناعية ؟ هل نعلم أى الأجزاء يجب أن تكون متاحـة قبل أن نتمكن من تشغيل غيرها ؟ هل نعرف التعاقبات والثغرات بين الأفعال الاقتصادية التى تفرضها تكنولوجيا الاعلام الحديثة ؟

وعلى سبيل التلخيص نقول ان هناك معلومات من أنواع مختلفة كثيرة لدينـا حقائق قليلة وفهم يسير للعمليات الاعلامية برغم استعداد واسع الانتشار لأن نخصص

لها دورا مهما فى التطور الاقتصادى · والعمليات نفسها متنوعة ، تتراوح من أنشطة الطفل فى أحدى مدارس الرياض مرورا بالبحث العلمى الى أفكار « رجل الدولة أو المشرع » عند آدم سميث · وأعمال هذه العمليات طمسها عدم وجود حقوق للملكية واضحة ومحددة · وربما بسبب هذا المزيج من العقبات تجنب الاقتصاد التقليدى ، وتجنب الى حد كبير مشكلات معالجة المعلومات كمورد من الموارد الاقتصادية · والحل هو أن نعترف بوجود قطاع اعلامى بالاقتصاد يتكون من عمليات اعلامية متنوعة ·

قطاع الاعلام

وكما أن هناك أخطارا كامنة بالفطرة فى الأجراء التحليلى المتعلق بعزل النظام الاقتصادى عن النظام الاجتماعى الذى ينتمى اليه الأول ، كذلك تواجهنا الصعاب عندما نحاول أن نقسم النظام الاقتصادى الى مكونات وأن نضع نماذج تمثل الأساليب التى يعمل بها · وبرغم ذلك يجرى أداء هذه المهمة·فبريور مثلا يدرج نظامه الاقتصادى « جميع تلك المؤسسات ، والمنظمات ، والقوانين والقواعد ، والتقاليد ، والمعتقدات ، والاتجاهات ، والقيم ، والمحرمات ، وما ينتج عن هذه من أنماط للسلوك تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر فى السلوك الاقتصادى والنتائج الاقتصادية · ثم يروح يميز ثلاثة عناصر هيكلية : (أ) هيكل الملكية ، (ب) هيكل الدوافع المحركة ، (ج) هيكل المعلومات · وعلى ذلك فتحديد معالم قطاع الاعلام خطوة أساسية فى هذا المدخل الى تحليل سير النظام المطبق · وواضح أن العنصر الاعلامى مترابط بالعناصر الأخرى · فالاعلام يؤثر فى سير القوى الدافعة ، وكما أكد وتدرليخ يمكن النظر الى الملكية على أنها نظام اعلام لأصحاب الحق فى الملكية ·

يستطيع رجل الاقتصاد أن يساعد فى ابتداع تصنيف مناسب للعمليات الاعلامية · وهذه العمليات يمكن تصنيفها بطرق متنوعة : حسب نوع المعلومات التى تنقل ، حسب نوع المشارك فيها ، حسب طبيعة الاستجابة التى يراد استنتاجها ، حسب وسائل الاتصال أو تكنولوجيات الاعلام · وسوف يسهل التصنيف المنظم اذا مد نطاق جداول الاستثمار والانتاج من الطراز الذى ابتدعه ليونتييف ، من مجال استخدامها الحالى فى وصف وتحليل تدفقات المنتجات الى استخدام مماثل للتدفقات الاعلامية ·

فبرغم تنوع الانتاج فى نظام اقتصادى آخذ بالتصنيع استأثر هذا الأسلوب فى التحليل بالكثير من التفصيل الهيكلى وأبعاد التغيير · ومع كل فان شكله قد عكس الانشغال التقليدى بالعمليات الحقيقية والأنشطة الاعلامية الى حد فصلها عن الانتاج المادى ، أى هبطت الى فئة متخلفة عامة ·

اننا فى حاجة الى تصنيف وظيفى مفصل للأنشطة التى يتكون منها قطاع الاعلام · وهنا أؤكد عن عمد على الاعلام بدلا من الاتصال ، لأن عملية الاتصال لا يمكن فهمها الا فيما يتعلق بالعملية الاعلامية الأشمل · وفى اعتقادى أنه لا يمكن عزل نقل المعلومات عن أنشطة الخلق والتجميع الاخرى : التخزين ، الاسترداد والمعالجة ، التوزيع ، التسويق ، واستهلاك الخدمات الاعلامية ·

وبمجرد وجود أساس للمعلومات مناسب فانه يمكن التعرف على المشتركين وملاحظه طبيعة السوق وغير ذلك من علاقات القوى • قد توجد حالات تقرب من الفروض الذرية التى تقوم عليها نماذج رجل الاقتصاد ، ولكن اكبر الاحتمال أن تتميز أغلبيه الحالات بتوازن القوى غير متكافىء ، كالاسر ضد الشركات الكبيرة ، وهو التوازن الذى ولد بعض ما تحدث عنه جلبريت من ناحية القوة المضادة أو الاشراف الحكومى • يمكن تسجيل وتحليل تدفقات الرسائل ، وبهذه الطريقة يمكن تعيين معرفتنا بكل من بنيان قطاع الاعلام، والعلاقات بين ذلك القطاع وبقية النظام • ويمكن توقع أن تتعرض هذه العلاقات للتغيير بالطريقة التى تغيرت بها معاملات ليونتييف الخاصة بتدفقات المنتجات •

عندئذ يمكن وصف تكنولوجيات الاعلام على أساس العلاقات بين الاستثمارات والانتاج • يمكن ارتياد نتائجها الاقتصادية البديلة ، ومن المأمول امكان التنبؤ بها • وبهذا الصدد يجب التشديد على نقاط ثلاث : أولا هناك فهم على أساس طيب بدرجة معقولة للعملية الانتاجية فى معظم عمليات التصنيع • هذا لا يمكن أن يقال عن عمليات الاعلام ، فالكثير من الصعوبة التى تنشأ فى الدراسات عن عمليات التصنيع مرتبط بعدم فهم لتدفقات المعلومات ، من قبيل تدفقات المعلومات العلمية والتكنولوجية • وتتعلق النقطة الثانية بناحية معينة من عمليات الاعلام وما يرتبط بها من تكنولوجيات، أى اقتصاديات الحجم • وهذه مهمة لأنها يمكن أن تصبح أساس التنظيم الكبير وتركزات القوة • والنقطة الثالثة هى أنه عند الأخذ بتكنولوجيات جديدة يمكن ملاحظة حدوث تخفضيات فى التكلفة • ومما له أهمية كبيرة أن القرارات تأخذ فى الاعتبار مجموع التكلفة الاجتماعية للتغيير ولا تنبنى على تخفيضات مثيرة فى تكلفة ما هى المكونات فحسب بالنظم الاكبر •

هل للجهل بعض وظائف اجتماعية ؟

اتخذت صيغة معدلة من عنوان بحث أعده مور وتومين . كان بحثا له شأنه لأنه أثار سؤالا لم يكن متوقعا • ففى عالم ينتشر فيه الافتراض بأن « الاعلام » الأفضل مفيد من الناحية الاجتماعية حاول المؤلفان اقناعنا بأن ميلنا العقلانى قد يعمينا عن مزايا يوفرها الجهل ، ومنها المحافظة على المركز الممتاز ، والمنافسة العادلة والمفاهيم الثابتة ، وتعزيز القيم التقليدية ، وخلق حوافز تناسب النظام •

لا يمكن تقرير النتيجة الخالصة • بل ان السؤال الأبسط هو هل الميزانية القومية للعلوم والتكنولوجيا أكبر أم أصغر مما يجب • سؤال يبدو أنه يتجاوز حدود بحثنا • هذه المسألة الخلافية كانت موضع المناقشة فى الاجتماع السنوى الذى عقدته الجمعية الاقتصادية الأمريكية فى عام ١٩٧٢ ، وكانت النتيجة التى تم التوصل اليها أننا تقدمنا الى المرحلة التى عندها نستطيع القول بأننا لا نعرف الاجابة • وليس فى وسعنا أكثر من أن نميز بعض المؤشرات المحتملة • فاذا أمكن تحقيق قاعدة البيانات من طراز كورناى كان فى الامكان اجراء تحليل أكثر تفصيلا •

وحيث استقرت الترتيبات التنظيمية ويكون هناك نمط للنمو الثابت يكون فى الامكان استخدام فكرة مستوى أمثل من الانفاق على الاعلام بقدر ما يمثل ذلك الانفاق

تكاليف العملية · والتحرك نحو هذا المستوى الأمثل أو تغييرات النظام بقصد خفض هذا المستوى الأمثل قد ينظر اليه على أنه يسهم فى تحقيق مزيد من الانتاجية ·

وحيث تدفق المعلومات يجعل فى الامكان تحقيق خفض فى استغلال المــوارد الاخرى ، وهو ما يغلب افتراض أنه هــو الحــال بالنســبة للمعلومات العلميــة والتكنولوجية ، يمكن أن نرى فى العمليات الاعلامية عاملا يسهم إسهاما مباشرا فى النمو الاقتصادى · ولست فى حاجة الى التعليق على تقويم النمو الاقتصادى بسبب النقاش الحديث ·

ويشكل ذوو الاطلاع الحسن من الناس شيئا لازما لكفاءة سير النظام الاقتصادى والاجتماعى بأسره · يمكن أن يساعد توفير الخدمات الاعلامية الناس على أن يحسنوا استخدام وقت فراغهم ووقت عملهم ، وأن يتكيفوا بسهولة مع التغيير ، وأن يخططوا تعليمهم وتعليم أسرهم بمزيد من الفاعلية ، وأن يحصلوا على قيمة أكثر من دخولهم عند اجراء مشترياتهم ، ويقدموا اسهاما أفضل فى القرارات العامة ، ويعيشوا فى انسجام أكبر مع جيرانهم · كل هذه الأشياء يمكن تحقيقها بشرط الأخذ بفروض اساسية معينة · فيجب أن تتوافر لدى الذين يستقبلون المعلومات القدرة على استخدامها ، ويجب أن لا تحد من فرصتهم من هذه الناحية أو تلغيها أفعال الآخرين ·

سوف تعمل أنواع كثيرة من تدفق المعلومات على توليد التغيير بما فيه الازالة · فحيث يكتسب النمو المصحوب بالتغيير النوعى والقضاء على العمالة أهمية كبيرة يكون فى الامكان أن نتوقع اضفاء المزيد من القيمة على التنبؤ الناجح · وهذه عمليــة تراكمية ·

ربما يكون التأثير الذى يعظم انتشار توقعه والذى ينتج عن المزيد من المعلومات هو تقليل التفاوت ، التفاوت فى القوة والثروة والدخل · فاذا كان هذا هو الهدف كان خيرا ان نبحث فى هذا التوقع هل يستند الى أساس طيب · فاذا كان الأثر الناجم من زيادة المعلومات هو التسوية بين حالات المعرفة فى صفوف المشترين الذين يدخلون سوقا معينة فقد تتحقق النتيجة المتوقعة · وحتى فى هذه الحالة البسيطة علينــا أن نسأل هل المشترون يملكون هذه القدرة عــلى اســتخدام المعلومات · فتفاوت « القدرات » يمكن أن يعكس خبرة تعليمية مسبقة أو حتى آثار تقليد أثارت أمانى فى النفوس · ويمكن أن تقال أشياء مشابهة عن جانب البائعين فى السوق · فحيث تصبح المعلومات الجديدة متاحة للأسرات الصغيرة المشترين) والشركات الكبيرة (البائعين) يزداد احتمال وقوع الضرر الاجتماعى ، فقد لا يقتصر أمر الشركات على أنها أقدر عــلى استخدام المعلومات ، ولكنها تملك أيضا قدرة أكبر على العمل المضاد · وبعبارة عامة نقول ان المساواة فى الوصول الى المعلومات لا تضمن المساواة فى المنافع التى تتحقق · فتفاوت القدرات على استخدام المعلومات قد لا يحافظ فحسب على تركزات القــوة والثروة والدخول ، ولكن يزيد منها ·

فهل فى ازدياد تدفق المعلومات ضمان بتماسك اجتماعى أكبر ؟ بقدر ما يحقق النمو الاقتصادى بدون التضحية بنوعية الحاجة فأنى اميل الى الرد عــلى الســؤال بالايجاب · فبرغم النقد الحديث الموجه لعقيدة النمو هناك ميزة عامة فى تقليل الصراع

داخل مجتمع متكامل • يستطيع كل فرد أن يكسب دون أن يشكل تهديداً لجيرانه • هنا أيضاً يجب اجراء الكثير من الفروض الخاصة • فالاستفادة القصيرة الأجل يمكن فى الأجل الطويل ان تستسلم امام اعمال القتال • لم أقل ولم أقصد القول عن دور الدولة • فللعملية الاعلامية الكلية تأثير متغلغل بحيث يشمل جميع نواحى الحكم تقريباً • فالتنسيق مثلا سوف يتطلب مدة ليشمل السياسات المتعلقة بالعمالة والتنمية الاقليمية والهجرة والعلم والتكنولوجيا وبراءات الاختراع والاستثمار الأجنبي وحماية المستهلك والادارة المالية والنقدية • ليس من المحتمل فحسب أن يتحقق مثل هذا الكمال فى التنسيق ، ولكن يمكن للحكومة ان تبطل تأثير العملية بطريقتين : أولا بالتأكيد على بعض عمليات الاعلام واهمال غيرها ، قد تفشل فى تحقيق الامكانيات المحتملة الكاملة، وثانيا قد تصبح سياسة الاعلام بوجه خاص أداة للدولة •

النتائج المستخلصة

فيما يلى بعض انطباعات رئيسية تبرز من هذا النقاش :

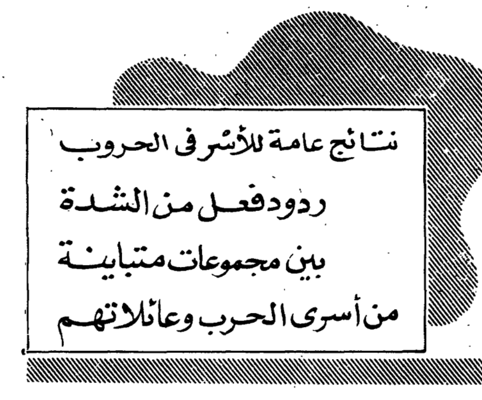
– بينما يكون العائد الاجتماعى من الاستثمار فى الاعلام كبيرا جدا قد لا يمكن تقدير قيمته من وجهات نظر جزئية ومنفصلة – بعضها عن البعض مثل التى تتضمنها السياسة العلمية أو السياسة الصناعية أو السياسة الاقتصـــادية أو فى اتجاهات المجموعة المهنية المقابلة •

– يجب توفير معلومات تجريبية شاملة مبنية على ادراك طبيعة قطاع الاعـــلام المعقدة •

– تحتاج هذه التطورات فى السياسة الاحصائية الى أن يسير بموازاتها نمو اقتصاد للاعلام •

يجب أن تسير هذه التطورات قدما بعضها مع البعض • وهى تتطلب ادراكا واعيا للدور الحيوى الذى تقوم به العمليات الاعلامية فى المجتمع الحديث •

وحين لا يتوافر ذلك الادراك لعمليات الاعلام لا يمكن أن نتوقع نمو الاهتمام وتحويل الموارد بما يجعل وضع سياسة قومية للاعلام امرا له معنى •



● الآسر ، منذ بداية التاريخ المرصود ، عنصر فى الصراعات المسلحة بين الأمم · ولقد استغلت مجموعات الأسرى من العسكريين والمدنيين استغلالا قاسيا كادوات للضبط والممارسة ، ومصادر للمعلومات ، وفدية عسكرية ·

أيدت هذا البحث مصلحة البحرية ، مكتب الطب والجراحة (طلب العمل رقم N00018-75-WR-00004 بتاريخ أول يوليو سنة ١٩٧٤) ، كما أيده مكتب الجراح العام ، مصلحة الجيش (طلب الشراء الحربى رقم ٧٥ ـ ١ · بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧٤) · والآراء التى يتضمنها هذا المقال هى آراء المؤلفين · ولم تصدق مصلحة البحرية عليها ، ويجب أن لا نستنتج أنها لاقت أى تصديق من المصلحة ·

فمثلا فى المجتمعات المصرية ، ومجتمعات بلاد ما بين النهرين القديمة ، كان الاقتصاد يعتمد جزئيا على الأسرى الذين كانوا يعملون أرقاء كمصدر هام للعمل · ومنذ ذلك الحين كان المعتاد أن يعامل أسرى الحرب بوحشية على ممر العصور ، دون أن يكون لحياتهم قيمة تذكر ، الا كمصدر لدفع الفدية من أجل التنمية الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية · وكان استعباد الأسرى ، وتقتيلهم ، واستعمال جميع أنواع القسوة معهم ، تعد شيئا مقبولا كمظاهر طبيعية للحرب · وظل الأمر كذلك حتى وضعت حرب الثلاثين سنة أوزارها · وعلى ضوء بنود معاهدة

الكاتب : جوليـاس سيجـال
ادنـا ج. هنتر
زيـلدا سيـجال

يعمل الدكتور جولياس سيجال مديرا لقسم الاعلام العلمى والعام فى المعهد القومى للصحة النفسية بروسيل فى ولاية ماريلاند ؛ويعمل كذلك مستشارا لمركز دراسات أسرى الحرب . اما الدكتورة ادنا "ج" هنتر فهى باحثة فى علم النفس الاكلينيكى ؛ ومديرة مساعدة فى ادارة مركز دراسات أسرى الحرب بمركز بحوث الصحة البحرية بسان ديجو فى ولاية كاليفورنيا حيث تتخصص فى بحوث الأسرة . وتعمل زيلدا سيجال اخصائية نفسية مدرسية فى بيتيسادا بولاية ماريلاند . ويدين المؤلفون بالشكر العميق لسوزان ماريش لبحثها الببليوجرافى المخطوط .

المترجم : محمد كامل النحاس
وكيل وزارة التربية والتعليم سابقا

ويستغاليا للسلام (١) بدأ اطلاق سراح الأسرى ، دون دفع الفدية ، بعد انتهاء الحروب .

وبحلول القرن الثامن عشر ، عندما بدأت الأفكار الانسانية تحدث أثرها عدلت الاجراءات القائمة الخاصة بالأسرى ، فقد زاد استعداد الناس والشعوب لقبول قواعد أكثر رحمة فى معاملة أسرى الحرب .

وقامت محاولات لتعديل الأحكام الخاصة بمعاملة الاسرى ، التى لقيت من قبل نجاحا متغير الصور ، ولكنها وصلت الى نقطة تحول بقيام معاهدة جنيف سنة ١٩٤٩ . ومع أن التصديق على الأحكام لا يمنع المعاملة غير الانسانية ، بقدر ما تمنع القوانين الجرائم ، فانها تحدث التزامات قانونية . وظهورها الى حيز الوجود هو مصدر للضغط الخلقى ، والضغط السياسى آخر الأمر على السلطة الآسرة لاضفاء المعاملة الانسانية . وعلى الرغم من هذا التقدم البطىء فلا يزال الأسر العسكرى يشكل تجربة شديدة للغاية .

ويبدد أى شكوك حول هذا الأمر الرجوع للاحصائيات المنشورة التى قام بها بازكر فيما يتصل بالأسر فى أثناء الحرب العالمية الثانية ، وقد وصلت فيها وفيات الأسرى الى حد لم يسبق له نظير ، وتقدر بما بين ستة ملايين وعشرة ملايين . ومن بين الأسرى الأمريكان والانكليز مات فى الأسر ما يقرب من ١١ ٪ . وقد كانت وفاتهم

(١) عقدت هذه المعاهدة سنة ١٦٤٨ بعد انهاء حرب الثلاثين سنة : المترجم

بسبب سوء التغذية نتيجة للاهمال المتعمد ، وكذلك لم يعد لأوطانهم من محنة الأسر حوالى ٤٥٪ من الألمان الذين أودعوا معسكرات الاعتقال الروسية ، ولم يعد ٦٠٪ من الروس الذين أسرهم الالمان • وهذه الأرقام المتأرجحة لا تأخذ فى الحسبان الملايين العديدة ممن لقوا حتفهم فى معسكرات الاعتقال التى لطخت وجه الخريطة الأوربية فى أثناء الحرب العالمية الثانية •

المدى والمدخل

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية بنوع خاص قام الباحثون بمحاولات منظمة لتسجيل الآثار المباشرة ، على المدى الطويل لتجربة الاسر • وقد أجرى مسح النتائج الجسمية والنفسية والاجتماعية للأسر بواسطة علماء السلوك فى دول مختلفة ويهدف هذا المقال الى استعراض موضوعات البحث المشتقة من مثل هذه الدراسات •• والافتراض الذى تنطوى عليه الدراسات هو أن للأسر تأثيرا على الصحة والسلوك ، يكاد يكون ثابتا نسبيا بين الشعوب والحضارات ، وأن الأثر الجسمى والنفسى والاجتماعي لتجار بالاسر يمكن التنبؤ به الى حد ما ، مهما كان دور الشخص آسرا أو أسيرا •

وبطبيعة الحال يجب أن نشير الى أن القاعدة فى أى مظهر للسلوك الانسانى هو التغير لا الثبات • ومن الواضح أو كل خبرة أسر فريدة من نواح كثيرة ، مثلا من حيث طبيعة ثقافة الأسير والآسر ، ومدة الأسر وظروفه ، والاتجاهات نحو الحرب ، وغير دلك من عوامل كثيرة • ومع ذلك فالهدف هنا هو تأكيد الثبات والتطابق الذى تظهر به آثار الأسر مع الزمن ، ومع بنيات ومجموعات أسرى الحرب الشاسعة الاختلاف •

التأثير على الصحة الجسمية

ان بيئة السجن التى يعيش فيها أسرى الحرب تجمع بين مزيج قوى من الصعوبات الجسدية والحرمان من جهة ، والتوترات والاصابات النفسية الكبيرة من جهة أخرى • وقد يكون من المجازفة حقا أن نحاول التمييز بين التأثير النسبى لكل من هذه العوامل على الحالة الصحية قبل الأسر للذين عادوا الى أوطانهم ، ولكن من الواضح على كل حال أن الذين اجتازوا تجربة الأسر يتعرضون لأنواع شتى غير محددة من المتاعب والاعراض الجسمية التى يمكن أن ترجع لتجربة الأسر الكلية •

وبالنسبة للحروب التى نشبت فى نصف القرن الماضى ، وعلى ضوء التقارير التى وضعتها بلاد مختلفة ، تبرز نتيجة رئيسية ، هى أن الأسر فى بلد آسيوى كان له نتائج أكثر سوءا من تلك التى عقبت الاسر فى بلد أوربى • ومع ذلك فقد تبين أن الفروق فى تلك النتائج كانت فروقا فى الدرجة أكثر منها فى النوع ، ويظل نهج تجربة الذين عاشوا بعد الأسر ثابتا تقريبا : احتمالا كبيرا للتعرض للأمراض وللوقاية قبل الاوان •

ولقد ظهرت قاعدة هامة للحقائق التى تصف وتوضح المرض الجسمى الذى يعقب الاسر فى أثناء اجتماع المؤتمر الدولى للآثار المتخلفة عن الأسر والنفى ، الذى عقد فى لاهاى سنة ١٩٦١ • وكان الهدف من المؤتمر الذى نظمه الاتحاد العالمى للمحاربين القدماء هو دراسة الاعراض المتأخرة للأمراض التى تظهر بعد

خمس سنوات كحد أدنى ، وغالبا بعد فترة تمتد الى عشرين سنة بعد الأسر . وقد حضر المؤتمر سبعون عضوا يمثلون اثنتى عشرة دولة ، وقدمت فيه دراسات عن موضوعات مثل الأمراض النفسية العصبية ، وأمراض القلب ، والروماتيزم ،والأمراض الباطنية ، والغدد الصماء ، وأمراض النساء ، والشيخوخة . وقد شملت مجموعات الناس الذين أشير اليهم فى الدراسات المختلفة التى جمعت فى مجلد ضحايا معسكرات الاعتقال ، وكذلك مجموعات أسرى الحرب من قوميات مختلفة . وقد ألقت أعمال المؤتمر الضوء على مجال عريض من المشكلات الصحية بعد الأسر : اضطرابات الدورة الدموية ، مثل : السل ، ومضاعفات النزلات الشعبية ، وأمراض الصدر المزمنة ، والاضطرابات القلبية الوعائية ، وتشمل اضطرابات القلب الوظيفية ، وتصلب الشرايين ، واضطرابات الهضم ، واختفاء فترة الطمث ، وتوقف الوظيفة المبيضية لدى الكثيرات من النساء فى أثناء الأسر . وما يعقب ذلك من آثار مضايقة للأمراض النسوية ، والروماتيزم المزمن ، واصابات الجهاز العصبى المركزى والمحيطى ، وتبين كلها اتجاهات انحلاليا وتقدميا بالتدريج . وتؤدى قراءة أعمال المؤتمر الى اهتزاز الوضوح فى التمييز بين الشخصيات القومية ، والى ظهور خيط ثابت من النقص الجسمى عبر الشعوب والثقافات ناجم عن الأسر .

ويظهر موضوع رئيسى فى مؤتمر لاهاى سنة ١٩٦١ ، وقد ظهر أيضا فى عدد من الدراسات التى قامت بعد ذلك ، وهو عملية التقدم فى السن قبل الاوان نتيجة للأسر . وقد فسر بعض الباحثين هذه الظاهرة بأنها ناتجة عن تصلب الشرايين المبكر . وأرجعها آخرون الى ظهور أمراض مفسدة فى الجهاز العصبى المركزى . وقد ركز هيربرج الذى بحث فى تقدم العمر المبكر بين أسرى الحرب السابقين من رعايا الدول المختلفة التى أسهمت فى الحرب العالمية الثانية اهتمامه على معالم نفسية تشمل النقص فى الذاكرة وفى القدرة على الانتباه والتركيز ، مع زيادة فى التعب وقد ميز كثير من الباحثين الشيخوخة المبكرة بين أسرى الحرب السابقين من حيث مظهرهم العام ، كالتحولات فى الاتجاه ، والمشية ، وحالة الجلد ، وتقاسيم الوجه .

وهناك محور رئيسى آخر للدراسات حول تأثير سوء التغذية والتجويع الشديد وقد وضحت بقوة آثار التجويع بين الجنود الأسرى فى عدد كبير من الدراسات . ومثل منوالى لذلك هو تقويم أسرى الحرب الكنديين عقب أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها . فبعد أن استسلمت سنغافورة فى فبراير سنة ١٩٤٢ وقعت قوة كبيرة من الجنود الكنديين فى الأسر وبقوا فى أغلاله الى نهاية الحرب . واستعاد هؤلاء الأسرى السابقون أوزانهم الجسمية الأصلية بعد الافراج عنهم . ولكن بعد سنة واحدة من تحررهم من الأسر استمروا يشكون من عدد من المتاعب ، يرجع معظمها فى الغالب الى عوامل عصبية ، وينسب الكثير منها الى الغذاء السيء الذى كانوا يتناولونه فى أثناء الأسر . وكان أكثر المشكلات التى قاسوا منها تواترا هى سرعة التعب ، وغزارة العرق دون سبب واضح ، والخدر (التنميل) والتقلص فى عضلات باطن الساق ، والرؤية الرديئة ، والأوديما (الارتشاح فى النسيج الخلوى) ، والبهر (عسر التنفس) عند القيام بمجهود بسيط ، والخفقان ، وفقد الشهية ، والتهيج ، والأرق .

ويظهر دليل آخر على تأثير سوء التغذية على الذين بقوا من أسرى الحرب فى دراسة نادرة نسبيا قام بها شنيتكر وماتمان وبليس على أسرى الحرب اليابانيين

الذين أطلق سراحهم ٠ فبعد الهزيمة التى حلت باليابانيين فى جزر الفلبين فى ربيع سنه ١٩٤٥ بدأت الجيوش تتراجع الى تلال لوزون ٠ واضطروا هناك الى أن ينشطروا فى مجموعات صغيرة ، ينبشون فى الأرض عن الطعام أينما ذهبوا ، ويعيشـــون على مواد مثل الحشائش وأوراق وفروع البطاطس ، وقد منع الفليبيون عنهم الأرز العادى ، وقصب السكر ، واللحوم والخضراوات ٠

وفى نهاية الحرب بدأ الجنود اليابانيون يستسلمون بالآلاف ، والكثيرون منهم - ممن اعجزهم المرض عن الخروج من مخابئهم - وجدوا أنفسهم فى المستشـــفى ١٧٤ التابع لسجن نيوبيليد الواقع على اللوزون ٠ واختير أربعة وعشرون من المرضى الأشد جوعا لدراسة خاصة ٠ وقد كشفت دراسات تفصيلية اكلينيكية ومعمليـــة استمرت مدة ستة أسابيع عن أعراض عديدة تشمل : النقص فى الوزن ، والذبول، والاسهال ، والبهر والحفقان من الاجهاد ، والاعراض العصبية ، وفقـــر الدم ، والطفيليات المعوية ، والشذوذ الوظيفى الكبدى ، ودلائل على الامتصاص المعـوى غير السوى ٠ وعلى الرغم من الرعاية الطبية الجيدة والتغذية العالية الســـعرات والفيتامينات فقد كانت استجابة هؤلاء المرضى للعلاج بطيئة ٠ وقد مات أثنـــاء الدراسة خمسة من الأربع والعشرين حالة ٠

وتؤيد دراسة أجريت على مجموعة من قومية أخرى - جنود بريطانيين وقعوا فى أسر اليابانيين - عمومية تلك النتائج ٠ ففى أثناء الأسر عاش هؤلاء المسجونون عـلى غذاء فقير فى السعرات والبروتينات والدهنيات ٠ ونتيجة لذلك قاسى جميـــع الأسرى من سوء التغذية ، وظهر فى الكل تقريبا الدليل النوعى على أمراض النقص المختلفة فى الفيتامينات ، خصوصا الأوديما ، والالتهاب العصبى المحيطى ، والعمى وفى أثناء الفترة بين سنة ١٩٤٥ و سنة ١٩٥٦ بعد الحرب العالمية الثانية تم فحص ما يرى على خمسمائة من أسرى الحرب السابقين ، ونكرر فحص معظم هؤلاء ٠ وكانت أهم الأعـــراض التى لوحظت هى : التعب ، وفقدان الشهية ، والأعـــراض المعدية المعوية ، والأعراض القلبية الوعائية ، وخدر الأقدام والسيقان ، وضـــمور العصب البصرى ٠ وقد بدا بعض التحسن فى جميع الاعرض أثناء فترة الدراسة، وكان أقل تحسن فى الأعراض العصبية ، وفى الاضطرابات البصرية ٠ وقد أبرز عدد من الباحثين حدوث تلف فى الكبد نتيجة فترات من الجوع ٠ فمثلا الدراســـة التى قام بها كوك دراسة نموذجية ، تتضمن متابعة لفترة اثنتى عشرة ســـــنة لفريق من المحاربين القدماء الكنديين يبلغ عددهم ٣٩١ كانوا يعانون من نقص فى التغذية من ديسمبر سنة ١٩٤٤ الى أغسطس سنة ١٩٤٥ ٠

ولقد أورد عدد من الباحثين أمثلة عن حدوث مشكلات بصرية متخلفـــة ٠ فمثلا عرضت دراسة قام بها بلوم وميرز وتايلور الصورة الاكلينيكية الخالصـــة بين الجنود الأمريكان الذين أطلق سراحهم بعد أن أودعوا معسكرات الاعتقـــال اليابانية لمدة طويلة عانوا فيها من سوء التغذية الشديد٠ وقد ركزت الدراســـة على ثلاثة وثلاثين جنديا أسروا فى ابريل ومايو سنة ١٩٤٢ فى باتان وكوريجيدور وفك أسرهم فى أوائل سنة ١٩٤٥ ٠ وفى أثناء الفترة التى مرت بين تحريرهم وقيام الدراسة كان هؤلاء المرضى قد استعادوا وزنهم السوى تقريبا ، ولكن الباحثين خلصوا الى أن سوء التغذية يمكن أن يتسبب فى ضمور العصب البصرى الذى لا يشفى ٠

وقد وجد بيرد وماكدونالد أن الكثيرين من الجنود الكنديين الذين أسروا عند سقوط هونج كونج فى سنة ١٩٤١ كانوا يقاسون من نقص فى حدة البصر يختلف

بين بسيط وحاد ، وبين وقتي ودائم ٠ وقد ظهر هذا النقص أول ما ظهر بعد سنة من اسرهم ، وقد بينت دراسة تتبعيه بعد خمس عشرة سنة تقريبا أنه لم يظهر تغير ذو بال في المرض الذى اكتشف اولا في المرات ابصريه ٠

وقد نجد الدليل الاكثر اثارة على تأثير الاسر في الدراسات التى تركزت في احصائيات الوفيات ، ومع أن عددا قليلا من الدراسات المضبوطة ضبطا طيبا قد أجريت فان الدليل المتاح من خلال عدد من المصادر يشير بقوة الى ان الأسرى العائدين من أية دولة يتعرضون الى درجة كبيرة للموت قبل الاوان ٠ وقد وجد كوهين وكوبر في دراستهما التتبعيه لاسرى الحرب العالمية الثانية من الامريكان أن معدل الوفيات بين اسرى الحرب السابقين الذين سجنوا في الاراضى التى استولى عليها اليابانيون اثناء السنتين الاوليين عقب الافراج عنهم ، كان أكبر بمقدار ٢ر٢ مرة من معدل الوفيات بين المحاربين القدماء الاخرين المتكافئين معهم فى السن والخدمة ٠ وقد نقص المعدل بعض الشيء بمرور الزمن ٠ ولكنه بقي مرتفعا أربع سنوات تالية ٠ولكن لم يظهر هذا الاتجاه بين أسرى الحرب الذين أودعوا السجون فى أوربا ، والذين كان من الواضح أن خبرة الأسر لديهم لم تكن بمثل الشدة التى عانى منها الأسرى الأولون ٠ وكانت الأسباب الرئيسية للوفاة بين أسرى الحرب من جهات المحيط الهادى هي السل والحوادث ، التى وقعت ٥ مرات ، و ٥ر٢ مرة على التوالى أكثر مما كان متوقعا ٠ وكانت الاسباب الأخرى للوفاة هي : المرض القلبي الوعائى، والاورام الخبيثة ، وأمراض الجهاز الهضمى ، والانتحار ٠ وقد حدثت كلها بمعدل يقرب من ضعف المتوقع على ضوء الخبرة بالذكور البيض فى الولايات المتحدة الأمريكية ٠

وفى دراسة بعد ذلك قام نفرجر بمتابعة الوفيات بين جنود الجيش الامريكى الذين وقعوا فى الأسر أثناء الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية . والوفيات بين مجموعات ضابطة مختلفة حتى سنة ١٩٦٥ ٠ وتشير النسب المعيارية للوفاة والمعدلات المعيارية للوفيات الى زيادة مبكرة واضحة في الوفيات بين الأسرى الذين وقعوا فى أيدى اليابانيين أثناء الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية ٠ وعلى العكس من ذلك لم تحدث وفيات بين الأسرى من أوربا وحوض البحر الأبيض المتوسط حتى سنة ١٩٦٥ ٠

وقد ارتفعت بشكل واضح معدلات الوفاة بين الأسرى الأمريكيين فى الحرب الكورية ٠ وفي غضون الاثنى عشر عاما التى عقبت عودتهم من كوريا كان احتمال الوفيات بين أسرى الحرب الامريكان أكثر بنسبة ٤٠٪ من احتمال الوفيات بين الامريكان البيض فى مثل أعمارهم ، ممن لم يقعوا فى الأسر ٠ وقد تبين أن أكثر الأمراض الهامة التى تسبب الزيادة فى وفيات أسرى المحيط الهادى هي : الحوادث، والسل ، والكباد المزمن ٠ وكانت الاصابات أكثر أسباب الوفاة شيوعا ٠ وأهم أسباب الوفيات الزائدة بين الشباب من الاسرى ٠ وكانت حوادث الانتحار ٠ على الرغم من قلتها ، أكثر بنسبة ٣٠٪ بين الأسرى منها بين المجموعة الضابطة ٠ أما الوفيات بسبب تصلب الشرايين فقد حدثت في المجموعتين بمعدلات متماثلة .وكذلك الأمر فيما يتصل بالوفيات التى حدثت بسبب الأورام الخبيثة وأمراض الجهاز التنفسى ٠ وقد حدثت الوفيات الناجمة عن تصلب الشرايين بمعدلات متماثلة تقريبا فى كلتا المجموعتين ٠ وكذلك الأمر فى الوفيات الناتجة عن الاورام الخبيثة وأمراض الجهاز التنفسى ٠

وربما كانت أسباب الموت أكثر اثارة من معدلات الوفاة الطبيعية · ان الحوادث العنيفة والانتحار والقتل مسئولة عن أكثر من ٥٠٪ من مجموع الوفيات· وان احتمال قيام أسير الحرب الأمريكى العائد من كوريا بالانتحار كان ثلاثة أمثال احتمال قيام زميله الذى لم يقع فى الأسر · واحتمال وفاته فى حادث كان يعادل ما يقرب من الضعف ، واحتمال قتله كان يزيد على ثلاث مرات · وبينما الحقائق عن الانتحار والقتل اشتقت من عينات صغيرة فانها تماثل كثيرا الاكتشافات غير الاحصائية التى توصل اليها علماء النفس والطب النفسى الذين تخصصوا فى تأهيل المحاربين وأسرى الحرب ·

ويبرز أيضا الدليل على ارتفاع معدلات الوفيات بين أسرى الحرب الباقين من خلال دراسة مجموعات من قوميات أخرى · فقد تبين من دراسة فى سنة ١٩٥٩ أن أعلى معدلات الوفيات بين أسرى الحرب الالمان كانت بين الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٠ سنة و ٥٠ سنة · وكان السل ، والتهاب بطانة القلب ، وهبوط القلب ، ومرض الكبد ، وتعب الكلى ، أسبابا رئيسية للوفاة ، بمعدلات أعلى بكثير ، اذا ما قورنت بمتوسط السكان من الرجال فى الاعمار الموازية · ففى حالة وفيات السل كان المعدل أعلى عشرة أضعاف ، وفى مرض القلب كان أعلى ست مرات ،وفى مرض الكبد خمسة عشر ضعفا · وقد أدت الدراسات التى قامت على الاسرى الكنديين فى الحرب العالمية الثانية ، والتى لخصها ج · دوجلاس هيرمان الى ملاحظة أن أسرى الحرب قد عانوا من معدل وفيات فى سن مبكرة أعلى بالمقارنة مع المحاربين الذين لم يقعوا فى الأسر ·

الآثار النفسية

فى الحياة آلام كثيرة يقاس الناس منها ، والألم الجسمى ليس أسوأها · ان أفظع الآلام هى آلام الضياع ، عندما لا تملك شيئا ، لا الأسرة ، ولا البيت ، ولا الروابط ، ولا شىء · ان ذلك هو أسوأ الآلام فى العالم ·

نطق بهذه الكلمات أسير أمريكى عاد من فيتنام فى سنة ١٩٧٣ · ومن المحتمل أن تترك الاصابة العاطفية الناجمة عن الاسر بقية من جرح نفسى لا يبرأ أبدا ·ويظهر الدليل على ذلك فى دراسات متنوعة ، ومن خلال الملاحظات الاكلينيكية · ويصف حشد كبير من أنواع التقويمات للعائدين من الاسر الذين ينتمون لقوميات مختلفة التغييرات الحادة والمزمنة معا فى الشخصية والتكيف ، التى تعكس الشدة الهائلة التى تعرض لها أسرى الحرب ·

ويظهر قدر كبير من الحقائق التى تصف النتائج الوجدانية الطويلة الأمد للأسر من خلال الدراسات الكثيرة التى أجريت على الذين بقوا من معسكرات الاعتقال فى الحرب العالمية الثانية · ان الخطر من القيام بمقارنات مباشرة وصريحة بين هذه التجربة وتجارب أنواع الاسر الاخرى خطر كبير ولا شك · وباجماع الآراء تحمل الذين نجوا من تلك المعسكرات تجربة فريدة فى حوليات تاريخ البشرية ومع ذلك فيمكن أن نرى نتائج الاصابة من معسكرات الانتقال كمشكلات منعكسة من اعادة التكيف التى يشترك فيها جميع الاسرى السابقين ·

وتعتبر الدراسات التى أشرف عليها كلاين وكورانى فى اسرائيل ،وتروتمان فى الولايات المتحدة ، وايفينجر فى النرويج ، مطابقة تماما للمقالات المتعددة التى بدأت تظهر بعد الحرب العالمية الثانية بما يقرب من عشر سنوات • وهى تشير جميعا الى حدوث اضطرابات نفسية بدرجة كبيرة للغاية بين الذين بقوا على قيد الحياة ممن لحقتهم الاصابة فى معسكرات الاعتقال • وقد قرر بنشايم فى سنة ١٩٦٠ أن نصف جميع المرضى فى مستشفى الامراض النفسية والعصبية بحيفا كانوا يعالجون من آثار الاضطهاد النازى • وفى سنة ١٩٦١ قدم ماتوسك دراسة لمئة وثلاثين من الباقين على قيد الحياة ، كان يعتقد فى أول الامر أنه لم يظهر فيهم آثار من تجربة معسكر الاعتقال ، وقد تبين فى هذه الدراسة أنه ما من شخص واحد الا ظهرت فيه علائم المرض ، ولو أنه كان خفيا بشكل سطحى •

وبعد عشر سنوات قرر هوكنج أيضا أن جميع الذين سجنوا فى أحياء اليهود ومعسكرات الاعتقال قد بدوا بمظهر خاص ، يمكن به تمييزهم عن المرضى الآخرين الذين يجلسون فى المستوصفات أو فى غرف انتظار الاطباء • وقد خلص من ذلك الى أنه على الرغم من أن الافراد يختلفون فى قدرتهم على التكيف لدرجات الشدة المختلفة فان معاناة الشدة الزائدة الطويلة الامد تتسبب فى ظهور أعراض عصابية فى كل شخص يتعرض لها » •

ان النسيج العادى للمرض النفسى الذى يبرز من خلال هذه الدراسات أصبح يعرف « بمجموعة أعراض معسكرات الاعتقال » ، وكان يطلق عليه فى أول الأمر اسم « عصاب العائدين من الأسر للوطن » ، ثم بدل بعد ذلك باسم «اعراض ك ز » واذا قرئت آثار الجروح النفسية لتجربة معسكرات الاعتقال فى الحرب العالمية الثانية دون تعصب فانها تشكل اعراض الأمراض النفسية فى كتاب مدرسى : الاكتئاب . والذنب ، والقلق والأرق ، والتعب ، والآلام الجسمية النفسية ، الخ . وتبدا محنة الأسر تأخذ شكلا أكثر مرارة فى الحياة اليومية للذين بقوا أحياء بعد الأسر — تهيجا غير معقول مع أعضاء الأسرة : استجابة من الفزع الشديد للمثيرات العادية مثل المكالمات التلفونية غير المتوقعة ، وكوابيس متكررة ، والعجز عن الشعور بالسرور فى أى شىء ، والتأمل الباطنى الزائد المزمن ، والشعور الممزق بالذنب ، وعدم الاستقرار المستمر ، والتفتيش الدائب •

ويمكن أن يخلص الانسان ، مع عدم تواجد حقائق أخرى ، الى أن الاعراض التى لوحظت بين من تبقى على قيد الحياة من اسرى الحرب فى معسكرات الاعتقال هى وظيفة حضارة الضحايا وشخصيتهم • ومثل نمطى لذلك هو يهودى شرق أوربا مع نزعته للتأمل الباطنى والاستثارة العاطفية • وعلى ذلك فمن المفيد ثقافيا أن ننتقل مسافة نصف العالم الى الشرق الأقصى ، حيث كان الأسرى من الأمريكان وكان السجانون آسيويين • ويشير بيب فى تقرير نشر حديثا الى أن العلاقات العجيبة والباقية لأمد طويل ، المميزة تجربة الأسر فى الشرق أثناء الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية ، هى الأعراض النفسية التى تفشت مع الزمن بين العائدين من الاسر • وتلحظ هذه بنوع خاص فى المعدلات الضخمة للمستشفين (الذين يدخلون المستشفيات) بسبب كل من الانهيار العصابى والانهيار الذهانى • ويستنتج

يبيب أن الكثيرين من هؤلاء الأسرى قد عادوا بإصابات نفسية دائمة • لقد شعر أسرى الحرب الذين نجو من حظائر السجون الكورية ومن معسكرات الاعتقال شعورا واضحا بالآثار النفسية المتخلفة • وبسبب طغيان الدراسات عن أسرى الحرب الامريكان والذين نجوا من معسكرات الاعتقال ، على غيرها من الكتب والمطبوعات ، فقد يكون أمرا طبيعيا أن نستنتج أن أنواع الشدة في الأسر تترك بصماتها على مجموعات معينة من أسرى الحرب ، ولكن من الواضح أن الأمر ليس كذلك ، كما يتكشف بسرعة حتى من خلال النظرة السطحية فى الدراسات القائمة •

قام كرال ودازدر وويجدور بدراسة مضبوطة نادرة عن آثار تجربة الأسر بعد مضى عشرين سنة ، فى مجموعة من أسرى الحرب الكنديين • وقد تكشفت هذه الدراسة عن كثرة حدوث التوتر العصبى ، والقلق (العام والمتصل بموقف معين) والاكتئاب ، وسرعة التهيج ، والعزلة الاجتماعية ، وضعف الذاكرة ، وبطء التفكير • وبالمثل سرد الكثيرون من أسرى الحرب النيوزيلانديين العائدين من أوربا : الضجر ، وعدم القدرة على الاستقرار ، وضعف القدرة على التركيز وعلى التذكر ، والميل الى الانفعال بسهولة (خصوصا بالأفلام أو الموسيقى المثيرة) ، والشعور بالحرج والاضطراب عند مقابلة الغرباء ، والكراهية الشديدة للزحام والطوابير ، والرغبة الملحة للهدوء والوحدة •وكان الكثيرون من الرجال يميلون الى التبرم بتقييد حريتهم فى العمل ويعارضونه • وبالمثل أيضا وصف العائدون من الشرق الأقصى أنفسهم بأنهم عصبيون وانفعاليون أو سريعو الاستثارة ، وبلداء ، وعاجزون عن التركيز ، ويقنعون بالجلوس والسرحان ، ومكتئبون ، وغير قادرين على النوم ، وسريعو التهيج بسهولة ، ومتعبون عقليا • وبينما يذكر هؤلاء أن هذه الأعراض أصبحت أقل وطأة بمرور الزمن أتضح أن الذين أمضوا ثلاث سنوات أو أكثر سجناء فى الشرق الأقصى ظهرت عليهم الآثار الخاصة المتبقية عن الأسر •

وقد كشفت الدراسات التى قام بها جوليت وموتان عقب الحرب العالمية الثانية ، وتركزت على عينة من ٥٩٨ من أسرى الحرب الفرنسيين الذين كانوا يعانون من المشكلات النفسية العصابية ، عن وجود حالات اكتئاب عديدة ، متضمنة لحالات اكتئاب ذهانية ، ظهرت مبكرة ، بسبب تجربة الأسر • وقد برزت نتائج موازية من خلال حقائق جزئية متناثرة أتيح الحصول عليها بعد الحرب العالمية الأولى • وفى أوصاف تأثير الأسر على مسجونى الحرب الفرنسيين فى الحرب العالمية الأولى باشارة الى « الحنين الذهانى للأسرة » ، والأعراض البارزة له هى القلق الذى يتركز بنوع خاص على الاقتلاع من الأسرة والانفصال عنها • وهناك ايضا اشارة الى حالات من ردود أفعال تحريرية اتخذت غالبا شكل الماليخوليا (السوداء) أو نوبات مائية (نوبات من الهوس) ، هوس العودة • وكان من الأوصاف البارزة أيضا التى سردها الأسرى الفرنسيون العائدون من الأسر « حالات الضعف من الأسر » وتتميز بالتعقب الشديد ، ونوبات القلق ، والنوبات العصبية ، وذرف الدموع • ومن بين الشكاوى الجسمية النفسية بين أسرى الحرب العالمية الأولى أعراض سوء الهضم من نوع أعراض القرحة ، وأعراض المرض القلبى الوعائى بما فى ذلك الخفقان ، والبهر (عسر التنفس) ، والرعاش ، والنقص فى (القدرة الجنسية) •

على الرغم من أن هذا الموضوع لم يدرس بالاستفاضة التى حظيت بها دراسة الآثار الجسمية والنفسية فان تأثير الأسر على التكيف الاجتماعى وعلى صالح الأسرة ليس بأقل شأنا وعمقا • انه ليكون حقا أمرا يثير الدهشة اذا لم يكن للسنوات التى يقضيها الأسير فى العزلة والحرمان صدى فى الدنيا التى يعود اليها • ومرة أخرى فان التخوم القومية لا تحدد الظواهر •

فمثلا يجد أسير الحرب العائد أن قدرته على اعادة تكامله فى أسرته وفى المجتمع قد وهنت • وقد وصف عدد من الباحثين الشعور بالانفصال والازاحة التى تستولى على العائدين من الأسرى • وهذا بيل فى تقرير له عن دراسة لأسرى أمريكيين عائدين من السجون اليابانية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وصف مجموعة منهم بدت منعزلة بعض الشىء ، ومعتقدة للتلقائية ، وعاجزة عن أن تحتفظ بالاهتمام الدائب بأى شىء • وقد ظهرت نتائج مماثلة فى دراسات على أسرى الحرب من الأمريكان الذين عادوا عقب انتهاء الحرب الكورية ، وقد وصفهم عدد من الباحثين بأنه كان يغشاهم شعور بالجمود وعدم المبالاة ، لا يختلف عن ذلك الشعور الذى غشى الذين أفرج عنهم حديثا من أسرى معسكرات الاعتقال •

وقد سجلت المسوح التى قام هيرمان بتحليلها معدلات عالية من البطالة ، وعدم القدرة على التكيف لجو العمل بين أسرى الحرب الكنديين السابقين • وقد نسب أيضا عدد من أسرى الحرب الأمريكان الذين عادوا من كوريا مشكلاتهم المتصلة بعملهم الى تجربة الأسر • وقد صاحبت مشكلات مماثلة الحياة العملية الكثيرين ممن بقوا أحياء بعد معسكرات الاعتقال النازية • فمثلا فى مجلة وليمز بورج فى نيويورك، حيث حاول عدد كبير من الرجال الذين عادوا من معسكرات الاعتقال أن يبنوا لأنفسهم حياة جديدة ، ظهرت حديثا معدلات عالية من سوء التكيف المهنى والاجتماعى •

وغالبا يمر العائدون من الأسر بفترة زمنية أولية يجدون أثناءها أن التكيف للبيئة والحضارة الحاليتين مهمة فى غاية المشقة • فمثلا وجد أسرى الحرب الأمريكان العائدون من الهند الصينية مجتمعا قد تغيرت فيه التقاليد والقيم تغيرا كبيرا ، ونتيجة لذلك أصبح الشعب مختلفا اختلافا بينا من ذلك الذى تركوه من قبل وراءهم : تغيرات فى الزى ، والتقاليد الجنسية ، ودور المرأة والمجريات السياسية ، وتغيرات أخرى كثيرة وجد هؤلاء من الصعب عليهم أن يمتصوها ويتمثلوها • وكانت تجربتهم التى عمقها طول الأسر المديد فريدة حقا • وكذلك أقر الأسرى الذين تحرروا من معسكرات الاعتقال النازية بالعجز المزمن عن أن يدمجوا حياتهم ، التى قطعها الأسر ، فى المجتمع الذى أسرع خطاه بدونهم •

وتتصل المشكلة حقا بالحضارة • فمثلا تبين اتجاه مماثل من دراسة على أسرى الحرب النيوزيلانديين الذين أفرج عنهم بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد بدأ الكثير من هؤلاء يدركون بسرعة أن المواطن المتوسط أنانى ولا يهتم الا بنفسه • وقد أثقل الحزن قلوب هؤلاء العائدين لما لمسوه من اتجاه المواطن نحو العمل ، ولنزعته لأن يعطى أقل ما يمكن ويأخذ أكثر ما يستطيع ، الأمر الذى رأى فيه الأسرى

السابقون انعطافا عن تحمل المسئولية • بل شعر البعض بأن النسيج الأخلاقى لمجتمع المواطنين قد تدهور فى أثناء سنوات الحرب •

وحتى وقت حديث أغفل تأثير تجربة أسرى الحرب فى أسرة الأسير كموضوع للدراسة • وقد أمكن الوصول الى نتائج من الدراسات التى أجريت على الأسر ، وخصوصا الاسر الأمريكية ، التى يتغيب فيها الزوج الأب لأسباب غير أسباب الأسر • وتشير هذه الدراسات الى أن تأثير الأسرة وظيفة لمتغيرات مترابطة • وعلى الرغم من ذلك فان الآثار النفسية الضارة المكنة الناجمة عن غياب الزوج الأب أمدا طويلا آثار هائلة • ويجب أن نذكر أن الكثير من الرضا الاجتماعى ، والثبات ، والاستمرار ، المسلم بها فى الأسر المتماسكة ، مفتقدة ، أو على الأقل ترزح تحت عبء ثقيل فى أسرة أسير الحرب أثناء غيابه عنها •

ان الرابطة الزوجية للأسير العائد معرضة لخطر شدة الانفصال وكربته • وقد ألقى ماك كوبين وهنتر وداهل الضوء على مشكلات التكيف التى كشفوا عنها بين اسر الأمريكان الذين عادوا من سجون فيتنام • ان احتمال نضج الزوجة الصابرة ، وهى تقوم بوظيفة رأس البيت ، وتمارس قدرا أكبر من الاستقلال والثقة بالنفس . وتطور نمطا جديدا من الحياة ، جعل بعض الزوجات يعزفن عن التنازل عن هذه الأدوار التى اكتسبنها حديثا • وبعد غياب طويل انتاب الكثيرات من زوجات أسرى الحرب مشاعر متناقضة ، وأحاسيس بالذنب قبل عودة أزواجهن مباشرة • ان التقارير الشخصية القليلة عن حرب فيتنام — مثل تقرير تشيلى وجيتر وبلامب وروتلدج . ومثل الدراسة التى قام بها حديثا متربس وماك كوبين وهنتر — أكدت الرأى القائل بأن جمع الشمل العائلى بين أسرى الحرب تجربة شديدة مريرة، أن الجمهور يفرض مع العائدين تغييرات فى شخصياتهم وقيمهم ، والاختلافات فى توقعات كل من الزوج والزوجة ، كانت عقبات حقيقية تقف فى سبيل الالتئام العائلى الناجح ، وليس هذا الموقف مقصورا على الأسرة الأمريكية • فعند انتهاء الحرب الفرنسية الهند صينية منذ عشرين سنة ، قام الفرنسيون باعلان برنامج أسرى شامل وضع خصيصا لمساعدة أسراهم العائدين • ولم يقتصر الأمر على ايفاد اخصائيين فى شئون الأسرة الى فيتنام لاعداد الرجال لالتئامهم الأسرى ، ولكن فى الوقت نفسه ساعد الاخصائيون الاجتماعيون فى فرنسا الزوجات أيضا لكى يعددن أنفسهن لعودة أزواجهن • وحديثا جدا استخدم أسرى الحرب الاسرائيليون السابقون كرعاة غير رسميين ، أو أشباه اخصائيين ، لكى يعالجوا التكيفات العائلية المضطربة ، لعائلات الرجال الذين كانوا لا يزالون قائمين فى الأسر •

وحديثا فقط بدأت دراسات ، خصوصا فى الولايات المتحدة وكندا واسرائيل، عن أثر غياب الأب أسير الحرب ، وبوجه خاص فى الأطفال ، ولكن الأخطار المحتملة يمكن استنتاجها من المؤلفات الكثيرة التى تعالج غياب الاب فى مختلف الظروف الأخرى ، مثل الطلاق ،والانفصال ، والهجر ، والوفاة•ويكشف هذا الكم من الدراسات عن آثار تتفاوت بين القلق والاكتئاب وبين الفشل المدرسى والجناح • وقد أجريت

دراسات عن تأثير غياب الأب ، خصوصا اذا كان له دور عسكرى . فى أوضاع مختلفة حول العالم ، وقد كان ذلك التأثير ، نتيجة الدراسات ، تأثيرا تراكميا . وقد وجد جابور فى دراسة على الأطفال الذين كان آباؤهم يتغيبون بسبب الخدمة العسكرية ان اباء الأطفال المشكلين كانوا يتغيبون مرارا ولمدد طويلة . وكشفت دراسة أجراها ترانل على اطفال أقل من ١٨ سنة شخصت حالاتهم النفسية فى عيادات خارجية عن انه كلما طال غياب الأب ، وقل عمر الطفل عند غيابه ، كانت درجة المرض النفسى الجسمى أكبر .

وتظهر حقائق موازية من دراسات على السكان النرويجيين . ففى دراسة قام بها لين وسورى على أطفال الآباء الغائبين من البحارة وصيادى الحيتان النرويجيين فى الثامنة والتاسعة من العمر ، حاول أولاد الأب المفارق القلقين على فتوتهم أن يتشبهوا بآبائهم ، ولكن ردود أفعالهم لذلك كانت على شكل تعويضى بالتظاهر بالشجاعة الرجولية . وبالاضافة الى ذلك كان تكيفهم أسوأ من أولاد الأب الحاضر أو بنات الأب الغائب . وفى دراسة أخرى قام بها تيلر عن غياب الأب بين الأطفال النرويجيين وجد أنه على الرغم من أن كلا من الأولاد والبنات تأثروا سلبيا بعدم تواجد الأب ، فقد ظهر مع الأولين آثار أكثر ضررا .

من الواضح أنه بينما يتسبب غياب الأب فى مهمة عسكرية فى أن يواجه أى طفل مشكلات صعبة فان غيابه بسبب أسره فى الحرب يفرض على الطفل مشاق اضافية فريدة ، بسبب امتداد طول الأسر وغموضه . وزيادة على ذلك فعلى الأمهات ، لا أن يعالجن مشكلاتهن الخاصة ومشاعرهن فقط، ولكن عليهن أيضا أن يعالجن مشكلات أطفالهن ومشاعرهن . وقد يشعر الأطفال بالغضب الشديد نحو آبائهم ، بل ربما يظهر عندهم شعور قوى بالذنب ، والخوف من مواجهة الجزاء الأبوى عند عودتهم . وقد قال طفل كان قد أسر أبوه جنوب شرقى آسيا : « اننى أريد الافراج عن أبى ، ولكن ربما يجد عملا له فى فيتنام » .

والدراسات التى قام بها سيجال وقارن فيها بين الأطفال الكنديين للآباء الذين نجوا من معسكرات الاعتقال ، وأطفال اليابانيين ، أثناء الحرب العالمية الثانية . تقدم لنا نتائج مشابهة . ففى كلا المثالين تبدو صورة المبالغ فى الحماية ، الخاوى وجدانيا، الذى قل احترام الذات عنده ، والطفل المكتئب ، العدوانى ، النافر وقد ركز هنتر وماك كوبين وبنسون ، حديثا ، على ماضى عائلات أسرى الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية ، وذكر أن تهييج أسير الحرب الزائد ، وتعبه المزمن وعدم ثباته العاطفى على مدى السنين ، جعل من الصعب عليه ، ان لم يكن من المستحيل ، أن يمارس دوره الأبوى ضابطا للأسرة . وزيادة تبدو صحته الجسمية كأنها انعكست على شكل اهتمام مبالغ فيه بصحة أطفاله ، كما بدت من قبل بالنسبة له ، عندما كان سجينا فى معسكرات الاعتقال .

وقد كشفت دراسة حديثة قام بها داهل وماك كوبين على التكيف الشخصى الاجتماعى للأطفال الأمريكان أبناء الأسرى العائدين من حرب فيتنام عن أن الأطفال كانوا دون المتوسط فى جميع التكيفات ، وعن أن طول غياب الأب أثر تأثيرا كبيرا ى تكيف الأطفال للمدرسة . وبالمثل كشفت التقويمات المتتابعة لتكيف العائلات

الفرنسيه بعد انتهاء الحرب في جنوبي شرقي آسيا عن الحاجة الى برامج تربوية خاصة لمعالجة الصعوبات الوجدانية والأكاديمية التي عاني الأطفال منها .

ولقد خبر الأطفال والكبار حياة الأسر ، ووجدت معسكرات اعتقـال للأسر جميعا في الولايات المتحدة وكندا ، كما وجدت أيضا في أوربا أثناء الحرب العالمية الثانية . وقد تسببت أزمة الحرب لهذه العائلات ، وما ترتب عليها من مقام جديد ، في زيادة التفاعلات الأسرية ، كما زادت أيضا من التوترات العائلية . وقد ذكرت تاكاشيما في تعليق لها على قصة طفلة يابانية ، صحبت أسرتها في المعتقل في كندا، ان « تجربة النمو في المعتقلات مأساة عامة لأطفال هذا القرن » . وزيادة على ذلك فان « رهبة الاحتجاز ، والاحباط ، والتشكك ، وتحول الواحد ضد الآخر ، لأن العدو الحقيقي بعيد عن متناول اليد ، كل هذا يشكل أعراضها » .

لقد أعطت آن يوميموتو وصفا قارصا لتجربة حبس الأسرة اليابانية الأمريكية في مراكز الحجز بالولايات المتحدة الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية . وعـلى الرغم من أنها تركز على تأثير السجن نفسه على الأسرة فمن الواضح أن اعادة التكيف بين أعضاء الأسرة بعد السجن ربما كانت مهمة قاسية في حالات كثيرة ، اذ عملت تجربة السجن مرة أخرى على تمزيق خيوط الحياة الأسرية وأدوار الأفراد داخلها . وتشير الى آنه في حالات كثيرة فقد الأب مكانته ، حين أصبح للأم استقلال أكثر في موقع المعسكر . وأدرك الأطفال تماما أن الأب لم يعد شخصية لا غنى عنها لهم . وفي تسلسل أفكار مماثل عبرت هوستون وهي طفلة أخرى من سلالة يابانية حجزت في الأسر في سن السابعة ، عن مشاعر الكراهيـة التي نمت في نفسها تجاه أبيهـا أثناء الأسر ، فقالت : « لم يعد له ملاحـون يصـدر الأوامر لهم ، ولا دخـل يدبر شؤونه ، ولا رحلات يخططها ، ولا حتى مائدة طعام يترأسهـا . انه يتسـكع على غير هدى ، ثم فجأة ودون انذار ، وكأنه يذكر نفسـه بأنه لا يزال مسـئولا عن شيء ما ، ينفجر هكذا ، سليم المقصد ، ولكن في حالة من العناد والغلظة ، مجبرا أيانا على أن نتباعد مسافات كل منا عن الآخر » .

تعليق مطابق لهذا ، ذكره حديثا طبيب نفسي على عهد بحال المهاجرين من فيتنام ، الذين أودعوا المعسكرات داخل الولايات المتحدة ، منتظرين اعادة توطينهم ـ وما كانوا سجناء حرب بالمعنى الرسمي ، ولكنهم كانوا بكل تأكيد سجناء موقف حرب ـ قال : « بينما يلعب الأطفال ، وتشغل النساء بالأعمال المنزلية الروتينيـة اليومية ، يكون الرجال هم الذين فقدوا أدوارهم ، وبذلك فقـدوا أيضا احترامهم لذواتهم » . ولكن الأطفال الذين وضعوا في حالة أسر يقاسون أيضا من تدهـور احترام الذات لديهم ، وكثيرا ما رغب الأطفال اليابانيون ـ الأمريكان ، واليابانيون ـ الكنديون ، الذين تنحصر جريمتهم في أن لهم أجدادا يابانيين ، أن لو كانوا أشخاصا آخرين ، وقد بدا منهم الاستياء من سمات وجوههم المميزة الموروثة ، التي أدركوا حقا أنها مسئولة وحدها عن حبسهم .

منازعة الأسر

الدفاع البشرى

أوجه القوة واللين

_ يحتوى هذا المقال فقط على وجهة نظر سريعة للشدائد الهائلة التى نستدل عليها من ردود أفعال الأسرى وعائلاتهم لتجربة الأسر · ويؤيد ثقل الدليل القناعة التى عبر عنها آرثر بكلمات أحسن صياغتها : « يتضح الآن من دراسات المتابعة لضحايا معسكرات الاعتقال وأسرى الحرب الأمريكان لدى اليابانيين والكوريين الشماليين والفيتناميين الشماليين ، ان اضرارا نفسية ونفسية فسيولوجية دائمة يمكن ان تصيب الأشخاص الراشدين اذا تعرضوا لشدة خبيثة جائحة لمدة طويلة · واذا استطعنا الحصول على تقارير طبية من شرق أوربا ، فليس من شك فى أنها ستمدنا بالمزيد من التأكيد على تواجد هذه الظواهر بين ملايين الأشخاص الذين أسروا هناك لأسباب سياسية · وعلى الرغم من التسليم بأن هناك استعدادات فردية، نتيجة لأخطاء فى تنشئة الطفل ، فان عمومية الأعراض المرضية التى تظهر بعد الأسر، وتجانسها ، يقومان دليلا قويا على وجود سبب مشترك ، هو الشدة ، التى يعانى منها فى مواقع معسكر السجن » ·

ومن المهم على ضوء هذه الحقائق كيف يمكن الرجال والعائلات أن يتحملوا شدائد الأسر ، بل أغرب من هذا كيف يمكن البعض أن يجعلوا من التجربة أداة للنمو والنضج العاطفى · ويثير ويللكينز – وهو يصف أسرى الحرب العائدين من فيتنام – الانتباه الى « أنهم ، فى أغلب الأحوال ، قد نجوا بطرق عجيبة – وهو تقدير، ليس فقط لمرونة الرجل عندما يجد نفسه فى موقف خطير من مواقف الحياة ، ولكن أيضاً لحقيقة أن الرجال العاديين يستطيعون بالعزم والمهارة والاخلاص للهدف أن ينجوا ، ويعلمونا كيف نحيا حياة أفضل » ·

لقد اتفق كل من أسرى الحرب الاسرائيليين الذين عادوا من سوريا بعد ثلاث سنوات من حرب سنة ١٩٦٧ ، والأمريكان الذين أفرج عنهم فى جنوبى شرق آسيا بعد فترة تصل الى ما يقرب من تسع سنوات ، على أن أسرهم كان أخطر حدث شديد فى حياتهم ، وقد أقر كلا الفريقين أنهم بخسوا قدرتهم على تحمل الشدة ، وعبروا عن دهشتهم لنجاحهم فى مجاراتها واجتيازها ·

وقد حاول عدد من الدارسين لتجربة الأسر ، وبينهم من نجوا منها ، أن يتعرفوا على طرق الدفاع التى تساعد الرجل على النجاة من الأسر ، وعلى أن يقوم بوظائفه بعد ذلك بأسلوب صحى سليم · ويصف فورد وسبولدنج ديناميكيات الدفاع الذاتى التى يستخدمها أسرى الحرب ، ومن بينها اختيار الحقيقة ، والنكران ، والتبرير ، والمرح· ويذكرنا كوشنر ، وقد كان أسيرا لسنوات عديدة فى جنوبى شرق آسيا ، بأن الرجل بينما قد يخضع للاذلال والتدمير فى بيئة الأسر الغريبة المهددة فانه يستطيع أن يعمل داخلها ، ويعدل فيها ، ويرتفع فوقها كوسيلة للبقاء والنجاة · وكذلك يؤكد نارديني – وهو أسير حرب سابق – على أرادة الحياة » · وحديثا يشير أمريكى آخر عائد من جنوبى شرقى آسيا الى أن القرار الرئيسى الذى اتخذه خلال الأسر هو

التصميم على أن يعيش ، وأنه انتهى الى هذا القرار أثناء الأشهر القليلة الأولى التي عقبت أسره ، والا لما قدر له البقاء والنجاة .

وقد شخص الأسرى الذين عادوا من فيتنام ، لا الطريقة التي بها نجوا من محنتهم فقط ، ولكن أيضا الأساليب التي بها ساعدت المحنة على شد أزرهم ، وانشاء موارد جديدة فيهم . وقد قال أسير عائد : « ان زنزانة السجن تعطى بعدا فريدا للماضي والحاضر ، وبكل الأمل يمكن أن تساعد في المستقبل » . ويعترف آخر بأن منظوره قد قل ، اذ فاته كثير من الأحداث الهامة ، ويضيف الى ذلك : « ولكن لا أزال أرى الكثير مما أنا مدين له بالحمد . أشياء أخذتها قضية مسلم بها غابت عني بعض الوقت ، هي الآن ثمينة جدا لى ، لافرز منها ما هو أكثر أهمية . لأختصر الحياة فيما يهم حقيقة » .

ويذكر النظام والكبرياء غالبا علاقتين للنجاة والبقاء ، ولكن يذكر أيضا عاملا أسرع فى التجول على الرغم من كمونه ، وهو الاخلاص لعقيدة ولنظام سام في الوجود ، يسمو على الحواس ، بما في ذلك الألم الجسدي والمعاناة . فمثلا ساد الايمان بين أسرى الحرب النيوزيلانديين السابقين بأن الثروة والممتلكات المادية ليست هي سر السعادة . وقد عبر عن هذا الشعور نفسه أسير حرب أمريكي اثر الافراج عنه مباشرة من جنوب شرقي آسيا ، بهذا بالدعاء : « يا الهي العظيم الجبار . ان القليلين من الرجال تتاح لهم الفرصة لأن يولدوا من جديد . لأن يستطيعوا أن ينعموا بالحرية مرة ثانية . لأن يروا الشمس تسطع على الأزهار والأشجار والكلأ لأن يروا السحب تعبر الهضاب من بعيد . لأن يسمعوا تغاريد الطيور . وأكثر من هذا لأن نستطيع تبادل الحب مع أسرنا وأصدقائنا مرة أخرى .. » .

وتشعر الآن الكثير من الأسر التي تجمع شملها مرة أخرى بأن الفراق الطويل قد وثق من الصلات بين أفرادها . حتى الأطفال أدركوا الفوائد التي جنوها من موقف الفراق ، على شكل نضج . مبكر ، ورهافة الاحساس نحو الآخرين . وليست هذه أول مرة في التاريخ يدفع فيها الأسر ، بما يصحبه من الحرمان والاضطهاد ، الناس الى أن يعيدوا التفكير في فلسفاتهم . وأن ينموا فيهم الاحساس بقدرهم ، ويقيم الحياة .

وفي تقرير عن البولنديين الذين نجوا من معسكرات الاعتقال يشير آدم زيموسيك الى أن الاشخاص الذين أودعوا السجن بسبب آرائهم السياسية أو نظرتهم الى الحياة كانوا أقل تعرضا للأمراض من أولئك الذين سجنوا صدفة ودون سبب .

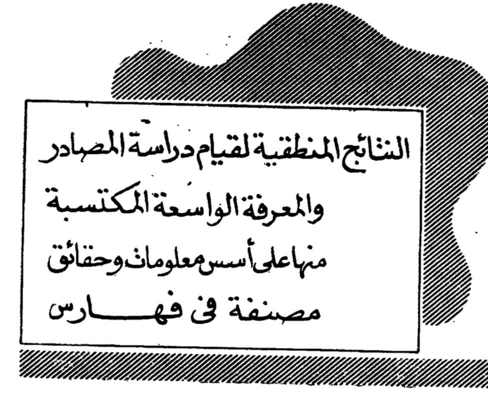
وقد ذكر ايتينجر في مؤتمر عن الضغوط النفسية عقد في سنة ١٩٧٥ أن الاخلاص للمبدأ هو الذي جعل الناجين من معسكرات الاعتقال - وكان هو واحدا منهم - يتحملون أعباء الحياة ، وينتجون في أعمالهم خلال السنين التي تلت سجنهم . وسواء كان المبدأ دينا ، أو فنا ، أو موسيقى ، أو ايمانا بعقيدة في مآل الجنس البشري ، فان أولئك الأسرى الذين نظروا وراء الضغوط والآلام واراقة الدماء التي كانت تمارس وتنفذ بدرجة هائلة تمكنوا من أن يصونوا أنفسهم من الانهيار ، وأن

ينموا قدراتهم على الحياة وراء الأسلاك الشائكة • ان عقل المرء ، وتربيته ، وقدرته على أن يعزف على آلة موسيقية ، وهى الأشياء التى لها قيم شامخة ، الأشياء التى لا يمكن أن يمحوها الأسر بسهولة •

وقد عبر فكتور فرانكى عن هذا الموضوع أجمل تعبير فى وصفه لبحثه الخاص عن المعنى أثناء الأسر • وقد خدم فرانكى أسيرا فى معسكرات الاعتقال الوحشـــية معرى للوجود العارى • لقد هلكت أسرته جميعا فيما عدا أختا له • وقد ســـأله جوردون و• ألبورت كيف لا يزال قادرا على أن يجد الحياة أهلا للتمسك بها ، وقد فقد كل ما يملك ، وتهدم كل ما له قيمة عنده ، ويعانى من الجوع والبرد والوحشية وينتظر الاعدام فى كل ساعة ؟

وكان رد فرانكى أن الجوع ، والتحقير ، والخوف ، والغضب من الظلم ، كل أولئك أصبح محتملا بسبب صور الأحباء الحريص تماما على حفظها ، وبسبب الدين وروح الفكاهة المثقل ، بل بسبب النظرة الخاطفة الى جمال المستقبل الشـــافى • ويذكر فرانكى تعزيزا لوجهة نظره كلمة نيتشه : « ان الذى يملك « لماذا كى يعيش يستطيع أن يصبر غالبا على أى « كيف » •

وقد يكون الأفضل فى البحوث المستقبلة عن مصير الأسرى ، أن نركز ، لا على أضرار ونقائص هذه الشدة العامة فقط ، ولكن أيضا وبدرجة مكافئة على عمومية الصفات والخصائص التى تجعل الانسان محصنا ضد حتى أفظع الشدائد التى يعرضه لها اخوانه من البشر •



قد يبدو عنوان هذه المقالة غريبا لافتا للنظر بغرابته وجدته من عدة نواح • فقد يظن بعض القراء أنه من المبـــكر أكثر مما ينبغي أن ناخذ بعين الاعتبار ونتأمل نتائج وآثار أداة جديدة وابتكار لم يزل فـــوق نطاق ادراك وفهم معظم الدارسين للموضوع المشار اليه ، وهو لم يزل موضوعا غير مقبول تماما حتى ممن قاموا فعـــلا بمحاولة وجهد لفهم المعانى المتضمنة فيه • ولماذا يجب أن تكون مثل هذه الدراســة على الأخص أكثر تأثرا بأسس المعلومات ، أو تكون موضوعا لنتائجها ؟ الســـبب بسيط غاية البساطة ، ألا وهو أنه توجد ثمة علاقة ارتباط واضحة بين دراســـة المصادر التاريخية وخاصة مبدأ أسس المعلومات ، وأنه بنـــاء على ذلك من الممكن أن نتنبأ بنتائج الأخيرة على السابقة ، ونتوقعها من وجهـــة نظر منطقية دقيقة وكاملة ، دون الانتظار لاثبات تجريبى مبنى على الملاحظة والاختبار •

وعلاوة على ذلك من غير الصواب تماما القول بأن اجتماع وتلاقي الاثنين كـــان منذ عهد قريب جدا • فقد أنشىء وتوطد أساس المعلومات الأول لعلم الآثار (العاديات) مستعملا البطاقات المثقبة ، ووضع أمام الجمهور منذ ما يقرب من عشرين عاما (١)، ثم عرض للبيع عن طريق سبل النشر العادية بشكل جعله أيضا أكثر علانية وشـــعبية

(١) فهرس البطاقات الميكانيكى البيانى بصـــور ورسوم الأدوات : أدوات العصر البـــرونزى ، من البلقان الى الصناعة ، وضع بمعرفة ج• ديزحيـــز ، بيروت ، المعهد الفرنسى للآثار سنة ١٩٥٦ •

الكاتب : ج . س . جاردن

المدرسة العملية للدراسات العليا ، باريس ، قسم الرموز ، وعلم الاعلام .

المترجم : الدكتور محمد عبد العزيز عبد الكريم

عميد كلية التجارة بجامعة عين شمس ورئيس قسم ادارة الأعمال بها سابقا . دكتور في العلوم الاقتصادية والتجارة من جامعة لوزان بسويسرة عام ١٩٣٢ .

فيما بعد بقليل من السنوات (١) . ومنذ ذلك الوقت فان فيض المشروعات المماثله فى معظم مختلف فروع دراسة المصادر التاريخية – تاريخ الفن والابيغرافيا (دراسة النقوش) وفنون النقش فى الجواهر وهلم جرا – يثبت على الأقل أن لقاء الاثنين ليس ظاهرة اليوم (٢) . ومع ذلك فإنه يقينا لم يكن له بعد أية نتائج منظورة على سير الأمور في هذه الدراسات ، اذ يستمر نشر المؤلف أو المصنف فيها على الأسس القديمة الشكل القديم حتى الآن ، ولم تتغير محتويات وطرق التعليم ، الا أن قليلا من مقررات تمهيدية جديدة في التحليل الوثائقى ومعالجة المعلومات والبيانات قد نظمت في بعض المناطق مما لم يؤثر بأية حال على الطريقة التى تنقل بها المعرفة التاريخية الأصلية المناسبة بالمعنى الضيق للكلمة ، وقد يتشكك المرء أيضا فى هل توجد « سوق » لأسس المعلومات المصنفة فى فهارس ، كما أشرنا سابقا ، نظرا

---

(١) ج. كريستوف و ج. ديزهيز ، دليل الادوات : أدوات العصر البرونزى ، من البلقان الى الصناعة (على بطاقات معبرة بنظرة خاطفة) بيكابو peek-a-boo ، باريس ، المركز الاهلى للاستعلام العلمى CNRS سنة ١٩٦٤ .

(٢) اقرأ البحوث والببليوغرافيا (بيانات دور النشر) فى « بنوك الفروض والمعطيات الخاصة بعلم الآثار ، فى محاضر جلسات الندوة الأهلية للمركز الاهلى للاعلام العلمى CNRS مرسيليا من ١٢ الى ١٤ يونية ١٩٧٢ ، فى الموضوع نفسه نشر بمعرفة م. بوريلو ، و ج. سى . جاردن ، نشر بمعرفة المركز الاهلى للاستعلام العلمى ، باريس ، سنة ١٩٧٤ .

للحقيقة بنها قليلة الاستعمال ، رغم أنه لا يوجد أبسط من هذا الاستعمال (١) •

يشعر البعض بأن هذه الظروف تشير الى تعارض بين طرق العمل المستخدمة فى الدراسات التاريخية وتلك المستعملة فى التحليل الوثائقى أو علم الاعلام • وآخرون ومن بينهم المؤلف يشعرون بأنهم يعمدون الى مقاومة طبيعية للتغيير مع عناد أقل اغتفارا لمواجهة المشاكل الأساسية التى تقابل فى دراسة المصادر التاريخية ، مشاكل تظهر من مجرد وجود هذه التقنيات (أى العلوم التطبيقية) حتى فى هذه الفترة الانتقالية ، مع أنه لم يزل من الممكن ملاحظة أنها فى الواقع موجودة دون الاضطرار الى تطبيقها •

هذه هى المسائل التى ستشغلنا هنا ، واذا كانت طريقتى فى فهم الموضوع هى الحجة المنطقية فما ذلك الا لجعله أكثر وضوحا ، انه سيتحتم مواجهتها ان قريبا او بعيدا كنتيجة حتمية لن تفلت منها حتى تلك الدراسات الأكثر مقاومة للتغيير ، مهما ندم المرء على ذلك •

وفرضيتى أو رأيى العلمى لما يثبت بعد هو أن أسس المعلومات مؤكدة ومحتومة التكاثر والتضاعف فى دراسة المصادر التاريخية بسبب الصلة المنوه عنها آنفا (أنظر القسم الأول فيما يلى) • ومن الجهة الأخرى لمجرد كونها ستصبح أكثر تعددا فحسب فأنها ستحدث وتسبب بشكل يتعذر اجتنابه تغيرا فى الممارسات والخبرة المتبعة عادة فى مثل هذه الدراسات ، وذلك فيما يتعلق بثلاثة وجوه : المتطلبات النظرية للتصنيف العلمى (القسم الثانى) ، والبنيان المؤسساتى (القسم الثالث) ، والطرق التعليمية (القسم الرابع) ، وأخيرا أؤكد أن هذه التغيرات لا تشكل بالضرورة تقدما فى كل حالة خاصة ، ويجب الآن أن نتأمل الى أى حد يعتبر هذا الاتجاه مرغوبا فيه ، مفترضين انه سيكون من الممكن فيما بعد تعديل مسلكه وأسلوبه •

الاجراءات المتبعة فى دراسة المصادر التاريخية (٢)
فى علاقتها بأسس المعلومات المصنفة فى فهارس

يرمز ويشير لفظ « érudition » (المعرفة الواسعة المكتسبة من الاطلاع أو اللوذعية والبراعة) ، ولفظ « érudit » (واسع المعرفة أو اللوذعى البارع) ، فى اللغة الفرنسية الى نوع معين تماما من النشاط تلوح عناصره ومكوناته الأساسية من ناحية فى التجميع الصبور والمستمر لجميع أنواع الحقائق التى تصلح «مادة للتاريخ» ، وذلك طبقا للتعريف الوارد فى قاموس « المتعلم الصغير » •
ومن جهة أخرى جمع هذه الحقائق باستعمال معايير متنوعة ، لكى نزود المؤرخ بمعلومات أوفى ، أو لنأخذ على عاتقنا ونتولى القيام بدور المؤرخ • ووجها هذا

---

(١) مثلا الى حد علمنا لا يوجد عالم آثار قد طلب استشارة فهرس البطاقات البيانى للآلات المنوه عنها آنفا ، ولا حتى عن طريق المراسلة ، ولا يبدو أن دليل الأدوات الذى ظهر فى سنة ١٩٦٤ قد استعمل بأكثر مما استعمل الفهرس •

(٢) ملاحظة المترجم من الفرنسية الى الانجليزية : المصطلح المترجم هنا « دراسة المصادر التاريخية » هو باللغة الفرنسية disciplines d'érudition والكلمة الفرنسية érudition لها المعنى المزدوج للفظ « érudition » فى المعنى العام ، وكذا المعرفة التى ساسها دراسة المصادر التاريخية •

النشاط مترابطان بطبيعه الحال ، الا اذا كان مجرد جامع – كما هو الحال غالبا في الماضي – فواسع المعرفة « érudit » مستقصي المصادر التاريخية يجمع فقط كقاعدة المادة التي تعتبر مفيدة لتجمعاته المستقبلة · وتستلزم هذه التجميعات بدورها بعد عملها تجميعا اضافيا من المعلومات · ومع ذلك فانه لا يوجد سبب يدعو لعدم اعتبار هذين الوجهين لنشاطه منفصلين كوجهين متتابعين لنفس الدراسة · الوجه الأول هو الذى يستخدم فيه المستقصي جميع أنواع الوسائل (نسخ مرجعية أو خلاصات أو رسوم أو صور فوتوغرافية للمادة غير المنشورة وهلم جرا) لينشيء ويكون لنفسه ما يعتبر عادة رصيدا ضخما جدا من المعلومات · وواسع المعرفة érudit مرة آخرى طبقا لقاموس « المتعلم الصغير « petit litire » » يحوز قدرا كبيرا من المعرفة الواسعة المكتسبة · والوجه الثانى هو ذلك الذى يرتب فيه معلوماته بطرق متعددة (كتالوجات أى دفاتر بيان مصورة أو تصنيفات أو عروض لأحداث وفقا لتسلسلها الزمنى أو مجموعات مقارنة وهلم جرا) تحدد جوهر منشوراته (أى ما ينشره) ·

وسيعترض على هذا الوصف العام بأنه ينطبق على الطريقة التى يتبعها جميع القائمين بأعمال البحث حتى في العلوم الطبيعية الى حد أنه لا يوجد ما يميز واسع المعرفة أو مؤرخ المصادر التاريخية عن عالم الفلك أو الاختصاصى فى علم الوراثة · ومع ذلك فالأول يكون ظاهر التفوق بفضل الاجراءات التى يستعملها لجمع ومعالجة المعلومات التى تعنيه وتخصه هو وحده ، سواء كان عالم آثار أو مؤرخ فن أو اختصاصيا فى دراسة النقوش (البيوغرافيا) أو حتى مجرد مؤرخ عادى ·

فى المقام الأول بالتمييز بالنقيض لما يمكن ملاحظته فى الوقت الحاضر فى العلوم الطبيعية وعلى نحو متزايد أكثر فأكثر فى العلوم الاجتماعية فان تجميع الحقائق من المصادر التاريخية غير مرتبط بدقة واحكام بالخطط التجريبية أو بشكل أعم « بمشروعات أو خطط » محددة بوضوح · حقا ان الغرض من جمع المادة هو استعمالها يوما ما الا أن تجميعها يكون تلقائيا ويغطى دائرة واسعة عريضة قبلما تكون موجهة نحو غاية معينة وتغطى دائرة ضيقة محدودة كما فى حالة جمع معلومات تجريبية فى علم الفيزياء أو علم الأحياء · وكنتيجة طبيعية فان المعلومات المتجمعة فى الحالة الأولى تكون أطول عمرا منها فى الحالة الثانية ، فكثير من المعلومات المجموعة بمعرفة عالم الفيزياء أو عالم الأحياء تستنفد أغراضها ويقضى عليها بمجرد استعمالها فى دراسة نظرية أو أخرى ، الا أن المعلومات المجموعة بمعرفة مؤرخ المصادر التاريخية تحتفظ تقريبا دائما بأهميتها وتظل قائمة بعد أن يستعملها · ما هو أكثر من ذلك أنه قد يتخلى عنها ويناولها كما هى لأناس آخرين من ذوى العقول المحققة الباحثة بدلا من أن يستخدمها هو نفسه – شريطة أن يجدها الآخرون جديرة بحب استطلاعهم – دون أن تفقد شيئا من مكانتها المرموقة ، مهنة شريفة يمتهنها المرء بتصنيف كتالوجات أو تحرير عروض للأحداث وفقا لتسلسلها الزمنى وتعتبر عموما تجاورات ناشئة عن وضع الأشياء بجانب بعضها أو سلاسل من الحقائق المجمعة دون هدف علمى معين ، وبتعبير موجز يكون التجميع فى مثل هذه الحالات فى بعض الأحيان هدفا فى حد ذاته أكثر منه وسيلة ، وهى حقيقة تفسر كلا من الهيبة الفريدة التى تستمر فى التمتع بها فى العلوم الانسانية والأبعاد المتخذة بفهارس البطاقات والمجموعات والذخائر وتقارير الفحص والمعاينة الخ التى تنتج عنها ، فيما يتعلق بكل من نطاق وامتداد زمنها (معظم المجموعات مفتوحة النهاية ومنتشرة على

عدة أجيال) ومدى ومجال نشاطها (المستندات التى يجب جمعها يقدر عـادة بعشرات الآلاف) ، واذا أريد تعديد وحصر السمات المميزة لكل منها فانها فى كثير من الأحيان تجلب عدد المعلومات العنصرية الأولية التى تغطيها فى المعنى الذى حددته فى مكان آخر (١) الى ما يزيد عن مليون ٠

فاذا انتقلنا الآن الى نمط المعالجة الذى تخضع له هذه المعلومات فى دراسـة المصادر التاريخية نرى ثمة فرقا ثانيا فى معالجة هذه المعلومات بمقارنتها بتلك الخاصة بالعلوم الطبيعية ، أى الرتابة والوتيرية الشديدة للعمليات المنطقية المتضمنة ، على الاقل عندما تتجرد المعلومات من محسناتها البلاعية والبيانية المتعددة ، والعمل الرئيسى هو تكوين مجموعات أو سلاسل متتالية ، نظائر ومقارنات وتشابهـات جزئية أو تناظرات وظيفية الخ ، بين الحقائق المختلفة التى تتكون بالملاحظة المنظمة والمنسـقة للسمات المميزة التى تتقبل وتتلقى فيها المجموعات المكونة ، هكذا تفسيرات أكثـر تعددا فى مصطلحات تاريخية أو أنثروبولوجية (أى خاصة بعلم أصل الجنس البشرى وتطوره وأعراقه وعاداته ومعتقداته) ، « نماذج » أشياء أو تماثيل أو « موضوعات » عن صنع الأيقونات أو عن الأدب و « مدارس » معاصرة أو « أساليب » متعاقبة فى ميدان ثقافى معين و « حركات » من جميع الأنواع (حركات أسعار وسلع ورجال وآراء وعوايد الخ) التى يمكن ملاحظتها فى المكان والزمان الخ ٠ ومن السـهل الهين أن نظهر ونبين أن مثل هذه التركيبات عن طريق التكوين العقلى التى تكون فى مظهرها شديدة التنوع تنتج كلها من التقسيم بين العملية الأولى وهى التصنيف - التمييز واختيار وعزل الحقائق أو المواد من بين مقدار ضخم من المسـتندات لكى نجمعها فى مجموعات والعملية الثانيـة ، والتفكير والاسـتنتاج من الوقائع والمقدمات - الذى يحدد ما يختار والطريقة التى ترتب بها المجموعات والتفسـير التاريخى الذى يعطى لها (٢) ٠ والتعبيرات التى توجد كثيرا فى عناوين المؤلفـات والمصنفات التى تعالج المصادر التاريخية مثل « كتالوج محشى » وقائمة مزودة بحواش تفسيرية تعبر بوضوح عن هذه العملية المزدوجة ، التجميع الأولى (كتالوج أو قائمة الخ) والتفكير الذى يقوم على أساسه كلاهما معا مبكرا على حد سـواء فى المؤلف أو المصنف (اختيار المقاييس التى تحكم التجميع) وبعـد ذلك (تفسير نتـائج التجميع) ٠

ويقاس كيف ونوع المؤلفات والمصنفات من هذا النوع فى كلا المستويين طبقـا لمعايير تختلف من مكان لآخر ومن زمان لآخر ٠ وكانت تتوقف قيمة المؤلف النهـائى ولأمد طويل على التجميع فقط ولو أنه كان يتضمن قليلا من التفكير ، ولم تختـف تماما هذه الطريقة لتقديم نتائج البحث فى دراسة المصادر التاريخية ٠ ومع ذلك يمكن كشف وتبين اتجاه نحو تقرير وترسيخ معايير مختلفة ، فالتجميع فى سبيله لأن يعتبر عديم القيمة ما لم يصحبه التفكير الذى تبرز فيه ، بالتباين والمعايير ، الذى

---

(١) أى مزدوجـة أو ازدواج و . ، ن حيث ن ترمز لشىء أو مستند أو بشكل أعم اية وحـدة مميزة ومكيفة فى وصف تحليـلى (مثلا تمثيـل او تصوير مجازى أو مجموعة جمل فى نقوش او كلام منقوش ، و ترمز لصفة مميزة لتلك الوحدة ٠

(٢) ج٠سى٠ جاردن « مشاكل التوثيق » مجلة ديوجين (نسبة لديوجين الكلبى) ، فيلسوف اغريقى شهير ، رقم ١١ ، يولية ١٩٥٥ ، والصفحات من ٥٥ الى ١٠١ ، وكذلك « مشاكل التحليل الوصـفى فى علم الآثار » ، تاليف : ب٠كوربن « دراسـات فى علم الآثار ، الصفحات من ٥٠ الى ١٣٢ ، باريس ، سيفبن ، سنة ١٩٦٣ ٠

وحده يبرر فى يومنا هذا العناء الذى يتعرض له ويتجشمه المستقصى ، وكان بالعكس يعتبر كليلا عقيما اذا لم يكن أحمق ضالا وفاسدا • فعمليات التصنيف لها أهمية كبرى فى تجميع وترتيب المعلومات التاريخية وهى بسيطة الى حد ما بالمقارنة بتلك « التقديرات والحسابات » التى هى من نوع مختلف تماما من التعقد يستلزمها ويقتضيها العمل فى العلوم الفيزيائية والطبيعية • يظهر هذا فى حد ذاته الصلة التى أعلنا عن وجودها بين الاجراءات المستخدمة فى دراسة المصادر التاريخية وتلك المتضمنة فى فكرة أساس المعلومات خاصة •

ويعرض أساس المعلومات فى الواقع النوعين من الصفة المميزة التى لوحظت أهميتها الفائقة ، وتوجد ثمة مبررات قوية لانشاء ووضع أساس للمعلومات ، من جهة ، عندما تكون المعلومات التى نحن بصددها من التعدد والكثرة بحيث تلوح جميع الأشكال الأخرى من التذكر والتخزين غير مرضية بالمرة ومن جهة أخرى عندما يكون من الضرورى لاستعمال هذه المعلومات أن نتولى معاملة سلسلة كاملة من عمليات التبويب من كل نوع تناسبه بشكل بارز تماما التقنيات الآلية للمعلومات • وبالاضافة الى ذلك ينطبق شرط ثالث هو أن تستخدم المعلومات اما لغاية أو غرض واحد ، ولكن بشكل مكثف ومركز الى حد بعيد • وفى هذه الحالة لا يهم كثيرا هل هى سريعة الزوال وزائلة ، أو لابد أن يرجع اليها للاستشارة فى فترات طويلة أو قصيرة عندما تسمح تحملها ومتانتها بذلك • وكما رأينا تقع دراسة المصادر التاريخية فى المجموعة الثانية وتفى بجدارة بالشروط السابقة •

النتائج النظرية

تحوى الاعتبارات السالفة جوهر ما سيلى فى أنها تشير الى الزيادة فى عدد أسس المعلومات المستخدمة فى دراسة المصادر التاريخية • وبعد الاسهاب فى ذلك وامعان النظر فيه سأناقش التغييرات التى لا تقل تعذرا فى اجتنابها أو تغييرها أو مقاومتها والتى يمكن انتظار أن تنتج منطقيا عنها ، ومن جهة طرق الممارسة السائدة فى فروع المعرفة هذه على المستويات الثلاثة السابق الاشارة اليها آنفا ، وذلك بسبب ما يقتضى ضمنا ويستلزم فى انشاء واستعمال أساس المعلومات •

لابد أولا من تأكيد خاصيتين أخلاقيتين بديهيتين بينتين متعلقتين بالواجبات الأدبية لأسس المعلومات ولكنهما تروعان السامع دائما عندما تذكران أو يشار اليهما •

الأولى هى أن أساس المعلومات جهد مشترك شائع عام حتى قبل أن يؤدى الى وسيلة للنشر وحتى من جانب من أنشأ الفهرس فى البداية • فالهدف من مثل هذه المشروعات هو عرض المادة المجمعة على شكل يمكن كل شخص من استعمالها والافادة منها فى جميع أنواع التجميعات والمكتوبات من كتب ومؤلفات •والسبب الثانى هو أن أساس المعلومات باهظ التكاليف الى حد ما ، وأن الطريق الوحيد لاسترجاع بعض كلفتها ونفقاتها هو زيادة الفرص لجعلها تغرى وتجتذب اليها •

والخاصية الثانية لأسس المعلومات هي أنها تلفت النظر الى دورها الأدائي على نحو صارم وكامل للتجميعات الرئيسية والأهم للمعلومات التاريخية الذى يميل لأن يحجب ويخفى الآلام التى تعانى فى انشائها ووضعها ، وفى بعض الأحيان أيضـــا بالشكل الترفى الذى تنشر به ، لأنه من المدهش حقا أن لا ينظر الى انشاء فهرس يكون فى متنـــاول يد الجمهور فى ضـوء نشر كتالوج أو مجموعة مطبوعة محترمة على مقدار مماثل من المعلومات • فمثلا سـيؤكد الناس صفة المساعدة وعـدم الكمال لاحدهما ، مما يدل عليه شكله ، دون ملاحظة أن شكل الآخر يحوز الصـفة نفسها ولو أنها مقنعة ومخفاة بتعمد تقريبا • وسيدهش الناس أن شـخصا ما ، ليس الأدنى والأقل مقدرة ، يضيع الوقت مجمعا فهرس بطاقات مثقبة أو مجـال شريط ممغنط ـ عمل تافه وهادف للمنفعة ـ بينما يمجدون فضائل هؤلاء الدارسين الذين تظهر أسماؤهم على مجموعات مطبوعة • ومن الجلى الواضح أن التناقض يعزى في الحقيقة الى أننا في فترة انتقالية ، السـلوك غير المنطقى فيها ليس الا تدبيرا للأمر فقط (تمشية حال) ، لتفادى تحدى العقلانية الجديدة •

ستكون النتيجة الأولى لهذا التغيير ـ كما سـيقول البعض ـ مجالا كاملا من الممارسات والعادات لنشر المعرفة التى ورثت من عصر آخر وكانت توشك أن تفقـد ذيوعها • والرأى أن الأكثر استحقاقا للوم هو من هؤلاء من يعتبر أن ثمرة العمل المضنى المتضمن فى جمع المعلومات ، بالمعنى الموصوف آنفا ، تخص الشخص المسئول، مالم يزاول ويمارس ميزته للجذب اليها قبل أى شخص آخر لأغراض النشر • ووجهة النظر هذه كان يمكن الدفاع عنها قانونا عند ما كان مؤرخ المصادر يمول ما يجمعه أو عندما يزوده المجتمع بوسيلة القيام بمثل هذه النشاطات ، ويصبح اتخاذ الخط المضاد منطويا على مفارقة تاريخية ومقاربا من السخف • وقد بدىء بأن تصبح نشر مادة المعرفة بمجرد كشفها على صورة تمكن الغير من عدم الاحتياج الى اعادة كشفها بنفقات كبيرة ممارسة وعادة عامة •

ونتيجة ثانية ستكون هي اختيار وتبنى هذا الشكل الجديد « للنشر » ، أى لا تطبع الذخائر أو المجموعات بتكاليف أكبر فأكبر وذلك بسبب انها تفقد الفهارس أو أن لها فهارس ولكنها فقط غير مرضية ، يجب أن تدمج بمعرفة المستعملين لهـا فى نوع ما من الفهارس ، ولكن بالاحرى منح حرية الوصول لاسـتعمال الفهارس التحليلية التى تستسلم المادة فيها لبحوث مشتركة من جميع الأنواع دون الحاجـة لاعادة دورة المعلومات الذى هو سخيف كما أنه ممل • ومع ذلك فان اتخـاذ وتبنى الشكل الجديد من النشر يفترض مقدما شرطين يجب أن يستوفيا أيضا : ان توفر وسيلة الوصول لهذه الفهارس بما يجعلها على الأقل من السهل الرجوع اليهـا للاستشارة كما تستشار المنشورات (أى ما ينشر) المطبوعة • ويجب اتخـاذ اجراءات لحفظ ملفات حديثة متمشية مع الوقت حتى يتمكن كل فرد حقـا من أن يبلغ بالاضافات الأخيرة والأحداث للمعلومات المستندية المجموعة فى الحقـل الذى يعنيه • وفى الحالتين فان المشكلة التى تبرز وتثار هى ذات طبيعة تقنية وفنيـة أقل منها ذات طبيعة مؤسساتية • وسندرس ذلك فى القسم التالى •

نتيجة ثالثة للتغيير المنتظر ، وهي الأكثر أهمية فى نظرى ، انه سيجاهـر بطلبات جديدة فيما يتعلق بالانتاج العلمى ، لأن مجرد وجود أداة التوثيق التى توفرها لنا وتزودنا بها أسس المعلومات سيكون لها حتما نتيجة مزدوجة على محتوى المنشور وذلك بالاشارة الى ما يقاس به هذا الانتاج فى أى فرع من فروع المعرفة ،

فمن جهة ، كما قيل ، أن مصنفات معينة يكمن هدفها المعترف به فى اشـــــهار وشيوع كل ما هو جديد أو مادة حديثة الوصف فحسب ستختفي تدريجيا لأنه يثبت انه اكثر اقتصادا ، من جميع وجهات النظر ، جعل هذه المادة فى متناول يد الباحثين خلال وعن طريق أساس معلومات (فهرس) • ولكن بالاضافة الى ذلك فان مصنفات ومؤلفات المصادر التاريخية ستميل كنتيجة طبيعية لأن تكون أقل فأقل تجميعات ، بالعكس ستكون نظرية فى طبيعتها على نحو متزايد أكثر فأكثر •

سيعترض بأن التقسيم المقترح بين ما يجب تغطيته بالتحليل الوثائقى وأساس المعلومات ، من جهة ، وبكتابة وطبع المنشور ، من جهة أخرى ، عرضة لأن يثبت أنه غير عملى •

هـــذا ليس رأيى • لأن الاعتراض لا يكـون مبررا الا اذا رؤى التمييز فى المصطلحات المطلقه الثابتة غير النسبية فحسب كان يفترض أن يكون لكل شىء وكل حدث قليلا ، من جهة ، لقراءة مستندية - وصفية ومحايدة وغير شخصـــية وموضوعية ، ومن جهة أخرى ، أن يكون ذا عدد من القراءات « العلمية » - تفسيرية ومن جانب واحد وشخصية وغير موضوعية ومحفوظة عن ظهر قلب الخ • بالطبـــع لا يوجد شىء من هذا فى الذهن غير النسبى فقط والتمييز العادى المألوف بين نسـق الادراك الحسى ونسق المدرك المعروف فىالقرون القليلة الماضية كما أنى أعــلم بأن الأول ليس أبدا الا شكلا ساكنا من الثانى وبناء عليه فانه يبطله وينسخه (١) ، الخ• وعلى ذلك فان محتوى النسقين ومضمونهما يختلف مستقلا بلا ارتباط فى مختلف الازمنة والأمكنة ، أو بكلمة واحدة ، « الثقافات » أو « الثقافة الفردية » التى تعكسها وهذه التغيرات هى الأكثر لأن الأخيرة هى فى الواقع فى فروع المعرفة التى تعنيهـا « ثقافة عامة » - وبالفاظ أخرى ثقافة بالغة التحديد ومحلية ومؤقتة - على الأقل بقدر ما هى ثقافة علمية وصلت الى ثبات معين فى المكان والزمان (٢) • يؤدى هذا بلاشك الى صعوبة تطبيق مبدأ التفرع ثنائى الشعب الموصى به آنفا ولكنه لا يقلل أو ينقص من سلامة اساسه ، وما هو اكثر من ذلك ، فانه من المستحيل تماما ان نتصور مـا سيئول اليه أى أساس للمعلومات باستخدام المنطق دون الرجوع لهذا المبدأ •• لأنه يصبح من المتعذر الدفاع عن أية وجهة نظر معارضه فى مواجهه التنــاقض المربك والمبلبل الآتى : (١) اذا كان أى وصف حالى لمواد تاريخ الانسان أكثر أصالة ممـا ينبغى ليتحول ببساطة الى منزلة ومرتبة الاعلام الوثائقى فنفس ذلك يصبح أيضا بالنسبة لوجهات النظر التى اتخذت فى الماضى وبجلت واحترمت فى ذلك الوقت عند ما اختيرت وقدمت فى مؤلف منشور (ب) ولكن من المعترف به عموما انه من المفيد جمع المادة المحتواة فى هذه المؤلفات السابقة من وقت لآخر فى أدوات مستندية مثل

---

(١) عن الدور الأساسى الذى يجب أن يقوم به هــــذا التمييز فى أى فهـــم أو ادراك حركى (ديناميكى) لأسس المعلومات ، انظر مثـــلا « علم الآثار والآلات الحاسبة » الصفحات من ٤ ا، ٣٦٠ من محاضر أعمال الندوة الدولية المنظمة فى هذا الموضوع فى مرسيليا من ٧ الى ١٢ أبريل • أعد للطبـــع بمعرفة ج•س• جاردن ونشر بمعرفة المركز القومى للاستعلام العلمى « CNRS » ، باريس سنة ١٩٧٠ •

(٢) قد يعترض البعض بأن مثل هذه البيانات يجب أن تقوم على الأقل على أساس حقائق • وقـــد حاولنا أن نوفر بعض الحقـائق بتحليــــل مذكرات ووسائل حقيقية خاصة بعلم الآثار مختارين اياها من بين أكثرها وثوقا فيه وجـــدارة بالاعتماد عليهـــا وقبولها • انظر ج•س• جاردن ، م•س• لاجرانج ، مقالات فى تحليل محاضرات فى علم الآثار • (مذكرات أو مقالات فنية قصيرة فى حقول ضيقة من حقـــول المعرفة لمركز البحوث الخاصة بعلم الآثار) ، « تحت الطبع » •

قواميس ومجموعات وكتالوجات وقوائم من كل الأنواع ترتب وتصنف بانتظام بمعرفة هؤلاء الذين يدرسون المصادر التاريخية • (جـ) فاذا كان ذلك كذلك فان واحدا فقط من اثنين يكون ممكنا : اما أن يكون الرأى الذى يتخذ هو أن المعالجة الحالية خير من أخرى من عهد سابق ، واما ان الاتجاه الابسط الذى يتبع هو ان الحاضر ما هـو الا الماضي يبقى فى المستقبل والقيام بمحاولة اجراء فحص وتحقيق ادق على التحولات المصاحبة للتوثيق والمعرفة العلمية خلال الزمان على أن تهمل وتترك جانبا جميـع الاعتبارات الشخصية •

لحسن الحظ ، يحاول أخيرا عدد كبير من الباحثين أن يفعلوا هذا تماما فى معظم الميادين المهتمة بالاستقصاء التاريخى من وجهة نظرهم المختلفة • والآن فانه من السهل ان نستبين ونكتشف حركات حديثة معينة لافكار فى فروع المعرفة مثل علوم التاريخ والآثار والجغرافية وحتى فى الانتقاد الادبى وان نعين ونحدد فيها . من بين أشياء كثيرة ، نفس الاهتمام بتمييز أوضح ، وقبل كل شىء بتمييز معترف ومسلم به أكثر حرية بين المصنفات التى تحتوى على « معرفة » علمية جديدة وتلك التى تقدم مجرد « معلومات وثائقية » غير منشورة ، مدركة ومعلق عليها باستعمال اجراءات غربلة وتنقية راسخة • فبعض الأشكال التى يجد فيها هذا الاهتمام تعبيرا فى وقتنا هذا تستحق الاسترجاع والاعادة للحياة •

ويجب ان يشار فى المقام الاول الى الصور الزائفة : فالتمييز ، كما سبق ان قلت بألفاظ أخرى ، ليس بين عالم الموضوعية وعالم غير الموضــوعية ، بين الكمى والكيفى او غير ذلك من اية حماقات أخرى ، وسوف لا اضمن « الحركات الحديثـة للافكار والآراء » تلك التى تؤكد فحسب — وبحق الى حد بعيد — أهمية كم المعلومات فى الدراسات التاريخية (فن قياس الآثار والتاريخ المسلسل أو مسلسل التاريخ والاحصاء الأدبى الخ) • ومن الواضح أن هذه المعلومات لم ينته أمرها كعملية علمية متأصلة أكثر من غيرها ولا حتى المصنفات التى تعد وتهيىء لها الاساس : فى جميع الاحوال لابد من فحص ومراجعة القيمة المدركة بنفس الطرق •

ويكشف الاهتمام الكبير الذى يبدو فى طرق المراجعة التجريبية حقيقة المتطلبات الجديدة للثقافة والعلم التاريخى • واحدى علامات هذا الاهتمام المكانة الساميـة الممنوحة الآن والتى تحتلها الطريقة الاستدلالية الافتراضية وخاصة فى علمى الآثار والتاريخ : فهؤلاء الذين يعملون فى « علم الآثار الحديث » مثلا ، اعنى بالاخص علماء الآثار الأمريكيين الذين اخترعوا المصطلح وأعادوا اختراع الشىء الذى يشير اليه — يعتبرون ان المعلومات الوحيدة الجديرة بالاهتمام هى تلك التى تقوم بدور فى تكوين فرضية أو عرض وبسط استدلالاتها » ، بعد أن تكون المراجعة التجريبية للأخيرة قد اثبتت السابقة وبرهنت عليها • وبالمثل فان « التاريخ — بالمشكلة » التى يدافع عنه بعض الباحثين الفرنسيين ويحاولون تمييزه عن « التاريخ بالهدف » أو باخضاع المعلومات لغرض وهدف معين يقوم بدور الفرضية فى المخطط السابق : ويمكن أيضا القول بأنه اذا لم تكن هناك مشكلة فانه لا يوجد موضوع أو هدف • ويمكن رؤية نفس نوع الدافع فى الفضائل المنسوبة الى تكوين واعادة تكوين المعرفة بلغة «النماذج» التى يمكن بدورها مراجعتها تجريبيا عن طريق التصنيع والتمويه : وهذه هى الحال مرة أخرى فى علم الآثار بل وايضا فى علم الجغرافية وحتى فى الدراسات الادبية

نفسها – ولو أنه يوجد اتجاه وميل فى حالة الأخير لاغفال الجزء التجريبى من المعالجة ⋅ (١)

والطريقة اليقينية المؤكدة من غير بينة أو دليل التى تعرض بها هذه العمليات تغرى بعض الأحيان المبتدئين قليل الخبرة على اصدار بيانات ساذجة تزعج بحق الدارسين التقليديين الواعين اليقظين للحاجة الى تدقيق ذهنى ولكنهم أقل اشتياقا لكشف الحقيقة باستعمال الرطانة او اللغة الاصطلاحيه المطلوبة والضروريه ⋅ وتبقى الحقيقة أن هذه الامثلة للاهتمام بعلم المنهج (الميتودولوجية) تعكس الخيبة والارتباك الذى شعر به فى مواجهة الفجوة النامية بين التجميع المستمر للمادة المقدمة للدارسين من جميع الانواع – مؤرخين وعلماء آثار ومؤرخى فن الخ – والركود النسبى للنظريات التى تمكن من تحويل هذه المادة بالسوية وعلى السواء الى مجموعات مختارة لمعلومات أكثر احكاما وايجازا التى هى وحدها جديرة بأن تنقل – ويكون جوهرها طبعا قد أثرى واعيدت صياغته من جديد الخ – من جيل الى آخر من الباحثين ⋅ والصرامة والتشدد المتزايد الذى يظهره جانب ما هو الا وسيلة لكبح جماح الافراط والتجاوزات أو الزيادات التى يقترفها ويرتكبها الجانب الآخر ⋅ وليس فقط عندما توجه نحو ما يظهر ان يكون الهدف المبحوث عنه أكثر (فى ان حجم المنشورات « أى ما ينشر » يختصر ويوجز بواسطة اسس المعلومات) ولكن ايضا من الجهة المضادة حيث أن الدراسات النظرية وحدها قادرة على تحديد المحتوى المتغير لاسس المعلومات كلما مر الزمن ومضى ومانعه اياه من أن يصبح مختلطا أبدا مع « الوحدة الكاملة » للحقائق المجموعة فى ميدان معين من الاستقصاء التاريخى كما قد يروم ويشاء غير المفكرين من المهتدين حديثا واستمالهم علم الاعلام ⋅

قد يبدو ان عقد الانسان آماله وتركيزه على مثل هذه الادوات رد عملى تحد نظرى محفوف بصعاب اعظم من تلك التى تنشأ وتنتج من فيض ووفرة التوثيق – مثلا ، صعوبة ان يقرر الانسان عند ما يواجه بكتورانية قوطية (جرمانية) أو عمود عراقى (ما بين دجلة والفرات) أى عناصر وصفية يجب ان تسجل حتى يتمكن الباحثون المعاصرون من ان يجدوا فى اساس المعلومات ، حيث تكون المعلومات عن هذه الابنية الاثرية مخزونة ، كلا كل ما هو احدث حالة للمعرفة فى الموضوع والمادة التى تمكن من اعادة تقييم هذه المعرفة ⋅ والشىء الغريب غير العادى هو أنه عند ما يسأل خير الدارسين اسئلة من هذا النوع فى غضون قيامهم بمشروع لتكوين وانشاء اساس معلومات ، فأنهم يقرون بصراحة انه ليس لديهم أية فكرة ، أو على الاقل ، انه بينما يكونون قادرين تماما على البوح بما يجب أن يقال فى خصوص هذه الابنية الاثرية ، لكى يضعوها فى شكل ما فى نمط العلم فأنهم غير قادرين عن توصيل هذه المعرفة بكلمات فقط دون الاشارة ايضا الى ما هو على اطراف السنتهم – مما يسبب لهم التثبيط والخيبة والفشل ⋅

وثمة توكيد وجزم عقائدى آخر ، هكذا سوف يقال ، دون اية اشارة الى الاساس الذى يقوم عليه ⋅ حسنا ، انه يقوم ، بكل بساطة ، على اساس الاجابات التى ادلى بها الاخصائيون فى كل ميدان عالجت معهم فيه مشاكل التوثيق وكلما ووجهوا بنفس السؤال : أى السمات المميزة لشىء أو نص أو تمثيل مجازى أو رمزى

---

(١) الحجج التى تقوم على اساسها هذه الصلاحية موضحة فى ج⋅سى⋅ جاردن « تحليل الأحاديث والمحاضرات » نيوشاتل وباريس ، ديلاشو ونستله ، سنة ١٩٧٤ ⋅

تستعمل حاليا فى التفسير العلمى المعطى لها ؟ وايضا على الحقيقة الآتية التى يمكن لاى شخص التحقق من سلامتها وصحتها والتى تثبت كيف أن الموقف والوضع الحالى غير مرضى : فاللغات الوصفية المستعملة فى أسس المعلومات التى سبق أن وضعت أو التى هى فى سبيل الوضع فى انواع كثيرة من الميادين وبما يناسب عقائد كل انواع مدارس الفكر هى أقرب ما يكون الى السذاجة وطريقة مدعاة ومزعومة شاملة للنظر الى المادة اكثر من النظر الى ادراك وفهم سماتها السائدة بطريقة علمية مثقفة حسنة الانتقائية والاختيار بعقلانية وذكاء ٠ ان الاعتراف بالجهل يذهب أحيانا بعيدا حتى الى حد التأكد الصريح لقيمة واهمية تشجيع الطالب على اكتشاف الاشياء بنفسه بالممارسة والتمرين أو المران ٠ ولم تكتشف حاجات المعرفة والادراك للتحليل الوثائقى فى فروع المعرفة التى تهتم بدراسة المصادر التاريخية فحسب ٠ فقد قيل ان « خطة كيميائية ناجحة تستحق وتستأهل جائزة نوبل فى الكيمياء (١) ملاحظة بارعة ساخرة تهكمية تظهر قوة التحدى النظرى المذكور اعلاه ، دعنا على الاقل أن يكون لنا الفضل فى الاعتراف بأن دراسة المصادر التاريخية بفضل الاجــــراءات الراسخة الخاصة بها ليست فى الوضع الاحسن لمقابلة هذا التحدى ٠

مسألة اجراءات ، ماذا ؟ بالأحرى ، قد يقول البعض ، مســألة قوام وجوهر طبيعتها ـ فدراسة التاريخ ليست كمثل دراسة العناصر الكيميائية وهلم جرا ٠ ربما كان هنــاك بعض الصواب فى هــذا الاعتراض ولو ان علمى « الآثار الحديث » و « التاريخ الحديث » يميلان الى ان يستثنيا من هذا الاتجاه التقليدى ٠

النتائج المؤسساتية

يفترض تصنيع جزء كبير وهام من التوثيق فى فهارس عامة وهى أكثر ملاءمة من المؤلفات والمصنفات المطبوعة للأجراءات الجديدة المتضمنة نى « معالجة المعلومات العلمية » ، كما سبق أن قلت ، ان الوصول الى هذه الفهارس هو على الأقل سهل كالوصول الى المنشورات (أى ما ينشر) ٠ ان عددا من اصحاب العقول المتزنة فى ريبة من ذلك بداهة ومقدما مدركين أن نفس المبدأ الذى تقوم عليه هذه الفهارس ، خاصة اذا كانت الكترونية ، هو بدايات ازكزية تفرض بالقوة وذلك بوضع الادوات المطلوبة لدراسة المصادر التاريخية فى أيدى عدد قليل من المؤسسات التى تملك وحدها التجهيزات والمعدات اللازمة للاستعمال ٠ والاعتراض مبرر فبغض النظر عن الحقيقة بأنه صادق فى الوقت الحاضر : يوجد عدد قليل من الباحثين حاليا اثرياء بما فيــه الكفاية لاقتناء واحراز حتى عشر المنشورات المطلوبة والمحتاج اليها لعملهم ٠ وعلى ذلك يمكن التحقق من والتسليم بأن عليهم ان يعتمدوا بشكل ما على عدد قليل من المكتبات المتخصصة وسيكون من الخطأ افتراض أن هذا الموقف سيصبح حتما أسوء بوضع خدمات المعلومات فى هذه المكتبات أو خارجها ، كتلك التى تنشر بسرعة فى البلاد الانجلوسكسونية ويستعملها الباحثون فى كل فروع المعرفة ـ بما فى ذلك العلوم

---

(١) دريك ج٠ ديسوللا بريس « نهــــايات الاتصال العلمى » وارد فى ، انتونى دى رويك وجولى نيت ، (معدين للنشر) ، « الاتصــال فى العــلم » الصفحات من ١٩٩ الى ٢٩٠ ، لندن ، تشرشل ليمتد ، سنة ١٩٦٧ (مجلد مؤسسة سيبا) ٠

الانسانية (١) وأكثر من ذلك وجد ثمة أسباب ومبررات قوية للأمل فى أنه على العكس سيقود هذا الابتكار عرضا الى مدخل لا مركزى للتوثيق بفضل عاملين تقنيين بدأت أهميتهما ومغزاهما توا فقط فى أن يقيما : السرعة والتكاليف المنخفضة نسبيا لنسخ الفهارس على أشرطة ممغنطة أو اسطوانات ، من جهة ، مما يمكن من نشرها فى عدد كبير من المراكز ، ومن الجهة الأخرى ماذا عن الشكل المقصور على فئة قليلة الذى توضع التحسينات التى حدثت وتمت فى طرق « المعالجة عن بعد » التى يمكن بواسطتها ربط أسس المعلومات ببعضها والرجوع اليها للاستشارة على مسافات طويلة وبعيدة ،ويمكن تنمية عدد نقاط الوصول الى شبكات المعلومات التى أقيمت على هذا النمط الخ ٠٠ كل هذه التسهيلات والتيسيرات ربما تروج لحركة طاردة لتنظيم التوثيق بدلا من تركيزه كما يخشى ، ولكن سيتعرض مرة أخرى ، ماذا عن الشكل المقصور على فئة قليلة الذى توضع به المادة أمام الباحثين ؟ يسود هنا سوء التفاهم أيضا ٠ سيؤكد ، مثلا،ان الفهارس الالكترونية تستبعد مجال البحث فيها لأية استشارة مباشرة للوثائق: أى فرصة القاء نظرة عجلى على النصوص والرسوم التوضيحية للتصفح الذى وصف بحق فى مؤلفات عن أمانة وقيامه المكتبات بأنه واحد من أهم العناصر فى تكوين ونشوء الأفكار والآراء ــ بينما فى الواقع الفعلى لا علاقة لأحدهما البته بالآخر : فهذه الفهارس ترجع الشخص الذى يستشيرها الى المجموعات التى ربما تكون على أى شكل مادى (٢) والتصفح لا هو أكثر أو أقل مما كان عليه سابقا ٠ وسيأسف آخرون بشدة على الصفة الغالبة خفية لتجميع المادة فى أسس معلومات كلما تمت اكتشافات بالتباين مع الطبيعة العامة للبيانات الشفوية أو التحريرية التى تجعل هذه المادة معروفة بها دون ادراك أنه هنا أيضا لا تفوق الواحدة الأخرى وانه حتى فى هذه الحالة الأولى توجد آليات بسيطة جدا وشائعة وواسعة الاستعمال الآن للاسراع فى تداول المعلومات المتعلقة بالأشياء الجديدة المكتبية (مثل قوائم الاطلاع على ما يجب أن يوعى والتى تنشر بأسعار مخفضة كمنتج عرضى وجانبى لتجميع المعلومات أو النشر المختار للمعلومات الذى يقوم على نفس المبدأ ولكنها تكيف وتعدل لمواضيع معينة ولمستعملين معينين الخ) ٠ وآخرون سيأسفون أيضا لأن اللغة الغريبة المبهمة (الرطانة)المستعملة فى التحليل الوثائقى تقيم حاجزا بين الباحثين والمادة رغما عن الحقيقة بأنها طاقت واحتملت الحواجز غير القابلة للاختراق أكثر كثيرا والتى تعزى الى تنويع اللغات العادية الطبيعية والاختلافات والفروق فى المصطلحات بين مختلف المدارس وهكذا برفضهم أحدهما وقبول الآخر يحرمون أنفسهم من كل أمل فى تكوين واقامة أى شكل لعلم ناضج ٠

من الممكن أن لا نرغب فى « البنيان التقنى » الجديد المنبثق والناشىء فى دراسة المصادر التاريخية كما فى أى مكان آخر ، الا أنه من الصعب أن يرفض المرء التسليم

(١) دافيد نساتير « أرشيف معلومات للعلوم الاجتماعية » أغراضه وعملياته ومشاكله ، باريس ، اليونسكو ، سنة ١٩٧٣ ٠

(٢) المنشورات المطبوعة وبطاقات الذخائر وأفلام مصغرة (ميكروفيلم) وبطاقات مصغرة (ميكروفيش) الخ ٠ والاختيار مفتوح تماما ، انظر مثلا أسس المعلومات المعروضة بجهاز عرض الصور على شاشة عرض حيث يرجع الفهرس الألكترونى الباحث بعض الاحيان الى مجموعة كاملة لكتابات فى موضوع ما سبق أن وضعت (مثلا النقوش والكتابات اللاتينية والأيقونات الاغريقية والفسيفساء الرومانية) وأحيانا أخرى لفهرس غير منشور (مثلا فخار العصور الوسطى) أو منشور فى نفس الوقت حيث يتمكن الجمهور من الوصول الى الفهرس (مثلا أدوات العصر البرونزى والأعمدة الشرقية) ٠

بأن له معقولية يقينية مؤكدة أقوى بكثير من أية حجة من الحجج التى تثار ضده • ومع الافتقار الى حجج ، فأنه من الصحيح إمكان الاشارة ايضا الى العقبات « الموضوعيه » ظاهريا وبصفه خاصة المالية منها : ان اسس المعلومات مكلفة وغالية الثمن جدا بسبب الوقت والعناية اللذين يجب تخصيصهما وتكريسهما للتحليل الوثائقى وكذلك بسبب نقنيتها (تعدد النسخ والحاسبات والاتصالات عن بعد او المواصله البعيدة الخ ومكافأة الأفراد العاملين المطلوبين) • الا أنه اذا كانت الطريقة والتقنية متطورتين كما كانتا خلال العشرين عاما الماضية فما ذلك الا لانهما تقومان على اساس مبدأ الاقتصاد الذى يضفى عليهما ميزة على تلك التى كانت فى الماضى حتى من وجهة النظر المالية • لا يمكن قياس تكاليف التغيرات المقصودة والمرغوب فيها فقط بلغة الاستثمارات المطلوبة لتطوير وتنمية اسس المعلومات : فالمزايا المحتومة والمؤكدة التى تنتج عنها فى النهاية يجب أن تؤخذ فى الحسبان ايضا • لا شك أنه من المبكر جدا ان نتبصر ونتأمل فى كل ما لها وما عليها لنزنه • ومع ذلك فأن التجربة المكتسبة فى ميادين أخرى خلاف دراسة المصادر التاريخية تظهر لنا أن نقط القوة ترجح وتفوق فى الوزن والاهمية نقط الضعف بشرط ان تؤخذ فى الاعتبار عوامل مثل التخفيض فى تكاليف النشر والاقتصاد العام الناجم عن سياسات « المحاصة والاشتراك » فى المعلومات ، (وعلى الخصوص استبعاد مضاعفة الجهود التى تظهر وتحدث عند تحليل التوثيق العلمى بالطرق المستعملة حاليا والتخلص منها) والفاعلية المتزايدة للبحث الاصلى ، بفضل اقامة توازن افضل بين جهد التجميع والعمل العلمى الاصيل وهكذا • سيكون هذا العامل الاخير ، بصفة خاصة ، بلا شك ذا معنى اعمق ودلالة واهمية كبرى فى أى تقييم مستقبل للموقف أو الوضع ، إذ لا يلوح ان احدا قد فكر فى انتاج وتحقيق ما يكلف اليوم بأن ينتج سنويا آلاف الأوراق (أى البحوث) التى تكمن ميزتها الوحيدة فى مقدار الوقت المبذول فى جمع المادة الضرورية واللازمة وليس فى الأفكار التى تحويها •

خضعت معظم العلوم الطبيعية لمثل هذه التغيرات بمعدل عجل به وزيدت سرعته خلال الخمسة عشر عاما السابقة أو نحو ذلك بتحسينات فى تقنيات التوثيق • ومن المؤكد أنه قد حان الوقت لان ننتهز فرصة المثل الذى تقدمه فى ميدان الاصطلاحات المؤسساتية لكى نحصل على فكرة افضل عن الاصلاحات الضرورية المطلوبة فى الحالة التى تخصنا وتعنينا •

والشرط الأول للحركة الموصوفة والمشروحة فى الصفحات السابقة هو خلق وابداع أو دعم للتقنيات والآلات اللازمة لجهد منسق منظم فى دراسة المصادر التاريخية كما فى أى مكان آخر خلاف هذا المكان حتى يمكن أن نحرز ونبلغ ذلك التناسق بين المصنفات الرئيسية الهامة للتوثيق التى يجب أن تروج لها الحركة • وبوضوح تام ، فأن تكاليف اسس المعلومات لميادين بمثل عظمة ، مثلا ، النحت الكلاسيكى (العلمى الممتاز من الطراز الاول) والنقش الشرقى فى الحجارة الكريمة وخزف القرون الوسطى والنقوش والكتابات اللاتينية الخ ، ليست متناسقة ومنسجمة بالمرة مع سياسة عدم التقيد (دعه يعمل بحرية) التى يمكن ان يقوم بموجبها مختلف العاملين ببحوث بنفس المادة وبهدف مشترك ، ولكن دون أية مشورة بالمرة بينهم ، وقد ظهرت فى الحقيقة قبل الآن أوضاع من هذا النوع فى فرنسا نفسها وأكثر من ذلك فانها تظهر فى جميع أنحاء العالم • والمؤسسات المختصة والكف لمنع مثل هذه الأوضاع هى الجمعيات العلمية ، اهلية كانت أو دولية بقدر ما لها من سلطة ضرورية ولازمة لوضع خطط لتخصيص الاعمال بما يتناسب مع مواهب اعضائها ولوضع هذه الخطط موضع التنفيذ • وقد كان بفضل جهود جمعيات من هذا النوع ـ اتحادات علمية

وجمعيات مهندسين الخ – ان نفذت مشروعات لشبكات توثيق على أوسع اساس من التعاون الدولى خلال العشرين سنة المنصرمة أو نحو ذلك فى أنواع كثيرة من فروع المعرفه أو فى ميادين بحث – الفيزياء والكيمياء وبحوث الفضـــاء وعلم المحيطات وظواهرها الخ ، وكما نعلم انه من سنه ١٩٦٦ الى سنه ١٩٧١ قام المجلس الدولى للاتحادات العلميه ، بصفه خاصة ، بدور قيادى فى تنفيذ مشروع لطريقه للاعلام العلمى متضمنا جميع هذه الشبكات (١) • هذا المشروع الذى تبنته وافرته جميع الدول الاعضاء فى هيئه الامم المتحدة (٢) فى سنه ١٩٧٢ – ويطلق عليه اســم اليونيسست (منظمة تقنيات الاعلام العالمى التابعة لهيئة الأمم المتحدة) – أصبحاليوم برنامجا لجميع أنواع النشاط (تقنى ومؤسساتى وسياسى الخ) روجته وأنشـــأته ونسقته هيئه اليونسكو (منظمة التربية والعلم والثقافة التابعة لهيئة الأمم المتحدة) ليس فقط فى العلوم الطبيعية (٣) • وتنطبق بشكل بارز على موضوع هذه الدراسة معظم التوصيات المصدق عليها وأقرت فى سنة ١٩٧٢ والتى تكون أساس البرنامج• وسأورد على سبيل المثال واستشهد بواحدة فقط تخص الدور الذى يطلب منالجمعيات العلمية فى الحركة موضوع البحث والدرس والمناقشة : فالاتحادات الدولية للجمعيات العلمية يجب أنتزاول نفوذا مستمرا على الأعضاء المواطنين ليسجلوا اشتراكهم فىبرامج تهدف الى تحسين نقل المعلومات المنتشرة فى العالم مثل الفحوص الانتقاديه لمصادر المعلومات فى بعض فروع العلم والتقنيه وتخطيط وتنمية الخدمات الموجودة والجديدة والتحسينات للتحكم فى اللغه والسيطرة عليها وتدريب العلماء على عمليات الاعلام وخاصة التقويم وتوحيد النشاطات (٤) •

يشير نص هذه التوصية الى « التحسينات فى التحكم فى اللغة » وهذا شرط هو بلا شك الاكثر صعوبة فى تنفيذه فى دراسة المصادر التاريخية ، ليس بسبب أن المصطلحات المستخدمة فى وصف المعلومات التى تواجه وتقابل فى دراسة المصادر التاريخية ليست موحدة القياس ونمطية بالمرة ولكن اساسا بسبب أنه لابد مـــن الاتفاق أولا على ما هية المعلومات نفسها قبل ايجاد مصطلحات لها • ويمكن توقـــع انه ستكون هناك مناقشة اكثر فأكثر فى المستقبل فى مسائل الاختيار والتعريف حتى قبل النظر فى المسائل اللغوية : فمجموعة معينة من المواد (اشياء أو نصوص أو صور مجازية) وفى حدود ثقافة معينة ما هى المعلومات الأســـاسية التى يجب أن تلاحظ وتستعمل كمفيدة ونافعة اذا اريد الحصول على معرفة تاريخية من تلك المواد ؟

ستكون التقنيات والآليات لتوحيد وتنسيق الجهد المشار اليه سابقا حتى أكثر ضرورة فى هذه الحالة ، وسيكون للجمعيات العلمية مرة أخرى دور تقوم به فى هذا الشأن ، ليس طبعا ، بأن تقوم هى نفسها باستنباط ووضع مسودة « الدلائل » التى تكون الاجابة الصادقة الوحيدة لهذه الاسئلة – فهذا يتطلب جهود عدة باحثين يوميا

---

(١) اليونيسست ، تقرير دراسى عن امكان عمل طريقة علم اعلام عالمى ، باريس ، اليونيسكو ، سنة ١٩٧١ • «١٥٨ صفحة» (اختصر فيما بعد الى «تقرير اليونيسست ») •

(٢) اليونيسست مؤتمر بين الحكومات لانشاء طريقة علم اعلام عالمى ، باريس ، من ٤ الى ٨ أكتوبر سنة ١٩٧١ التقرير النهائى ، باريس ، اليونيسكو سنة ١٩٧١ ، ٦٠ صفحة •

(٣) فى ســنة ١٩٧٤ تسلمت جمــاعة مديرى اليونيسست طلبات من عدة خبراء ولجـــان لادماج العلوم الاجتماعية والانسانية فى ميـــدان نشــاط اليونيسست ، ومن بين هــذه العلوم والدراســات الثقافية الانســانية ، وقد ذكرت بصراحة وان تعطى الأولوية عادة للعلوم التاريخية •

(٤) تقرير اليونيسست ، توصـــية رقم ١٢ صفحة ١٠٦ •

لعدة سنوات ــ ولكنها ستعمل على التقدم والتناسق العام للمصنف أو المؤلف •
وأحد الاختيارات الأساسية الواجب مناقشتها على هذا المستوى بصفة خاصة هو الذى اشرنا اليه فى القسم السابق : هل يمكن للانسان وهل يجب عليه ان يشجع تطوير الدلائل التحليلية التى تكون سماتها المميزة المفروضة اساسا اقرب الى الادراك الحسى المباشر للمواد نفسها أكثر منه الى النظريات المطروحة والمقترحة والمقدمة عنها فى وقت ما فى الماضى ؟ وإذا تقرر ان مثل هذا التطور لا يجب تشجيعه ــ كما يجب أن يرجى ويؤمل ، على الاقل اذا اريد للمصطلح « علمى » ان يستبقى ويكتسب ويحرز أى معنى فى علاقته بدراسة المصادر التاريخية ــ هل يمكن للانسان وهل يجب عليه أن يلح باصرار على أن تعكس الدلائل المقترحة جميع وجهات النظر بالنسبة لكل نظرية متعلقة ومتصلة بنفس النصب التذكارى أو نفس المصدر ؟ أو اذا كان يجب أن يحـــدث بالمصادفة ان وفرة أو عدم اليقين لوجهات النظر الفردية هذه يجعـــل من الضرورى الاختيار من بينها ، فلأية سلطة شرعية لها الحق الحكم يجب أن يترك القرار ،واضعين نصب اعيننا انه مهما كان القرار المتخذ ، فسيكون له أثر هام وضـــخم على القيمة العملية لأسس المعلومات ؟ •

يظهر ويدل كل هذا على جسامة وحجم العمل الواجب اخذه فى الاعتبار وكيف اننا ما زلنا بعيدين عن « مشاكل المصطلحات الفنية » التى كثيرا ما تحدث عنها البعض كما لو كانوا فعلا قد اختاروا وعرفوا نيابة عن الجميع العناصر التى يعتبرون أسماءها بهذه الاهمية • وانه حتى من المشكوك فيه ما اذا كان يوجد أى شخص فى الوقت الحاضر له سلطة كافية لاتخاذ مثل هذه القرارات باسم المجتمع العلمي العالمي فى أى قطاع من قطاعات دراسة المصادر التاريخية ، فاذا لم يوجد احد البتة فان مثل هذه الهيئات لابد ان توجد وتكون يوما ما ، اما داخل الجمعيات الموجودة أو خارجها ، وقد أخذت حديثا خطوة أو خطوتين ، ولو انها غير رسمية تماما الا انها تدل عـــلى بدء حركة فى هذا الاتجاه فى عدة بلدان ، متضمنة عدة قطاعات مختلفة للبحـــوث التاريخية • وتكون المجموعات العاملة أو اللجان الاخرى التى تكون قد كونت مسئولة عن مناقشة المسائل والقضايا واستهلال العمل الذى هو بمثل هذه الاهمية لمستقبل فروع المعرفة المعينة ، وانه من الصعب ان نرى كيف يمكن أن تبقى الجمعيات العلمية الموجودة خارج الحركة ، والنقطة الوحيدة غير المعروفة فى هذه المغامرة هى التغيرات التى سيحدثونها فى انفسهم لكى يتمكنوا من الاسهام فى تقدم الحركة •

سيكون لهذه الهيئات سواء أكانت جديدة أو معاد تنظيمها دور ثالث تقوم به : فبالاضافة الى المشورة اللازمة فيمـــا يتعلق باختيار الميـــادين التى تتلاءم مع أسس المعلومات وتستسلم لها وواجب تعريف تلك الأسس ، يجب عليها أن تطور بالمثـــل تقنيات وآليات جديدة فى موضوع جعلها عصرية وملائمة للعصر مستعملين المصطلح فى معنى واسع جدا • ويغطى المصطلح تطبيقات متنوعة ومتعددة ويجب أن تستنبط أيضا غالبية قواعدها منذ البداية • كيف مثلا ، يمكو أن يؤكد الشخص أن أسس المعلومات تحل محل المنشورات التقليدية كوعاء طبيعى للمادة المكتشفة حديثا ؟ بأى وسيلة سريعة وقليلة التكاليف يمكن أن يبلغ الباحثون الذين يهمهم الأمر والمهتمين به « بالمكتسبات والتحصـــيلات الجديدة » التى تمت على هذا النمط ؟ كيف يجب أن يحدد الانسان ليس فقط كيف يجب أن توزع المواد فى البداية بين مختلف أسس المعلومات طبقا لمعايير مبدئية كمجموعة (مثلا مجموعات تقليدية) ، والمكان حيث توجد (مكان حفظ سجلات ومحفوظات ــ أرشيف ــ الكشف عن الآثار) ومكـــان التخزين (مثلا كتالوجات المجموعات) الخ ، ولكن أيضا ــ نقطة فى غاية الأهمية ــ كيف

سيكون توزيعها في النهاية بما يتناسب مع معايير أخرى أكثر أهمية - مجموعات على أساس دراسة وحل الرموز وميادين الثقافه الخ) الى اى حد يجب أن يقبل الانسان أو حتى يشجع على تسجيل نفس المواد في عدة فهارس ، يكون وينشأ كل بما يتلاءم مع واحد أو أكثر من هده المعايير ؟ وفي مثل هذه الحالة ما هي الترتيبات الواجب القيام بها لنقل وترحيل المواد من فهرس لآخر أو في الحالة التي تقابل غالبا ، تلك الخاصة بالفهارس المتداخلة بعضها في بعض (مثلا وضع ورسـتأة مواقع المباني الضخمة والبنـود المتحركة في قائمة جرد أوبيـان تفصيلي للنصب والمبـاني التذكاريه) او فهارس « الاسناد التراففي » التي تحيل من فهرس لاخر (مثـلا المقاييس الفيزوكيمائية والنقوش والكلام المنقوش والمعلومات عن صـنع الايقونات الخ ، والتي تشاهد وتلاحظ على النصب والمباني التذكارية والتي تكون أيضا مرصوفة في فهارس منفصلة - أنواع الخزف و « المباني » و « العملات » الخ) ؟ ما الروابط الواجب اقامتها بين كل هذه الفهارس لكي توفر الحركة اللازمة بينها خلال البحث ؟ وهكذا .

يمت معظم هذه الأسئلة بشكل ما بصلة لعملية التزامن والتوقيت الزمني لطريقة عالمية لتسجيل المعلومات واسترجاعها ، كما هو موجود حاليا في ميادين وحقول ملاحظة ومشاهدة التي هي فضلا عن ذلك ليست أقل تعددا للأوجه من ميداننا - علم المحيطات وظواهرها والارصاد الجويه والطب والمؤشرات الاجتماعية الاقتصاديه الخ . والدنـو والاقتراب المميز من الجهه الاخرى يثير كذلك أسئلة أخرى اكثر تعقيدا والتي توجـد لحلها سوابق اقل : ما هي الآلات والتقنيات المؤسساتية التي يجب أن تستعمل لكي ننهض بعبء المراجعة والفحص العلمي للمعلومات المسجلة في هذه الفهارس ليس فقط بمجرد تسجيلها واثباتها ولكن ايضا كلما تغيرت الاراء بخصوص وثاقة صلتهـا بالموضوع أو قيمتها ؟ كيف يأخذ المرء في الاعتبار ، في المنشورات العلمية المتاحـة في الوقت الحاضر والمصممة خصيصا لهذا الغـرض والنظريات التي تكون هـذه المعلومات متضمنة فيها على مر السنين ؟ وبشكل أعم وبالرجوع مرة أخرى للتوصية التي وضعت في مشروع اليونيسست في شأن « مراكز المعلومات » للعلوم الصحيحـة المضبوطة المرتبة ، كيف يجب أن يتصور ويدرك الانسان العلاقة الوظيفية المتبـادلة لمثل هذه المراكز في الشبكة الموجهة ببليوغرافيا (١) ؟ (ثبت المراجـع نسبة الى فن وصف الكتب والمحفوظات والتعريف بها) . من مثلا يقرر ما اذا كنا نعدل الوصـف المبدئي لبناء تذكالى وأن نأخذ في الاعتبار ما قيل عنه في دراسة جديدا ؟ والى أي مدى يجب أن يذهب هذا التعديل ، من اضافة الصفات المميزة أو الوظائف المكملة الى كامل ازالة النصب أو البناء التذكاري الذى لم يصبح بعد ذا أهمية ، والحـالة المتوسطة تكون بتصحيح جزء فقط من المعلومات التي أصبحت عتيقة ومهملة باطلة الاستعمال أو خاطئة في ضوء النظرية الجديدة ؟

قد تبدو هذه القائمة الجملية غير المصنفة بترو على غير توقع حقا مدهشـة مذهلة أو حتى مزعجة في ميدان بحث حيث لم يظهر أن أحدا بعد كان قد سألهـا . سيعتصم البعض أيضا من ناحية ثانية وراء الطبيعـة الخاصـة بهذا الميدان التي سيقولون انها تفسر لماذا لم تسأل مثل هذه الأسئلة أو تجعل من غير المناسب أن تسأل ، والأكثر حذرا سيقولون فحسب انه بهذا الثمن نحن خير بعيدين كما نحن . ولكـن قلة نشطة ، من الجهة الأخرى ، واثقة من تبني هذه الأسئلة وأخذ موقف منهـا

---

(١) تقرير اليونيسست ، التوصية رقم ١٠ صفحة ١٠٤ .

لاهميتها القصوى وبسبب المتعة التى يحصل عليها من معالجة أفكار واعلام فيه سعة فى افق التفكير لهم ـ الأفكار التقنية وأيضا المعرفة الادراكية والاقتصاديه والسياسية وكذا الاكاديمية الخ ـ بحث عن نسق جذاب مرغوب فيه أكثر للاشياء ٠

النتائج البيداجوجية (التعليمية)

عندما يناقش الناس العلاقة بين تطور أسس المعلومات (أو على وجه أكثر تصميما الطرائق التقنية لمعالجة المعلومات) وتدريس فروع المعرفة التاريخية (أو على وجه أكثر تصميما تدريس العلوم الانسانية والثقافية) فانهم يؤكدون ويصرون على أن الأخيرة يجب أن تفسح مجالا أوسع للاولى ٠ هذا الحماس التبشيرى يؤدى أحيانا الى تعبيرات متطرفة مثل الآتية : « مؤرخ المستقبل سيكون مبرمجا أو لا شىء شخص عديم القيمة » (١) ٠ وهمى الأول فى الموضوع هو أن أفصل نفسى نهائيا عن وجهة النظر هذه ، لأنه من غير المرغوب فيه أن ندرس للطلبة وللباحثين ونعلمهم شيئا عن الطرق التقنية لمعالجة المعلومات ، كما قررت فى الواقع أن تفعل كثير من كليات التاريخ والآثار منذ سنة ١٩٦٨ ، ولكن لأن الفكرة الجديدة والابتكار الرئيسى بارز الأهمية فى اعتقادى فلا يكمن لا فى هذه التقنيات ولا فى المعدات الرياضية التى بها تثبت وتحقق شخصيتها بمعرفة الكثيرين ٠ اذ أن جوهر هذا المديح والثناء والتقريظات هى انها تعرض وتقدم كتتمة وتكملة اجبارية للبرامج التقليدية دون التأثير فى تفاصيل الأخيرة بأى شكل : « يدرس » الانسان عن معالجة المعلومات والتحليل الوثائقى وتكوين وعمل « الدلائل » الخ بينما هو يدرس فى نفس الوقت أيضا عن الايبوغرافيا (النقوش اليونانية والمعمار الاينكى (نسبة الى القبائل الهندية التى كانت تسكن أمريكا الجنوبية عند الغزو الاسبانى) ولكن لا يلوح أن أحدا يفكر فى أن تدريس التاريخ الحقيقى الأصيل يمكن أن يفيد ويتعلم أى شىء من النوع الآخر الذى يعتبر « منهجى » بنفس الشكل مثل مثلا التحليلى الفيزيائى للمواد وعمليات الحفظ والوقاية وطرق تحديد التواريخ الخ ٠ ونتيجة لذلك فهو « مساعد » بالضبط بقدر ما لتلك التقنيات فى نظر عالم الآثار أو المؤرخ ٠

ورأيى الذى أناضل وأدافع من أجله مختلف جوهريا ، وهو أن النتائج المنطقية » لأسس المعلومات ـ لنعود الى عنوان وموضوع الدراسة ـ ستكون ، بقدر ما يخص التدريس والتعليم ، تغيير نفس وذات شكل ومحتوى ومضمون نظرية التعلم ٠ هذه الفرضية والرأى العلمى يقوم على أساس حقائق أو تنبؤات عرضت وبسطت فى الصفحات السابقة وعلى أساس فرضين مكملين : الأول الاستهلاك ونقص القيمة الواضح للمعرفة « الواقعية » الحقيقية المتعلقة بالمواد التى تشكل أى نوع من التاريخ أو تاريخ اليونان القديمة (أحداث وأشياء ونصب تذكارية وأعمال فنية ومصادر مكتوبة الخ) ٠ والثانى القيمة المتزايدة المرتبطة بالمعرفة الفعالة ـ العمليات الذهنية التى تمكن الانسان من أن يختار ، من بين الحشد بالغ الاتساع والمتنافر غير المتجانس من الحقائق الموجودة ، الكمية الصغيرة جدا من المعلومات نسبيا التى يمكن اظهار أن يكون لها معنى ومغزى وأهمية يمكن مراجعتها وفحصها بالتجربة ٠

سأفترض طبعا أن هذين الفرضين صحيحان وحقيقان بعد أن أعطيت قبل ذلك فى القسم الخاص « بالنتائج النظرية » الحجج التى يقومان على أساسها ٠ وعلى

(١) عنوان مقالة بقلم أ٠ليروى لادرى ، ظهرت فى مجلة المراقب الجديد سنة ١٩٦٨ ٠

ذلك فمن السهل استنتاج واستخراج النتائج التعليمية التى ستكون لكل بيسر وسهولة ·

والنتيجة الأولى هى أن العلم والمعرفة بمواد التاريخ كما يحاول أن يلقنها المدرسون اليوم سيعتبر سريعا على الأرجح عناء شديدا وقصير الأجل على حد سواء · عناء شديدا جدا لأنه سيفكر بأنه أقل ابهارا لتسجل فى حافظات البشر ، التى هى بالتحديد والتعريف « خاصة وشخصية » ، كل أنواع الحقائق التى استودعت الحافظات الالكترونية والتى دورها « عام ومشاع » · وهى قصيرة الاجل لأن المقدرة على التعرف على أو على اعادة تشكيل وتكوين حقائق معينة سوف لا يعتبر بعد دليلا كافيا على المعرفة الصحيحة بها فى المعنى الدقيق الذى يحوزه اللفظ فى دنيا العلم ·

وضرب مثل سيجعل الموضوع أكثر وضوحا · لنفرض انه فى مكان ما من العالم ، أو اكثر احتمالا فى عدة أمكنة مختلفة من العالم ، يوجد فهرس الكترونى سهل الوصول اليه بسرعة وبيسر لقوارير عهد الرومان أينما وجدت ، سواء فى أوربا أو افريقية أو آسيا ، معطيا معلومات ذاتية لجوهرية تامة عن كل (شكل ونوع صلصال وعلامات صانعين ونقوش) وكذلك معلومات غير جوهرية عن : المكان حيث توجد واستعمالاتها (تبعا لمحتوياتها والنقوش التى عليها الخ) والتأريخ المحتمل (طبقا للمعلومات الطبقانية) ان الخاصة بعلم الطبقات والأشياء التى توجد بجوارها والتحليل المعملى الخ) · ودعنا أيضا نفترض أن كلا من التكوين التحليلى للفهرس وطرق جعله عصريا كانت بشكل يمكن بسهولة أى باحث يواجه بكشف آثارى معين أو بقطعة من البحث التاريخى من أن يجمع كل المعلومات المتاحة للمقارنة والتى تجمع عادة فى مثل هذه الحالة · ويمكن قياس المعرفة التى يجب أن يحصل عليها بالقوة الموحدة للمقارنات التى يقترحها فى خصوص التفاصيل الجوهرية والتفسير الذى يستخلصه من هذه المقارنات بالنسبة للتفاصيل غير الجوهرية · ولكن لا علاقة لها بالسيطرة على التوثيق المادى نفسه والذى هو متاح للجميع · ومن الممكن أن الباحث الذى نحن بصدده لم يكن قد رأى قط قارورة فى حياته ومع ذلك فقد يثبت قدرته على استعمال الكشف عن واحدة أو أكثر من القوارير لاعداد مادة للنشر نها مثل نفس القيمة كما لو كانت قد كتبت بمعرفة « اخصائى » فى أشياء من ذلك النوع بفضل معرفته الأكثر اتساعا عن الخزف (تحليل الأشكال والمواد) من جهة والبيليوغرافيا » أى علم الخطوط القديمة « والتاريخ الرومانى من جهة أخرى (تحليل العلامات المميزة للصانعين والتفسير التاريخى لتوزيع المواد المقارنة) والتى يمكن استعمالها فى حالات وأوضاع أكثر تعددا مما يمكن أن تغطيه الخبرة وحدها فى وثيق القوارير · وبالفاظ أخرى فانه من غير المهم حقا فى مثل هذه الحالة أن يكون لباحث قد اكتسب معرفة فى علم دراسة الرموز (أو بدقة أكثر دراسة الرموز لمناظرة) للقوارير الرومانية طبقا للمعايير أ ، ب ، جـ حتى يمكنه بعد ذلك التعرف لمحة بصر على أى شىء من هذا النوع طبقا للطريقة الادراكية للواحد أو للآخر يستخرج من الذاكرة أو الحافظة التعليق المناسب فقط بتغيرات شخصية قليلة ضئيلة · واضح أن هذه العادة أو الممارسة ، التى لم تزل عادية ومألوفة فى لامتحانات الاكاديمية (الجامعية) ، ليست الا تشويه ومسخ كاريكاتورى مغالى يه للعلم وهى محتومة ومؤكدة الاختفاء عندما ينجح الاقتراب والدنو المتزايد من أسس لعلومات فى اظهار جدارتها ، حتى أنه من الصعب أن نرى كيف يمكن أن يستمر دريس فروع المعرفة التاريخية فى وضع وتدوين مثل هذا المستودع بتجميع لعرفة لمصدر المادة بدلا من اعطاء مكان مناسب للطلبات الجديدة لعلم — مستعملين ،

مرة أخرى ، مصطلحات الحاسب — يعتبر مدى الذاكرة أقل قيمة من المقدرة على « الحساب والعد » فى أوسع معانى الكلمة .

هذه فى الواقع هى النتيجة التعليمية الثانية الواجب تأملها ودراستها وأخذها بعين الاعتبار . يجب ان نتذكر فى المقام الاول ان كل نتاج للبحث التاريخى حتى ولو يكن مدروسا تماما هو نتيجة لعملية معقدة الى حد ما « ترتيب منطقى » للمادة الاوليه من حقائق مجمعه (انظر الدكتور انفا صفحه ٤) . هذه الحقيقه الواقعه التى هى حقيقة بديهية فى العلوم الطبيعية وتميل لأن تصبح كذلك فى العلوم الاجتماعية ، ليست بعد كذلك فى العلوم التاريخية حيث لم تتبين وتختار عادة نعرير اى التقنيات والالات تستعمل فى التنسيق المنطقى للماده ، حتى ان المقدرة التى يحوزها « معلمون وأساتذة » معينون — والكلمة نفسها كاشفة لما فيها من معنى السيطرة على العلم والاتقانه - على عرض وجهات نظر يحكم عليها توا بأنها دقيقة أو عميقة تنسب فى الغالب الى نوع معين من العبقرية الخاصة وغير العادية أكثر منه الى ممارسة نوع معين من عملية تفكير وتعقل . الا أن نفس تركيب وتنظيم المواد فى أسس معلومات من شأنه أن يمكن — كما رأينا — من استعمال الاجراءات الحسابية والعدية التى صفتها الأساسية انها على العكس واضحة تماما بالنظر الى اتمامها بواسطة آلة يطلق عليها اسم — آلة حاسبة أو حاسب — اسم يعبر بجدارة عن طبيعة العملية التى نحن بصددها : « اجراء الحساب الرياضى » ، فى أوسع معانى الكلمة والذى يتضمن أكثر من الحساب الرقمى أو العدى وحده ، « الترتيب المنطقى والتنسيق » أيضا كما سبق بينا لوصف أى تسلسل أو تتابع عمليات منطقية مطبقة على أى نوع من المعلومات ، سواء أكان كميا أو كيفيا . والحقيقة بأن مثل هذه الاجراءات يمكن أن تطبق على هذا الموضوع لا يعنى انها دائما مثمرة ، بعيدا عن ذلك : فالحالات العديدة التى استعملت فيها الحاسبات لمعالجة معلومات آثارية أو تاريخية لم تحدث أى نوع من الانقلاب أو الثورة فى محتوى العلم أو المعرفة عن النصب التذكارية أو الأحداث الماضية . وما حدث من الجهة الأخرى هو رغبة ملحة — التى هى بالنسبة للبعض بما فيهم أنا نفسى تقارب الهاجس والذهول — لفهم شكل عمليات التفكير التى هى أو التى يجب ان تكون أساس المعرفة المكتسبة بوسائل خلاف العد والحساب المنظم أو الترتيب المنطقى (١) . هذه التطلعات والملامح الجديدة التى تتفق ، كما رأينا ، مع تلك الخاصة بأنصار ومؤيدى علم الآثار أو التاريخ الحديث — ستؤثران قريبا أو بعيدا على التدريس والتعليم ، فاما أن يجد المدرسون حججا قوية للتدليل على أن مثل هذه التطلعات والمطامح غير مناسبة فى الدراسات التاريخية أو من الجهة الاخرى يقرونها ويتبنونها . ويمكننا أن نتصور نتائج ذلك بيسر وسهولة .

ولكن هل بذل أى جهد لتصور تلك النتائج ؟ من جهتى فانى لا أدعى انى فعلت ذلك ، ومع كل فمن الممكن حاليا ان نلمح ما هو بالتأكيد النتيجة الأكثر ازعاجا للخيار السابق . فاذا كان المسلك المختار هو مسلك المقاومة ، على أساس ان دراسة المصادر التاريخية لا يمكن تحويلها لمنطق محاجة ومناقشة العلم ، يجب أن نأخذ الحجج حتى نهايتها ، وأن نحجم عن الاشارة ، كما يصر الناس اليوم على فعل ذلك ، الى الطبيعة

(١) للحصول على فكرة عن قوة هذه التطلعات والمطامح ، انظر مثلا الدراسة الحديثة لـ ج.س. جاردن ، م.س. لاجرانج التى سبق ذكرها : «محاولات لتحليل الاحاديث الآثارية » سبق ذكره وأيضا الأعمال التى ذكرت أو وصفت بمعرفة ج.س.جاردن فى « تحليل الاحاديث » أ/سابق الذكر .

« العلمية » للدراسات التاريخية – أو على الأقل يجب أن نحدد ونعرف قوانين شكل وهيئة للعلم غير القابل للمناقشة والمحاجة . وانا شخصيا لا اعتراض لى على ذلك المسلك الذى هو على أيما حال أفضل من العلمية (أى القول بأن طرائق العلوم الطبيعية يجب أن تصطنع فى جميع حقول المعرفة) ولكن فقط اذا أعطيت المقاييس المناسبة للكيف والنوع والنوعية مكانها الصحيح (أنظر القسم التالى) .

ومن الجهة الأخرى ، اذا كان المسلك المختار هو مسلك القبول – بمعنى أن نقبل قواعد الحديث العلمى العادى جدا – فواضح اننا يجب أن نغير الشكل الحالى لتدريس التاريخ الذى يبدى مثل هذا القليل من الاهتمام بتلك القواعد .

يكمن الابتكار والتجديد الأساسى فى حاجة النظرية التعليمية لأن توفر وتقدم الدليل التجريبى العرضى الذى يثبت منفعتها وفائدتها ، وبعض الطرق ينتظر المرء التعبيرات التجريدية لهؤلاء الذين يؤيدون ويدافعون عن الموضوع ليمكنوا الطالب الدارس من أن يميز ويتعرف ويتنبأ وربما حتى ان يوجد ثانية ظواهر ربما لم يكن قد رآها أبدا ، وينتظر بالمثل ان النوع الجديد من التدريس لهؤلاء الذين يناقشون حقائق خاصة بالجنس البشرى سيمكن الدارس من أن التمييز والتعرف والتنبؤ وربما أيضا بأن يوجد ثانية حدوث ظاهرة لم يكن يعلم عنها الا التعاريف الرمزية والتى لم تتم أمامه أبدا فى شكل حالة تاريخية حقيقية .

ولو ان الصورة المقدمة هى بوضوح وجلاء حالة مجازية واستعارية الا أنها تعطى فكرة عن التغيرات التى يمكننا انتظارها فى أسلوب تدريس فروع المعرفة التاريخية نظرا للحجج المذكورة آنفا . ويصبح تدريس علم الآثار فى الواقع نوعا خاصا من وصف الطبيعة والظواهر الطبيعية بينما يميل تدريس التاريخ لأن يتشابك ويتداخل فى الانثروبولوجيا الثقافية وفيه فقط يمكن اجراء تعميمات يمكن اثباتها والتحقق منها ، وأخيرا يجب أن يختار مؤرخ الفن بين الاثنين ، ويتوقف ذلك على ما اذا كان يقوم بدراسة أعمال فن أو آراء جمالية فنية عنها .

حدود المعالجة الميكانيكية (الآلية) للمعلومات

يمكن للذين يرغبون أن يظلوا متصامتين وغير راغبين فى الاصغاء الى اغراء ودعوة المناقشة والمحاجة ورفض كل من المزايا الادراكية المعرفية والتفكير جيد التنظيم والمزايا المادية لطريقة جيدة الاعداد . ولا تفتقر أو تنقص الحجج لهذا الفعل . دعنى أعيد مباشرة ويضجر أكثرها ابتذالا – ان هناك شيئا لا يمكن تحديده وتعريفه أو تفسيره بشأن الظواهر الانسانية وهو ما يعنى فى القانون قانونا واقعيا وفى الواقع أن الطرق العلمية للتفكير والتعقل لا يجب أن تطبق أبدا عليها ، وينزع فى الوقت الحاضر لأن ينظر الى المدافعين عما لا يوصف أو ما يفوق الوصف كمتبجحين مدعين ولا يوجد أحد بعد ينتظر منهم أن يقدموا شيئا جديدا لهذه الفرضية المغبرة والرأى العلمى الغبارى . يظن البعض طبعا ان الدليل والاثبات التجريبى لصحة وشرعية آرائهم يوجد على الأقل فى الأمثلة الشهيرة رديئة السمعة للفشل أو سوء الحكم للفكر المنهجى الجامد مما يعتبر طريقا آخر لوصف مراحل المعالجة الآلية ذات العلاقة بالمنطق الرمزى أو العمليات الفيزيائية ، الا أن عدم المنطقية لطرف لا يثبت المنطقية لخصومهم ومناوئيهم ، وانى أستشهد بالكلمات الحكيمة لفيلسوف منسى : « ان نجاحات الحدس والبديهية ليست الا تحد وقتى للذكاء » .

حقا ما هو « وقتى ومؤقت » يمكن أن يبقى ويدوم طالما ان الانسان يجبر ويكره فى النهاية على قبول التواجد الواقعى للاثنين ، حتى ولو استمر أحدهما فى تحدى الشرعية لهذا التصاحب فى الوجود التواجد الواقعى ‥ لذلك قد يفتن البعض بالطرق المختصرة الفعالة للمعرفة الحدسية (المدركة بالحدس) ولو دون أن يشجبوا ويدينوا بعدم الصلاحية التفسيرات المنطقيه التى يتحمل عناء اعطائها الآخرون ٠ وعلى ذلك فبدلا من النظرة البسيطة الساذجة بأنه يوجد معسكرين متعارضين يمكن الوصول الى فهم وادراك آكثر واقعيه لطبيعتها المتكاملة ،فالاكتشافات الحدسيه تزود بمادة للبحث العلمى المنطقى ، بينما بالعكس تضطر المكتشفات المنطقيه العقلانيه الحدس باستمرار لان ينصب على مواضيع جديدة ويوجه اليها ٠ وهذا هو السبب فى انه يلوح لى ان التعصب الاعمى للمهارة المنطقيه القائمه على المناقشة والمحاجة المنطقى المعقول حسب الأصول المنطقية (١) هو أساسا صبيانى سخيف أحمق كالاعجاب الذى يقارب العبادة بالضد لما لا يوصف أو لما يفوق الوصف

وفوق ذلك قد يخشى المرء ، هنا كما فى أى مكان آخر ، ان ثمن المنطقيه والعقلانيه الموعود بها والفاعليه فى الحصول على المعرفة وتحصيلها سيكون مرتفعا جدا وان النتيجة النهائية للحاجة لمهاجمه نقط الضعف لنشاط ما التى يجدها البعض على الاقل سائغة وسارة ربما تكون بان نفرض الضجر والسأم لأعمال متكررة مبهمه غير متأثرة بالشعور الشخصى على العدد الكبير ٠ ووجود تطورات أخرى قريبة ومماثلة من عدة وجوه لهذه كافية لأن تجعلنا على الاقل أن نسأل أنفسنا سؤلا أو سؤالين على هذه الخطوط وحتى نأخذ فرصة بعض سوابق معينة لكى نجيب على هذه الأسئلة دون الانتظار لحركة تشييد تدريجية وبقوة وجهد كاملين ٠

ومن الواضح تماما ان هذه الحركة هى مظهر آخر لما أسماه البعض « الثوروة السيرنيتيكية » (نسبة لعلم السيرنيتيكا أو علم الاتصال والتحكم) لعام ٢٠٠٠ وقد قال نثرون أيضا ان هذه الثورة بدورها ما هى الا مجرد امتداد فى ميدان النشاط الفكرى كما كانت الثورة الصناعية بالنسبة للعمل اليدوى ، الى حد ان مؤرخ المستقبل البعيد سيرى بلا شك هذين التطورين المتتابعين واحدا ٠ والنظر اليها بهذه الطريقة فان الثورة الآلية المنطقية (وكذلك المعالجة الآليه للمعلومات) هى بالتأكيد بعيدة المنال جدا وهى أيضا ناقصة جدا وغير منجزة بالمرة ٠ لان أى شخص ليتخيل حقا الطرق الجديدة للحياة التى تؤدى اليها والتى سنلوح ليس فقط « عاديه » ولكن أيضا مبهجة مهما ظننا به الظنون فى الوقت الحاضر ٠ ومع ذلك فمن غير المعقول وغير المنطقى أساسا ان نفرض ان الوجه « المنطقى » سيتطور بشكل غير منتظم كالوجه الميكانيكى (الآلى) : الآن وتاريخ الأخير جاريا مجراه فانه يمكن أن نحصل منه على فكرة ما عن حركات الصعود والهبوط ، التى ننتظرها للأول فى المدى المتوسط – أعنى بذلك فترة حوالى نصف قرن تقريبا ٠

دعنا نتجنب الاوضاع المتطرفة اما بأن نرفض جملة وكلية نمو وتطور المعالجة الآلية للمعلومات نفسها بالنظر اليها غير منفصلة عن مواطن الضعف فيها أو انكار أهمية مواطن الضعف هذه باعتبارها عرضية فحسب ٠

---

(١) الاسم جيد الاختيار الذى أطلق حديثا على الحاسب « الميسر » والمتضمن مبدأ المناقشة والمحاجة المطبق فى تحليل الأفعال والمعلومات التى تؤلف عملية تفكير ، عندما يرغب فى أن تتم العملية بواسطة الحاسب الرقمى ٠

ونترك مع الأوضاع المتوسطة ، التي يظنها البعض وينظر اليها على أنهـــا تقدمية والبعض الآخر على أنها اصلاحية أو علاجية ، ومن بين أولئك الذين يعتقدون ويؤمنون بان التعديلات الضرورية يجب أن تتم حتى يمكن اعادة توازن افضـــل بين مزايا وعيوب حركة يعجز المرء او لا يرغب في ان يوقفها تبعا لوجهات نظـــره وآرائه • وأعتقد انه في وسط الطريق الغامض غير الظاهر بوضوح هذا يجب أن تتخذ القرارات الحقيقية — قرارات تماثل الى حد بعيد ، بعد اجراء التغيرات الضرورية ، تلك التي أخذت بعين الاعتبار ودرست حديثا في شأن وبخصوص الوجه المـــادى للحركة •

أولا • قرارات في خصوص معالجة المعلومات ميكانيكيا (آليا) • لا يوجـــد ما هو أكثر يقينية من أن هذا العمل يستتبع « أعمالا غير شخصية مجردة متكررة » وتحليل معلومات بلغة أى نوع من أنواع الدليل هو عمل مضن ، وأنظمة التدوين والتسجيل الوتيرية الرتيبة هي أيضا أكثر من ذلك مشقة وعناء ، وفي العالم الحديث للبحث التاريخي يمكن أن ينمو نوع من المعالجة البرولوتارية أى اشعبية للمعلومات دون أية مجاراة للتخيلات المســـاواتية والفردية للدراسات التقليدية للمصـــادر التاريخية ، ولكى أكون أمينا فان الضرر قد وقع فعلا قبل الآن فى كل ميـــدان توطدت فيه المعالجة المستندية للمعلومات • واذا نظرنا بدقة أكثر فسنجد أن ذلك مجرد امتداد للضرر الذى وقع بالتصنيع والدواوينية (أى البيروقراطية وتعني تركيز السلطة فى أيدى جماعات من الموظفين الاداريين) الذين ظهروا فى وقت ســـابق فى قطاعات آخرى للبحث العلمى بأساليب وأشكال مألوفة للجميع فى الوقت الحاضر وعلى ذلك فان الاجراءات الاصلاحية القادرة على تقليل هذا الضرر ستكون هى نفسها هنا كما فى أى مكان آخر : تكوين أو اعادة تنظيم فرق موحدة أقل تدرجا هرميـــا (أى تسلسل هرمى) يساهم كل فرد فيها بدوره فى الأعمال الروتينية كما يساهم فى أعمال البحث الأصلية الحقيقية ، والحذف التدريجي لخطط أو تصـــميمات متخصصة معينة سبق أن ضخمت دون مبرر أو مسوغ واكتشاف الزائف أو الأقميل — ان تعدد التكافؤ له مزايا لا ريب فيها من وجهة نظـر الفاعلية والتأثير العـــام والاعتراف المناسب بأهمية « العوامل الانسانية » فى العقلنـــة والترشيد العصرى الحديث للعمل وهكذا •

ابتكرت أسس المعلومات ، في المقام الاول ، كحل عملى لمشاكل التوثيـــق فى وقتنا هذا وأخذت مكانها بسرعة بين أدوات شكل للفكر النظرى كان جـــديدا نسبيا على الأقل فى ميادين الدراسة حيث لم تصل أو أنها تتفوق للوصـــول لدقة العلوم الفيزيائية (أنظر القسم الخاص بالنتائج النظرية آنفا) الى حد انه يوجـــد ميل واتجاه اليوم فى ظل تقديس التقدم العلمى أن نهمل فى أن نميز بين التقـــدم الذى تم فى تطوير الأدوات العلمية والتقدم الذى تم فى التأمل والتحرز النظـرى المتصل بها الى حد ما • وبتعبير أدق ، فان الأعمال التاريخية الوحيدة التى تستحق أن يقال عنها أنها علمية هى التى تقوم على أساس « معلومات » محددة بدقة نتيجة لتحليل وثائقى يؤدى الى نتائج لها ميزتان انها ثمرة « عد وحساب » حسن الترتيب وجيد التنظيم وانها اجتازت فورا بنجاح جميع الاختبارات الممكنة الدالة على صلاحيتها التجريبية • لا شك أنه لا يوجد من حيث المبدأ ما يقال ضد هذا الاسلوب لوضـــم أسس المعلومات فى المنظور ورؤية الأشياء فى علاقاتها الصحيحة وأهميتها النسبية فى طريقة احالة واسناد حيث تكون ملاحظة التفكير العلمى الاسمى صلاحية • ولكن على مؤرخى المصادر الذين يتضايقون ويضجرون من هذه الطريقة أن يظهروا ضعفها —

ليس من غير ريب بشجب « ايديولوجية العلم والمذهب العلمى » من وجهة نظـــر فلسفية مطابقة الى حد ما للنمط الحديث ، ولكن بانتاج المصنفات التاريخية بوسائل أخرى خير من تلك المنتجة بالتفكير العلمى فى المعنى الدقيق للمصطلح ٠

هل هذا الاقتراح تحد واعتراض تهكمي وساخر ماكر خبيث ؟ تحد هو كذلك، ولكن دون تهكم لأنه حتى الآن ، كما سبق أكدت ، فان النتائج التى حدثت باشكال من آثار حضارة أو شعب ما وتاريخ يمكن اعتبارها « علمية » فى المعنى الدقيق ، لم تكن من نوع يحجب نتائج الأشكال « غير العلمية » من آثار حضارة أو شعب ما وتاريخ ، أو على الأقل ، انها لم تكن من نفس النوع ٠ وارتيابى يثير أول ما يثير الأسئلة الآتية : ما التعريف الذى يمكن ـ أو الذى يجب ـ أن يعطى للعلاج العلمى للموضوع حتى أنه بمجرد أن يتم تحريره من ضغوط رسمية معينة تعتبر عنيفة صارمة جدا فى التعريف الدقيق ، فانه سيبقى مع ذلك دقيقا بما فيه الكفاية غير متضمن غالبا كل شىء ، فى التحليل السابق ؟ لا توجد دراسة البته من الدراسات العديدة التى ظهرت خلال العشرين عاما الماضية على طرق العلوم التاريخية تلوح لى محتوية على اجابة شافية على هذا السؤال للسبب البسيط جدا وهو أن الضغوط المنوه عنها فيما سبق لم تؤخذ أبدا فى الاعتبار (١) ـ الذى لا يعنى القول بأنه بمجرد أخذها فى الاعتبار سوف لا يجد المرء أسبابا حصيفة للتخلص من بعضها ٠

ودون رغبتى فى أن أتوقع سلفا وأسبق فى الاجابة عن هذا السؤال ، أظن انه من المحتمل ان مثل هذه الاجابة ستتأثر أساسا بخاصيتين : الاولى ، الثمن الباهـظ الواجب دفعه ، بلغة الطاقة الذهنية ، لكى نحصل بطريق العد والحساب على نتائج هى بلا شك أحسن عرضا فيما يختص بالشكل عن تلك التى يتوصل اليهـا بالطريق المختصر للحدس ولكن التى تختلف أساسا عنها قليلا ، والثانية ، المجد الذى يلوح متعلقا باصرار بالنتائج وأيضا بانجاز النشاطات غير الواضحة تماما ، رغمـــا عن الهيبة المضفاة على التحليل « بفتوح ومكتسبات » العلم والصـــناعة التى لا يمكن انكارها ٠

يجب أن تقوم الخاصية الأولى على أساس عدد من دراسة حالات لنتائج نموذجية مثالية لبحث آثارى أو تاريخى (١) ٠ ليس هذا هو المجال لبسط وعرض الحجج التى تصلح لتأييد هذه الخاصية مستخدمين مثل هذه الأمثلة ولكن أن تقرر على الأقل أن حدود المعالجة الآلية للمعلومات التى كشفت بهذا الطريق ستكون بنفس الطبيعة التى لتلك التى أعاقت أعمال البحث حتى الآن والتى بدأت منذ خمســـة عشر عاما على الترجمة الأوتوماتيقية (الآلية التلقائية) تمييز الأشكال أو بشكل أكثر تعميما ، الذكاء الصناعى الكاذب ٠ وقد حفزتنى الدعاية التى عملت عن حالات الفصل لأعمال البحث (١) ، والتى جارت ولاءمت ما كان قد علق عليها من آمال ، لأن اســتعمالها

---

(١) رغما عن الأوهام والصور الخادعة لعناوين بعض دراسات حديثة معينة فى اللغويات والمنطـق توهم بأن عظمة المشكلة قد أدركت وتم التعـــرف عليها ، فان هذه فى الحقيقة ليست الا أوهاما مجازية استعارية أكثر منها تقنية ، اذ أننـــا نتعامل مع اعتبارات فلسفية ، فبينما هى ذات أهمية عظمى فانها لا تقبل تحدى المعالجة الآلية للمعلومات بمصطلحاتها العلمية الواقعية ٠

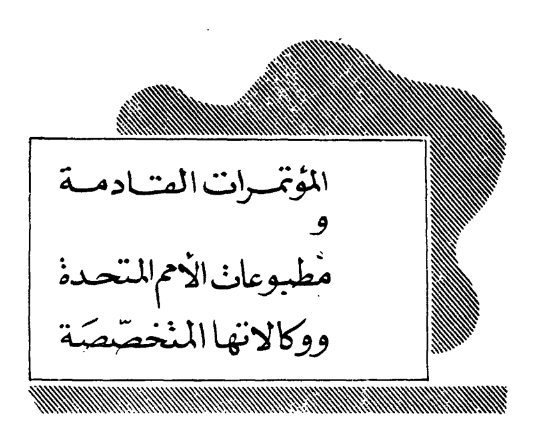
(١) انظر بصفة خاصـــة « الذكاء المصـــطنع الزائف » : « مناقشة أصلية مناسبة » ، تقرير أعد بمعرفة السير جيمز ليتهل ، مجلس البحث العلمى ، لندن ، ابريل سنة ١٩٧٣ ٠

كقياس تمثيلي أو كشف جزئي لكي أعطي القارىء ، في كلمات قليلة ، فكرة عن خصنى الخاصية الأولى ·

ولعرض الخاصية الثانية ، يجب أن نعيد فتح ملف وهو كره وبغض لكثير من مؤرخي المصادر « العلميين » في وقتنا هذا — الملف الذي يعالج الهدف النهائي من مؤلفهم · لأن الشكل الاخير لهذا سيكون ان المتحمسين لاعادة التنظيم التاريخي — الذين ليسوا فقط اخصائيين — يعلقون أهمية أقل على قيمة الدقة المنطقية للتفكير الكامن أكثر منه على صفات نسق مختلف — صفات غامضة سيئة التحديد الا أنها تقوم بدور رئيسي في تبرير البحث التاريخي في أعين الأغلبية بالاضافة الى ميزة ان القيمة الذاتية الحقيقية للمعرفة العلمية نحو أي شيء كانت تفترض أن يحوزه · ولكونها غامضة سيئة التحديد فان هذه المصنفات تعوزها الاسماء المناسبة · وعلى ذلك فاني سوف لا أحاول أن أعينها وأحددها · وسأعارض بصفة خاصة استعمال نعت « أدبي » مرة أخرى في المعنى الافقاري الذي يسلب الخصب والقوة الذي تحول اليه · والأعمال والمؤلفات التي لا تتعلق بالضرورة بدنيا الجمال الادبي فهي تشمل كل تلك التي لها أو ليست لها موهبة رسمية تنجح في الاحتفاظ « بالاهمية الحاضرة » في فهم التاريخ البشري ولو أن حالات الفشل فيها ربما تكون قد عرضت بخبرة ودراية ·

والاتهام الباقي لهذا النوع من العمل ، علمي ولكنه غير هزيل وضيق أفق التفكير ، وغني بالأفكار القيمة ولكن ليس فقط في شكل النظريات في التاريخ وعلم أصل الانسان الخ ، سيضع دائما مقدما حدودا على الاتجاه نحو المعالجة الآلية للمعلومات · ومع ذلك سيكون من الخطأ أن نرى في هذه الحقيقة مبررا للحالة الراهنة ، لأنه لمن الواضح أن مسلك وحديث مؤرخي المصادر في يومنا هذا ، بينما هم على مدى بعيد من المعرفة العلمية في المعنى الضيق الذي يستعمل فيه المصطلح ، فهم في الجزء الأكبر ليسوا أقل بعدا عن المعرفة الروحية الخارقة التي أشرت اليها ونوهت عنها الآن منذ لحظات ·

تكمن بالضبط القيمة طويلة الأجل والأمد للمعالجة الآلية للمعلومات في رأيي في الالتزام الذي تفرضه على الجميع للاختيار بين هذين المسلكين ، تبعا للرغبة والميل ، مع الاعتراف الكامل بالحقيقة بأن حاجات ومطالب ومزايا اللاحق هي على حد سواء بمثل عظمة تلك الخاصة بالسابق تماما · وبدء انتزاع الثقة فعلا من المسالك المتوسطة ليس الا تحذيرا بأن مثل هذه الاختيارات لابد أن تتم سريعا ·



١٢ – ١٦ أبريل الجمعية الأمريكية للاخصاب ، جمعيات الاتحاد الفـــدرالى الدولى
ميامى للاخصاب والعقم ، وهو المؤتمر التاسع للنشاط الجنسي والعقم ·
American Fertility Society, J.C. Weed, Med. Dir., 1608 13th Avenue, S., Birmingham, AL 35205
(United States).

١٨ – ٢٢ أبريل معهد هارى س · ترومان للبحث ، التابع للجامعة العبرية : وهو
جنوب ، وجنوب المؤتمر الدولى عن الاسلام ·
شرق وشرق آســيا
R. Israeli, Coord., The Harry S. Truman Institute, The Hebrew University of Jerusalem, Mount Scopus, Jerusalem (Israel).

٢١ – ٢٣ أبريـل اتحاد سكان أمريكا : اجتماع
سان لويس
ميسورى
PAA, P.O.Box 1482, Benjamin Franklin Station, Washington, DC 20044 (United States).

مايو اتحاد الأمن الدولى : المؤتمر العالمى الثامن عن الوقاية من الأضرار
بوخارست الناتجة من الصناعة والأمراض المهنية ·
ILO 1211 Geneva 22 (Switzerland).

١١ مايو – ٤ يونيه اتحاد المنظمات العالمية لحماية الشباب : المؤتمر الدولى السادس
جنيف « الهيئة المهنية المرتبطة بالتدخل الاجتماعى والتعليمى مع صغار الناس المعوقين والمحرومين » ·
UMOSEA, 28, Place Saint Georges, 75442, Paris (France).

يونيه	الاتحاد الدولى للوقاية من الانتحار : مؤتمر
هلسنكى
Unioninkatu 4, 00130 Helsinki 13 (Finland).
Finnish Association for Mental Health, Kristian Salo-en,

يونيو أو يوليو	الاتحاد العلمى للمحيط الهادى : المؤتمر المتباد الثالث ٠
جاكارتا
P.S.A., University of British Columbia, Vancouver 8 (Canada).

٢١ – ٢٥ يوليو	الجمعية الدولية لدراسة الاخصاب : مؤتمر
دبلن
Mr. Mann, Dept. of Clinical Veterinary Practices, Veterinary College, Ballsbridge, Dublin 4 (Ireland).

اغسطس	مؤتمر عالمى للفلسفات الدينية « الدين والانسان المعاصر »
أورشليم
Father F. McLean, World Union of Catholic Philosophical Societies. The Catholic University of America, Washington, DC 20017 (United States).

٨ – ١٣ أغسطس الاتحاد الدولى ، للدراسة العلمية للسكان : مؤتمر عام ٠
مكسيكوسيتى
B. Remiche, IUSSP, 5, Rue Forgeur, 4000 Liège (Belgium).

٢١ – ٢٦ أغسطس مجلس دولى للكحول والادمان : ندوة طبية دولية عن الكحول وادمان المخدرات ٠
طوكيو ، كيوتو
ICAA, Case Postale 140, 1001 Lausanne (Switzerland).

٢٩ اغسطس ـ الاتحاد الاقتصادى الدولى : المؤتمر العالمى الخامس (الموضوع :
٣ سبتمبر طوكيو النمو الاقتصادى والموارد)
International Economic Association, 54, Bvd. Raspail, 75270

سبتمبر جمعية الاقتصاد القياسى : مؤتمر
الولايات المتحدة
P.O.Box 1264, Yale Station, New Haven CT06520
(United States).

الخريف المجلس الدولى الاجتماعى العلمى : الجمعية العمومية والذكرى
باريس السنوية الخامسة والعشرون
ISSC, 1, Rue Miollis, 75015 Paris (France).

١ – ٤ سبتمبر اتحاد العلم السياسى الأمريكى : اجتماع سنوى
وشنطن
Ms N. Edgerton, APSA, 1527 New Hampshire Ave., N.W.,
ashington DC 20036 (United States).

١٩ – ٢٤ سبتمبر المؤتمر العالمى العاشر للطاقة •
استنبول
World Energy Conference, Ruttley, Sec-Gen., 5, Bury Street,
London SW1 6AB (United Kingdom).

اكتوبر المجلس الدولى للادارة العلمية : الاتحاد الأسيوى لمنظمات الادارة :
سنغافورة المؤتمر السادس الذى يعقد كل ثلاث سنوات •
Singapore Institute of Management, Thong Teck Building,
Singapore 9.

اكتوبر الجمعية الدولية للعلوم الاقتصادية : اجتماع
ايرلنده
The Agricultural Institute, Kinsealy Research Station,
Malahide Rd., Dublin (Ireland).

ديسمبر جمعية الاقتصاد القياسى : مؤتمر
الولايات المتحدة
P.O.Box 1264, Yale Station, New Haven CT 06520
(United States).

١٩٧٨

الهند : مؤتمر دولى عن علوم الانثروبولوجيا والأعراق البشرية
Dr. Mario D. Zamora, Dept. o gfAnthropology, College of William and Mary,
Williamsbury VA 23185 (United States).

– ميونخ الجمعية الدولية لعلم النفس التطبيقى : المؤتمر الدولى التاسع عشر
IAAP, 47, Rue Cézar Franck, Liège (Belgium).

– روما الجمعية الدولية لعلم الجريمة : المؤتمر العالمى الثامن
ISC, J.E.H. William, Secretary-General, 4, Rue de Mondové, 75001
Paris (France).

يوليه الجمعية الدولية لقضاة الشباب : المؤتمر العاشر (الموضوع :
مونتريال القاضى وضغوط البيئة على الشباب والأسرة)
AIMJ, Secrétariat Général, Tribunal pour les enfants de Paris,
Palais de Justice, 75055, Paris (France).

اغسطس نوفوسبيرسك | آكاديمية العلوم بالاتحاد السوفيتى : المؤتمر الرابع عشر لدول المحيط الهادى .

Professor A.P. Kapitsa, President of the Far East Research Centre,
Academy of Sciences of U.S.S.R., 50, Leninskaya Street,
Vladivostock (U.S.S.R.).

١٤ – ٢٦ أغسطس أوبسالا | الجمعية الدولية لعلم الاجتماع : المؤتمر العالمى التاسع .
ISA, P.O. Box 719, Station A. Montréal

وثائق ومطبوعات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

السكان ، الصحة ، الطعام ، البيئة .

السكان :

Economic Survey of Europe in 1974.
Part II. Post-war demographic trends in Europe and the outlook until the year 2000.
(UN/E.75.II.E.16) 1975.

اعدت هذا التقرير سكرتارية اللجنة الاقتصادية لأوربا فى ٢٥٢ ص . و١٠٤ من الجداول الاحصائية . وهو اسهام فى عام السكان العالمى . ويعالج المسح حجم السكان والنمو والتركيب من ١٩٥٠ الى ١٩٧٠ ، الوفيات ، التزاوج ، الاخصاب ، الهجرة ، الاتجاهات المتوقعة فى حجم السكان وتركيب أعمار الذكورة والأنوثة من ١٩٧٠ – ٢٠٠٠ .

الصحة

Alternative approaches to meeting basic health needs in developing countries.
A joint UNICEF/WHO study, Geneva, WHO, 1975.

قامت بهذه الدراسة منظمة الصحة العالمية وصندوق رعاية الطفولة للبرامج الجديدة أو النظم التى أدخلت فى بعض الدول لتحسين صحة الناس فى العالم النامى. ويصف الجزء الأول مشكلات الفقر العالمى والصحة بين المعدمين من (سكان الريف والبدو والاحياء الفقيرة ومدن الأكواخ) ، والمفارقات فى الصحة ، والعقبات للتغلب عليها . تضم دراسات الحالات فى الجزء الثانى : شعوب بانجلاديش ، وجمهورية الصين الشعبية ، وكوبا ، وتانزانيا ، وفنزويلا ، ويوغسلافيا ، والهند ، والنيجر ، ونيجيريا .

Pregnancy and abortion in adolescence
(Technical report series No. 583).

تقرير منظمة الصحة العالمية عام ١٩٧٥ عن الحمل والاجهاض فى فترة المراهقة

الطعام والزراعة

Mid-term review and appraisal of progress in the food and agricultural sector during the second U.N. Development Decade.
(FAO/C75/16).

تعرض هذه الوثيقة التقدم فى قطاع الطعام والزراعة ، مع الأسلوب العصرى والنقيح ، لادخال تغييرات استراتيجية التنمية الدولية في الاعتبار ، فى ضوء التجربة الراهنة ، وكذلك اقرار اعلان وبرنامج العمل على نظام اقتصاد دولى جديد .

Programme for the 1980 world census of agriculture.
(FAO/C75/28), 1975.

تصف هذه الوثيقة دلالة وخصائص البرنامج ، وكذلك المسائل العامة ، وبنود وتعريفات مقترحة ، وبرنامجا مجدولا ، وتوجيهات لتولى القيام باحصاء زراعى . والملحق هو الثبت الأبجدى بالغلات مع الاسم النباتى .

The agricultural sector in the economic integration systems of Latin America.
(UN/E/CEPAL/1011), 1975.

أعدت هذه الوثيقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنظمة الزراعة والغذاء بالاشتراك مع الشعبة الزراعية بسنتياجو ، وتحتوى على ٣٢ جدولا احصائيا . وهى تضم بعض الأفكار الأساسية عن التكامل ، وتبين وتقوم الأحداث الرئيسية المسجلة فى الحركات الاقليمية حوالى منتصف ١٩٧٥ . وبعد تلخيص موجز ، وما وصلت اليه من نتائج ؛ تحلل الوثيقة النجاح الذى حققته فى التكامل ، وتعرض معالم القطاع الزراعى ، وجهد هذا الأسلوب من التعاون للتنمية المشتركة للزراعة فى دول الاقليم، وتلخيصا للتقدم الذى تحقق فى شتى المشروعات ، والتجارة الزراعية فى الاقليم ، والسياسة التجارية .

Symposium on the organization of production in large scale agricultural enterprises.
(UN/ECE/AGRI/8), 1975.

أعدت هذه النشرة الحالية اللجنة الاقتصادية لأوربا (بالانجليزية والفرنسية والروسية) ، وهى تضم ثمانية عشر تقريرا أساسيا ، وأربعة تقارير تكميلية ،وأربعة بيانات قطرية عن مشكلات ادارية فى العمل الزراعى على المدى الواسع ، وتقريرا شاملا عن الندوة . وتتضمن لغات التشغيل الثلاث للجنة الاقتصادية لأوربا ، المقدمة والتقرير الشامل ، أما جميع لغات التشغيل الأخرى فمنشورة بلغات تشغيلها الأصلية الخصوصية ، ويعقب التقارير الأساسية تلخيصات بلغتى التشغيل الأخريين .

البيئة :

Program on man and the biosphere.
(MAB report series No. 29). UNESCO 1976.

كان الغرض الأساسى من هذا الاجتماع الذى عقدته اليونسكو بين خبرائها المتخصصين من ١٨ الى ٢٠ مارس ١٩٧٦ ، بالتعاون مع منظمة الزراعة والغذاء ،ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات المعنية ، هو صياغة برنامج بحث دولى عن تأثيرات الرى لديناميكا الأساليب البيئية على المنطقة القاحلة ونصف القاحلة .

الاقتصاديات :

الاحصاءات .

Statistical tables : Africa/Tableaux statistiques : Afrique.
UNESCO, December 1975.

دراسات جارية وبحث فى الاحصاءات • وتتضمن هـــذه الوثيقة احصاءات عن التعليم ، وقد استكملت ببيانات سكانية واقتصادية مختارة للاقليم الافريقى •

Statistics on narcotic drugs for 1974 furnished by governments in accordance with the international treaties and maximum levels of opium stocks. (UN/E/INCB/31-E.75.XI.5), 1975.

يصف هذا التقرير الاتجاهات فى الحركة المشروعة للعقاقير المخدرة • والملحقات الثلاثة هي : تسلم الاحصاءات عن ١٩٧٤ ، جداول موجزة ، المستويات القصـــوى لمخزون الأفيون •

Statistical yearbook for Asia and the Pacific 1974. (UN/E/CN.11/192-E/F.75.11F.15), 1975.

الكتاب الاحصائى السنوى الذى تصدره اللجنة الاقتصادية لآسيا ودول المحيط الهادى •

Statistical Yearbook 1974. UNESCO.

٨٩٤ ص بالانجليزية والفرنسية •

أعد هذا الكتاب بالتعاون مع المساعدات الاحصائية الوطنية واللجان الوطنيـــة لليونسكو ، وبمساعدة المكتب الاحصائى والشعبة السكانية التابعة للأمم المتحدة ويضم الكتاب احصاءات عن السكان والتعليم والعلم والتكنولوجيا والمكتبات والمتــــاحف ، وانتاج الكتب والجرائد والدوريات الأخرى ، واستهلاك الورق ، والفيلم والسينما ، واذاعة الراديو والتلفزيون •

Statistical study on higher education in Europe 1971/1972 and 1972/1973. UNESCO (European Centre for Higher Education, Rumania, Bucharest), 1976 (CEPES/ST/75/2).

صدر هذا الكتاب فى ثلاث لغات هى الانجليزية والفرنسية والروسية • ويحلل الجزء الأول مركز الاحصاءات الوطنية للتعليم العالى بأوروبا ، والجزء الثانى يضـــم تلخيصات بحسب الدولة • والدراسة الحالية هى أول نشرة يصدرها المركز فى مجال أنشطته الاحصائية •

عمليات مسح اقتصادى

Economic Surveys.

World economic survey, 1974. Part two. Current economic developments. (UN/E/5681/Rev. 1-ST/ESA/26.E.75.11.C3).

التقرير الحالى هو الجزء الثانى من مسح ذى جزءين • يحمل أولهمـــا الرمز ويبدأ بتلخيص موجز للمعــــالم البارزة للانتـــاج العالمي والتجـــارة فى عـــام ١٩٧٤ ، بالمقارنة بالسنوات السابقـــة من عقد التنمية للأمم المتحدة ، ويعالج الفصلان الأول والثانى الانتاج والتجارة فى اقتصاديات السوق المتقدمة بالدول النامية، وفى الاقتصاديات المخططة مركزيا • ويعالج الفصـــل الثالث مشكلات التوازن الاقتصادى الداخلى ، بما فى ذلك سرعة التضخم فى عام ١٩٧٤ ، ونشوء قـــوى الانسحاب فى اقتصاديات السوق المتقدمة • ويفحص الفصل الأخير توقعات الاقتصاد العالمى عام ١٩٧٥ •

Economic survey of Asia and the Far East 1973. May 1974 (UN/E/74.II.F.I.).

يناقش الجزء الأول العلاقة بين مشكلة البطالة والفقر • ويعرض الجزء الثـــانى التطورات الاقتصادية الجارية فى ثمان وعشرين دولة فى الاقليم •

التخطيط الاقتصادى •

Use of systems of models in planning.
(UN/ECE/EC.AD.II.E.75.II.E.9).

حلقة دراسية عن طرق النماذج فى التخطيط ، عقدت فى موسكو من ٢ الى ١١ ديسمبر ١٩٧٤ • وقد عرضت أوراق العمل تحت رعاية اللجنة الاقتصادية العليـــا لأوربا • وقد فحصت ثلاث عشرة وثيقة فى الحلقة الدراسية ، بالاضافة الى الموضوعات الأربعة التالية : الحاجة الى نظم للنماذج ، المشـــكلات المترابطة ، البيانات والآلات الحاسبة •

التقدم الاقتصادى فى الدول النامية

Economic growth and main streams of production : some basic problems in hard-core developing countries.
(UN/E/AC.54/L.86).

تركز الورقة الحالية الانتباه على بعض المشكلات الكبرى التى تواجهها مثـــل هذه الدول النامية ذات الجوهر الصلب ، والقضايا السياســـية التى طرحتهـــا تلك المشكلات : المحيطات الأساسية للتنمية : التوســـع الزراعى ، التقدم الصناعى ، السياسة المطلوبة • ويضم الملحق جداول احصائية توضيحية •

Studies on development problems in selected countries of the Middle East.
(UN/ST/UNESOB/10-E.73.II.C.2).

نشر هذا المجلد المكتب الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة فى بيروت ، وهو يحتوى على أربع مقالات • المقـــالة الأولى : بعض جوانب مشكلات الاستثمـــار الأجنبى الخاص بالشرق الأدنى • والمقالة الثانية تمويل التنمية الصـــناعية فى دول مختلفـــة بالشرق الأدنى • والمقـــالة الثالثة : التركيب الضرائبى ، مـدخرات الحكومة ومشكلات الضريبة : دراسة حالة باليمن • والمقالة الرابعة : مستوطنـــات مدينية غير موجهة : دراسة حالة اليمن وعمان والأردن • وبسجل الملحق تنميـــات قطاعية ومؤشرات تطورية •

Least developed among developing countries, developing island countries and developing landlocked countries.
(Nairobi, May 1976).
(UNCTAD/TD/191).

أعد هذا التقرير للدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة عن التجارة والتنميــــة الذى قام بدور رائد فى الجهود المبذولة لتوفير مقاييس خاصة لصـــالح أقل الدول تقدما بين الدول النامية وكذلك الدول النامية التى لا سواحل لها • وينقسم التقرير ثلاث مجموعات منفصلة من توصيات العمل الظاهرة فى النص : اجراءات خاصـــة لصالح أقل الدول تقدما بين الدول النامية : اجراءات خاصة تتعلق بالمطالب الخاصـة للدول النامية والأرض المغلقة : اجراءات خاصة للدول الجزر النامية ذات الموقـــع الجغرافى القاسى •

Economic co-operation among developing countries.
(UNCTAD/TD/192), 1975.

يدرس التقرير طرق تطوير نظام عالمي متكامل للتعاون الاقتصادى بين الدول النامية ، وهذا يمكن تحقيقه بتقوية تكامل اقتصادى ، بين تجمعات اقتصادية اقليمية وفرعية ، والعناصر الأساسية لنظام تعاون اقتصادى بين الدول النامية هى : التوسع التجارى ، التعاون فى الانتاج ، والموارد المالية المتطورة • ويدرس التقرير اجراءات الدعم للتعاون الاقتصادى بين الدول النامية وفقا للخطة الجديدة للتعـــاون الدولى للتنمية ، الموضحة فى الاعلان عن انشاء النظام الاقتصادى الدولى الجديد الذى تبنتـــه الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤ •

International financial co-operation for development main policy issues.
1975 (UNCTAD/TD/188).

مواطن الضعف الرئيسية فى السياســـات القائمة والتطبيقـات فيما يتعلق بالموضوعات الثلاثة التالية فشل النظام الدولى فى توفير التمويل الملائم لميـــزان المدفوعات ، انعدام السياسات الشاملة فيما يتصل بمشكلة ديون الدول الناميـــة ، الانجاز الضعيف للدول الكبرى المانحة •

An international code of conduct on transfer of technology.
(UNCTAD/E.75.II.D.15), 1975.

ينقسم هذا التقرير الذى أفاد كاساس لمداولات مجموعة خبراء الحكومات المشتركة عن مجموعة قوانين التصرف الخاص بنقل التكنولوجيا ، الى قسمين رئيسيين : يحتوى الأول على وصف تحليلى للقضايا الأساسية التى يجب مراعاتها : الأغراض ،والمبادىء مجال تطبيق القانون ، الملكية والسيطرة ، العلاقات بين المزودين ، الممارسات التقييدية فيما يتعلق باكتساب التكنولوجيا للانتاج ، الممارسات المتعلقة بالتوزيع ، تحـــديد سعة ونفقات التكنولوجيا ، تنمية التكنولوجيات الوطنية ، والقدرات العلمية ، وقضايا أخرى وثيقة الصلة بالموضوع لترتيبات النقل ، أفضليات خاصة للأمم النامية •ويتبنى القسم الثانى من التقرير اعتبارات شتى وثيقة الصلة بمهمة صياغة القوانين :الطبيعة الشرعية ، والصيغة الممكنة لمجموعة القوانين ، وسائل تنفيذ القوانين ، القانون الصالح للتطبيق وتنظيم المناقشات •

Transfer of technology.
Technological dependence : its nature, consequences and policy implications.
(UNCTAD/TD190), 1975.

طبيعة التبعية التكنولوجية وتجربة التنمية الحديثة

ستبحث دورة (UNCTAD) الرابعة بناء البيئة الشرعية والقضائية تجـــاه الاستقلال التكنولوجى للدول النامية ، وستهدف القرارات على مســـتوى الحكومات المشتركة الى تعزيز القدرة التكنولوجية لدى الدول النامية • واعادة فحص قـــانون السلوك لنقل التكنولوجيا ، والاجراءات التى تتخذها (UNCTAD) فيمـــا يتعلق بالجوانب الاقتصادية والتجارية والتنمية للنظام الدولى المرخص به •

Application of science and technology to selected problems of development.
The role of an international technological information system in the transfer and assessment of technology and in the indigenous growth of appropriate technologies in developing countries.
(N/E/C.8/32), 1975.

هذه دراسة احتمالية عن تأسيس نظام تقدمى دولى للمعلومات المتبادلة لنقـــل وتقويم التكنولوجيا • ويدرس التقرير مجاله ، وعملياته المعقدة المتخيلة ، وحاجـــات المعلومات الناتجة ، ومطالب الأساس الوطنى • وقد وضعت فى التصور أيضا شبكة تكنولوجية متخصصة • وتظهر فى الملحق الثانى معلومات اضافية يقدمها أعضـــاء الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة •

Application of computer science and technology to development.
(UN/E/C.8/37), 1976.

أعد التقرير الحالى فى صورة شاملة من عدد من المصادر • وقد أجرى استخدام موسع لمعلومات مفصلة قدمها أعضاء من الأمم المتحدة ، ومنظمات دولية أخرى معنية، وتوحدت مطالب عدة ذات أولوية • ويسجل الملحق الأنشطة التى يتولاها جهاز الأمم المتحدة •

التجارة والتنمية

Operation and effects of the generalized system of preferences.
(UNCTAD/TD/B/C.5/42-E.75.II.D.9), 1975.

دراسات مختارة مقدمة للدورة السادسة للجمعية الخاصة عن الأفضليات فى فحصها السنوى الثانى • (جنيف ٢٠ – ٣١ مايو ١٩٧٤) •

تتضمن هذه الوثيقة الدراسات الأساسية عن نظام الأفضـــليات المعمم الذى نوقش تحت رعاية (UNCTAD) • ويدعو لمعالجة تعريفةتفصيلية للصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة للدول النامية فى أسواق الدول المتقدمة • والأغراض المعلنة عن النظام هى زيادة أرباح صادرات الدول النامية ، تعزيز التصنيع فيهـــا ، والاسراع فى معدلات نموها الاقتصادى •

New directions in international trade and development policies.
(UNCTAD/TD/B/530/Rev.1-E.76.II.D.1).

تقرير لسكرتير عام (UNCTAD) لفحص نصف الفترة وتقويم تنفيذ خطـــة التنمية الدولية •

والأغراض الأساسية للتقرير هى عمل عرض واسع للتقدم لتحقيق أهـــداف خطة التنمية الدولية فى مجال التجارة والتنمية واقتراح التغييرات والتكيفات الملائمة التى يمكن ادماجها على وجه مفيد فى ضوء تغيرات الموقف الاقتصادى العالمى ، وأغراض واجراءات سياسة اعلان الجمعية العمومية ، وبرنامج العمل •

Manufactures and semi-manufactures (main policy issues), 1975.
(UNCTAD/TD/185), UNCTAD IV.

خطة شاملة لتوسيع وتنويع التجارة الصادرة من الدول النامية ، فى الســـلع المصنعة والنصف مصنعة •

الشركات خارج الوطن

National legislation and regulations relating to transnational corporations.
(UN/E/C.10/8).

يشمل هذا التقرير تحليلا تمهيديا عاما للمعالم الاساسية لنظم الاستثمار الاجنبى ، وعرضا لقوانين وتنظيمات الاستثمار الاجنبى الوطنى والسوق الاقتصادية لدول مختارة نامية باوربا الشرقيه والدول المتقدمه . ويراعى ايضا الشروط المتعلقة بالاستثمار الاجنبى الذى يتصل بالاتفاقيات الاقليمية وغيرها من الاتفاقيات المتعددة الشعوب ، ويتضمن الملحق مختصرات للقوانين والتنظيمات المعروضه فى شكل جداول .

International codes and regional agreements relating to transnational corporation. A comparative survey of selected international instruments). (UN/E/C.10/9 and add.), 1976.

يبحث هذا التقرير اولا فى مجال واغراض الوسائل الدولية المناسبة ، وكذلك طبيعتها ونظام ادارتها . ويضم الملحق مسحا للوسائل الدولية المتعلقة بالشركات التى فى خارج الوطن ،وجداول للوسائل الدولية او وثائق تمهيدية متعلقه بالشركات فى خارج الوطن .

Information on transnational corporations. (UN/E/C.10/11), 1976.

يبدأ التقرير بعرض عام لنوع المعلومات السائدة المتاحة فى محيط الأغراض التى نشأت من اجلها . ويعقبه عرض للمصادر التى تتيسر فيها المعلومات ، ثم يناقش فى المشكلات الأساسية على أساس الكشف والمقارنة ، ويشير الى الخطوات الممكنة لتطوير نظام شامل للمعلومات . ويضم الملحق تحليلا مقارنا للمعلومات المستلمة بعد ارسال الاستفسار الى جميع الدول الأعضاء . وملاحظات على الست والعشرين دولةالتى أجابت عن الاستفسار ، مع جدولين احصائيين .

Research on transnational corporations. UN/E/C.10/12 and add.), 1976.

يضم هدا التقرير التمهيدى نظرة شاملة على التنمية الحديثة ، وخصائص الشركات فى خارج الوطن والقضايا الاقتصادية الخاصة بها . والقضايا السياسية ، والاجتماعية الثقافية والقانونية . ويحتوى الملحق على ثبت بالمراجع ومشروعات البحث الجارية .

التمدين

Low-cost construction resistant to earthquakes and hurricanes. (UN/ST/ESA/23-E.75.IV.7), 1975.

تتألف الوثيقة الحالية من قسمين ،وقد أعدها مرشدان متخصصان فىالموضوع، وقد خصص القسم الأول للزلازل والثانى للأعاصير .

الموارد الطبيعية ، الطاقة

Report of the UN/FAO regional seminar on remote sensing applications. (UN/A/AC.105/162), 1976.

تقرير عن الندوة الاقليمية التى عقدت فى جاكارتا (أندونيسيا) من ١٩ الى ٢٨ نوفمبر ١٩٧٥ . وكان موضوعها « الادراك البعيد للبيئة المدارية فيما يتعلق بموارد الأرض والبحر » . وأشارت التطبيقات الى علم الجراحة . والجيولوجيا ، والزراعة ،

والموارد البحرية ، واستخدام الأرض ، وعلم الارصاد ، والهيدرولوجيا ، وعلم الخرائط.
والملحق قائمة بالأوراق الفنية التى قدمت .

Study on measures taken or might be taken, to achieve increased economy and efficiency in the extraction, conversation, transport and use of energy in the ECE region.
Geneva, Economic Committee for Europe.
(UN/E/ECE/883/Rev. 1), 1976.

تتألف الدراسة من أربعة فصول وثلاثة ملاحق ، يحلل الفصل الأول الشبكة الاقتصادية لاجراءات توفير الطاقة ، ويفحص العلاقة بين استخدام الطاقة والنمو الاقتصادى ، ويوحد الفروع الصناعية الكبرى والمنتجات ، ويعرض الاتجاهات السابقة فى أسعار الطاقة فيما يتعلق بتلك المنتجات الأخرى . ويفحص الفصل الثانى الامكانات النوعية لرفع الكفاية والاقتصاد ، ويقدم تقديرات محتملة ويمكن تحقيقها عمليا فى الوفورات ، فى مختلف مراحل عملية الطاقة . ويقدم الفصل الثالث معلومات عن الاجراءات الحكومية المقصود بها تحقيق وفورات فى الطاقة التى اتخذت أو خططت فى دول اللجنة الاقتصادية لأوربا . ويصف الفصل الرابع بعض النتائج العامة القائمة على المعلومات والتحليلات السابقة ، ويشير الى مسالك ممكنة لمزيد من التعاون فى شبكة اللجنة الاقتصادية لأوربا المقصود بها مساعدة الحكومات التى تكافح فى مشكلة زيادة كفاية الطاقة والاقتصاد .

مسائل اجتماعية

مساعدة الأطفال

Basic services for children in developing countries.
(UN/E/ICEF/L.1342), UNICEF, 1975.

تطابق هذه الوثيقة بين الأطفال والأمهات فى الجماعات ذات الدخل الضئيل بالدول النامية . ويقدر البنك العالمى ان ٧٠٠ مليون من الناس يعيشون فى فقر مدقع أو سببى فى المناطق الريفية بهذه الدول ، بالاضافة الى ٢٠٠ مليون فى حالات مشابهة فى الأحياء الفقيرة بمدن الأكواخ .ويعبر عن الفكرة بأن مفهوم العلاقة المتبادلة للخدمات الأساسية فى المناطق ذات الفقر المدقع يمكن جعلها ممكنة الاستخدام وذات فاعلية من خلال : الزام ومساندة الجماعة نفسيا ، واستخدام الأشخاص العاديين المختارين محليا بوصفهم ممثل القرية المتحرر من الخدمات الروتينية والارتباط الروتينية والارتباط بالموظفين المساعدين الذين سيتمكنون من تحرير هيئة مهنيين من النظم الروتينية التقليدية للأدوار الأكثر انتاجا فى الاتجاه والاشراف والتدريب . مع ١٤ من الجدول الاحصائية .

Programme developments in West and Central Africa.
(UN/E/ICEF/L.1347), 1976.

تقرير عن مساعدة لدول الساحل . برنامج للتنمية فى غرب ووسط افريقيا ، واتجاهات هذا البرنامج .

Programme developments in the Ghana and Nigeria region.
(UN/E/ICEF/L. 1348), 1976.
Programme developments in America.
(UN/E/ICEF/L. 1349), 1976.

برامج التنمية فى غانا ونيجيريا

Programme developments in East Asia and Pakistan.
(UN/E/ICEF.1350),1976.

بعض وجوه التنمية فى أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبى فى عام ١٩٧٥ لصالح صندوق رعاية الطفولة ، عمل هذا الصندوق على مستوى الدولة . البرامج الاقليمية للصندوق لدول أمريكا اللاتينية والكاريبى . خدمات الدعم لأنشطة التعاون الدولية التى يؤديها هذا الصندوق .

Programme developments in the South Central Asia region.
(UN/E/ICEF/L.1351), 1976.

التطورات الهامة المؤثرة فى الأطفال

Programme developments in the Eastern Mediterranean region.
(UN/E/ICEF/L.1352), 1976.

برنامج التنمية فى أفغانستان ، بوتان ، الهند ، جزر مالديف ، منغوليا ، نيبال ، سيرى لانكا .

Programme developments in Eastern Africa.
(UN/E/ICEF/L.1353), 1976.

برامج التنمية فى اقليم شرقى البحر المتوسط

النســـاء

Femmes — Women — Myeres, Paris, UNESCO.

صور من عمل دومينيك روجير . ألبوم يضم أكثر من خمسين صورة باللونين الأسود والأبيض لنساء من جميع أنحاء العالم ، نشرت بمناسبة العام الدولى للمرأة . الموضوع بثلاث لغات : الانجليزية ، والفرنسية ، والاسبانية .

ظروف المعيشة والعمل

Wages and working conditions in multinational enterprises.

كتيب أصدرته منظمة العمل الدولية فى ٥٠ صفحة . وجـداول احصائيـة ويشتمل على دراسة بها مقارنات بين التعويضات ، وساعات العمل ، والعطـلات ، واعانات التقاعد التى يقدمها معظم أصحاب الشركات الأجنبية للموظفين المجنـدين محليا .

International survey of civil liability of workers.
ILO, 1976.

أعد هذا الاختبار للتشريع والتطبيق فى مجال تعرض العمال المدنيين للاخطـار التى تحدث فى غضون توظفهم ، استجابة للاهتمام المتكرر بهذا الموضوع الذى شرحه المخولون بوضع الدستور بمنظمة العمل الدولية . وهو يقوم على اجابات الاستفسار الذى وصل من حكومات ٤٦ من حكومات الدول الأعضاء بمنظمة العمل الدولية ، وتضمنت أيضا ، فى حالة سبع عشرة دولة منها ، معلومات حصلت عليها حكومات من منظمات موظفين وعمال استشاروها .

العمالة

The impact of multinational enterprises on employment and training.
ILO, 1976.

هذا أول تحليل للمعلومات التي جمعتها منظمة العمل الدولية عن المسائل ذات الخلافات الكثيرة في تأثير المشروعات المتعددة الشعوب في العمالة بالدول النامية والصناعية على التوالي ،وفي نقل المعرفة الى الدول المضيفة • ويعالج الفصل الأول تأثير عملية تعدد الشعوب في ازدياد العمالة في الدول النامية ، في كل من خلق الوظيفة المباشرة وفي التأثيرات غير المباشرة • ويصنف الفصل الثاني تأثيرات العمالة في الدول المصنعة بحسب ما اذا كانت الدول موضع البحث رأسمالية مصدرة أو رأسمالية مستوردة • ويغطي الفصل الثالث مساعدة المشروعات المتعددة الشعوب في تقدم المعرفة في الدول النامية من خلال نقل التكنولوجيا وتدريب مجموع الموظفين •

Employment, growth and basic needs.
A one-world problem.
ILO, 1976.

مؤتمر عالمي ثلاثي عن العمالة ، وتوزيع الدخل والتقدم الاجتماعي ، والتقسيم الدولي للعمل في ١٩٧٦ ، ويهتم هذا التقرير بخطة المطالب الأساسية الوطهنية والدولية ، وهو مقسم الى ثلاثة فصول : الأول يقدم خلفية لمعلومات عن العمالة المقترحة للحاجات الأساسية • ويعرض الفصل الثاني الخطط الوطنية للدول النامية ، وتوزيع الدخل ، والفكر في العالم ، ويوجز الأهداف والطريق الواسع للخطة المقترحة للحاجات الاساسية • ويعرض الفصل الثاني الخطط الوطنية للدول النامية ، ودول أوربا الاشتراكية ، ودول السوق الاقتصادية الصناعية . ويعالج الفصل الثالث سياسات واجراءات سياسات تنظيم المعونة ، والهجرة الدولية ، واستنزاف العقول ، وجوانب التكنولوجيا الدولية والمشروعات المتعددة الشعوب •

مسائل سياسية ، حقوق الانسان

Resolution and decisions of the General Assembly and the Security Council relating to the question of Palestine 1947-1976.
(UN/A/AC.183/L.2), 1976.

تحتوي الوثيقة الراهنة بترتيب زمني على جميع القرارات والأحكام الصادرة من الجمعية العمومية ومجلس الأمن من ١٩٤٧ حين نوقشت المسألة لأول مرة في الأمم المتحدة ، حتى ١٩٧٥ •

Historical background of the question of Palestine in the United Nations 1947-75.
(UN/A/AC.183/L.3), 1976.

خلفية تاريخية لمسألة فلسطين في الأمم المتحدة من ١٩٤٧ الى ١٩٧٥ •

القضاء على الاستعمار

Southern Rhodesia
(UN/A/AC.109/L.1068), 1976.

أعدت ورقة العمل هذه سكرنارية الأمم المتحدة ، وهى نحتوى على آخر بيانات عن الأرض والشعب ، والمجلس الوطنى الافريقى فى زمباباو منذ ديسمبر ١٩٧٤ ، والجهود التى بذلت من أجل التسوية السياسية ، وكفاح التحرير المسلح ، والوحشية فى ردويسيا الجنوبية ، والأحوال الاقتصادية ٠

Human rights and scientific and technological developments.
(UN/E/CN.4/1172/Add.3), 1975.

حقوق الانسان

حماية شخصية الانسان وتكامله البدنى والعقلى فى ضوء تقدم علم الحياة ، والدواء والكيمياء الحيوية ٠

ويصف الجزء الأول تطورات علم الحياة ، والثانى تطورات الدواء ، والثالث تجارب فى موضوعات بشرية ٠

Study of reported violations of human rights in Chile with particular reference to torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment.
(UN/E/CN.4/1188), 1976.

هذا هو التقرير الذى يتعلق بمجموعة العمل التى تأسست تحت القرار ٨ (٣١) للجنة حقوق الانسان للتحرى عن الموقف الراهن لحقوق الانسان فى شيلى ٠ وهو يعالج الموضوعات التالية : شروط شيلى الدستورية والقانونية الوثيقة الصلة بالتحرى الذى تديره المجموعة ، والتأثير على التمتع بحقوق الانسان الدستورية والقانونية الشيلية ، القبض والحبس على أسس أمن الدولة ، مسألة حرية الحركة : حق مغادرة البلاد والرجوع اليها ، التعذيب والمعاملة الشرسة المنافية للانسانية والامتهان ، المركز الراهن للنساء والأطفال والشباب والأسرة ، الموقف العام فيما يتعلق باحترام حقوق الانسان ٠

Discussions and recommendations of the Fifth U.N. Congress on the prevention of crime and the treatment of offenders relatings to the various aspects of human rights, with particular reference to the General Assembly Resolution 3218 (XXIX) as well as the decision of the General Assembly on the matter.
(UN/E/CN.4/1190), 1976.

المشكلات التى نوقشت فى مؤتمر هيئة الأمم الخامس عن منع الجريمة ومعاملة المذنبين ، الذى انعقد فى جنيف من ١ ــ ٢١ سبتمبر ١٩٧٥ ، ومناظرات ومناقشات الجمعية العمومية فى الجلسة الثالثة عشرة المقدمة عن حقوق الانسان لاعداد برنامج عمل موحد على المدى الطويل فى مجال حقوق الانسان ٠

Human rights and scientific and technological developments.
(UN/E/CN.4/1194).

تحليل لتوقعات وملاحظات الحكومات والوكالات المتخصصة أعده السكرتير العام وفقا لقرار ٢ (× × ×) الخاص بلجنة حقوق الانسان ٠

ويدرس التقرير حق الخصوصية فيما يتعلق باستعمال الآلة الحاسبة ، وحدود استعمالها ، وقيود الاشراف فى مكان العمل ، والفحص السيكولوجى للأغراض غير الطبية ٠ وقد درس حق العمل أيضا فيما يتعلق باستعمال الآلة الحاسبة ، والمساواة بين الجنسين فيما يتعلق بهذا الحق ، وحق العمل فى الانصاف والظروف المواتية ،

وفى الراحة ووقت الفراغ ، والضمان الاجتماعى ، والتعليم ، والبيئة الصحية ، والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية • وقد ذكرت أيضا مسائل التحقيق الجنائى واجراءات المحاكمة والوسائل الجماهيرية ، والسلام والأمن الدوليين ، وطرق التقويم التكنولوجى •

Human rights and scientific and technological developments.
(UN/E/CN.4/1295), 1975.

معلومات عن حكومات مطابقة الفقرة الثانية من قرار الجمعية العمومية ٣٢٦٨ (× × ×) الصادر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٧٤ •

Human rights and scientific and technological developments. The impact of scientific and technological developments on economic, social and cultural rights.
(UN/E/CN.4/1196).

تقرير لليونسكو يشتمل على ثلاثة وجوه لهذه المشكلة وهى موضع اهتمامها : حق حرية التعبير ، والحملة ضد الدعاية للحرب أو الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية ، حق التعليم ، وحق الثقافة •

وعمل المنظمة فيما يتعلق بحماية هذه الحقوق مذكور فى الوثيقة

Human rights and scientific and technological developments.
(UN/E/CN.4/1199 and Add. 1), 1976.

التوازن الذى يجب أن يوطد بين التقدم العلمى والتكنولوجى ، والتقدم العقلى والروحى والثقافى والأخلاقى للبشرية •

يدرس التقرير طبيعة المشكلة ، والتطورات العلمية والتكنولوجية فيما يتعلق بكرامة واستحقاق الشخص البشرى ، وحق المساواة ، الحقوق المدنية والسياسية ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كما عبر عنها فى مختلف مواد اعلان حقوق الانسان العالمى • ودرست بعض المشكلات الخاصة التى نشأت عن التطورات العلمية والتكنولوجية • ودرست كذلك طرق الوقاية على المستوى الوطنى لحقوق الانسان من التهديدات التى طرحتها التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة •

القانون الدولى

Yearbook of the International Law Commission, Vol. II, Part I.
(UN/A/CN.4/SER.A/1974. Add. 1 (Part One), E.75.V.7).

وثائق الدورة السادسة والعشرين : تقارير المخبرين الخصوصيين ، ووثائق أخرى قدمها أعضاء اللجنة الى الجمعية العمومية • ويحتوى على وثائق عن : تعاقب الدول فى ما يتعلق بأمور ذات صلة بالمعاهدات ، الفقرة الخاصة بالشعب الأكثر أو أكثر •

Special Committee on Charter of the United Nations and on the strengthening of the role of the Organization, 1976.
(UN/A/AC.182/L.2).

دراسة تحليلية قدمت للسكرتير العام ، وتقوم هذه الدراسة التحليلية على الملاحظات المتسلمة من حكومات ، ووجهات النظر التى عبر عنهـا وفود فى جلسات مختلفة للجمعية العمومية فيما يتعلق بمراعاة مواد جدول الأعمال الخاص بدستور

الامم المتحدة فيما يتعلق بصيانة ومراعاة السلام والأمن الدوليين ، وتقدم التعاون بين جميع الشعوب ، وتعزيز أحكام القانون الدولى فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول ٠

التعليم ، الاتصال

التعليم :

The aspirations of young migrant workers in Western Europe, by Robert de Montavalon UNESCO. (Educational studies and documents, No. 21).

مشكلة العمال المهاجرين – حالتهم وحقوقهم وطموحهم – بين الموضوعات التى يتوق لها عدد من الدول الغربية ، وكذلك الدول التى تهتم شعوبها بذلك ٠ وأوحى المؤلف بمقترحات الى الطرق الممكنة للمشكلة ٠

Report of the joint UN/UNESCO regional seminar on satellite broadcasting systems for education and development.
(UN/A/AC.105/160), 1975.

هذه الحلقة الدراسية ، وهى الرابعة من المجموعة المخصصة لهذه المشكلات ، وتغطى الموضوعات التالية : نظرة شاملة على نظم الاتصال الفضائية ، مشروعات وتجارب ، تقارير مفصلة عن بعض البرامج المتطورة المجهزة للعمل والبرامج التجريبية، أو النظم المخططة ، اختيار القمر الصناعى فى اليونسكو،ملاءمة نظام التعليم التليفزيونى الاقليمى لدول أمريكا اللاتينية ، نظام القمر الصناعى ، سياسات التخطيط والاتصال، توقعات التطبيقات الفراغية للتعليم والتنمية فى أمريكا اللاتينية ، زيارات فنية ٠

الاتصال

Information concerning existing or planned national or regional ground stations for direct reception of remote sensing data for satellites.
(UN/A/AC.105/155), 1976.

الاجابات التى قدمت من اثنتى عشرة دولة ، والبيانات التى قدمت من اللجنة الاقتصادية وافريقيا ووكالة الفضاء الأوروبية ٠

Study on altitudes of artificial earth satellites.
(UN/A/AC.105/164), 1976.

أعدت هذه الدراسة احدى المجموعات العاملة بلجنة البحث فى الفضاء التابعة للمجلس الدولى للاتحادات العلمية ٠ ويراعى الملحق الأل تأثيرات الغلاف الجـوى للأرض ، والثانى يحتوى على احصاءات لارتفاعات القمر الصناعى ٠

Access: Technology and access to communications media, by B.R. Webster. UNESCO 1975. (Reports and papers on mass communication, 75).

تعالج هذه النشرة الاقتراب العام من وسائل الاتصال ، المشاركة فى النظام الوساطى للتعليم على المستوى المحلى للجماعة ٠ ويبحث التقرير الحالى هذه الموضوعات من وجهة النظر التكنولوجية ٠

ثبت

المقال واسم الكاتب	العنوان واسم الكاتب باللغة الأجنبية	العدد وتاريخه
● نظرات عامة فى الاعلام والاحصاءات الدولية بقلم : أندريه بياتييه	**General Reflections on Information and International Statistics** **by** **André Piatier**	مجلد : ٢٨ العدد الثالث١٩٧٦
● تنظيم ونشر المعرفة الاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى بقلم : ى · ا · بوركو و م · س · بالنيكوف	**The Organization and Diffusion of Economic Knowledge in the U.S.S.R.** **by** **Y.A.Borko** **and** **M.S.Palnikov**	مجلد : ٢٨ العدد الثالث١٩٧٦
● اقتصاديات الاعلام والسياسة السياسة القومية للاعلام الاقتصادى بقلم : د · م لامبرتون	**Economics of Information and Policy** **National Policy for Economic Information** **by** **D.M. Lamberton**	مجلد : ٢٨ العدد الثالث١٩٧٦
● نتائج عامة للأسر ردود فعل من الشدة بين مجموعات متباينة من أسرى الحرب وعائلاتهم بقلم : جولياس سيجال ادنا · ج · هنتر زيلدا سيجال	**Universal Consequences of Captivity** **Stress Reactions among Divergent Populations of Prisoners of War and their Families** **by** **Julius Segal** **Edna J. Hunter** **and Zelda Segal**	مجلد : ٢٨ العدد الثالث١٩٧٦
● النتائج المنطقية لقيام دراسة المصادر التاريخية والمعرفة الواسعة المكتسبة منها على أساس معلومات وحقائق مصنفة فى فهارس بقلم : ج · سى · جاردن	**Logical Effects of Data Bases on the Study of Historical Sources** **by** **J.C. Gardin**	مجلد : ٢٧ العدد الرابع١٩٧٥

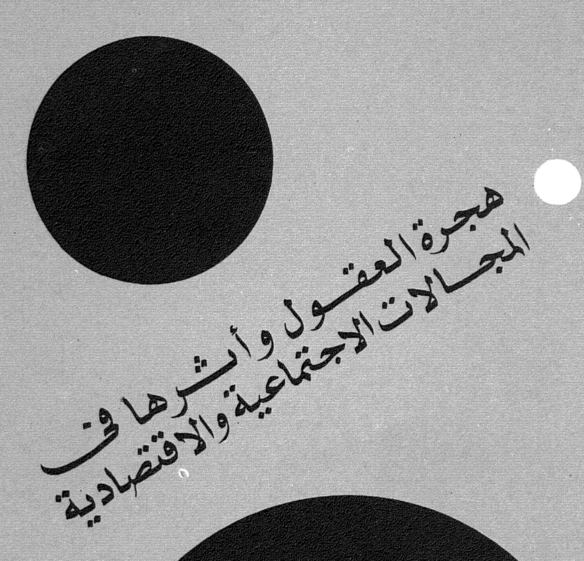
مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٧/٤٧٣

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

المجلة الدّولية للعلوم الاجتماعية

INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL



العدد الثامن والعشرون - السنة السابعة

يوليو / سبتمبر ١٩٧٧

اليونسكو

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو



السنة السابعة
العدد الثامن والعشرون
١٠ يوليو ١٩٧٧
١٠ تموز ١٩٧٧
٢٣ رجب ١٣٩٧

محتويات العدد

صدر عن مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو
١ - شارع طلعت حرب
تليفون ٢٢٤٠٢
ميدان التحرير بالقاهرة

مدير : عبد المنعم الصاوى



*** صورة من مقال قدم للمؤتمر الثلاثي الدولي الخاص بموضوع العمالة وتوزيع الدخول والتقدم الاجتماعي وتوزيع العمالة في العالم ، ١١ – ١٧ يونية ١٩٧٦ في جنيف ، أشرف على تنظيمه مكتب العمل الدولي .**

يسترجع هذا المقال ما يوجد من شواهد تتعلق بتيار انسياب الطاقة البشرية من البلاد النامية الى البلاد المتقدمة ، ويدرس أثر هذا الانسياب في البلاد النامية ، بما في ذلك الآثار المتخلفة في مجالات التوزيع والبطالة ، ويفصل في تحليل الرسوم وغير ذلك من مقترحات معروضة تتناول ظاهرة هجرة العقول .

اهتمام دولي وقومي بالقضية :

ان المصطلحات المتعلقة بظاهرة انتقال الطاقة البشرية الممتازة أو الهيئة أو الفنية أو ما الى ذلك تصف هجرة العقول ، وقد شاع استعمالها في الدراسات الخاصة بالهجرة الدولية ، ويزخر تاريخ العلوم بفترات نشأت فيها مراكز علمية ممتازة نهضت على أكتاف من وفدوا من خارج البلاد من مواهب أجنبية .

والجديد في موضوع هجرة العقول في العالم الذي أعقب حرب ١٩٤٥ ، العالمية الأخيرة ينم عن ثلاثة عوامل غير عادية :

(أ) انتبهت البلاد النامية التي عانت من هجرة ذوي الخبرات الممتازة لهذا الأمر بدرجات مختلفة ، وقلقت لما في ذلك من أثر في مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية .

الكاتب : جاجديش بجواتى

جاكديش ٠ ن ٠ بجواتى مارس التعليم فى الهند والولايات المتحدة الامريكية ، ومنذ ١٩٦٨ يشغل منصب استاذ الاقتصاد بمعهد التكنولوجيا بماساتشو شتز ٠ وهو رئيس تحرير صحيفة « الاقتصاد الدولى » ، ونشر ما يربو على خمسين مقالا ٠ ومن مؤلفاته « اقتصاد البلاد النامية »، (١٩٦٦) ، وقد نقل الى ثمانى لغات ، « والرسوم الجمركية والنمو » (١٩٦٩) ، « ومركز الهند فى الاقتصاد العالمى » (١٩٧٣) ، وقام بتقريظ كتاب « فرض الرسوم على هجرة العقول » و « هجرة العقول وفرض الرسوم : نظرية وتحليل شامل (١٩٧٦) ، ٠ وكان مستشارا لعدة هيئات قومية ودولية ٠

المترجم : الدكتور محمود حامد شوكت

استاذ وعميد كلية الآداب بجامعة المنيا

(ب) وجدت منصات لها فى مؤسسات مثل الوكالات الدولية فى هيئة الأمم عبرت فيها عن قلقها ٠

(ج) ويذيع الحديث اليوم عن امكان وضع حل لهذه المشكلة بوضع حد للهجرة ، اذ لايتفق هذا حقا مع المتطلبات الانسانية القومية أو الدولية ، وهناك قيود واهية قد فرضتها بعض الدول على خريجى كليات الطب فيها ، بحيث يخدم الخريج بلده سنوات محدودة قبل أن يسافر الى الخارج ، كما فى سرى لانكا والهند منذ عهد قريب ، الا أن البلاد النامية التى تعانى من مشكلة هجرة العقول قد عجزت عن مواجهة المشكلة بمثل هذا الأسلوب « القسرى » ٠

ومن نافلة القول أن نقرر أن وجود اهتمام حكومى أو دولى لا يشكل شاهدا كافيا لوجود مشكلة حقيقية ، كما أن عدم وجود مثل هذا الاهتمام لا يدل على عدم وجود للمشكلة٠والواقع أن نسبة وفود المهنيين من المهاجرين الى البلاد المتقدمة قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا ، عدا تمتع هؤلاء بمزايا أخرى غير اقتصادية ، مما يجعل حكومات البلاد النامية راغبة فى هجرة هذه العقول ما دام فى مصلحة هذه الطبقة وان أضر بمصلحة الدولة بصفة عامة ٠ وسنتناول فيما بلى وبشىء من التفصيل عرض أسباب احتمال استمرار هذه الظاهرة الهامة فى البلاد النامية التى تعانى منها ٠

ولنذكر أنه فى المحافل الدولية على الأقل منحت الدول النامية تاييدها مرارا لقرارات تحذر من ظاهرة هجرة العقول ، ودعت لاتخاذ اجراءات لمواجهتها وما تسببه من عواقب ، وقد زاد الشعور بأن البلاد المتقدمة قد جنت الكثير من المزايا

باجتذاب العائد التكنولوجي من البلاد النامية الى البلاد المتقدمة ، وفى مقابل ذلك لابد من اقرار صورة للتعويض عن ذلك (كتقديم معونة أجنبية كبيرة مثلا) .

وقد أقرت هذه الاتجاهات وما يتصل بها في الهيئات الدولية كلها تقريبا منها قرار ايكوزوك رقم ١٥٧٣ (ال) ، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٠١٧ (٢٧) ـ وقد دعمت هذه القرارات أبحاث رسمية وتقارير متخصصة عديدة برعاية هيئة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية ، ومؤتمر هيئة الأمم للتجارة والتنمية ، وهيئات أخرى ، أما منظمة التعاون الاقتصادى والتنموى فقد تناولت قضية التحرك العلمى الدولى بصفة عامة (بما فى ذلك الدول المتقدمة) وعلاوة على ذلك فقد اهتمت الدول المتقدمة بمثل هذه القضايا فى الدول النامية ، ويشهد على ذلك ما ورد من تقارير اللجان التشريعية فى تلك الدول ، مثل تقارير هيئة ممثلى الولايات المتحدة الامريكية عن هجرة العقول ، وقد نشرت عام ١٩٦٨ ، ١٩٧٤

ومن ناحية أخرى يجب أن نلاحظ أن هناك شريحة كبرى من الرأى العام الأكاديمى والمسجل لا تعتبر ظاهرة هجرة العقول مشكلة حقة ، وقد بدأ هذا الرأى أساسا فى الدوائر الاكاديمية فى البلاد المتقدمة ، كما بدأ الى حد ما بسبب ما حظيت به العقول المهاجرة من مزايا مادية وفقا للاحصائيات التحليلية ، وأيضا والى حد ما بسبب انتماء منظمة الأكاديمية لطبقة مهنية تنتقل من دولة الى أخرى سعيا وراء مزايا الحركة العالمية ، وليس الأمر وضع قيود على البلاد التى يهاجرون منها لتحد من بلوغ أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وسوف نعود الى هذا الموضوع مرة أخرى عندما نتناول قضية أثر هجرة العقول على البلاد النامية فى مكان تال .

● بيانات احصائية

خاصة بهجرة العقول من البلاد النامية الى البلاد المتقدمة

١ ـ يجدر بنا أن ندرس الشواهد الاحصائية المتاحة والخاصة بهجرة العقول، بما فى ذلك ما طرأ حديثا من تشريع خاص بالهجرة فى البلاد المتقدمة أدى الى تحول هجرة العقول الى ظاهرة ملحوظة ، ولنركز الاهتمام على الولايات المتحدة وكندا ، والمملكة المتحدة ، اذ يبدو أنها أكبر دول ثلاثة هاجرت اليها العقول المهنية من البلاد النامية ، مع الاشارة أيضا الى الوحدة الاقتصادية والأوروبية والى استراليا .

صعوبات أمام البيانات :

علينا أن نذكر مع ذلك تلك الصعوبات الاحصائية التى تنال من تحليل البيانات المتاحة ، وقد يتيسر ادخال بعض التحسينات عليها ، الا أنه لابد من ذكر المساوىء الأساسية الخاصة بالمهنيين من المهاجرين (وبغيرهم) لاتخاذ ما يلزم من حرص عند استخلاص نتائج من هذه البيانات .

وأول صعوبة تواجهنا فى هذه البيانات أنها تدل جميعاً على الهجرة الجماعية التى لا تبين عدد العائدين الى اوطانهم . او المنتقلين بين دول متقدمة ونامية مختلفة ، بين الذاهبين والعائدين . وانما ينصب اهتمامنا الأول على تحديد نسبة الهجرة من البلاد النامية الى البلاد المتقدمة بصورة عامة .

ولا يجدر بنا أن نهمل قصور البيانات الخاصة بالهجرة وتدل دراسات حديثة العهد على أن هجرة الفنيين من الدول النامية الى دول متقدمة متنوعة يقارب الثلث فى مجموعه عند نقطة زمنية معينة .

وعند تحديد حجم التدريب المهنى فى مجال هجرة الفنيين يلزمنا ترتيب المهاجرين وفقا لمستوى تعليمهم ، ولا تتوفر لدينا مثل هذه المعلومات ، ويحتمل ان يتحسن الموقف . لذلك لم تكتمل بعد البيانات الخاصة بالفنيين من المهاجرين من الدول النامية منفصلة عن اخر موطن دائم . اما بيانات الولايات المتحدة والخاصة بانتهاء المهن الخ وفقا لاخر عنوان ثابت . كذلك توفرت بيانات اجمالية خاصة بالجنسية . واما بيانات كندا فقد ذكرت آخر عنوان ثابت . واما بيانات المملكة المتحدة فقد ذكرت تصاريح العمل وفقا لآخر عنوان ثابت وهكذا . وهناك أيضا مسالك غير مستقيمة سلكها الفنيون والمهاجرون من البلاد النامية الى دولة متقدمة او الى اكثر من دولة ، مما يجعل البيانات المتاحة قاصرة الى حد ما .

كما أن مصطلح المهنيين قاصر . فبيانات الولايات المتحـدة لا تتضمن المهنيين الذين يعدون تحت عناوين أخرى مثل الاقارب واللاجئين ، وهى أساليب مشروعة لدخول الولايات المتحدة ، ويمكن حل هذه المشكلة لو فصل بين المهنيين وبين غير المهنيين من المهاجرين بانتظام .

كذلك تستعصى مقارنة بيانات المهاجرين عبر الدول المتقدمة ، لأن الولايات المتحدة الأمريكية تحدد الهجرة وفقا « للغاية المقصودة » أى مـا ينبغى للمهاجر أن يمارسه من عمل ، أما فى احصائيات كندا وبريطانيا فيقوم ذلك على التصنيف المهنى قبل الدخول .

كما أن تعريف المهاجرين وتقسيمهم الى مهنيين جملة وتفصيلا لم يتوفر بعـد فى البلاد المتقدمة ، فالسلطات فى كندا تقرب احصائياتها من احصائيات الولايات المتحدة كما تفعل فى عدة مسائل الا أن مقارنة احصائياتها باحصائيات المملكة المتحدة فامر بالغ الصعوبة .

اتجاهات الهجرة الى البلاد المتقدمة عند المهنيين :

لئن كانت مشاكل البيانات هائلة الا أنه من الممكن رسم ملامح عريضـة فى مجال هجرة المهنيين من البلاد النامية الى البلاد المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية .

ويبين تاريخ الهجرة الى دول الهجرة الكبرى الثلاثة جليا أن (أ) تغيرت سياسة الهجرة فى الجزء الاخير من الفترة التالية للحرب العالمية الثانية ، ففضلت المهنى عمن عداه من المهاجرين و (ب) وفى مجال أنماط المهنيين خففت القيود واستبعدت ، كما حدث فى الولايات المتحدة فاستبعدت القيود الجنسية القديمة وأدى ذلك الى ارتفـاع نسبة المهاجرين من المهنيين من الدول النامية الى الدول المتقدمة . وقد آثرت الدول

المتقدمة بالاعلان وليس بالسياسة فحسب ثفضيلها للمهاجر المهنى دون غير المهنى ، وقد ورد ما يلى فى تقرير للمؤسسة الولايات المتحدة ، عام ١٩٧٤ :

عبر دين رسك وزير الخارجية الأمريكى عن وجهة نظر أمريكا بقوله : « نحن فى سوق العقول العالمى » ، أما جين مارتشاند وزير القوى العاملة والهجرة الكندى فعبر عن رأى بلده بقوله : ان ارتفاع تكاليف تدريب المهنيين والفنيين من المهندسين والأطباء والعمال المهرة يحدد ما تجنيه كندا منهم عند وصولهم اليها ٠٠ وتنافسنا دول أخرى في ميدان اجتلاب المهاجرين ، وقد أدى هذا الى تبدل مثير فى المجال المهنى بالنسبة للبلاد النامية ، اذ تآكلت القواعد الجنسية لاختيار المهاجرين فى استراليا والغرب ، والتى تخلفت منذ القرن التاسع عشر ، وتزايد ادراك ما بين هذه المميزات الجنسية وبين المهن الحرة والحقوق الانسانية من تناقض ، مما جعل الدول المتقدمة تبتعد بالتدريج عن تطبيق قيود الهجرة القديمة ٠ واقد أدى اتساع الهوة الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وتوفر الفرص المتاحة لنمو الفرد المهنى ، الى زيادة نسبة المهنيين المهاجرين من البلاد المتخلفة الى البلاد المتقدمة كما حدث بالفعل ٠

الولايات المتحدة الأمريكية :

يدل الجدول (١) على تزايد شامل للمهاجرين من البلاد النامية الى الولايات المتحدة الأمريكية ، سواء كانت الهجرة فردية أم جماعية ، فى وقت واحد أو فى أوقات مختلفة ، حول عام ١٩٦٥ ٠

وكان العامل الرئيسى فى زيادة نسبة الهجرة من البلاد النامية صدور قانون الهجرة ١٩٦٥ ، الذى أستبعد بالكامل النسب الجنسية ، وجعل من كل المهاجرين مجموعة واحدة ، ورتبهم وفقا لتاريخ الطلب ٠ كما يدل الجدول (١) على تضاعف نصيب الدول النامية ، وبلوغ الرقم الاجمالى ثلاثة أضعاف ، من بين عدد المهنيين المهاجرين قبل قانون ١٩٦٥ وبعده ، بينما يقارن جدول (٣) بين عام ١٩٦٥ و ١٩٧٠ زوال النسب القديمة تماما ويسجل ارتفاعا فى نسبة نصيب الدول النامية من الهجرة وتتجلى فى الجداول زيادة كبيرة فى الهجرة من الدول الأفريقية والاسيوية النامية، ومنها جمهورية كوريا والهند والصين والفلبين بصفة خاصة ، بالاضافة الى عدة دول نامية بعد عام ١٩٦٥ فى ميدان هجرة الفنيين من البلاد النامية الى الولايات المتحدة الأمريكية ٠

جدول (١) ـ احصاء عام لهجرة الفنيين الى الولايات المتحدة ١٩٦٢ ـ ٧٤ ٠

عام	من البلاد النامية	المجموع الكلى	نسبه البلاد النامية الى المجموع الكلى من الفنيين
١٩٦٢	٩٫٠٢٤	٢٣٫٧١٠	٠٫٣٨
١٩٦٣	١١٫٠٢٩	٢٧٫٩٣٠	٠٫٣٩
١٩٦٤	١١٫٤١٨	٢٨٫٧٥٦	٠٫٤٠
١٩٦٥	١١٫٠٠١	٢٨٫٧٩٠	٠٫٣٨
١٩٦٦	١٣٫٩٨٦	٣٠٫٠٣٩	٠٫٤٧
١٩٦٧	٢٣٫٣٦١	٤١٫٦٥٢	٠٫٥٦
١٩٦٨	٢٨٫٥١١	٤٨٫٧٥٣	٠٫٥٨
١٩٦٩	٢٧٫٥٣٦	٤٠٫٤٢٧	٠٫٦٨
١٩٧٠	٣٣٫٧٩٦	٤٦٫١٥١	٠٫٧٣
١٩٧١	٣٨٫٦٤٧	٤٨٫٨٥٠	٠٫٧٩
١٩٧٢	٣٩٫٠١٦	٤٨٫٨٨٧	٠٫٨٠
١٩٧٣	٣١٫٩٣٩	٤١٫١٤٧	٠٫٧٨
١٩٧٤	٢٧٫٦٦٩	٣٥٫٤٨٣	٠٫٧٨

(يغطى جدول (١) مجموع الدول النامية فى كل بلاد افريقيا وآسيا الشمالية (ما عدا كندا) وأمريكا الجنوبية ، ويشير مصطلح المهنيين للتعريف الذى حددته ادارة الهجرة والجنسية بالولايات المتحدة الأمريكية فى تقاريرها السنوية : وقد انقسم عامود البلاد النامية للمهاجرين وفقا لجنسياتهم الأصلية وليس تبعا لآخر عنوان اقامة دائمة ، كما فى التقسيمات القنصلية الأخرى فى تقارير انس بالولايات المتحدة ، وتشير الاحصائيات الى الأعوام المالية ٠

المصدر :

التقارير السنوية لمكتب خدمات الولايات المتحدة الأمريكية للهجرة والجنسية ٠)

جدول (٢) بيان احصائى بالهجرة من الدول المتقدمة والنامية الى الولايات

الدولة الأصلية	عدد المهاجرين عام ١٩٦٥		الإجمالى عام ١٩٧٠	
أو بلد الميلاد	العدد	النسبة المئوية المجموع الكلى	العدد	النسبة المئوية المجموع الكلى
- من كل البلاد	٢٩٦,٦٩٧	١٠٠	٣٧٣,٣٢٦	١٠٠
من كل الدول المتقدمة	١٥٧,٦٩٧	٥٣,١	١٤,٠٨١	٣٧,٥
كندا (١)	٣٨,٣٢٧	١٢,٩	١٣,٨٠٤	٣,٧
أوربا (٢)	١١٣,٤٢٤	٢٨,٢	١١٦,٠٣٩	٣١,٢
دول أخرى	٥,٩٤٦	٢	١٠,٢٣٨	٣,٨
من دول نامية	١٣٨,٩٩٧	٤٦,٩	٢٣٣,٢٤١	٦٢,٥
أفريقيا	٣,٠١١	١,	٧,٥٤٠	٢
مصر	١,٤٢٩	٠,٥	٤,٩٣٧	١,٣
أسيا	١٦,٦٢٢	٥,٧	٨٨,٤١٨	٢٣,٧
الصين كلها	٤,٠٥٧	١,٤	١٤,٠٩٣	٣,٨
هونج كونج	٧١٢	٠,٢	٣,٨٦٣	١
الهند	٥٨٢	٠,٢	١٠,١١٤	٢,٧
أندونيسيا	٣٢٦	٠,١	٨٢٥	٠,٢
إيران	٨٠٤	٠,٣	١,٨٢٥	٠,٥
العراق	٢٧٩	٠,١	١,٢٠٢	٠,٣
الأردن	٧٠٢	٠,٢	٢,٨٤٢	٠,٨
جمهورية كوريا	٢,١٦٥	٠,٧	٩,١٣٤	٢,٥
لبنان	٤٣٠	٠,١	١,٩٠٣	٠,٥
الفلبين	٣,١٣٠	١,١	٣١,٢٠٣	٨,٤
سوريا	٢٥٥	٠,١	١,٠٢٦	٠,٣
تركيا	٩٠٥	٠,٣	٢,٠٦٧	٠,٦
أمريكا الشمالية	٨٨,٤٠٢	٢٩,٧	١١٥,٣١٠	٣١
- أمريكا الوسطى	١٢,٤٢٣	٤,٢	٩,٣٤٣	٢,٥
المكسيك	٣٧,٩٦٩	١٢,٨	٤٤,٤٦٩	١١,٩

المتحدة ، وتنوعها فى الحجم والمحتوى ١٩٦٥ / ١٩٧٠

النسبة المئوية للتغير ١٩٦٥–١٩٧٠	المهنيون والفنيون ومن إليهم عام ١٩٦٥		عام ١٩٧٠		نسبة التغير ١٩٦٥ / ١٩٧٠
	العدد	النسبة المئوية المجموع الكلى	العدد	النسبة المئوية المجموع الكلى	
+ ٢٥,٨	٢٨,٧٩٠	١٠٠	٤٦,١٥١	١٠٠	+ ٦١,٢
+ ١١,١	١٨,٠٠٨	٦٢,٦	١٣٢٠٥	٢٨,٦	+ ٢٦,٦
+ ٦٤,٣	٤,٦٢٩	١٦,١	١,٤٧٦	٣,٢	+ ٦٨,١
+ ٠,٥	١٢,٧٨٣	٤٤,١	٩,٩٧٣	٢١,٦	+ ٢١,٩
+ ٧٣,٧	٥٩٦	٢,١	١,٧٥٦	٣,٨	+ ١٩٤,٢
+ ٦٧,٩	١٠,٧٦٢	٣٧,٤	٣٢,٩٤٤	٧١,٣	+ ٢٠٦,١
+ ١٥٠,٢	٤١٢	١,٤	٢,٩١٤	٦,٣	+ ٦٠٦,٥
+ ٢٤٥,٩	١٧١	٠,٦	٢,٣٠١	٥	+ ١,٢٤٨
+ ٤٣١	١,٩٦٧	— ٦,٨	٢٣,٧١٦	٥١,٣	+ ١,١٠٦
+ ٢٤٦,٢	٢٨١	١	٣,٧١٥	٨	+ ١,٢٢١,٥
+ ٤٤٣	٧٥	٠,٣	٢٠٩	,٥	+ ١٦٤,٦
+ ١,٦٣٧,٨	١٩٨	٠,٧	٥,١٧١	١١,٢	+ ١,٦١٣
+ ١٥٣,٣	٦٨	٠,٢	١٩٧	٠,٤	+ ١٨٩,٨
+ ١٢٧,٢	١٧٦	٠,٦	٦٣٠	١,٤	+ ٢٥٨
+ ٢٣١	٧٩	,٣	٢٢٦	,٥	+ ١٨٦
+ ٣٠٥	٧٠	,٢	٢٥٤	٠,٦	+ ٢٦٣
+ ٣٣٠,٥	١٠٣	٠,٤	١,٦١٣	٣,٥	+ ١,٤٦٨,٥
+ ٣٤٢,٦	٧١	٠,٢	٢٢٥	,٥	+ ٢١٧,٣
+ ٨٩٦,٩	٣١٢	١,١	٩,٢٦٢	٢٠	+ ٢,٨٧١
+ ٣٠١,٥	٥٦	٠,٢	١٧٧	٠,٤	+ ٢١٦
+ ١٢٨,٦	١٣٨	٠,٥	٣٢١	,٧	— ١٣٢,٥
+ ٣٠,٨	٥,٢١١	١٨,٢	٤,٦٦٧	١٠,١	— ١٠,٥
— ٢٤,٨	٨٨٦	٣,١	٤٤٢	١	— ٥٠,١
+ ١٧,١	٥٦٩	٢	٤٣٥	٠,٩	— ٢٣,٥

الدولة الاصلية أو بلد الميلاد	عدد المهاجرين عام ١٩٦٥ العدد	عدد المهاجرين عام ١٩٦٥ النسبة المئوية المجموع الكلى	الاجمالى عام ١٩٧٠ العدد	الاجمالى عام ١٩٧٠ النسبة المئوية المجموع الكلى
الهند الغربية	٣٧,٥٨٣	١٢,٧	٦١,٤٠٣	١٦,٥
كوبا	١٩,٧٦٠	٦,٧	١٦,٣٣٤	٤,٤
جمهورية الدومينكان	٩,٥٠٤	٣,٢	١٠,٨٠٧	٢,٩
هايتى	٣,٦٠٩	١,٢	٦,٩٣٢	١,٩
جاميكا	١,٨٣٧	٠,٦	١٥,٠٣٣	٤
ترنداد وتوباجو	٤٨٥	٠,٢	٧,٣٥٠	٢
أمريكا الجنوبية	٣٠,٩٦٢	١٠,٤	٢١,٩٧٣	٥,٩

(١) يلاحظ الاستمرار النسبي للهجرة الأوربية مقرونا باختلاف عناصرها ، وقد انخفض عدد المهاجرين من غرب أوربا من ٧٦,٨١٢ عام ١٩٦ إلى ٣٥,١١٢ عام ١٩٧٠ (بنسبة ٥٤,٣٪) بينما ارتفع عدد المهاجرين من شمال وغرب أوربا بنسبة ١٢١٪ ، من ٣٦,٦٠٨ عام ١٩٦٥ إلى ٨٠,٩٢٧ عام ١٩٧٠ يشمل الدول النامية اسرائيل .

● بقية جدول رقم ٣

النسبة المئوية للتغير ١٩٦٥ –١٩٧٠	المهنيون والفنيون ومن إليهم ١٩٦٥–١٩٧٠				نسبة التغير ١٩٦٥/١٩٧٠
	العدد	النسبة المئوية المجموع الكلى	العدد	النسبة المئوية المجموع الكلى	
+ ٦٣,٤	٣,٦٨٥	١٢,٨	٣,٧٦٩	٨,٢	+ ٢,٢
– ٢٧,٣	٢,٤٠٦	٨,٤	٩٦٦	٢,١	– ٥٩,٩
+ ١٣,٩	٣٠٣	١,١	٢٢٩	٠,٥	– ٢٤,٤
+ ٩٢	٤٩٧	١,٧	٦٩٤	١,٥	+ ٣٩,٦
+ ٧١٨,٣	١٧٦	٠,٦	١,٠٥٦	٢,٣	+ ٥٠٠
+ ١,٤١٥,٥					
× ٢٩	٣,١٧٢	١١	١,٦٤٧	٣,٦	– ٤٨

(٢) بشأن استراليا وإسرائيل واليابان ونيوزيلندة وجنوب أفريقيا يلاحظ أن الجدول (١) يشمل فى الدول النامية اسرائيل وجنوب افريقيا تبعا للاختلاف الطفيف بين المهنيين فى الدول النامية عام ١٩٦٥–١٩٧٠ فى كلا الجدولين .

المصدر : شلدون ، فردمان : « اثر قانون الهجرة الأمريكى اعام ١٩٦٥ على مجرى الهجرة الفنية من البلاد النامية » ، تطور العالم ج ١ عدد ٨ ، أغسطس ١٩٧٣ جدول ١ .

ويبين جدول (٣) تيار هجرة الفنيين من البلاد النامية وفقا للمهنة ، ومرة أخرى وفقا لآخر موطن دائم فى تلك الدول . من ١٩٦٢ – ٦٩ على وجه الاجمال . ويبلغ حجم الأنواع المتضمنه فيه ما يقارب ثلث تيار الفنيين النازحين من البلاد النامية الى الولايات المتحدة الأمريكية ، ومنها يتبين أن معظم هؤلاء من الجراحين وأطباء الأسنان ممن بلغوا ربع العدد المبين فى جدول (٣) وقد تجاوز النصف عدد من هاجروا من دول أوربا الأقل تقدما ، والنصف من بلاد أمريكا الشمالية الأقل تقدما ، وأقل من النصف بقليل من بلاد أمريكا الجنوبية الأقل تقدما ، والربع من أفريقيا . وقد لوحظ فيه ما يلى :

– مع أن الدول الأقل تقدما قد قدمت ٦٠٪ من الأطباء الذين هاجروا الى الولايات المتحدة خلال شهر فبراير ١٩٦٥ ، الا أن قانون الهجرة الجديد قد ضخم حجم الهجرة من البلاد الأقل تقدما كمصدر للأطباء . وبين فبراير ١٩٦٥ ، وفبراير ١٩٦٨ ، هبط عدد المهاجرين من الأطباء من البلاد المتقدمة قليلا ، ومدلوله أن الزيادة خلال سنوات ثلاثة الى ٥٤٪ فى المجموع الكلى للأطباء المهاجرين تعود كلها الى نسبة ٨٦٪ للأطباء المهاجزين من البلاد النامية .

وهناك جانب طريف آخر لنظام الهجرة الى الولايات المتحدة الامريكية بعد ١٩٦٥ ، فقد اتجه الى العكس ، ووصف شلدون فويرمان ذلك بأنه تركيز مهنى نسبى للهجرة من البلاد النامية الى الولايات المتحدة الامريكية كما يلى :

– كانت الهجرة من البلاد النامية والمتقدمة عند مركزة على المهارات من قبل ثم تحولت بعد ذلك الى التركيز على المهارات فى حالة الهجرة من البلاد النامية ، وخلال فبراير ١٩٦٥ بلغت نسبة العمال الفنيين ٨ر٧٪ من البلاد النامية مقابل ٧ر٩٪ من المهاجرين من كل الدول، بينما بلغت نسبة هؤلاء العمال فى فبراير ١٩٧٠ ٣ر١٤٪ من مجموع المهاجرين من البلاد النامية و ٤ر١٢٪ من كل المهاجرين ، ويرجع التغيير فى التركيز على المهارة الى عاملين : (١) اطراد نمو نسبة الهجرة من نصف الكرة الشرقى من البلاد النامية وبلغت نسبة المهاجرين منها من كل المهاجرين ٦ر٦٪ فى فبراير ١٩٦٥ ثم بلغت ٧ر٢٥ ٪ فى فبراير ١٩٧٠ .

(٢) زيادة التركيز على المهارات للمهاجرين من نصف الكرة الشرقى من بلاده النامية ، وارتفعت نسبة الفنيين فى المهاجرين من تلك البلاد من ٦ر٢٠٪ فى فبراير ١٩٦٥ الى ٣٥٪ فى فبراير ١٩٧٠ . واذا كان هذا جزءا من تيار الهجرة الاقتصادى النشيط . فهناك التركيز البارز على المهارات الفنية للمهاجرين من نصف الكرة الشرقى من بلاده النامية ، وبلغت نسبة الفنيين ٥ر٣٣٪ بين « المهاجرين من أصحاب الحرف » من نصف الكرة الشرقى من بلاده النامية فى فبراير ١٩٦٥ ، ٥ر٦٢٪ فى فبراير سنة ١٩٧٠ .

جدول (٣) هجرة القوى العاملة الفنية من البلاد المتخلفة الى الولايات المتحدة الأمريكية وفقا للانماط الكبرى : ١٩٦٢ ـ ١٩٦٩ .

آخر موطن	النوع			
	أطباء باطنيين وأسنان وجراحة	علماء الطبيعة	علماء الاجتماع	مهندسون
أوروبا	٥٦٢	٥٢	٢٧	٤٢٩
تركيا (بما فى ذلك الجزء الآسيوى .	٥٦٢	٥٢	٢٧	٤٢٩
آسيا	٥ر٧٣٩	٤ر١٥١	٤٩٥	١٣ر٠٠٤
بورما	٥٨	٢٥	٧	٩٢
الصين (وتايوان)	١٨٠	٩٦٧	٢٢٠	٢ر٥٠٩
هونج كونج	٢٠٨	٢٨٨	٣٩	٧٣١
الهند	٤١٤	١ر٠٢٣	٢٣٢	٤ر٢٣٦
أندونيسيا	٥٠	٢٤	١٠	٧٠
ايران	٥٣٤	١٤٨	٣٢	٥٩٨
العراق	٤٧	٦٦	٨	١٦٧
اسرائيل	٢٦٧	١٩٦	٧٣	٦٠٩
الأردن	٢٨	٤٩	١٣	١١٧
كوريا	٣٧١	٣١٣	١٣٥	٥١٢
لبنان	١٨١	٩٥	٢٣	٢٧٨
ماليزيا	٣٥	٤١	٥	٤٢
باكستان	٧٠	٨٣	١٣	٢٣٧
الفلبين	٣ر٠٩٢	٧٢٦	٩١	٢ر٣٧٢
سوريا	٤٥	٣٠	٨	١٣٠
تايلاند	٦٧	١٨	٩	٧٩
فيتنام	٧	١٢	١١	٤٥
أسيوية أخرى	٨٥	٥٨	١٦	١٨٠
أمريكا الشمالية	٣ر٦٠٣	١ر١٦١	٣٢٩	٢ر٩٣٧
المكسيك	٧٠٦	٢٢٥	٧٤	٤٣١
جمهورية الدومينكان	٣٩٤	٩٧	٢٠	١٩٢
هايتى	٢٣٢	٤٢	١٦	١٣٧
كوستاريتا	٥٥	٣٧	٦	٦٩
سلفادور	٤٩	٣٥	٤	٢٧
جواتيمالا	٤٦	١٥	٨	٤٨
هندوراس	٥٠	٢٠	٤	٤٦
نيكاراجوا	٤٣	٥	١	٣٢
بناما	٣٢	١١	٥	٥٤
بلاد اخرى بامريكا الوسطى (الهند الغربية)	١ر٩٩٦	٦٧٤	١٩١	١ر٩٠١

آخر موطن	النـــوع			
	أطباء باطنيين وأسنان وجرامى	علماء الطبيعى	الاجتماع علماء	مهندسون
أمريكا الجنوبية :	٣٫٠٣٢	٨٧٥	٣٢٤	٥٫٥٢٢
الأرجنتين	٥٩٢	٢٥٧	٦١	٦٥٢
بوليفيا	١٥٩	٨١	١٠	٧٤
البرازيل	٢٤١	١٣١	٤٤	٣٢٣
شيلى	٩١	٥٢	٢٥	١٨٢
كولومبيا	٨٧٤	١٧٧	٩٥	٥٩٦
اكوادور	١٩٥	٥٩	٢٠	١٢٢
باورجواى	٤٣	٨	٢	١٣
بيرو	٢٥٠	٤١	٢٣	٢٠٧
أورجواى	٣٢	٩	١	٤٠
فنزويلا	١٦٦	٨٥	٣٤	٢٦٦
دول اخرى بامريكا الجنوبة	٢٩	٢٥	٩	٤٧
افريقيا :	٤٣١	٣٤١	٧٦	٨٩٥
الجزائر	٦	٢	١	١٠
الحبشة	١٥	٤	٣	١٢
غانا	١٧	١٠	٢	٢٨
كينيا	١٠	٨	٤	٣٨
مراكش	١٤	٤	٢	١٨
نيجيريا	١٥	٢٠	٦	٦٤
تونس	١٣	٦	٢	٤
مصر	٢٤٧	٢٤٠	٤٦	٥٧٠
دول اخرى بافريقيا	٩٤	٤٧	١٠	١٥١

(١) من المصادر المذكورة أعلاه أضيفت أرقام الهجرة الخاصة بالعلماء والمهندسين والأطباء للأعوام من ١٩٦٢ – ١٩٦٩ وتلاحظ أن البيانات مستمدة من آخر موطن (لمدة عام) أى أن المهاجرين من البلاد النامية الذين انتقلوا الى بلاد متقدمة قبل هجرتهم الى الولايات المتحدة الامريكية لم يدخلوا فى هذه الأرقام · كما أن الجداول تشمل المجموع الكلى للمهاجرين ، ولا توجد أرقام خاصة بمن أخذوا تصريحات الهجرة ولكنهم عادوا الى أوطانهم ·

المصادر (لجدول ٣) :

هجرة العقول الى الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للعلماء والمهندسين ملحق أ، الجداول ١ – ٥ ص ١٧ – ٧٧ · دراسة مكتبية للهيئة الفرعية للبحث والبرامج الفنية للجنة العمليات الحكومية واشنطن دى · سى ، ١٩٦٧ ·

وهناك مسألة أخرى جديرة بالاهتمام ، قبل أن نعلق على مدى احتمال استمرار هذه الاتجاهات فى المستقبل ، فمن الطريف أن نجد أن شريحة كبرى من المهاجرين رسميا الى الولايات المتحدة الامريكية ممن حصلوا على تصريح الهجرة الدائمة، يتمثل فيمن دخلوا الولايات المتحدة أول مرة بتصريح دخول فحسب • وليس للهجرة ، ومن هؤلاء عدد من الطلاب غيروا محل اقامتهم الى هجرة بعد اتمام دراستهم • ويعطى جدول (٤) فكرة لا بأس بها عن أعدادهم المطلقة والنسبية لمن حصل منهم على تصاريح هجرة ، وأكبر أعدادهم من آسيا ، ومنهم أعداد كبيرة من طلبة الجامعات الأمريكية فى آسيا •

ترى هل تستمر هذه الاتجاهات فى المستقبل • ينصب هذا السؤال على التحليل التالى لكندا والمملكة المتحدة واستراليا ودول السوق الأوربية المشتركة ومن الميسور ابداء بعض الملاحظات المشتركة ، فهناك قيود هجرة تفرضها كل دولة متقدمة لتحدد الصورة الشاملة للهجرة الفنية اليها ونصيب المهاجرين من الدول النامية فيها وفقا لنسب المرتبات وما أشبه ، ما يحدد طابور العدد من كل دولة فى حصيلة من يسمح لهم بالهجرة سنويا • فتصور مؤشرات الهجرة الفنية الى الولايات المتحدة مثلا تلك القيود العامة لسياسة الهجرة ، ودوافع الهجرة من الدولة النامية •• وتحديد نسبة ما يسمح به من هجرة شاملة •

وعند التنبؤ بمستقبل هجرة الفنيين الى الولايات المتحدة الامريكية (أو الى أية دولة متقدمة أخرى) لابد من مواجهة عاملين هامين على الصعيد الدولى : حالة الارتداد النسبى فى الغرب ، زاد من حدتها ارتفاع أسعار البترول ، مما قيد الدخول عموما بصورة واضحة ، ثم ذلك الازدهار فى البلاد النامية الغنية بالبترول،

ـ هجرة العقول بالنسبة للعلماء والمهندسين والاطباء من البلاد المتقدمة الى الولايات المتحدة الأمريكية ، الملحق جدول ١ ، ص ٩٦ ـ ١٠٨ • بيان استماع أمام لجنة فرعية عن العمليات الحكومية بالمجلس القومى ، دورة الكونجرس رقم ٩٠ الجلسة الثانية واشنطن دى • سى ١٩٦٨ •

ـ المؤشر العالمى للهجرة الى الولايات المتحدة والخاصة بالمغتربين من أصحاب المهن والحرف المتصلة عام ١٩٦٨ ، الرسم التخطيطى رقم ٣ ص ٤ ـ ٢٨ ، وزارة العدل ، ادارة الهجرة والجنسية ، يونية ١٩٧٠ • والبيانات مأخوذة عن مقال العدل ، ادارة الهجرة والجنسية يونية ١٩٦٩ •

ـ والمؤشر العالمى للهجرة الى الولايات المتحدة بالنسبة للمغتربين من أصحاب المهن والحرف المتصلة عام ١٩٦٩ . الرسم التخطيطى رقم (٣) ص ٤ ـ ٢٧ وزارة العدل ، ادارة الهجرة والجنسية فى يونية ١٩٧٠ • والبيانات مأخوذة عن مقال بقلم بجواتى ودلافار بعنوان :

« هجرة العقول وضريبة الدخل « التطور العالمى ج ١ ، عددا ١٩٧٣ ، الجداول (١) أعيد طبعها وروجعت تقديرات الدخول فى مقال بجواتى وباتنجتون (محررين) بعنوان « فرض الضريبة على هجرة العقول » مقترحات ، أمستردام ، دار النشر الهولندية الشمالية ١٩٧٥ •

جدول (٤) : علماء ومهندسون وأطباء وجراحون تأقلموا للهجرة فى الولايات المتحدة الأمريكية . مع بيان حالتهم عند الدخول ، ومكان الميلاد فى العام ١٩٧٠ (١)

المهنة الحالية	من كل البلاد	أوربا	آسيا	أمريكا الشمالية والوسطى	أمريكا الجنوبية	أفريقيا	غير ذلك
علماء ومهندسون	١٣,٣٣٧	٢,٩٠٨	٨,٢٩٤	٦٥٥	٢٣٦	١,١٠٧	١٣٧
حالة التأقلم	٥,٤٧٠	٨٠٧	٤,٣٨٢	٤٥	١	١٨٩	٤٦
النسبة من المجموع الكلى	٤١,٠	٢٧,٨	٥٢,٨	٦,٩	٠,٤	١٧,١	٣٣,٦
المهندسون	٩,٣٠٥	٢,٠٠٠	٥,٩٩٠	٣٨٧	١٥٨	٧٠٢	٦٨
حالة التأقلم	٣,٦٣٦	٥٥٨	٢,٩٣٦	٢٠	١	٩٩	٢٢
النسبة بين المجموع الكلى	٣٩,١	٢٧,٩	٤٩,٠	٥,٢	٠,٦	١٤,١	٣٢,٤
علماء الطبيعة	٣,٢٦٤	٧٠٢	١,٨٩٩	١٩٣	٥٧	٣٥٢	٦١
حالة التأقلم	١,٤٦٣	١٩٢	١,١٧٢	١٨		٥٩	٢٢
النسبة من المجموع الكلى	٤٤,٨	٣٧,٤	٦١,٧	٩,٣	—	١٦,٨	٣٦,١
علماء الاجتماع	٧٦٨	٢٠٦	٤٠٥	٧٥	٢١	٥٣	٨
حالة التأقلم	٣٧١	٥٧	٢٧٤	٧	—	٣١	٢
النسبة من المجموع الكلى	٤٨,٣	٢٧,٧	٦٧,٧	٩,٣	—	٥٨,٥	٢٥,٠
أطباء وجراحون	٣,١٥٥	٥٥٠	١,٩٤٢	٢٣٦	١٤٨	٢٥٤	٢٥
حالة التأقلم	٨٩٠	١٢٦	٦٧٩	٤٣	—	٣٩	٣
النسبة من المجموع الكلى	٢٨,٢	٢٢,٩	٣٥,٠	١٨,٢	—	١٥,٤	١٢,٠

(١) وتشمل البيانات الأساتذة والمدرسين .

المصدر :

مؤسسة العلوم القومية « العلماء والمهندسون والأطباء الوافدون من الخارج المؤشرات خلال عام ١٩٧٠ – ١٩٧٢ ص ٧ (معتمدة على بيانات من ادارة الهجرة والجنسية بوزارة العدل فى الولايات المتحدة ، ووردت فى تقرير برلمان الولايات المتحدة ١٩٧٤ ، (سبق ذكره) جدول (١٠) .

مما وفر فرص طلب الفنيين فى الشرق الأوسط وفنزويلا وايران ونيجيريا وهكذا ٠ وقد أبرزت الظاهرة الأخيرة بشدة هجرة الفنيين داخل الدول النامية ، والتى بدأت حتى قبل نجاح دول الأوبك ، وقد روت قصة أن المريض المصاب فى القاهرة أما أن يموت فيها ، أو أن يأخذ الطائرة الى لندن ، لأن صفوة أطباء مصر قد نزحوا طلبا للثراء الى الكويت والسعودية وليبيا ٠ وللأسف ليس لدينا بيانات عن هذه الهجرة الفنية فى الدول الحديثة الثراء ، على أن تأثير هذه الظاهرة على هجرة العقول الى البلاد المتقدمة (باستثناء البلاد النامية التى اكتشف فيها البترول حديثا قد أضحت واضحة ، فعند اجتذاب المهنيين من البلاد المتقدمة ، تسترخى أحوال سوق العمالة في هذه البلاد ، وكذلك قيود الهجرة اليها تبعا لذلك ، واذا ما تهيأت ظروف الحاجة الى مهنيين من البلاد النامية مما لا يطلب فى البلاد المتقدمة ، قلت نسبة مساهمة الفنيين من البلاد النامية فى مجال الهجرة الفنية العاملة الى البلاد المتقدمة ٠ ومع الزمن نأمل فى الحصول على بيانات من مثل هذه الدول الجديدة التى تجتذب المهنيين من الدول النامية الأخرى بحيث تنجلى المعالم العاملة لهذه الاتجاهات فى ميدان تيارات الهجرة الفنية فى سوق العمالة مستقبلا ٠

المملكة المتحدة :

واذا ما انتقلنا الى المملكة المتحدة نرى أن قانون الهجرة من الكومنولث لعام ١٩٦٢ كان له تأثير مناظر لتأثير قانون الهجرة لعام ١٩٦٥ فى الولايات المتحدة ويوضح جدول (٥) وجود تيار هجرة قوى من الفنيين من الكومنولث الجديد (وغيره من الدول النامية) وقد نظم القانون الهجرة باصدار تصاريح من ثلاثة أنواع .

النوع أ : لأشخاص غير فنيين بالضرورة ، وانما يطلبهم صاحب عمل للعمل عنده٠

النوع ب: لأشخاص لهم مؤهلات مهنية أو أكاديمية أو غيرها ، أتوا وراء العمل فى المملكة المتحدة ٠

النوع جـ : أساسا وليس بالضرورة لغير المهرة من العمال الذين لا تنطبق عليهم شروط النوعين السالفين ٠

ويبدو أن بيانات الهجرة المهنية المرتبطة بهذا الموضوع وفقا للأسس الموضوعة كانت ستتضمن المجموعة (ب) وجزءا من المجموعة (أ) ، وربما تضمنت جزءا من تصاريح المجموعة (ج) على أنه لا يوجد تحليل منتظم لتصاريح المجموعتين (أ) ، (ج) ليسمح بهذا الحكم ، ولم يسمح لغير أفراد الكومنولث بالحصول على هذه التصاريح من أفراد العقول النامية ، وعلى أية حال فقد ألغيت هذه التصاريح منذ أول يناير ١٩٧٣ ، مع كل ما تضمنه قانون هجرة ١٩٧١ ، وعلى طالبى الهجرة من أبناء الكومنولث أن يتقدموا بطلب تصاريح العمل بطريق صاحب العمل فتساوى بذلك أبناء الكومنولث مع المغتربين الآخرين ٠

جدول (٥) ويبين هجرة المهنيين من البلاد النامية الى المملكة المتحدة وفقا

الإقليم أو الدولة حيث آخر إقامة دائمة (٢)	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
جنسية الكومنولث الجديد (٣)				
أفريقيا	١,٥٩٥	١,٤٥١	١,٣٨٤	٣٧٠
الهند وباكستان وسرى لانكا	٢,٥٢٩	٣,١٥٩	٢,٥٨٨	٢,٩٨١
الهند الغربية	٥٤٦	١,١٣٧	١,٠٤٨	٦٢١
غير ذلك من دول الكومنولث (٤)	٣٧١	٧٦٥	١,٠٢٨	١,١٢٥
أمريكا اللاتينية	—	—	—	—
الولايات المتحدة	—	٢٩	١٣٧	١٦٢
بلاد أجنبية أخرى (٥)	٢٠٣	١٤٧	٨٣	٢٩
المجموع	٥,٢٤٤	٦,٦٨٨	٦,٢٦٨	٥,٢٨٨
– جنسية من غير دول الكومنولث				
أفريقيا	٥٥	٥٥	—	١٨٨
الهند وباكستان وسرى لانكا	٢٨	١٤١	—	—
الهند الغربية	—	—	—	٣٠
أمريكا اللاتينية	٥٧	٥٥	٧٧٣	١١٣
بلاد أجنبية أخرى	٧٢٢	٥٨٦	٩٢٦	٩٢٠
المجموع	٨٦٢	٩٣٧	١,٦٩٩	٢٥١

(١) تشمل الأنواع السالفة من المهنيين الأطباء وأطباء الأسنان والممرضات والمهندسين والعلماء ، وهي عامة ، اذ لا يوجد تقسيم مهنى رسمى للمهاجرين مناظر لما فى احصائيات الهجرة الى الولايات المتحدة وبخاصة فى نطاق هجرة الفنيين •

(٢) يعرف آخر موطن دائم بأنه ما زادت فترته على عام واحد ، وليس له مدلول قانونى ، فلا صلة بين المواطنة والاقامة •

(٣) تعرف المواطنة بأنها الجنسية القانونية •

(٤) وتشمل الكومنولث القديم : أستراليا وكندا ونيوزيلندة •

(٥) كل البلاد الأجنبية الاخرى (خارج الكومنولث) ما عدا جنوب أفريقيا وأمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية والشرقية والاتحاد السوفيتى •

للجنسية من المنطقة أو الدولة التى أقام فيها مؤخر اقامة دائمة فى ١٩٧٢/٦٤ :

١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	المجموع
٧٩٣	٩٠٢	١,١٧٩	١,٠٣٥	٨٧١	٩,٥٨٠
٣,٠٧٨	٢,٩٣٣	٢,١٣١	٢,٠٣٦	٢,٠٥٢	٢٣,٤٨٧
٨٠٢	٥٩٦	٥٥٦	٢١٩	٤٨٦	٦,٠١١
٢٥٦	١,٣٢٥	١,٣٤٥	٩٤٦	٦١٦	٨,١٧٧
—	—	—	٢٦	—	٢٦
١٠٨	٩٣	٩٤	٦٦	٣٣	٧٢٢
—	١١٩	٦١	—	—	٦٤٢
٥,٤٣٧	٥,٩٦٨	٥,٣٦٦	٤,٣٢٨	٤,٠٥٨	٤٨,٦٤٥
٢٩	—	٨٥	٨٤	١٢٩	٥٩٦
—	—	—	—	—	١٩٨
—	—	—	٢٥	—	٥٥
٢١١	٣٦٥	٢٥٢	٤٢٣	٤٤٨	٢,٦٩٧
٩٤٣	٩٣١	١,٠٧٠	١,١٠٥	:١,٣٦٤	:٨,٥٦٧
١,١٨٣	١,٢٩٦	١,٤٠٧	١,٦٣٧	١,٩٤١	١٢,١١٣

المصدر :

مكتب الاحصاء والبيانات السكانية ، احصائيات الهجرة التى لم تنشر بعد ، وردت فى جدول (٢) فى مقال بيتر بالاكس وأن جولدون هجرة العقول وضريبة الدخل فى المملكة المتحدة » فى مقال جى ماجواتى وام · بارتنجتون (محررين) « فرض الضريبة على هجرة العقول ، مقترحات » · أمستردام ، دار النشر الهولندية الشمالية ١٩٧٦ ·

أما بيانات تصاريح المجموعة (ب) فلا تعطى الا تقديرا قاصرا عن هجرة الفنيين الى المملكة المتحدة ، لذا يستخدم جدول (٥) بيانات تقديرات المسافرين الدولى والتى لم تنشر بعد للوصول الى تقديرات الفنيين من المهاجرين الى المملكة المتحدة بين ١٩٦٤ ـ ٧٢ ٠

واذا ما قورنت مع بيانات الولايات المتحدة تبدو هذه الارقام معقولة ، وتتراوح بين ١٥ : ٢٥٪ تقريبا من أرقام الولايات المتحدة الاجمالية لهجرة الفنيين للفترة التالية لعام ١٩٦٥ ٠ (وقد ارتفعت نسبةالفنيين المهاجرين الى الولايات المتحدة ذات مرة بعد قانون ١٩٦٥) ٠

ويبين جدول (٦) انهيار التنظيم المهنى واعتماد التقدير على مناطق الهجرة على أساس آخر استيطان وجنسية للفترة من ١٩٦٤ ـ ٧٢ بصفة عامة ٠

وتبين هذه البيانات أن هجرة الفنيين من البلاد النامية الى المملكة المتحدة قد وصلت الى ذروتها حوالى عام ١٩٦٥ ، وبدأت تهبط منذ نهاية عام ١٩٦٠ ، ثم هبطت قليلا فى بداية عام ١٩٧٠ ٠ ولا تدع الملاحظات القليلة مجالا كبيرا للتحليل المنتظم والاقتصادى لهذه البيانات ٠ ومع هذا فقد لاحظ بالاكس وجوردون أن الهبوط فى النسبة فى أعوام ١٩٦٧ و ١٩٧١ مثلا بارتفاع ملحوظ فى متوسط نسب البطالة فى هذه السنوات (وربما أدت الى الحد من اصدار تصاريح العمل ودخول البلاد)٠

أما عن هبوط تيار الدخول وفقا لأنماط المهن فى جدول (٦) فيشكل الأطباء النمط الأهم ، وقد تراوح بين ١/٥ ، ¼ اجمالى التيار ، أما الممرضات فقد تساوت اعدادهن ، وأما المدرسون فيشكلون النمط التالى والاكبر ولعل تفسير الظاهرة الأخيرة يعود الى التوسع فى التعليم العالى فى المملكة المتحدة فى هذه الفترة والى تدفق الأطباء بسبب هجرة معظم الأطباء البريطانيين الى أمريكا الشمالية الى حد ما ،وخصوصا بعد قانون ١٩٦٥ ، ورغبة الاتحاد الطبى الامريكى فى تيسير قيود دخول الأجانب من الأطباء الى الولايات المتحدة الأمريكية ، (استجابة لمطالب الخدمات الطبية المتسعة) ٠ والواقع أن نظام الهجرة ثانية من المملكة المتحدة كما لاحظ بالاكس وجوردون ، يكون دليلا على الهجرة ثانية الى الولايات المتحدة بصفة خاصة ، على أن هذين العاملين لن يدوما ، فلن يترك الاقتصاد البريطانى المتراخى فرصة للتوسع الجامعى أو توفير فرص العمالة كما حدث عام ١٩٦٠ ، وقد تسترخى الهجرة الى الولايات المتحدة اذا ما استرخت خطوات التوسع الاقتصادى الامريكى ٠

جدول (٦) هجرة القوى العاملة من المهنيين من البلاد النامية الى المملكة المتحدة، وفقا للمواطنة وآخر موطن اقامة دائمة من ١٩٦٤ – ٧٢ (١)

آخر موطن أو أقليم إقامة دائمة	أطباء	أطباء أسنان	ممرضات	مدرسون	مهندسون	علماء	المجموع
مواطنة كومنولث جديدة							
أفريقيا	١,٠٥٩	—	٢,٦٩٣	٤,٨٤٩	٨٦٤	١١٥	٩,٥٨٠
الهند وباكستان وسري لانكا	٩,٣١١	١٨٣	١,٩٩٣	٨,٨١٨	٢,٢٩٧	٨٨٥	٢٣,٤٨٧
الهند الغربية	١٧٤	—	٢,٩٢٦	٢,٤٥٦	٣٩٨	٥٧	٦,٠١١
بلاد الكومنولث الأخرى	٤٥٧	٣٣٢	٤,٦٩٠	٢,١٩٢	٣٨٧	١١٩	٨.١٧٧
أمريكا اللاتينية	—	—	—	—	٢٦	—	٢٦
الولايات المتحدة	٣٦٧	٣٥	٢٢٩	٩١	—	—	٧٢٢
بلاد أجنبية أخرى	٤٣٨	—	٢٨	١١٩	٥٧	—	٦٤٢
المجموع	١١,٨٠٦	٥٥٠	١٢,٥٥٩	١١,٥٢٥	٤,٠٢٩	١,١٧٦	٤٨,٦٤٥
مواطنة خارج الكومنولث :							
أفريقيا	—	—	٩٣	٤٤٧	٢٨	٢٨	٥٩٦
الهند وباكستان وسري لانكا	-	—	١٤١	—	٥٧	—	١٩٨
الهند الغربية	—	—	٣٠	٢٥	—	—	٥٥
أمريكا اللاتينية	٤٤٣	—	٥٢	٤٩٦	٨٠٩	٥٦٧	٢,٦٩٧
بلاد أجنبية أخرى	٢,٣٣٧	١٢٩	١٣٢٧	٣,٠٨٤	١,٠٥٠	٦٤٠	٨,٦٥٧
المجموع	٢,٧٨٠	١٢٩	١,٦٤٣	٤,١٥٢	١,٩٤٤	١,٢٣٥	١٢,١١٣

(١) للتعريفات انظر جدول (٥)

المصـــدر :

مكتب الاحصاء والتقديرات السكانية احصائيات لم تنشر بعـد عن الهجرة ، وردت في جدول (٦) ببيانات بالاكس وجوردون (ذكر من قبل) .

كذلك ذكر بالاكس وجوردون عاملا آخر له مدلول عند التنبؤ بالاتجاهات المقبلة لهجرة الفنيين من البلاد النامية الى المملكة المتحدة كما يلى :

ـ وهناك عامل على جانب كبير من الأهمية ، وهو اتصال بريطانيا بدول الكتلة الاقتصادية الأوربية ، وتبعا لذلك يستطيع المواطن البريطانى أن يعمل فى تلك الدول دون قيد ، والعكس صحيح ، واذا ما أتاح هذا الاتجاه خلق تيار هجرة من الفنيين البريطانيين الى أوربا ، ولم يقابله تيار أقوى للهجرة من تلك الدول الى بريطانيا ، فقد يؤدى هذا الى التخفيف من موقف متدهور لهجرة الفنيين الى المملكة المتحدة وسوف تتحدد النتيجة وفقا لتيار الهجرة الى بلاد السوق الأوربية المشتركة وشدها وجذبها ، ومدى ما تترك من وظائف مهنية خالية تملؤها القوى العاملة المحلية ٠ ومن الواضح أن بعض المهن سوف يتأثر بهذه التطورات ، أما اقبال الطلب على الأطباء والممرضات مثلا فسوف يستمر ، وانما ستتأثر مهن أخرى متصلة اتصالا وثيقا بالأحوال الاقتصادية ، مثل مهن المهندسين والعلماء ورجال التجارة وادارة الأعمال بالطبع ، ومن المتوقع أن تتأثر كثيرا بذلك ٠

كندا :

لقد مالت سياسة الهجرة الكندية من قبل الى عدم قبول هجرة الفنيين من البلاد النامية لتطبيقها لأساليب التمييز العنصرى ، شأنها شأن الولايات المتحدة من قبل ، ثم ألغيت قيود عنصرية كثيرة بالتدريج ما بين ١٩٥٠ وبداية ١٩٦٠ ، واتخذت قرارات سياسية أشبه بقرارات الولايات المتحدة لعام ١٩٦٥ ، وطبقت اجراءات هجرة جديدة فى أكتوبر ١٩٦٧

وتبعا لهذه القواعد الجديدة ألغيت النسب والدول الأفضل الأولى ، ووضع نظام نقاط جديدة ، وسمح للهجرة عند الحصول على ٥٠ نقطة من ١٠٠ (ما عدا أحوال أخرى كالقرابة مثلا) ٠ووضعت النقاط وفقا للمهارات والمهن والسن والعوامل المرتبطة بها ، ورجحت كفة المهنيين والعمال المهرة ، وتغلبت على الاتجاه السابق القائم المهن التقليدية ، مثل الخدم فى المنازل والصناعات الأولية ٠

وقد أدى تيسير القيود للدخول بالنسبة للمهنيين ومن البلاد النامية الى تصاعد تيار هجرة المهنيين من البلاد النامية الى كندا من ١٩٦٥ حتى ١٩٧٠ تقريبا ، كما يبين جدول (٧) ومنه يتضح أيضا أن نسبة من المهاجرين من القوى العاملة قد حوت أعدادا متزايدة من البلاد النامية فى أواخر عام ١٩٦٩ تقريبا ٠

جدول (٧) بيان بهجرة التنيين من البلاد النامية
الى كندا ١٩٦٢ ــ ١٩٧٢

السنة	العدد الإجمالى للمهاجرين من البلاد النامية إلى كندا (١)	العدد الإجمالى للمهاجرين (٢)	نسبة (١) المئوية إلى (٢) ... (٣)	المهاجرون ليكونوا قوى عاملة (٤)	نسبة (١) المئوية إلى (٤) . . (٥)
١٩٦٢	١,٣٨١	٧٤,٥٨٦	١,٨٥	٣٦,٧٤٨	٣,٧٦
١٩٦٣	١,٥٢٥	٩٣,١٥١	١,٦٤	٤٥,٨٦٦	٣,٣٢
١٩٦٤	١,٨٧٣	١١٢,٦٠٦	١,٦٦	٥٦,٨٩٠	٣,٢٩
١٩٦٥	٣,٧٠٧	١٤٦,٧٥٨	٢,٥٢	٧٤,١٩٥	٥
١٩٦٦	٥,٥٤٨	١٩٤,٧٤٣	٢,٨٥	٩٩,٢١٠	٥,٥٩
١٩٦٧	٧,٨٩٧	٢٢٢,٨٧٦	٣,٥٤	١١٩,٥٣٩	٦,٦١
١٩٦٨	٦,٩٣٠	١٨٣,٩٧٤	٣,٧٧	٩٥,٤٤٦	٧,٢٦
١٩٦٩	٧,٥٨٥	١٦١,٥٣١	٤,٦٩	٨٤,٣٤٩	٩
١٩٧٠	٦,١١٨	١٤٧,٧١٣	٤,١٤	٧٧,٧٢٣	٧,٨٧
١٩٧١	٥,١٨٤	١٢١,٩٠٠	٤,٢٥	٦١,٢٨٢	٨,٤٦
٩٧٢	٥,٣٦٠	١٢٢,٠٠٦	٤,٣٩	٥٩,٤٣٢	٩,٠٢

(١) تعريف البلاد النامية السالف ينطبق على التعريف الذى ورد فى جدول (١) بالنسبة للولايات المتحدة .

المصدر : كندا ، إدارة القوى العاملة والهجرة ، إحصائيات الهجرة عدة نشرات .

جدول (٨) بيان موجز بآخر مواطنة وآخر وطن للاقامة الدائمة ١٩٧٢ للمهاجرين الى كندا :

آخر وطن للاقامة الدائمة

دول المواطنة	دول متقدمة	دول نامية	المجموع الكلى
دول متقدمة	٦٦,٦٨٠	١,٣٠١	٨٧,٩٨١
دول نامية	٢,٩٩٨	(١) ٤٨,٥٤٧	(٢) ٥١,٥٤٥
المجموع	٦٩,٦٧٨	٤٩,٦٧٨	١١٩,٥٢٦

(١) مواطنون من بريطانيا ومستعمراتها ، بما فى ذلك هونج كونج ومالطة والهند الغربية وغيرها كآخر وطن ضمن هذا الرقم (يبلغ عددهم ٦ر٥٢١ شخصا) .

(٢) وبالتحديد ، تختلف دولة المواطنة فى المنبع عنها فى التقسيم وفقا لآخر وطن للاقامة ، لذا اعتبرت الجزائر وبلغاريا وايران ومراكش والسعودية وتيوان وتونس وبلاد أفريقيا وآسيا الأخرى وأمريكا الوسطى الأخرى أقل تقدما ، أما أستونيا وايسلندة ولاتفيا ولتوانيا والدول الأوربية الأخرى فاعتبرت متقدمة ، وقد صنفت الدول الأخرى كما ورد فى جدول (٧) .

المصدر :

دى فورتيز وماكى ، سبق ذكره جدول (٢ — أ —) .

ومع هذا فهناك اتجاه عكسى تمثل فى تدهور التيار العام للمهاجرين من العمال فى أواخر الستينات مما يدل على التشدد فى الهجرة الى كندا بصفة عامة ، وكذلك شأن المهاجرين من الفنيين الى كندا فى تلك الفترة .

وسواء استمرت هذه الاتجاهات أو تدهورت نسبة المهنيين والمهاجرين من العمال ، وزادت أو قلت نسبة المهنيين المهاجرين من البلاد النامية من بينهم ، فهذه قضية لا تحتمل التحليل الدقيق .

وأما زوال تقسيم المهنيين من البلاد النامية وفقا لمهنهم وآخر وطن دائم لهم ، فلدينا بيانات عنه فى جدول (٩) وفقا للمهن الرئيسية من الفترة ١٩٦٣ — ١٩٧٢ بصفة شاملة ويلاحظ فيه الاهمية الخاصة للمتحدثين بالانجليزية من بين الدول النامية (الهند والهند الغربية وهونج كونج وسرى لانكا) وللمدرسين (بنسبة ٥ر٢٩٪) والممرضات والفنيين الطبيين وأطباء الاسنان (بنسبة ٨ر٣٠٪) والأطباء والجراحين وأطباء الأسنان (٤ر١١ ٪) .

استراليا :

وفى خاتمة المطاف نصل الى الهجرة الى استراليا ، ودول السوق الاوربية المشتركة ، وللأسف ليس لدينا بيانات منتظمة عن الهجرة اليها من الدول المتقدمة أو النامية ٠

ويعتبر تقرير البيت الامريكى ١٩٧٤ أستراليا بعد كندا فى نطاق بلاد الكومنولث كمستقبله للعقول المهاجرة ٠ كذلك تدل النظرة العابرة على أن استراليا تختلف عن كندا ، فبينما تتداخل اتجاهات الهجرة فى كندا مع تيارات الهجرة من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليها ، تستقبل استراليا ولا تصدر الكثير من المهنيين من البلاد النامية أصلا ، ويبين جدول (١٠) بعض الاحصائيات الميسورة الخاصة بمكان الميلاد والمهن العامة فى أستراليا خلال عام ١٩٦٦ ٠

كما تبين أهم الدول التى ترد منها الهجرة الى استراليا من بين البلاد النامية ، وهى الهند وماليزيا وسرى لانكا وهونج كونج وأندونيسيا ، مع نذر يسير من الفلبين وباكستان ٠

وواضح أن تصنيف المهن قاصر اذا ما قورن بتصنيف الولايات المتحدة للمهن الفنية ، كما أن أسلوب الوصول الى بيانات الهجرة بالنسبة لمجموعها الكلى لا يتناسب مع تيارات الهجرة فى البلاد الاخرى ونظرا لفقر البيانات لا يتيسر بحث اتجاهات هجرة العقول الى استراليا ولأنظمها ، وانما نذكر أن استراليا التى انحازت صراحة الى سياسة اتباع هجرة البيض دون الملونين من قبل ، قد اتجهت منذ ١٩٥٠ وخلال الستينات وجهات متحررة وانسانية أخرى ٠

جدول (٩) اجمالى بيان المهنيين فى مهن خاصة مختارة من بلاد اقل تقدما الخ

مهن مختارة	الارجنتين	البرازيل	مصر	اليونان	هونج كونج والصين	الهند	إسرائيل	لبنان
الهندسة المدنية	٧	٨	٥٦	٢٠	٤٢٥	٣٤٠	٣٥	٤٢
الهندسة الميكانكية	١٤	٢١	٩٤	٢٩	٢٥٣	٤٧٦	٦٦	٢٤
الهندسة الصناعية	٤	١٠	٢٦	٦	٧١	١٠٢	١٢	٥
الهندسة الكهربائية	٥	٢٠	٧٣	٣٥	٣٤٩	٣٨٠	٥١	٢٩
هندسة المناجم	—	٢	٩	٣	١٨	٤٤	٥	٢
الهندسة الميكانيكية	٢	٩	٣١	١٨	١٦١	١٩٦	٢٧	٧
مهندسون أخرون	٣	٤	٢٦	٥	٤١	٩٧	٨	١١
كيميائيون	٦	١٢	١٢٠	٤٨	٣٣	٣٥٧	٣١	١٤
جيولوجيون	٥	٣	٢٣	٧	٣٨	٨١	٤	٩
علماء طبيعة	٦	١	١١	٤١	٦٧	٨٢	٩	٢
علماء طبيعة أخرون	١	—	٦	١	١٤	١٨	٢	٣
علماء بيولوجيا	٤	٤	١٧	١٠	٢٠٨	١٨٠	٢٢	٦
طب بيطرى	—	—	٦	٦	٢	٢٣	٢	١
بيولوجيون وزراعيون أخرون	٢	٢	٢٥	٢٣	٥٧	٤٩	١١	٦
أساتذة وعمداء	٣٠	٢٠	١٠٣	٤٧	٣٧١	٧٦١	٤٥	٢٧
مدرسون بالمدارس	٢٢	٣٦	٣٨٥	٧٧	٩٨٥	١,٠٨٧	٢١٤	١٤٤
أطباء وجراحون	٥٧	١٧	٢١٧	٥٨	٥٨٨	٦٨٨	٥٣	١٦٨
مدرسون آخرون	٢	٣	١٣	٢١	٣٥	٣١	٣٥	٥
أطباء أسنان	٣	٥	١٤	٣٨	٣٥	٥	٥	٣
ممرضات جامعات	١٣	٧	١١	٧٩	٩٧٣	٧٧٢	٥٣	٢٩
فنيون فى الطب والأسنان	٩	٨	٦٠	٦٠	٢١٠	١٢٦	٤٥	٢٠
المجموع	١٩٥	١٩٢	١,٣٢٦	٦٠٨	٥,٢٠٧	٩٢٥	٧٣٥	٥٥٩

(١) البيانات الخاصة بالصين تقع بين ١٩٦٧—١٩٧٢ فقط ما ماقبل ذلك فيدخل فى باب « أخرى » .

(٢) «أخرى» لاتشمل ما ذكر من دول ، فلا أستراليا أو النمسا أو بلجيكا أو برمودا أو تشيكوسلوفاكيا أو الدنمرك أو فنلنده أو فرنسا أو ألمانيا الاتحادية أو المجر أو أيرلندة أو إيطاليا أو اليابان أو لوكسمبرج أو هولنده أو بلجيكا أو نيوزلنده أو النرويج أو بولندة أو البرتغال

المكسيك	باكستان	رومانيا	سري لانكا	سوريا	تركيا	يوغوسلافيا	الهند الغربية	الفلبين أ	أخرى ب	المجموع
٧	٩٧	٥	١٩	٢٣	٦٩	٣٦	١٣١	٣٤	٣٤٧	١,٧٠١
١٤	٧٨	٩	٧	٨	٦٠	٤١	٨٠	٥٣	٣٦٦	١,٦٩٣
٦	١٩	٣	١	—	٧	١	٤٢	٣٣	١٠٣	٤٦٣
٨	٦١	٨	٤	٢	٤٢	٣٤	١٠٤	٣٦	٣٤٩	١,٥٩٠
—	٢٣	١	١	—	١٦	١٢	١٦	١٦	١١٠	٢٧٨
٤	٢٨	٢	١	١	١٤	٢٤	٤٨	٣٧	٢٢٠	٢٣٠
٢	١٣	٢	—	٢	٨	١٥	٢٥	٧	٩٠	٣٥٩
٤	٩٥	٣	٦	—	٨	٤٢	١٠٩	٨٦	٢٦٩	١,٥١٣
١	٣٨	٣	١	٢	٢٠	١٩	١٨	١٧	١٣٤	٤,٢٣
١	١٦	٢	٢	—	٩	١٤	١٠	٢	٦٢	٣٣٧
—	٦	—	—	—	١	١	١٦	—	٢١	٩٠
١	٣٧	٣	٦	٢	٣	١١	٧٤	٩	١٧٧	٧٧٤
٣	٣	—	—	—	٢	١٣	٨	١٤	٣٠	١١٣
١	١٦	—	٤	١	٦	٤٢	٥١	٢٢	١٦٤	٤٨٢
١٦	١٤٣	٧	١٢	٤	٣٠	٣١	١٦٢	٤٦	٥١١	٢,٣٦٦
٢٨	١٨٠	٦	٣٥	٢٩	٢٨	٨٢	٢,٤٦٢	٧٨١	١,٨٢٩	٨,٤١٠
٦٨	١١٥	٨	١	٣٠	١١٤	٥٠	٤٦٠	٣١٣	١,٠٤٣	٤,٠٤٨
٢	٨	١	٣	—	٢	١٠	٥٩	١٤	٧٢	٣١٦
—	٣	—	—	١	٩	١٠	٣١	١٨	٧٠	٢,٦٤
٣	٢٤	٤	٩	٣	١٧	٤٦	٩٨٢	٣,٣١٦	٢٧٠٧	٩,٠٤٨
٦	٣٣	٦	٧	٧	١٣	٨٥	٤٢١	٩٥١	٤٨٨	٢,٥٥٥
١٧٨	١,٠٣٦	٧٣	١١٩	١١٥	٤٧٨	٦٣١	٥,٣٠٩	٥,٨٠٥	٩,١٦٢	٣٧,٦٥٣

أو جنوب أفريقيا أو أسبانيا أو السويد أو سويسره أو المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي .

المصدر : جمعت البيانات من إدارة القوى العاملة والهجرة من كندا، إحصائيات الهجرة مأخوذة عن دي. د فورتز ودي ماكي « هجرة العقول وضريبة الدخل » كندا ، باجواني باتنجتون (محررين ذكر من قبل ، جدول (١) .

جدول (١٠) عمال باستراليا عام ١٩٦٦ ولدوا فيما وراء البحار وموطن

	مكان		
	الهند	أندونيسيا	ماليزيا
مهندسون مدنيون وميكانيكيون ومساحة	٢٠١	٩٧	١٧٣
كيميائيون وعلماء طبيعة وجيولوجيون	٨٧	٣٦	٤٧
علماء أحياء وطب بيطرى، وزراعة وعلوم	٢٧	٣٢	١٢
أطباء ممارسون وأسنان	٨٥	٢٦	١١٨
ممرضات	١٦	٧	١٩
مهنيون طبيون أخرون	٩	٨	١٦
مدرسون	٢٧٢	٨	٨٢
كل المهن	٦٨١	٢٨٩	٤٦٧
كل الحرف	٦,٦٦٩	٢,٧٢٩	١,٧٢٧
نسبة المهنيين للمجموع الكلى	١٠,٢	١٠,٦	٢٧
المحترفات من الاناث	٥٩٦	١٨٢	٣٠٦
أناث من كل مهنة	٢,٨١٨	١,٠١٥	٦٥٤
نسبة الاناث للمجموع الكلى	٢١,٢	١٧,٩	٤٦,٨

المصدر :

جريجورى هندرسون : « هجرة العمالة الفنية العالمية من الدول النامية » ص ٢٣ نيويورك ،
— سبق ذكره — (جدول ٣) .
معهد الأمم المتحدة التدريس والبحث ١٩٧٠ . كما ورد فى تقرير البيت الأمريكى ١٩٧٤

ميلادهم ومهنهم :

الميلاد

الفلبين	سنغافورة	باكستان	سرى لانكا	الصين	هونج كونج
١٠	٥٣	١٨	٤٠	٢١٣	٩٤
٤	١٣	١٨	١٨	٥١	٢٢
١	٧	١	٨	٨	٣
٥	٤٧	٧	٤١	٧٦	٦٥
٥	٤	١	٣	١٧	١١
٢	٨	٣	١	٢٧	١٣
٧	٢٣	١٩	٦٨	٧٩	٣٨
٣٤	١٥٥	٦٧	١٧٩	٤٧١	٢٤٦
٢٧٠	٨٩٤	٥٠٥	٢,٠٩٧	٧,٩٥٢	١,٣٧٣
١٢,٦	١٧,٣	١٣,٣	٨,٥	٥,٩	١٧,٩
٨١	١١٣	٢٩	١٤٧	٩٤	٩٤
٢٠٦	٣٧١	١٤٨	١,٠٠٢	٤١٥	٤١٥
٣٩,٣	٣٠,٥	١٩,٦	١٤,٧	٢٢,٧	٢٢,٧

دول السوق الأوربية المشتركة :

من المتعذر تحليل البيانات المتاحة الخاصة بهجرة المهنيين الى بلاد دول السوق الأوربية المشتركة ، وذلك لعدة أسباب ، فبالنسبة لفرنسا يقول تقرير البيت الأمريكي لعام ١٩٧٤ : « لا تكفى الاحصائيات لبيان نطاق هجرة العقول الى فرنسا • ومن المعروف أن حوالى ٦ مليون نسمة من مجموع سكانها البالغ خمسين مليونا من الأجانب ، فان ربع هؤلاء قد وفدوا من البلاد النامية فى الاتحاد الفرنسى ، وقد زادت نسبة الأجانب من السكان الى ٤٠٪ وليس لمعظمهم مهارات ، وفى المهن العليا تبلغ نسبة الأجانب ٣ر٦ ٪ أو ٢٧ر٣٢٠ نسمة ، منها مواطنون فرنسيون من المستعمرات السابقة والادارات الحكومية ودول الانتداب بافريقيا والجزائر ومراكش وتونس وأفريقيا ودول مالاجاشى • وقد بلغ عدد هؤلاء ٢ر٢٨٠ نسمة بنسبة ٣ر٨ من اجمالى مجموع الأجانب ، وفى عام ١٩٦٢ رصد عدد ١ر٠٦٠ من الأجانب ممن قاموا بخدمات طبية واجتماعية وسطى •

وعلى حد تعبير مستر هندرسون تعتبر كل الاحصائيات الفرنسية الخاصة بالهجرة « مخففة جدا » اذ أن نسبة كبرى من المهنيين قد وفدوا من المستعمرات السابقة ولا يعتبرون أجانب من الناحية الاحصائية • أما الاحصائيات الموضوعة بواسطة المركز القومى للبحوث العلمية ، فتبين أن نسبة ٤٢٪ تشمل ٦٣١ من الباحثين الأجانب قد أتوا من البلاد النامية ، وتعطى فكرة ما عن حجم هجرة العقول الممتازة الى فرنسا •

وتدل القوائم الخاصة التى أعدتها ادارة السكان والهجرة بوزارة الشئون الاجتماعية الفرنسية بباريس على اصدار تصاريح عمل جديدة للمهنيين الأجانب مثل المهندسين وعلماء الطبيعة والأطباء والأساتذة بين ١٩٦٢ ـ ٦٦ لعدد ١ر٨٦٩ من الأفراد من أوربا ، بما فى ذلك اليونان وتركيا (عدد ٢٨٥) ، ومن آسيا عدد ٩٥٤ ، ومن أمريكا الجنوبية عدد ٣١٤ ، ومن أفريقيا ٣١٦ ، وكانت الغالبية العظمى من هؤلاء الفنيين من المهندسين وقد وفدوا جميعا من بلاد نامية • وقد حرص مستر هندرسون على اعتبار هذه الأرقام مخففة الى حد كبير •

ومهما كانت هذه الاحصائيات قاصرة ، الا أنها تؤكد بصفة عامة أن تيار العقول المهاجرة الى أوربا قد أتبع نظام المستعمرات الامبراطورية ولو أن هذا النظام ينطبق على فرنسا أقل مما ينطبق على انجلترا ، وتدفع الدول النامية له أبهظ الأثمان •

كذلك تندر البيانات الخاصة بهجرة العقول الى المانيا الاتحادية ودول السوق الأوربية الأخرى (مثل هولندة) ، على أن بعض البيانات المتناثرة تشير الى هجرة فنيين اليها من دول أقل تقدما ، وكثير منهم من الطلبة الذين أقاموا فيها بصفة دائمة ، على أن انخفاض تيار الهجرة من العمال غير الفنيين الى أوربا الغربية قد أضعف أهمية هجرة المهنيين فى خيال الناس ، ولكنه ظاهرة موجودة ونمطه بلاد متقدمة وبلاد أقل تقدما ، ويرتبط بعامل المال والمهارة ، ويشكل عاملا بارزا فى هجرة العقول من أفريقيا بصفة خاصة •

وختاما نواجه تيار هجرة العقول الى البلاد المتقدمة ورصيد الدول المتقدمة

من القوى العاملة المهنية ، وهذه مهمة عسيرة لزيادة تعدد أنواع المهن مقابل نظامين مختلفين للاحصاء ، ولأن الرصيد لا يميز بين المهاجرين الدائمين والزائرين الذين لا يعتبرون مهاجرين ٠

ومع هذا فاذا أخذنا هذه العوامل بعين الاعتبار ، نجد تقديرات روبنز الخاصة بنسبة المهاجرين المهنيين من البلاد النامية للمجموع الكلي للمهاجرين ، ونسبة زيادتهم السنوية من مجموع المهنيين وفقا للمهن الرئيسية ، بالنسبة للولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة ــ وترد هذه التقديرات في الجداول ١١ ، ١٢ ، ١٣ كما وضع روبنز النسب وفقا للتكيف لدى المهنيين المهاجرين من البلاد النامية ، وبحث موقف الدارسين الوافدين من البلاد النامية ، ومدى اعتبارهم غير مهاجرين من البلاد النامية ٠ وقد بينت تقديراته أن النسب صغيرة في المتوسط ، ولكنها مرتفعة بالنسبة لأنواع كالأطباء (مثلا في جدول ١١ ، الصف الثالث) مقارنة بالولايات المتحدة ما بين ٦٢ ــ ٦٦) ومن الواضح لعالم الاقتصاد أن الأعداد الصغيرة قد تكون لها آثار ضخمة ، وان ظاهرة واحدة أو مجرد احتمال حدوثها تكفي لاثارة المنافسة في السوق تماما ، وعلى العموم فسوف نتعرض لهذه الآثار في القسم التالي مع التركيز على آثار العقول المهاجرة في البلاد النامية ٠

جدول (١١) (اسهام المهنيين من القوى العاملة المهاجرة الى البلاد المتقدمة ، الولايات المتحدة ١٩٦٢ – ١٩٧٢

	جميع المهنيين			مهن خاصة		
	٦٢ /٩٦٦	٦٧/ ٦٩	٧١/ ٧٢	علماء	مهندسون	أطباء وجراحون
رصيد المقيمين من البلاد النامية ونسبتهم بين كل المهنيين		٢ (١٩٧٠)		٢ (١٩٦٦)	٢ (١٩٦٦)	١٠ (١٩٧٠)
المتوسط السنوى للنسبة الهجرة الكلية في رصيد المهنيين	٠,١٢	,٢٥	٠,٣٣	٠,٤ (٧٠)	٠,٦ (٧٠)	٠,٧ (١٩٧٠) ١,٥ (١٩٧١)
متوسط نسبة الهجرة الكلية في الزيادة الكلية للمهنيين	تحت ٢	٣,٥	٥	٧ (٦٥–٦٩م) ١١ (٧١–٧٢م)	١٦ (٦٥–٦٩) ٢٦ (٧١–٧٢)	(٢٧) ١٩٧٠ (٥١) ١٩٧٢
متوسط نسبة البطالة بين المهنيين باستثناء النشاط الذاتى	١ (معظم ١٩٦٠)		أكثر من ٣ (١٩٧٠)	١ (١٩٦٠+) ٢,٥ (١٩٧١)	تحت ١	(١٩٦٠+) ٣ (٩٧١)

المصدر :

ادوين بى روبنز ، بعض أبعاد هجرة المهنيين من البلاد النامية إلى البلاد المتقدمة ١٩٦٠ – ١٩٧٣ ، كما ورد فى باجوانى (محررا) سبق ذكره ، جدول (٢)

جدول (١٢) مدى اسهام القوى العاملة المهاجرة من البلاد النامية كندا ١٩٦٢ - ١٩٧٢

	كل المهن	مهن خاصة		
	٦٢/ ١٩٧١	علماء قوميون	علماء آخرون	مهندسون
نسبة المهاجرين من البلاد النامية فى المجموع الكلى للمهنيين	١٥ /٢٥ (١٩٦١	٣ (١٩٦١	٢ (١٩٦٧)	(٢ (١٩٦٧)
المتوسط السنوى للمهاجرين بالنسبة للمجموع الكلى للمهنيين	٠٫٨	أطباء وعلماء ومهندسين ١٫٣–١٫٩ (نسبة الوافدين) بين ١٩٦٢–٧٢ إلى رصيد ٩٦١)		ممرضات ١
متوسط الهجرة السنوية النسبة للزيادة العامة للمهنيين				
نسبة البطالة بين كل المهنيين (باستثناء المجهود الذاتى) . ١٩٦٥ /١٩٧٠	٠٫٩ (حاملى درجات جامعية)			

المصدر : روبنز : سبق ذكره .

جدول (١٣) : مدى اسهام القوى العاملة المهاجرة من البلاد النامية : المملكة المتحدة ١٩٧٢/٦٢

	كل المهن		مهن خاصة		
	٩٦٣	٧٠–٧١	مهندسون وعلماء	أطباء	ممرضات
نسبة المهاجرين من البلاد النامية في المجموع الكلى المهنيين	٣,٢٦ (١٩٦٦)	٣,٤ (١٩٧١)	٤,٥ (٦٩–٧١)	١٥ (١٩٦٦)	٧ (١٩٧١)
المتوسط السنوى للمهاجرين	٠,٢	٠,٠٥	٠,٣ (١٩٦٦)	١,٥ (١٩٦٢)	٠,٧٥ (١٩٧٠)
بالنسبة للمجموع الكلى للمهنيين		(١٩٧١)	٠,١ (٩٦٩)		
متوسط الهجرة السنوية			٥ (١٩٦٦)	٤٠ (٦٢/ ٦٦)	١٣ (٧٠/ ١٩٧١)
بالنسبة للزيادة العاملة للمهنيين			أقل من ١ (١٩٧٠)		
نسبة البطالة بين كل المهنيين حديثى العهد من الجامعات	٥,٤ (خريجين		٤,٥ (خريجى حديثى العهد من الجامعات)		

المصدر : روبنز . سبق ذكره .

آثار محتملة لهجرة العقول من البلاد النامية :

وفقا لهدفنا هنا ، يكفى أن نعتبر البلاد النامية من يخرج منها المهاجرون ، وسنعرض لأثر ذلك على ما يصل بارتفاع الدخل العام وغيره من المزايا الاجتماعية دون أن نتعرض لتوزيع الدخول ونسبة البطالة فيها ، ونكتفى بتقرير مبدأ اقتصادى أساسى يضعه رجل الاقتصاد بادىء ذى بدء ، فنقيم الهجرة على الأسس التالية :

الأجر = الانتاج الخاص والاضافى (لنفس المهنة) = الانتاج الخاص والخارجى (عن المهنة) .

وقد وضع هذا المبدأ الاساسى جرويل وسكوت ، على أساس أن المهاجر عند هجرته من بلده النامى يعلق أهمية كبرى على أجره (ودوره فى الدخل القومى) ،ومن ناحية أخرى يشمل ما يسهم به فى الدخل القومى انتاجه العام الاضافى والخارجى ، وقد يزيد ذلك أو ينقص عما ينتجه فى عمله الخاص والاضافى .

ولئن افترضنا أن اقتصاد البلد النامى قائم على المنافسة الحرة بحيث يربح كل فرد أجره وفقا لانتاجه الخاص والاضافى ، وأن هذا البلد لا يتسم باضطراب أسواقه ، ويتساوى الانتاج الخاص والاضافى فيه مع الانتاج الخاص والخارجى ، فيتكافأ فيه الأجر مع الانتاج الخاص والاضافى ، ومع الانتاج الخاص والخارجى ، يؤدى المهاجر بذلك دوره الكامل بما يسهمه فى الدخل القومى ، وبذلك لا يسبب نفعا ولا ضررا لدى من يتركهم وراءه .

وما أن يتبلور هذا المبدأ حتى تبدأ المفارقات عند تطبيقه فى واقع حياة الدول النامية ، وهناك أحوال ثلاثة للمتغيرات بالنسبة للعقول المهاجرة :

الحالة الأولى : الأجر ∓ الانتاج الخاص الاضافى = الانتاج الخاص والخارجى

الحالة الثانية : الأجر = الانتاج الخاص الاضافى ∓ الانتاج الخاص والخارجى

الحالة الثالثة : الأجر = الانتاج الخاص الاضافى ∓ الانتاج الخاص والاضافى

ويلاحظ أن الحالة الثالثة استكمال فرضى للشكل فحسب ، وقلما تحدث فى الواقع الذى قد يجمع حالتين أو ثلاثة معا ، وفيما يلى سنتناول بشى من التفصيل الحالتين الأولى والثانية لشمولهما لكل جوانب المناقشة المتعلقة بالآثار المضادة والمتخلفة من هجرة العقول فى البلاد النامية الأصلية .

الحالة الأولى :

الأجر ∓ الانتاج الخاص والاضافى = الانتاج الخاص والخارجى ويقدر أنصارها أن هجرة العقول بعامة تخلف آثارا ضارة فى البلد النامى الأصلى ، كما أن عائد المهاجر سيكون دون معدل الانتاج القومى والخارجى ، وبسبب الهجرة يحرم البلد النامى من مزايا نشاط المهاجر وعائد انتاجه .

كما أن سفر عدد معين من المهاجرين يغير مقدار تفاعل عناصر الانتاج مععائدها، واذا زاد عائد العمالة المهاجرة فمعناه أن أجرها الأصلى كان دون معدل الانتاج الخاص والاضافى (فى مدة محدودة وبصورة شاملة) ، أى كان هناك فائض فى متوسط تكلفة المهاجرين مقارنا بمعدل انتاجهم ، وبلدهم الاصلى أحق بهم ، ويخسر بهجرتهم منه •

ويقدر حجم الخسارة تبعا لقدرة البلد الاصلى على تعويض نوع مهنة المهاجرين ، ويكون حجم الخسارة كبيرا اذا لم يتيسر تعويضهم •

أما الأمر الثانى فيتصل بأجر المهاجر الذى لا يتكافأ انتاجه الخاص والاضافى والخارجى ، نظرا لتحديد أجره على أساس فردى ، كما يبدو من مشروع الخدمات الطبية العامة فى بريطانيا ، وحين يحدد صاحب العمل أجر كل مهنة فى البلاد النامية ، وبذلك لا يعتمد سوق العمالة على المنافسة ، وانما يحدد على الأساس الفردى •

ويتصل الأمر الثالث بفرض الرسوم التى قد تحد من عائد المهاجر وترتبط به الى ما دون عائد انتاجه الخاص والاضافى والخارجى ، وهو أمر محتمل الوقوع فى البلاد ذات النظام الضريبى المتطور ، حيث يكون المهاجر مساهما أكثر منه مستفيدا من النظام العام •

الحالة الثانية :

الأجر = الانتاج الخاص والاضافى = الانتاج الخاص والخارجى •

وهنا تبرز عدة نماذج متنوعة •

وأول هذه النماذج الانفصال حين لا يقدر السوق لكل صاحب مهنة قدره الحق فى مجتمعه •ومن أهمها وضع الأطباء فى بلاد نامية كثيرة ، فمكانتهم لا تقوم على مكاسبهم ، لأن مجرد وجود طبيب فى منطقة محرومة من الخدمات الطبية يجعله مطلبا عزيزا •

وهناك نموذج يطلق عليهرجال الاقتصاد العائد الكبير للمقياس ، فقد تكونقيمة مجموعة من المهنيين أكبر بكثير من قيمة نفر منهم وقد لا تصور أجور كل منهم هذا الانتاج الاضافى ، وهذه قضية تثار عند الحديث عن دور الموهوبين من المهاجرين فى « بناء مؤسسة وبخاصة اذا كانوا من الباحثين من العلماء أو أساتذة الجامعات •

وهناك الاعانات التعليمية المخصصة للتدريب فى البلاد النامية ، وفى معظم البلاد المتقدمة أيضا ، وربما لا تؤدى هجرة العقول عندئذ الى احداث ضرر بالغ ، اذا كان عائد التدريب يخص المهاجر ، دون المقيم ، فلا تؤدى الهجرة الى زيادة عدد المتعلمين فيه • أما اذ اعتمد الاقتصاد على مواطنين آخرين بالاحلال التام أو الجزئى، عندئذ يتسع نطاق اعانة التعليم وتكبر الخسارة • وبالتعليم المغان بفضل

الدولة ، يتكافأ عائد المهاجرين ، بينما تؤدى هجرته الى الاضرار الاضافى فيصبح الأجر = الانتاج الخاص الاضافى > الانتاج الخاص والخارجى . وعند تكون الهجرة للعقول ضارة .

وهناك التشويه المحلى الذى يؤدى الى وجود فرق بين عائد المهاجر ومعدل انتاجه الخاص والخارجى ، بسبب سوء الأجر وما يتلوه من بطالة . ففى الفلبين أطباء وفى الهند مهندسون من القوى العاملة الفنية فى البلاد النامية من العاطلين ، ولاتشكل هجرتهم أى استنزاف ، وانما تشكل مجرد ظاهرة هجرة ، أو فائض أو صمام أمن لأن انتاجهم يساوى لا شىء .

ولئن صح هذا التفسير ، يكون : الأجر = الانتاج الخاص الاضافى = الانتاج الخاص والخارجى = (صفر) . وتنتمى هذه الظاهرة للهجرة من العاطلين الى الحالة الثانية ، اذ قد يقال ان انتاجهم ليس صفرا ، بل يؤدى الى احداث الضرر ، أى أن الأجر = (صفر) = الانتاج الخاص الاضافى < الانتاج الخاص والخارجى ، وكما ذكر حمادة وبجوانى من قبل من أن تيار هجرة الاطباء الى الخارج من أحياء المدن المكتظة بالعاطلين قد يمنع الفائض العالى لنشاط هؤلاء الأطباء فى المناطق الريفية ، وهكذا تؤدى هجرة العقول (الخارجية) الى تباطؤ حميد « للانتشار الداخلى » ، فى اطار رأسمالى وهذا حل قاصر ، ولكنه قائم فى سياسة الصين التى ترسل أطباءها الى الريف .

وقد تؤدى الهجرة من قاعدة بطالة مهنية على المدى الطويل الى زيادة عدد المتعلمين فى التدريب المهنى وارتفاع عائده ، أو ترفع تكلفته دون زيادة فى عائده ، فيقل الدخل القومى (بالنسبة لاجمالى تكاليف التعليم) ، وهنا يكون الأجر = (صفر) < الانتاج الخاص والخارجى . (لأن الهجرة تخفض الانتاج الخاص والخارجى ، وعدم الهجرة يجب أن يؤدى الى زيادة الانتاج الخاص والخارجى .

وفى النهاية ، اذا أدت الهجرة الى شدة افساد الأجور برفع مستوى أجور المهاجرين من المهنيين بتحسين حالهم ، فسوف تزيد حدة الخسارة الناجمة عن الهجرة والتى تعرضنا لها فى الفقرة السالفة .

وتبين الأمثلة السابقة أن ما تسببه الهجرة من خسارة لأن الاجور أقل من معدل الانتاج الخاص والخارجى، الا أن بعض الأمثلة الخارجية تبين أن الأجر (= الانتاج الخاص والاضافى) > الانتاج الخاص والخارجى ، وهنا تسبب الهجرة مزيدا من الرفاهية فى البلاد النامية ومنها مثلان جديران بالملاحظة يعود فيهما الدخل والانتاج الخارجى للمهاجر على بلده النامى بطريقة ما .

ففى أحد الامثلة يشكل نشاط الفرد المهاجر خيرا عاما يعود أثره على البلد النامى ، كما هى حال الاساتذة من الجامعيين والباحثين من العلماء ، وقد يزدهر الانتاج بسبب توفر الامكانيات ووجود المجال الصالح فى البلد المتقدم . ومن ناحية أخرى يتجه هذا الانتاج الى مقابلة احتياج البلد المتقدم لا النامى ، وكذا تعتمد النتيجة بالنسبة للبلد النامى على كل هذه العوامل معا .

وفي مثال آخر ، لا ضرورة لبقاء المهاجر الممتاز في بلده ، ويمكنه أن يوجه تلاميذه والباحثين من بعيد ، واذا ما برز نشاطه بسبب توفر الامكانيات ، وكفاءة الأداء ، يكون تأثيره أقوى عما كان عليه • وعيب هذه النظرية أن طلاب العلم والبحث في البلد النامي قد تثبط همتهم اذا اعتقدوا أن العمل في الخارج هو الذي يؤدي الى التفوق والنجاح ، فيحول ذلك دون نمو الثقة المحلية في النفس ، أو في القدرة على انجاز البحث العلمي وهذه ظاهرة يعهدها كل من حاول انشاء مؤسسات في البلاد النامية •

وهكذا نصل الى الفروض التالية : أ ـ اثر هجرةالعقولعلى مجرى انتاج السلع والخدمات أو الدخل القومي ، كمؤشرات تكفي لابراز آثار هذه الهجرة و (ب)الهجرة مستمرة في الواقع ، ولا عائد من آثارها من أي نوع • وكلا الفرضين يجانبه الصواب ، ويجب التخلي عنهما الواحد تلو الآخر •

مؤشرات أخرى للآثار الايجابية الطيبة للهجرة •

وسوف نعرض الآن لمشكلة تحديد آثار الرفاهية بشيء من التفصيل •

البطالة : اذا ما اعتبرنا رفاهية البلد النامي رفاهية من تخلفوا فيه فلا معنى لهذا التحليل بالنسبة للبطالة وحدها ، وقد تعرضنا للبطالة من حيث صلتها بالدخل القومي (أو المنفعة) فحسب ، فهذا أساس البحث • أما ارتفاع نسبة البطالة أو هبوطها بسبب هجرة العقول ، فقضية لها وزنها •

وتترتب آثار هجرة العقول في مجال البطالة لا على طبقة المهنيين المهاجرين (بطريقة غير مباشرة) فحسب ، ولا على كل المهن الاخرى ، بل بصفة خاصة على أنواع أسواق العمالة ، والمقومات القومية المتصلة بذلك •

ويكفي أن نلاحظ أنه حيث توجد البطالة (في أي وقت) تقلل الهجرة من حدتها ، مع افتراض أن عدد المهنيين لا يزيد بحيث يطغى على الفائض • ولا يبدو هذا الأمر واضحا لأن الهجرة ترفع الأجر المنتظر للمهنيين بخفض عدد من لا يجدون عملا ، ولان الهجرة تعدل الأجر المنتظر بالنسبة للأجور الاجنبيةالعالية كذلك ،فالدافع المتزايد لاكتساب الخبرة المهنية قد يؤدي الى زيادة عدد المهنيين الى حد يفسد الفائض ، فتزيد نسبة البطالة ، ولا تنقص • وبالاضافة الى هذا ، لو زاد الاجتهاد بتداخل الأسواق العالمية للمهنيين ، وأدى ذلك الى ارتفاع الأجور الخاصة بطبقة المهنيين المهاجرين (والطيارين من الامثلة الطيبة لذلك) يحتمل أن ترتفع نسبة البطالة مع الهجرة وأن لا تنخفض،واذا تصورنا وجود زيادة في الأجور الثانويةبسبب الهجرة مع زيادة في الأجور الاساسية المصاحبة للاجتهاد ، فقد ترتفع نسبة البطالة في أسواق العمالة الأخرى •

توزيع الدخل وانعدام المساواة :

كذلك يجب تفسير ظاهرة هجرة العقول وتوزيع الدخل وانعدام المساواة ، فلهذا لابد من تمييز بدائل لهذه المدركات •

واذا اعتبرنا تكافؤ الفرص وتكافؤ النجاح أهدافا متساوية ، فيكون تخفيض معامل اختلاف الأجر ميزة ، عندئذ تؤدى هجرة العقول والمنافسة الى ارتفاع الراتب المهنى ، ومن زاوية المساواة يعتبر هذا الاتجاه عكسيا ، ومما يقلق بال المخططين الاقتصاديين والاجتماعيين أن اباحة الهجرة تتيح للطاقات المحلية بلوغ مستوى طيب من الأجور ، وأما ان يضعوا قيودا على الهجرة لازالة آثار المنافسه مضحين بالنعيم الانسانية واما أن يضحوا بمبادىء المساواة ، ويظهر الجدل سطحية ادعاء الخصوم تجاه هجرة العقول حين يرجعون المشكلة الى قصور فى سياسة الدول النامية ، وفشلها فى آن تجزل العطاء للمهنيين بها ، ومصدرة حكما أخلاقيا يوجب تعديل المرتبات والمساواة بينها .

وهناك اتجاه تناول هجرة العقول من زاوية لا تدعو للمساواة ، ومن الممكن بحث مدى ما يتاح لأصحاب الدخول الدنيا من فرص بلوغ المراتب العليا للدخول غير المتساوية للهجرة . وربما انطبق هذا القول على هجرة الطبقات العليا من أوربا الى الولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر خاصة بعدم تكافؤ الفرص التعليمية فى بلاد نامية كثيرة بحيث يمكن اعتبار هجرة المهنيين من الدول النامية متاحة لذوى الامتيازات فحسب .

وأخيرا قد نبحث نتائج هجرة العقول على اساس الدخل والتوزيع وفقا لتوزيع الدخل الوظيفى او الشخصى ، وليس لدينا مانقوله فى احد الاتجاهين ، ويتوقف كل شيء على النموذج الذى تحلل الوقائع على هداه فى البلاد الناميه ، وعلى ما يختار من تعريف لتوزيع الدخل ، ولا يجب وضع فرض ما فهذا ما لا يؤمن به صاحب هذا المقال . وحيثما يخلى المهاجر مكانه لشخص اخر متعلم ، لا توجد وظيفة جديدة متغيرة القيمه ، ويظل الانتاج على حاله واذا ما تعلم عاطل سابق عمل ، ظلت الأجور بالنسبة للدخل القومى على حالها ، واذا ما نظرنا الى الدخل القومى واستبعدنا تكاليف التعليم المتزايدة (اذا تعلم شخص آخر) ترتفع نسبه المساهمة فى الاجور . واذا ما أخذنا معامل الاجور بالنسبة لعماله المتعلم وغير المتعلم تظل النسبه على حالها . واذا ما اخذنا معامل الاجور بالنسبة للمتعلم مقارنه بمتوسط دخل غير المتعلم ويضاف العاطل اليه ، تنخفض النسبه (اذ تقل البطالة) وهكذا دواليك . وقد سبقت ملاحظة نتائج توزيع الدخل بالنسبة للعقول المهاجرة من قبل أصحاب النظريات الاقتصادية للتوازن العام مؤخرا (مثل بجواتى وحمادة وماك كلوخ يلن) ، ويمكن أن تتكيف هذه العروض وفقا لأى مؤشر خاص بتوزيع الدخل بالنسبة لهجرة العقول من البلاد الناميه .

وليس من الواضح أن تكون رفاهية من يتخلف فى البلد النامى بمعزل تام عن آثار هجرة العقول من الدول النامية ؛ فمن الممكن أن تنعم بحجمها الاقتصادى الكبير ، شأنها شأن ما يسمى بالدول العظمى ، ومن الواضح أن اتساع المجال الاقتصادى يعود بعائد اقتصادى كبير ، وقد يدعم مركز المساوم فى القضايا الاقتصادية كما حدث لدول الاوبك وسبب نجاحها ، وبذلك يزيد نصيبها فى الأرباح من التجارة والاستثمارات ... الخ .. وهذا ما ينطبق على هجرة العقول من الدول النامية عند حدوث آثار مضادة .

القوى العاملة الفنية :

ان مجرد وجود قوى عاملة فنية لها طابع علمي سيكون له أثره في التعجيل بالتقدم ، وقد عبر تقرير البيت الأمريكي عن هذا تعبيرا طيبا على النحو التالي ٠

– ان الصفوة من المتعلمين تلعب الدور الأول في المجتمع ، وقد يكون لهجرة العقول من البلاد النامية آثار بعيدة تفوق كل تخصص ، وتسبب خسارة اجتماعية جسيمة ٠٠ فالبلاد النامية لا تحتاج الى مهارات خاصة فحسب ، بل تحتاج الى القيادة والى القدرة على التنظيم ، وقد يؤدى استمرار هجرة العقول الممتازة ذات الخبرة الى خلق احساس بالاحباط على المدى الطويل ، والى حدوث آثار معدية ، وتقلل من قدر من تخلفوا ، وتقلل ثم تقلل من عدد القادة من السياسيين والاداريين والمدربين اللازمين لدفع عجلة التطور حين يحين الوقت المناسب ٠

الهجرة في الذهاب والاياب وما تحدثه من آثار :

علينا أيضا أن نحلل مظاهر رفاهية العقول المهاجرة ووجوب تغييرها ، ولكن الوضع لم يعد مستقرا ، بل قد ينتكس ، وتحدث تيارات للذهاب والاياب ٠

ويعرض هذا المقال لثلاث مظاهر كبرى لهذه الحركة ، فهناك من يعتبر هجرة العقول خسارة بالنسبة للبلد النامي الاصلي ، على ان المهنيين الذين يزورون بلادهم النامية بين الحين والحين يضيفون الى عائدها بعدة وسائل ، وكثيرا ما يزود أساتذة الجامعات والباحثون من العلماء مؤسسات البلاد النامية بمنح من البلاد المتقدمة ٠

وثانيا مادامت القدرات تصقل في البيئات الاصلح ، يستطيع المهنى العائد أن يحدث أثرا يفوق ما كان سيحدثه من أثر قبل هجرته الاولى ، فوصول الصينيين الى الطاقة الذرية انما كان بفضل علماء صينيين أقاموا ونضجوا في الولايات المتحدة ٠

وأخيرا لا يتوقف عطاء المهاجر على عودته أو على ذهابه وايابه ، وانما على مدى صلته ببلده النامي وقد يعود اليه في النهاية بكل مدخراته ٠

مثل هذه العوامل قد تعوض عما تحدثه العقول المهاجرة من آثار ضارة ، ومن المحتمل أن كثيرا من البلاد النامية انما تعاني من ظاهرة هجرة العقول وليس لديها مشكلة حقيقية ٠

المدلول السياسي لهجرة العقول :

يمكن تقسيم مقترحات تنظيم هجرة العقول الى قسمين : أ – الحد منها ب – الموافقة عليها مع السعي الى تخفيف آثارها على الدول النامية مصدر الهجرة ٠

جـ – الموافقة على هجرة العقول بما يترتب على ذلك من آثار ، مع السعى الى الاستفادة من ذلك بتنمية الدول النامية المصدرة ٠

وقد يشمل مقترح واحد كل هذه المقترحات الثلاثة ، وهناك اقتراح بفرض ضريبة أخرى على دخول المهنيين من البلاد النامية ، بحيث يودع العائد لدى هيئة التنمية بالأمم المتحدة ، وسنفصل فى هذا الاقتراح فى القسم التالى ، وقد يؤدى هذا الاقتراح الى التقليل من هجرة العقول بتقليل صافى مرتباتهم فى الدول المتقدمة ، وقد يؤدى ايضا حدوث آثار مضادة فى البلاد النامية وفقا لمبدأ المنافسة كما وصفه بجواتى وحماده بالحد من ارتفاع أجور المهنيين فى البلاد النامية (لأن صافى أجور المهنيين المهاجرين فى البلاد المتقدمة سينخفض بعد فرض الضريبة الأخرى) ٠ وسيزيد هذا الاجراء من حجم الموارد اللازمة للانفاق على التنمية ، لأن الضريبة الأخيرة ستستهلك جزءا من الدخول المرتفعة للمهنيين من المهاجرين من البلاد النامية ، وسيتحول العائد عن طريق هيئة الأمم الى الدول النامية ، وبذلك ينظم الاقتراح حلقة الاتصال ٠

ومن المفيد كذلك أن نميز بين الخطط المقترحة وهل تتطلب (أ) خطوات من الدول النامية (ب) خطوات من الدول المتقدمة أو (جـ) مجهود مشترك بينهما معا ٠

وفى النهاية هل تتطلب الخطط ذات المجهود المشترك (أ) اشتراكا فى التنفيذ أو (ب) دفعا متعدد الاتجاهات ٠

مقترحات لخطط تحد من هجرة العقول :

لقد شاعت المقترحات الفرعية للحد من هجرة العقول ، وانقسمت الى مقترحات مقيدة ومقترحات محفزة ٠

الخطط المقيدة :

هناك قيود تضعها الدول النامية موازية للقيود التي تضعها الدول المتقدمة ، فالدول المتقدمة تحد من حجم هجرة العقول الوافدة للدرجة المرغوبة ، بينما تضع الدول النامية مقترحات متغيرة تقيد مصادر الهجرة ، منها عدم اصدار جوازات السفر أو الالتزام بتنفيذ الخدمة العسكرية للمهنيين من حديثى التخرج كما يحدث بالنسبة لخريجى كليات الطب فى بلاد كثيرة ، أو بوضع العراقيل فى سبيل الخروج ، (كما حدث حين منعت الهند اجراء الامتحانات الطبية للرابطة الامريكية للأطباء والغرباء فيها ، مع ان الخريجين الهنود كانوا قد أدوه وهم فى سياحة خارج بلادهم) كما لا يمكن تطبيق هذه القيود فى العادة على من يدرس فى الخارج من الطلاب بعد اتمام دراستهم، مع أن حكومة سرى لانكا اشترطت تجديد الجوازات وتحويل العملة ٠٠ الخ (وكان بوسعها ألا تجدد الجوازات للمهاجرين لترغمهم على العودة ٠ والواقع أن هذه القيود انما تضع مضايقات يمكن تحايل المهاجر عليها رغم كراهيته لذلك ، ولذلك أثره على كفاءته وارتباطه ببلده لذا لا تنفذ هذه القيود الا لماما ، بل تلغى عند الاحتجاج الشديد عليها ٠

الخطط المحفزة :

ويركز عليها البلاد النامية بصفة عامه بحيث تجعل الهجرة أقل بريقا وذلك بزيادة المرتبات ، وتيسير اجراء البحوث الخ . ولئن كان من الممكن النهوض بعدد من جوانب الحياة المهنية فى عدد من المؤسسات فى البلاد النامية ، الا ان المشكلة الاساسية تكمن فى الهوة الكائنة بين وسائل البحث المتاحة فى البلاد المتقدمه وبين البلاد الناميه بسبب الموارد فى المقام الاول ، كذلك لا تستطيع الدول الناميـــة ان تتجاهل مقترحات رفع مرتبات المهنيين لمستوى عالمى مما قد يمس مشروعاتهـــا للتنميه ، ولو نفذت بعض هذه المقترحـــات وقللت من عدد المهـــاجرين من المهنيين فلا بد من دراسة آثارها الضارة الاخرى .

وهناك من يقول ان البلاد النامية قد توسعت فى اتاحة فرص التعليـــم أكثر من اللازم ، وان هجرة المهنيين والبطالة انما نجما عن ذلك ، ولكن البحث قد أثبت ان الحد من التوسع فى التعليم فى أى بلد ، تخرج منه الهجرة لم يحد من الهجرة الى بلد يمنح اجورا اعلى وانما يتحكم فى هذا الاتجاه سوق العمالة بالنسبه لمهن خاصه . والأهداف الاجتماعية للدولة الناميـــة المعنية ، فاذا نقص حجـــم العاملين المحليين (دون حساب المهاجرين) ونقص حجم عمالته ، نال ذلك من الخطة، واذا زاد سوق العماله زيادة مؤقتة وتنوعت الاجور ، ادى نقص العمالة الى انتشـــار المهنيين (مثل الأطباء) فى الريف مثلا حيث الحاجة والعائد العالى . أى أن تقييـــد التعليم وتخريج مهنيين مهاجرين مع وجود فائض أمر غير مقبول على علاته ، بل لايحتمل أن تؤدى سياسة الحد من التعليم بالنسبة للمهنيين ـــ ولو كانت مرغوبة ـــ الى التشجيع ، وخاصة عندما ظهر ما فى فرص الهجرة من بريق ، وما توفر من عائد مجز .

واذا ما تحولنا الى الخطط المحفزة التى يمكن أن تضعها البلاد المتقدمة لتحد من تيار الهجرة اليها .

من ابلاد النامية نجد اتجاهين الأول : يمكن الحد من وسائل اجتذاب الهجرة بتشجيع محلى فى البلد المتقدم لاشـــراف المهنيين المهاجرين من البـــلاد النـــامية بعدة طرق ، بطريق الابحاث أثناء زيارة المهنى المقبل من البلد النامى الى مؤسســـة أو أعلى منحة فى جامعة أو معهد بالبلد المتقدم ، وبذلك يظل المهنى المقبل من البلد النامى أصلا مرتبطا ببلده ، مستمرا فى بنائه ، وما الى ذلك ، ويتقاضى مرتبـــه المنخفض فى بلده ، بينما يكسب الكثير من المال والعلم خلال زيارته الخارجية ليقابل. ذلك تمويل زيارات علماء البلاد المتقدمة لزيارة معاهد البلاد النامية ، ومن الممكن أن تكون النتائج ضارة اذا لم توضع البرامج السليمة ، فمثلا اذا وضعت البرامج على أساس الاستضافة تحول الاهتمـــام المهنى الى اهتمام بتنمية الاستضافة ، كذلك قد تدفع مبالغ كبيرة لمن لا تقدر لهم من علماء البلاد النامية ، مما قد يثير ثائـــرة المجتمع المهنى المحلى .

والاتجاه الثانى : يمكن الحد من العقول المهاجرة بفرض ضريبة أخـــرى على دخول المهنيين المهاجرين من البلاد النامية فى البلاد المتقدمة التى هاجروا اليها ،

ويقترحها صاحب هذا المقال ، وستبحث فى القسم التالى • وقد أثبتت الدراسة الاقتصادية وأرقامها بالنسبة لهجرة العقول الى الولايات المتحدة أن تخفيض الاجر الذى تفرض عليه الضريبة فى البلد النامى والبلد المتقدم لم يحد كثيرا من تيار الهجرة بمعزل عن البلد النامى (الذى يدفع مواطنوه الضريبة) ، والبلد المتقدم (الذى لا يدفع مواطنوه من المهاجرين الضريبة) • كذلك قد ترفع هذه الضريبة عائد البلد النامى ، ما دامت الهجرة منه ايجابية ، ولكنها ستصيب ارتفاع أجور المهنيين فى البلد النامى بالضرر وفقا لمبدأ المنافسة الحرة •

خطط مقترحة للحد من آثار هجرة العقول من البلاد النامية :

تعتمد الخطط المقترحة للحد من آثار هجرة العقول من البلاد النامية الى البلاد المتقدمة أساسا على فرض مبلغ من المال ، وتتضمن مشروعات للتعويض يمولها البلد المتقدم المهاجر اليه ، للتعويض عن الخسائر التى لحقت بالبلد النامى بسبب هجرة العقول منه ، أو بوضع مشروعات للتعويض يمولها المهاجرون أنفسهم ، وهنا ترد فكرة لاحلال المعونة الفنية كبديل لما يؤخذ من البلاد النامية ، وقد وضعت حسابات كثيرة للخسائر والارباح فى القوى العاملة والعقول المهاجرة ، وبرنامج المعونات الفنية ، على أن فكرة الاحلال مخادعة ، فهناك فروق نوعية حتى اذا ما تكافأت المهن ، حب التنافس يعقب الهجرة ، ويقوى بالمعونة الفنية ، وانما يؤثر البلد النامى أن يحتفظ برصيده من القوى العاملة المهنية دون الاعتماد على المعونة الفنية التى يمكن أن تنتهى فجأة وهلم جرا •

أما الخطط المقترحة للتعويض المالى المرتبط بالدولة المتقدمة المهاجر اليها أو المرتبط بالمهاجرين أنفسهم فتفترض سلفا وجود أساليب واجراءات لتقدير خسائر البلاد النامية ، ويختلف رجال الاقتصاد اختلافا كبيرا حول مثل هذه القضايا ولا يتفقون • فالخسائر دائمة التغيير فى كل عام ، وتتطلب تغييرا دائما فى تقدير التعويض (فتتغير الضريبة المفروضة على المهاجر أيضا) ، وهكذا تكون الخطة المقترحة المعتمدة على تقدير خسائر البلاد النامية بالمال وتحويله اليها تعويضا لها عن هجرة عقولها خطة غير عملية ، الا اذا اعتبرت اتجاهات عامة لا أساسا وطيدا للحسابات المالية •

والخلاصة هناك نوع من الضرائب المتعلقة بالفنيين المهاجرين اذا قدرت خسائر البلاد النامية من زاوية عامة : (أ) ضريبة السفر عند الخروج ؟ كما فعل الاتحاد السوفييتى ، (ب) ضريبة أخرى على المهاجر بعد الهجرة • وتبرير الضريبة الأولى كما قدمه الاتحاد السوفييتى هو التعويض عن نفقات تعليم المهاجر ، وتبرير الضريبة الثانية هو التعويض عن الخسائر التى أصابت البلد النامى بسبب الهجرة • ولكن تنفيذ هذا الاقتراح متعثر ، ولا يمكن تقدير الخسارة الا من ناحية عامة ، وليس على أساس ضريبة محددة •

فرض ضريبة على العقول المهاجرة :

هناك اذن اقتراح أوحد بفرض رسوم تصاعدية على المهاجرين الى البلاد المتقدمة التى هاجروا اليها ، وتحول الى البلاد النامية التى هاجروا منها ، وقد نوقش من قبل بشيء من التفصيل ، ومن عدة زوايا ، لمدة عشر سنوات تقريبا ، والأفضل أن يكون التحويل بطريق هيئة الأمم .. وبدت هذه الضريبة مفضلة من النواحي القانونية وحقوق الانسان لتحصيل الرسوم ، فالبلاد النامية تفرضها ، والدول المتقدمة تجبيها ، وتعقد لذلك معاهدة فى الأمم المتحدة ليودع فيها العائد فى ادارة خاصة، أو يعتبر حساب ودائع خاصة بمصلحة الامم النامية ومشروعات التنمية بها .

ما حجم هذا العائد ؟ لقد قدره بجواتى وبلكوفتس بالنسبة للولايات المتحدة ودفوارتيز وماكى بالنسبة لكندا وبالإكس وجودون بالنسبة للملكة المتحدة وبلغ مجموع المبالغ السنوية ٣٠٠ مليون دولار أمريكى ، والتقدير تقريبى قابل للزيادة والنقصان وفقا للبيانات المتاحة ، ولكنه تقدير معقول وأمر لازم قبل فرض رسم جديد ، واذا ما أضيفت اليه التقديرات المالية الخاصة بجمع هذه الضريبة من استراليا ودول السوق الأوروبية المشتركة ، يزيد الحجم بنسبة الربع فيصل الى ٣٧٥ مليون دولار على أساس تقديرات ١٩٧٢ ، واذا ما تم تطبيق الضريبة وفقا للمبدأ الاخلاقى على المهنيين المهاجرين من مواطنى البلاد النامية على أساس هجرة دائمة أو عقد عمل طويل الأجل ، وأشرفت عليها هيئات دولية مثل هيئة الأمم أو البنك الدولى أوالبنك الدولىللتنمية والتعمير ، زاد الدخل بما لا يقل عن ٢٥مليون أخرى فيبلغ المجموع ٤٠٠ مليون دولار . واذا ما قدرنا نسبة ٢٥٪ لارتفاع الأسعار والأجور منذ ١٩٧٠ لتوفير العائد وتوظيفه عام ١٩٧٦ ، يقدر العائد بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار فى كل عام .

كذلك ينادى أنصار فرض هذه الضريبة بأن تسهم الدول المتقدمة بمبلغ مماثل ، لأن الهجرة المهنية (الماهرة) مفيدة تماما للبلاد المتقدمة التى استقطبت المهاجرين وهذه بعض الأسباب التى يقدمونها .

– لا يسمح بالهجرة الا لمن تحتاج اليهم الدولة المتقدمة المستقبلة وبطلب أصحاب الأعمال فيها .

– فى البلاد ذات النظام الضريبى المتقدم يقدم المهاجرون من المهنيين خدمات كاملة لغيرهم ، وليسوا بمستفيدين فقط ، ودخولهم فوق المتوسط ، وتتراوح بين المرتبة الأولى والخامسة .

– الامثلة كثيرة على مهاجرين من المهنيين أسهموا اسهاما علميا حقيقيا فى مجالات التنفيذ والانشاء .. الخ فيما يطلق عليه رجال الاقتصاد « دائرة المجالات » .

– وما تسهم به الدول المتقدمة من مال يرفع الدخل الى ألف مليون دولار سنويا وفقا لاحصائيات ١٩٦٧ ، وعلينا أن ندرك أن هذا القدر من المال لن يكون معونة مقيدة بقيود اذا ما قورن بالمعونة الخارجية ، تبلغ نسبته ١ : ٢ من المبـــالغ المرصودة للمعونة الخارجية التى تقدر بمبلغ ٢٠٠٠ مليون دولار تعطى للبلاد النامية وفقا لهذه الضريبة ٠

لذا يمكننا أن نتصور نظاما اقتصاديا دوليا تكون هجرة المهنيين فيه دوليـة انسانية ، وتجمع الرسوم التى تفرض على المهاجرين باشراف دولى وتوجه للتنميـة فى البلاد النامية اسهاما من هؤلاء المهاجرين من المهنيين مقابل تمتعهم بمزايـا فى الدول المتقدمة ، وما هذا بواجب أخلاقى يلتزم به المهاجر المهنى به فحسب ، وانمـــا يعبر بذلك عن مصلحة ذاتية مستنيرة والا زادت قيود الدول النامية على الهجـــرة منها ٠ كذلك اذا ما تلتقى الدول النامية والمتقدمة تحت مظلة هيئة الأمم المتحدة فى ظل تعاون متشابك متعدد الأطراف ، وتواجه حاجة ملحة لمطالب العالم الثالث ، وأملنا أن يكون مقترحنا قبلة الأنظار فى المستقبل القريب ، وأن يحتل مكانه الملائم فى اطار الاقتصاد العالمى ٠



متغير أهمل في استراتيجيات التنمية القومية

كانت الطبيعة دائما عاملا من العوامل التى تؤثر فى التنمية ، ولكن الانسان فى سعيه نحو التقدم والنمو الأقصى يميل الى تجاهلها مما يترتب عليه عواقب مخيفة ، لا تقدر دائما بما فيه الكفاية فى خطط التنمية القومية ، فالكوارث القومية يمكن أن تربك أفضل المنظمات تخطيطا ، وأن تضعف أكثر النظم الاقتصادية كفاءة ، بل يمكنها ان تحطم وسائل العيش فى أمة بأكملها ، وقد تسببت الكوارث الطبيعية جزئيا فى ١١١ ألف حالة وفاة فى سنة واحدة ، وتأثر بها أكثر من ٢١٥ مليون نسمة معظمهم من الدول النامية ، ويعتقد أنه فيما بين سنة ١٩٤٧، ١٩٧٠ فقد أكثر من مليون نسمة أرواحهم بسبب كل أنواع الكوارث الطبيعية ، وكانت آسيا هى المنطقة الأكثر معاناة وما زلنا نذكر الزلزال الذى حدث مؤخرا فى جواتيمالا ، والأعاصير المتعددة فى آسيا ، وسلسلة الزلازل التى حدثت قريبا فى المنطقة الآسيوية الوسطى من الاتحاد السوفيتى والزلزال شديد التدمير الذى حدث فى تركيا عام ١٩٧٥ والدمار الشديد الذى حدث فى ايطاليا عام ١٩٧٦ .

ولا يبدو أنه توجد لدينا وسائل مرضية للتخلص من الفقر ، كما أنه ليس لدينا القدرة على قياس الأثر الكامل للظواهر الطبيعية على الحياة والنشاطات البشرية فالاحصائيات عن تعدد وشدة الكوارث وعن الخسائر المباشرة وغير المباشرة الناشئة عنها نادرة وغير كاملة ، حتى فى الدول الصناعية ، أما فى الدول النامية فهى بعامة ليس لها وجود . وهناك اتجاه الى نسيان حجم وكثرة الكوارث الطبيعية ، وبالتالى نسيان الخراب الناجم عنها فى اقتصاديات احدى الدول ، وفى النسيج الاجتماعى

الكاتب : فاروق ن . بركول

مواطن تركى يعمل مساعدا للسكرتير العام للأمم المتحدة ومنسقا بهيئة الاغاثة خلال الكوارث التى اسست عام ١٩٧٢ بصفتها الجهة الرئيسية فى نظام الامم المتحدة للشئون المتعلقة بالكوارث الطبيعية • وتهدف هذه الهيئة الى تجميع كل المواد والتسهيلات المتاحة عند حدوث الكوارث الطبيعية وتدعيم الجهود الجماعية التى يقوم بهـا المجتمع الدولى فى هـذه الظروف • ومهمتها الأولى تعبئة وتنسيق نشاطات الاغاثة والعمل على تنمية الاجراءات الوقائية والتخطيط والاستعدادات قبل وقوع الكوارث •

المترجم : الدكتور ابراهيم بسيونى عميرة

عميد كلية التربية بسوهاج ـ جامعة أسيوط

لها • ولم يكد العلم الحديث والتكنولوجيا الحديثة يبدآن فى مواجهة المشكلة بغرض تقويم التكلفة الحقيقية لهذه الآثار ، وتحديد القضايا الأكثر أهمية المتعلقة بتحديد الاجراءات الوقائية والمخففة التى يمكن لدولة أو منطقة ما اتخاذها •

ان التخريب الذى تسببه الكوارث الطبيعية أخذ يتزايد خلال السنوات العشرين الماضية ، بسبب الاعداد المتزايدة للمناطق كثيفة السكان• أن العملية المزدوجة للتوسع السريع فى العمران المدنى والنمو السكانى السريع أدى الى تخريب مادى أكبر من جانب ، وفقدان أكبر للأنفس من جانب أخر ، خاصة فى الدول النامية • فالزيادة المستمرة فى عدد السكان المزدحمين فى الأحياء الفقيرة وعشش الصفيح التى توجد على أطراف المدن ، والتى يسمح لها بالنمو والتوسع فى المناطق التى هى على وجه الخصوص عرضة للكوارث الطبيعية ، تعطى الدليل الكافى على الأسلوب غير الملائم ، بل وقصير النظر الذى عالجنا به حتى الآن مشكلة الكوارث الطبيعية •

ومع أن المجتمع الدولى قد حاول أساسا توفير معونات الطوارىء للمناطق المنكوبة، فمن المتفق عليه الآن أن اهتماما كبيرا ينبغى أن يوجه فى المستقبل الى التخطيط والوقاية • وينبغى النظر الى آثار الظواهر الطبيعية ليس فقط من الزاوية الانسانية ولكن ينبغى النظر اليه قبل كل شىء من وجهة النظر الاقتصادية • أن التخريب الاقتصادى الذى تحدثه الكوارث الطبيعية فى الدول النامية المعرض لكوارث أكبر كثيرا من المعونات الكلية للتنمية • والتى تقدم عن طريق الاتفاقات الثنائية والجماعية• فالخسائر التى تسببها الكوارث فى الدول النامية يمكن أن تهبط بمعدل النمو الاقتصادى الحقيقى الى الصفر • بل ويمكن ان تنخفض عن أنكماش اقتصادى كبير • ويذكر القرار الذى بنته الجمعية العامة للأمم المتحدة • فى الدورة السابعة الخاصة

في سبتمبر ١٩٧٣ • المجتمع الدولى ، أنه مسئول عن منع المعاناة في الدول التى تتأثر بالكوارث ، ومع أن القرار يقلل من خطورة الموقف ويكتفى بتقرير أن اهتماما خاصا ينبغي أن يوجهه المجتمع الدولى لظواهر الكوارث الطبيعية التى كثيرا ما تصيب أجزاء كثيرة من العالم ، والتى لها آثار مخربة لمدى بعيد اقتصاديا واجتماعيا وتركيبيا خاصة فى الدول الأقل تطورا •

وتكفى ارقام قليلة لايضاح الآثار الكريهة للظواهر الطبيعية على النمو الاقتصادى• لقد قدر المكتب المكسيكى للجنة الاقتصادية للأمم المتحدة فى أمريكا اللاتينية أنه فى السنوات من ١٩٦٠ حتى ١٩٧٤ أن دول أمريكا اللاتينية الخمس المنضمة للسوق المشتركة قد فقدت فى المتوسط ٣ر٢٪ من اجمال انتاجها القومي خلال الكوارث ولا يأخذ هذا الرقم فى الاعتبار العديد من النتائج غير المباشرة مثل الفيضانات المحدودة والتى يمكن أن تكون آثارها مجتمعة سببا فى كوارث ، وسكان هذه الدول يزدادون بمعدل يصل الى ٣٪ سنويا وبهذا فان عليها أن تحافظ على معدل للنمو الاقتصادى لا يقل عن ٣ر٣٪ حتى تحافظ على استمرار أرتفاع مستوى نموها ، أو على الأقل حتى لا يهبط ، وقلة قليلة من الدول هى التى حققت هذا المعدل للنمو الذى يبلغ ٣ر٣٪ بل وقد خفضت الكوارث الطبيعية هذا المعدل فى الواقع ، فى كثير من الدول • ومن الأمثلة النمطية للآثار المخربة التى قد تلحقها كارثة طبيعية بدولة نامية، الزلزال الذى هز جواتيمالا فى فبراير عام ١٩٧٥ • لقد تأثر بالكارثة عشر سكان الدولة وتسبب فى وفا ةحوالى ٢٣ ألف نسمة والحق أصابات بأكثر من ٧٧ الفا آخرين •

وقد قدرت اللجنة الاقتصادية فى أمريكا اللاتينية التكلفة الكلية للخسائر بحوالى ٧٤٨ مليون دولار بما فى هذا ٥٤٣ مليون دولار (٧٣٪) للقطاع الخاص ، ٢٠٥ مليون دولار (٢٧٪) للقطاع العام • والخسائر الكلية للزلزال موزعة كالآتى : ٤٦٨ مليون دولارا (٦٢٪) قيمة الأضرار التى لحقت بالمساكن ، ١٤٧ مليون دولار (٢٠٪) قيمة الاضرار الى لحقت بالهياكل الاساسية والخدمات الاساسية ، ٧٤ر٥ مليون دولار (١٠٪) من الاضرار التى لحقت بالهياكل الاساسية للانتاج ، ٥٨ مليون دولار (٨٪) قيمة الاضرار التى لحقت بالنشاطات الانتاجية ، وترتب على الزلزال أن أصبح سدس سكان جواتيمالا بدون مأوى •

وقدرت التكلفة الكلية لاعادة البناء فى جواتيمالا التى يقطنها حوالى ٦ مليون نسمة ، ويبلغ دخل الفرد منها فى العام ٣٢٠ دولارا بحوالى ٩٠٠ مليون دولار ، وبعبارة أخرى فان الزلزال كلف هذه الدولة حوالى نصف اجمالى انتاجها القومى فى أعمال أعادة التشييد وحدها • وينبغى أن يضاف الى هذا الآثار غير المباشرة مثل انخفاض معدلات الانتاج والبطالة التى لا مفر منها • ووفقا لاحد التقديرات ، فان الكارثة تمثل رجوعا الى القهقرى ما بين خمس وعشر سنوات فى التنمية الاقتصادية الجواتيمالية •

وعلى المستوى الأقليمى ، كان زلزال جواتيمالا ثالث كارثة طبيعية رئيسية تصيب أمريكا الوسطى فى أقل من أربع سنوات ، ففى عام ١٩٧٢ • تأثر ٣٠٠ ألف نسمة بالزلزال الذى أصاب نيكاراجوا وقتل ما بين ثمانية وعشرة آلاف نسمة وأصاب بالجروح ثلاثين ألفا وخلف مائتين وخمسين ألفا بدون مأوى •

وقد دمر فى ماناجوا وحدها خمسين ألف وحدة سكنية ، وقدرت تكاليف اعادة التشييد بحوالى ٦٠٠ مليون دولار • أما الاعصار « فيفى » الذى أجتاح هندوراس

عام ١٩٧٤ ، فقد تسبب في سبعة آلاف حالة وفاة وخلف ٣٠٠ ألف نسمة بدون مأوى ودمر ٧٣ ألف منزل تدميرا تاما • وقدرت الخسائر الكلية بحوالى ٢٥٠ مليون دولارا •

وقدرت اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى أن التدمير الذى الحقته الرياح الموسمية والأعاصير والفياضانات فى هذه المناطق فيما بين عامي ١٩٦١ ١٩٧٤ ، قد بلغ ٢٩٫٨ مليون دولار ، وعلى وجه العموم كانت هناك ٢٨٠ ألف اصابة أدت الى وفاة ، ولو أن هذا الرقم لا يسجل الوفيات في بنجلاديش بعد أعاصير عام ١٩٧٠ • التى قد لا يعرف حجمها الدقيق اطلاقا بالاضافة الى ٤٥٨ مليون ضحية ، وغمر الفيضان ١٣٩ مليون هكتـــار كما أتلفت ٣٥ مليون مسكنا ومبنى وهـــذه الأرقام المخيفة لا تسجل الخسائر التى لحقت بأفغانستان والصين وأندونيسيـــا وأيران ودول أخرى فى المنطقة حيث لم تسجل البيانات الخاصة بها بانتظام حتى الآن •، والاحصائيات القليلة التى أوردناها فيما سبق ، تعطى فكرة عامة عن الاثر الضخم المباشر للكوارث الطبيعية على عملية التنمية ولكن العواقب غير المباشرة ، أو غير المعروفة ، والتى يمكن الاحساس بها بعد الكوارث مباشرة أو على الأمد الطويل ،ينبغى الا تنسى ، وهذه تشمل البطالة التى لا مفر منها ، وانخفاض معدلات الانتاج ، واتلاف المحاصيل أو ضياعها ، حيث تتعطن قبل تسليمها للمستهلكين ، ومشكلات ســـوء التغذية التى تؤثر على النساء والأطفال على الاخص • وزيادة تفشى الأوبئة فى أعقاب الكوارث والآثار المتوسطة والطويلة الأمد على دورة الانتاج الزراعى للدولة المنكوبة هذا بالاضافة الى اختلال نظام الحياة اليومى للضحايا • وتلحق الكوارث الطبيعيـــة بالدول الافقر أصابات أشد ، ففى هذه الدول بلغت الوفيات مائة مرة قدر الوفيات فى الدول الصناعية ، كما أن التدمير الذى يتسبب عن الكوارث أشد فى هذه الدول بالمقارنة بالناتج القومى الحالى لها ، ومع أن ثلثى سكان العالم فقط يعيشون فى الدول النامية فان السجلات تبين أن ٩٥٪ من جميع الوفيات نتيجة الكوارث تحدث فى هذه الدول •

ولقد حان الوقت لأن نلقى نظرة جديدة على أسباب التخلف وانخفاض الانتاجية والركود الاقتصادى والتقدم الاجتماعى البطىء ، وليست الكوارث الطبيعية بالطبع هى العامل الوحيد فى اعاقة التقدم ومع هذا فانها تسهم بالكثير فى اعاقة التقـــدم ، لاخلالها بالتوازن الاقتصادى ، والنسيج الاجتماعى فى الدول النامية ، وليس لهذه الدول سبيل الى الأساليب الحديثة الرخيصة ، وفضلا عن هذا فان مواردها البشرية والمادية صغيرة جدا بحيث لا تمكنها من حل المشكلات العامة التى تسببها الكوارث ، وتكون آثار الكوارث أكثر وضوحا على المستوى الانسانى ، وعلى وجه العموم فالجمهور ليس لديه معرفة صحيحة حتى بالاجراءات الوقائية الأولية ، وهو غالبا ما لا يبدى أى اهتمام بها ، فالقدرية اتجاه غالب جدا فى الكوارث الطبيعية ، وهناك ميل عام للركون للحظ ، والتمنى بأن الكارثة لن تقع ، والى أنها اذا وقعت فان الدولة المنكوبة يمكن دائما أن تركن الى أريحية المجتمع الدولى الذى يمكن الاعتماد عليه فى امدادها باغاثات الطوارىء والمعونات بعد وقوع الكارثة •

وكثيرا ما نجد أن الدولة لم تكلف أى منظمة قومية ، أو حتى وزارة ، بتحمل المسئولية المباشرة ، لبدء وتوجيـــه النشاطات المتعلقة بالكارثة ، والتنسيـــق فيها •

ولم يكد العلم الحقيقى والتكنولوجيا الحقيقية تبدآن فى التعامل مع مشكلة

تقويم التكلفة الحقيقية للكوارث الطبيعية ، والمهمة الأكثر خطورة هي تلك المتعلقة بالتوصل الى طرق جديدة لمجابهة الكوارث ، مع تطبيق كل الأساليب الوقائية والمانعة التي توصلنا اليها حتى الآن • وليست اغاثات الطوارىء واجراءات التشييد بعد الكارثة كافية بذاتها ، وهي لا تشكل الا جانبا فقط من المسئولية الملقاة على عاتق الحكومات والمجتمع الدولي ، وينبغي قبل كل شيء توجيه اهتمام أكبر نحو الاستعدادات للكوارث ونحو التنبؤ بها ، ان منع الكوارث والتخطيط لها قبل وقوعها ينبغي أن يكون جزءا من برنامج التنمية القومية وقد اقترح مكتب الأمم المتحدة للاغاثة من الكوارث خطة يمكن أن تشكل أيضا جزءا متكاملا مع جهود المجتمع الدولي للعمل نحو اتاحة نظام اجتماعي أفضل ، وهي تتعلق بالأساليب التي يمكن بها استخدام الموارد البشرية والمادية لمنع ، أو على الأقل ، للتخفيف من الدمار الذي تسببه الكوارث الطبيعية ، وسميت هذه الخطة « الاستراتيجية العالمية لمنع الكوارث » وقد تبنتها بالاجماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعها التاسع والعشرين عام ١٩٧٤ كما تبنتها مرة أخرى عام ١٩٧٥ ، وهي توفر مشروعا تصوريا لكل نشاط قومي أو دولي في هذا الميدان •

وقد أعطى مكتب الأمم المتحدة للاغاثة في الكوارث أولوية للتخطيط قبل الكوارث ولنشاطات منع الكوارث ، وترتكز المشروعات والبرامج على ثلاثة أفكار رئيسية : الأولى ، وقد سبق ذكرها هي أن الكوارث الطبيعية عقبة في سبيل التنمية ، أما الفكرتين الأخرتين فهما أن معظم الكوارث يمكن تجنبها ، وأن الاجراءات الوقائية الأساسية هي الأقل تكلفة •

وعند التأمل في الفكرة الثانية من هذه الأفكار الثلاثة علينا أن نبدأ بالتمييز بين الظواهر الطبيعية وآثارها ، فكل الظواهر التي تسبب كوارث تشترك في أنها من الوجهة العملية ، لا يمكن في المرحلة الحالية من البحث العلمي ، التنبؤ بوقت حدوثها الا في حالات قليلة ، حيث يمكن التنبؤ بالكارثة قبل وقوعها بساعات ومع هذا يمكن التنبؤ بدقة معقولة بمكان وقوع الكارثة ، في السهول المعرضة للفيضان مثلا ، أو المناطق التي يوجد فيها صدع ، أو في المناطق المعرضة للانهيارات ، وحتى في حالة الظواهر غير المستقرة كالعواصف المدارية (الهاريكيين والسيكلون والتيفون) فمن المعروف أن ما بين ٩٠٪ ، ٩٥ ٪ من الوفيات الناشئة والتدمير المادي ، يعزى الى فعل الماء وليس الى فعل الريح ، والنتيجة الواضحة التي يمكن استخلاصها من هذه المعلومات ينبغي أن تؤخذ في الحسبان عند النظر الى النشاطات الانسانية وهي أن كثيرا من الكوارث كان يمكن تجنبها اذا اتخذنا الحرص الكافي عند انشاء المستوطنات الانسانية في أقل المناطق تعرضا للخطر • ولا ينبغي أن ننسى مطلقا أن هناك دائما اختيارا بين منطقة خطرة وأخرى أقل خطرا •

أما الفكرة الثالثة التي أشرنا اليها ، فهي أن بعض الاجراءات الوقائية لا تكلف الا القليل • فمثلا ، في حالة اختيار أكثر المواقع أمنا للانشاءات ، سواء كانت مدنا أم قرى ، فان الاجراءات الوقائية يمكن أن تكون اصدار قوانين تحكم استخدام الأرض وادارتها ، وكذلك وضع تعليمات للمناطق السكنية ، على أساس دراسات تحليلية لما قد تتعرض له من كوارث ، وحتى يمكن القيام بأفضل اختيار ، فمن المهم جدا ، أن يشتمل كل مشروع تنمية على دراسة تحليلية للتعرض للكوارث مثل هذه الدراسة تقوم كل المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المنطقة المعنية •

وتكلفة مثل هذا النوع من الدراسة ضئيلة : بالمقارنة بالتكلفة الكلية للمشروع • ومن جهة أخرى ، فان الآثار المركبة تكون لها قيمة لا تقدر ، وبمقياس التكلفة مقابل النفع ، فان أي جهد يوجه بهذه الطريقة نحو التأكد من أن أكثر الاماكن أمنا قد اختير

لنشاط معين ، قبل بدء المشروع ، لا يمكن أن تفشل فى التوصل الى نتائج مرضية للغاية .

وهناك حقيقتان مهمتان توضحان أكثر ، قيمة الدراسة البسيطة لامكانية التعرض للكوارث فى وضع سياسة لمنع الكوارث ، أولها ، أن العمران المدنى والتصنيع لم تبدأ الا حديثا فى معظم الدول الفقيرة المعرضة للكوارث . وثانيهما أنه يقدر أن سيكون من الضرورى توفير أكبر عدد من المساكن الجديدة ، والتسهيلات الاخرى للاسكان البشرى ، خلال الخمس وعشرين سنة القادمة ، تعادل ما تم انشاؤه منها حتى الآن . وعلى هذا ، فان من الضرورة بمكان ، أن يعطى المسئولون عن تخطيط المستوطنات البشرية ، على المستويين المحلى والقومي ، أولوية لاختيار مواقع للمبانى وغيرها من التسهيلات اللازمة للأنشطة البشرية ، فى أكثر الاماكن أمنا .

وينبغى أساسا على الحكومات ، أن تصدر توجيهات ، أو تعطى تعليمات فيما يتعلق بكل الاجراءات التى ينبغى اتخاذها لمواجهة الكوارث الطبيعية ، وعليها أيضا أن تضع سياسة وقائية مرضية ، وأن تجعل الرأى العام مدركا لأهمية هذه السياسة . وينبغى على كل دولة أن تضمن برامج التنمية القومية بها سياسة لمنع الكوارث ، والاستعداد لها وعلى المسئولين على المستويين المحلى والقومى ، أن يفهموا الحاجة الى اتخاذ اجراءات وقائية فى الوقت المناسب ، لأن هذا لن يجعل من الممكن انقاذ الأرواح فقط وتقليل الدمار المادى ، ولكنه أيضا يحمى الانجازات الاقتصادية لجهود التنمية .

وينبغى تضمين فكرة دراسة امكانية العرض للكوارث ، كعامل اضافى فى خطة كل حكومة للتنمية القومية قبل البدء فى تنفيذ أى مشروع . وهذا الاجراء الوقائى مع غيره من نفس النوع من الاجراءات لا يكلف شيئا ولا يحتاج الأمر لأساليب معقدة أو مكلفة للقيام بهذه الاجراءات ، وينبغى أن يكون ممكنا ، اما على أساس اتفاقات ثنائية أو جماعية ، تقديم الخدمات الاستشارية للدول المعرضة للكوارث ومعاونتها على تحسين الاجراءات الادارية بها للوقاية من الكوارث ، والاستعداد لها وكذلك لمعاونتها فى اتخاذ الاجراءات الاساسية فى هذا المجال .

وينبغى أن تسعى الحكومات ، بالتعاون مع السلطات المحلية والاقليمية ، على تنمية الوعى القومى بمشكلة الوقاية من الكوارث ، وأن تشجع الجمهور على أن يكون لديه اهتمام نشط بالجهود التى تبذل فى هذا المجال . والتعليم الشعبى والعمل الاعلامى على مستوى المجتمع المحلى ، جانب حيوى من التخطيط للوقاية ، من الكوارث . وينبغى على وجه الخصوص النهوض بالجانب التربوى ، ويمكن البدء به فى المدرسة الأولية ، حيث يتعلم الأطفال الآثار المترتبة على الكوارث الطبيعية ، وكيف يحمون أنفسهم منها .

وينبغى اتخاذ الخطوات ، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية ، لتدعيم التعاون الدولى ، والتنسيق ، للبحث فى الظواهر الطبيعية ولتكيف الاجراءات الوقائية الخاصة بمنع الكوارث للظروف السائدة فى الدول النامية والتى يحتمل حدوث كوارث بها .

والمناطق التى تتأثر أسوأ أثر بالكوارث ، ستكون أول من يستفيد من هذه الاجراءات التى ستساعد على الأمد الطويل ، فى التوصل الى الهدف الذى يعنينا جميعا وهو منع الكوارث الطبيعية من الحاق خسائر فادحة فى الأرواح ، وتقليل القدر الهائل من الدمار الذى تسببه وبهذا نقترب أكثر من أحد أهداف العقد الثانى للتنمية ، ونعنى به الارتفاع بمستويات معيشة جميع الناس .

توفير الإحصائيات والإختيارات بين السياسات الإقتصادية فى الدول النامية



« ان المهم فى تحديد قيمة النقود فى الأغراض المختلفة ، ليس التعبير المعنوى المسمى بالمستوى العام للأسعار ، انما المهم فى تحديدها هو العلاقات التى توجد بين المستويات السعرية المختلفة » .

ج . م . كينز

● مقدمة :

ان نظرة سريعة الى كتب الاحصاء السنوية التى تصدر عن الأمم المتحدة ، أو الى أى مجموعة شاملة من الاحصائيات الدولية ، تكفى لبيان وجود نوع من الارتباط العام بين توفر الاحصائيات الاقتصادية ، ودرجة التطور الاقتصادى . ووجود خانات بيضاء نتيجة عدم توفر البيانات الاحصائية ، يتكرر أكثر فى الدول النامية عنه فى الدول المتقدمة ، وفى الأمريكتين ، يكاد ظهور هذه الفجوات الاحصائية يقتصر على دول أمريكا اللاتينية وان كان ظهور هذه الفجوات قد قل بمرور الزمن ،ويرجع هذا جزئيا الى جهود الوكالات الدولية ، الا أن هذه الفجوات ما زالت موجودة وما زال . لها خطرها واهميتها .

الكاتب : ج . هـ . ج . أوليفزا

أستاذ النظرية الاقتصادية فى جامعة بيونيس ايريس ، وعضو الاكاديميات القومية للعلوم ، والعلوم الاقتصادية ، والقانون ، والعلوم الاجتماعية ، فى الارجنتين ، وهو رئيس شرف الرابطة الارجنتينية للاقتصاد السياسى ، ومؤلف ثلاث كتب باللغة الاسبانية والعديد من المقالات باللغات الانجليزية والاسبانية والألمانية ، عن الانظمة الاقتصادية ، والتضخم ، ونظرية النقد ، ونظرية الانتاج ، وقد نشرت فى العديد من المجلات العلمية •

المترجم : الدكتور ابراهيم بسيونى عميره

عميد كلية التربية بسوهاج ـ جامعة أسيوط .

والتفسير المباشر لهذا النقص هو التخلف ، فاذا كانت الدول النامية قد تخلفت فى طرق الانتاج ، وراء الدول الرائدة ، بمسافات طويلة ، فى كثير من الأحيان ، فليس من المستغرب أنها لم تلحق بالطرق الحديثة لاتخاذ القرارات ، ذلك ان أحد الاستخدامات الرئيسية للاحصائيات هو استخدامها كأساس لاتخاذ القرارات • وقد أتت الثورة الاحصائية « بعد أكثر من قرن من الزمان من الثورة الصناعية الأولى • بل أنها جاءت متأخرة عن الثورة الصناعية الثانية •

ولكننا هنا ، كما فى غير هذا من الامور ، نلاحظ أن التخلف الاقتصادى يمكن أن يكون هو السبب فى بدائية التقنيات المستخدمة ، وليس العكس ويبدو ان هذا هو الواقع لسببين :

أولا : ان الفائدة الحدية للموارد المخصصة للحصول على الاحصائيات يمكن أن تهبط فجأة ، اذا ما توفرت بعض السلاسل الزمنية الأساسية • فمثلا فى أى نظام مالى ، لا توجد فيه بدائل مناظره للنقد ، فان تجميع البيانات الاحصائية المفصلة عن المصادر المالية الأخرى ، لا تضيف الا قليلا الى الاساس المعلوماتى للسياسة النقدية

ثانيا : أن التكلفة الحدية لانتاج الاحصائيات قد يرتفع ارتفاعا جادا فأرقام الناتج القومى التى لا تتضمن أكثر من الانتاج المسوق ، تخفض كثيرا من تقدير الانتاج الكلى فى الدول التى بها قطاعات كبيرة تعانى من انخفاض المستوى المعيشى ،

ولكن تكلفة الحصول على معلومات اضافية في هذه الدول تكون كبيرة الى حد الاعجاز .

وهكذا فان الناتج الاقصى للاحصائيات الذى يتعادل عنده العائد الحدى مع التكلفة الحدية — يمكن أن يكون أصغر فى الدول النامية عنه فى الدول المتقدمة ، ولا يعنى هذا ان انتاجها الحالى للاحصائيات هو بالضرورة كاف ، ولكن يعنى بعامه ، أن محاولة هذه الدول محاكاة الدول المتقدمة فى مدى البيانات الاحصائية التى تنتجها يحتمل أن يؤدى الى سوء تصرف فى مواردها التى تحتاجها بشدة ، والأفضل تركيز جهدها على تحسين نوعية المؤشرات الاحصائية ، لا على زيادة كميتها . وفيما يختص بدول أمريكا اللاتينية ، على الاقل ، فيمكن لمعظمها الاستفادة أكثر من زيادة دقة وحداثة واستمرارية المعلومات الاحصائية ، عنه من اضافة فترات زمنية جديدة .

ومما لا شك فيه ، أنه لا ينبغى ادخار أى وسع فى تصحيح الاخطاء فى البيانات الأولية التى تستخلص منها سلاسل الاحصائيات لتقليل التأخير فى توفير البيانات الاحصائية ، ولزيادة امكانية المقارنة بين الاحصائيات المتعلقة بنفس الظواهر على مر الزمن . والاجراءات والاصلاحات التى قد تؤدى الى بعض التحسينات فى نوعية الاحصائيات ، وهى فى جوهرها من النوع الادارى ، وتقع ضمن نفوذ رجال الاحصاء المتخصصين فى تنظيم الخدمات الاحصائية ، وأدائها لوظيفتها . ولكن هناك جانبا يرتبط أيضا بنوعية الاحصائيات التى قد يكون لرجل الاقتصاد رأى فيها . دون أن يتجاوز مجال اختصاصه .

وكثيرا ما أشير الى أن الدول النامية كمجموعة تتصف بعدم التجانس لحد كبير (٢) . فدول كثيرة منها تعيش أساسا فى مرحلة قبل تجارية بينما دول أخرى منها تجارية بمعنى الكلمة . بل ونجد فى الدول النامية أحيانا بعض المجتمعات الصناعية المبتدئة ، وتقع بعض دول أمريكا اللاتينية ضمن المجموعة الأخيرة وكما يذكر فى الكتب الدراسية ، فان الميزة الظاهرة للاقتصاد التجارى هى أن توزيع الموارد الانتاجية فيه يعتمد على الأسعار النسبية . وهذا صحيح سواء كان الاقتصاد التجارى متقدما أو ناميا ، وان كان هناك فرق بينهما فى السلوك ، له أهمية كبيرة فيما يتعلق بالمشكلة التى تناولها ، وهذا الفرق ناشىء من حقيقة أن الأسعار النسبية تنحو الى أن تكون غير مستقرة الى حد كبير فى الاقتصاديات النامية سواء من الناحية المطلقة أو بالمقارنة مع الدول المتقدمة .

وسنعالج هنا تأثير هذا النوع من عدم الاستقرار الاقتصادى على نوعية البيانات الاحصائية وسنقسم المناقشة الى أربعة مراحل :

نحدد فى أولها الارتباط الجوهرى بين المؤشرات الاحصائية وثبات الأسعار النسبية . ثم نستعرض ثانيا أسباب عدم استقرار الاسعار النسبية فى الدول النامية، ويلى هذا مناقشة لما يسهم به نقص البيانات الاحصائية الموثوق بها فى عدم الاستقرار الاقتصادى ، وسنلاحظ أخيرا ان السياسات الاقتصادية الحديثة . نظرا لحاجتها الكبيرة الى البيانات الاحصائية ، تحتاج الى تكاليف حقيقية أكبر ، وتنطوى على مخاطر أوسع ، فى العالم النامى ، عنها فى العالم المتقدم .

نظرية تجميع السلع فى سلعة مركبة

يوجد مبدأ مشهور فى الاقتصاديات المعاصرة يسمى نظريه السلعة المركبـــه ، ويعبر عن هذا المبدأ كما يلى : ـ

لنفترض آن الأسعار النسبية داخل مجموعة معينه من السلع كانت ثابتة ، يمكن معالجه مثل هده المجموعه من السلع وفقا لنظريه مطالب المســـتهلك ، كسلعة واحدة • أما تحليلنا الحالى فسيقوم على عكس هذه النظرية ، الذى يقول بأنه لكى تعامل مجموعة من السلع كسلعة واحدة ، فى نظرية مطالب المستهلك ، فمن الضرورى أن تظل الأسعار النسبية داخل المجموعة ثابتة •

ولنراجع باختصار صحة هذا الافتراض ، حيث أننا لم نعثر على برهان رسمى له فى أى مكان آخر • (٤)

ولتبسيط المناقشة سنقتصر على ثلاث سلع فقط ، وهذا ممكن دون تضحيـــة بالقدرة على التعميم ، لأن الحركات المعقدة للأسعار النسبية يمكن تحليلها دائمـــا الى تغيرات بسيطة تشمل السعر النسبى لسلعة واحدة بالمقارنة بالسلع الاخـــرى جميعا •

ولنفترض الفروض التالية، وهى اما بديهيات أو افتراضات لنظرية الطلب •

١ ـ اذا كان س ، ص عنصرين من نفس مجال المفاضلة ، وبحيث أن
ص $\not\geq$ س ، س $\neq$ ص

تكون س أفضل من ص •

٢ ـ يمكن تفاضل سطوح السواء •

٣ ـ اذا ظلت الكمية $س_{٣}$ ثابتة ، فان طلب المستهلك للسلع الأخرى ، يكون بحيث أن :

$$أ_{١} \; د س_{١} + د س_{٢} = صفرا$$

حيث $أ_{١}$ هى السعر النسبى للسلعة الأولى مقارنا بالسلعة الثانيـــة • لننظـر الآن الى السلعة المركبة ($أ_{١}$ س + $س_{٢}$) ، ولنفترض أن $س_{٢}$ أحتفظ بهـــا دون تغير • فعلى أساس المجموعة المبدئية ($س_{١}$ صفر ، $س_{٢}$ صفر) التى أختيرت على أساس السعر أ ١ صفر •فان كمية السلعة المركبة تقاس بالمعامل : ($أ_{١}$ $س_{١}$ + $س_{٢}$) ($أ_{١}$ $س_{١}$ صفر + $س_{٢}$ صفر) وتبعا للفرض الأول ، وبافترض أن س ٣ معروفة، فان قيمة هذه النسبة ينبغى أن تكون ثابتة تماما على طول منحنى السواء الذى يمر بكل من ($س_{١}$ صفر ، $س_{٢}$ صفر) ، وعلى هذا فانه بالنســـبة لأى

زوج من السلع (س١ ، س٢) ودون ما التفات الى الموقع المبدئى ، فانه ينبغى أن نحصل على ·

$$أ_١ س_١ + س_٢ = أ_١ س_١ صفر + س_٢ صفر$$

وبتفاضل هذه المعادلة نحصل على ·

$$س_١ د ا_١ = س_١ صفر د ا_١$$

وباعتبار الفرض الثالث ، فانه كلما كانت

$$د ا_١ \neq صفر$$

فان المعادلة السابقة تتضمن أن :

$$س_١ = س_١ صفر$$

ولكن هذا يعنى أن المحل المركزى للاستواء لكل من($س_١$ صفر ، $س_٢$ صفر) يمكن الا يحتوى أى نقطة أخرى ، بالتناقض مع الفرض الثانى · وبهذا ينبغى أن نستنتج أن : $د أ_١ =$ صفر ، كما تؤكد النظرية ·

وينطبق هذا الافتراض الذى مبرهنا على صحته ، على حالة نظرية الانتاج النمطى (٥) · كما أنه يقوم بدور حاسم فى تحديد قيمة الاحصائيات الاقتصادية · والواقع أن معظم المؤشرات الكمية المرتبطة بالعملية الاقتصادية هى فى التطبيق العملى، معاملات كمية لاحدى السلع المركبة · وتكاد كل السلاسل السعرية المستخدمة ، أن تكون معاملات سعرية لاحدى السلع المركبة ، بل أن مفهوم معامل السعر نفسه قد تطور من فكرة المتوسط البسيط للاسعار الفردية ، الى صيغته الحالية كسعر لسلعة مركبة · (٦) وهكذا فان معظم المعلومات الاحصائية عن أسلوب عمل النظام الاقتصادى، تتوقف بشكل أو بآخر ، على الشرط الضمنى الذى ينص على أن الاسعار النسبية ثابتة (على الأقل بالتقريب) ·

الجذور التركيبية لعدم الاستقرار :

يمكن اقتفاء أثر عدم استقرار الأسعار النسبية فى الدول النامية الى أسباب تركيبية متعددة ، ومن أهم هذه الاسباب :

١ ـ بطء حركة العامل :

والاشارة هنا على وجه الخصوص الى حركة الموارد بين قطاعات الانتاج المختلفة ، فحتى فى الدول النامية التى تعدت مرحلة ما قبل التجارة ، فان تنظيم وأسلوب الأداء فى أسواق العوامل غير متقن لدرجة كبيرة ــ ويترتب على هذا بطء فى حركة العوامل بين قطاعات الانتاج ، مما يضعف من قدرة تكيف النظام الاقتصادى بأكمله · (٧)

وكلما قلت حركة العوامل ، كلما زاد حجم التغير المطلوب فى الاسعار النسبية لاحداث التكيف فى العملية الاقتصادية وفقا للظروف المتغيرة ٠

٢ ـ تنوع الصادرات :

غالبا ما تواجه الدول النامية بالحاجة الى التكيف السريع المكثف ٠ ويرجع هذا الى أن صادراتها قليلة التنوع ٠ وتتألف غالبا من منتجات تتعرض لتقلبات السوق المستمرة والكثيرة ٠ كما تعكس أيضا التأثير القومى لمستوى الصادرات على المحددات المحلية للعرض والطلب فى هذه الدول ٠ (٨) وما يترتب على هذا من عدم استقرار للمعدل الداخلى للربح ينقل نفسه الى نمط نسب الأسعار بأكمله ٠

ويمكن الى حد ما أن يصبح عدم الاستقرار النسبى للاسعار متفاقما من تلقاء ذاته ٠ واذا كانت اسعار النقود ثابتة ومنخفضة ، فان كل تغيير فى الاسعار النسبية يسبب أرتفاعا صافيا فى أسعار النقود ، وهذه الزيادات فى الاسعار تميل الى الانتشار الى قطاعات أقتصادية أخرى سواء عن طريق الآثار المترتبة على التكلفة أو الطلب ، أو عن كلا الطريقتين . وهكذا يمكن أن تنشأ عملية تضـــخم تركيبية ٠ وحيث آن سرعة أنتشار الدافع التضخمى لن يكون متساويا فى جميع الاتجاهات ، فسوف يعقب هذا سلسلة من التغييرات الجديدة فى الاسعار النسبية ٠ (٩)

وهناك عامل ضخم آخر يحتمل أن يجعل نفسه محسوســـا على مر الزمن ذلك أن استمرار عدم استقرار الأسعار النسبية سوف يجلب معه عدم الثقة كما سيقلل من مرونة التوقعات فيما يختص بمثل هذه الأسعار ، فعلى سبيل المثال ، فان نسبة كبيرة من التغير فى الأسعار فى وحدة الزمن ، ســـوف تفسر على أنها مجرد حادث عارض ٠ وسوف يكون الأثر على قدرة النظام المالى على التكيف معادلا لتأثير تقليــــل حركة العوامل ، وبالتالى ستزيد آكثر من تباين العلافات السعرية ٠ (١٠)

كثافة المعلومات :

فى ضوء الشرط اللازم السابق شرحه ، لا يمكن لعدم استقرار الأسعارالنسبية الا أن يخفض من تدفق ما يمكن الحصول عليه من الاحصائيات الاقتصادية ذات المعنى ٠ ولنسترجع الى أذهاننا الدائرة المفرغة الشهيرة للفقر ومن الطبيعى التساؤل عما اذا كانت ندوة المعلومات تعطل بدورها الميكانزمات التى تؤدى الى اســـتقرار النظام الاقتصادى ٠ (١١) وتتوقف الاجابة عن هذا السؤال على الدرجة التى يمكن أن توصف بها السياسات الاقتصادية المتبعة على أنها سياسات كثيفة المعلومات ٠

ويمكن أن يعين المثال التوضيحى التالى على تحديد هذا المفهوم بدقة ٠ وسوف نعرض هذا المثال بشىء من التفصيل لأنه يوضح تماما الفكرة ، كما أنه مثير للاهتمام بذاته ٠

وسنبدأ من المعادلة الأساسية للديناميكيات المعاصرة للنقود · (١٢)

مَ اَ = ك هـ اَ – م ا

حيث ا م هما لوغاريتمى كميتى النقود ومستوى سعر النقد على الترتيب ، هـ ك مقدارين ثابتين موجبين ، والشرطتين تدلان على تغير الحد مع الزمن ·

تقول هذه المعادلة ان الكمية الكلية لتوازنات النقود الحقيقية أى تدفق النقود مقاسة بمقياس قدرتها الشرائية ، يتغير مع الزمن بنسبة الزيادة فى الطلب على مثل هذه التوازنات ·

وحيث أننا لا نعالج هنا آثار التغيرات فى الأسعار النسبية فسنفترض لتسهيل المناقشة أن نسب الأسعار بين السلع ستظل ثابتة خلال العملية التى تجرى دراستها · ويمكن تحقيق هذا عن طريق فصل عمليات التكيف الى مرحلتين متتاليتين احداهما للاسعار النسبية ، والأخرى لتوازنات النقود الحقيقية · والنتيجة النهائية لعملية التكيف لن تتأثر اطلاقا بهذه المعالجة ·

ولنوازن الآن بين الفرضين البديلين التاليين :

١ – تحافظ السلطة المهيمنة على اصدار النقد بمستوى معين · وتبعا لهذا الفرض يمكن تبسيط معادلة التعديل الى :

اَ = هـ اَ + م – ا

حيث م مقدار ثابت ·

٢ – تقوم السلطة المهيمنة على النقد ، بتنظيم اصدار النقد بغرض سد الحاجة الى النقود بمستوى سعرى معين ، عندئذ تصبح معادلة تعديل القيمة :

م = + هـ م – ا

حيث أ مقدار ثابت ·

ويمكننا أن نسمى هذين النموذجين الاولين لتعديل قيمة النقود أسمى النقود النشطة او المستثمرة ، والنقود الخاملة على الترتيب · ولنتذكر هنا حقيقة أنه فى حالة النقود النشطة ، تكون كمية النقود عاملا محددا لوضع التوازن ، بينما أنه فى حالة النقود الخاملة ، تكيف كمية النقود نفسها الى وضع توازن يتحدد بطريقة مستقلة · (١٣)

والنقطة الأساسية التى ينبغى أن نقدرها هنا ، هى أن هناك فرقا فى السلوك النوعى فى الحالين · ففى حالة النقود النشطة ، فان معادلة التعديل تحدد نظاما ديناميكيا اذا كانت :

هـ ك ≠ ١

ويكون وضع التوازن ا = م قريبا للاستقرار اذا كانت هـ ك < ا
ولكنه يكون غير مستقر اطلاقا اذا كانت هـ ك < ١

وعلى العكس ، فانه فى حالة النقود الخاملة ، يكون وضع التوازن م = أ قريبا من الاستقرار دائما • وكل هذه الخصائص متعلقة بالتركيب الذاتى ، بالمعنى الذى تحدده النظرية العامة للأنظمة الديناميكية • (١٤) ومع هذا فينبغى تغير هذه الصورة التى رسمناها اذا كان هناك أحتمال فى أن أنسياب المعلومات الى السلطة المهيمنة على النقد ، قد يكون قاصرا • ويلقى النظامين الاقتصاديين اللذين تقارن بينهما أعباء مختلفة تماما من حيث حاجة السلطة المهيمنة على النقد الى المعلومات • ففى حالة نظام النقود النشطة تكون حاجة السلطة للمعلومات قليلة تكاد تصل الى الصفر ، حيث أن المستوى الذى تختار لتثبيت المتوفر فى السوق من النقد لا تترتب عليه أى عواقب اطلاقا بالنسبة لاستقرار وضع التوازن • ومن جهة أخرى ، فان فى حالة النقود الخاملة ، فان وضع التوازن لا يمكن أن يكون قريبا من الاستقرار الا فى حالة عدم خطأ السلطة المهيمنة على النقد فى تحديد القيمة الدقيقة لوضع التوازن •

وهكذا يظهر التناقض بين صورتى التكيف والتعديل النقدى بوضوح حقيقة هامة هى بالتحديد وجود جانب معين من السياسات الاقتصادية يجعل السلوك الاستقرارى للنظام الاقتصادى معتمدا على كمية ونوعية المعلومات التى لدى الحكومة وهذا الجانب هو الذى اسميناه قبلا السياسات كثيفة المعلومات •

وفى اطار هذا النقاش تنتمى السياسات النقدية من النمط الذى يعتمد على النقود الخاملة ، الى النوع الكثيف المعلومات ، فى حين أن السياسات التى تأخذ بنظام النقود النشطة • ليست من النوع الكثيف المعلومات • ويتجاوز هذا التمييز نطاق النقود • الى كل مجال من مجالات السياسة الاقتصادية ، سواء كانت نقدية أو مالية، محلية أو دولية ، قصيرة الأمد أو طويلة المدى وفى حالة الدول النامية ، فان كلما زاد أعتمادها على السياسات كثيفة المعلومات ، كلما زاد ما يمكن أن يسببه نقص المعلومات من توكيد عدم الاستقرار التركيبى (أو البنائى) •

الآثار التفاضلية :

منذ ثورة كينز على وجه الخصوص ، كان الاتجاه كله فى الدول المتقدمة نحو السياسات الاقتصادية كثيفة المعلومات ، ومن الأمثلة الشهيرة لهذه السياسات الاقتصادية كثيفة المعلومات « التمويل الوظيفى أو الهادف ، والتحكم فى العملة » وقد ساد هذا الاتجاه العام نحو تبنى سياسات اقتصادية كثيفة المعلومات فى الدول النامية أيضا • بل أن بعضها كان رائدا فى تبنى هذه السياسات منذ أوائل الثلاثينيات •

وحيث أن الأساس الذى ترتكز عليه المعلومات• أكثر ضيقا فى الدول الناميةعنه فى الدول المتقدمة ، فيترتب على هذا بالضرورة أن تكون كفاءة السياسات كثيفة المعلومات فى الدول النامية أقل منها فى الدول المتقدمة ، مما يترتب عليه أن التكلفة الفارقة قد تكون كبيرة جدا • وهذا محتمل ، خاصة اذا كانت السياسات الاقتصادية المعنية معتمدة على دلالات احصائية اقتصادية معقدة ، يبطل محتواها المعلوماتى عدم الاستقرار الأسعار النسبية • والسياسات الاقتصادية كثيفة المعلومات دون أن تكون معدومة بالمعلومات اللازمة ، تكون فى جوهرها نوعا من التخبط الأعمى ، وقد تسبب خسائر ضخمة •

والعلاج لهذا ، ليس العودة الى سياسات متخلفة عن العصر فهذا صعب ، حتى ولو رغب فيه ، فالمطلوب ليس تغييرا فى الأهداف ولكنه التوصل الى طرق تحتاج الى قدر أقل من المعلومات وقد تكون هناك بعض طرق الاقتصاد فى المعلومات فى بعض خطوط السياسة كما نلاحظ فى أساليب حفظ التوازن التى تدخل ضمن بناء السياسات المالية غير الدورية • ومع هذا ففى معظم الأحوال يكون توسيع المجال الحالى لأساليب التقنية ، محتاجا لاستغلال القدرة الخلاقة ، وهنا مجال لابتكارات مهمة ، قد تؤدى الى نفع اجتماعى عظيم •

ولهذا الآمد بعض الصلة بالقضية التى يكثر الجدل حولها ، والتى تتعلق بالمفاضلة « اتباع القواعد » وطاعتها ، أو الأخذ بآراء ذوى الخبرة فى السياسة الاقتصادية وان كان ليس أمرا واحدا • ومع أن أنماط السياسات كثيفة المعلومات المتبعة حاليا هى أيضا بالشكل الذى تطبق به ، سياسات متروكة لتقدير الشخص ، فليس هناك ضرورة منطقية لتواجد الصفتين معا • وبالرجوع للمثال السابقمناقشته، فانه يمكن تحديد معامل تعديل النقد ، بالقانون المبنى على أساس افتراض وجود نقود خاملة • بينما يمكن أن تترك مهمة اصدار النقد لتقدير السلطة التنفيذية على أساس فرض النقود النشطة ولن يسبب هذا أقل تغيير فى درجة كثافة المعلومات بكل شكل من أشكال تعديل قيمة النقود •

وأخيرا ، يلاحظ أن ابتكار طرق للاقتصاد فى المعلومات اللازمة للسياسات الاقتصادية ، قد لا يكون فى صالح الدول النامية وحدها • فقد يحقق فائدة للدول المتقدمة أيضا • ففى خلال فترات التغيير السريع فى البيانات الأساسية اللازمة لتحقيق التوازن ، فانه حتى الحركة السريعة للعوامل ، قد لا تكفى ، للمحافظة على تغييرات الأسعار النسبية ضمن حدود ضيقة • ومن الممكن ، ولعله من المحتملأن يكون العالم قد دخل فى مرحلة من التغييرات الواسعة المستمرة فى الاسعار النسبية فاذا صح هذا ، فان اتباع السياسات الاقتصادية كثيفة المعلومات المبنية على مؤشرات مركبة قد تصبح مصدرا عاما للازعاج وأشارة الارتباك •

● ملاحظات

١ ـ أتقدم بالشكر للأساتذة ن٠ب٠ بهاتيا ، ف ٠ بلاك ولرئيس تحرير هـذه المجلة ب٠ لنجيال لملاحظاتهم المفيدة ، وان كانت مسئولية ما جاء بالمقال تقع عـلى عاتقي وحدي ٠

٢ ـ هذه المجموعة الكبيرة ، ليست في جوهرها سوى المكمل لنظرية المجموعـة وليست تكميلا للنظرية الاقتصادية في الدول الصناعية الأكثر تقدما ٠٠ وبالنسـبة للاختلافات البنائية في العالم النامي قارن هذا بما كتبه د٠ سيرز بعنوان « مـدخل تحليلي للدول الاقتصادية المنتجة للمواد الاولية للفترات القصيرة » وهي من أوراق أكسفورد الاقتصادية المجلد ١١ ، العدد ١ فبراير ١٩٥٩ ، ص ١ ـ ٣٦ ٠

٣ ـ تنسب هذه النظرية الى ج٠ر٠ هكس وقد نشرها في كتابه « القيمةورأس المال » الطبعة الأولى ، ١٩٣٩ ، ملحق الفصل الثالث ، مطبعة جامعة آكسـفورد ، والصياغة التي أوردناها في المتن مأخوذة عن هـ٠ وولد ، ل٠ جورين بعنوان « تحليل الطلب دراسـة في القياسات الاقتصـادية « ص ١٠٩ ، نيويورك ٠ج٠ وايلي ، ١٩٥٣ ٠

٤ ـ ظهر هذا الافتراض في كتاب « النقود والفائدة والاسعار ، وتكامل نظريتي النقد والقيمة « لمؤلفه د ٠ يتنكن ، الطبعة الثانية ٠ ص ٤١٥ ، نيويورك هاريروو ٠ ١٩٦٥ ، كما يحوي الكتاب مناقشة جيدة ، وبرهانا صيغ جزئيا على أساس الحجج الواردة في هذه المناقشة ٠

٥ ـ الاستدلال هو نفسه ، حيث أنه قد افترضت امكانية الاستبدال المستمرة بين العوامل فان مجموعة ليونتيف التي تقوم على افتراض نسب ثابتة (يتضمن بنفس القدر) ثبات الاسعار النسبية ٠

٦ ـ ارجع الى الوصف الكلاسيكي لهذا التطور في كتاب ج٠م٠كينز مقـال عن النقود « المجلد الاول ، ص ٧٩ ـ ٨٨ ، لندن ، مكميلان ، ١٩٣٠ ٠

٧ ـ هذه الحقيقة لها دور هام في تشخيص س٠ب٠ كند لبرجر وتحليله معنى التخلف وفي كتابه التجارة الخارجية والاقتصاد القومي ، الفصل السابع ، نيوهافق، كونكتيت ، مطابع جامعة ييل ، ١٩٦٢

٨ ـ تعالج العلاقة بين ميكانزمات ميزان المدفوعات ، وعدم استقرار الاقتصاد الداخلي من وجهات النظر مختلفة فيما يخص الاقتصاديات النامية في كتاب هـ٠س٠ واليش مشكلات النقد في سياسة تصديرية ، كامبردج ، مطبعة جامعة هارفارد ، ١٩٥٠ ، كما تعالج في كتاب س٠ فرنادو « التقدم والتخلف » الطبعة الثانية ، الفصل

الخامس ساوباولو ، مؤسسة الثقافة ، ١٩٦٣ ، والموضوع وثيق الصلة أيضا بمقال ر. بريليش عن الاقتصاد الهامشى ، انظر ر.ث. اليمان « نظرية الاقتصاد الهامشى « أرشيف فلتفرت فيلتز ، المجلد ٧٤ لسنة ٥٥ ، العدد الاول ص ٧ — ٤٦ • وخاصة الصفحات من ١٢ — ٢٢ •

٩ — تقوم هذه الفقرة على ما يسمى بفرض التضخم البنائى أو التركيبى الذى وصفته فى بحثى « التضخم البنائى والبنائية » فى أمريكا اللاتينية ، أوراق أكسفورد الاقتصادية ، المجلد ١٦ ، العدد ٣ ، أكتوبر ٦٤ ، ص ٣٢١ — ٣٣٢ ، ويفترض بحث « القياسات الاقتصادية » الذى قام به دياز اليجاندور عن عملية التضخم فى الارجنتين، انه بينما ادت التغييرات فى الاسعار النسبية بين السلع الى التضخم ، فان التغييرات فى الأسعار النسبية بين الخدمات والسلع غالبا ماتكون نتيجة وليست سببا أنظر س. ف. دياز اليجاندرو ، مقالات فى التاريخ الاقتصادى لجمهورية الارجنتين ، الفصل السابع ، نيوهافن ، كونكتيكت ، مطبعة جامعة بيل ، ١٩٧٠ •

١٠ — اذا كانت مرونة التوقيعات فيما يتعلق بالاسعار النسبية قد هبطت الى الصفر (أو ما يكاد يقترب منه) اذا أصبحت قابليه العوامل للحركة صفرا) يتفتت الاقتصاد الى أجزاء منفصلة غير متواصلة ، وفى مثل هذه الحالة المترفة تتقدم امكانية التجمع ليس نتيجة النظرية التى اثبتناها فى الجزء السابق من المقال فحسب ولكن أيضا وفقا لمبادىء المنطق الأساسية • انظر ب • ستريتن استخدام وسوء استخدام النماذج فى التخطيط للتنمية فى كتاب تدريس اقتصاديات التنمية ، وقائع المؤتمر ما تشتر حول تدريس الاقتصاديات النامية ابريل ١٩٦٤ •

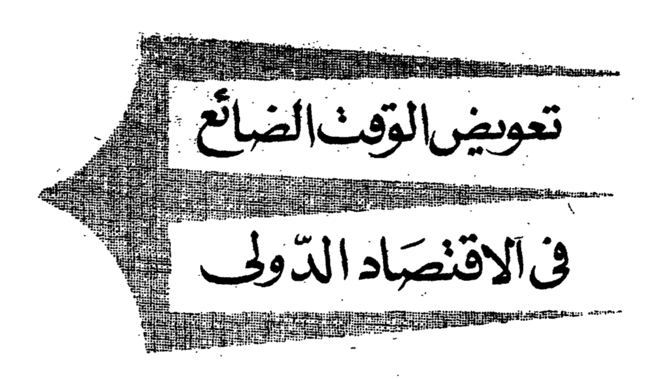
١١ — الاشارة هنا الى الاستقرار ، لأن هذا المفهوم سبق تحديده فيما كتب فى الرياضة الحديثة عن النظم الديناميكية ، وعلى سبيل المثال ن.ب.بهاتيا ، ج.ب. سنيزبحو (نظرية استقرار النظم الديناميكية) ، برلين ، سيرنجر ، ١٩٧٠ وكتاب استقرار الحركة لمؤلفه ن.ن. كوسوفسكى ، وترجمة ج.ل. برنر سنانفورد ، مطبعة جامعة سنغافورد ، ١٩٦٣ ، وهذا التغيير فى المصطلحات ، فيما يختص بالقسم السابق من المقال لن يؤدى الى أى خلط ، لان المعنى سيتضح دائما من السياق •

١٢ — هذه المعادلة هى فى الحقيقة معادلة كاجان الخاصة بالتسوية النقدية المرتبطة بالوظيفة التى تستخدم فى الدلالة على الحاجة للموازنات الحقيقية ، بافتراض أمكانية التنبؤ المثالى • انظر مقال ب. كاجان « الديناميكيات النقدية للتضخم الزائد فى الكتاب الذى جمعه م. فريدمان « دراسات فى النظرية الكمية للنقود ص • ص ٣٣ — ٣٥ ، المعادلات ١ ، ٢ ، شيكاغو ، الينوى ، مطبعة جامعة شيكاغو ١٩٥٦ • وعلى عكس كاجان ، فاننا لن نفترض على أية حال ، أن التعديل يحدث تلقائيا •

١٣ ـ عولجت الصفات الأساسية والنتائج التحليلية للتمييزين النقود النشطة والنقود الخاملة فى أوراق بحثية منها « عن النقود الخاملة » مجلة الاقتصاد السياسى المجلد ٧٨ ، عدد ٤ ، يوليو ـ اغسطس ١٩٧٠ ص ٨٠٥ ـ ٨١٤ ، وكذلك « عن النقود الخاملة ، والتضخم والنمو الاقتصادى ، مجلة النقود ، والائتمان ، والصيرفة ، مجلد ٣ ، عدد ١ ، فبراير ١٩٧١ ، صص ١٣٧ ـ ١٤٤ ، ومع أن أسلوب المعادلة الواحدة المستخدم فى هذا المقال ، شديد التقييد بذاته ، فانه يسمح بمعالجة الموضوع فى الاتجاه الوثيق الصلة بالمشكلة التى تهمنا هنا ٠

١٤ ـ أنظر مؤلف كراسوفسكى السابق الاشارة اليه ، الفصل ٤ وقد اهتمت الكتابات الفنية حديثا بمسألة ما اذا كان من الممكن الحد من تقلبات أسعار النقـــود النشطة ٠





● ان كل نظام اجتماعى بطريقة أو بأخرى انما هو ضد البشرية والبشرية تحاول جاهدة أن تكسب حقوقها دائما ٠

بول فاليرى

ان اهتمام الرأى العام الزائد فى هذه الأيام بالعدل والبحث عن حياة افضل انما يعتبر امرا نادرا أو لم يسبق له مثيل من قبل ٠فلمرات عديدة تدور المناقشات فى الصحف ، والمحاضرات ، والدوائر الحكومية والمؤتمرات الدولية حول موضوع تقليل عدم المساواة ، والحرب ضد الفقر ، ومساعدة العالم الثالث والدفاع عن البيئة وهلم جرا ٠ ومع كل هذا فان عدم المساواة ليس بالشىء الجديد فلآلاف السنين تميزت البشرية والعلاقات الاجتماعية بالاعتماد الاقتصادى والخضوع السياسى ٠

حقا لقد وجد دائما أناس ذوو عقلية رفيعة ناضجة أدانوا استقلال الانسان للانسان واعتنقوا الوئام الاجتماعى والسلام ٠ على أن الاجماع على مثل هذه الموضوعات ومحاولة اعطائها الصبغة التطبيقية الدولية انما هو حديث نسبيا ــ ويبدو ان لهذا سببين رئيسيين يرتبطان ببعضهما أولهما على المستوى الدولى : فمما هو لا شك فيه أن حصول دول عديدة على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية أدى الى الاعتقاد وأن تتوقع الناس بطريقة مشروعة وقانونية تقدما اقتصاديا فى كل مكان وانخفاضا تدريجيا فى الاختلافات بين مستويات المعيشة ولكن الحقيقة خيبت الآمال فلقد زاد الأغنياء غنى وزاد الفقراء فقرا ٠

الكاتب : ج . تشندجانج پويبى

أخصائى ويعمل استاذا فى جامعة ياوندى بالكاميرون ،
استاذ مساعد بكلية الاقتصاد بجامعة ابدجان ب ب ٤٣٧
(ساحل العاج)

المترجم : الدكتور حمدى رضوان

مدرس بكلية التجارة جامعة عين شمس
دكتوراه فى الفلسفة والاقتصاد من انجلترا

أما السبب الثانى وراء هذا الاهتمام فهو انه حتى فى تلك الدول التى شاهدت مستوى معيشة مرتفع بشكل عام ، فلقد تفشى عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية بل ولقد زاد سوءا فى بعض الحالات .

ولقد أدى هذان العاملان الى انفصال ما بين هدف النمو واعتبارات العدل . انفصال ظهر بوضوح كنتيجة لزيادة أسعار الطاقة وبخاصة البترول . وكذلك كنتيجة لبطء النمو الاقتصادى تقريبا على المستوى الدولى .

وبالرغم من اقتراحات الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والتى غالبا ما كانت عكسية، وكذلك التصريحات الرسمية والاجراءات الفعلية التى اتخذت بصورة متفرقة على المستوى الاقليمى ، الوطنى . والدولى فان الاتجاه استمر : حيث يستمر التضخم فى التهام الاقتصاديات الضعيفة ، تعمل النظم النقدية السيئة التخطيط والادارة ضد مصلحة الدول الصغيرة ، وكذلك فان أسعار معظم المواد الأولية التى أظهرت اتجاها ضئيلا نحو الزيادة ابتدأت فى الانخفاض مرة أخرى .

وسوف أحاول أن أوضح أن جذور المشكلة انما يتمثل فى ضعف آليات الاقتصاد الأساسية وأن هذه الآليات انما تحتاج الى عمليات اصلاح وترميم بأسرع ما يمكن .

هذا وسأبدأ بمحاولة بيان الوضع الحاضر فى صورة مختصرة ومن ثم تلخيص ما اعتبره فى رأيى نقط الضعف ، والحلول الرئيسية التى اقترحت بصورة عامة واختتم ببيان بعض المقترحات .

جذور الآفة أو المشكلة :

نمو أسى متعزل فى عالم يعتمد على بعضه

يعترف كل فرد أن التقدم الاقتصادى خلال الربع قرن الماضى انما يفوق النمو الاقتصادى الذى أمكن الوصول اليه قبل ذلك كما أنه من المتفق عليه أيضا أن هـذا التزايد انما هو محصلة ثورتين اتخذتا مكانهما بعد سنة ١٩٤٥ : الثورة الفنية أو التكنولوجية الناجمة من تقدم الالكترونات وما ترتب عليها ، علم الكمبيوتر ، والثورة الكينزية التى ساعدت الحكومة أن تتحكم بطريقة أفضل فى الأوضاع الاقتصادية وبخاصة العمالة ٠ ولكن من المعترف به أيضا أن النمو يجب أن يأخذ مكانه بطريقة جدية فى هذا الموضوع حيث انه لم يؤد كما كان يؤمل فيه الى سعادة البشرية والسلام بين الدول ٠ ذلك اننا انشغلنا بالسلام الاجتماعى ومن ثم أخذ النمو مكانا خلفيا أو حتى أنه أهمل حتى حوالى الستينات ومن ثم عاد مرة أخرى الى الصدارة فى المجال الدولى ٠ ولقد كان هذا أمرا طبيعيا حيث أن التوسع خلال الثلاثين سنة الماضية قد أفاد قلائل فقط أو ما يطلق عليهم الدول المتقدمة والطبقات المحظوظة فى هذه الدول ٠ وهذه الطريقة غير الرشيدة التى يعمل من خلالها الاقتصاد الدولى لا يمكن أن نستمر الى ما لا نهاية ٠ فلقد كان هناك اعتقاد خادع مؤداه أنه يمكن لدول قليلة أن تحظى بنمو أسى فى عالم يعمه الفقر ٠

ومن الناحية العلمية فان هذه الأوضاع لا يمكن تبريرها وحتى يمكن توضيح ذلك فسوف أسوق مثلين أولهما من التجارة الدولية (تدهور شروط التبادل التجارى) والآخر من الاقتصاديات الداخلية (سياسات التوسع الوطنى) ٠

تدهور شروط التبادل التجارى : اسطورة علمية

ان ما يعرف باسم تدهور شروط التبادل التجارى انما هو أهم ما يلفت الأنظار فى التجارة منذ قيام الحرب حيث انهارت أسعار المواد الأولية فى الأسواق الدولية بينما ارتفعت أسعار المواد المصنعة بدرجة كبيرة ٠ والنتيجة هى أنه قد أصبح فى مقدرة الدول المصدرة لنفس كميات المواد الخام أن تستورد كل عام كميات أقل من السلع المصنعة بما فى ذلك رأس المال اللازم للتصنيع ٠ بعبارة أخرى فان هذه الدول عليها أن تبذل مجهودا أكبر حتى يمكنها الحصول على نفس القدر من الواردات وكنتيجة لذلك حدث تدهور فى القوة الشرائية ومن ثم زادت الفجوة ما بين مستويات المعيشة ، ولقد تعالت احتجاجات رجال السياسة على ذلك أما الاقتصاديون فلقد أرضوا غرورهم باللجوء للنظريات العلمية٠وفى الحقيقة فان ما حدث فى شروط التبادل التجارى انما كاو توضيحا للعنصر الاغتصابى الكبير الذى هو من طبيعة التوسع الغربى ٠

وخير دليل على عملية الاغتصاب هذه انما يتمثل فى سوق الطاقة خلال الخمسة والعشرين سنة الماضية ٠ ويوضح الجداول رقم (١) ، (٢) على التوالى هيكل استهلاك الطاقة وتطور الأسعار وكذلك بعض أسعار التجزئة والأجور ٠

ومن الواضح أنه خلال الخمسة وعشرين سنة الماضية قد حل البترول تدريجيا مكان مصادر الطاقة الأخرى وخاصة الفحم ، لقد ارتفعت نسبة استهلاك البترول كنسبة من الاستهلاك الكلى من ٣١٫٤٪ الى ٤٦٫٣٪ فى أقل من ١٥ سنة بينما

انخفضت نسبة الفحم من ٣ر٢١٪ الى ٢ر٣٪ • وفي نفس الوقت انخفضت أسعار البترول في المتوسط بمقدار ٢٪ سنويا بينما ارتفعت أسعار الفحم وتفاقمت أسعار التجزئة بدرجة كبيرة ، ولقد كانت نتيجة هذا واضحة وهى أنه لكى تحصل الدول المنتجة للبترول على نفس القدر من السلع المصنعة فان عليها أن تبيع كميات أكثر من منتجاتها •

ولقد تعددت المناقشات الخاصة بتفسير هذا الوضع وتمثلت عادة فى الوفرة النسبية لعرض البترول ، والتكاليف المنخفضة للتنقيب عن البترول نتيجة للتكاليف الثابتة المرتفعة وانخفاض انتاجية العمل فى المناطق المستغلة ومن ثم زيادة العائد بطريقة مستمرة • ولكن مثل هذه المناقشات لا يمكنها الصمود أمام كل التحليلات الاقتصادية • حقا كما لاحظ دويريه •

« أنه منذ سنة ١٨٠٠ فان منطق ريكاردو والذى بمقتضاه يتم استخدام الموارد الأقل جودة بالتدريج الواحدة بعد الأخرى لم يطابق الواقع اذ حدث اختلال لعملية ترتيب الموارد نتيجة لاكتشاف معروض جديد من الموارد ، نتيجة للتوسع الجغرافى ، وكنتيجة لاستخدام موارد جديدة وهذه بالتالى غيرت من شروط التوازن الفورى • والذى كان من المفروض أن يؤدى الى تناقص الغلة حيث ان نقطة التوازن قد انتقلت الى وضع جديد نتيجة لزيادة العائد • »

ولقد كان هذا نتيجة لعوامل خارجة عن نطاق فروض ريكاردو • ولنبدأ أولا بالأشكال الاحتكارية للسوق والتى أخلت بآلية التعادل فى المدى الطويل • حيث أنه لو أن هذه الآلايات قد قامت بدورها لشهدت السنوات القليلة الماضية تقاربا فى أسعار مصادر الطاقة المختلفة بدلا من الاختلافات المتزايدة التى حدثت فعلا •

لقد كان من الممكن أن يؤدى انخفاض أسعار البترول والذى هو فى أول القائمة الى انخفاض فى أسعار الفحم • وبزيادة استغلال الزيت كان من الممكن أن يتعادل سعره مع سعر الفحم • وبهذه الطريقة كان من الممكن أن تقترب أسعار كل منهما ان لم يتعادلا •

لقد كان هذا هو النموذج الممكن حدوثه ، الا أنه ليس من الصعب أن نفهم لما حدث خلاف ذلك • ان عمليات انتاج كل من الفحم والبترول تقوم بها نفس الدول ولكن مع وجود اختلافات مؤداها ان الانتاج يتم فى مناطق مختلفة • كما أن تكاليف التنقيب عن الفحم وخاصة الأجور انما تحددها اعتبارات اجتماعية • وهى تعتمد فى كل من أوربا وأمريكا الشمالية على العدل فى التوزيع • وهى أمور لا يعتد بها فى العالم الثالث • نظرا لأن احتياجات العامل فى هذا الجزء من العالم انما هى محدودة • وهكذا يتضح بجلاء الدور الذى يلعبه الدافع الوطنى فى هذا الموضوع والذى ما زال يعتمد على مبدأ مؤداه دعم النمو فى الداخل عن طريق الشراء الرخيص من الخارج على أن المشكلة هى أن الدول فى الخارج قد تؤمن بنفس المبادىء ، لقد ارتفعت أسعار البترول أربع أضعاف خلال عدة شهور منذ أكتوبر ١٩٧٣ • ويرجع السبب فى قبول هذه الأوضاع الى انها كانت تمثل ببساطة تعديلا للأوضاع • وعلى هذا فلقد رضخ النهج السياسى لقوى القوانين الاقتصادية •

على أن هناك عاملا آخر ألا وهو تعدد موطن الشركات المنتجة لمصادر الطاقة مما أدى الى اغفال العامل الوطنى ، وفى رأيى عرقل بدرجة كبيرة البحث فى التوزيع

الأمثل لمصادر الطاقة بين دول العالم ككل ، واحتفظ بطريقة مصطنعة بالتقسيم ما بين الدول الصناعية والفقيرة عن طريق تحريف قواعد التجارة الدولية •

لقد أعطانا مثل صناعة القطن الانجليزية والنبيذ البرتقالية درسا مؤداه أنه رغم أن التخصص الدولى انما هو ضرورة لتقدم التجارة الدولية الا أنه قد تختفى عندما تتطور التجارة فيما عدا حالة التزايد الابدى للعائدات والذى رأينا أنه مستحيل •

وعلى ذلك فانه من الناحية النظرية يجب على الدول المنتجة للمواد الأولية وخاصة البترول أن تتحول على مرور الزمن لانتاج السلع المصنعة • الا أن هناك اتفاقا ما بين السلطات الدولية جميعها على أن معظم الدول الفقيرة تستمر فى عملية التنقيب عن المواد الخام فقط ولم تبدأ حتى الآن عمليات التصنيع مخالفة بذلك القواعد الأولية للتجارة • وعملية المخالفة هذه يمكن أن تستمر فقط طالما ان الشركات المتعددة الموطن تهمل الوجود الوطنى ولا تدع الفرصة للتعبير عن رغباته •

ومن ثم فان ما يطلق عليه بصورة غير عادلة التكتل الاحتكارى للدول المنتجة للبترول انما هو فى الحقيقة اعتراف بالوجود الوطنى فى مواجهة الشركات المتعددة الموطن • ومن ثم فان الزيادة الناجمة فى الأسعار والتى هى أبعد من أن تكون ارتفاعا احتكاريا تحكميا فى الأسعار بواسطة التكتلات الاحتكارية لمصدرى البترول انما هى فى الحقيقة تطور مرغوب فيه ، ذلك أنه من المستحيل الابقاء على المستوى الحالى للاستهلاك دون التعرض لمخاطر نقص بترولى فى العقود القليلة المقبلة • وهناك العديد من الدراسات التى توضح ان استخدام الطاقة انما يتم بمعدل أسى كبير •

وفقا لهيئة الكهرباء الفرنسية والمعروفة باسم كهربة فرنسا فان **المعدلات المقارنة للاستهلاك انما هى كالآتى : ـ**

١٩٠٠ ـ ما يعادل ٧٥٠ مليون طن فحم

١٩٥٠ ـ ما يعادل ٢٤٠٠ مليون طن فحم

١٩٧٠ ـ ما يعادل ٢٧٠٠ مليون طن فحم

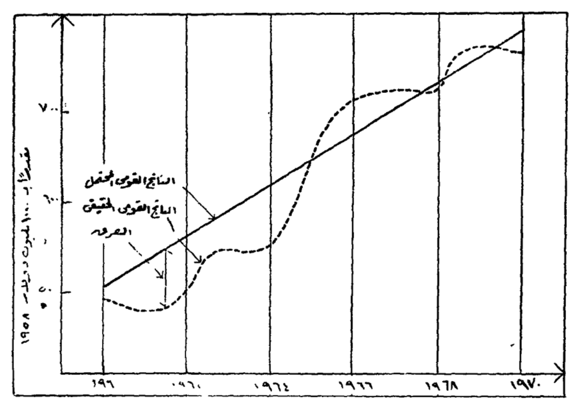
وبمعدلات منتظرة مخيفة للسنوات ١٩٨٠ / ١٩٩٠ •

ومن ثم فانه من السهل ان نفهم الرغبة الشرعية للدول ذات الاحتياطيات البترولية فى الحيطة للمستقبل وتطوير هياكل مصادر الثروة عن طريق الأسعار التى تعكس بدرجة دقيقة ومحكمة الندرة النسبية الحالية أو المتوقعة •

ولكن قد يرى البعض ان البترول مادة خام من نوع خاص ومن ثم فان هذه الأسباب لا تصلح تفسيرا لارتفاع الاسعار فى حالة المواد الخام الاقل أهمية •

وفى الحقيقة فان التفسير السابق ينطبق على تدهور شروط التبادل التجارى لكل المواد الخام الاولية ، انها رغبة الدول الصناعية ـ وهى خادعة فى اعتقادها كما سبق أن أوضحنا ، فى أن تمد صناعتها بأرخص الأثمان ولا نقول بدون مقابل وبما أن انتاج البترول يتم بواسطة شركات متعددة الوطنية فان بقاء أسعار البترول منخفضة بطريقة مصطنعة ثم ارتفاعها السريع كان له آثار ملفتة للأنظار • فلقد اتخذه الجميع حذوة لهم ومن ثم عم وانتشر ارتفاع الأسعار فى قطاعات أخرى • وهذه الظاهرة رغم أنها ليست دائمة واضحة هى فى الواقع حقيقية • ان ما حدث ما كان الا عملية احلال فى الانتاج للعديد من السلع المنتجة للتصدير ذلك ان الدول المصنعة

والتي واجهها ارتفاع أسعار السلع المصنعة خفضت أو ابطأت من الانتاج بسبب الانخفاض النسبي في دخولها • وكنتيجة لذلك انتقلت الأنشطة الاولية (عملية نسبية) وبخاصة الأنشطة الزراعية الى مرتبة القطاع الثالث والأمثلة الملفتة للأنظار هي الكاكاو والسكر — وقد يعجب المرء للعدد الهائل من مزارع الكاكاو والسكر التي أحجم عن زراعتها في مناطق كبيرة من إفريقيا كنتيجة لارتفاع أسعار الأسمدة • فلقد شهد عام ١٩٧٥ نقصا عالميا كبيرا في السكر • ولقد كان هذا نتيجة لارتفاع أسعار انتاج سكر البنجر في شمال امريكا وأوروبا كبديل لسكر القصب رغم أن الاخير يبدو أكثر جودة • وكان من الممكن انتاجه في الدول الاستوائية لو لم تكن الظروف شاقة ، ولكن كلا من امريكا الشمالية وأوروبا فضلت أن ترفض منح منتجي سكر القصب عائدا مجزيا وكذلك فان المنتجين أنفسهم أحجموا عن عملية الانتاج لضآلة العائد •



الناتج القومي الاجمالي للولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة ١٩٦٠

المصدر : التقرير السنوي لمجلس المستشارين الاقتصاديين — يناير سنة ١٩٦٩

ومن ثم فان ارتفاع الاسعار انما كان نتيجة لتضييق العرض وليس نتيجة للطلب المتزايد ، وفي الحالة السابقة بالذات فان علينا أن نعترف بأن الطلب على المواد الأولية كان مرتفعا بدرجة لا تتلاءم مع السعر المنخفض ، كما أن ارتفاع الأسعار لم يكن نتيجة للتكاليف اذ أنه لو كان ارتفاع الاسعار نتيجة للتكاليف فان معنى هذا أن دخول المزارعين قد زادت قبل أن تنخفض أسعار منتجاتهم • وهذا لم يحدث • وكما سنرى فان التضخم سواء كان من جانب الطلب أو التكاليف انما هو غالبا من حقوق الامتياز الخاصة بالغرب وحده دون سواه •

ان السياسة الاقتصادية لما بعد الحرب للغرب ٠
كان مآلها الكبح ٠

ليس هناك الآن أى اقتصادى جاد يرفض الاعتراف بأن النمو الاقتصادى الذى لم يسبق له مثيل ٠ والذى حدث فى العالم ككل بعد سنة ١٩٤٥ انما يعزى لدرجة كبيرة ان لم يكن بدرجة رئيسية الى سيطرة الحكومات على الأحوال الاقتصادية والتى يرجع الفصل فيها للسياسات التى يطلق عليها اسم سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادى أى زيادة الناتج القومى دون تضخم ٠

لقد مهد الكساد الذى ساد بعد الحرب العالمية الاولى والذى تبعه فى رأيى العلاج الكينيزى الجوهرى الصحيح الطريق للحل النظرى والتطبيق الفعلى لنموذج على درجة كبيرة من التعقيد صمم بغرض وصول الاقتصاديات الوطنية الى وضع التوظف الكامل لعناصر الانتاج وخاصة العمالة وبقائها عند هذا الوضع ٠

وبالرغم من الاختلافات الضئيلة ما بين آراء المتخصصين فيما اذا كان الاستقرار الاقتصادى يتم عن طريق الميزانية الوطنية أو عن طريق البنك ، الا أن هناك اجماعا على أنه حتى لو كانت مؤسسات الاصدار غير مسئولة عن السياسات قصيرة المدى فان لديها القوة الكافية لتوافق أو ترفض أى اتجاه ٠

ومما لا شك فيه ان الجميع يعرف الاسباب التى تكمن وراء ذلك ، ذلك أنه فى ظل ظروف تتسم بوجود بطالة فان زيادة الطلب الكلى فقط هى التى يمكنها أن تنقل الاقتصاد الى مرحلة التوظف الكامل ٠ وكملجأ أخير فان البنك المركزى هو الذى يحدد الطلب عن طريق تغييره لكمية النقود المتداولة — على أن اعتراض بول فايرا على سياسة الطلب — العرض ضرورى لعملية الطلب — انما هو اعتراض ضعيف بالرغم مما قد يقوله ٠ ذلك ان نظريته انما هى صحيحة على مستوى الاقتصاديات الجزئية فقط وعلى وجه التحديد عندما لايمكن التأثير على الاقتصاد ككل ٠ وهذه حقيقية فقط فى الوضع القريب من حالة التوظف الكامل ، وعلى ذلك فان التوسع النقدى قد ساهم بدرجة كبيرة فى النمو الذى حدث فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ٠

ولقد كان الهبوط فى سرعة النمو هذه من الامور المتوقعة عندما اقتربنا من حالة التوظف الكامل ٠ لقد رفضت حكومات الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية واليابان فكرة هبوط معدلات النمو وانتهجت سياسات يطلق عليها سياسات توسعية فى أوقات تضاءلت فيها امكانية خلق سلع حقيقية وخدمات ، ومن ثم كان التضخم ، وهو اصطلاح لسياسات الدول التى اعتقدت انه فى امكانها انفاق أكثر مما تسمح به مواردها ولسوء الحظ فان المناقشات الحالية حول التضخم تتجه الى التضليل أكثر من تقديم حلول للمشكلة والتى هى واضحة تماما ٠ على أن التفسير الممكن الوحيد للتضخم انما يتمثل فى التباين ما بين تطور الطلب الكلى (تكرر مرة أخرى أنه يبدأ بواسطة الدول) والعرض الكلى ٠ ومهما يكن فكما سنرى فيما بعد فان المسألة ليست فى كبح النمو ذلك أن للنمو حدودا وان المحددات تتقلص (بواسطة الزيادة فى السكان ، التقدم التكنولوجى ، التغير فى الشروط البيكولوجية) وذلك بالرغم من أن الامكانيات المتاحة من الثورة الصناعية الثانية تتقلص بالتدريج على الأقل فى هذا الكون ومن يرد اقناع نفسه بذلك عليه أن ينظر لتطور الاقتصاد الامريكى منذ سنة ١٩٠٠ ٠

فعندما وصل ج٠ف كنيدى للسلطة كان ما يزال هناك اختـــلاف ما بين النمو المحتمل ـ النمو الذى كان من الممكن حدوثه لو أمكن استغلال جميع القوى الانتاجية ـ والنمو الفعلى ـ ولكن هذه الفجوة تلاشت تدريجيا عن طريق سياسات اقتصادية توسعية ، وبمرور عام ١٩٦٥ اختفت تماما ٠ ومنذ ذلك الوقت أفسد التضـــخم اقتصاديات الولايات المتحدة وكل الدول الاخرى التى تعتمد على اقتصاديات السوق ذلك أن معدلات النمو السائدة للتوسع الحقيقى لم يتمكن من الابقاء عليها ٠ ومـن ثم فانه من الآن وصاعدا فان النمو المحتمل فقط هو الذى يعترف به ٠

وعلى ذلك فان التضخم الذى هو أساس كل أنواع الظلم والذى تعانى منـــه الدول النامية انما يشتق من الوفرة فى عرض النقود ٠ أى أنه فى التحليل الاخير من اتجاه الدول الغربية لطلب كميات من السلع والخدمات تفوق الكميات التى يمكـــن انتاجها ويمثل عدم الاستقرار النقدى الدولى الحالى انعكاسا لهذه الاتجاهات الاساسية الخادعة ٠

ان خلق وتخصيص حقوق السحب الخاصة والذى ليس له ما يبرره ، وكذلك فان ظاهرة نمو أسواق العملات الأوربية ، وعملية اعادة تقويم احتياطيات البنوك عن طريق استخدام الارقام القياسية لاسعار الذهب ٠ كل هذه مع اختلال موازين المدفوعات انما هى محاولات من جانب الدول الرأسمالية للهروب من الحاجة الماسة نحو اعطاء عائد مجز للدول النامية مقابل مساهمتهم فى عملية النمو ٠

ولكن قد يعترض البعض ، اذا كانت سياسة اقتصاديات السوق صـــالحة فى وضع البطالة رغم انها لا تعمل عندما تقرب من وضع التوظف الكامل ٠ كيف اذا تتفشى البطالة فى تلك الدول التى تصدر التضخم ؟

لقد كان هذا السؤال والخاص بالنظرية الاقتصادية مثار مناقشات عديدة ويجب أن نعترف أنها مشكلة محيرة من أول وهله ولكننى أعتقد بانها مشكلة اجتماعية ٠

ان الخاصية المميزة للوضع الحاضر فى الدول الرأسمالية هى التباين ما بين قطاعات الاقتصاد المختلفة ٠ بعضها يواجه بمشكلة العمالة الكامله بينما البعض الاخر مازال لم يستغل كل طاقاته ٠ ومن ثم فان السياسة الاقتصادية لابد أن توجه الطلب وبالتالى الموارد البشرية والمالية تجاه القطاعات غير المستغلة ٠ ورغم أن الغرب على حذر من ذلك الا أنه لا يتحرك طبقا لذلك ويرجع ذلك لسببين :

أولهما أن القطاعات التى بها عمالة كاملة انما هى تلك قطاعات التأثير السياسى القوى ومن ثم فانها تحصل على أفضل الامكانيات النقدية ٠ وحيث أنه لا يمكنها زيادة الانتاجية فانها تنطلق برفع الاسعار ٠ وهذه العملية بدورها تنتشر فى بقية الاقتصاد٠ ومن ثم فان ما تحتاج اليه فعلا هو سياسة تمويلية من مصادر حقيقية من المدخرات ـ ولكن حيث ان هذا يتطلب الالتجاء للجماهير أى لصغار المدخرين ٠ فان هذا يتضمن ما يمكن أن نطلق عليه « غزو رأس المال » بمعنى أنه توسيع لرقعة ملكية رأس المال بدرجة أكبر مما هو مستحب ـ حيث ان هذه القطاعات تفضل استخدام مواردها الخاصة والتى هى فى الواقع تساهل نقدى حكومى ـ وانى أعتقد ان هذه عملية حتمية كنتيجة للتطبيق المدبر والمنظم للتمويل الذاتى الذى يتباهى به على أنه عنصر استقرارى فى الشركات وكل أجهزة الانتاج ٠

على أن الأكثر من ذلك هو آن عدم مرونة النظام وتهيب الاجراءات والوسائل لخلق وتوزيع الدخل تجعل العمل غير قابل للتحول بدرجة كبيرة ، ومن ثم صعوبة تحويله ما بين قطاع وآخر • ومن ثم فان التفسير الجزئى على الاقل للبطالة هـــو انعدام التحول والملائمة كنتيجة لعملية التخصص الشديد • بالاضافة الى رفض الاعتراف بفائدة بعض الانشطة واعطائها العائد المناسب • انها لظاهرة اجتماعية غير صحية ان نجد العامل فى صناعة السيارات الايطالية مازال يحصل على عائد يفوق العائد الذى يحصل عليه العامل فى حقول البنجر •

وبغض النظر عما اذا كان الموضوع هو تضخم عالمى على مدى واسع أو ما يمكن ان نطلق عليه مشكلة الطاقة فان هذين الموضوعين بالاضافة الى مشكلة البيئة هما ما يشغل اذهان الكتاب الاقتصاديين فى الآونة الاخيرة • ومن ثم فانه يبدو أن السبب وراء مشاكلنا الاجتماعية انما يعزى لخرافة مؤداها أن العالم الغربى يمكنه كوحدة أن ينعم بنمو أسى غير محدود •

ولم يبق سرا على أحد ان النمو الذى ينعم به العالم الغربى انما قد اغتصب من العالم الثالث • ولكن العالم الثالث نفسه مسئول جزئيا عن الاختلال • ذلك آنه بموافقته على فكرة التخلف وهى فكرة لا يمكن تعريفها ومن ثم تنعدم قابليتها للاستعمال تطبيقيا – رغم انها مستغلة سياسيا – أمكن للدول المعنية ان تنادى بان فكرة التقدم انما هى امتياز للاقلية • ويجب آن تتوفر لدينا الشجاعة فى الاعتراف بأن ادخـال اصطلاح التخلف فى الاقتصاد بعد سنه ١٩٤٥ كان خطأ • ذلك آنه تحت هذا الشعار سمحت العديد من الدول لعلاقاتها بالعالم الخارجى أن تتحدد كما أنها تخلت تطوعا عن وسائل حث النمو داخل حدودها – وهناك بعض الامثلة من العديد التى توضح خطورة النتائج التى يمكن ان تنجم عن مثل هذا الموقف •

لقد كانت احدى المشاكل الناجمة عن حرب يوم الغفران فى عام ١٩٧٣ هى كيفية التخلص من فوائض الدول المصدرة للبترول – ولقد استحدث صندوق النقد الدولى وسيله يمكن بها اعادة حقن هذه الفوائض فى الاقتصاديات الغربية وهى عملية تعرف بأسم اعادة الدورة : ولكن من الصعب لهذا الاصطلاح ان يستند فى بقائه على أساس علمى – اذن ما هى الحقيقة ؟ انها بسيطة :

لقد أصبحت الدول المصدرة للبترول لفترة مؤقتة مصدرة لرأس المال وأصبحت دول العالم الثالث أو من المفروض أن تصبح مستوردة لرأس المال • بيد أن الدول الصناعية تبحث عن رأس المال لاستثماره فى المجموعة الثانية عن طريق الشركات المتعددة الوطنية • ما الداعى لمثل هذه العملية المتعوجة ؟ لماذا لاتستثمر المجموعة الاولى رأس مالها مباشرة فى الثانية ؟ وقد يكون الاجابة على ذلك هى أن ســوق رأس المال فى نيويورك ، باريس ، لندن ، وهلم جرا • هى التى لديها امكانية القيام بعمليات حركات رؤس الاموال الدولية •

هذه حقيقة ولكن هل يعنى هذا ان المملكة العربية السعودية لا يمكنها الاستثمار فى بوليفيا أو زامبيا بنفسها ، واذا دعت الضرورة عن طريق الاستعانة بالخدمات التى تقدمها مثلا سوق لندن •

وقد يعجب المرء احيانا عندما يرى قلة تسعف الدول بالاقتصاد المحلى داخـــل حدودها • فمن الممكن أن تجد ما يمكن وصفه رسميا بأنه اقتصاد زراعى ويوجـــه

سياسته الائتمانية نحو استيراد السيارات ، بينما نجد أن الفلاحين تنقصهم الوسائل التمويلية الجديرة بحمل مثل هذا الاسم • لماذا ؟ ان السبب فى ذلك انما يرجع الى الاقتصاد المزدوج الذى ينظر للفلاحين المتخلفين على أنهم مرتبطون باقتصاد غير نقدى • رغم أن الحقيقة تناهض هذه الفكرة باستمرار ، فالمهزلة هى نفس هذا الفلاح يطالب بمساهمة نقدية لميزانيته الدولية فى شكل ضرائب والتى غالبا ما تقدر بشكل موحد وجذافى • وكما سبق أن رأينا فان الطلب يحتكر رأينا عن طريق السلطات العامة فلماذا اذا يقوم أى انسان بانتاج شىء لا يوجد طلب عليه ؟ وعلى ذلك ليس من الأمور العجيبة ان نجد مجاعات فى هذه الاحوال • لقد حقق الاقتصاد الدولى تقدما باهرا خلال الربع الثالث من القرن العشرين ولكن آلياته اتجهت الى قيادته الى مضايق مظلمة ، وهذا الاتجاه يحتاج الى اصلاح ، ولقد اقترحت بعض الوسائل للعلاج ولكن حتى ترضى ضمائرنا فاننا لابد من فحص هذه المقترحات عن قرب قبل أن تختار أيا منها علاج سطحى •

ان بادرة الأزمة المحدقة ، التضخم ، المجاعة ، مشكلة الطاقة ، تلوث البيئة والنتيجة المقلقة التى واجهت العديد من المفكرين والبعض منهم ذو شأن رفيع قد دعت هؤلاء المفكرين للتساؤل عن قيمة النمو واقتراح حلول بديلة •

ولقد كان موضوع العدل الاجتماعى والتوفيق ما بين الانسان نفسه والطبيعة هو شاغل هؤلاء المفكرين جميعا أو الغالبية منهم دعنا الآن نبحث مبدأ الحلول المقترحة •

● الاشتراكية

يرى البعض أن السبب وراء مشاكلنا الحالية هو النتيجة المنطقية للنظام الرأسمالى ، فهذا النظام يعمل بطواعية طبقا لقانون الأرباح وهو بذلك لا يمكن أن يؤدى الا الى ظلم وضياع ، ذلك ان النمو الذى ينجم عنه انما هو الضرورة الحتمية مصحوب بارتفاع فى التكاليف . ودرجة كبيرة من عدم المساواة الاجتماعية ، وعلى ذلك فانه فى الولايات المتحدة فى سنة ١٩٥٣ فان ١٪ من الأمريكان البالغين امتلك ٧٦٪ من أسهم الشركات • وفى سنة ١٩٦٢ كان هناك ٢٠ مليون دون مستوى الكفاف ، و ٤٦ مليون دون المستويات المعقولة ، و ٧٠ مليون دون الحد الادنى المريح • وفى سنة ١٩٦٦ فان أغنى ١٠٪ من السكان حصلت على دخول أكبر بمقدار ٢٩ مرة من دخول أفقر ١٠٪ من السكان • وبالمثل فى فرنسا فى سنة ١٩٦٦ فان أغنى ١٠٪ حصلت على أكثر من ٢٨٪ من الدخل الكلى بينما أن أفقر ٢٠٪ حصلوا على ٦ر١٪ من الدخل أى بنسبة ١ : ١٨ •

والاكثر من ذلك فان منطق الارباح يتضمن تكاليف بشرية : أى طبقا لبيروكس الثمن الذى يدفعه المجتمع لضمان مستوى معيشى ملائم للانسان (العمر ، المساواة بالنسبة للتعليم ، الثقافة ، شروط العمل ، وهلم جرا) • وكذلك فانه طبقا لهذا الرأى فان دافع الربح يؤدى الى تدهور الميراث الطبيعى ، والعلاقات ما بين الانسان والطبيعة وباختصار كل نظم البيئة • وكما قال ماركس :

« ان كل تقدم فى الزراعة الرأسمالية انما هو تقدم ليس فقط فى استغلال العمال وانما أيضا فى فن افساد الدنيا ، وان كل تقدم فى فنون زيادة الخصوبة بدرجة مؤقتة انما يلحق دمارا على ينابيعها الدائمة » •

وبصرف النظر عن حقيقة ان الدول غير الرأسمالية (فيما عدا ربما لحد مـا الصين) لم تنج من معظم النكسات فى عملية النمو فانه يبدو أن هناك بلبلة افكار فيما يتعلق بما حدث فعلا وما يمكن حدوثه نظريا ٠ اذا كنا نعنى بالمجتمع الرأسمالى ذلك المجتمع الذى تنتظم فيه العلاقات الاقتصادية بصورة تجارية - أى ذلك المجتمع ذو نظام اقتصاد السوق ، فان النتائج التى تم الوصول اليها انما كانت متسرعة بدرجة كبيرة ٠ انها حقيقة كما اوضح جالبريت ان المجتمع الرأسمالى هو المجتمع الذى مر بتغيرات جذرية وأصبح مجتمعا تعمه وحدات كبيرة متصادمة ٠ ومن ثم تم احلال دافع الربح بالقوة الفنية (رغم أن هذا ليس يتحسن) ٠ ولكن هل من الصواب أن نقول أن مشاكلنا انما هى حتمية بسبب اقتصاديات السوق ؟

اننى فى الواقع لا أعتقد ذلك ٠ ذلك ان الحقيقة تبدو لى فى أن اقتصاد السوق قد فسد على حساب السوق نفسه وانه اذا ما اتبعت القواعد بطريقة مضبوطة فان العديد من الكوارث كان فى الامكان تلافيها ٠ دلك أن طبيعة المنافسة تتجه لالغاء الأرباح ٠ والحقيقة أن كون هذا لم يحدث انما هو شىء ، أما فكرة انه محتمل وغير ممكن ان يصبح عكس ذلك فهو موضوع آخر ٠ هذا وسوف أرجع لهذه النقطة مرة أخرى ٠ ولكن الآن دعنا ننظر لما يمكن أن تقدمه الاشتراكية لنا ٠

أولا : - لقد قيل لنا أن دافع الربح لابد من الغائه وان الانشطة يجب أن توجه نحو اشباع الحاجات الاجتماعية ديمقراطيا ٠ وهذا الاقتراح انما هو اقتراح معقول لسببين : -

أولهما كما رأينا أن الاقتصاد الرأسمالى رغم الوفر ةالتى خلقها لم ينجح فى مد الكثير بالسعادة التى كانت مرجوة ٠

والسبب الثانى ان القوة الاقتصادية حملت معها دائما القوة السياسية ، والاخيرة استخدمت دائما فى خدمة الأقلية من الملاك ٠ ولكن هل القوة الرشيدة الاقتصادية المتقدمة الجديدة تعمل فعلا ؟

قد يسمح التقدم العلمى فى المستقبل بتعريف رغبـــات المجتمع ولكن كل اقتصادى يعرف مدى صعوبة تطبيق فكرة المنفعة الجماعية بطريقة محكمة ، وبالرغم من ذلك فان الكتب المدرسية لاسباب تربوية تتكلم عنها ، ان التفسير بسيط وهو أن البشر أحرار أو يرغبون أن يصبحوا أحرارا ومن ثم ليس هناك ما يمنع من أن يحصلوا على نفس الشىء ان الدفاع عن المبادىء الأساسية التى تأخذ فى الحسبان تكهنات الطبقات الاجتماعية المختلفة ليس فى حد ذاته ثوريا ، ذلك أن كل فرد يعترف بالحاجة الى تنسيق رغبات الجماعات والأفراد بصورة ائتلافية متبادلة ٠ وتبدأ الصعوبة عندما نترك المبادىء بعيدا ويبدأ الشكل فى بحث نوع من الاتفاق يرضى الجميع ويحدث ذلك فقط فى حالتين : -

١ - اما أن كل الافراد مشحونون بنفس الدوافع أو أنهم آلهة وهو نفس الشىء ولكن طالما ان شخصين يرغبان امرأة واحدة فان هناك استحالة لتفادى الاختلافات ما بين اهداف المجتمع ٠

وبطريقة مماثلة فان بعض الناس تتبنى فكرة الغاء سلطان رأس المال حيثأنهفى الواقع ما هو الا عمل متراكم ٠ ومن الممكن اذا ذهبت بعيدا بدرجة كافية فى التاريخ

أن توضح أن رأس المال له أصوله فى العمل • ولكن هنا أيضا علينا أن نتلافى الحلول السطحية وعلينا أن نحاول تطبيق تميز حقيقى •

دعنا ننظر الى عاملين من نفس الطبقة الاجتماعية ودرجة المهارة ومن ثم فانهما يحصلان على نفس الدخل ، لو تصورنا أن أولهما يستهلك ٧٥٪ من انتاجه بينما ان الثانى يستهلك ١٠٠٪ فان الأول سوف يصبح غنيا بعد انقضاء فترة من الزمن ذلك أنه سيتوفر لديه قدر من رأس المال أكثر من الآخر ، وفى امكانه أن يعيش من انتاجه عندما يبلغ من العمر أرذله اذا استثمر رأس المال هذا بطريقة معقولة • هل من المعقول أن نلوم مثل هذا الشخص ؟ حقا قد تكون هناك خطورة فى أن يصبح هذا الشخص مالك عقار ومن ثم تتوفر لديه قوة قد لا تتوافر لدى شخص آخر ولكن الذى يهمنا هنا فى الحقيقة ليس الا التأكد من أى شخص ليس تحت تأثير سلطـــان أى شــخص آخــــر •

ويذهب البعض مؤخرا الى اقتراح مؤداه الغاء طبقة الأجراء تدريجيا من المجتمع• وأنى آمل أن ينصب اقتراحهم هذا على طبقة الاجراء فى القطاع الخاص • وفى هــذه الحالة فاننا نفكر فى الصناعات المؤممة وهذه لا تستثنى طبقة الاجراء ولكن العكس • حقيقة ان المشكلة الماسة هى توفير شروط العمل المناسبة ومن جهتى فانى أعتقد أن كل شيء ممكن يجب أن يفعل حتى تصبح هذه الشروط انسانية فى الحدود الملائمة للكفاية قبل كل شيء فى العالم الثالث •

أننى أسف فى أن أبدو منتقدا للاشتراكية دون ما يدعو لذلك ، ذلك انها فلسفة العلاقات الاجتماعية التى تجذبنى طبيعيا رغم أنها الآن بعيدة كل البعـــد عن مطال الانسان لأننا بشر ولسنا بآلة • وككل فان المشاكل التنظيمية الحقيقية ممثلة فى مجتمعنا أبسط مما يمكن أن يصورها لنا دعاة الاشتراكية • ان كل مانحتاج عمله هو أن نحترم ونشجع الطاقات الخلاقة للأفراد على سبيل المثال عن طـــريق العائد المجزى دون الوقوع فى فوضى أو حالات يظلم فيها الانسان بواسطة صديقـــه الانسان • ان الذين رأوا أفريقيـــا كما رأيتها بنفسى سوف يقـــدرون ويفهمـــون ما أعنى • ما هى الانطباعات الفكرية التى يمكن أن تنطبع لدى انسان يرى دولة تحت شعار الاشتراكية تبيع القهوة والسجاير عند محطات السكك الحديدية (وهى أنشطة لاتحتاج ادارتهـــا لأية عمليات معقـــدة • ومن الممكن أن تديرهـــا بكفـاءة منظمات اقتصادية بسيطة) بينما لا تبالى بانشـــاء مدارس (وهى وظـــائف من الصعب تركها للافراد) •

● الاكتفاء الذاتى

كنتيجة للظاهرة التى لا شك فيها والتى مؤداها أن النمو للدول التى تم الوصول اليه على حساب دول العالم الثانى عن طريق الشركات المتعددة الموطن نمت مجموعة من الافكار والتى تقترح فى النهاية أن على دول العالم الثالث أن تنطـــوى عـــلى نفسها •

ومن الأمثلة على ذلك فكرة تفضيل الفقر التى أوضحها لى ثان كو بمعهـــد الدراسات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية فى باريس • ومثال آخر فكرة التمركز الذاتى للتنمية والتى تبناها سمير أمين والذى مازال يذكرنا بأن الاقتصاد الدولى

يتميـــز هيكله بتحول الموارد من المحيـــط (الدول الناميـــة) الى المركز (الدول الاستعمارية) ومن ثم يجب علينا تحطيم هذا الهيكل وتحويل القوى الانتاجية الى الحاجات الوطنية لدول المحيط ٠

وليس هناك داع لتشخيص المرض مرة أخرى فى هذه الحالة فاننا نتفق مع أمين ولكننا نتردد فى الموافقة على العلاج ٠ أن فكرة المحيط والمركز تدعو الى تعريف أكثر ٠

فبينما ان سكان الكونغو تعارض الاستعمار فان فرنسا على الأقل فرنسا وقت ديجول متعطشة للاستقلال الوطنى ، والصحراء الاسـبانية تريـد أن تنفصـــل عن أسبانيا بينما أن اسبانيا تريد الانضمام للسوق الاوربية المشتركة والتى بدورها تعانى صعوبه فى مقاومه غزو رأس المال لشمال أمريكا ٠ اين المحيط والمركز اذا فى كل ذلك ؟ هل اسبانيا فعلا من دول المركز ؟ وماذا رأيك فى أيطاليا ، اننى اعتقـد أنه ليس هناك أيه فائدة من تقسيم الكون الاقتصادى الى قسمين نفترض انهمـــا متجانسان ، ان التميز ليس واضحا وعلى ذلك قد يكون أقرب للصواب أن نذكر أنه ما بين المركز (الولايات المتحدة) والمحيط أو المحطيات (بابوا - غينيا الجديدة عـلى سبيل المثال) يوجد مجموعات متوسطه تختلف فى الدرجه ما بين بعضها البعض وان أى محاوله لتقسيم مثل هذا الهرم أنما هى تحكميه ، وهذه الصعوبة تماثل تلك التى نجابهها حينما نحاول تقسيم العالم الى مجموعتين على أساس مقياس (الناتج القومى الصافى مثلا) وهى بالضرورة تحكمية ٠

ولكن اعتراض الأساس على التمركز الذاتى للتنمية هو أن انطواء الدولة عـــلى نفسها تحت اسم الكرامة وعزة النفس او بغرض تسهيل تغير فى العلاقات الاقتصادية الدولية انما هو شىء يجب أن نتصرف فيه بحذر ٠

انها لحقيقة أنه فى معظم المناطق التى كانت لفترة قريبة تقع تحت سيطرة سياسية أجنبية ولكنها الان نظريا مستقلة ، فان الاقتصاد نظم وادير بطريقة تفى بحاجات الدوله الام ٠ وهذه الاوضاع تتطلب تعديلا جوهريا ٠ ولكن فى رأيى وهى حقيقة أيضا أن الاقتصاد الدولى يتجه بطريقة عكسية الى تغلغل مكثف والذى هو من وجهة نظرية التجارة الدولية أمر مرغوب فيه ٠ حقا ان هناك دولا عديدة لم تستغل بدرجة كافية المصادر الهائله للعلوم الحديثة ٠ واود أن أرى التقدم الفنى متاحا بدرجة كبيرة والمعرفة هى الثروة الحقيقية ، ولكن حتى يحدث هذا فلا بد من تقديم شىء مقابل شىء ٠ حتى لو أن هذا النوع من التبادل انما يرتبط بالماضى ، فانه من الصعب أن نرفض مثل تلك المبادلة اذا كان الهدف هو الوصول للغرض المرجو ٠

وانى آمل أن لا يأخذ التعليق السابق على أنه تأييد للرأى التقليدى والخاص بالتخصص فى التجارة الدولية الذى أدى الى مضار عديدة ٠ ان نفس النظرية - كما

سبق الاشارة اليها اسيء فهمها أو أسيء تفسيرها تدل على أن التخصص انما هـو مرحلة مؤقتة فى عملية التجارة وأنه على الاقل فى ظل نظام تناقص الغلة كما يحدث دائما فى الزمن الطويل فأن مآله الى الزوال •

النمو الصفرى

تحولت المناقشات فى السنوات الاخيرة وعلى وجه الخصوص منذ تقرير مانشولت من موضوع الرغبة فى النمو أى عما اذا كانت زيادة الناتج القومى الاجمالى كافية فى حد ذاتها لضمان السعادة الى السؤال عما اذا كان مثل هذا النمو عملية ممكنة •

لقد ذكر متبنو فكرة النمو الصفرى وهم يرتبطون بمالتوسى ومفكرى القـرن التاسع عشر غير التقدميين ، احصاءات تؤكد أن سكان العالم يتزايدون بمعدل ليس مرتفعا فقط ولكن متزايدا ، فبينما تنمو الموارد بمعدل فى أحسن أحواله أسى (الانتاج الصناعى) غالبا صفر (انتاج زراعى والمواد الاولية غير المتجددة) وأحيانا سالب (تلوث البيئة) ، طبقا لهذه الآراء فان العالم يتجه نحو كارثه والانسانية نحو الدمار • وليس هناك داع لنبدأ مناقشات أثارتها نظرية النمو الاقتصادى الصفرى فنتائجها ليست مختلفة جوهريا عن نتائج مالتوس ، وليس هناك أى جديد هنا ، فلقد عرفنا لزمن طويل أن سكان البشرية محصورون فى كون مغلق يتطور طبقا لقانون منطقى وطبيعى ، واذا كان نظامنا مغلقا فعلا فان اقتراح النمو الصفرى برهان فى حد ذاته • ولكن هل من الضرورى أن نتوقع أكثر من ذلك من العلم والتكنولوجيا ؟ ان الاثر الناجم من اشتمال نموذج للتقدم التكنولوجى فى القطاعات التى حذف فيها انما يتمثل فى تأجيل الكوارث التى يتنبأ بها النموذج • ويفترض النمو الصفرى اقتصادا مغلقا فى نظرية تم تقييدها بالواقع ، فلماذا يحدث العكس الآن ؟

وعلى أى حال فان السؤال الحقيقى فى الوقت الحاضر ليس نمو الاقتصاد الدولى بقدر ما هو توزيع معدل النمو ما بين أجزاء الكون المختلفة • لقد أظهر الناتج القومى الاجمالى للعالم ككل زيادة سنوية متوسطة ما بين ٥ ـ ٦٪ ولكن هذه الزيادة كانت أبعد من أن تكون موحدة ، على العكس كان هناك مراكز نمو • وبدون أن نذهب بعيدا فان ظهور التخلف كان له الفضل فى ظهور التقدم • أن المرء يمكنه أن يقرر دون مغالطة أن التخلف انما يفسر جزئيا التقدم • ان الاستغلال يمكن أن يبقى لأجـــل غير محدد طالما أن الناس المستغلة لم تستقل سياسيا . وعدم الاستقلال أو الاعتمــاد السياسى هذا انما فى طريقه للزوال الدريجى ، ذلك ان الدول التى أصبحت مستقلة يسودها شعور بالحذر وتحاول الحصول على حقوقها • وعلى ذلك فانه من المتوقع أن يتجه معدل نمو الدول الصناعية للتناقص الا أنه ليس من المعقول حدوث نفس الشيء فى المناطق ذات البطالة الكبيرة ، اذ ان النمو الصفرى معلوم للجميع بدرجة كبيرة لا تسمح بالإستفادة به •

ويمكن تفسير التضخم العالمى برفض الدول الغربية الاعتراف بالحقيقة التى تثبت نفسها والتى مؤداها أن على هذه الدول أن تتقبل فكرة العيش فى حدود امكانياتها • وعلى ذلك فان السبب وراء الارتفاع العام المتزايد للأسعار العالمية انما يعزى الى هذا الرفض والذى تؤيده مجموعة متزايدة من الادعاءات الباطلة فى شكل رموز وعلامات نقدية يقابلها عرض متناقص •

ولكن من الخطورة استنتاج حتمية كبح النمو فى العالم المتقدم ذلك أنه فى الحقيقة من المحتمل اذا تم ترشيد استغلال المصادر الأرضية فان هذه المصادر تصبح غير محدودة بالتقريب • ان ما يحتاج اليه العالم المتقدم الآن ليس نظرية نقدية عمياء ولكن توزيعا أفضل للموارد حتى يمكن انتاج سلع معمرة وبالأخص سلع رأسمالية بغرض تصديرها جزئيا للعالم مقابل واردات السلع الاستهلاكية والمواد الاولية ، ومن ثم فان هناك حاجة الى تخفيض مؤقت فى الاستهلاك • ويجب توفر الشجاعة لدى الدول المتقدمة لقبول مثل هذه الاوضاع ، ولكن هل هم فعلا على استعداد لذلك ؟

وقد يسمح ظهور نظرية الاقتصاد الدولى المنظم بهذا الأمل •

● الاقتصاد المنظم على المستوى الدولى

ان آخر ما توصل اليه من مقترحات والخاصة بعلاج مشاكلنا انما تتمثل فى بناء العلاقات المستقبلة على أساس اختيارى يقبله الجميع، وعلى وجه التحديد مستخدمين اصطلاح الرئيس جيسكار ديستان « أى قرار خطير مثل تحديد أسعار البترول لابد أن يسبق فى المستقبل بفحص وتمحيص مشترك لآثارة » وهذه الفكرة أدت أخيرا الى اقتراح لاصلاح نظام الامم المتحدة والذى يجعل منها اداة مجدية للتنمية والتعاون الدولى ، وهذا هو المعنى الذى يجب أن يعطى للحوار ما بين الشمال والجنوب ويمكننا فقط أن نبتهج لهذا الوعى الخاص بازدهار الاعتماد المتبادل للاقتصاديات الوطنية •

ولكن عندما نأتى لحقيقة الامر فان سلوك بعض الحكومات يدعو الى تحفظ شديد • لقد دلت الاحداث الأخيرة والمواقف على أن الأنانية والتعصب للوطنية حتى الاتجاهات القبلية مازالت مسيطرة على عقلية الناس ومن ثم فلقد رأينا حقوق السحب الخاصة والتى هى فى الواقع ديون جديدة على السلع الحقيقية والخدمات تقريبـا بالذات لاناس ليسوا فى أشد الحاجة اليها حيث لديهم الكثير • وبالمثل فان محادثات رامبوالى فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٥ لم تخف الحقيقة فى أن هدف المشتركين هو انعاش اقتصادياتهم • ولم يذكروا أكثر من أنه فى اعتقادهم لو أبتدأت الولايات المتحدة فى الانتعاش فان العالم بأجمعه سوف ينجو من الكارثة • ومن الصعب أن نرى الكيفية التى نأخذ بها القرارات اليومية الخاصة بأى جانب من الجوانب الدولية فى الحسبان مصالح الكل • ان المبدأ ، السائد ما زال •• كلما أكلنا أكثر كلما أعطينا

فتات خبز أكثر » • وفلسفة ذلك هو أنه رغم ازدياد اعتماد الاقتصاديات على بعضها البعض الا أن علاقات التجارة مازالت لعبة خيالية ، فالتحويل الحقيقى للموارد للدول الفقيرة لابد أن ينتج عنه تخفيض فى مستوى معيشة الدول المتقدمة •

خاتمة ومقترحات

يبدو واضحا ان الوضع الاقتصادى الدولى لا يتسم بالاستقرار بسبب اتجاهين سياسيين متعارضين •

فمن جهة هناك تلك الدول التى اعتادت على نمو سهل لان هذا النمو قدمه الآخرون ، وهذه الدول تحاول الابقاء على هذا الاتجاه •

ومن ناحية أخرى فهناك المدركون لتعميم ونشر النمو ، ويرى هؤلاء الناس أن التخلف كنظرية اقتصادية قد انتهى تماما مثل فكرة المساعدات ، ومن ثم فمن الصعب اقناع بعض الدول بأن الرغد انما هو حق مكتسب من الحقوق الموقوفة على الأقلية •وآجلا أو عاجلا فان شروط التبادل التجارى من خلال القوانينالاقتصادية ستنصلح وتتحول فى صالح دول العالم الثالث • وأنى آمل أن يكون ذلك عاجلا وليس آجلا • والتضخم والذى هو أداة لتخطى المصاعب واخفاء أهداف الماضى قد وصل لمرحلة لا يمكن قبولها •

فعلى الصعيد المحلى يؤدى عدم المساواة فى توزيع الدخل القومى ، والشروط المفروضة على الطبقات غير المحظوظة ، وسوء استخدام الطبيعة كل هذا الى مواجهة اجتماعية ، سياسية وشعبية من الصعب تحديد نتائجها • ولكى نمنع المحظور لابد من سؤال أنفسنا عن الآسباب وراء الداء بدلا من دراسة الاعراض ومن ثم فانه يجب العمل فى اتجاهين •

ففى الصعيد الدولى لا يمكننا الخروج من الأزمة عن طريق كبح النمو أو بواسطة الاكتفاء الذاتى • ومن ثم فانه من الناحية النظرية فان التعاون الدولى على مدى واسع هو الاجابة الشافية • ولكن مقاومة الدول المتقدمة للتغيرات الضرورية تعرقل الحوار ، كما أن الابتعاد عن القوة أمر ضرورى • ومن ثم فان الحل الوحيد المتبقى هو اعادة هيكلة للسوق الدولى بصورة أفضل اعادة هيكلة لا تخيب فيها آمال الأطراف المعنية ، ولكن يشعر فيها الجميع بقدر من المساواة • ويمكن الوصول لذلك عن طريق تنظيم سوق المنتجات بطريقة توفر لأطراف المعاملة قوة مساومة متقاربة لكل منهم • ولكن هذا ما لا يحدث • فبدلا من تعبئة كل الجهود للدخول فى مناوشات عن طريق فرض مفاوضات جادة لتحديد مجالات العمل التى يرضى بها الجميع فان كل ما توصل اليه انما هو رسم وتحديد دائرة نفوذ ، ومن الواضح

مثلا ان اتحادا مثل اتحاد مصدرى الموز لا يمكنه أن يحقق أى نجاح ذى بال نتيجة لغياب بعض المصدرين الهامين من عضويته :

وفى رأيى فان هدف الأمم المتحدة فى السنوات القليلة المقبلة يجب أن يتمثل فى اعادة تنظيم السوق عن طريق هيئة دولية تتحكم فيه ومن ثم يصبح أداة كفئة للتجارة ·

أما على الصعيد المحلى فان على السلطات الوطنية الكف عن « البحلقة » فى الاشتراكية والتخلى عن الحرية الجامدة وبذل قصارى الجهد لترشيد ادارة الموارد البشرية والمادية ، ومن ثم التوفيق ما بين الكفاية والعدل ولهذا فى نظرى أربع معايير هامة ·

أولهما تأميم الاحتكارات بطريقة منظمة فهذا هو الشرط الرئيسى لاعطاء السوق معناها الحقيقى واذا كان من الضرورى لاستقلال نشاط معين أن يتم ذلك من خلال مركز واحد فان شروط السوق يجب تشجيعها — على سبيل المثال الكفاية ·

من الصعب أن نرى لماذا تصر الكاميرون وجوبا على انشاء خط جوى متنافستين حتى نفرض سياسة السعر الاجتماعى العادل · لقد تمت أبحاث مثمرة فى ادارة المشروعات المؤممة وفى هذا الخصوص فان تحديد السعر على أساس التكاليف الاجتماعية الحديثة انما هو أمر مفيد · والمعنى الاقتصادى وكذلك السياسى يمنع المشروعات الخاصة من فرض الأسعار التى تراها على المستهلك ، وعموما فانه فى غياب عنصر المنافسة فلابد للدولة أن تتدخل حتى تتأكد من أن السعر السائد انما هو قريب من النظام السعرى الذى يمكن أن يسود لو عمت المنافسة ·

ومهما يكن فرغم أن أرباح الاحتكار هو العنصر الظاهر الا أنها ليست الوحيدة وراء اختلال آليات السوق ومن ثم الاضرار بالكفاية ، فالتضخم الذى تخلده وتبقيه الدولة عن طريق التساهل النقدى انما هو مصدر آخر من مصادر الارباح غير المرغوب فيها ذلك لأنه لم يبذل فيها جهد للحصول عليها · ويمثل ازدهار أقسام المال بأرباحها الوفيرة فى مشروعات المال — والتى هى فى الغالب على حساب القطاعات المنتجة — نوعية أرباح المضاربة الناجمة عن التضخم · كما أن عدم واقعية الميزانيات انما هى دليل آخر · ولقد كانت المناقشات حول عما اذا كانت الأرباح الرأسمالية تخضع للضريبة وكذلك الدرجة التى تخضع لها ضريبيا حيث أنها كانت بعيدة عن الاجراءات والمقاييس الاجتماعية المطلوبة ومؤداها ببساطة مصادرة عوائد التضخم نتاج أو اكراميات السياسات النقدية ، واستخدام هذه العوائد لصالح المجتمع ·

أما المعيار الثالث فى نظرى فهو فتح المجالات المختلفة لتمويل الانتاج عن طريق كل الطبقات أى طبقات المجتمع الراغبة فى الادخار • ويبدو لى أن التسمية الخاطئة لتركيز رأس المال انما هى لحد كبير مقياس يعزى الى عملية التمويل الذاتى والتى لم تؤد الى التضخم فقط ولكنها حرمت أصحاب الأجور والفلاحين من ملكية رأس المال وهذه العملية تؤدى الى تجميد الهيكل فى العالم الثالث فى شكل مزدوج •

وانى أعتقد بحق أن التقسيم التحكمى للمجتمع لطبقتين يمكن انهاؤه عن طريق شعبية رأس المال • وأخيرا وليس آخرا فان على الدولة أن تقوم بوظيفتين اقتصاديتين من ناحية عليها أن تقوم بتعديل جاد للتوزيع الأولى للدخل يستمد من مساهمة كل فرد فى الانتاج الكلى وعلى وجه الخصوص من خلال تطبيق سياسة شجاعة للضرائب التصاعدية ومهما يكن فان هذا لا يجب أن يقلل من ضرورة التأكيد من حصول كل شخص على حقه •

ويعطينا النموذج السويدى خير دليل على امكانية التوفيق ما بين العدالة الاقتصادية ، والاجتماعية والاخلاقية •

ومن جهة أخرى فان حماية البيئة وادارة الفضاء تصبح أكثر الحاحا كل يوم • ولفترة طويلة ميز الاقتصاديون ما بين نوعين من السلع تلك السلع النادرة ومن ثم تستحق التفكير الاقتصادى والنشاط • وسلع مباحة بدون مقابل لأنها متاحة فى كميات كبيرة مثل الماء والهواء • ولقد قيل أنه لا يوجد فى هذه الأيام سلع بدون مقابل ، فالدولة وحدها يمكنها المحافظة على البيئة عن طريق تحميل الشركات تكاليف المحافظة على المشروعات اذ أن هذه المشروعات هى التى لوثت البيئة بأنشطتها •

• • •

ثبت

المقال وكاتبه	العنوان الآجنبى والكاتب	العدد وتاريخه
* هجرة العقول بقلم : جاجديش بجواتى	The brain drain by Jagdish Bhagwati	مجلد : ٢٨ العدد الرابع ١٩٧٦
* الكوارث الطبيعية متغير أهمل فى استراتيجيات التنمية القومية بقلم : فاروق ن٠ بركول	Natural disasters : a neglected variable in national development strategies by Farouk N. Berkol	مجلد : ٢٨ العدد الرابع ١٩٧٦
* توفير الاحصائيات والاختبارات بين السياسات الاقتصادية فى الدول النامية بقلم : ج ٠ هـ ٠ ج وليفرا	Supply of statistics and choice of economic policeis in developing countries by J.H.G. Olivera	مجلد : ٢٨ العدد الرابع ١٩٧٦
تعويض الوقت الضائع فى الاقتصاد الدولى بقلم ج [illegible] جانج بوريمى	Making up for lost time in the international economy	مجلد : ٢٨ العدد الرابع ١٩٧٦

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٧/٤٧٣

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتاب متخصصين وأساتذة دارسين .
ويقوم باختيارها ونقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الأساتذة العرب ، لتصبح إضافة إلى المكتبة العربية تساهم في إثراء الفكر العربي ، وتمكينه من ملاحقة البحث في قضايا العصر .

تصدر شهريًا

يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية ، وتصدر طبعاتها العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو ، وبمعاونة الشعبة القومية العربية ، ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية .

الثمن ١٥ قرشًا

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

